

إصْدَارَاتُ مَوْسُوعَةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤)

إِشْتَاكِ السَّارِي

لشَرْح

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

تأليف

الْعَلَّامَةُ الرَّبِّي الْعَلَمِي (أحمد بن محمد الفَيْسَلُ في الشَّافِعِي

(٨٥١-٩٢٣ هـ)

مُتَبَيَّنًا بِمَوَاسِي الْقِيَمِ وَالْقَوَائِدِ وَالْأَسَدِيَّاتِ وَغَيْرِهِمْ

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُورُ الْعَلَمِي بَدْرُ الدِّمَالِ الْبُحْدَرِي

إِشْرَافُ

عَطَاءَاتُ الْعِلْمِ

المجلد السَّابِعُ

كُتِبَ بِالْمَجْ

الْعَرَبِيَّةِ (١٥١٣-١٧٧٢)

دار ابن خزيمة

بِإِذْنِ عَطَاءَاتِ الْعِلْمِ



عطاءات العلم

إِشْتَاكِ السَّارِي
لشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

إرشاد الساري

لشرح

صحيح البخاري

٧



9 789959 858573

ISBN 978-9959-858-57-3

جميع الحقوق محفوظة
لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع



عطاءات العلم

هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عَزْقُسُوسِي

المقابلة

توفيق محمود تَكَلَّة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي
خُلُود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِيْبِش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِينَة - د. عدنان بن علي خضر
محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوَان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُوف - فراس محمد زكي الرَّوَاس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُومِي - أ. د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجِنْدِي
د. صلاح الدين زِيْطَرَة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتَار أبو زيد
د. نقيب أحمد نَصِير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

٢٥ - كتاب الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب وجوب الحج وفضله، وقول الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾

ولما فرغ المؤلف من «الزكاة» عقبها بـ «الحج» لما بينهما من المناسبة؛ لأنَّ كلا منهما عبادة مالية، فقال^(١): (كتاب الحج بسم الله الرحمن الرحيم باب وجوب الحج وفضله) وكذا^(٢) لأبي ذر: تقديم البسملة على «كتاب»^(٣)، وسقط لغيره: البسملة وباب، نعم ثبت لفظ^(٤): «باب» لابن عساكر في «اليونينية»^(٥)، وفي نسخة: تقديم البسملة، ولأصيلي فيما حكاها في «فتح الباري»: «كتاب المناسك»، و«الحج»: بفتح الحاء وكسرها، وبهما قرئ، فالفتح لغة أهل العالية^(٦)، والكسر لغة نجد، وفرَّق سيبويه بينهما؛ فجعل المكسور^(٧) مصدراً واسماً للفعل، والمفتوح: مصدراً فقط، وقال ابن السكيت: بالفتح: القصد، وبالكسر: القوم الحجَّاج، وقال الجوهرى:

(١) «فقال»: ليس في (م).

(٢) في (م): «كذا».

(٣) «تقديم البسملة على الكتاب»: ليس في (م).

(٤) «لفظ»: ليس في (د).

(٥) قوله: «نعم؛ ثبت لفظ: باب لابن عساكر في اليونينية»، ليس في (م). وهي في هامش (ج).

(٦) في هامش (ج): «العالية» ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة، «قاموس»، وفي «المراسد»: «العالية» كل ما كان من جهة نجد إلى المدينة إلى تهامة العالية، وما دون ذلك السافلة، وقيل: عالية الحجاز أعلاها بلداً، وأشرفها وضعاً، وقيل: «العالية» ما جاوز الرمة إلى مكة، و«الرمة» بضم أوله وتشديد ثانيه، وقد يخفف، وإد معروف بعالية نجد، و«تهامة» بالكسر: منها مكة، و«الحجاز» ما حجز بين تهامة والعروض، و«العروض»: المدينة ومكة واليمن، وقيل: مكة والطائف، وقيل: العروض: خلاف العراق.

(٧) في (ص) و(م): «الكسر».

والحجّة بالكسر: المرّة الواحدة^(١)، وهو من الشّواذ؛ لأنّ القياس بالفتح، وهو مبنيّ على اختياره أنّه بالفتح الاسم، ومعنى الحجّ في اللّغة: القصد، وفي الشّرع: عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجّة، وطواف ذي طُهرٍ اختصّ بالبيت عن يساره سبعا، والمناسك - جمع منسك - : بفتح السّين وكسر ها، والنّسك: العبادة، والنّاسك: العابد، واختصّ بأعمال الحجّ والمناسك مواقف النّسك وأعمالها، والنّسيكة مختصةٌ بالذّبيحة (وَقَوْلِ اللَّهِ) تعالى^(٢) بالجُرّ، عطفاً على سابقه، وسقط ذلك لغير أبي ذر^(٣) ﴿وَلِلَّهِ﴾ فرض واجب ﴿عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ قصده للزيارة على الوجه المخصوص الآتي بيانه إن شاء الله تعالى ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] بدل من ﴿النّاسِ﴾ مخصّص له، والضّمير في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيت أو للحجّ، وكلّ ما أتى إلى الشّيء فهو سبيله، وحذف الرّابط لفهمه، أي: من استطاع منهم، كذا أعربه جمهور المعربين، لكن قال البدر الدّماميني: يلزم عليه فصل البدل^(٤) والمُبدل منه بالمبتدأ، وفيه نظر. انتهى. وقال ابن هشام: زعم ابن السّيّد أنّ ﴿مَنْ﴾ فاعلٌ بالمصدر، ويردّه أنّ المعنى حينئذٍ: والله على النّاس أن يحجّ المستطيع، فيلزم إثم جميع النّاس إذا تخلف المستطيع، وتعقّبه في «المصابيح» بأنّه بناء على أنّ الألف واللام لاستغراق الجنس، وهو ممنوعٌ لجواز كونها للعهد الذّكريّ، والمراد حينئذٍ بـ ﴿النّاسِ﴾: مَنْ جرى ذكره وهم المستطيعون، وذلك لأنّ «حجّ البيت» مبتدأ، والخبر قوله: «لله على النّاس»، والمبتدأ مُقدّم على الخبر رتبة وإن تأخّر لفظاً، فإذا قدّمت المبتدأ وما هو من متعلّقاته كان التّقدير: حجّ البيت المستطيعون حقّ ثابتٌ لله على النّاس، أي: هؤلاء المذكورين، ويدلّ عليه أنّك لو أتيت بالضّمير؛ سدّ مسدّ «أل» ومصحوبها، وهو علامة الأداة التي للعهد الذّكريّ؛ بل جعلها كذلك مُقدّم على جعلها للعموم، فقد صرّح كثيرون بأنّه: إذا احتمل كون «أل» للعهد وكونها لغيره؛ كالجنس أو العموم فإنّنا نحملها على العهد للقرينة المرشدة إليه^(٥)، ووجوب الحجّ معلومٌ من الدّين بالضرورة، ولهذه الآية، وهو أحد أركان

(١) في هامش (ج): وعبارته: «الحجّ» بالكسر، والحجّة: المرّة... إلى آخره.

(٢) في (د): «وقوله تعالى».

(٣) في (د) و(م): «الأصليّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينيّة».

(٤) في (ص): «المبدل»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ل):

الإسلام الخمس، ولا يتكرّر وجوبه إلّا لعارض نذر أو قضاء عارض، روى مسلمٌ حديث أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا أيّها النّاس، قد فرض الله عليكم الحجّ فحجّوا»، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أكلّ عامٍ؟ فسكت حتّى قالها ثلاثاً، فقال النّبىّ ﷺ: «لو قلتُ: نعم لوجبت ولما استطعتم» أي: أأمرنا أن نحجّ كلّ عامٍ؟ وهذا يدلّ على أنّ مُجرّد الأمر لا يفيد التّكرار ولا المرّة، وإلّا لما صحّ الاستفهام، وإنّما سكت ﷺ حتّى قالها ثلاثاً زجراً له عن السّؤال، فإنّ التّقدّم بين يدي رسول الله ﷺ منهى عنه لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] لأنّه ﷺ مبعوثٌ لبيان الشّرائع وتبليغ الأحكام^(١)، فلو وجب الحجّ كلّ سنةً لبيّنه عليه الصّلاة والسّلام لهم لا محالة، ولا يقتصر على الأمر به مطلقاً، سواءً سُئل عنه أو لم يُسأل عنه، فيكون استعجالاً ضائعاً، ثمّ لمّا رأى أنّه لا يُزجر به ولا يقنع إلّا بالجواب الصّريح أجاب عنه بقوله: «لو قلت: نعم لوجبت» كل عامٍ حجّةً^(٢)، فأفاد به أنّه لا يجب في كلّ عامٍ لما في «لو» من الدّلالة على انتفاء الشّيء لانتهاء غيره، وأنّه^(٣) لم يتكرّر لما فيه من الحرج والكلف الشّاقّة، قاله البيضاوي. وتعقّب الطّيبى بأنّ: الاستدلال بسؤال الرّجل على أنّ الأمر لا يفيد التّكرار ولا^(٤) المرّة ضعيفٌ لأنّ الإنكار واردٌ على السّؤال الذي لم يقع موقعه، ولهذا زجره، وقال: ١٢٥١/٢د

«ذروني ما تركتكم» يعمّ^(٥) الخطاب؛ يعني: اقتصروا على ما أمرتكم^(٦) به^(٧) على قدر استطاعتكم، فقد علم أنّ الرّجل لو لم يسأل لم يُفدِ الأمر غير المرّة، وأنّ التّكرار يفتقر إلى دليلٍ خارجيّ. انتهى. ثمّ إنّ الحجّ مطلقاً إمّا فرض عينٍ أو فرض كفاية أو تطويع، واستشكل تصويره، وأجيب بأنّه يُتصوّر في العبيد والصّبيان لأنّ الفرضين لا يتوجّهان إليهما^(٨)، وبأنّ في حجّ من ليس عليه

(١) في (ص): «لتبليغ الشّرائع وبيان الأحكام»، وفي هامش (ص): قوله: «لتبليغ الشّرائع...» إلى آخره، الذي في خطّه: لبيان الشّرائع، وتبليغ الأحكام.

(٢) «حجّة»: ليس في (د).

(٣) في (د): «وإن».

(٤) زيد في (د): «ولا»، وهو تكرار.

(٥) في (د): «فعمّ»، وفي (م): «نعم»، وهو تحريف.

(٦) في (م): «أمركم».

(٧) «به»: ليس في (ص).

(٨) «إليهما»: ليس في (ص) و(م)، وفي (د): «إليهم».

فرض عينٍ جَهِتَيْنِ^(١): جهة تطوُّعٍ من حيث إنَّه ليس عليه فرض عين، وجهة فرض كفاية من حيث^(٢) إحياء الكعبة، قال الزُّركشي: وفيه التزام السؤال؛ إذ لم يخلص لنا حجٌّ تطوُّعٍ على حدته، وفي الأوَّل التزامه بالنسبة للمُكَلَّفَيْن، ثمَّ إنَّه لا يبعد وقوعه من غيرهم فرضاً، ويسقط به فرض الكفاية عن المُكَلَّفَيْن كما في الجهاد وصلاة الجنازة. انتهى.

واختُلِفَ: هل هو على الفور أو على^(٣) التَّراخي؟ فعند الشَّافعيَّة على التَّراخي لأنَّ الحجَّ فَرَضَ سنة خمسٍ كما جزم به الرَّافعيُّ في «كتاب الحجِّ»، أو سنة ستٍّ كما صحَّحه في «السَّير»^(٤)، وتبعه عليه في «الرَّوضة»، ونقله في «شرح المُهدَّب» عن الأصحاب، وعليه الجمهور لأنَّه نزل فيها قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وهذا ينبني على أنَّ المراد بالإتمام ابتداء الفرض، ويؤيِّده ما أخرجه الطَّبْرِيُّ بأسانيد صحيحة عن علقمة ومسروق وإبراهيم النَّخعيِّ أنَّهم قرؤوا: «وأقيموا الحجَّ»، وقيل: المراد بالإتمام: الإكمال بعد الشُّروع، وهو يقتضي تقدُّم فرضه قبل ذلك، وقد أخره مِنْهُ إلى سنة عشرٍ من غير مانع، فدلَّ على التَّراخي، وإليه ذهب اللَّخميُّ وصاحب المقدِّمات والتَّلسمانيُّ من المالكيَّة، وحكى ابن القُصَّار عن مالك: أنَّه على الفور، وتابعه العراقيُّون، وشهَّره صاحب «الدَّخيرة»^(٥) وصاحب «العدَّة» وابن بَزِيزَة^(٦)، لكنَّ القول بالتَّراخي مُقَيَّدٌ بعدم/ خوف الفوات، والاستطاعة: الزَّاد والراحلة كما فسَّره مِنْهُ، وهو يؤيِّد قول الشَّافعيِّ: إنَّها بالمال، ولذلك أوجب الاستنابة على الزَّيْمِن إذا وجد أجره من ينوب عنه، وقال مالك: بالبدن، فيجب على من قدر على المشي والكسب في الطَّرِيق، وقال أبو حنيفة: بمجموع الأمرين. ثمَّ إنَّ اليهود حين أُمِروا بالحجِّ قالوا: ما وجب علينا؟ فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ أي: جحد فريضة الحجِّ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فلا يضُرُّه كفرهم

(١) في هامش (ج): قوله: «وبأنَّ في حجٍّ مَنْ ليس عليه فرض عينٍ جَهِتَيْنِ» اسم «أنَّ» ضميرُ شأنٍ محذوف، وجملة قوله: «في حجٍّ» من الخبر المقدَّم والمبتدأ المؤخَّر في محلِّ رفع خبر «أنَّ»، و«حجٍّ» مصدرٌ مضاف إلى فاعله؛ وهو «مَنْ» الموصولة، و«ليس» واسمها وخبرها صلة الموصول لا محلَّ لها؛ كذا أفاده شيخنا «ع ق».

(٢) في (د): «من جهة»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) «على»: ليس في (م).

(٤) في (م): «السَّنن».

(٥) في (د): «الدَّخيرة»، وهو تصحيُّف.

(٦) في هامش (ج): «بَزِيزَة» كـ «سفينة» «قاموس»، واسمه - كما في «التَّبصير» - عبد العزيز بن محمَّد بن بَزِيزَة.

ولا ينفعه إيمانهم، وقال البيضاوي: وضع ﴿كَفَرًا﴾ موضع من لم يحجَّ تأكيداً لوجوبه وتغليظاً على تاركة، ولذلك قال عَلِيٌّ بْنُ أَبِي النَّضْرِ: «من مات ولم يحجَّ فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً»، وقد أكَّد أمر الحجِّ في هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه بصيغة الخبر، وإبرازه في الصورة الاسمية، وإيراده على وجه يفيد أنه حقٌّ واجبٌ لله في رقاب النَّاسِ^(١)، وتعميم الحكم أولاً وتخصيصه ثانياً^(٢)، فإنَّه كما يوضح بعد إبهام، وتثنية^(٣) وتكرير للمراد، وتسمية ترك الحجِّ كفراً من حيث ٢٥١/٢٥ب إنَّه فعل الكفرة، وذكر الاستغناء عنه بالبرهان والإشعار بعظم^(٤) الشُّخْط؛ لأنَّه تكليف شاقٌّ جامعٌ بين كسر النَّفْسِ وإتاعاب البدن وصرف المال والتَّجَرُّد عن الشَّهَوَاتِ والإقبال على الله. انتهى. وهذا أخذه من قول الزَّمَخْشَرِيِّ، لكنَّ عبارته: جعل ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ عوضاً عن «ومن لم يحجَّ» تغليظاً إلى آخر الحديث، واستشكله ابن المُنَيِّر بأنَّ تاركة لا يكفر بمجرَّد تركه، فتعيَّن حملة على تاركة جاحداً لوجوبه، فالكفر يرجع إلى الاعتقاد، قال: والزَّمَخْشَرِيُّ سهل عليه ذلك لأنَّه يعتقد أنَّ تارك الحجِّ يخرج عن الإيمان ويخلد في النَّار، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ استئناف وعيد للكافرين.

١٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَنَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضدَّ اليمين (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ اخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، فرواه ابن جريج كما في «باب الحجِّ عمَّن لا يستطيع الثُّبوت على الرَّاحِلَةِ» [ح: ١٨٥٣] عنه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن

(١) في (د): «المسلمين»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) «ثانياً»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) «وتثنية»: ليس في (ص)، وفي (م): «تنبيه»، وهو تصحيف.

(٤) في (د): «بعدم»، وهو تحريف.

الفضل بن عباس، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس: أخبرني حصين بن عوف عن الخثعمي قال: قلت: يا رسول الله، إن أبي، وسأل الترمذي البخاري عنه فقال: أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال: فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره، ثم رواه بغير^(١) واسطة. انتهى. قال في «الفتح»: وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان رديف^(٢) النبي ﷺ حينئذ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - [ح: ١٦٧٨] والفضل هو شقيق عبد الله، أمهما أم الفضل لبابة الكبرى (رديف رسول الله ﷺ) راكباً خلفه على الدابة (فجاءت امرأة من خثعم) بفتح الخاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح العين المهملة غير منصرف، قال^(٣) البرماوي كالزركشي: للعلمية ووزن الفعل؛ حي من بجيلة من قبائل اليمن، وتعبه في «المصباح» فقال: إن لم يحمل هذا على سبق قلم من المصنف أو الغلط من الناسخ، فهو عجيب؛ إذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم، ولو قيل بأنه على وزن: دحرج لزم منع صرف جعفر، وهو باطل بالإجماع. انتهى.

(فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ) وفي رواية شعيب الآتية في «الاستئذان» [ح: ٦٢٢٨] - إن شاء الله تعالى - : «وكان الفضل رجلاً وضيئاً، أي: جميلاً، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة وطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حُسْنُهَا» (وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ) بكسر الشين وفتح الخاء (فَقَالَتْ) أي: المرأة: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي) حال كونه (شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ) / صفة لـ «شيخاً»، أو حال متداخلة للتي قبلها، أي: وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ كبير، أو حصل له المال في هذه الحالة، والأول أوجه كما قاله الطيبي، واختلفت طرق الأحاديث في السائل عن ذلك، هل هو امرأة أو رجل؟ وفي المسؤول عنه أيضاً أن يحج عنه، هل هو أب أو أم أو أخ؟ فأكثر طرق الأحاديث الصحيحة دالة على أن السائل امرأة سألت عن أبيها كما هو في أكثر طرق حديث الفضل وحديث عبد الله أخيه وحديث علي، وفي النسائي من حديث الفضل أن السائل رجل

(١) في (د): «من غير».

(٢) في (د) و(س): «ردف».

(٣) في (د): «قاله»، ونقل الأزهر في «تهذيب اللغة» كلام البرماوي عن أهل الحجاز.

سأل^(١) عن أمه^(٢)، وفي «صحيح ابن حبان» من حديث ابن عباس أن السائل رجل يسأل^(٣) عن أبيه، وعند النسائي أيضاً: أن امرأة سألت^(٤) عن أبيها، وفي حديث بريدة عند الترمذي: أن امرأة سألت^(٥) عن أمها، وفي حديث حصين بن عوف عن ابن ماجه: أن السائل رجل سأل عن أبيه، وفي حديث سنان بن عبد الله: أن عمته قالت: «يا رسول الله؛ توفيت أمي» وهذا محمول على التعدد (أفأحج عنه؟) أي: أيجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه، فالفاء بعد همزة الاستفهام عاطفة على مُقدِّر لأن الاستفهام له الصدر (قال) بِإِلَّهِمُ اللَّهُ: (نعم) حُجِّي عنه (وذلك) أي: ما ذكر وقع (في حجة الوداع) وفيه: جواز الحج عن الغير، وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره، وخالف الجمهور فخصّوه بمن حج عن نفسه لحديث «السنن» و«صحيح ابن خزيمة» عن ابن عباس: أنه من الله عليه لم رأى رجلاً يلبي عن شبرمة، فقال: «أفحججت^(٦) عن نفسك؟» فقال^(٧): لا، قال^(٨): «هذه عن نفسك، ثم أحجج عن شبرمة» ومنع مالك الحج عن المعصوب^(٩) مع أنه راوي الحديث، وقال الشافعي: لا يستنيب الصحيح لا في فرض ولا في نفل، وجوّزه أبو حنيفة وأحمد في النفل.

وأما المطابقة بين الحديث والترجمة فقالوا: تدرك بدقّة النظر من^(٩) دلالة الحديث على تأكيد الأمر بالحج، حتّى إن المكلّف لا يُعذر بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه، بل يلزم أن يستنيب غيره، وهو يدل على أن في مباشرته فضلاً عظيماً، ويأتي إن شاء الله تعالى^(١٠) أفراد فضل الحج باب.

(١) في (د): «يسأل».

(٢) في (م): «أبيه».

(٣) «يسأل»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في (د): «سألت»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٥) في (د): «أحججت».

(٦) في غير (ص) و(م): «قال».

(٧) في (ص): «فقال».

(٨) في غير (د) و(س): «المعصوب»، وهو تصحيف.

(٩) في غير (ب) و(س): «فمن».

(١٠) زيد في (د): «في».

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في «المغازي» [ح: ٤٣٩٩] و«الاستئذان» [ح: ٦٢٢٨]، ومسلم في «الحج»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٢ - باب قول الله تعالى: ﴿يَا تُوكَّ رَجَا لَا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ۖ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ۖ ﴿فَجَا جَا﴾: الطُّرُقُ الْوَاسِعَةُ

(باب قول الله تعالى: ﴿يَا تُوكَّ رَجَا لَا﴾) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ (١) الضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿يَا تُوكَّ﴾ وَهُوَ مجزومٌ، جواب قوله: ﴿وَأَذِّنْ﴾ أي: يأتوك مشاةً (و) ركبانا (وَعَلَى كُلِّ) بغير (ضَامِرٍ) مهزولٍ أتعبه بُعد السفر فهزله، والضامر يُستعمل بغير هاءٍ للمذكر والمؤنث (يَأْتِينَ) صفةٌ لـ ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾ (٢) لأنه في معنى الجمع (مِنْ كُلِّ فَجٍّ) طريق (عَمِيقٍ) بعيد (لِيَشْهَدُوا) ليحضرُوا (مَنَافِعَ لَهُمْ) [الحج: ٢٧-٢٨] دينيةً ودنيويةً، ونكرها لأن المراد بها نوعٌ من المنافع مخصوصةٌ بهذه العبادة، وسبب نزول هذه الآية كما ذكره الطبريُّ من طريق عمر بن ذر قال: قال مجاهد: كانوا لا يركبون، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا تُوكَّ رَجَا لَا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ فأمرهم بالزاد ورخص لهم/ في الركوب والمتجّر، ومن ثم ذكر المؤلف هذه الآية هنا (٣) مترجماً بها لينبّه على أن اشتراط الرّاحلة في وجوب الحج لا ينافي جواز الحج ماشياً مع القدرة على الرّاحلة وعدم القدرة لأن الآية اشتملت على المشاة والركبان، قال المؤلف مفسراً لقوله تعالى في سورة نوح: ﴿فَجَا جَا﴾ [نوح: ٢٠] جمع: فجج، أي: (الطُّرُقُ الْوَاسِعَةُ) (٤) وهو الموافق لقول الفراء وأبي عبيدٍ والأزهري، وهو الذي ذكره البيضاوي وغيره من أئمة التفسير، وقال ثعلب: ما انخفض من الطُّرق.

١٥١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى) التُّسْتَرِيُّ الْمَصْرِيُّ الْأَصْلُ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ)

(١) في (د): «عن»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): قوله: صفة لـ ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾ أي: صفة لـ ﴿ضَامِرٍ﴾ مِنْ ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾، وعبارة القاضي: صفة لـ ﴿ضَامِرٍ﴾ محمولة على معناه.

(٣) «هنا»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في (د): «الطُّرُقُ الْوَاسِعَةُ».

عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزهري (أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) ولأبي ذر زيادة: «(ابن عمر)» (أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ^(١)) قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون التَّحِيَّةِ وفتح الفاء آخره هاءٌ، وهي أبعد المواقيت من مكة (ثُمَّ يَهْلُ) بضم أوله وكسر ثانيه من الإهلال؛ وهو رفع الصوت بالتلبية، أي: مع الإحرام (حَتَّى تَسْتَوِيَ)^(٢) أي: الرَّاحِلَةُ، ولأبي ذر: «(حين تستوي)» (بِهِ) حال كونها (قَائِمَةً). وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي.

١٥١٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ سَمِعَ عَطَاءَ يُحَدِّثُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، رَوَاهُ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) ولأبي ذر: «(إبراهيم بن موسى التميمي)» الحافظ المعروف بالفراء الصَّغِير قال: (أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ) بن مسلم القرشي الأموي قال: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن أَنَّهُ (سَمِعَ عَطَاءَ) هو ابن أبي رباح (يُحَدِّثُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (ﷺ): أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ) قال ابن المنير: أراد المؤلف أن يردَّ على من زعم أن الحجَّ ماشياً أفضل لأنَّ الله تعالى قدَّم الرِّجَالَ على / الرُّكْبَانَ، ٩٤/٣ فبيَّن أَنَّهُ لو كان أفضل لفعله النَّبِيُّ^(٣) ﷺ، وإِنَّمَا حَجَّ عَلَى الْفِطْرَةِ قاصداً لذلك، ولذا لم يُحْرَم حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

(١) زيد في (م): «أبوه».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «حَتَّى تَسْتَوِيَ»: قال ابن مالك في «التَّوْضِيح على البخاري»: هذا الموضع صالح لـ «حين» ولـ «حَتَّى»، أمَّا صِلَاحِيَّتُهُ لـ «حين» فظاهرة، وأمَّا صِلَاحِيَّتُهُ لـ «حَتَّى» فعلى أن يكون قصد حكاية الحال؛ فأتى بـ «حَتَّى» مرفوعاً بعدها الفعل؛ كقراءة نافع: ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ وكقول العرب: مرض فلان حَتَّى لا يرجونه، على تقدير: فإذا هو لا يرجي، وكذا تقدير الحديث: ثُمَّ يَهْلُ فإذا هو مُسْتَوٍ به بيد راحلته؛ والمعنى: أن إِهْلَالَ مِقَارَنَ باستواء راحلته به كما أنَّ انتفاء رجاء المريض يُقَارَنُ الحال التي انتهى إليها، ولو نصب «تستوي» لم يجز؛ لأنَّه يستلزم أن يكون التَّقدير: ثُمَّ يَهْلُ إلى أن تستوي به راحلته، وهو خلاف المقصود، إلَّا أن يريد: «يهل» بلا قطع «حَتَّى تستوي به راحلته»، فيقطع قطع استراحة، مردفاً بإِهْلَالٍ مستأنفٍ فجائز. وهو في هامش (ج) أيضاً بنصه.

(٣) «النَّبِيُّ»: ليس في (د).

وفي هذا^(١) الحديث: التَّحْدِيثُ والإخبار والسَّماع والعننة (رَوَاهُ) أي: إهلاله حين استوت به راحلته (أَنَسَ) فيما وصله في «باب من بات بذي الحليفة حتَّى أصبح» [ح: ١٥٤٦] (وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) في «باب ما يلبس المحرم من الثياب» [ح: ١٥٤٥] كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٣ - باب الحجِّ على الرَّحْلِ

(بَابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ)^(٢) للتواضع، و«الرَّحْلُ»: بفتح الراء وسكون الحاء المهملة، وهو للبعير كالسَّرج للفرس.

١٥١٦ - وَقَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ. وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: شَدُّوا الرَّحَالَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ أَخَذَ الْجِهَادَيْنِ.

(وَقَالَ أَبَانُ) بن يزيد العطار البصريُّ ممَّا وصله أبو نعيم في «مُسْتَخْرَجِهِ»، و«أَبَانُ» بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة آخره نونٌ مصروفٌ وغير مصروفٍ^(٣)، وفي «المصابيح»: قال القرافيُّ: المحدثون والنُّحاة على عدم صرفه، قال: ونقله ابن يعيش في «شرح المُفَصَّل» عن الجمهور، وقال: إنَّ وزنه «أفعل»، وأصله: أَبَيْنَ، صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظُّهور، فتقول: هذا أبين من هذا: أظهرُ منه وأوضح، فلُوْحِظَ أصله مع العلميَّة^(٤) التي فيه فلم يُصَرَّفْ، هكذا في ١٢٥٣/٢د «شرح المنهاج الأصلي» للسُّبْكِيِّ في فصل^(٥) «الخصوص»، قال الدَّمَامِينِيُّ: صَرَّحَ ابن مالك في «التَّوْضِيح» بأنَّه منقولٌ من «أَبَان» ماضي «يبين»، ولو لم يكن منقولاً لوجب أن يُقال فيه: أبين بالتَّصْحِيح، وهو كلامٌ متَّجِهٌ يتقرَّر به الرَّدُّ على ما نقله القرافيُّ، وأقرَّه عليه السُّبْكِيُّ من كونه «أفعل» تفضيل، فتأمَّلْه، قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكر الصَّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا) شقيقها (عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرَهَا)

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) بياض في (م)، وكتب في الهامش: بياض؛ «أي فضل الحجِّ على الرَّحْلِ».

(٣) في هامش (ج): فالصَّرْفُ على أنَّه «فعلٌ» والهمزة أصليَّة، والمنع على أنَّها زائدة ووزنه «أفعل»، ففيه العلميَّة

ووزن الفعل، واختاره ابن مالك.

(٤) في (د): «العلِّيَّة»، وهو تحريف.

(٥) في (م): «فضل»، وهو تصحيف.

حملها على العمرة حتى اعتمرت (مِنَ التَّنْعِيمِ) بفتح الفوقية وسكون النون وكسر العين المهملة: موضع عند طرف حرم^(١) مكة من جهة المدينة على ثلاثة أميال من مكة (وَحَمَلَهَا عَلَى) مُؤَخَّر (قَتَبَ) أي: أردفها وكان هو على قَتَبٍ لأنه قال في الرواية الموصولة^(٢) آخر الباب [ح: ١٥١٨]: فأحقبها، أي: أردفها على الحقيبة، وهي الزيادة التي تُجَعَل في مُؤَخَّر القتب، فإنَّ القصة واحدة، والقَتَب: بفتح المثناة الفوقية، آخره مُوحَّدة: هو خشب الرّحل، وقيل: القَتَب للجمال بمنزلة الإكاف للحمار.

(وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطّاب (رضي الله عنه) فيما وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور: (شُدُّوا الرِّحَالَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ) إمّا على جهة التغليب أو الحقيقة لأنه يجاهد نفسه بالصّبر على مشقة السّفر وترك الملاذ.

١٥١٧ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ) بفتح الدال المهملة المشددة، ممّا وصله الإسماعيلي، ولأبوي ذرّ والوقت بدل قوله: «قال»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ» قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بالتصغير و«يزيد» من الزيادة، قال: (حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ) بفتح العين والراء بينهما زايّ معجمة^(٣) ساكنة، ابن ثابت بالمثلثة والموحدة (عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ) بضمّ المثلثة وتخفيف الميم ابن مالك الأنصاريّ البصريّ قاضيهما (قَالَ: حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ، وَلَمْ) ولا بن عساكر: «فلم» (يَكُنْ شَحِيحًا) أي: لم يُؤْثِر الرّحل على المحمل لبخل (و) إنّما (حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ، وَكَانَتْ) أي: الرّاحلة التي ركبها (زَامِلَتُهُ) بالزاي، أي: حاملته وحاملة متاعه لأنّ الزّاملة^(٤) البعير الذي يستظهر به الرّجل لحمل متاعه وطعامه،

(١) «حرم»: ليس في (ص).

(٢) في هامش (ص): قوله: «الموصولة» كذا بخطه، وهو صفة للرواية باعتبار أصلها؛ وهو المصدر، وكان الأظهر أن يقول: المتصلة؛ بالتأنيث. وهي في هامش (ج) بلفظ: قوله: «الموصول».... أن يقول: «الموصولة».

(٣) «معجمة»: ليس في (د).

(٤) في (ص): «الحاملة».

فاقتدى به عليه الصلاة والسلام أنس، وقد روي: حج الأبرار على الرّحال، وفيه: ترك التّرفه حيث جعل متاعه تحته وركب فوقه، وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال: كان الناس يحجّون وتحتهم أزودتهم، وكان أول من حجّ على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

١٥١٨ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ اذْهَبْ بِأُخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ». فَأَخَقَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرَتْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، الفلاس قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضّحّاك ابن مخلد النّزيل شيخ المؤلّف، رَوَى عَنْهُ^(١) هنا بواسطة، قال: / (حَدَّثَنَا أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ) بنون وموحدة^(٢) بينهما ألف آخره لامّ و«أَيُّمَنُ»: بفتح الهمزة وسكون التّحتيّة وفتح الميم آخره نون غير منصرف، قال: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكر الصّدّيق (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ، فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ اذْهَبْ بِأُخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا) بقطع الهمزة^(٣) وكسر الميم أمرٌ من الإعمار / (مِنَ التَّنْعِيمِ فَأَخَقَبَهَا) عبد الرّحمن؛ بهمزة مفتوحة وسكون الحاء المهملة وفتح القاف والموحدة، أي: حملها على حقيبة الرّحل وأردفها خلفه، ولغير أبي ذرّ عن الكُشْمِينِيّ: «فَأَخَقَبَهَا» بكسر القاف وسكون الموحدة (عَلَى نَاقَةٍ) ولأبي ذرّ عن الكُشْمِينِيّ: «(على ناقته)» (فَأَعْتَمَرَتْ).

٤ - بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ

(بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ) اسم مفعول من «برّ» المتعدّي، يقال: برّ الله حجّك، فهو متعدّد بنفسه، ويُنْبَنَى للمفعول فيقال: بُرّ حجّك، فهو مبرور.

١٥١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

(١) زيد في (ص): «هشام».

(٢) في هامش (ج): أي: مكسورة؛ كما في «الترتيب».

(٣) في (د): «الهمز».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يحيى الأوسي^(١) المدني الأعرج قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابن شهاب (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح الياء على المشهور، وقيل: بكسرها، وكان يكره فتحها (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّائِلُ أَبُو ذَرٍّ (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟) أَي: أكثر ثواباً، وفي حديث ابن مسعود عند الشيخين [ح: ٧٥٣٤]: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قال: «الصَّلَاةُ لَوَقْتِهَا»، وفي حديث أبي سعيد: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قال: «رَجُلٌ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في هذا المعنى، واستشكلت للمعارضة الظاهرة، وأجيب بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاب كلاً بما يوافق غرضه وما يرغبه فيه، أو على حسب ما عُرِفَ من حاله، وبما^(٢) يليق به، وأصلح له؛ توقيفاً له على ما خفي عليه، وقد يقول القائل: خير الأشياء كذا، ولا يريد تفضيله في نفسه على جميع الأشياء، ولكن يريد أنه خيرها في حالٍ دون حالٍ، ولو اُحِدٍ دون آخر (قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أفضل الأعمال: (إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) ونكر الإيمان ليُشعر بالتعظيم والتفخيم، أي: التصديق المُقَارَن بالإخلاص المستتبع للأعمال الصالحة (قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟) ^(٣) أَي: أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ بَعْدَهُ؟ (قَالَ: جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أَي: قتال الكفار لإعلاء كلمة الله^(٤) (قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟) أَفْضَلُ؟ (قَالَ: حَجٌّ مَبْرُورٌ) مقبول، أو لم يخالطه إثم، أو لا رياء فيه، أو لا يقع^(٥) فيه معصية، وفي حديث جابر عند^(٦) أحمد بإسنادٍ فيه ضعف: قالوا: يا رسول الله ما برُّ الحج؟ قال: «إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ»، وقوله: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ...» إلى آخره، أخبار مبتدآت محذوفة لا مبتدآت محذوفة^(٧)

(١) في (د): «الأوسي»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): قوله: «الأوسي» بضم الألف وفتح الواو... وروى عنه البخاري. انتهى «ترتيب».

(٢) في (د): «وما».

(٣) في هامش (ج): هو من العطف التلقيني؛ على حدِّ قوله: «قَالَ وَمِنْ دُرَيْتِي» [البقرة: ١٢٤] ومثله قول «التلخيص»: قيل: وفيه كثرة التكرار، نبّه عليه العصام، فراجع.

(٤) في هامش (ج): «كلمة الله» يعني: التوحيد والإسلام؛ كما في «البيضاوي».

(٥) في (ب) و(س): «تقع».

(٦) في (ص): «عن».

(٧) في (د) و(م): «مبتدأ محذوف لا مبتدأ محذوف».

د/١٤٥٤: الأخبار لأن^(١) المقدّر في الكل «أفضل الأعمال» وهو أعرف من إيمان بالله/ ولا حقّنه، وقوله: «مبرور» قال المازري: هو من البرّ.

١٥٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَا، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) العَيْشِيُّ^(٢) بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة^(٣) بينهما مثناة تحتية ساكنة، وليس أخا لعبد الله بن المبارك الفقيه المشهور، قال^(٤): (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطّحّان قال: (أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم وفتح الرّاء آخره هاء تانيث القصاب (عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ) التَّمِيمِيَّةِ القرشيّة أجلّ نساء قريش، أَصْدَقَهَا مصعب بن الزبير ألف ألف درهم (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى) بفتح النون: نعتقد (الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ) لكثرة ما نسمع من فضائله في الكتاب والسنة، وعند النسائي من رواية جرير عن حبيب: فَإِنِّي لَا أَرَى فِي الْقُرْآنِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ (أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: لَا) تُجَاهِدُنَ، وسقط لفظ «لَا» عند أبي ذرٍّ (لَكِنَّ) بضمّ الكاف وتشديد النون واللام حرف جرّ دخل على جماعة المخاطبات، خبر قوله: (أَفْضَلَ الْجِهَادِ) كذا لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِيّ، وللحموي كما في «الفتح» وغيره: «لَكِنَّ» بكسر الكاف وزيادة ألف بعد اللّام مع تشديد النون بلفظ الاستدراك^(٥)، وحينئذٍ فـ «أفضل» منصوبٌ على أنّه اسمها، وفي رواية: «لَكِنَّ» بسكون النون مُخَفَّفَةٌ، فـ «أفضل» مرفوعٌ بالابتداء، خبره^(٦): (حَجٌّ مَبْرُورٌ) وعلى هذين يكون الاستدراك مستفاداً من

(١) «لأن»: ليس في (م).

(٢) في (م): «العيسي»، وهو تصحيف.

(٣) في (د) و(م): «السّين المهملة»، وفي هامش (د): قوله: «وكسر السّين المهملة» الذي ذكره غيره من الشّراح وغيرهم أنّه بالسّين المعجمة، فما وقع هنا؛ فمن سبق القلم؛ فاعرفه. وبنحوه في هامش (ج) و(ص).

(٤) في (د): «قاله»، وليس بصحيح.

(٥) زيد في (ص): «كذا لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِيّ»، وهو تكرار.

(٦) «خبره»: ليس في (م).

السِّيَاق، أي: ليس لَكُنَّ الجهاد، ولكن^(١) أفضل منه في حَقِّ حَجٍّ مبرور، وقول الزُّركشي: «لَكُنَّ»: بضم الكاف وتشديد النون، والوجه حينئذٍ رفع «أفضل» على أنه مبتدأ خبره: «حَجٌّ مبرور»، تعقُّبه البدر الدماميني بأنه ظنَّ أنَّ «لَكُنَّ» ظرف فهو متعلِّق بـ «أفضل» أي: أفضل الجهاد لَكُنَّ حَجٌّ مبرور، والمانع من ذلك قائم^(٢)، فالصَّواب أنَّ الخبر قوله: «لَكُنَّ»، وأمَّا «حَجٌّ مبرور» فعبرٌ لمبتدأ^(٣) محذوف، أي: هو حَجٌّ مبرور.

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وبصريٍّ وواسطيٍّ وكوفيٍّ ومدنيٍّ، وفيه^(٤): رواية المرأة عن خالتها، فإنَّ عائشةَ أُمَّ المؤمنين خالةُ عائشة بنت طلحة لأنَّ أمَّها أُمُّ كلثوم بنت أبي بكر الصِّديق، ٩٦/٣ وأخرجه أيضًا في «الحجِّ» [ح: ١٨٦١] و«الجهاد» [ح: ٢٧٨٤]، والنسائي في «الحجِّ»، وكذا ابن ماجه.

١٥٢١ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَزِفْثْ وَلَمْ يَفْشُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وبه قال (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي أياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا سَيَّارُ) بفتح السين المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّة (أَبُو الْحَكَمِ) العَنَزِيُّ - بنونٍ وزايٍ - وأبوه يُكنى أبا سَيَّارٍ، واسمه: وردان (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، سَلْمَان - بفتح السين وسكون اللام - الأشجعي، وليس هو أبا حازم سلمة بن دينار، صاحب سهل بن سعدٍ لأنَّه لم يسمع من أبي هريرة (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ) بلفظ الماضي كالذي^(٥) قبله: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ حَجَّ لِلَّهِ) وللمؤلف فيما يأتي: «من حجَّ هذا البيت» [ح: ١٨١٩] ولمسلم: «من أتى هذا البيت»، وهو يشمل الإتيان للحجِّ والعمرة، وللدَّارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازمٍ بسندٍ فيه ضعفٌ إلى الأعمش: «من حجَّ أو اعتمر» (فَلَمْ يَزِفْثْ) بتثليث الفاء في المضارع والماضي، لكنَّ الأَفْصَحَ الضَّمُّ في المضارع، والفتحُ في الماضي، أي: ٢٥٤/٢د

(١) «ولكن»: مثبت من (د) و(س).

(٢) في هامش (ج): وهو تقديم معمول «أفعل» التَّفْضِيل عليه، ولا يحسن إلَّا في ضرورة الشعر.

(٣) في غير (ب) و(س): «خبر مبتدأ».

(٤) «وفيه»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في غير (د): «كاللذين».

الجماع أو الفحش في القول، أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع، وقال الأزهري: كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة (وَلَمْ يَفْسُقْ) لم يأت بسينة ولا معصية، وقال سعيد ابن جبير في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] الرَّفَث: إتيان النساء، والفسوق: السباب، والجدال: المراء؛ يعني: مع الرفقاء والمكاريين^(١)، ولم يذكر في الحديث الجدال في الحج اعتماداً على الآية، ويحتمل أن يكون ترك الجدال قصداً لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج لما يظهر من الأدلة، أو المجادلة بطريق التعميم لا تؤثر أيضاً لأن الفاحش منها دخل في عموم الرفث، والحسن منها ظاهر في عدم التأثير، والمستوي الطرفين لا يؤثر أيضاً، قاله في «فتح الباري». والفاء في قوله: «فلم يرفث» عطف على الشرط، وجوابه: (رَجَعَ) أي: من ذنوبه (كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) بجر «يوم»: على الإعراب، وبفتحه: على البناء، وهو المختار في مثله لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنئ، أي: رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بلا ذنب كما خرج بالولادة، وهو يشمل الصغائر والكبائر والتبعات^(٢)، قال الحافظ ابن حجر: وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مزداش المصرح بذلك، وله شاهد من حديث ابن عمر في «تفسير الطبري». انتهى. لكن قال الطبري: إنه محمولٌ بالنسبة إلى المظالم على من تاب^(٣) وعجز عن وفائها، وقال الترمذي: هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله خاصةً دون العباد، ولا^(٤) تسقط الحقوق أنفسها، فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق لا ذنوب، إنما الذنوب تأخيرها، فنفس التأخير يسقط بالحج، لا هي أنفسها، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر، فالحج المبرور يُسقط إثم المخالفة لا الحقوق.

٥ - بَابُ فَرَضِ مَوَاقِيَتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(بَابُ فَرَضِ مَوَاقِيَتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) المكانية، جمع ميقاتٍ «مِفْعَالٍ» من الوقت المحدود،

(١) في (د): «والمكاريين»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): في «فتاوى» الشمس الرملية: المعتمد أن الحج المبرور يكفر صغائر الذنوب وكبائرها، وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة.

(٣) في (د): «مات».

(٤) في (ص): «كما»، هو تحريف.

واستعير هنا للمكان اتساعاً، وقد لزم شرعاً تقديم الإحرام للآفاقي^(١) على وصوله إلى البيت تعظيماً للبيت وإجلالاً، كما تراه في الشاهد من ترجل الرّاكب القاصد إلى عظيم من الخلق إذا قرب من ساحته خضوعاً له، فلذا^(٢) لزم القاصد إلى بيت الله تعالى أن يحرم قبل الحلول بحضرته إجلالاً، فإن الإحرام تشبّه^(٣) بالأموات، وفي ضمن جعل نفسه كالميت سلب اختياره، وإلقاء قياده متخلياً عن نفسه فارغاً عن اعتبارها شيئاً من الأشياء.

١٥٢٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه فِي مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسَرَادِقٌ، فَسَأَلَتْهُ مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا، وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن زياد بن درهم النهدي^(٤) قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الجعفي (قَالَ: أَخْبَرَنِي)^(٥) بالإفراد (زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة الجشمي^(٦) (أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه (فِي مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ) بيت / من شعر ١٢٥٥/٢٥ ونحوه (وَسَرَادِقٌ)^(٧) حول الفسطاط، وهو بضم السين وكسر الدال: كل ما أحاط بشيء، ومنه: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩] أو هو الخيمة، أو لا يقال لها ذلك إلا إذا كانت من قطن، أو ما يُغَطَّى به صحن الدار من الشمس وغيرها، قال في «عمدة القاري»: والظاهر أن ابن عمر كان معه أهله، وأراد سترهم بذلك لا التفاخر (فَسَأَلَتْهُ) مقتضى السياق أن يقول: فسأله، لكنّه وقع على سبيل

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «للآفاقي» كذا بخطّه؛ وهو على غير قياس، والقياس: للآفقي؛ بفتحتين، وبضمّتين؛ كما في «القاموس».

(٢) في (د): «فكذا».

(٣) في (ج): «تشبيهاً» وفي هامشها: مفعول مطلق تقديره: يتشبه تشبهاً... إلى آخره، وجملة «يتشبه... إلى آخره» خبر «إن» كقولهم: ما أنت إلا سيراً؛ أي: ما أنت إلا تسير سيراً؛ شيخنا «ع ق»، والمراد بالإحرام: المحرم؛ على حدّ قولهم: زيدٌ عدلٌ، أطلق المصدر على الفاعل.

(٤) في هامش (ج): «النّهدي» بالفتح ثم السكون؛ إلى بني نهد، بطن من قضاة.

(٥) في (ص): «حدثني»، وهو موافق لما في «اليونينية».

(٦) في هامش (ج): «الجشمي» بضم الجيم؛ إلى بني جشم بن معاوية؛ كما في «الترتيب».

(٧) في هامش (ج): «سرادق» كذا بخط المؤلف منوناً، وقال الحلبي: مصروف، والذي في أحد فروع «اليونينية»: «سرادق» بضمّة واحدة، وكتب عليها «صح».

٩٧/٣ الالتفات، ولإسماعيلي: «فدخلت/ عليه فسألته»: (مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: قَدَرُهَا أو بَيْنَهَا^(١) أو أوجبها، والضَّمير المنصوب للمواقيت للقرينة الحالِيَّة (لَأَهْلِ نَجْدٍ) ساكنيها، ومن سلك طريق سفرهم فَمَرَّ على ميقاتهم، و«نَجْدٌ»: بفتح النون وسكون الجيم آخره دالٌّ مهملةٌ: ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، قاله في «الصُّحاح». وقال في «المشارك»: ما بين جرش^(٢) إلى سواد الكوفة وَحَدَّهُ مِمَّا يلي المغرب^(٣) الحجاز، وعن يسار الكعبة اليمن قال: ونَجْدٌ كُلُّها من عمل اليمامة، وقال في «النهاية»: النَّجْد: ما ارتفع من الأرض، وهو اسمٌ خاصٌّ لما دون الحجاز ممَّا يلي العراق، قال في «القاموس»: النَّجْد: ما أَشْرَفَ من الأرض وما خالف الغور، أي: تِهَامَةٌ وتَضُمُّ جِيْمُهُ مُذَكَّرٌ^(٤)، أعلاه تِهَامَةٌ واليمن، وأسفله العراق والشَّام^(٥)، وأَوَّلُه من جهة الحجاز ذات عرق^(٦) (قَرْنَا) قال النَّوويُّ: على نحوٍ من^(٧) مرحلتين من مَكَّة، قال في «القاموس»: قريةٌ عند الطَّائِف، أو اسم الوادي كُلِّه، وغلط الجوهريُّ في تحريكه وفي نسبة أويس القرنِيَّ إليه لأنَّه منسوبٌ إلى قَرْنِ بن رَذْمان^(٨) بن ناجية بن مرادٍ، أحد أجداده. انتهى. وثبت في «مسلم» نحوه، لكن قال القاسبيُّ: من سَكَنَ أراد الجبل، ومن فَتَحَ أراد الطَّرِيق الذي يقرب منه، ولأبي ذرٍّ: «مِنْ قَرْنٍ».

(وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ) يثرب سَكَّانِها، ومن سلك طريقهم فَمَرَّ على ميقاتهم (ذَا الْحُلَيْفَةِ) بضمَّ الحاء المهملة وفتح اللَّام مُصَغَّرًا: موضعٌ بُعْده من^(٩) المدينة ميلٌ كما عند الرَّافعيِّ، لكن في «البيسوط»: إِنَّها على سِتَّةِ أميالٍ، وصَحَّحَه في «المجموع»، وهو الذي قاله في «القاموس»، وقيل:

(١) في غير (د): «وبينها».

(٢) في هامش (ج): «جرش»: قال النَّوويُّ: بلد باليمن، وقال في «النهاية»: بخلاف من مخاليف اليمن.

(٣) في (ص): «المغرب»، والمثبت موافقٌ لما في «المشارك».

(٤) في (د): «تهامة، ويُذَكَّر، أعلاه».

(٥) في (س): «والشَّام».

(٦) قوله: «قال في القاموس: النَّجْد: ما أَشْرَفَ ... جهة الحجاز ذات عرقٍ» ليس في (م).

(٧) «من»: مثبتٌ من (م).

(٨) في (د): «رومان»، وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): «رَذْمان» بفتح الرَّاء وسكون الدال المهملتين، و«ناجية» بالنون والجيم والياء تحتها نقطتان «جص».

(٩) في (د): «عن».

سبعة، وفي «المهمّات»^(١): الصّواب المعروف بالمشاهدة أنّها على ثلاثة أميالٍ أو تزيد قليلاً.

(وَلَأَهْلِ الشَّامِ) من العريش إلى بالِس^(٢)، وقيل: إلى الفرات، قاله النّووي، ومن سلك طريقهم (الجُحفَة) بضَمِّ الجيم وإسكان الحاء المهملة وفتح الفاء: قرية^(٣) على ستّة أميالٍ من البحر، وثمانِي مراحل من المدينة، ومن مكّة خمس مراحل أو ستّة أو ثلاثة، قال ابن الكلبي: كان العمالق يسكنون يثرب، فوقع بينهم وبين بني عَبيِل - بفتح المهملة وكسر المُوحّدة؛ وهم إخوة عاد - حرب، فأخرجوهم من يثرب، فنزلوا مَهْيَعَة، فجاء سيلٌ فاجتحتفهم، أي: استأصلهم، فسُمّيت الجحفَة، وهي الآن خربةٌ لا يصل إليها أحدٌ لوخمها، وإنّما يُحرّم النَّاسُ الآن من رايغ لكونها محاذيةً لها، وفي حديث عائشة عند النّسائي مرفوعاً: «ولأهل الشّام»^(٤) ومصر الجحفَة، قال الوليّ ابن العراقي: وهذه زيادةٌ يجب الأخذ بها، وعليها العمل. وزاد نافع في الباب الآتي بعد بابين - إن شاء الله تعالى - [ح: ١٥٢٥]: قال عبد الله: وبلغني أنّ رسول الله ﷺ لم قال: «ويهلُّ أهل اليمن من يلملم»^(٥)، وبقيةٌ مباحث الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالّها.

٦ - باب قول الله تعالى: ﴿وَتَكَرَّوْا فَاِنَّ خَيْرَ لِّزَادِ النَّقْوَى﴾

(بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَتَكَرَّوْا﴾) أي: ما يكفّ وجوهكم عن النَّاسِ، ولمّا أمرهم بزيادة الدُّنيا أرشدهم إلى زاد^(٦) الآخرة فقال: ﴿فَاِنَّ خَيْرَ لِّزَادِ النَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

(١) في هامش (ج): «المهمّات»: للإسنوي.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بالس» كـ «صاحب» كما في «القاموس»، وقال في «المراصد»: بلدةٌ بالشّام بين حلب والرّقة.

(٣) «قرية»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في (س): «الشّام».

(٥) في هامش (د): فائدة: نظم بعضهم المواقيت، فقال:

عزّق العراقي يَلْمَلَمُ اليمن
وبذي الحُلَيْفَةِ يُحْرِمُ المدني
للشّام جحفَة إن مررت بها
ولأهل نجدِ قرنُ فاشْتَيْنِ

(٦) «زاد»: ليس في (د).

١٥٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَكَرَّذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾. رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ) بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة، قال ابن خلفون: هو الحريري - بفتح الحاء المهملة - البلخي الزاهد، روى عنه البخاري في «الحج» و«هجرة النبي صلى الله عليه وسلم» [ح: ٣٩١٥] وروى عنه مسلم، مات لخمس خلون من المحرم سنة اثنتين^(١) وثلاثين ومئتين، قال: وقد فرّق بعض الناس بين يحيى بن بشر البلخي الزاهد^(٢) وبين يحيى بن بشر الحريري، فجعلهما رجلين يروي البخاري عن البلخي، ويروي مسلم عن الحريري. انتهى. وكذا جعلهما ابن طاهر وأبو علي الجيّاني واحداً، والصواب التفرقة، قال: (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بفتح الشين المعجمة وتخفيف الموحدة الأولى، ابن سوار (عَنْ وَرْقَاءَ) بفتح الواو وسكون الراء ممدوداً، ابن عمرو بن كليب الشكري (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ) زاد ابن أبي حاتم عن ابن عباس من وجه آخر: يقولون: نحج بيت الله، أفلا يطعمنا؟ (وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ) على الله تعالى (فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ) ولغير الكُشْمِينِيّ: «المدينة» والأول أصوب، لكنّه^(٣) ضُبِّبَ في «اليونينية» عليه^(٤) (سَأَلُوا النَّاسَ) الزاد (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥)): ﴿وَتَكَرَّذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]) وليس فيه ذمّ التوكّل لأنّ ما فعلوه تأكّل لا توكّل، لأنّ التوكّل قطع النظر عن الأسباب مع تهيئتها، لا ترك/ الأسباب بالكلية، فدفع الضرر المتوقع أو الواقع لا يناقض^(٦) التوكّل، بل هو واجب كالهرب من الجدار الهاوي وإساعة

٩٨/٣

(١) في (د): «ثنتين».

(٢) «الزاهد»: ليس في (س).

(٣) في (د): «لكن».

(٤) «لكنّه ضُبِّبَ في «اليونينية» عليه»: ليس في (م).

(٥) «تعالى»: ليس في (ص) و(م).

(٦) في غير (ص) و(م): «لا ينافي»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

اللُّقْمَةُ بِالماء والتَّدَاوِي، وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ تَرْكِ التَّدَاوِي فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ قَدْ كُوشِفَ بِأَنَّهُ لَا يَبْرَأُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَرْكُ الصَّدِيقِ التَّدَاوِي، أَوْ يَكُونُ مَشْغُولًا بِخَوْفِ الْعَاقِبَةِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قِيلَ لَهُ: مَا تَشْتَكِي؟ فَقَالَ: ذَنْبِي، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا نَدْعُو لَكَ طَبِيبًا؟ قَالَ: الطَّبِيبُ أَمْرَضَنِي، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

٢٥٦/٢د

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في «الحج»، والنسائي في «السيرة» و«التفسير».

(رَوَاهُ) أَي: الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سَفِيَانُ (عَنْ عَمْرِو) يَعْنِي^(١): ابْنُ دِينَارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا) لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْمَقْرِي^(٢)، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ مُرْسَلًا، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: وَهُوَ أَصْحَحُ مِنْ رِوَايَةِ وَرْقَاءَ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْهُ مَوْصُولًا بِذِكْرِ^(٣) ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ؛ لَكِنْ حَكَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ صَاعِدٍ: أَنَّ سَعِيدًا حَدَّثَهُمْ بِهِ فِي «كِتَابِ الْمَنَاسِكِ» مَوْصُولًا، قَالَ: وَحَدَّثَنَا بِهِ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَلَمْ يَجَاوِزْ بِهِ عِكْرِمَةَ. انْتَهَى. وَالْمَحْفُوظُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ لَكِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ شَبَابَةُ بِوَصْلِهِ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «تَارِيخِهِ» مِنْ طَرِيقِ الْفَرَاتِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ وَرْقَاءَ مَوْصُولًا، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا سَبَقَ.

٧ - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ^(٤) وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، أَي: مَوْضِعُ إِهْلَالِهِمْ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى نَفْسِ الْإِحْرَامِ اتِّسَاعًا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْإِهْلَالِ؛ كَالْمُدْخَلِ وَالْمُخْرَجِ بِمَعْنَى: الْإِدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ، قَالَ الْبَدْرُ الدَّمَامِينِيُّ: جَعَلَهُ هُنَا مُصَدَّرًا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفٍ أَوْ تَأْوِيلٍ وَلَا دَاعِيَ إِلَيْهِ.

(١) «يعني»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «المنقري»، وهو تحريف.

(٣) في (د) و(ص): «يذكر عن».

(٤) في غير (د) و(س): «الحاء»، وهو تحريف.

١٥٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبُوكِيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) -بضمِّ الواو وفتح الهاء- ابن خالِدٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله اليمانيُّ (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ) أي: حَدَّدَ المواضع الآتية للإحرام، وجعلها ميقاتًا وإن كان مأخوذًا من الوقت إلا أَنَّ العُرف يستعمله في مُطلق التَّحديد اتِّساعًا، ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشَّرط المعتبر، وقد يكون بمعنى: «أوجب» كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] ويؤيِّده الرِّواية الماضية بلفظ: فرضها رسول الله ﷺ (لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) النَّبَوِيَّةُ، ومن سلك طريق سفرهم ومرَّ على ميقاتهم (ذَا الْحُلَيْفَةِ) مفعول «وَقَّتْ»، و«الحُلَيْفَةُ»: بضمِّ الحاء المهملة، تصغير حَلْفَةٍ: نبتٌ ^(١) معروف، وهي قريةٌ خربةٌ، وبها مسجدٌ يُعرَف بمسجد الشَّجرة خرابٌ، وبثُر يُقال لها: بثر عليٍّ، وقال في «القاموس»: هو ماءٌ لبني جُشَمٍ على سِتَّةِ أميالٍ، وهو الذي صحَّحه النَّوَوِيُّ كما مرَّ، وقولٌ من قال -كابن الصَّبَّاحِ في «الشَّامِلِ» والرُّويانيُّ في «البحر»-: إِنَّهُ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَرُدُّهُ الْحَشَّ، ولهم موضعٌ آخر بين/ حاذة وذات عرقٍ، و«حاذة»: بالحاء المهملة والذَّال المعجمة المُخَفَّفَةُ، وهو المراد في حديث رافع بن خديج: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تَهَامَةٍ فَأَصْبَنَّا نَهَبَ إِبِلٍ (وَلِأَهْلِ الشَّامِ) ^(٢) زاد النَّسَائِيُّ في حديث عائشة: «ومصر»، وزاد الشَّافِعِيُّ في روايته: «والمغرب» (الْجُحْفَةُ) ^(٣) وقول النَّوَوِيِّ في «شرح المُهَذَّبِ»: أَنَّ بُعْدَهَا عَنْ مَكَّةَ ثَلَاثَ مَرَاحِلٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ كما قاله الحافظ ابن حجرٍ (وَلِأَهْلِ نَجْدٍ) أي: نجد الحجاز أو اليمن، ومن سلك طريقهم في السَّفر (قَرْنَ الْمَنَازِلِ) وَيُسَمَّى: قرن الثَّعَالِبِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا كَانَ يَأْوِي إِلَيْهِ مِنَ الثَّعَالِبِ، وحكى الرُّويانيُّ

(١) في غير (د) و(س): «بنت»، وهو تصحيف.

(٢) في (س): «الشَّام».

(٣) «الجحفة»: سقط من (م).

عن بعض قدماء الشافعية بأنهما^(١) موضعان، أحدهما في هبوط وهو الذي يُقال له: قرن المنازل، والآخر في صعود^(٢) وهو الذي يُقال له: قرن الثعالب، والمعروف الأول، لكن في «أخبار مكة» للفاكهية: أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى /، بينه وبين منى ألف وخمسمائة ذراع، ٩٩/٣ فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت (وَأَهْلُ الْيَمَنِ) إذا مروا بطريق تهامة، ومن سلك طريق سفرهم ومرّ على ميقاتهم (يَلْمَلَمَ) بفتح الياء واللامين^(٣) وسكون الميم الأولى بينهما غير منصرف: جبل من جبال تهامة، ويُقال فيه: ألملم بهمزة بدل الياء، على مرحلتين من مكة، فإن مرّ أهل اليمن من طريق الجبال فميقاتهم نجد (هَنْ) أي: المواقيت المذكورة (لَهْنٌ) بضمير المؤنثات، وكان مقتضى الظاهر أن يكون «لهم» بضمير المذكرين، فأجاب ابن مالك بأنه عدل إلى ضمير المؤنثات^(٤) لقصد التشاكل، وكأنه يقول: ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكل، وأجاب غيره^(٥) بأنه على حذف مضاف، أي: هَنْ لأهلَهْن، أي: هذه المواقيت لأهل هذه البلدان بدليل قوله في حديث آخر [ج: ١٥٢٦]: «هَنْ لَهْنٌ ولَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ من غير أهلَهْن» فصرّح بالأهل ثانيًا، ولأبي ذرٍّ: «هَنْ لَهُمْ» بضمير المذكرين^(٦)، وهو واضح (وَلَمَنْ أَتَى) مرّ (عَلَيْهِنَّ) أي: على^(٧) المواقيت (مِنْ غَيْرِهِنَّ) أي: من غير أهل البلاد المذكورة، فلو مرّ الشامي على ذي الحليفة كما يفعل الآن لزمه الإحرام منها، وليس له مجاوزتها إلى الجحفة التي هي ميقاته، فإن أحرّ أساء ولزمه دم عند الجمهور، وأطلق النووي الاتفاق ونفي الخلاف في شرحه لـ «مسلم» و«المهذب» في هذه المسألة، فإن أراد نفي الخلاف في مذهب الشافعي فمسلم، وإن أراد نفي الخلاف مطلقًا فلا؛ لأنّ مذهب مالك أن له مجاوزة ذي^(٨) الحليفة إلى الجحفة إن كان من أهل الشام أو مصر، وإن كان الأفضل خلافه، وبه قال الحنفية وابن المنذر من الشافعية، وأمّا استشكال ابن دقيق العيد

(١) في (ب) و(س): «أنهما».

(٢) في هامش (ج): «الصعود» بالفتح: ضد الهبوط «قاموس».

(٣) في (د): «واللام».

(٤) في (ص): «المؤنث».

(٥) في هامش (ج): هو ابن هشام فيما نقله عنه في «العقود».

(٦) في (د): «الذكور»، وفي (ص): «المذكورين»، وهو تحريف، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٧) «على»: ليس في (د) و(س).

(٨) في هامش (ج): بخطه: «ذا الحليفة».

قوله: «ولأهل الشام»^(١) الجحفة فإنه شاملٌ من مرٍّ من أهل الشام بذي الحليفة ومن لم يمرّ، وقوله: «ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ» فإنه شاملٌ للشاميّ إذا مرّ بذي الحليفة وغيره، فهما عمومَان قد تعارضا، فأجاب عنه الوليّ ابن العراقي بأن المراد بأهل المدينة من سلك طريق سفرهم ومن مرّ على ميقاتهم، وحينئذٍ فلا إشكال ولا تعارض.

(مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) معاً بأن يقرن بينهما، أو الواو بمعنى: «أو»، وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام (وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ) أي: بين الميقات ومكة (فَمِنْ) أي: فميقاته من (حَيْثُ أَنْشَأَ) الإحرام أو السفر من مكانه إلى مكة (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) وغيرهم ممّن هو بها يهلّون (مِنْ مَكَّةَ) كالأفاقيّ الذي بين مكة والميقات، فإنه يُحرّم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات، وهذا خاصٌّ بالحجّ، أمّا العمرة فمن أدنى الحلّ، وقوله: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» عامٌّ للحجّ والعمرة، ولذا^(٢) قال المؤلف: «باب مُهَلُّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» لكنّ قضية^(٣) عمرة عائشة حين أرسلها ﷺ مع أخيها عبد الرحمن إلى التّنعيم لتحرم^(٤) منه بالعمرة تخصّص عموم هذا الحديث، لكنّ البخاريّ نظر إلى عموم اللفظ، نعم القارن حكمه حكم الحاجّ في الإهلال من مكة تغليباً للحجّ لاندراج العمرة تحته، فلا يحتاج إلى الإحرام بها من الحلّ مع أنه يجمع بين الحلّ والحرم بوقوفه بعرفة، و«حَتَّى» هذه ابتدائيةٌ، و«أَهْلُ مَكَّةَ»: مبتدأ، والخبر محذوفٌ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ والنسائيّ في «الحجّ».

٨ - بَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يُهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(بَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يُهْلُوا)^(٥) قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ) لأنّه لم ينقل عن أحدٍ ممن حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبلها، والظاهر أن المصنف كان يرى المنع من الإحرام قبل الميقات.

(١) في (د): «الشّام».

(٢) في (د): «وكذا»، وهو تحريفٌ.

(٣) في غير (ص) و(م): «قصة».

(٤) في (م): «ليحرم».

(٥) في (ب) و(س): «يهلّون»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينية». وفي هامش (ج): كذا بحذف النون تخفيفاً، ويحتمل أن «لا» ناهية.

١٥٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ) ومن سلك طريقهم في سفره (مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ) ^(١) ولأبي ذر: «ويهل أهل الشَّامِ» ^(٢) أي ^(٣): ومن اجتاز في سفره بميقاتهم (مِنْ الْجُحْفَةِ، وَ) يهل (أَهْلُ نَجْدٍ) ومن مرَّ في سفره بميقاتهم (مِنْ قَرْنٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر: (وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ) وفي رواية سالم عنه [ج: ١٥٢٨]: «زعموا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال، ولم أسمعه» (وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ) تهاوته دون نجله ^(٤)، ومن مرَّ بطريقهم (مِنْ يَلْمَلَمَ) قال ابن عبد البر: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَوْلَهُ: «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ/ مِنْ يَلْمَلَمَ» ولا خلاف بين العلماء أَنَّ مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ ^(٥) ١٠٠/٣ صحيحٌ حَجَّةٌ، نعم خالف في ذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني/ فذهب إلى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَجَّةٍ، ٢٥٧/٢د وقد ورد ميقات اليمن مرفوعاً من غير إرسالٍ من حديث ابن عباسٍ في «الصَّحِيحَيْنِ» وغيرهما، ومن حديث جابرٍ في «مسلمٍ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَحْسَبُهُ رَفْعَهُ، ومن حديث عائشة عند النَّسَائِيِّ، ومن حديث الحارث بن عمرو عند أبي داود والنَّسَائِيِّ.

٩ - باب مُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ

(باب مُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ).

١٥٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ،

(١) في (س): «الشَّام».

(٢) في غير (س): «الشَّام».

(٣) في (د): «أو من»، وفي (م): «أو ومن».

(٤) في (د): «تهمة دون نجد».

(٥) في (ص) و(م): «الصَّاحِب»، وهو تحريف.

وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، فَهَنْ لَهْنٌ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ، لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو^(١) ابن زيد (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَ: وَقَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) ساكنيها، ومن مر في سفره بميقاتهم (ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ) ولأهل مصر والمغرب سكاكنها، ومن مر في طريقهم بميقاتهم (الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ) نجد الحجاز أو اليمن، ومن مر في سفره بميقاتهم (قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ) تهامة، ومن مر بميقاتهم (يَلْمَلَمَ) بفتح الأول والثاني والرابع وسكون الثالث (فَهَنْ لَهْنٌ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ) الضمائر كلها إلا الثاني للمواقيت، وأما الثاني وهو المجرور باللام، وهو قوله: «لهن» فلاهل البلدان أو غير ذلك - كما مر - ولأبي ذر: «لهم» بضمير المذكورين^(٢)، وهو الأصل (لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) وفي الرواية السابقة: «مَنْ يَرِيدُ» بالميم بدل اللام وإسقاط «كان» (فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ) أي: أقرب إلى مكة (فَمَهْلُهُ) بضم الميم وفتح الهاء، أي: مكان إحرامه (مِنْ) دويره (أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ) بإسقاط اللام، وزاد أبو ذر: «وكذلك» فتصير مرتين؛ أي^(٣): وكذا من كان أقرب من هذا الأقرب (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) وغيرهم ممن هو بها (يُهْلُونَ مِنْهَا) برفع «أهل» على أن «حتى» ابتدائية، وذكر الكرماني: أنه روي فيها أيضا الجر^(٤).

١٠ - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ

(بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ).

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ

ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ.

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) في (د): «المذكورين»، وهو تحريف.

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «الجر أيضا».

الشَّامُ مَهْيَعَةٌ وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ، قَالَ ابْنُ عُمرَ رضي الله عنه: زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: -وَلَمْ أَسْمَعْهُ-: «وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ».

بالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَفِظْنَاهُ مِنْ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب أَنَّهُ قَالَ: (وَقَتَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم).

قال المصنّف: «ح»: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) ولأبي ذرٍّ: «أحمد بن عيسى» أي: الهمداني المصري الأصل قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب (عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مُهَلُّ) بضم الميم وفتح الهاء، أي: موضع إهلال (أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ) ^(١) ومصر والمغرب (مَهْيَعَةٌ) بفتح الميم وسكون الهاء وفتح التَّحْتِيَّةِ والعين المهملة، وقَيَّدَهَا بعضهم: بفتح الميم وكسر الهاء وسكون الياء فَعِيلَةٌ كَجَمِيلَةٍ، وَفَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: (وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَ) مهَلُّ (أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ، قَالَ ابْنُ عُمرَ) عبد الله رضي الله عنه: زَعَمُوا) أي: قالوا لَأَنَّ الزَّعْمَ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: الْقَوْلُ الْمُحَقَّقُ (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: -وَلَمْ أَسْمَعْهُ-) جملةً معترضةً بين قوله: «قال» ومَقُولِهِ وهو: (وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ) بِالرَّفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ^(٢).

١١ - بَابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ

(بَابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ) أي: دونها إلى مكة.

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، فَهَنْ لَهَنٌ وَلِمَنْ أَنَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِنْ أَهْلَ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا.

(١) في (س): «الشَّام».

(٢) في (د): «خبر لمبتدأ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار (عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَلَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنَ، فَهُنَّ لَهُنَّ) ولأبي ذر: «لَهُنَّ» (وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ) أي: بين مكة والميقات (فَمِنْ) فإحرامه من دويرة (أَهْلِهِ، حَتَّى إِنْ أَهْلَ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا) بالحج، وأما العمرة فمن أدنى الحِلِّ، ولو كان الآفاقي أمامه ميقات فهو ميقاته؛ كساكن الصَّفراء أو بدرٍ فإنه بين ذي الحليفة والجحفة، فميقاته الجحفة لا مسكنه لأنه ليس دون المواقيت^(١).

١٢ - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ

(بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ).

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العَمِّي^(٢) أَبُو الْهَيْثَمِ أَخُو بَهْزِ بْنِ أَصَدٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بَضْمُ الْوَاوِ وَفَتْحُ الْهَاءِ ابْنُ خَالِدٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ^(٣) الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ) ويُقال: «أَلْمَلَمَ» بالهمزة وهو الأصل، والياء بدلٌ منها.

(١) في هامش (ج): تكميل: حكى الأثرم عن أحمد أنه سُئِلَ: في أيِّ سنة وَقَّتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المواقيت؟ فقال: عامِ حَجٍّ. انتهى. وقد سبق حديث ابن عمر في «العلم» بلفظ: إِنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلَ؟ «حافظ».

(٢) في (د): «العمرى»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): قال السَّمْعَانِيُّ: بفتح العين وتشديد الميم، إلى العم بطن من تميم، وقال ابن الأثير: العَمِّيُّ منسوب منهم يعلى بن أسد، شيخ البخاري؛ كما في «الترتيب».

(٣) في (س): «الشَّام».

وهذا الحديث وإن أطلق فيه أن ميقات أهل اليمن يللم، لكن المراد أنه ميقات تهامة خاصة، فإن نجد اليمن ميقات أهلها ميقات نجد الحجاز بدليل أن ميقات أهل نجد قرن، فأطلق اليمن وأريد بعضه وهو تهامة منه خاصة (هـن) أي: المواقيت (لأهلهم) أي: أهل (١) البلاد المذكورة (وَلِكُلِّ آتَى عَلَيْهِنَّ) أي: المواقيت (مِنْ غَيْرِهِمْ) بضمير (٢) جماعة المذكرين، ولأبي ذر: «من غيرهن» بضمير جماعة المؤنثات (مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ) أي: دون ما ذكر، وإلا فحق الإشارة هنا أن تكون جمعاً لتطابق المشار إليه (فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) النُّسْكُ أو نحوه (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) ينشئون النُّسْكُ (مِنْ مَكَّةَ) برفع «أهل» على أن «حتى» ابتدائية، وبجره على أنها جارة.

١٣ - بَابُ: ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

هذا (باب) بالتَّنوين (ذَاتُ عِرْقٍ) بكسر العين وسكون الراء آخره قاف: ميقات (لأهل العراق).

١٥٣١ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَأَهْلٌ لِنَجْدٍ قَرْنَا، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنَا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانْظُرُوا خَذَوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، فَحَدَّثَ لَهُمْ ذَاتُ عِرْقٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنِي (٣) بالإفراد (عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة (٤)، ابن سعيد (٥) الطوسي، سكن بغداد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم مُصَغَّرًا، قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بتصغير «عبد» ابن عمر (٦) بن حفص بن عاصم (٧)

(١) في (د): «لأهل».

(٢) في (د): «بدليل».

(٣) في (م): «حَدَّثَنَا»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٤) «المهملة»: ليس في (د).

(٥) في (د): «سعد»، وهو تحريف.

(٦) في (د): «عمير»، وهو تحريف.

(٧) «ابن عاصم»: ليس في (د).

ابن عمر بن الخطاب (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ) عبد الله^(١) (ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: لَمَّا^(٢) فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ بِضَمِّ فَاءٍ «فُتِحَ»^(٣) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ«هَذَانِ»: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَ«الْمِصْرَانِ» -البصرة والكوفة-: صِفَةٌ لَهُ، وَلَأَبَى ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِينَهْنِيِّ: «فُتِحَ هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ»، بِفَتْحِ الْفَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَ«هَذَيْنِ/ الْمِصْرَيْنِ»^(٤) بِالنَّصْبِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ^(٥)، أَيْ: لَمَّا^(٦) فَتَحَ اللَّهُ، وَكَذَا ثَبِتَ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»، وَجُزِمَ بِهِ عِيَاضُ (أَتَوْا عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنَا وَهُوَ جَوْرٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْوَوِ ثُمَّ رَاءً، أَيْ: مَائِلٌ (عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنَا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ) عمر: (فَانْظُرُوا حَذَوَهَا) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْوَوِ، أَيْ: مَا يَحَازِيهَا (مِنْ طَرِيقِكُمْ) الَّتِي تَسْلُكُونَهَا إِلَى مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ فَاجْعَلُوهَا^(٧) مِيقَاتًا^(٨) (فَحَدَّ لَهُمْ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ذَاتَ عِزْقٍ) وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، وَقِيلَ: الْعِرْقُ مِنَ الْأَرْضِ: السَّبْخَةُ تُنَبِّتُ الطَّرْفَاءَ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِاجْتِهَادِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: لَمْ يَوْقَتْ^(٩) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ شَيْئًا،

(١) «عبد الله»: مثبت من (م).

(٢) «لَمَّا»: سقط من (ص).

(٣) في (د): «بُضْمٌ فَتَحَ»، وليس بصحيح. وفي هامش (ج): قال الحلبي: المراد بفتحهما بناؤهما؛ فإنَّهما إسلاميتان بُنيتا في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) في هامش (ج): قوله: «هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ» قال في «التَّوْضِيحِ»: فيه تنازع «فتح» و«أَتَوْا»، وهو على إعمال الثَّانِي، وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ إِلَى ضَمِيرِ عُمَرَ، وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُجِيزُ «أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتَ زَيْدًا»، لَا عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ وَلَا عَلَى إِضْمَارِهِ، وَيَجِيزُهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى الْحَذْفِ لَا عَلَى الْإِضْمَارِ، فَيَجِبُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ «فُتِحَ» مُحذُوفًا؛ لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورِ آخِرًا عَلَيْهِ، وَيَجِبُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِضْمَارِ، وَيَمْتَنَعُ الْحَذْفُ، وَيُظْهِرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَيُقَالُ عَلَى الْإِضْمَارِ: ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَيُقَالُ عَلَى الْحَذْفِ: «ضَرَبَنِي» فِي الْإِفْرَادِ وَغَيْرِهِ.

(٥) في هامش (ج): قوله: «على حذف... إلى آخره» لا يخفى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحَذَفُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مُسْتَثْنَاةٍ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْحَذْفِ الْإِضْمَارَ، وَهُوَ أَمْرٌ سَهْلٌ.

(٦) «لَمَّا»: ليس في (د) و(م).

(٧) في غير (د): «فاجعلوه».

(٨) في (ص): «طريقًا».

(٩) في غير (س): «يَوْقَتْ».

فَاتَّخَذَ بِحِيَالِ قَزْنٍ ذَاتَ عِرْقٍ. انتهى. نعم روى مسلمٌ في «صحيحه» عن أبي الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ -أَحْسِبُهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ-... فذكر الحديث، وفيه: «وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ» لكن قال النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم»: إِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ لِعَدَمِ جُزْمِهِ بِرَفْعِهِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَحْسِبُهُ» مَعْنَاهُ: أَظُنُّهُ، وَالظَّنُّ فِي بَابِ الرَّوَايَةِ يَتَنَزَّلُ^(١) مَنْزِلَةَ الْيَقِينِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ قَادِحًا فِي رَفْعِهِ، وَأَيْضًا فَلَوْ لَمْ يَصْرَحْ بِرَفْعِهِ لَا يَقِينًا وَلَا ظَنًّا فَهُوَ مُنْزَلٌ مَنْزِلَةُ الْمَرْفُوعِ^(٢) لِأَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ تَوْقِيفًا مِنَ الشَّارِعِ، لَا سَيِّمًا وَقَدْ ضَمَّهُ جَابِرٌ إِلَى الْمَوَاقِيتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا يَقِينًا بِاتِّفَاقٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ فَلَمْ يَشْكَا فِي رَفْعِهِ^(٣)، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ -كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ»، لَكِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ كَانَ يَنْكُرُ عَلَى أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. نعم قال ابن عدي: قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَاتُ النَّاسِ، وَهُوَ عِنْدِي صَالِحٌ، وَأَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ كُلُّهَا، وَصَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: إِنَّ إِسْنَادَهُ جَيِّدٌ، وَرَوَى أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ^(٤) قَالَ: «وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...» فذكر الحديث، وفيه: وَقَالَ: «لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ»، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ مِنْهَا ضَعْفٌ فَمَجْمُوعُهَا لَا يَقْصُرُ عَنْ دَرَجَةِ^(٥) الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ» فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ^(٦) وَإِنْ كَانَ/ حَفِظَهُ فَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُ ١٠٢/٣ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَحَادِيثِ/ فِي التَّوْقِيتِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ بِأَنَّ ذَاتَ عِرْقٍ مِيقَاتُ الْإِيجَابِ، وَالْعَقِيقُ مِيقَاتُ الْاِسْتِحْبَابِ، فَالْإِحْرَامُ مِنْهُ أَفْضَلُ وَأَحْوَطُ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ^(٧) ذَاتِ عِرْقٍ، فَإِنْ جَاوَزَهُ وَأَحْرَمَ مِنْ ذَاتِ

(١) فِي (د): «يَنْزِلُ».

(٢) فِي (د): «فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ».

(٣) «فَلَمْ يَشْكَا فِي رَفْعِهِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(٥) فِي هَامِشِ (ل): «رَتَبَةٌ».

(٦) فِي (ص): «الْحِفَاطُ».

(٧) فِي (د): «عَنْ».

عرقٍ جاز، وبأنَّ ذات عرقٍ مِقاتٌ لبعض أهل العراق، والعقيق مِقاتٌ لبعضهم، ويؤيِّده حديث الطبراني في «الكبير» عن أنسٍ: «أنَّ رسول الله ﷺ لم يَمُوتْ وأهل المدائن العقيق، ولأهل البصرة ذات عرقٍ...» الحديث، وفيه أبو ظلالٍ هلال بن يزيد^(١)، وثقه ابن حبان^(٢) وضعفه الجمهور، والعقيق: وادٍ فوق ذات عرقٍ، بينه وبين مكَّة مرحلتان.

١٤ - باب

هذا (بابٌ) بالتَّوْنين بغير^(٣) ترجمة، فهو بمنزلة الفصل من سابقه، ووجه المناسبة بينهما دلالة الحديث الآتي - إن شاء الله تعالى - على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من المِقات، ولأبي الوقت - كما رأيتُه في بعض الأصول المعتمدة - : «باب الصَّلَاة بذِي الحليفة».

١٥٣٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبِطْحَاءِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ) بخاء معجمة، أي: أبرك راحلته (بِالْبِطْحَاءِ^(٤) بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ونزل عنها (فَصَلَّى بِهَا) في ذهابه ركعتي الإحرام، أو العصر ركعتين، أو في الرجوع لحديث ابن عمر الذي بعد [١٥٣٣]: «وإذا رجع صَلَّى بذِي الحليفة» ولا مانع من^(٥) أنَّه كان يفعل ذلك ذهاباً وإياباً (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من الصَّلَاة.

١٥ - بابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ

(بابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ).

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المصادر: «زيد».

(٢) عبارة (د): «وفي هذا الحديث أبو طالب بن يزيد وثقه ابن معين وضعفه الجمهور»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) في (د): «من غير».

(٤) في هامش (ج): تعرفها أهل العراق بالمعرَّس «حلبى».

(٥) «من»: ليس في (د).

١٥٣٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، وَبَاتَ حَتَّى يُضِيحَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) القرشيُّ الحزاميُّ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) المدنيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بتصغير «عبد» ابن عمر العمريِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ) من المدينة (مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ) ^(١) التي عند مسجد ذي الحليفة (وَيَدْخُلُ) إلى المدينة ^(٢) (مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ) بالمهملات والراء مُشَدَّدَةٌ مفتوحة: موضع نزول المسافرين آخر الليل أو مطلقاً، وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة، فهو أقرب إلى المدينة منها (وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي) بلفظ المضارع، ولأبي ذرٍّ: «صَلَّى» (فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ) من مكة (صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، وَبَاتَ) بذي الحليفة (حَتَّى يُضِيحَ) ثُمَّ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْمَدِينَةِ لثَلَا يَفْجَأَ النَّاسَ أَهَالِيَهُمْ لَيْلاً.

١٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ»

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ) برفع «مُبَارَكٌ» صفة لـ «وادي»، وهو خبر العقيق ^(٣).

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَيَشْرُ بْنُ بَكْرِ التَّنِيسِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: «أَنَا نِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ».

(١) في هامش (ج): هي الشجرة التي ولدت عندها أسماء بنت عميس بذي الحليفة، وكانت سمره، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينزلها من المدينة «حليبي».

(٢) «إلى المدينة»: ليس في (م)، وفي (د): «أي: المدينة».

(٣) في (ج) و(ص) و(م): «عقيق». وفي هامش (ج): قوله: «خبر عقيق» كذا بخطه، والأولى: «خبر العقيق» وعبرة العيني: «العقيق» مبتدأ، و«وادي» خبره، و«مبارك» صفته.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم أبو بكر^(١) بن عبد الله بن الزبير^(٢) قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) بن مسلم (وَبَشْرُ بْنُ بَكْرٍ) بكسر الموحدة وسكون الشين، و«بَكْرٍ»: بفتح الموحدة وسكون الكاف (الثَّيْسِيُّ) بكسر المثناة الفوقية والنون المُشدَّدة وكسر المهملة/ نسبة إلى تنيس، بلدة معروفة ببخيرة تنيس شرقي مصر^(٣) (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى) بن أبي كثير (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ^(٤) مِنْ اللَّهِ يَوْمَ) حال كونه (بِوَادِي الْعَقِيقِ) أي: فيه، وهو بقرب البقيع، بينه وبين المدينة أربعة أميال (يَقُولُ^(٥): أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي) هو جبريل^(٦) (فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ) أي: وادي العقيق، لكن ليس هذا من قوله بِإِلَهِائِهِ السَّلَامِ حتى يطابق الترجمة، بل حكاية عن قول الآتي الذي أتاه، وقد روى ابن عدي من طريق يعقوب بن إبراهيم الزُّهري عن هشام بن عروة^(٧) عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «تَخَيَّمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ»، فكان المؤلف أشار إلى هذا، وقوله: «تَخَيَّمُوا» بالخاء المعجمة والمُثَنَّاة التَّحْتِيَّة، أمرٌ بالتَّخَيُّم، أي: التَّزُول هناك، لكن حكى ابن الجوزي في «الموضوعات»: أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: بِالْمُثَنَّاة

(١) زيد في غير (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): قوله: «أبو بكر بن عبد الله» كذا بخطه، وتقدم في أول «الصحيح»: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ عبد الله بن الزبير، وفي «التقريب» عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، ثقة حافظ، أجل أصحاب ابن عيينة، مات سنة ٢١٩.

(٣) في هامش (ج): من بلاد دمياط، أكلها البحر المالح، دخلت على أرضها بالقرب من محراب جامعها وأنا سائر في السفينة إلى الطيبة، وقرأت بها حديثاً واحداً من ثلاثيات البخاري على شخص معنا في السفينة بالإجازة العامة عن أبي العباس الحجار، والشخص يُقال له: الحاج محمد شقير المنعش بقطبا، وسمعه بقراءتي عز الدين الحاضري الحنفي الحلبي. انتهى «حلي».

(٤) في غير (ص): «رسول الله»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٥) في هامش (ج): «يقول» كذا بخطه بتكرير «يقول» مرتين، والذي في المتن المجردة: «سمعت النبي ﷺ» بروادي العقيق يقول.

(٦) في هامش (ج): أي: كما رواه البيهقي «عيني».

(٧) في غير (د) و(م): «وعروة»، وليس بصحيح.

الفوقية، من الخاتم، وقد وقع في حديث/ عمر: «تختموا بالعقيق فإن جبريل أتاني به من الجنة... الحديث، وهو ضعيف، قاله الحافظ ابن حجر (وقل: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ) بنصب «عمرَةٌ» لأبي ذرٍّ على حكاية اللفظ، أي: قل: جعلتها عمرَةٌ، قاله في «اللامع» كـ «التنقيح»، وتعقبه في «المصابيح» فقال: إذا كان هذا هو التقدير فعمرَةٌ منصوبٌ بـ «جعل»، والكلام بأسره محكيٌّ بالقول، لا شيء من أجزائه من حيث هو جزءٌ، ولعله يشير إلى أن فعل القول قد يعمل في المفرد الذي يُراد به مُجَرَّد اللفظ نحو: قلت زيداً، وهي مسألة خلاف، لكن فرض المسألة حيث لا يُراد به مدلول اللفظ، فإنما^(١) يُراد به مُجَرَّد اللفظ وههنا ليس المراد هذا، وإنما المراد: جعلها^(٢) عمرَةٌ كما اعترف به، فالحكاية متسلطة^(٣) على مجموع الجملة كما قرّرناه. انتهى. ولغير أبي ذرٍّ: «عمرَةٌ» بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: قل: هذه عمرَةٌ في حَجَّةٍ، وهو يفيد أنه عليه الصلاة والسلام كان قارئاً، أو يكون أمر بأن يقول^(٤) ذلك لأصحابه، ليعلمهم مشروعيتها^(٥) القرآن^(٦).

وهذا الحديث أخرجه أيضاً المؤلف في «المزارعة» [ح: ٢٣٣٧] و«الاعتصام» [ح: ٧٣٤٣]، وأبو داود في «الحج»^(٧)، وكذا ابن ماجه.

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ رُبِّيَ وَهُوَ مُعَرَّسٌ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْنِ حَاءٍ مُبَارَكَةٍ، وَقَدْ أَنَاخَ بَنَا سَالِمٍ، يَتَوَخَّى بِالْمُنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُبِيخُ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِبَطْنِ الْوَادِي، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضمّ

(١) في غير (ص) و(م): «وإنما».

(٢) في (د): «جعلها».

(٣) في (د): «مُسلطة».

(٤) في (د): «يعول»، وهو تصحيف.

(٥) في (ص): «بمشروعية».

(٦) في غير (س): «القرآن»، وهو تصحيف.

(٧) في «الحج»: ليس في (د).

الفاء والسّين فيهما التّمير^(١) قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الْأَسَدِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب (عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ رُئِيَ) بتقديم الرّاء المضمومة على الهمزة المكسورة، أي: رآه غيره، لكن في نسختين من فروع «اليونينية»: «رُئِيَ»؛ بتشديد الهمزة المكسورة^(٢)، بل رأيته كذلك فيها^(٣)، ولأبي ذرّ: «أُرِيَ» بتأخير الرّاء مكسورة وضمّ الهمزة، أي: في المنام (وَهُوَ مُعَرَّسٌ) بكسر الرّاء، على لفظ اسم الفاعل مِنَ التّعريس، والجملة حاليّة، كذا للحموي والمستملي، وفي رواية الكُشْمِينِيّ: «(وَهُوَ فِي مُعَرَّسٍ) بزيادة «في» وفتح الرّاء؛ لأنّه اسم مكان (بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي) أي: وادي العقيق كما دلّ عليه حديث ابن عمر السّابق [ج: ١٥٣٣] (قِيلَ لَهُ) هِيَ الْوَادِيَةُ الْوَادِيَّةُ: (إِنَّكَ بِبَطْحَاءٍ مُبَارَكَةٍ) قال موسى بن عقبة: (وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ، يَتَوَخَّى بِالْمُنَاخِ) بضمّ الميم وبالحاء^(٤) المعجمة فيهما، أي: يقصد المبرك (الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) بن عمر (يُنِيخُ) فيه راحلته، حال كونه (يَتَحَرَّى) بالحاء المهملة وتشديد الرّاء يقصد (مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بفتح راء «مُعَرَّسٍ» لأنّه اسم مكان (وَهُوَ أَسْفَلُ) بالرفع: خبر، وهو كذا في فرعين لـ «اليونينية» كهي^(٥)، لكن قال في «اللامع» - كـ «الكواكب» - الرواية بالنّصب^(٦)، وكذا رأيته في بعض الأصول المعتمدة، وهو ظاهر كلام «فتح الباري»، وعبارته^(٧): بالنّصب، ويجوز الرّفْع (مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي) كان هناك في ذلك الزّمان (بِطْنِ الْوَادِي، بَيْنَهُمْ) أي: «بين المُعَرَّسِينَ» بكسر الرّاء؛ كذا للحموي والكُشْمِينِيّ، وللمستملي والكُشْمِينِيّ أيضاً: «بينه» أي: بين المُعَرَّس (وَبَيْنَ الطَّرِيقِ) خبر ثانٍ (وَسَطُ) بفتح السّين، أي: متوسّط بين بطن الوادي وبين الطّريق، خبر ثالث أو بدل، ولأبي ذرّ: «(وسطاً) بالنّصب، أي: حال كونه متوسّطاً (مِنْ ذَلِكَ) وأتى بقوله:

(١) في غير (د) و(س): «التّمير».

(٢) «المكسورة»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) «بل رأيته كذلك فيها»: ليس في (م)، وفي (د): «فيهما» بدل: «فيها». والمراد اليونينية.

(٤) في (د): «وبالحاء»، وهو تصحيف.

(٥) «كهي»: ليس في (م).

(٦) في (ص) و(م): «النّصب».

(٧) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: بالنّصب، ويجوز الرّفْع.

«وسطاً» بعد قوله: «بين» وإن كان معلوماً منه ليبين أنه^(١) في حاق^(٢) الوسط من غير قرب لأحد الجانبين.

١٧ - باب غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثَّيَابِ

(بابُ غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثَّيَابِ) بفتح الخاء وضم اللام مُخَفَّفَةٌ وآخره قاف: ضرب من الطيب يُعْمَل فيه زعفران.

١٥٣٦ - قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرِنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِطِيبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ فَادْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّرُ الْوَجْهِ وَهُوَ يَغِطُّ، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فَأَتَى بِرَجُلٍ، فَقَالَ: «اغْسِلِ الطِّيبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَانْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ».

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَادَ الْإِنْقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: نَعَمْ.

وبالسند قال: (قَالَ أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ النَّبِيلُ، كَذَا أوردته^(٣) بصيغة التعليق، وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم، وقيل: إنه وقع في نسخة أو رواية: «حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ» قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى أَخْبَرَهُ: أَنَّ) أباه (يَعْلَى) يعني: ابن أمية التميمي^(٤)، المعروف بابن مئنة؛ بضم الميم وسكون

(١) زيد في (ص): «كان».

(٢) في هامش (ج): حاق الطريق: وسطه.

(٣) في (د) و(م): «أتى»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٤) في هامش (ج): قوله: «التَّمِيمِي» كذا بخطه، وصوابه «التَّمِيمِي» بميمين؛ ففي «جامع الأصول»: يعلى بن أمية: هو أبو صفوان، ويقال: خلف، ويقال: أبو خالد، وهو الأكثر، يعلى بن أمية بن أبي عبيدة، وقال الدارقطني: ابن أبي بن أبي عبيدة، ابن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التَّمِيمِي الحنظلي.

وفتح التَّحْتِيَّةُ وهي أمه، وقيل: جدته (قَالَ لِعُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه): أَرِنِي النَّبِيَّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ جِئَنِّي يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْجِعْرَانَةِ بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الرّاء، كما ضبطه جماعة من اللّغويين ومحققى المحدثين، ومنهم من ضبطه بكسر العين وتشديد الرّاء، وعليه أكثر المحدثين، قال صاحب «المطالع»: أكثر المحدثين يشددونها، وأهل الأدب يخطئونهم ويخففونها، وكلاهما صواب (وَمَعَهُ) بِإِلْفٍ (نَقَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ) جماعة منهم، والواو للحال، وكان ذلك في سنة ثمانٍ، وجواب «بينما» قوله: (جَاءَهُ رَجُلٌ) قال الحافظ ابن حجر: لم أعرف اسمه، لكن ذكر ابن فتحون في «الذيل» عن «تفسير الطُّرُوشِيِّ»^(١) أَنَّ اسْمَهُ: عطاء ابن منية، قال ابن فتحون: فإن ثبت ذلك فهو أخو يعلى الراوي (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ) بِالضَّادِ وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ، أي: مُتَلَطِّحٌ^(٢) (بِطَبِيبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَلَ بِهِ) بضمّ الهمزة وكسر الطّاء المعجمة مبنياً للمفعول، والثائب عن الفاعل ضمير يعود على النبيّ عَزَّ وَجَلَّ، أي: جُعِلَ الثَّوبُ لَهُ كَالظُّلَّةِ يَسْتَظِلُّ بِهِ^(٣) (فَادْخَلَ) يَعْلَى (رَأْسَهُ) ليراه بِإِلْفٍ (حَالُ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنْ عَمَرَ وَيَعْلَى عَلِمَا أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَكْرَهُ الْأُطْلَاعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةَ الْإِيمَانِ بِمُشَاهَدَةِ حَالِ الْوَحْيِ الْكَرِيمِ) (فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّرٌ الْوَجْهَ وَهُوَ يَغِطُّ) بغيرِ معجمة مكسورة وطاءٍ مهملةٍ مُشَدَّدَةٍ من الغطيطة؛ وهو صوت النَّفْسِ الْمُتَرَدِّدِ مِنَ النَّائِمِ مِنْ شِدَّةِ ثَقُلِ الْوَحْيِ (ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ) بِإِلْفٍ؛ بسينٍ مهملةٍ مضمومةٍ وراءٍ مُشَدَّدَةٍ، أي: كُشِفَ عَنْهُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَرُوي بتخفيف الرّاء، أي: كُشِفَ عَنْهُ مَا يَتَغَشَّاهُ مِنْ ثَقُلِ الْوَحْيِ، يُقَالُ: سَرَوْتُ الثَّوبَ وَسَرَيْتُهُ: نَزَعْتُهُ، وَالتَّشْدِيدُ أَكْثَرُ لِإِفَادَةِ التَّدرِجِ (فَقَالَ: أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ فَأَتَيْتِ بِرَجُلٍ فَقَالَ) بِإِلْفٍ (اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى مَنْعِ اسْتِدَامَةِ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، لِلأَمْرِ بِغَسْلِ أَثَرِهِ مِنْ

(١) في هامش (ج): «الطُّرُوشِيُّ» بفتح الطّاء وسكون الرّاء وضمّ الطّاء الثّانية وسكون الواو وفي آخرها سينٌ مهملة، هذه النّسبة إلى طرطوس، وهي مدينة بالشّام، يُنسب إليها نفرٌ، منهم: أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن الحسين الخوّاص المقرئ الطّروسيّ، يروي عن يونس بن عبد الأعلى.

(٢) في (د): «مُلَطَّحٌ».

(٣) «به»: ليس في (م).

الثوب والبدن لعموم قوله: «اغسل الطيب الذي بك» وهو قول مالك ومحمد بن الحسن، وأجاب الجمهور بأن قصّة يعلى كانت بالجعرانة سنة ثمان بلا خلاف - كما مرّ - وقد ثبت عن عائشة [ح: ٥٩٣٠]: أنها طيّبته بني الله بيدها في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، والظاهر أن العامل في «ثلاث مرّات» أقرب الفعلين إليه وهو «اغسل»، وعليه فيكون قوله: «ثلاث مرّات» من جملة مقول النبي بني الله، وهو نصّ في تكرار^(١) الغسل، ويحتمل أن يكون العامل فيه «قال» أي: قال له النبي بني الله: ثلاث مرّات اغسل الثوب^(٢)، فلا يكون فيه تنصيص على أمره بثلاث غسلات؛ إذ ليس في قوله: «اغسل الطيب» تصريح بالغسلات الثلاث لاحتمال كون المأمور به غسلة واحدة، لكنّه أكّد في شأنها، وعلى الأول فهمه ابن المنير، فإنّه قال: في الحديث ما يدلّ على أن المعتبر في هذا الباب ذهاب الجرم الظاهر لا الأثر بالكلية لأنّ الصباغ لا يزول لونه ولا رائحته بالكلية بثلاث مرّات، فعلى هذا من غسل الدّم من ثوبه لم يضرّه بقاء طبعه. انتهى. لكن لو كان في الحديث ما يدلّ على أن الخلق كان في الثوب أمكن ما قاله^(٣)، ولكنّ ظاهره أن الخلق كان في بدنه لا في ثيابه لقوله: «وهو متضمّن^(٤) ٢٦١/٢٥ بطيب»، وإذا كان الخلق في البدن أمكن أن تزول رائحته ولونه بالكلية بغسله ثلاث مرّات؛ لأنّ علق الطيب بالبدن أخفّ من علوقه بالثوب، قاله في «المصابيح».

(وَأَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ) وللكشميهني: «ما تصنع في حجّك» بإسقاط كاف «كما» وتاء «حجّتك»، وفيه: دلالة على أنّه كان يعرف أعمال^(٣) الحجّ قبل ذلك، وعند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء في هذا الحديث، فقال: «ما كنت صانعاً في حجّك؟ قال: أنزع عني هذه الثياب، وأغسل عني هذا الخلق، فقال: ما كنت صانعاً في حجّك فاصنعه في عمرتك» أي: فلمّا ظنّ أن العمرة ليست كالْحجّ قال له: إنّها كالْحجّ في ذلك، وقد تبين^(٤) أن المأمور به في قوله: «اصنع الغسل والنزع».

قال ابن جريج: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَادَ بِإِلَافَةِ الْإِنْقَاءِ حِينَ أَمَرَهُ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ) (أَنْ يَغْسِلَ ثَلَاثَ

(١) في (ب) و(س): «تكرّر».

(٢) في (ب) و(س): «الطيب».

(٣) في (د): «أفعال».

(٤) في (د) و(م): «فتبين».

مَرَاتٍ، قَالَ: نَعَمْ) أراد الإنقاء، وهو يؤيد الاحتمال الأول، وهو أن يكون^(١) «ثلاث مرّات» معمولاً لـ «اغسل»، وأنه من كلام النبي / ﷺ، وقال الإسماعيلي: ليس في الخبر أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة، وإنما فيه أن الرجل كان متضمّخاً، ولا يقال لمن طيّب ثوبه أو صبغه به: متضمّخ^(٢)، وقوله ﷺ: «اغسل الطيب الذي بك» يبيّن أن الطيب لم يكن في ثوبه، ولو كان على الجبة لكان في نزعتها كفايةً من جهة الإحرام. انتهى. يعني: فليس بين^(٣) الحديث والترجمة مطابقةً، وأجيب بأن المؤلف جرى على عادته أن يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده، وقد أورده في «محرمات الإحرام»^(٤) [ح: ١٨٤٧] من وجه آخر بلفظ: «عليه قميص فيه أثر صُفْرَة» والخلق في العادة إنّما يكون في الثوب، ولأبي داود الطيالسي في «مسنده» عن شعبة عن قتادة عن عطاء: رأى النبي ﷺ رجلاً عليه جبة، عليها أثر خلوق، ولـ «مسلم» مثله من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء.

ورواة حديث الباب مكثون إلا شيخ المؤلف عاصم النبيل فبصري، وفي سنده^(٥) انقطاع إلا إن كان صفوان حضر مراجعة يعلى وعمر، فيكون متصلاً؛ لأنّه قال: «أنّ يعلى» ولم يقل: إنّ يعلى أخبره أنّه قال لعمر.

وأخرجه أيضاً في «فضائل القرآن» [ح: ٤٩٨٥] و«المغازي» [ح: ٤٣٢٩]، ومسلم في «الحج»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

١٨ - بَابُ الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلُ وَيَدْهَنُ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَسْتُمُّ الْمُحْرِمُ الرَّيْحَانَ وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَمِيَانِ. وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ يَنْوِبَ. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِالتُّبَّانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يُرْحَلُونَ هُوَ دَجَّهَا.

(بَابُ) استحباب استعمال (الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ) في البدن والثوب ولو للنساء (وَمَا يَلْبَسُ)

(١) «يكون»: ليس في (ص).

(٢) في (ص): «مُضْمَخٌ»، وفي (م): «تَضْمَخٌ».

(٣) في (م): «في».

(٤) في «باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص».

(٥) «النبي ﷺ»: ليس في (ص) و(م).

(٦) في (د): «مسنده»، وهو تحريف.

الشخص (إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ) بتشديد الجيم والرفع عطفاً على قوله: «وما يلبس»^(١) والنصب بـ «أن» مقدرة، وهو الذي في «اليونانية» لا غير؛ كقوله:

ولُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

أي: ويسرّح شعره بالمشط (وَيَدَّهِنُ)^(٢) بكسر الهاء مع تشديد الدال من الافتعال، معطوف ٢٦١/٢٥ ب على سابقه، أي: يطلي بالدهن.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) فيما وصله سعيد بن منصور: (يَشُمُّ الْمُحْرِمُ الرِّيحَانَ) بفتح شين «يَشُمُّ» على المشهور، وحكي ضمها^(٣)، وروى الدارقطني عنه^(٤) بسند صحيح: المحرم يشم الرِّيحان، ويدخل الحمّام، وينزع ضرسه، ويفقأ القرحة، وإن انكسر ظفره أماًط عنه الأذى، ومذهب الشافعية أنه يحرم شم الرِّيحان الفارسي، وهو الضُّمُران^(٥) - بفتح المعجمة وضم الميم - بالقياس على تحريم شم الطيب للمحرم لأن معظم الغرض منه رائحته الطيبة، وكرهه مالك والحنفية، وتوقف أحمد.

وقال^(٦) أيضاً رضي الله عنه ممّا وصله ابن أبي شيبة: (وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ) بكسر الميم وسكون الراء بوزن «مِفْعَالٍ»، ونقل كراهته عن القاسم بن محمّد، وقال ابن عباس أيضاً ممّا وصله ابن أبي شيبة: (وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ) بالجرّ فيهما، وصحّح عليه ابن مالك بدلاً من الموصول المجرور بالباء، وبالنصب، قال الزركشي وغيره: إنّه المشهور، وليس المعنى عليه، فإنّ الذي يأكل هو الأكل لا المأكول. انتهى. قال في «المصابيح»: لِمَ لا يجوز على النّصب أن يكون بدلاً من العائد إلى «ما» الموصولة^(٧)؟ أي: بما يأكله الزيت والسمن، فالذي

(١) في هامش (ج): قال الكيرماني: فإن قلت.

(٢) في هامش (ج): قال الكيرماني: و«يدهن» بفتح الهاء من الثلاثي وبكسرها، من أدهن على وزن «افتعل» إذا تطلى بالدهن.

(٣) في (م): «فتحها»، وليس بصحيح.

(٤) «عنه»: ليس في (د).

(٥) في (د): «الضمران»، وهو تحريف.

(٦) زيد في (د): «ابن عباس».

(٧) في (م): «إلى الموصول».

يأكله حينئذٍ هو المأكول لا الآكل، ثم قال: فإن قلت: يلزم عليه حذف المُبدل منه، وأجاب بأنه قد قيل به في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ﴾ [النحل: ١١٦] فقال قوم: إن «الكذب» بدلٌ من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه، وقيل به أيضاً في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] أي: كما أرسلناه، و«رسولاً» بدلٌ من الضمير المحذوف، قال: والزركشي رحمه الله ظنَّ أنَّ «الزيت» مفعول «أكل»، فقال: إنَّ الذي يأكل الزيت مثلاً عبارة عن الآكل لا المأكول، والمطلوب هو جواز التداوي بالمأكول، فلا يتأتى المعنى المراد، وقد استبان لك تأثيه بما قلناه^(١). انتهى.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، ممَّا وصله ابن أبي شيبه: (يَتَخَتَّمُ) أي: يلبس الخاتم (وَيَلْبَسُ الْهَمْيَانَ) بكسر الهاء وسكون الميم، قال القزاز^(٢): فارسيٌّ مُعَرَّبٌ يشبه تِكَّةَ^(٣) السراويل، تُجَعَلُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ، وَيُشَدُّ عَلَى الْوَسْطِ.

(وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ممَّا وصله الإمام الشافعيُّ من طريق طاوسٍ (وَهُوَ مُحْرِمٌ) الواو للحال (وَقَدْ حَزَمَ) بفتح الحاء المهملة والزَّاي، أي: شَدَّ (عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ، وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) فيما^(٤) وصله سعيد بن منصورٍ (بِالتُّبَّانِ بَأْسًا) بضمِّ المُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ وتشديد الْمُوَحَّدَةِ: سراويل قصيرٌ يستر العورة الْمُغْلَظَةَ، يلبسه المَلَّاحون ونحوهم (لِلَّذِينَ يُرَحِّلُونَ) بضمِّ أَوَّلِهِ وفتح الرَّاء وتشديد الحاء المهملة المكسورة/، وفي نسخة: «يُرَحِّلُونَ» بفتح الياء والحاء والرَّاء ساكنة، ١٠٦/٣ قال الجوهريُّ: رَحَلْتُ الْبَعِيرَ أَرْحَلُهُ - بفتح أَوَّلِهِ - رَحْلًا، واستشهد البخاريُّ/ في «التفسير» ١٢٦٢/٢د [قبل ح: ٤٦٥٤] بقول الشاعر:

إِذَا مَا قَمْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلٌ^(٥)

قال في «الفتح»: وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا: بتشديد الحاء المهملة وكسرها،

(١) في غير (د) و(س): «قلنا».

(٢) في (د): «الفراء».

(٣) في هامش (ج): تِكَّةٌ وَتَكَكٌ؛ كـ «سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ» «مصباح».

(٤) في (د) و(م): «ممَّا».

(٥) في هامش (ج): تمامه: تَأَوَّهَ آهَةً الرَّجُلُ الْحَزِينُ؛ أي: تَتَأَوَّهَ.

والمعنى: يشدون (هَوْدَجَهَا)^(١) بفتح الهاء والدال المهملة والجيم والواو ساكنة: مركب من مراكب النساء، وهذا كأنه رأي عائشة، وإلا فالجمهور على أنه لا فرق بين الثبان والسرائل في منعه للمُحْرَم، وقد سقط «للذين يرخلون هودجها» في رواية ابن عساكر.

١٥٣٧ - ١٥٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَذْهَبُ بِالزَّيْتِ، فَذَكَرَتْهُ لِبَرَاهِيمَ، قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

وبالسند قال المؤلف: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَذْهَبُ ^(٢) بِالزَّيْتِ) عند الإحرام، أي: الذي هو ^(٣) غير مُطَيَّب؛ كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعاً، قال منصور: (فَذَكَرَتْهُ) ^(٤) أي: امتناع ابن عمر من الطيب عند الإحرام (لِبَرَاهِيمَ) النخعي (قَالَ) ^(٥): مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟) أي: بقول ابن عمر، حيث ثبت ما ينافيه من فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (الْأَسْوَدُ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ) الواو للحال و«المفارق» جمع «مفريق» ^(٦) وهو: وسط الرأس، وجمعها تعميماً لجوانب الرأس التي يُفَرَّقُ فيها، والوبيص: بفتح الواو وكسر الموحدة آخره صاّد مهملة، أي: بريق أثره، لكن قال الإسماعيلي: الوبيص زيادة على البريق، والمراد به: التلألؤ، قال: وهو يدلُّ على وجود عينٍ باقية لا الرِّيح فقط، وأشارت بقولها: «كأنِّي أنظر» إلى

(١) في هامش (ج): «الهودج» مثل: المحفة عليه قبة، وأصله من الهذج؛ بسكون الدال، وهو المشي الرؤيد «حلي».

(٢) في هامش (ج): «يذهبن» بفتح الهاء من الثلاثي، وبكسر ها من اذهن، على وزن «افتعل» «ك».

(٣) «هو»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في (د): «فذكرت»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٥) «ابن»: سقط من (ص) و(م). وفي هامش (ج): «امتناع عمر» كذا بخطه، ولعله سقط من قلمه لفظة «ابن» كما في «الكيرماني».

(٦) في (د) و(س): «فقال».

(٧) في هامش (ج): «مقعد ومجلس» وسط الرأس؛ وهو الذي يُفَرَّقُ فيه شعر الرأس «قاموس».

قوة تحققها^(١) لذلك بحيث إنها لكثرة استحضارها له كأنها ناظرة إليه.

وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في «الحج».

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ) أي: لأجل إحرامه (حِينَ يُحْرِمُ) أي: قبل أن يُحْرِمَ كما هو لفظ رواية مسلم والترمذي؛ لأنه لا يمكن أن يُراد بالإحرام هنا فعلُ الإحرام، فإنَّ التَّطِيبَ في الإحرام^(٢) ممتنع بلا شك، وإنما المراد إرادة الإحرام، وقد دلَّ على ذلك رواية النسائي «حين أراد الإحرام»، وحقيقة قولها: «كنت أطيب» تطيب بدنه، ولا يتناول ذلك تطيب ثيابه^(٣)، وقد دلَّ على اختصاصه ببدنه الرواية الأخرى التي فيها: «كنت أجد وَيِصَّ الطَّيْبُ في رأسه ولحيته» [ج: ٥٩٢٣] وقد اتَّفَق أصحابنا الشافعية على أنه لا يُسْتَحَبُّ تطيب الثياب عند إرادة الإحرام، وشذَّ المتولِّي فحكى قولاً باستحبابه، نعم؛ في جوازه خلاف والأصحُّ الجواز، فلو نزع ثَمَّ لبسه ففي^(٤) وجوب الفدية وجهان، صحَّح البغوي وغيره الوجوب (وَلِحِلِّهِ) أي: /: تحلُّله من محظورات الإحرام بعد أن يرمي ويحلق (قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) طواف الإفاضة، واستفيد من قولها: «كنت أطيب» أن «كان» لا تقتضي التكرار^(٥) لأنَّ ذلك لم يقع منها إلا مرة واحدة في حجة الوداع، وعورِض بأنَّ المدعى

(١) في (د) و(م): «تحقيقها».

(٢) في (ب) و(س): «بالإحرام».

(٣) في (ص): «ثوبه».

(٤) في (ج) «في». وفي هامش (ج): لعلَّه: «ففي».

(٥) في هامش (ج): فائدة: قال البرماوي: اختلف الأصوليون في أن «كان» هل تقتضي التكرار أو لا؟ فقليل: تقتضيه لغة، ولا يلزم من التكرار العموم، وقيل: تقتضيه عرفاً لا لغة، والثالث: لا تقتضيه لا لغة ولا عرفاً، وقال النووي: إنَّه المختار الذي عليه أكثر المحققين من الأصوليين، فهي تفيده مرة، فإن دلَّ دليل على التكرار =

تكراره هنا إنما هو التَّطِيبُ لا الإحرام، ولا مانع من أن يتكرر التَّطِيبُ^(١) للإحرام مع كون الإحرام مرةً واحدةً، ولا يخفى ما فيه، واستُفيد منه أيضًا: استحباب التَّطِيب عند الإحرام، وجواز استدامته بعد الإحرام، وأنه لا يضرُّ بقاء لونه ورائحته، وإنما يحرم ابتداؤه في الإحرام^(٢)، وهو قول الجمهور، وعن مالكٍ يحرم لكن لا فدية، وقال محمد بن الحسن: يُكره أن يتطيب قبل الإحرام بما تبقى عينه بعده، واستحباب التَّطِيب أيضًا بعد التَّحُلُّ الأوَّل قبل الطَّواف.

١٩ - بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا

(بَابُ مَنْ أَهْلٌ) حال كونه (مُلَبَّدًا) شعر رأسه؛ بضمِّ الميم وفتح اللَّام وتشديد الموحدة مفتوحةً، ومكسورة في الفرع وأصله^(٣).

١٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ مُلَبَّدًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الموحدة آخره غينٌ معجمة، ابن الفرج قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمٍ)، عَنْ أَبِيهِ عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ أَي: يرفع صوته بالتلبية حال كونه (مُلَبَّدًا) شعر رأسه بنحو الصَّمغ لينضمَّ^(٤) الشعر ويلتصق ببعضه ببعض احترازًا عن تمعُّطه وتقملته، وإنما يفعل ذلك من يطول مكثه في الإحرام، واستُفيد منه: استحباب التلبيد، وقد نصَّ عليه الشافعي.

= من خارج؛ عُمل به، وإلا فلا، والتَّحْقِيقُ ما قاله ابن دقيق العيد: إنها تدلُّ على التَّكْرَارِ كثيرًا، ولمجيء الفعل قليلًا من غير تكرار، وفي حاشية الشيخ زكريَّا على «جمع الجوامع»: التَّحْقِيقُ - كما قاله السَّعد وغيره - أنَّ المفيد للتَّكْرَارِ هو لفظ المضارع؛ أي: الواقع بعدها، و«كان» إنما هي للدَّلالة على مُضِيِّ ذلك المعنى.

(١) في (د): «الطِّيب»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) قوله: «وجواز استدامته بعد الإحرام... وإنما يحرم ابتداؤه في الإحرام» ليس في (ص).

(٣) «ومكسورة في الفرع وأصله»: ليس في (م). وألحقت في هامش (ج).

(٤) في (د): «لِئَلْتَمَّ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في «اللباس» [ح: ٥٩١٥]، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

٢٠ - باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة

(باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) لمن أراد النسك من المدينة.

١٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: «مَا أَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ؛ يَغْنِي: مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف، قال: (سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما. وَحَدَّثَنَا) بواو العطف (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللام بينهما مهملة^(١) ساكنة، ابن قعناب القعنبى (عَنْ مَالِكٍ) إمام الأئمة (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: مَا أَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ؛ يَغْنِي: مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ) ولفظ متن رواية سفيان الذي لم يذكره المؤلف: «هذه البيداء التي يكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ما أهلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند مسجد ذي الحليفة» أخرجه الحميدي في «مسنده»، وكأن ابن عمر كان^(٢) ينكر

١٢٦٣/٢د

على رواية ابن عباس الآتية - إن شاء الله تعالى - بعد بابين / بلفظ: ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل^(٣) [ح: ١٥٤٥] والبيداء هذه - كما قاله أبو عبيد البكري وغيره - : فوق علمني ذي الحليفة لمن صعد من الوادي، وسيأتي عند المصنّف - إن شاء الله تعالى - بعد أبواب من طريق صالح ابن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال: «أهلَّ النبي صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته قائمة» [ح: ١٥٥٢] فهذه ثلاث روايات ظاهرها التّدافع لكن قد أوضح هذا ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبيرة: قلت لابن عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) في (د): «سين»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) «كان»: مثبت من (ص) و(م).

إهلاله...، فذكر الحديث، وفيه: «فلما صلى بمسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ منهما، فسمع منه قومٌ فحفظوه، ثم ركب، فلما استقلت به راحلته أهلٌ وأدرك ذلك منه قومٌ لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذاك فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى، فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قومٌ لم يشهدوه، فنقل كل واحدٍ منهم ما سمع، وإنما كان إهلاله في مُصلّاه، وإيم الله ثم أهل ثانياً وثالثاً» وقد^(١) اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل.

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ في «الحج»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

٢١ - باب ما لا يلبس المخرم من الثياب

(باب ما لا يلبس المخرم من الثياب) قال ابن دقيق العيد: لفظ «المخرم» يتناول من أحرم بالحج والعمرة معاً، والإحرام: الدخول في أحد النُسكين والتشاكل بأعمالهما، وقد كان شيخنا العلامة ابن عبد السلام رحمه الله يستشكل معرفة حقيقة الإحرام ويبحث فيه كثيراً، وإذا قيل: إنه النية اعترض عليه بأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركنه، وشرط الشيء غيره، ويعترض على أنه التلبية بأنها ليست بركن، والإحرام ركن هنا، وكان يحوم على تعيين فعلٍ تتعلق به النية في الابتداء. انتهى. وأجيب بأن «المخرم» اسمٌ فاعلٍ، من أحرم إحراماً بمعنى: دخل في الحرمة، أي: أدخل نفسه وصيرها متلبساً بالسبب المقتضي للحرمة لأنه دخل في عبادة الحج أو العمرة أو هما معاً، فحرم عليه الأنواع السبعة: لبس المخيط والطيب ودهن الرأس واللحية وإزالة الشعر والظفر والجماع ومقدماته والصّيد، وقد عُلِمَ من هذا أن النية مغايرة له لشمولها له ولغيره؛ لأنها قصد فعل الشيء تقرباً إلى الله تعالى، فأركان الحج مثلاً: الإحرام والوقوف والطواف والسعي والنية، فعل كلٍّ من الأربعة تقرباً إلى الله تعالى بها، وبهذا التقرير يزول الإشكال، وكأن الذي كان يحوم عليه هو^(٢) ما ذكر. والله أعلم.

١٥٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُخْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ وَلَا

(١) «وقد»: ليس في (م).

(٢) «هو»: ليس في (د).

الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ وَلَا الْبَرَائِسَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّغْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب / (عَنْ: أَنَّ رَجُلًا) قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ) الرَّجُلُ (الْمُحْرِمُ) قارنًا أو مفردًا أو متمتعًا (مِنَ الثِّيَابِ؟) وعند البيهقي: أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ وَالتَّبِيُّ مِنْهُ يَدْرِي يَخْطُبُ فِي مُقَدِّمِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي أَوَاخِرِ «الْحَجِّ» [ج: ١٨٤٣]: أَنَّهُ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي خُطِبَ بِذَلِكَ فِي عَرَفَاتٍ، فَيَحْمَلُ عَلَى التَّعَدُّدِ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مجيبًا له: (لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ) بضم القاف والميم بالجمع، و«يلبس» بالرفع، وهو الأشهر على الخبر عن حكم الله؛ إذ هو جواب السؤال، أو خبرٌ بمعنى التَّهْيِ، وبالجزم على التَّهْيِ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين، فإن قلت: السؤال وقع عمدًا يجوز لبسه، والجواب وقع عمدًا لا يجوز لبسه، فما الحكمة فيه؟ أُجِيبَ بأنَّ الجواب بما لا يجوز لبسه أحصر وأخصر ممَّا يجوز، فَذَكَرَهُ أَوْلَى؛ إذ هو قليلٌ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُبَاحُ، فَتَحْصُلُ الْمِطَابَقَةُ بَيْنَ الْجَوَابِ وَالسُّؤَالِ بِالْمَفْهُومِ، وَقِيلَ: كَانَ الْأَلِيقُ السُّؤَالُ عَنِ الَّذِي لَا يُبَاحُ، إِذِ الْإِبَاحَةُ الْأَصْلُ وَلِذَا أَجَابَ بِذَلِكَ تَنْبِيْهًا لِلسَّائِلِ عَلَى الْأَلِيقِ، وَيُسَمَّى مِثْلُ ذَلِكَ: أَسْلُوبُ الْحَكِيمِ^(١)؛ نَحْوُ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ»... الآية [البقرة: ١٨٩] فَإِنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْ حِكْمَةِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ؛ حَيْثُ قَالُوا: مَا بَالُ الْهَلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا ثُمَّ يَزِيدُ ثُمَّ يَنْقُصُ؟ فَأَجَابَهُمْ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ الظَّاهِرَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ مَعَالِمَ لِلنَّاسِ يَوْقُتُونَ بِهَا أُمُورَهُمْ، وَمَعَالِمَ

(١) فِي هَامِشِ (ج): «أَسْلُوبُ الْحَكِيمِ» ذَكَرَ الْأَهْمُ تَعْنِيْفًا لِلْمَتَكَلِّمِ عَلَى تَرْكِهِ الْأَهْمَ «فَتَاوَى» وَقَالَ السَّيِّدُ كِمَالُ بَاشَا: الْعَدُولُ فِي الْجَوَابِ عَنْ مَوْجِبِ الْخُطَابِ مَلَكَةٌ شَرِيفَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ، وَنَكْتَةٌ لَطِيفَةٌ يَرْتَضِيهَا ذَوُو الْأَفْهَامِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْعَدُولُ يَصْرِفُ الْكَلَامَ عَنْ مَرَادِ الْمَتَكَلِّمِ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ يَحْتَمِلُهُ أَيْضًا - كَمَا وَقَعَ فِي جَوَابِ الْقَبْعَثَرِيِّ - أَوْ بِدُونِهِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي جَوَابِ السَّائِلِينَ عَنْ حَالِ الْهَلَالِ، تَفْصِيلُ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحِجَّاجَ قَالَ لِلْقَبْعَثَرِيِّ مَتَوَعَّدًا لَهُ بِالْقَيْدِ: لَا حِمْلُكَ عَلَى الْأَدَمِ. فَقَالَ لِلْقَبْعَثَرِيِّ فِي جَوَابِهِ: مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمَلُ عَلَى الْأَدَمِ وَالْأَشْهَبِ. أَيْ: عَلَى الْفَرَسِ الَّذِي اسْتَدَّتْ وَزَقَّتُهُ حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ، مِنَ الدُّهْمَةِ؛ وَهُوَ السَّوَادُ، وَالْأَشْهَبُ «أَيْ: الْفَرَسُ الَّذِي غَلَبَ بَيَاضُهُ عَلَى سَوَادِهِ، مِنَ الشُّهْبَةِ؛ وَهِيَ الْبَيَاضُ الَّذِي غَلَبَ السَّوَادُ، فَأَبْرَزَ وَعِيدِهِ فِي مَعْرُضِ الْوَعْدِ، وَأَرَاهُ بِالْطَّفِّ وَجْهٌ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي السُّلْطَانِ جَدِيرٌ بِأَنْ يُصَفَّدَ، لَا أَنْ يُصَفَّدَ... إِلَى آخِرِهِ. وَفِي هَامِشِ (ج): «الْقَبْعَثَرِيُّ» كـ «سَفَرَجَلٍ»: الْعَظِيمُ الْخَلْقُ، وَ«الْقَبْعَثَرِيُّ» مَقْصُورًا.

للعبادات المؤقتة، تُعرف بها أوقاتها، وخصوصاً الحج فبيّن فساد سؤالهم؛ وهو أنّه كان ينبغي أن يسألوا عمّا ينفعهم في دينهم، ولا يسألوا عمّا لا حاجة لهم في السؤال عنه، نعم المطابقة واقعة بين السؤال والجواب على إحدى الروايتين، فقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ: ما يترك المحرم؟ وهي شاذة، والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع، ورواه سالم عن أبيه عند أحمد، وابن خزيمة وأبي عوانة في «صحيحهما» بلفظ: أنّ رجلاً قال: ما يجتنب المحرم من الثياب؟ وأخرجه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري، فقال مرة: ما يترك؟ ومرة: ما يلبس؟ وأخرجه المؤلف في أواخر «الحج» [ج: ١٨٤٢] من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى، فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف عليه فيها، واتّجه البحث المتقدم فيها، قاله في «فتح الباري». ولأبي ذر عن المستملي: «لا يلبس القميص» بالإنفراد (وَلَا الْعَمَائِمَ) جمع عمامة، سُميت بذلك لأنّها تعمّ جميع الرأس بالتغطية (وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ) جمع سراويل فارسيّ مُعَرَّبٌ، والسراويل - بالنون - لغة، والسراويل^(١) بالشّين المعجمة^(٢) لغة (وَلَا الْبَرَانِسَ) جمع بُرْنَسٍ؛ بضمّ النون، قال في القاموس: البُرْنَس - بالضمّ^(٣) - : قلنسوة طويلة، أو كلُّ ثوب رأسه منه، ذُرَاعَةٌ كان أو جُبَّةً. انتهى. وهو غير منصرف، قيل: لأنّه منقول عن الجمع بصيغة «مفاعيل»، وأنّ واحده سرّالة، وحكى ابن الحاجب: أنّ من العرب من يصرفه^(٤) (وَلَا الْخِفَافَ) بكسر الخاء جمع خُفٍّ، فنّبّه بالقميص والسراويل^(٥) على كلّ مخيط، وبالعمائم والبرانس على كلّ ما يغطّي الرأس، مخيطاً كان أو غيره، فيحرم على الرّجل ستر رأسه أو بعضه كالبياض الذي وراء الأذن ممّا يُعَدُّ ساتراً عُرفاً ولو بعصابة ومرهم؛ وهو ما يُوَضَّع على الجراحة، وطينٍ ساترٍ، لا ستره بماء كأن غطس^(٦) فيه، وخيط شدّ به رأسه، وهو دج استظلّ به

(١) في (د): «السراويل».

(٢) «المعجمة»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) «بالضمّ»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) قوله: «وهو غير منصرف، قيل... أنّ من العرب من يصرفه» مثبت من (د) و(م)، وهو في هامش (ص).

(٥) في (ب) و(س): «السراويلات».

(٦) في هامش (ج): «غَطَس» من «باب ضرب» «مصباح».

وإن مسّه، ولا بوضع^(١) كفه وكذا كف غيره، ومحمول^(٢) كقفة على رأسه لأن ذلك لا يُعد سائرًا، وظاهر كلامهم عدم حرمة ذلك، سواء قصد الستر به أم لا، لكن جزم الفوراني^(٣) وغيره: بوجوب الفدية فيما إذا قصد بحمل القفة ونحوها الستر، وظاهره حرمة ذلك حينئذٍ، ولا أثر لتوسّده وسادة أو عمامة، فإنّه حاسر الرأس عُرْفًا، ونَبّه بـ«الخفاف» على كلّ ما يستر الرجل ممّا^(٤) يلبس عليه من مداسٍ وجورٍ وغيرهما (إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ) في موضع رفع صفة لـ«أحد»، ويُستفاد منه - كما قاله ابن المُنَيَّر في «الحاشية» - : جواز استعمال «أحد» في الإثبات^(٥)؛ خلافاً لمن خصّه بضرورة الشعر كقوله:

وقد ظَهَرَتْ فما^(٦) تخفى على أحدٍ إلّا على أحدٍ لا يعرف القمر

قال: والذي يظهر لي بالاستقراء أن «أحدًا» لا يُستعمل في الإثبات إلّا أن يعقب النفي، وكأنّ الإثبات حينئذٍ في سياق النفي ونظير هذا زيادة الباء^(٧)، فإنّها لا تكون إلّا في النفي، ثم رأيناها زيدت في الإثبات/ الذي هو في^(٨) سياق النفي؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُنَّ بَنِينَ يُقَدِّرْ عَلَى أَنْ يُمِيتَ الْمَوْتَ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. انتهى. والمستثنى منه محذوف، ذكره معمر في روايته عن الزهري عن سالم بلفظ: «وليُحَرِّمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرَدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ» (فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ) ولأبي الوقت: «فليلبس الخفين» بالتعريف (وَلْيَقْطَعْهُمَا) أي: بشرط أن يقطعهما (أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) ولا فدية عليه،

(١) في (د): «وضع».

(٢) في (د): «محمول».

(٣) في هامش (ج): «الفوراني» بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وبعد الألف نون، إلى فوران؛ وهو اسمٌ لجَدِّ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن محمّد بن أحمد بن فوران المروزيّ الفورانيّ الفقيه الشافعيّ، من أعيان تلاميذ أبي بكر الفَقَّال الشَّاشِيّ، له تصانيف في الفقه، وروى الحديث عن أبي الحسن عليّ بن عبد الله الطَّلِسَعُونِيّ، تُوفِّي في رمضان سنة ٤٦١ بمرو. انتهى «لباب».

(٤) في (ص): «بما».

(٥) في هامش (ج): قال في «التَّوَشِيح»: وهو غير جائز، وهو من تصرف الرّواة الأعاجم.

(٦) في غير (ص) و(م): «فلا».

(٧) في هامش (ج): قوله: «ونظير هذا... إلى آخره» يُقابَل ذلك مع زيادة الباء في فاعل «كفى» و«أفعل التَّعَجُّب»، فإنّها ليست في النفي ولا في سياق النفي.

(٨) «في»: ليس في (م).

فإنها^(١) لو وجبت لبينها النبي ﷺ، وهذا موضع بيانها، وقال الحنفية: عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدي، وقال الحنابلة: ومن لم يجد إزاراً لبس سراويل، ومتى وجد إزاراً خلعه، أو نعلين لبس خفين ويحرم قطعها، واستدلوا بحديث ابن عباس وجابر في «الصحيح»: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين» [ح: ٥٨٠٤] وليس فيه ذكر القطع، وقالوا: قطعهما/إضاعة مال، قالوا^(٢): وإن حديث ابن عمر المصرح بقطعهما منسوخ، وأجيب بأنه لا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وُصف بأنه أصح الأسانيد، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ، منهم: نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد^(٣) عنه، وبأنه يجب حمل حديث ابن عباس وجابر على حديث ابن عمر لأنهما مطلقان، وفي حديث ابن عمر زيادة لم يذكرها يجب الأخذ بها، وبأن إضاعة المال إنما تكون في المنهي عنه لا فيما أذن فيه، والأمر في قوله: «فليلبس الخفين» للإباحة لا للوجوب، والسر في تحريم المخيط وغيره ممّا ذكر مخالفة العادة والخروج عن المألوف لإشعار النفس بأمرين: الخروج عن الدنيا والتذكّر للبس الأكفان عند نزاع المخيط وتنبيهها^(٤) على التلبّس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتادها، وذلك موجب للإقبال^(٥) عليها والمحافظة على قوانينها وأركانها وشرائطها وآدابها^(٦).

(وَلَا تَلْبَسُوا) بفتح أوله وثالثه (مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِّسَّهُ الزَّعْفَرَانُ) بالتعريف، ولأبي ذر: «زعفران» قال الزركشي: بالتثنية لأنه ليس فيه إلا الألف والثون فقط، وهو لا يمنع الصّرف، فلو سميت به امتنع (أَوْ وَرْسٍ) بفتح الواو وسكون الراء بعدها سينٌ مُهْمَلَةٌ: نبتٌ أصفر مثل نبات السّمسم، طيّب الريح يُصبغ به، بين الحمرة والصّفرة^(٧)، أشهر طيب في بلاد اليمن؛ لكن

(١) في غير (ص) و(م): «لأنّها».

(٢) «قالوا»: ليس في (د) و(م).

(٣) في (د): «يزيد»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «وتنبيهها»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٥) في (م): «يوجب الإقبال».

(٦) في (م): «آدابها».

(٧) في (ب) و(س): «الصفرة والحمرة».

قال ابن العربي: الورس وإن لم يكن طيباً فله رائحة طيبة^(١)، فأراد النبي ﷺ أن ينبّه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملاءمة الشّم، وهذا الحكم يشترك^(٢) فيه النساء مع الرجال بخلاف الأول فإنه خاص بالرجال.

وهذا الحديث سبق في «باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله» [ح: ١٣٤] في (٣) آخر «كتاب العلم».

٢٢ - باب الرُّكُوبِ وَالْإِزْتِدَافِ فِي الْحَجِّ

(باب) جواز (الرُّكُوبِ وَالْإِزْتِدَافِ فِي الْحَجِّ).

١٥٤٣ - ١٥٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ أَسَامَةَ رضي الله عنه كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى، قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنَدِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الواو وسكون الهاء و«جرير»: بفتح الجيم الأزدي البصري قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) جرير بن حازم بن زيد (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد (الْأَيْلِيِّ) بفتح الهمزة وسكون التَّحْتِيَّة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، عَنْ) عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير «عبد» الأول، أحد الفقهاء السبعة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ أَسَامَةَ) ابن زيد رضي الله عنه كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ بكسر الرَّاء وسكون الدَّال؛ أي^(٤): رديفه، وهو الذي يركب خلف الراكب، ولأبي ذر: «ردف رسول الله» ﷺ مِنْ عَرَفَةَ) موضع الوقوف (إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ) بكسر اللام اسم فاعل، مِنَ الْأَزْدَلِافِ وهو القرب لأنَّ الْحَجَّاجَ إذا أفاضوا من عرفة يزدلفون إليها، أي: يقربون منها ويقدمون^(٥) إليها، أو لمجيئهم إليها في زلفٍ من الليل (ثُمَّ أَرَدَفَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (الْفَضْلَ) بن العباس بن عبد المطلب (مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى) تواضعاً منه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وليحدّثنا عنه

١٢٦٥/٢د

(١) «طيبة»: ليس في (د).

(٢) في (م): «مشارك».

(٣) في (د): «من».

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) في (ج): «يقدموا»، وفي هامشها: كذا بخطه، وصوابه: يقدمون.

بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَتَّفَقُ لَهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مِنَ التَّشْرِيعِ^(١) وَلِذَا اخْتَارَ أَحْدَاثَ الْأَسْنَانِ^(٢)، كَمَا يَخْتَارُونَ لَتَسْمِيعِ الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ (قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى) أَي: إِلَى أَنْ (رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) وَهِيَ حَدُّ مَنَى مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَّازُ الْإِرْدَافِ لَكِنْ إِذَا أَطَاقَتْهُ الدَّابَّةُ، وَأَنَّ الرُّكُوبَ فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ،

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ./

١١٠/٣

٢٣ - بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَزْدِيَّةِ وَالْأُزْرِ

وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةُ، وَهِيَ مُحْرِمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْتَمُّ وَلَا تَتَبَرَّغَ وَلَا تَلْبَسَ ثَوْبًا يَوْزِسُ وَلَا زَعْفَرَانٍ. وَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَرَى الْمُعْصَفَرَ طَيِّبًا. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةُ بَأْسًا بِالْحُلِيِّ وَالثَّوْبِ الْأَسْوَدِ وَالْمُورِدِ وَالْخُفِّ لِلْمَرْأَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدِّلَ ثِيَابَهُ.

(بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَزْدِيَّةِ وَالْأُزْرِ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالزَّايِ، وَفِي «الْيُونَنِیَّةِ» بِسُكُونِهَا^(٣) لَا غَيْرَ^(٤)، جَمْعُ إِزَارٍ كَخُمُرٍ وَخِمَارٍ، وَهُوَ لِلنِّصْفِ الْأَسْفَلِ، وَ«الْأَزْدِيَّةُ» جَمْعُ رِداءٍ: وَهُوَ^(٥) لِلنِّصْفِ الْأَعْلَى، وَعُطْفُهُمَا^(٦) عَلَى الثِّيَابِ مِنْ عُطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَغَايِرَةٌ لِلْسَّابِقَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى (وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ) بِطَيِّبَةٍ (الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةُ) الْمَصْبُوغَةُ بِالْعُصْفَرِ (وَهِيَ مُحْرِمَةٌ) وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِهِ لِلْمَحْرَمِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ^(٧) طَيِّبٌ وَوَاجِبٌ^(٨) فِيهِ الْفَدْيَةُ (وَقَالَتْ) عَائِشَةُ مِمَّا وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ: (لَا تَلْتَمُّ)^(٩) بِالْجَزْمِ عَلَى النَّهْيِ، وَبِمُثْنَاةٍ^(١٠) وَاحِدَةٍ مَعَ تَشْدِيدِ الْمُثْلَةِ، وَأَصْلُهُ:

(١) فِي (د): «الشَّرَائِعُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٢) فِي (د): «الْإِنْسَانِ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٣) فِي (ص): «سُكُونُهَا».

(٤) «وَفِي «الْيُونَنِیَّةِ» بِسُكُونِهَا لَا غَيْرَ»: لَيْسَ فِي (م).

(٥) «وَهُوَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٦) فِي (د) وَ(م): «وَعُطْفُهَا».

(٧) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «إِنَّهُ».

(٨) فِي (ب) وَ(س): «أَوْجِبَ».

(٩) فِي (د): «لَا يَلْتَمُّ».

(١٠) زَيْدٌ فِي (د): «تَحْتِيَّةٌ».

تتلثم فحذفت إحدى التاءين كـ «نَارَاتَلَطْنَ» [الليل: ١٤] تخفيفاً، والثام: ما يغطي الشفة (وَلَا تَتَّبِرَقُعْ) بالجزم كذلك، لكن بمثنائتين على الأصل؛ كذا في الفرع، وفي غيره: «ولا تبرقع» بحذف^(١) إحدى التاءين^(٢)، ولأبي ذر: «لا تلتثم» بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها وكسر المثلثة، «ولا تبرقع» بحذف إحدى التاءين والرفع في الكلمتين والجزم (وَلَا تَلْبَسْ ثَوْبًا) مصبوغاً (يُوزَس) بسكون الراء، ولأبي ذر في رواية: «بورس» بكسرها (وَلَا زَعْفَرَانٍ) والجملة من قوله: «وقالت....» إلى هنا ساقطة في رواية ق^(٣)، وفي «الفتح»: سقوطها أيضاً عن الحموي^(٤).

(وَقَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الصحابي رضي الله عنه، ممّا وصله الشافعي ومُسَدَّد: (لَا أَرَى الْمُعَصْفَرَ^(٥) طِيبًا) أي: مطيباً لأنه خبر في الأصل عن معصفر، ولا يُخْبَرُ بالمعنى عن اسم عين، وقد مرّ ما في المعصفر قريباً (وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رضي الله عنها) (بَأْسًا بِالْحُلِيِّ^(٦)) بضمّ الحاء المهملة وتشديد الياء جمع حلّي؛ بفتح الحاء وسكون اللام (وَالثَّوْبِ الْأَسْوَدِ وَالْمُورِدِ) المصبوغ على لون الورد، وسيأتي موصولاً إن شاء الله تعالى في «باب طواف النساء» [ج: ١٦١٨] في آخر حديث عطاء عن عائشة (وَالْخُفَّ لِلْمَرْأَةِ) وصله ابن أبي شيبة.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعِيُّ، ممّا وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة: (لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدِّلَ ثِيَابَهُ) بضمّ حرف المضارعة وسكون المؤخّدة وتخفيف الدال المهملة مضارع «أبدل»، ولأبي الوقت: «أن يبدّل ثيابه» بفتح المؤخّدة وتشديد المهملة، ومقالة إبراهيم هذه/ ساقطة في رواية «ق».

(١) في (م): «نحذف».

(٢) قوله: «وَلَا تَتَّبِرَقُعْ بالجزم كذلك... بحذف إحدى التاءين»، جاء في (د) لاحقاً عند قوله: «وكسر المثلثة»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٣) في (د): «أبي الوقت»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «وفي رواية ق» كذا في أحد «فروع اليونينية»، وذكر في مصطلحها، وفي «اليونينية»: «ق»، ولم ينبّه عليه، ولعلّه لأبي الوقت.

(٤) قوله: «ق»، وفي الفتح: سقوطها أيضاً عن الحموي: «ليس في (م)».

(٥) في (ج) و(م): «المعصفر»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «لا أرى المعصفر»؛ كذا في «فروع اليونينية»، ووقع في خطّ الشارح: المعصفر؛ بإسقاط الميم؛ فليراجع.

(٦) في (ص) و(ل): بكسر المؤخّدة في «الفرع» و«أصله»، مع التنصيص عليها في هامش «الفرع». وذكرت في هامش (س)، وفي هامش (ل) نسخة: بفتح المؤخّدة.

١٥٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَمَا تَرَجَّلَ وَادَّهَنَ وَلَيْسَ إِزَارُهُ وَرِدَاءُهُ، هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ ثَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَفَةَ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ، فَأَضْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ، وَذَلِكَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بُذْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا، ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجَّوْنَ، وَهُوَ مُهْلٌ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ ثُمَّ يَحِلُّوا، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَّدَهَا، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ، وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ.

وبالسند السابق أول الكتاب إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بفتح الدال المشددة، قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة مُصَغَّرًا وضم سين «سُلَيْمَانَ» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين^(١) وسكون القاف (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد أيضًا (كُرَيْبٌ) مولى ابن عباس (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْمَدِينَةِ بين الظهر والعصر يوم السبت كما صرح به الواقدي، ويأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - تحقيقه (بَعْدَمَا تَرَجَّلَ) بالجيم المشددة، أي: سرح شعره (وَادَّهَنَ) استعمل الدهن، وأصله: اذتهن^(٢)، فأبدلت التاء دالاً، وأدغمت في الأخرى (وَلَيْسَ إِزَارُهُ وَرِدَاءُهُ، هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمْ يَنْهَ) أحداً (عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ) جمع رداء (وَالْأُزْرِ) بضم الزاي وإسكانها جمع إزار (ثَلْبَسُ) بضم المثناة الفوقية وفتح الموحدة (إِلَّا الْمَرْغَفَةَ) بالنصب على الاستثناء، والجر على حذف الجار؛ أي^(٣): إِلَّا عَنْ الْمَرْغَفَةِ (الَّتِي تَرْدَعُ) بفتح المثناة الفوقية والدال آخره عين مهملتين^(٤)، وفي رواية: «تُرْدِعُ» بضم أوله وكسر ثالته، أي: التي كثر^(٥) فيها الزعفران

(١) في (م): «النون»، ولعل المثلث هو الصواب.

(٢) في هامش (ج): قوله: «اذتهن» كذا بخطه، وصوابه «اذتهن» بتقديم الدال على التاء.

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «ردعه» كـ «منعه»: كفه وردّه، فارتدع، وبالشئ: لظخه به، وأثر الطيب في الجسد كالرذاع؛

كـ «غراب» «قاموس».

(٥) في (د): «أكثر».

حتَّى ينفذه على من يلبسها، وقال عياض: الفتح أوجه، ومعنى الضم: أنها تُبقي أثره (على الجلد) قال في «التنقيح»: قال أبو الفرج -يعني: ابن الجوزي-: كذا وقع في «البخاري»، وصوابه: «تردع الجلد» بحذف «على» أي: تصبغه. وأجاب في «المصباح» بأن الجوهرى قال في «الصَّحاح»: يُقال: رَدَعْتُهُ بالشَّيء فارتدع، أي: لطخته فتلَطَّخ، قال: فإذا كان كذلك فيجوز أن يكون المراد في الحديث: التي تردع لابسها بأثرها، و«على الجلد» ظرفٌ مستقرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو وجهٌ جيّدٌ لا يلزم من ارتكابه تخطئة الرواية، قال: ويحتمل أن يكون «تردع» قد تضمَّن معنى تنفض، أي: تنفض أثرها على الجلد. انتهى.

١١١/٣ (فَأَصْبَحَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (بِذِي الْحُلَيْفَةِ) أي: وصل إليها نهاراً ثمَّ بات بها، وفي «مسلم»/: أنه صلى الله عليه وسلم صلَّى الظهر بها، ثمَّ دعا بناقته، فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن، وسَلَتَ الدَّمَّ^(١) وقلَّدها بنعلين، ثمَّ (رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ) بفتح الموحدة وسكون التَّحْتِيَّة، وعند النسائي: أنه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ صلَّى الظهر، ثمَّ ركب وصعد جبل البیداء، ثمَّ (أَهْلًا، هُوَ وَأَصْحَابُهُ) وهل كان بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ مُفْرِدًا الْحَجَّ أو قارنًا أو متمتعًا؟ خلافٌ يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى (وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ) بنعلين للإشعار بأنه هديٌّ، قال الأزهري: تكون البدنة من الإبل والبقر والغنم، وقال النووي: هي البعير ذكرًا كان أو أنثى، وهي التي استكملت خمس سنين، وللكشميهني: «بُدْنُهُ» بضمُّ الموحدة وسكون الدال المهملة بلفظ الجمع (وَذَلِكَ) المذكور من الرُّكُوب والاستواء على البیداء والإهلال والتَّقليد (لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) بفتح القاف وكسرهما، أو الإشارة لخروجه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ من المدينة، وهو الصَّواب لأنَّ أوَّلَ ذِي الْحِجَّة كان يوم الخميس قطعًا لما ثبت وتواتر أنَّ وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة، فتعيَّن أنَّ أوَّلَ ذِي^(٢) الْحِجَّة الخميس، ولا يصحُّ أن يكون خروجه يوم الخميس وإن جزم به ابن حزم، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة، لكن ثبت في «الصَّحيحين» عن أنس^(٣): «أَنَّهُمْ صَلُّوا مَعَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ» [ج: ١٠٨٩] فدَلَّ على أنَّ خروجهم لم يكن يوم الجمعة،

(١) في هامش (ج): سلت الدَّم؛ أي: انجلى، كما في «المصباح» وفي «القاموس» ودم البدنة: قشره.

(٢) لفظة: «ذي» زيادة توضيحية.

(٣) في (د): «ابن عباس»، وليس بصحيح.

ويُحتمل قوله: «الخميس بقين» أي: إن كان الشهر ثلاثين، فاتفق أن جاء تسعاً وعشرين، فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضي أربع ليالٍ لا خمس، ويؤيده قول جابر: «الخميس» بقين من ذي الحجة^(١) أو أربع، وإنما لم يقل الراوي: إن بقين بحرف الشرط لأن الغالب تمام الشهر، وبه احتج من قال: لا حاجة للإتيان به، والآخر راعى احتمال النقص، فقال: يحتاج إليه للاحتياط.

(فَقَدِمَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (مَكَّةَ) مِنْ أَعْلَاهَا (لأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) صبيحة يوم الأحد (فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ) بفتح أوله وكسر ثانيه، أي: لم يصِرَ حلالاً (مِنْ أَجْلِ بُدْنِهِ) بسكون^(٢) الدال (لأنَّهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (قَلَّدَهَا) فصارت هدياً، ولا يجوز لصاحب الهدى أن يتحلل حتى يبلغ الهدى محله (ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُونِ) بفتح الحاء المهملة وضم الجيم المُخَفَّفَة: الجبل المشرف على المُحَصَّبِ حذاء مسجد العقبة^(٣)، وفي «المشارك» وغيرها: مقبرة أهل مكة على ميل ونصف من البيت (وَهُوَ) أي: والحال أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ (مُهَلِّئًا بِالْحَجِّ) بضم الميم وكسر الهاء (وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا) لعله لشغل^(٤) منعه من ذلك (حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ لَمْ يَسُوقُوا الْهَدْيَ) (أَنْ يَطُوفُوا) بتشديد الطاء مفتوحة، كذا في الفرع وأصله^(٥)، وفي غيره: «يَطُوفُوا» بضمها مُخَفَّفَة (بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يُقَصِّرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ) لأجل أن يحلقوا بمنى (ثُمَّ يَحِلُّوا) بفتح أوله وكسر ثانيه لأنهم متمتعون ولا هدي معهم كما قال: (وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَّدَهَا، وَمَنْ كَانَتْ) في نسخة: «ومن كان» (مَعَهُ امْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ، وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ) كسائر مُحَرَّمَاتِ الإحرام حلال له، ف«الطيب» مبتدأ حُذِفَ خبره، والجملة عطْفٌ على الجملة.

وموضع الترجمة قوله: «فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس»، والحديث من أفراد المؤلف، ورواه أيضاً مختصراً.

(١) في هامش (ج): صوابه: القعدة.

(٢) في (ص): «بإسكان».

(٣) في غير (د) و(س): «القبة»، وهو تحريف.

(٤) في (ص) و(م): «شغل».

(٥) «وأصله»: ليس في (م).

٢٤ - بَابُ مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(بَابُ مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ) مَمَّنْ ^(١) حُجَّهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ: «حَتَّى يَصْبَحَ» ^(٢)، وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ مَشْرُوعِيَّةُ الْمَبِيتِ بِالْقُرْبِ مِنْ بَلَدِ الْمَسَافِرِ لِيَلْحَقَ بِهِ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ، وَلِيَكُونَ أَمَكْنَ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى مَا عَسَاهُ يَنْسَاهُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَثَلًا (قَالَ) أَيُّ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَبِيتِ (ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حَدِيثِهِ الْمَسْوُوقِ فِي «بَابِ خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ» [ح: ١٥٣٣] كَمَا مَرَّ.

١٥٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلًا.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) قَاضِي صَنْعَاءَ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ ^(٣): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ) بَلَفْظُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنَكِّدِرِ» (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ (أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ) الْعَصْرَ (رَكْعَتَيْنِ) قَصْرًا لِأَنَّهُ أَنْشَأَ السَّفَرَ، وَحَذَفَ لَفْظَ ^(٤) الظُّهْرِ وَالْعَصْرَ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِمَا فِي الْحَدِيثِ الْآتِي [ح: ١٥٤٧] (ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ) دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ (بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلًا) بِالْحِجِّ أَوْ بِالْعِمْرَةِ أَوْ بِهِمَا، قَالَ الثَّوْرِبَشْتِيُّ فِي شَرْحِ «مَصَابِيحِ الْبَغَوِيِّ»: أَيُّ: رَفَعْتَهُ مُسْتَوِيًّا فِي ظَهْرِهَا، وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُ «شَرْحِ الْمَشْكَاةِ» بِأَنَّ «اسْتَوَى» إِنَّمَا يُعَدَّى بِـ «عَلَى» لَا بِالْبَاءِ، فَقَوْلُهُ: «بِهِ» حَالٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: فِي مَوْضِعِ الْحَالِ بِمَعْنَى: فَرَقْنَاهُ ^(٥) مَلْتَبَسًا بِكُمْ كَقَوْلِهِ:

(١) فِي (د): «مَنْ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَأَبِي ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ: حَتَّى يَصْبَحَ» لَيْسَ فِي (م).

(٣) «قَالَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (د): «لَفْظًا».

(٥) فِي (د) وَ(م): «فَرَقْنَا».

..... تدوس^(١) بنا^(٢) الجماجم والتريبا^(٣)

وفيه دليل للمالكية وللشافعية على أن الأفضل أن يهل إذا انبعثت به راحلته، وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك، وطريق الجمع بين المختلف فيه.

١٥٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: وَأَخْسِبُهُ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله الجرمي (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ) صرح فيه بذكر «الظهر» و«العصر» المحذوف في سابقه (قَالَ) أبو قلابة: (وَأَخْسِبُهُ) بِذِي الْحُلَيْفَةِ (بَاتَ بِهَا) أي: بذى الحليفة (حَتَّى أَصْبَحَ) وفي السابقة [ح: ١٥٤٦] بغير شك، وقد ساق هذا الحديث هنا باختصارٍ ويأتي^(٤) إن شاء الله تعالى بآتم منه [ح: ١٥٥١].

٢٥ - باب رفع الصوت بالإهلال

(باب رفع الصوت بالإهلال) أي: بالتلبية، قال القاضي عياض: الإهلال بالحج: رفع الصوت بالتلبية، قال في «المصابيح»: تأمل كيف يلتئم حينئذ قوله: «بالإهلال» مع قوله: «رفع الصوت»، ثم قال القاضي عياض: واستهل المولود: رفع صوته، وكل شيء ارتفع صوته فقد

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «تدوس»، قال «الشهاب [على] البيضاءي»: هو لأبي الطيب المتنبي من قصيدة، وقبله:

كأن خيولنا كانت قديماً تُسقى في قحوفهم الحليباً

فمرت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريبا

يصف خيله بأنها كانت ألفت الحروب فلا تنفر من القتلى، وأنها كرام تُسقى الحليب لأن العرب كانت تسقيه الجياد منها خاصة، والتريب: عظام الصدر، واحدها: تريبة.

(٢) في هامش (ج): أي: تدوسها ونحن راكبوها، وفي خط الشارح سقوط ضمير «فرقنا».

(٣) في (د): «الترياً»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «وسياتي».

استهلاً، وبه سُمِّي الهلال لأنَّ النَّاسَ / يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه، واستبعد ابن المُنِير هذا الأخير من وجهين:

أحدهما: أنَّ العرب ما كانت تعتني بالأهلة لأنها لا تؤرِّخ بها، والهلال مُسَمَّى^(١) بذلك قبل العناية بالتَّاريخ.

الثَّاني: أنَّ جعل الإهلال مأخوذاً من الهلال أولى لقاعدة تصريفية؛ وهي: أنَّه إذا تعارض الأمر في اللَّفظين أيُّهما أُخذ من الآخر جعلنا الألفاظ المتناولة للذَّوات أصلاً للألفاظ المتناولة للمعاني، والهلال ذاتٌ فهو الأصل، والإهلال معنى يتعلَّق به فهو الفرع، ذكره في «المصابيح».

١٥٤٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصَرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَضْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي - بالمعجمة ثمَّ المهملة - الأزديُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم، الجهميُّ الأزديُّ البصريُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) الجرميِّ (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصَرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ) أي: النَّاوِينَ لِلْقِرَانِ^(٢) (يَضْرُخُونَ بِهِمَا) أي: بالحجِّ والعمرة (جَمِيعًا) أو الضَّمِيرُ فِي «سَمِعْتُهُمْ» راجعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن معه من أصحابه.

وفي الحديث: حَجَّةٌ لِلْجُمُهور فِي اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ لِلرَّجُلِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِنَفْسِهِ، نَعَمْ لَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ، بَلْ يُسْمَعُ نَفْسَهُ فَقَطْ كَمَا فِي «المجموع»، وخرج بالرجل: المرأة والخنثى فلا يرفعان صوتهما، بَلْ يُسْمَعَانِ أَنْفُسَهُمَا فَقَطْ كَمَا فِي قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ رَفَعَا كُرْهًا، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَرَنِي جِبْرِيلُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ شُعَائِرِ الْحَجِّ»، وَهَذَا كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ حُكْمِ التَّلْبِيَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ

(١) فِي (د): «يُسَمَّى».

(٢) فِي (د): «الْقِرَان».

وأحمد: أنها سنة، وفي وجه حكاها الماوردي عن ابن خيران^(١) وابن وهب وابن أبي هريرة: أنها واجبة يجب بتركها دم، وقال الحنفية: إذا اقتصر على النية ولم يلّب لا ينعقد إحرامه لأنّ الحجّ تضمّن أشياء مختلفة فعلاً وتركاً، فأشبه الصلاة، فلا يحصل إلّا بالذكر في أوّله، وقال المالكية: ولا ينعقد إلّا بنية مقرونة بقول أو فعل متعلّقين به كالتلبية والتوجّه إلى الطريق، فلا ينعقد بمجرّد النية، وقيل: ينعقد، قاله سند^(٢)، وهو مروى^(٣) عن مالك.

٢٦ - باب التلبية

(باب التلبية)^(٤) مصدر «لبى» كزكى تزكية، أي: قال: لبّيك، وهو عند سيبويه والأكثرين: مثنى لقلب ألفه/ ياء مع المظهر، وليست تثنيته حقيقية بل هو من المثناة لفظاً، ومعناها: ١١٣/٣ التّكثير والمبالغة كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أي: نعمته، عند من أوّل «اليد» بالتّعمة، ونعمه تعالى لا تُحصى، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجُوا الْبَصَرَ كَرَيْنًا﴾ [الملك: ٤] أي: كرات كثيرة، وقال يونس بن حبيب: إنّما هو اسم مفرد، وألفه إنّما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير؛ ك«لدي» و«علي». انتهى. والأصل: لبّيك، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات^(٥)، فأبدلوا من الثالثة^(٦) ياء كما قالوا من^(٧) الظنّ: تظنّيت^(٨)، وأصله: تظنّنت، وهو منصوب على المصدر

(١) في هامش (ج): ابن خيران: هو الحسين بن صالح بن خيران، أبو عليّ البغدادي، مات سنة ٣١٠، وابن أبي هريرة: هو الحسن بن الحسين القاضي أبو عليّ بن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمّة الشافعية، من أصحاب الوجه، روى عنه الذارقطني وغيره، مات ببغداد في رجب سنة ٣٤٥، وصنّف «التعليق الكبير على مختصر المزني» قال الإسنوي: وله تعليق آخر ضخم، وهما قليلا الوجه. انتهى من «ابن شعبة».

(٢) في هامش (ج): سند بن عفان بن إبراهيم بن خلف الأزدي، سمع من شيخنا أبي بكر الطرطوسي، وجلس بعده، وانتفع الناس به، مات بالاسكندرية سنة ٥٤١، ومن تأليفه: «الطراز في الفقه» شرح «المدونة» في نحو ثلاثين سفرًا، وتوفي ولم يكمله، وله تأليف في الجدل وغير ذلك. انتهى من «الديباج» لابن فرحون.

(٣) في (د): «يروى».

(٤) في هامش (ج): «التلبية» وهي مصدر من لَبَّى يُلبّي، وأصله «لَبَّب» على وزن «فَعَّلَل» لا «فَعَّل»، فقُلِبَت الباء الثالثة ياء؛ لاستثقال ثلاث باءات، ثم قُلِبَت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها «عيني».

(٥) في (م): «ياءات»، وهو تصحيف. وفي هامش (ج): أي: موخّذات.

(٦) في (د): «الثانية»، وهو تحريف.

(٧) في (د): «في».

(٨) في هامش (ج): أي: مثناة تحتية.

بعاملٍ مُضْمَرٍ، أي: أجب^(١) إجابةً بعد إجابة^(٢) إلى ما لا نهاية له، وكأنه من: ألبَّ بالمكان إذا أقام به، والكاف للإضافة، وقيل: ليس هنا إضافة، والكاف حرف خطاب، ومعناه - كما قال^(٣) في «القاموس» - : أنا مقيمٌ على طاعتك إلباباً بعد إلبابٍ، وإجابةً بعد إجابةٍ، أو معناه: اتَّجَاهِي وقصدي لك، من: داري تلبُّ داره، أي: تواجهها، أو معناه: محبَّتِي لك، من^(٤) امرأةٌ لَبَّتْ: محبَّةٌ لزوجها، أو معناه: إخلاصي لك، من: حَسَبَ لُبَابٌ؛ أي^(٥): خالصٌ. انتهى. وقال أبو نصر: معناه: أنا مُلَبَّبٌ بين يديك، أي: خاضعٌ، وقال ابن عبد البر: ومعنى التَّلْبِيَةِ إجابةُ الله^(٦) فيما فرض عليهم من حجِّ بيته، والإقامة على طاعته، فالمُحَرِّم بتلبيته مستجيبٌ^(٧) لدعاء الله إِيَّاه في إيجاب الحجِّ عليه، قيل: هي إجابةٌ لقوله تعالى للخليل إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧] أي: بدعوة الحجِّ والأمر به^(٨).

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ول «مسلم» عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كان إذا استوت به راحلته قائمةً عند مسجد ذي الحليفة أَهْلًا، فقال: (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ)^(٩) أي: يا الله أجبناك فيما دعوتنا، وروى ابن أبي حاتم

(١) في (م): «أجيب».

(٢) «بعد إجابة»: ليس في (د).

(٣) «قال»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) في (د): «عن»، وهو تحريفٌ.

(٥) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في (م): «إليه».

(٧) في (د): «مستجبٌ»، وفي (م): «متحجِّبٌ».

(٨) في (د): «فيه».

(٩) «لَبَّيْكَ»: ليس في (م).

من طريق قابوس بن أبي ظبيان^(١) عن أبيه عن ابن عباس قال: لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧] قال: رب؛ وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن وعليّ البلاغ، قال: فنادى إبراهيم ﷺ: يا أيُّها الناس كُتِبَ^(٢) عليكم الحجُّ إلى البيت العتيق، فسمعه من^(٣) بين السماء والأرض، ألا ترون الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبئون؟ ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه: «فأجابه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء، وأول من أجابه أهل اليمن، فليس حاجُّ يحجُّ من يومئذٍ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم ﷺ يومئذٍ» زاد غيره: «فمن لبى مرة حج مرة، ومن لبى مرتين حج مرتين، ومن لبى أكثر حج بقدر تلبيته» وقد وقع في المرفوع تكرير لفظة: «لَبَّيْكَ» ثلاث مرّات، وكذا في الموقوف إلا أن في المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله: «اللَّهُمَّ»، وقد نُقِلَ اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يُزاد على ثلاث مرّات (لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر الهمزة على الاستئناف، كأنه لما قال: «لَبَّيْكَ» استأنف كلاماً آخر، فقال: إِنَّ الْحَمْدَ، وبالفتح على التعليل، كأنه قال: أجبته لأنَّ الحمد والنعمة لك، والكسر أجود عند الجمهور، ١٢٦٨/٢٥ وحكاها الزمخشري عن أبي حنيفة، وابن قدامة عن أحمد ابن حنبل، وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لأنّه يقتضي أن تكون الإجابة مُطْلَقَةً غير مُعَلَّلَةٍ، فإنَّ الحمد والنعمة لله على كلِّ حالٍ، والفتح يدلُّ على التعليل، لكن قال في «اللامع» و«العمدة»^(٤): «إنّه إذا كُسِرَ صار للتعليل أيضاً من حيث إنّه استئناف جواباً عن سؤالٍ عن العلّة على ما قرّر في البيان، حتّى إنّ الإمام الرّازي وأتباعه جعلوا «إِنَّ» تفيد التعليل نفسها، ولكنّه مردودٌ (وَالنَّعْمَةُ لَكَ) بكسر النون: الإحسان والمنة مطلقاً، وبالنصب على الأشهر عطفاً على «الحمد»، ويجوز الرّفْع على الابتداء، والخبر محذوفٌ لدلالة خبر «إِنَّ» على تقديره: إِنَّ الْحَمْدَ لَكَ^(٥) والنَّعْمَةُ مستقرّةٌ لك،

(١) في هامش (ج): «ظبيان» بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتية «تقريب».

(٢) في (د): «في الحج» أي: بدعوة الحج.

(٣) زيد في (د): «الله».

(٤) في غير (د): «ما»، وكذا في نسخة في هامش (د).

(٥) في غير (د): «والعمدة»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «اللامع» و«العمدة» للبرماوي، و«اللامع»: شرحه

لـ «البخاري»، و«العمدة»: لـ «عمدة الأحكام» تصنيف المقدسي أبي محمد عبد الغني.

(٦) «لك»: ليس في (د).

وجوز ابن الأنباري أن يكون الموجود خبر المبتدأ، وخبر «إن» هو المحذوف (والمُلْكُ) لك؛ بضم الميم والتَّصْب عطفًا على اسم «إن»، وبالرَّفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم، ويحتمل أن يكون تقديره: والمُلْكُ كذلك (لَا شَرِيكَ لَكَ) في ملكك، وروى النسائي وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» والحاكم في «مُسْتَدْرَكه» عن أبي هريرة قال^(١): «كان من تلبية النَّبِيِّ ﷺ: لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ، لَبَّيْكَ»، وعند الحاكم عن عكرمة عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وقف بعرفات، فلَمَّا قال: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»^(٢) قال^(٣): «إنَّما الخير خير الآخرة»، وعند الدارقطني في «العلل» عن أنس بن مالك أَنَّهُ ﷺ قال: «لَبَّيْكَ حَجًّا حَقًّا تَعْبُدًا وَرَقًّا»، وزاد مسلم في حديث الباب: ^(٤) قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وسعديك، والخير بيديك، لَبَّيْكَ»^(٥)، والرَّغْبَاءُ^(٦) إليك والعمل» ولم يذكر البخاري هذه الزيادة^(٧)، فهي من أفراد مسلمٍ خلافًا لما تُوهَّمُه عبارة «جامع الأصول»، والحافظ المنذري في «مختصر السُّنن»، والنَّوَوِيُّ في «شرح المُهَذَّب»، وقوله: «وسعديك» هو من «باب لَبَّيْكَ»، فيأتي فيه ما سبق من التثنية والإفراد، ومعناه: أسعدني إسعادًا بعد إسعادٍ، فالمصدر فيه^(٨) مضافٌ للفاعل^(٩)، وإن كان الأصل في معناه: أسعدك بالإجابة إسعادًا بعد إسعادٍ، على أَنَّ المصدر فيه مضافٌ للمفعول^(١٠) لاستحالة ذلك هنا، وقيل: المعنى: مساعدة على طاعتك بعد مساعدة، فيكون من المضاف للمنصوب، وقوله: «والرَّغْبَاءُ» بفتح الرَّاء

(١) زيد في (د): «قال»، وهو تكرار.

(٢) «لَبَّيْكَ»: ليس في (م).

(٣) زيد في (د): «لَبَّيْكَ»، وليس بصحيح.

(٤) زيد في (د): «فذكرها حتَّى».

(٥) «لَبَّيْكَ»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): «الرَّغْبَى» بالقصر والمد؛ كما في «النهاية» و«القاموس».

(٧) في (د): «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ وسعديك، والخير في يديك، والرَّغْبَاءُ إليك، والعمل، ولم يذكر هذه الزيادة».

(٨) زيد في (ص): «غير»، وليس بصحيح.

(٩) في هامش (ج): في «الارتشاف»: والكاف في «لَبَّيْكَ وسعديك وحنانيك» الواقع موقع الَّذِي هو خبرٌ في موضع

المفعول، وفي «دواليك وهذا يدك وحنانيك» إذا وقعت موقع الطَّلَب في موضع الفاعل، وذهب الأعلام إلى أَنَّ الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وحُذِفَت التَّوْنُ لشبه الإضافة.

(١٠) في (م): «للفاعل»، وليس بصحيح.

والمَدُّ، وبضمُّها مع القصر كالْعَلَاءِ وَالْعُلَا، وبالفتح مع القصر، ومعناه: الطَّلَب والمَسْأَلَةُ؛ يعني أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَطْلُوبُ^(١) الْمَسْئُولُ مِنْهُ، فبَيْدِهِ جَمِيعُ الْأُمُورِ وَالْعَمَلِ لَهُ سُبْحَانَهُ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ وَحْدَهُ، وَفِيهِ حَذْفٌ يَحْتَمِلُ أَنَّ تَقْدِيرَهُ: «وَالْعَمَلُ إِلَيْكَ» أَي: إِلَيْكَ الْقَصْدُ بِهِ، وَالِانْتِهَاءُ بِهِ إِلَيْكَ لِتَجَازِي عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: كَانَتْ تَلْبِيَةُ عُمَرَ، فَذَكَرَ مِثْلَ الْمَرْفُوعِ، وَزَادَ: «لَبَّيْكَ مَرْغُوبًا»^(٢)، وَمَرْهُوبًا إِلَيْكَ، ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ^{٢٦٨/٢د} الْحَسَنِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلا اسْتِحْبَابٍ وَلَا كِرَاهِيَةٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْرُدَ مَا رُوِيَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ يَقُولُ الْمَوْقُوفُ عَلَى انْفِرَادِهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِطَ بِالْمَرْفُوعِ. قَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ»: وَلَا ضَيْقٌ عَلَى أَحَدٍ فِي مِثْلِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ وَدَعَائِهِ مَعَ^(٣) التَّلْبِيَةِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِخْتِيَارَ عِنْدِي أَنْ يُفْرَدَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ التَّلْبِيَةِ، وَفِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ، قَالَ: «وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ»^(٤): ذَا الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ^(٥) لَهُمْ شَيْئًا، وَفِي «تَارِيخِ مَكَّةَ» لِلْأَزْرَقِيِّ بِسَنَدٍ مُعْضَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ مَرَّ بِفَجٍّ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا، تَلَبَّتْهُمْ شَتَّى، مِنْهُمْ يُونُسُ بْنُ مَتَّى، وَكَانَ يُونُسُ يَقُولُ: لَبَّيْكَ فَرَّاجَ الْكَرْبِ لَبَّيْكَ، وَكَانَ مُوسَى يَقُولُ: لَبَّيْكَ أَنَا عَبْدُكَ لَدَيْكَ لَبَّيْكَ»، قَالَ^(٦): «وَتَلْبِيَةُ عِيسَى: أَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ أُمِّتِكَ بِنْتُ عَبْدِكَ»، وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ أَنْ^(٧) يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّلْبِيَةِ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ رِضَاهُ وَالْجَنَّةَ، وَيَتَعَوَّذُ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَاسْتَأْنَسُوا لِذَلِكَ^(٨) بِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ

(١) «المطلوب»: ليس في (ص).

(٢) في غير (د) و(س): «مرفوعًا»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «من»، وهو تحريف.

(٤) في غير (د) و(س): «يريدون» وهو تصحيف.

(٥) في غير (ص) و(م): «فلم يقل».

(٦) «قال»: ليس في (م).

(٧) في (د): «أنه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٨) في (م): «في ذلك».

رواية صالح بن محمّد بن زائدة، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه: «أنّ رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من تلبّيته سأل الله تعالى رضوانه والجَنَّةَ، واستعفاه^(١) برحمته من النَّارِ»، قال صالح: سمعت القاسم بن محمّد يقول: كان^(٢) يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وصالح هذا ضعيف عند الجمهور، وقال أحمد: لا أرى به بأساً.

١٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ. تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ: سَمِعْتُ حَيْثِمَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ عُمَارَةَ) بن عُمَيْرٍ بضم العين وفتح الميم (عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ) مالك بن عامر الهمداني (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ^(٣)، إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر الهمزة وفتحها^(٤) كما مرَّ (وَالنَّعْمَةَ لَكَ) سقط قوله في رواية ابن عمر^(٥): «والملك لا شريك لك» [ح: ١٥٤٩] من هذه الرواية اختصاراً، وأردف المؤلف هذا الحديث بسابقه لما فيه من الدلالة على أنّه كان عَلَيْهِ السَّلَام ﷺ يديم ذلك، وفي حديث مسلم عن جابر التَّصْرِيحُ بِالْمَدَاوِمَةِ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سفیان الثوري / (أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمّد بن / خازم - بالمعجمتين - فيما وصله مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران.

١٢٦٩/٢د
١١٥/٣

(وَقَالَ شُعْبَةُ) بن الحجاج فيما وصله أبو داود الطيالسي في «مسنده»: (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ) الأعمش قال: (سَمِعْتُ حَيْثِمَةَ) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما مُثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ساكنة، ابن

(١) في (د): «واستعاده».

(٢) في (ص): «كما».

(٣) «لَبَّيْكَ»: ليس في (م).

(٤) في (ص): «بفتح الهمزة وكسرها».

(٥) في (د): «عمير»، وهو تحريف.

عبد الرحمن^(١) الجعفي الكوفي (عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ) مَالِكِ الْمَذْكُورِ قَالَ: (سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَلَفْظُهُ كَلَفَظَ سَفِيَانًا، لَكِنَّهُ زَادَ فِيهَا: «ثُمَّ سَمِعْتُهَا تَلْبِيًّا» وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُهُ: «لَا شَرِيكَ لَكَ»، وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» رَوَايَةَ الثَّوْرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى رَوَايَةِ شُعْبَةَ، وَقَالَ: إِنَّهَا وَهْمٌ، وَأَفَادَتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ بَيَانَ سَمَاعِ أَبِي عَطِيَّةٍ لَهُ مِنْ عَائِشَةَ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ».

٢٧ - بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

(بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ) أَي: قَبْلَ التَّلْبِيَةِ (عِنْدَ الرُّكُوبِ) أَي: بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ (عَلَى الدَّابَّةِ) لَا حَالَةَ وَضَعِ رِجْلِهِ مِثْلًا فِي الرِّكَابِ، وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ قَصْدُ بِهِ الرَّدُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ مَنْ سَبَّحَ أَوْ كَبَّرَ أَجْزَأَهُ عَنِ الْإِهْلَالِ، فَأُثْبِتَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ التَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ الْإِهْلَالِ، تَعَقُّبُهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ شَيْئًا مِنْ أَلْفَاظِ تَلْبِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا فَمُسْتَحَبٌّ. انْتَهَى. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَاسْقُطَ لَفْظُ «التَّحْمِيدِ» مِنْ رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ.

١٥٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمْدَ اللَّهِ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهَلَ النَّاسَ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ. قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أُمْلَحَيْنِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوُذْكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَبٌ) بِالتَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ الْجَرْمِيُّ (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ حِينَ أَرَادَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ (الظُّهْرَ أَرْبَعًا) أَي: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَنَحْنُ» لِلْحَالِ (وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ) قَصْرًا (ثُمَّ بَاتَ بِهَا) أَي: بِذِي الْحُلَيْفَةِ (حَتَّى أَصْبَحَ) دَخَلَ فِي الصُّبْحِ، أَي: وَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا

(١) فِي (م): «الْبَرِّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

كما عند مسلم (ثُمَّ رَكِبَ) أي: راحلته (حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ) أي: حال كونها متلبسة^(١) به كما مرَّ (عَلَى الْبَيْدَاءِ) بفتح الموحدة مع المد: الشَّرَفُ المقابل لذي الحليفة (حَمِدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهْلًا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ) قارنًا بينهما (وَأَهْلَ النَّاسِ) الذين كانوا معه (بِهِمَا) اقتداءً به ﷺ، وفي «الصَّحِيحِينَ» عن جابر: «أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) مِنْ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ» [ح: ١٦٥١] وفيهما عن ابن عمر: «أَنَّهُ ﷺ لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ»، ولـ «مسلم» في لفظ: «أَهْلًا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا»، وعند الشَّيْخِينَ عن ابن عمر: «أَنَّهُ^(٣) كَانَ مَتَمِّعًا» [ح: ١٦٩١] وفيهما أيضًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ [ح: ١٦٩٢] قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ»: وَالصَّوَابُ الَّذِي نَعْتَقْدُهُ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ أَوَّلًا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ، فَصَارَ قَارِنًا، فَمَنْ رَوَى: أَنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا - وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ^(٤) - اعْتَمَدُوا أَوَّلَ الْإِحْرَامِ، وَمَنْ رَوَى: أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا اعْتَمَدَ آخِرَهُ، وَمَنْ رَوَى: مَتَمِّعًا أَرَادَ التَّمَتُّعَ اللَّغَوِيَّ؛ وَهُوَ الْإِنْتِفَاعُ وَالِالْتِذَازُ، وَقَدْ انْتَفَعَ بِأَنْ كَفَاهُ عَنِ النَّسْكِينِ فَعَلَّ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِفْرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ بِعَمَلٍ. انْتَهَى.

ب ٢٦٩/٢د

وبَقِيَّةُ مَبَاحِثِ ذَلِكَ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ» [ح: ١٥٦٢] بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) مَكَّةَ (أَمَرَ) ﷺ (النَّاسَ) الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ وَلَمْ يَسُوقُوا الْهَدْيَ (فَحَلُّوا) مِنْ إِحْرَامِهِمْ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالْفَسْخِ وَهُمْ قَارِنُونَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مُنْكَرَةً كَمَا هُوَ رِسْمُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُمْ بِالتَّحَلُّلِ مِنْ حَجِّهِمْ، وَالْإِنْفِسَاحِ إِلَى الْعُمْرَةِ تَحْقِيقًا لِمُخَالَفَتِهِمْ وَتَصَرُّيْحًا بِجَوَازِ الْإِعْتِمَارِ^(٥) فِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ، وَهَذَا خَاصٌّ بِتِلْكَ السَّنَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِأَحْمَدَ (حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ) بَرَفَعَ «يَوْمٌ» لِأَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، وَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ هُوَ ثَامِنُ ذِي الْحِجَّةِ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ دَوَابَّهُمْ بِالْمَاءِ فِيهِ، وَيَحْمِلُونَهُ إِلَى عُرَفَاتٍ^(٦) (أَهْلُوا بِالْحَجِّ) مِنْ مَكَّةَ.

(١) فِي (ص) وَ(م): «مَلْتَبِسَةٌ».

(٢) «رَسُولُ اللَّهِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (د): «الْأَكْثَرُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُوتِ.

(٥) فِي (م): «الْإِعْتِمَادُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي هَامِشِ (ج): وَالسَّابِعُ يُقَالُ لَهُ: يَوْمُ الرُّيْنَةِ، بِخِلَافِ مَنْ قَالَ: لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ، وَالتَّاسِعُ: عُرْفَةُ، وَالْعَاشِرُ: النَّحْرُ، وَالْحَادِي عَشَرَ: يَوْمُ الْقَرْ، وَالثَّانِي عَشَرَ: يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، وَالثَّلَاثُ عَشَرَ: يَوْمُ النَّفَرِ الثَّانِي «حَلَبِيٌّ».

(قَالَ) أَنَسٌ: (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ) (بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ) حال كونهنَّ (قِيَامًا) أي: قائمات، وهنَّ المهداة إلى مكة (وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ) يوم عيد الأضحى (كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) بالحاء المهملة ثنية أملح: وهو الأبيض الذي يخالطه سواد.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي (عَنْ رَجُلٍ) ^(١) قِيلَ/: ١١٦/٣ هو أبو قلابه، وقيل: حماد بن سلمة (عَنْ أَنَسٍ) قال الحافظ ابن حجر: هكذا وقع عند الكُشْمِينِي. انتهى. ومقتضاه أنه سقط قول أبي عبد الله البخاري هذا إلى آخره عند المُسْتَمْلِي والحموي.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الحج» [ج: ١٧١٤] و«الجهاد» [ج: ٢٩٥١]، وأبو داود بعضه في «الأصاحي» وبعضه في «الحج».

٢٨ - بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

(بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً) إلى طريقه.

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ التَّبِيلِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) بفتح الكاف الغفاري مؤدَّب ولد عمر بن عبد العزيز (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ^(١) (عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً) أي: استوت راحلته حال كونها قائمةً متلبسةً ^(٢) به، فقلوه: «به» حالًا، وكذا قوله: «قائمةً» وفيه: دليلٌ لمذهب المالكية والشافعية أَنَّ الأفضل أن يهَلَ إذا انبعثت به راحلته أو توجهَ لطريقه ماشيًا، وفي قولٍ عند الشافعية: عقب الصلاة جالسًا لحديث ابن عباسٍ عند الترمذي - وقال: حسنٌ - : أَنَّهُ ﷺ

(١) في هامش (ج): في أصلنا بخط بعض الفضلاء تحت «رجل»: هو محمد بن سيرين، وكأنه أخذه إمَّا من خط الدُّمياطِيٍّ أو من نسخة اليونينيِّ أو من فم شيخنا العراقي «حلبِيٍّ».

(٢) زيد في (د): «ابن»، وهو تكرار.

(٣) في (ص) و(م): «ملتبسة».

أهل بالحج^(١) حين فرغ من ركعتيه، وهو مذهب الحنفية.

٢٩ - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

(بَابُ الْإِهْلَالِ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) زاد أبو ذر عن المُستَملي: «الغداة بذى الحليفة».

١٥٥٣ - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يُلَبِّي حَتَّى يَبْلُغَ الْمَحْرَمَ، ثُمَّ يُمْسِكُ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ. تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ فِي الْغَسَلِ.

د٢٧٠/٢د (وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما مهملة ساكنة، هو عبد الله بن عمرو/ المنقريُّ المُقعد، وليس هو إسماعيل القطيعي، فيما وصله أبو نعيم في «مستخرجه» من طريق عباسي الدورقي عن أبي مَعْمَرٍ، وقال: ذكره البخاريُّ بلا رواية، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) (السَّخْتْيَانِيُّ) (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ) أي: الصُّبح بوقت الغداة، ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ» بإسقاط الموحدة، أي: الصُّبح (بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ) بضمِّ الرَّاء وكسر الحاء المُخَفَّفَةِ (ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ) راحلته قائمًا (اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) حال كونه (قَائِمًا) أي: مستويًا على ناقته غير مائل، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته، وعند ابن ماجه وأبي عَوانة في «صحيحه» من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع^(٢): «كَانَ إِذَا دَخَلَ رِجْلُهُ فِي الْغَرْزِ^(٣) وَاسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمًا أَهْلًا» (ثُمَّ يُلَبِّي) بعد أن يركب راحلته، ولا يقطع تلبيته (حَتَّى يَبْلُغَ الْمَحْرَمَ^(٤)) بميم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة، ولأبي ذر وابن عساكر^(٥): «الحرَم» أي: أرض الحرم، وفي رواية إسماعيل ابن عُليَّة: إذا دخل

(١) زيد في (د): «من».

(٢) زيد في (د): «قال».

(٣) في هامش (ج): في «القاموس» في «فصل الغين المعجمة» من «باب الرّاي»: ورجله في الغَرْز؛ وهو ركاب من جلد، وضعها فيه؛ كـ «اغترز».

(٤) في (د): «الحرَم».

(٥) «ق»: ليس في (د) و(م).

أدنى الحرم (ثُمَّ يُمَسِّكُ) عَنْ التَّلْبِيَةِ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْحَرَمِ: الْمَسْجِدُ، وَبِالْإِمْسَاكِ عَنْ التَّلْبِيَةِ: التَّشَاغُلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الطَّوَافِ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَدْعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ»^(١)، وَيَرَاجِعُهَا بَعْدَ مَا يَقْضِي طَوَافَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ «فَالأَوَّلَى أَنَّ الْمَرَادَ إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ كَمَا فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْبٍ، وَلِقَوْلِهِ بَعْدَ: (حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى) بِضَمِّ الطَّاءِ مَقْصُورًا مُنَوَّنًا، وَلَأَبَى ذَرَّ: «طُوًى» بِكَسْرِ الطَّاءِ غَيْرِ مَصْرُوفٍ»^(٢)، وَصُحِّحَ عَلَى عَدَمِ الصَّرْفِ، كَذَا^(٣) فِي «الْيُونَيْنِيَّةِ»، وَنَسَبَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ كَسْرَ الطَّاءِ لَتَقْيِيدِ الْأَصِيلِيِّ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: تَثْلِيثُهَا^(٤)، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَهُوَ وَادٍ مَعْرُوفٌ بِقَرَبِ مَكَّةَ فِي صَوْبِ طَرِيقِ الْعِمْرَةِ وَمَسَاجِدِ عَائِشَةَ، وَيُعْرَفُ الْيَوْمَ بِبَيْتِ الرَّاهِرِ، فَجَعَلَ غَايَةَ الْإِمْسَاكِ الْوَصُولَ إِلَى ذِي طُوًى، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ: يَمْتَدُّ وَقْتُ التَّلْبِيَةِ إِلَى شُرُوعِهِ فِي التَّحَلُّلِ رَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَلِذَلِكَ نَقُولُ: الْمَعْتَمِرُ يَقْطَعُهَا إِذَا افْتَتَحَ الطَّوَافَ، وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَنتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنْى، فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ» [ح: ١٥٤٤] وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَلْبِي الْمَعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ خِلَافٌ: هَلْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ^(٥) يَبْتَدِئُ الطَّوَافَ أَوْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ؟ وَالأَوَّلُ فِي «الْمُدَوَّنَةِ»، وَالثَّانِي فِي «الرِّسَالَةِ»، وَشَهَّرَهُ ابْنُ بَشِيرٍ، وَنَقَلَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «حَتَّى إِذَا حَازَى طُوًى» بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مِنَ الْمَحَاذَاةِ، وَحَذَفَ كَلِمَةً: «ذِي»، قَالَ: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَوْضِعِ «ذُو طُوًى» لَا «طُوًى» فَقَطْ (بَاتَ بِهِ) أَي: بِذِي طُوًى (حَتَّى يُصْبِحَ) أَي^(٦): إِلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّبَاحِ (فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ) الصُّبْحَ، وَجَوَابُ «إِذَا» قَوْلُهُ: (اغْتَسَلَ) لِدُخُولِ مَكَّةَ.

(وَزَعَمَ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ: وَيَحْدُثُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْبَيْتُوتَةِ وَالصَّلَاةِ وَالْغَسْلِ.

(١) فِي (د): «الْمَحْرَمُ»، وَفِي نَسَخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُوتِ.

(٢) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «مَنْصَرَفًا».

(٣) «كَذَا»: مَثْبُوتٌ مِنْ (م).

(٤) فِي (د): «بِتَثْلِيثِهَا».

(٥) فِي (م): «حَتَّى».

(٦) «أَي»: لَيْسَ فِي (د).

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الوارث (إِسْمَاعِيلُ) ابن عَلِيَّةَ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (فِي الْغُسْلِ) بفتح الغين المعجمة، ولأبي ذرٍّ: «(فِي الْغُسْلِ) بضمها، أي: وغيره، لكن من غير مقصود التَّرْجَمَة لأنَّ هذه المتابعة وصلها المؤلف بعد أبواب [ح: ١٥٧٣]: عن يعقوب بن إبراهيم قال: حَدَّثَنَا ابن عَلِيَّةَ به، ولم يقتصر على الغسل، بل ذكره كله إِلَّا الْقِصَّةَ الْأُولَى، وأوله: «كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التَّلْبِيَةِ» والباقي مثله، نبّه عليه^(١) في «الفتح»، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فإذا استوت به استقبل القبلة»، والله أعلم.

١٥٥٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بِذَهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَخْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ) بن حَمَّادٍ (أَبُو الرَّبِيعِ) العتكيُّ الزَّهْرَانِيُّ قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام آخره حاءٌ مهملةٌ مُصَغَّرًا، ابن سليمان الخزاعي المدني، ويُقال: فُلَيْحٌ لقبٌ، واسمه عبد الملك، من طبقة مالك، احتجَّ به البخاريُّ وأصحاب «السنن»، وروى له مسلمٌ حديث الإفاك فقط، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود، وقال السَّاجِي^(٢): هو من أهل الصدق، وكان يَهِيمُ، وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: مختلفٌ فيه، ولا بأس به، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحةٌ مستقيمةٌ وغرائب، وهو عندي^(٣) لا بأس به. انتهى. ولم يعتمد عليه البخاريُّ اعتماده على مالكٍ وابن عيينة وأضرابهما، وإنَّما أخرج^(٤) له أحاديث أكثرها في «المتابعات»، وبعضها في «الرَّقَائِقِ» (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بِذَهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ الْحُلَيْفَةِ) ولأبي ذرٍّ: «(مسجد ذي الحليفة) (فَيُصَلِّي) (الغداة) (ثُمَّ يَرْكَبُ) راحلته (وَإِذَا) وفي نسخة: «(فإذا)» (اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَخْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ) لم

(١) في (د): «على ذلك».

(٢) في (م): «الباجي».

(٣) ليست في (م).

(٤) في (د): «خرَجَ».

(٥) في غير (ص) و(م): «رسول الله» والمثبت موافق لما في «اليونينية».

يقع في رواية فُلَيْحٍ هذه التَّصْرِيحُ باستقبال القبلة لأنَّه من لازم استواء الرَّاحِلَةِ عند الأخذ في السَّير استقبالها القبلة لأنَّ مَكَّةَ أمامه، فهو مستقبل القبلة ضرورةً، وقد صرَّح بالاستقبال في الرَّواية الأولى، وهما حديثٌ واحدٌ، وإنَّما احتاج إلى رواية فُلَيْحٍ لِمَا فيها من زيادة ذكر: «الدَّهْن» الذي ليست له رائحةٌ طَيِّبَةٌ، قال^(١) المُهَلَّبُ: وإنَّما كان ابن عمر يَدَّهْنُ لِيَمْنَعَ القمل ١٢٧١/٢د عن^(٢) شعره، ويجتنب ما له رائحةٌ طَيِّبَةٌ صيانةً للإحرام.

٣٠ - بابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي

(بابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ) الْمُحْرَمُ (فِي الْوَادِي).

١٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ: «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلْبِّي».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) المعروف بِالزَّمِنِ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) بفتح العين وكسر الدال المهملتين ثمَّ الْمُثَنَّى التَّحْتِيَّةُ الْمُشَدَّدَةُ، وهو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ^(٣) (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) بفتح العين وسكون الواو عبد الله (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جَبْرِ - بفتح الجيم وسكون الموحدة - المخزومي مولا هم المكي، إمامٌ في التفسير (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) فَذَكَرُوا الدَّجَالَ^(٤) أَنَّهُ قَالَ: أَي: الدَّجَالُ، والهمزة مفتوحة (قَالَ: مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ) في موضع رفع خبر «أَنَّ»، و«كَافِرٌ» رُفِعَ بقوله: «مَكْتُوبٌ»، واسم المفعول يعمل عمل فعله كاسم الفاعل (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ) هِيَ الْبَيْتَةُ السَّامِيَّةُ، زاد في «باب الجعد» من «كتاب اللباس»: «قال ذلك» [ج: ٥٩١٣] (وَلَكِنَّهُ قَالَ) مِنَ الشَّعْرِ: (أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) رُويَا حَقِيقَةً

(١) في (د): «قاله»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «من».

(٣) في (د) و(م) و(ج): «واسم أبي عديٍّ إبراهيم» بدلاً من «بن إبراهيم بن أبي عديٍّ». وفي هامش (ج) كالمثبت.

(٤) في هامش (ج): قوله: «فذكرُوا الدَّجَالَ... إلى آخره» قال الشيخ زكريَّا: بفتح همزة «أَنَّهُ» بدل من «الدَّجَالَ»، وزاد في نسخة: «قال» بعد «أَنَّهُ»، وزادها في أخرى قبله، وضمير «قال» لابن عَبَّاسٍ، وهمزة «إِنَّهُ» على الآخرة مكسورة؛ لأنَّها مقول «قال»، والضمير في «أَنَّهُ» للدَّجَالَ، و«هو» اسمها، وخبرها «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ» برفع «كَافِرٌ».

بأن يجعل الله لروحه مثالا يُرى في اليقظة كما يُرى في النوم كليلة الإسراء، والأنبياء أحياء عند ربهم يُرزقون، وقد رأى النبي ﷺ موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عن أنس، أو أنه ﷺ نظر ذلك في المنام، وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع: ورؤيا الأنبياء حقٌ ووحى، أو أنه مُثلت له حالة موسى ﷺ التي كان عليها في الحياة، وكيف يحج ويلبي، أو أنه ﷺ أخبر بالوحي عن ذلك، فلشدة قطعه به قال: «كأنني أنظر إليه» (إذ انحدر في الوادي) وادي الأزرق (يلبي) بحذف الألف بعد الدال، ولأبي ذر: «إذا»^(١) بإثباتها، وأنكرها/ بعضهم، وغلط^(٢) راويها كما حكاها عياض، قال: وهو غلط منه إذ لا فرق بين «إذا» و«إذ» هنا لأنه وصفه حالة انحداره فيما مضى، وقوله: «كأنني أنظر إليه» جواب «أما»، والأصل: فكأنني فحذف^(٣) الفاء، وهو حجة على من قال من النحاة: إنه لا يجوز حذفها، لكن قد يُقال: إن حذفها وقع من الراوي، وقد جوز ابن مالك حذفها في السعة، وخصه بعضهم بالضرورة، وقد اعترض المهلب قوله: موسى، وقال: إنه وهم من بعض الرواة، وصوب أنه عيسى لأنه حي، واستدل بقوله في الحديث الآخر: «ليهلل ابنُ مريم بفتح الروحاء»، وأجيب بأنه لا فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رُفع نزل إلى الأرض^(٤)، وإنما

(١) «إذا»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «فغلط».

(٣) في (د): «بحذف».

(٤) في هامش (ج): قوله: «لأنه لم يثبت... إلى آخره» كذا في «الفتح» عن ابن المنير، وفي «تفسير الخازن»: فلما كان بعد سبعة أيام - أي: من رفعه - أهبطه الله عليها - أي: على مريم - وجمعت له الحواريين، فبثهم دُعاة في الأرض، ثم رفعه الله تلك الليلة. انتهى. وفي «سيرة السامي» في «مصنف إسلام سلمان»: قال رسول الله ﷺ: «لئن كنت صدقتني؛ لقد لقيت عيسى ابن مريم»، قال الشَّهيلي: إن صحَّ فلا نكارة في متنه، فقد ذكر الطبري أن المسيح نزل بعدما رُفع وأمه وامرأة أخرى عند الجذع الذي فيه الصليب...، وذكر الحديث، ثم قال: وإذا جاز أن ينزل مرة جاز أن ينزل مرارا، لكن لا يُعلم أنه هو حتى ينزل فيكسر الصليب؛ كما في «الصحيح». انتهى. وفي «الإعلام»: روى ابن عدي عن أنس: بينا نحن مع رسول الله ﷺ؛ إذ رأينا برذا ونداء، فقلت: يا رسول الله؛ ما هذا البرد والنداء؟ قال: «قد رأيتموه؟» قلنا: نعم، قال: «ذلك عيسى ابن مريم سلم علي»، وأخرج ابن عساكر من طريق أخرى عن أنس قال: كنت أطوف مع رسول الله ﷺ حول الكعبة؛ إذ رأيته صافح شيئا ولا نراه، فقلنا له: يا رسول الله؛ نراك صافحت شيئا ولا نراه، قال: ذلك أخي عيسى ابن مريم، انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه. انتهى. لكن حديث ابن عدي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ولم يتعقبه السيوطي.

ثبت أنه سينزل^(١) عند أشراط الساعة، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ: «كأنِّي أنظر إلى موسى من الثنية، واضعاً إصبعيه في أذنيه، ماراً بهذا الوادي، وله جوارٌ إلى الله تعالى بالتلبية» قاله لمّا مرَّ بوادي الأزرق^(٢)، وقد زاد في «باب الجعد» من «كتاب اللباس» ذكرَ إبراهيم/، ولفظه: قال ابن عباس: لم أسمعُه قال ذلك، ولكنه قال: «أمّا إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم، وأمّا موسى فرجلٌ آدم جعدٌ على جملٍ أحمر، مخطومٍ بخُلْبَةٍ^(٣)، كأنِّي أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي» [ح: ٥٩١٣] أفيقال: إنَّ الراوي غلط فزاد «إبراهيم»؟ وفي الحديث: أنَّ التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصُّعود.

وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ أيضاً في «اللباس» [ح: ٥٩١٣] وفي «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٥٥]، ومسلمٌ في «الإيمان»^(٤).

٣١ - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ؟

أَهْلٌ: تَكَلَّمَ بِهِ، وَاسْتَهْلَلْنَا وَأَهْلَلْنَا الْهَلَالَ: كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ، وَاسْتَهْلَ الْمَطَرُ: خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ، ﴿وَمَا أَهْلٌ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ وَهُوَ مِنَ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين^(٥) (كَيْفَ تُهَلُّ) أي: تُحْرِمُ (الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ؟) يُقَالُ: (أَهْلٌ) الرَّجُلُ بما في قلبه إذا (تَكَلَّمَ بِهِ، وَاسْتَهْلَلْنَا وَأَهْلَلْنَا الْهَلَالَ) بالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أي: طلبنا ظهوره، ولأبي ذرٍّ: «الهلالة» بالرفع، أي: استهلَّ الهلال على صيغة المعلوم، أي: تبين، قال المجد الشيرازي - كالجوهري -: ولا يُقال: أهلٌ، ويُقال: أهللنا عن ليلة كذا، ولا يُقال: أهللناه فهلٌ، كما يُقال: أدخلناه فدخل، وهو قياسه (كُلُّهُ) أي: ما ذُكِرَ من هذه الألفاظ مأخوذة

(١) في (د): «ينزل».

(٢) في هامش (ج): «وادي الأزرق» بينه وبين مكة ميلٌ واحد «سط».

(٣) في (ب) و(س): «بخلب»، والمثبت موافقٌ لما في «صحيح البخاري». وفي هامش (ج): و«الخُلْبَةُ» بالضم وبضمتين: لبُّ النَّخْلَةِ أو قلبها، واللِّيف والحبل منه الصُّلب الرَّقيق؛ كما في «القاموس».

(٤) في (م): «الأنبياء»، وليس بصحيح.

(٥) «بالتَّنوين»: ليس في (م).

(٦) في (د) و(م): «طنناً».

(مِنْ) معنى^(١) (الظُّهُورُ^(٢))، وَ) مِنْ الظُّهُورِ أَيْضًا^(٣) (اسْتَهْلَ الْمَطَرُ) أَي: (خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ) وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ١٣] أَي: نُودِيَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ، وَأَصْلُهُ: رَفَعَ الصَّوْتُ (وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّيْبِ) أَي: رَفَعَ صَوْتَهُ بِالصَّيْحِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهَذَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِينِيِّ، وَلَيْسَ مُخَالَفًا لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ أَصْلَ الْاسْتِهْلَالِ^(٤) رَفَعَ الصَّوْتُ لِأَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ يَقَعُ بِذِكْرِ الشَّيْءِ عِنْدَ ظُهُورِهِ.

١٥٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا»، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ» فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ»، قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بَنِ الْعَوَّامِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ^(٥) (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْهُ لَمْ يَدْعِ النَّاسَ فِيهَا (فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ) أَدْخَلْنَاهَا عَلَى الْحَجِّ بَعْدَ أَنْ أَهْلَلْنَا بِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لَمَنْ مَعَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ بِالْحَجِّ، وَدَنَوْهُمْ مِنْ مَكَّةَ بِسَرَفٍ^(٦) كَمَا فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ، أَوْ بَعْدَ طَوَافِهِمْ بِالْبَيْتِ كَمَا فِي رِوَايَةِ جَابِرٍ، أَوْ

(١) «معنى»: ليس في (ص).

(٢) زيد في (ص): «أي من معناه»، وهي في هامش (ج).

(٣) «أيضًا»: ليس في (م).

(٤) في (د) و(م): «الإهلال».

(٥) «لخمس بقين من ذي القعدة»: وقع في (د) و(م) بعد قوله: «خرجنا» السابق.

(٦) في هامش (ج): «سرف» كـ «كتف» ما بين التَّنْعِيمِ وَبَطْنِ مَرْ، وَهُوَ إِلَى التَّنْعِيمِ أَقْرَبُ، وَالتَّائِيثُ فِي «سرف» أَكْثَرُ مِنَ التَّذْكِيرِ، وَحِينَئِذٍ فِيَجُوزُ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ؛ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ».

قاله مرّتين في الموضعين، وأنّ العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحجّ إلى العمرة: (مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ) بإسكان الدالّ وتخفيف الياء وبكسر الدالّ وتشديد الياء، والأولى أفصح وأشهر: اسم لما يُهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدى سنّة لمن أراد الإحرام بحجّ أو عمرة (فليُهلّ بالحجّ مع العمرة، ثُمَّ لَا يَحِلُّ) وفي «اليونينية»: بالنّصب مُضَلَّحٌ^(١) (حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا) أي: من الحجّ والعمرة (جَمِيعًا) وفيه دلالة على أنّ السّبب في بقاء من ساق الهدى على إحرامه حتّى يحلّ من الحجّ؛ كونه أدخل الحجّ على العمرة لا مُجَرَّد سوق/ الهدى كما يقوله أبو حنيفة وأحمد^{١٢٧٢/٢د} وموافقهما^(٢) من أنّ المعتمر المتمتّع إذا كان معه هديّ لا يتحلّل من عمرته حتّى ينحر هديه يوم النحر، وقد تمسّكوا بقوله في رواية عقيل عن الزّهرّي في «الصّحيحين»: فقال رسول الله ﷺ: «من أحرم بعمرة ولم يُهدِ فليُحلّل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يُحلّل حتّى ينحر/ هديه، ومن أهلّ بحجّ فليتمّ حجّه» [ج: ٣١٩] وهي ظاهرة في الدّلالة لمذهبهم، لكن تأوّلها الشافعية على أنّ معناها: ومن أحرم بعمرة وأهدى فليهلّ بالحجّ، ولا يحلّ حتّى ينحر هديه، واستدلّوا لصحّة هذا التّأويل بهذه الرواية لأنّ القصّة واحدة والراوي واحد، فتعيّن الجمع بين الروايتين.

قالت عائشة: (فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ) جملة اسميّة وقعت حالًا، وكان ابتداء حيضها بسرف يوم السبت لثلاث ليالٍ^(٣) خلون من ذي الحجّة (وَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ) عطّف على المنفّي قبله، على تقدير: ولم أسع^(٤)، وهو من باب:

علفتها تبتًا وماء باردًا

ويجوز أن يقدر: ولم أطف بين الصّفا والمروة، على طريق المجاز لما في الحديث: «وطاف بالصّفا والمروة سبعة أطواف» [ج: ١٦٩١] وإنّما ذهب إلى التّقدير دون الانسحاب لثلاث يلزم استعمال اللفظ الواحد^(٥) حقيقة ومجازًا في حالة واحدة، قاله في «شرح المشكاة» (فَشَكَّوْتُ

(١) وفي «اليونينية»: بالنّصب مُضَلَّحٌ: ليس في (م).

(٢) في (د): «وموافقهما».

(٣) «ليالٍ»: ليس في (د) و(س).

(٤) في هامش (ج): انظر قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] فإنّ البيضاوي وغيره لم يذكروا أن إطلاق الطّواف على السّعي مجاز، فليراجع.

(٥) في (م): «على الواحدة».

ذَلِكَ) أَي: تَرَكَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ بِسَبَبِ الْحَيْضِ (إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: انْقُضِي رَأْسَكُمْ) بِالْقَافِ الْمَضْمُومَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ مِنَ النِّقْضِ، أَي: حَلِّيْ ضَفَرَ شَعْرِ رَأْسِكَ (وَامْتَشِطِي) أَي: سَرِّحِيهِ بِالْمِشْطِ (وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ) أَي: عَمَلَهَا؛ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَتَقْصِيرِ الشَّعْرِ، لَا أَنَّهَا تَدْعِي الْعُمْرَةَ نَفْسَهَا، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ قَارِنَةً؛ كَذَا تَأْوَلَهُ الشَّافِعِيُّ، وَالحَاصِلُ: أَنَّهَا أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ ثُمَّ فَسَخَتْهُ إِلَى الْعُمْرَةِ حِينَ أَمَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَلَمَّا حَاضَتْ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهَا إِتِمَامُ الْعُمْرَةِ وَالتَّحَلُّلُ مِنْهَا وَإِدْرَاكُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَمْرًا مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، فَأَحْرَمَتْ بِهِ فَصَارَتْ مُدْخِلَةً لِلْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَقَارِنَةً، لَكِنْ اسْتَشْكَلَ الْخَطَّابِيُّ قَوْلَهُ لَهَا: «انْقُضِي رَأْسَكُمْ وَامْتَشِطِي» لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي إِبْطَالِ الْعُمْرَةِ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ^(١)؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى انْتِنَافِ الشَّعْرِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِبْطَالُ الْعُمْرَةِ، فَإِنَّ نَقْضَ الرَّأْسِ^(٢) وَالْإِمْتِشَاطَ جَائِزَانِ فِي الْإِحْرَامِ إِذَا لَمْ يُوَدَّ إِلَى انْتِنَافِ الشَّعْرِ، لَكِنْ يُكْرَهُ الْإِمْتِشَاطُ لَغَيْرِ عَذْرِ، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِسَبَبِ أَذَى كَانَ بِرَأْسِهَا، فَأُبَيِّحُ لَهَا كَمَا أُبَيِّحُ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ^(٣) فِي حَلْقِ رَأْسِهِ لِلْأَذَى، أَوْ الْمَرَادُ بِالْإِمْتِشَاطِ: تَسْرِيحُ الشَّعْرِ بِالأَصَابِعِ لَغَسْلٍ^(٤) الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، وَلَا سِيَّما إِنْ كَانَتْ مُلَبَّدَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِ الضَّفَرِ ثُمَّ تَضْفِرُهُ كَمَا كَانَ وَيَلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُهُ، وَيَشْهَدُ لِمَا أَوَّلَهُ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجَّتِكَ وَعَمْرَتِكَ جَمِيعًا»/ ٢٧٢/٢٥ ب

وقوله في الحديث الآخر: «طوافك وسعيك كافيك لحجك وعمرتك» فهو صريح^(٥) في أنها كانت قارنة لكن عند المؤلف في «باب التمتع والإقران»^(٦) من طريق الأسود عنها: أنها قالت: «يا رسول الله يرجع الناس بعمره وحج، وأرجع أنا بحجّة» [ج: ١٥٦١] وزاد في رواية عطاء عنها عند أحمد: «ليس معها عمره» وهذا يقوي قول الحنفية: إنها تركت العمرة وحجّت مفردة متمسكين بقوله لها: «دعي عمرك»، واستدلوا به على أن المرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة

(١) في (د): «هذا».

(٢) في (د): «الشعر».

(٣) في هامش (ج): بضم العين المهملة وسكون الجيم.

(٤) في (د): «لأجل».

(٥) في (م): «صحيح»، وهو تحريف.

(٦) في غير (ص): «القرآن».

فحاضت قبل أن تطوف تترك العمرة وتهل بالحج مفردة^(١)؛ كما صنعت عائشة رضي الله عنها، لكن قال في «الفتح»: إن^(٢) في رواية عطاء عنها ضعفاً، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر: أن عائشة أهلت بعمرة حتى إذا كانت بسرف حاضت، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أهلي بالحج» حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال: «قد حللت من حجك وعمرتك» فقالت^(٣): يا رسول الله، إنني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت، قال: «فأعمرها من التمتع»، قالت عائشة رضي الله عنها: (ففعلت) بسكون اللام، ما ذكر من التقصير والامتشاط والإهلال بالحج، وترك عمل العمرة، وهذا موضع الترجمة.

(فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ) أي: وطهرت يوم النحر (أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَعَ) أخي (عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه (إِلَى التَّنْعِيمِ) المشهور بمسجد عائشة (فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم (هَذِهِ) العمرة (مَكَانُ عُمَرَتِكَ) برفع «مكان» خبراً لقوله: «هذه»، أو بالنصب - وهو الذي في «اليونينية» لا غير^(٤) - على الظرفية، وعامله المحذوف هو الخبر، أي: كائنة أو مجعولة مكان عمرتك، قال القاضي عياض: والرفع أوجه عندي إذ لم يرد به الظرف، إنما أراد عوض عمرتك، فمن قال: كانت قارنة قال: مكان عمرتك التي أردت/ أن تأتي^(٥) بها مفردة، وحينئذ ١٢٠/٣ فتكون عمرتها من التمتع تطوعاً لا عن فرض، لكنه أراد تطيب نفسها بذلك، ومن قال: كانت مفردة قال: مكان عمرتك التي فسخت الحج إليها، ولم تتمكني من الإتيان بها للحيض. وقال السهيلي: الوجه النصب على الظرف لأن العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى، لكن إن جعلت «مكان» بمعنى «عوض» أو «بدل» مجازاً - أي: هذه بدل عمرتك - جاز الرفع حينئذ.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمَرَةِ بِالْبَيْتِ وَ) سعوا أو^(٦) طافوا (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) لأجل العمرة (ثُمَّ حَلُّوا) منها بالحلق أو التقصير (ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا)

(١) في (د): «مفرداً».

(٢) «إن»: ليس في (د).

(٣) في غير (د): «قالت»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٤) «وهو الذي في «اليونينية» لا غير»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): «تأت» كذا بخطه.

(٦) في (د) و(م): «وطافوا».

للحج، ولأبي ذر عن الكُشَمِينِي: «طَوَافًا آخَر» (بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنَى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) لِأَنَّ الْقَارْنَ يَكْفِيهِ/ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ أفعال العمرة تندرج في أفعال الحج، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، خلافاً للحنفية حيث قالوا: لا بدّ للقارن من طوافين وسعيين لأنّ القرآن هو الجمع بين العبادتين، فلا يتحقّق إلّا بالابتيان بأفعال كلّ منهما، والطّواف والسّعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان إذ لا تداخل في العبادات، وهو محكي عن أبي بكر وعمر وعليّ بن أبي طالب وابن مسعود والحسن بن عليّ، ولا يصحّ عن واحدٍ منهم^(١)، واستدلّ بعضهم له بحديث ابن عمر عند الدارقطني بلفظ: «إنّه جمع بين حجّة وعمرّة معاً، وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين» وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع، وبحديث عليّ عند الدارقطني أيضاً^(٢)، وبحديث ابن مسعود وحديث عمران بن حصين عنده أيضاً، وكلّها مطعون فيها لِمَا في روايتها من الضعف المانع للاحتجاج بها، والله أعلم.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً^(٣) في «الحجّ» [ج: ١٧٨٣] و«المغازي» [ج: ٤٣٩٥]، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في «الحجّ»، وكذا ابن ماجه، والله أعلم.

٣٢ - بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ مَنْ أَهَلَ)^(٤) أَي: أَهَلَ عَلَى الْإِبْهَامِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ (فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ) فَقَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ^(٥)، وتقييده في التّرجمة بزمنه بِإِلْفِ الْإِلَامِ إشارةً إلى أنّه لا يجوز بعد ذلك، لنا: أَنَّ^(٦) الأصل عدم الخصوصية، فيجوز أن يحرم كإحرام زيد، فإن لم يكن زيد محرماً انعقد إحرامه مطلقاً، ولغت الإضافة لزيد، وإن كان زيد محرماً انعقد إحرامه

(١) «منهم»: ليس في (ص).

(٢) «أيضاً»: ليس في (د).

(٣) «أيضاً»: ليس في (د).

(٤) في (م): «أحرم».

(٥) «عليه»: ليس في (ص).

(٦) في (ص): «إذ».

كإحرامه؛ إن كان حجًّا فحجًّا، وإن كان عمرة فعمرة، وإن كان مطلقًا فمطلقًا، ويتخير كما يتخير زيدٌ، ولا يلزمه الصَّرف إلى ما يصرف إليه زيدٌ، فإن^(١) تعذر معرفة إحرامه بموته أو جنونه أو غيبته نوى القِرَان، وعمل أعمال النُّسكين ليتحقَّق الخروج عمدًا شرع فيه، وهذا مذهب الشَّافعيَّة، وهو الصَّحيح عند أشهب، نقله سندٌ وصاحب «الدَّخيرة»، وهو مذهب الحنابلة، وحُكي عن مالك المنع - وهو قول الكوفيَّين - لعدم الجزم حين الدُّخول في العبادة (قَالَه) أي: ما ذكر في التَّرجمة (ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيما أخرجه المؤلِّف رَضِيَ اللَّهُ فِي «بَاب بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْيَمَنِ» [ج: ٤٣٥٤] من «بَابِ الْمَغَازِي».

١٥٥٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن بشير^(١) بن فرقد الحنظلي التَّميميُّ البلخيُّ (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (قَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو ابن أبي طالب حين قدم مكة من اليمن ومعه هديٌّ (أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ) الذي كان أحرم به كإحرام النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يحلُّ ٢٧٣/٢٥ لأنَّ معه الهدي (وَذَكَرَ) أي: جابرٌ في حديثه، فهو من مقول عطاء، أو المكيُّ بن إبراهيم، فيكون من مقول البخاري (قَوْلَ سُرَاقَةَ) بضمِّ السَّين المهملة وفتح القاف ابن مالك بن جُعْشَم بضمِّ الجيم والشَّين المعجمة بينهما مهملة ساكنة، المذكور في «باب عمرة التَّنعيم» من حديث حبيب المَعْلَم عن عطاء: حَدَّثَنِي جَابِرٌ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلًا هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدْيٌ...» الحديث [ج: ١٧٨٥] وفيه: أَنَّ سُرَاقَةَ لَقِيَ النَّبِيَّ (٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَقْبَةِ، وَهُوَ يَرْمِيهَا فَقَالَ: أَلَيْسَ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ» أي: أَنَّ أفعال العمرة تدخل في أفعال الحجِّ للمقارن ١٢١/٣ دائمًا لا في خصوص تلك السَّنة.

(١) في غير (ص) و(م): «فإذا».

(٢) في غير (د) و(س): «بشر»، وهو تحريف.

(٣) في غير (د): «رسول الله»، والمثبت موافق لما في «صحيح البخاري».

وفي هذا الحديث: التحديث والعننة والقول؛ قال عطاء وقال جابر، وهو صورة التعليق، وهو من الرباعيّات.

١٥٥٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ الْهَذَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلِيٌّ رضي الله عنه عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّكَ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَذِي لَأَخَلَّلْتُ». وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «بِمَا أَهَلَّكَ يَا عَلِيُّ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ) بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام الأولى (الْهَذَلِيُّ) بضمّ الهاء وفتح الدال المعجمة؛ نسبة إلى هَذِيل بن مدركة المُتَوَفَّى سنة اثنتين وأربعين ومئتين، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ) بفتح السين وكسر اللام، و«حَيَّان»: بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّة (قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ) بِالضَّادِ المهملة والفاء أبو خليفة^(١) البصري، قِيلَ: اسم أبيه خاقان، وقِيلَ: سالم (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه) قَالَ: قَدِمَ عَلِيٌّ رضي الله عنه عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ (مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ له: (بِمَا أَهَلَّكَ؟) أي: أحرمت، وأثبت ألف «ما» الاستفهامية مع دخول الجار عليها وهو قليل، ولأبي ذرٍّ: «بِمَ» بحذفها على الكثير الشائع نحو: «فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا» [النَّازِعَات: ٤٣] «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» [النَّبَأ: ١] (قَالَ) عَلِيٌّ رضي الله عنه: (بِمَا أَهَلَ) أي: بالذي أحرَمَ (بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم)، فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَذِي لَأَخَلَّلْتُ) من الإحرام وتمتعت لأنَّ صاحب الهدي لا يتحلَّل حتَّى يبلغ الهدي مَحِلَّهُ، وهو يوم النحر، واللام في «لأخَلَّلْتُ» للتأكيد.

وأخرج هذا الحديث مسلمٌ والترمذيُّ في «الحج»^(٣).

(وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) بفتح الموحدة وسكون الكاف البرساني^(٤)؛ بضمّ الموحدة وفتح

(١) في (د): «خلف».

(٢) «عليٌّ»: ليس في (م).

(٣) «والترمذيُّ في الحج»: ليس في (ص).

(٤) في هامش (ج): هذه النسبة إلى برسان؛ وهي قبيلة من الأزد، يُنسب إليها أبو عثمان - وقيل: أبو عبد الله - محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري، تُوفِّي بالبصرة سنة ٢٠٣ «ترتيب».

السَّيْنُ المهملة، ممَّا وصله الإسماعيليُّ من طريق محمَّد بن بشَّارٍ وأبو عَوانة في «صحيحه» عن عمَّارٍ، كلاهما عنه (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بِمَا أَهْلَلْتُ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَأَهْدِ) بهمزة قطع مفتوحة (وَأَمَكْتُ) بهمزة وصل؛ أي^(١): إلبث حال كونك؛ (حَرَامًا) أي: محرماً (كَمَا أَنْتَ) أي: على ما أنت عليه ١٢٧٤/٢٥ من حق^(٢) الإحرام إلى الفراغ من الحج، و«ما»: موصولة، و«أنت»: مبتدأ حذِف خبره، أو خبرٌ حذِف مبتدؤه^(٣)، أي: كالذي هو أنت، أو «ما»: زائدة ملغاة، والكاف جازة، و«أنت»: ضميرٌ مرفوعٌ أنيب عن المجرور كقولهم: ما أنا كانت، والمعنى: كن فيما يُستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى، أو «ما»: كافة، و«أنت»: مبتدأ حذِف خبره، أي: عليه أو كائن^(٤)، قال البرماوي - كالكرمانيّ - وفي الحديث أنَّ عليًّا كان قارئاً لأنَّ الدَّمَّ إمَّا على متمتِّعٍ أو قارئٍ، وليس متمتِّعاً لأنَّ قوله: «امكث» يدلُّ على عدمه.

١٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟» قُلْتُ: أَهْلَلْتُ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَذِي؟» قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي، فَطَفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَخْلَلْتُ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَسَّطَنِي، أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي، فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمَرْةَ لِلَّهِ﴾ وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَذِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) بن واقدٍ الفريابيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) بضمِّ الميم وسكون السَّيْنِ الجَدَلِيِّ^(٥) - بفتح الجيم والدَّال المهملة - الكوفيُّ

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «حق»: ليس في (ص) و(م).

(٣) «أو خبرٌ حذِف مبتدؤه»: ليس في (ص).

(٤) في هامش (ج): هذه التَّخَارِيجُ الأربعة ملخَّصة من كلام ابن هشام في «حرف الكاف» من «المغني»، وبقي فيه تخريج خامس، وهو أنَّ «ما» كافةٌ أيضاً و«أنت» فاعل، والأصل: كما كنت، ثُمَّ حُذِفَتْ «كان» فانفصل الضَّمير، قال: وهذا بعيد، بل الظَّاهر أنَّ «ما» على هذا التَّقْدِيرِ مصدرية. انتهى. هذا وأنتٌ خبرٌ بأنَّ كونها موصولةً يَضَعُفه حذْفُ العائد المرفوع مع عدم طول الصَّلَة؛ كما ذكره في «لاسيما يوم» فليُراجِع.

(٥) في هامش (ج): «الجدلي» إلى بني جديلة، بطن من قيس عيلان «ترتيب».

(عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) البجلي، وفي «المغازي» [ج: ٤٣٤٦] من رواية أيوب بن عائذ^(١) عن قيس بن مسلم: «سمعت طارق بن شهاب» (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري^(٢) قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعَاثِرَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ (إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «إِلَى قَوْمِي» بِيَاءِ الْإِضَافَةِ (فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ) أَي: بِطَحَاءِ مَكَّةَ، زَادَ فِي «بَابِ مَتَى يَحِلُّ الْمُعْتَمِرُ» [ج: ١٧٩٥] مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ قَيْسٍ: وَهُوَ مَنِخٌ، أَي: نَازِلٌ بِهَا (فَقَالَ) *عَلَيْهِ السَّلَامُ*: (بِمَا أَهْلَلْتُ؟) بِإِثْبَاتِ أَلْفٍ «مَا» الْاسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الْقَلِيلِ، قَالَ أَبُو مُوسَى: (قُلْتُ: أَهْلَلْتُ) وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ: قُلْتُ: لَبَيْكَ بِإِهْلَالِ (كَإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ مِنْ هَذِي؟ قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَخْلَلْتُ) مِنْ إِحْرَامِي (فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي) لَمْ تُسَمَّ الْمَرْأَةُ، نَعَمْ فِي «أَبْوَابِ الْعِمْرَةِ» [ج: ١٧٩٥] أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَيْسٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمًا لَهُ (فَمَشَطْنِي) بِتَخْفِيفِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، أَي: سَرَّحْتَهُ بِالْمِشْطِ (أَوْ غَسَلْتُ رَأْسِي) بِالشَّكِّ، وَلِ«مُسْلِمٍ»: وَغَسَلْتُ رَأْسِي بِوَاوِ الْعُطْفِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَلْقَ إِمَّا لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا عَنْهُمْ، أَوْ لِدُخُولِهِ فِي أَمْرِهِ بِالْإِحْلَالِ (فَقَدِمَ) بِكَسْرِ الدَّالِ، أَي: جَاءَ (عُمَرُ) بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَي: فِي^(٣) زَمَانِ خِلَافَتِهِ لَا^(٤) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، كَمَا بَيَّنَّ فِي مُسْلِمٍ، وَاخْتَصَرَهُ الْمُؤَلِّفُ [ج: ١٧٢٤] وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: ثُمَّ^(٥) أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكَنتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، رَوَيْدُكَ بَعْضُ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسكِ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مِنْ كُنَّا أَفْتِينَاهُ فُتْيَا فَلْيَتَّذِرْ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوْا بِهِ، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ (فَقَالَ: إِنَّ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ) أَي: بِإِتْمَامِ أَفْعَالِهِمَا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِمَا (قَالَ اللَّهُ^(٥) تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]) وَقِيلَ: إِتْمَامُهَا الْإِحْرَامَ بِهِمَا مِنْ دَوِيرَةٍ/أَهْلِهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ

(١) فِي (د) وَ(م): «عَائِد»، فِي (ص): «عَابِد»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) «فِي»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص).

(٣) فِي (ص): «كَمَا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) «ثُمَّ»: لَيْسَ فِي (م).

(٥) «اللَّهُ»: اسْمُ الْجَلَالَةِ لَيْسَ فِي (د).

وسعيد بن جبيرة وطاوس، وعند عبد الرزاق عن عمر^(١): من إتمامهما أن يفرد كل واحد منهما من الآخر، وأن يعتمر في غير أشهر الحج، إن الله تعالى يقول: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] (وإن نأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه) بِإِذْنِ اللَّهِ (لَمْ يَحِلَّ) من إحرامه (حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ) بمنى، وظاهر كلام عمر هذا: إنكار فسخ الحج إلى العمرة، وأن نهيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى، لا أنه منع ذلك منع تحريم وإبطال، قاله عياض. وقال النووي: والمختار أنه ينهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتماد في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة، وإنما أمر أبا موسى بالإحلال لأنه ليس معه هدي، بخلاف علي حيث أمره بالبقاء لأن معه الهدي مع أنهما أحراما كإحرامه، لكن أمر أبا موسى بالإحلال تشبيهاً بنفسه لو لم يكن معه هدي، وأمر علياً تشبيهاً به في الحالة الزاهنة.

وفي الحديث: صحّة الإحرام المعلق، وهو موضع الترجمة، وبه أخذ الشافعية - كما مر - أول الباب^(٢).

٣٣ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا

جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِنَ السَّنَةِ أَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَكَرِهَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كِرْمَانَ.

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]) أي: وقت الحج أشهر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أي: وقت الحج في أشهر؛ لكن قال ابن عطية: من قدر الكلام «في أشهر»؛ لزمه مع سقوط حرف الجر نصب «الأشهر» ولم يقرأ بنصبها أحد، وتعقبه أبو حيان بأنه لا يلزم نصب «الأشهر» مع سقوط حرف الجر كما ذكره لأنه يُرْفَع على الاتساع، وهذا لا خلاف فيه عند البصريين؛ أعني: أنه إذا كان ظرف الزمان نكرة خبراً عن المصادر فإنه يجوز عندهم فيه الرفع والنصب، وسواء كان الحدث مستغرقًا للزمان أو غير مستغرق، وأما

(١) في (ص): «معمر»، وهو تحريف.

(٢) «كما مر أول الباب»: ليس في (م).

الكوفيون فعندهم في ذلك تفصيل: وهو أنَّ الحدث إمَّا أن يكون مستغرقًا للزمان^(١) فيرفع ولا يجوز فيه النَّصب، أو غير مستغرقٍ فمذهب هشام أنَّه يجب فيه الرَّفع، فنقول: ميعادك يومٌ وثلاثة أيَّام، وذهب الفقهاء إلى جواز النَّصب والرَّفع كالْبصريين، ونُقِلَ عن الفقهاء في هذا الموضع: أنَّه لا يجوز نصب «الأشهر» لأنَّ «أشهرًا»^(٢) نكرةٌ غير محصورة، وهذا النُّقل مخالفٌ لما نُقِلَ عنه، فيمكن أن يكون له قولان: قولٌ كالْبصريين، والآخر كهشام. انتهى. وقال الشيخ أبو إسحاق في «المُهَذَّب»: المراد: وقت إحرار الحجِّ لأنَّ الحجَّ لا يحتاج إلى أشهرٍ، فدلَّ على أنَّ المراد وقت الإحرار به، و«الأشهر»: جمع شهرٍ^(٣)، وليس المراد منه ثلاثة أشهرٍ كواملٍ، ولكنَّ المراد: شهران وبعض الثالث، فهو من إطلاق الكلِّ وإرادة البعض كما حكى الفقهاء: له اليومَ يومانٍ لم أره، قال: وإنَّما هو يومٌ وبعضُ يومٍ آخرَ، وحكي عن العرب: ما رأيته من^(٤) خمسة أيَّام، وإن كنت قد رأيته في اليوم الأوَّل واليوم الخامس، فلم يشمل الانتفاء^(٥) خمسة الأيام جميعها، بل يجعل ما رأيته في بعضه، وانتفت الرؤية في بعضه، كأنه يومٌ كاملٌ لم يره فيه، أو أنَّ اسم الجمع يشترك فيه^(٦) ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحْرِيم: ٤] قاله في «الكشاف»، وتعقَّبه في «البحر» بأنَّ ما ذكره الدَّعوى فيه عامَّةٌ؛ وهو أنَّ اسم الجمع يشترك فيه^(٧) ما وراء الواحد، وهذا فيه النَّزاع، والدَّلِيل الذي ذكره خاصٌّ، وهذا لا خلاف فيه، ولإطلاق الجمع في مثل هذا^(٨) على التَّثنية شروطٌ ذُكرت في النَّحو، وأنَّه ليس من باب ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فلا يمكن أن يُستدلَّ به عليه.

﴿مَعْلُومَتٌ﴾ أي: معروفةٌ عند النَّاس لا تُشكِّل عليهم ﴿فَمَنْ فَوَّضَ فِيهِ الْحَجَّ﴾ أوجبه على

(١) قوله: «أو غير مستغرقٍ، وأمَّا الكوفيون... يكون مستغرقًا للزمان» ليس في (م).

(٢) في (د): «الأشهر».

(٣) في (د): «الشَّهر».

(٤) في (د): «منذ»، وفي (س): «مذ».

(٥) في (ص): «الانتفاء»، وهو تصحييف.

(٦) «فيه»: ليس في (د).

(٧) «فيه»: ليس في (ص) و(م).

(٨) في غير (ص) و(م): «ذلك».

نفسه بالنِّية عند الشَّافعية^(١)، وبالتَّلبية^(٢) أو سوق الهدي عند أبي حنيفة، وهو دليل على ما ذهب إليه الشَّافعي أن من أحرم بالحجَّ لزمه الإتمام^(٣) ﴿فَلَا رَفْثٌ﴾ فلا جماع أو فلا فحش من^(٤) الكلام ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ ولا خروج عن حدود الشَّرع بالسَّيِّئات/ وارتكاب المحظورات ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ ١٢٣/٣ ولا مرأى مع الخدم والرُّفقة ﴿فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] في أيامه الثلاثة، وقرأ: ﴿رَفْثٌ﴾ و﴿فُسُوقٌ﴾؛ برفعهما منوناً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو على جعل «لا» لَيْسِيَّةً^(٥)، وهو خبرٌ بمعنى النَّهي، أو على جعلهما جملتين خُذِفَ خبرهما، أو «رَفْثٌ» مبتدأ و«فُسُوقٌ» عطفٌ عليه، والخبر محذوفٌ، وقرأ الباقون بالنَّصب بلا تنوين، مبنَّيين مع «لا» الجنسيَّة، والجمهور على بناء «جدال» على الفتح للعموم.

﴿يَسْتَلُونَكَ﴾ ولأبي ذرٍّ: «وقوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ﴾» ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوْقِفٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ﴾ [البقرة: ١٨٩] جمع ميقَاتٍ مِنَ الوقت، والفرق بينه وبين المَدَّة والزَّمان: أنَّ المَدَّة المطلقة: امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزَّمان: مَدَّةٌ مقسومة^(٦)، والوقت: الزَّمان المفروض لأمرٍ. (وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ممَّا وصله ابن جرير الطَّبْرِيُّ والذَّارِقُطْنِيُّ من طريق ورقاء: عن عبد الله بن دينارٍ عنه: (أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) فيدخل يوم النَّحر، وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد، وقال الشَّافعي: لا يدخل يوم النَّحر، وهو الْمُصَحَّح^(٧) المشهور عنه، وقال مالكٌ في المشهور عنه: ذو الحِجَّة بكماله^(٨) لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ وإنَّما تكون أشهراً^(٩) إذا كمل ذو الحِجَّة^(١٠)، وليس المراد من كونها أشهر الحجِّ باعتبار أنَّ كل أفعاله

(١) في هامش (ج): بَيَّضَ المصنَّف بعد قوله: «عند الشَّافعية» ولعلَّه للفظه: «بالإحرام»، وعبارة البيضاوي: فمن أوجبه على نفسه بالإحرام فيهنَّ عندنا... إلى آخره.

(٢) في (د): «على نفسه بالإحرام فيهنَّ عند الشَّافعية، أو بالتَّلبية».

(٣) قوله: «بالنِّية عند الشَّافعية، وبالتَّلبية... أحرم بالحجَّ لزمه الإتمام»، ليس في (م).

(٤) في (م): «في».

(٥) في (د): «جنسيَّة»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج): قوله: «مقسومة» أي: إلى الماضي والحال والمستقبل؛ كما في «تفسير المفتي».

(٧) في (د) و(م): «الصَّحيح».

(٨) في هامش (ج): وفائدة ذلك عندهم أنَّه إذا أَّخَّر طواف الإفاضة؛ فما دام شهر الحجِّ باقياً لادم عليه.

(٩) في (د): «أشهر الحجِّ».

(١٠) في هامش (ج): ومن فوائد ذلك ما ذكره الشَّارح في «باب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاخِرِي الْمَسْجِدِ﴾ =

جائزة فيها، ألا ترى أن الوقوف وطواف الزيارة وغيرهما غير جائز في سؤال؟ بل باعتبار أن بعض أفعاله يعتد بها فيها دون غيرها، كما أن الآفاقي^(١) إذا قدم في سؤال، وطاف طواف القدوم، وسعى بعده ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) ممّا وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم: (مِنَ السَّنَةِ) أي^(٢): من الشريعة (أَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) فلو أحرم به في غير أشهره؛ كرمضان انعقد عمره عند الشافعية؛ لأن الإحرام شديد التعلّق واللّزوم، فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله؛ وهو العمرة، وقال المالكية/ والحنفية: ينعقد حجاً ولا يصح شيء من أفعاله إلا فيها؛ لكنّه يُكرهه، قال الحنفية: لأنّه لا يأمن في التّقديم وقوع محظور، وقال المالكية: لأنّه من الله عز وجل إنّما أحرم به في أشهره^(٣).

(وَكِرَهِ عُمَانُ) بن عفّان رضي الله عنه (أَنْ يُحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ) بضمّ الخاء المعجمة (أَوْ كِرْمَانَ)^(٤) بكسر الكاف لأبي ذرّ، وبفتحها لغيره، وهذا وصله سعيد بن منصور، ولفظه: حدّثنا هُشَيْمٌ: حدّثنا يونس^(٥) بن عبيد، حدّثنا^(٦) الحسن هو البصري: أنّ عبد الله بن عامرٍ أحرم من خراسان، فلمّا قدم على عثمان لآمّه فيما صنع وكرهه. ولأبي سيّارٍ أحمد بن سيّار^(٧) في «تاريخ مرو» قال: لمّا فتح عبد الله بن عامرٍ خراسان قال: لأجعلنّ شكري لله أن أخرج من موضعي هذا محرماً، فأحرم من نيسابور، فلمّا قدم على عثمان لآمّه. وفي «تاريخ يعقوب بن سفيان»: أنّ ذلك في السنّة التي قُتِل فيها عثمان، ووجه الكراهة ما فيه من الحرج والضرر.

= الْحَرَامُ [البقرة: ١٩٦] ونصّه: وقال المالكية: يصوم أيّام التّشريق أو ثلاثة بعدها؛ لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهَا لُحُجٌّ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: في وقته، وذو الحجّة كلّها وقتٌ عندهم.

(١) في هامش (ج): القياس: «الأفقي» بضمّ الهمزة.

(٢) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (د): «أشهر الحج».

(٤) في هامش (ج): قال في «القاموس»: و«كرمان» - وقد تُكسر، أو لحن - إقليم بين فارس وسجستان.

(٥) في (ص): «يوسف»، وهو تحريف.

(٦) في (ص) و(م): «أخبرنا».

(٧) «أحمد بن سيّار»: مثبت من (د) و(س).

١٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيَالِي الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ، فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ، قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَذِي فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِي فَلَا»، قَالَتْ: فَلَاخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ، وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَذِي، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ يَا هَنْتَاهُ؟» قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمُنِعْتُ الْعُمْرَةَ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي، قَالَ: «فَلَا يَضِيرُكَ، إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ، فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَزُرَّكِهَا»، قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مَنَى فَظَهَرْتُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مَنَى، فَأَفْضُتُ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفْرِ الْآخِرِ حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبُ، وَنَزَلْنَا مَعَهُ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «اخْرُجْ بِاخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهِلْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ افْرُغَا، ثُمَّ اثْنِيَا هَهُنَا، فَإِنِّي أَنْظُرُكُمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي»، قَالَتْ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ، وَفَرَعْتُ مِنَ الطَّوَافِ، ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَعْتُم؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ، فَمَرَّ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ. ضَمِيرٌ مِنْ ضَارٍ يَضِيرُ ضَمِيرًا، وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ ضَوْرًا، وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة الملقب ببندار (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو بَكْرٍ) ^(١) عبد الكبير بن عبد المجيد (الحنفِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) بهمزة مفتوحة ففاء ساكنة ثم حاء مهملة، و«حُمَيْدٍ»: بضم الحاء المهملة وفتح الميم الأنصاري (قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيَالِي الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ) بضم الحاء والراء، أي: أزمته وأمكنته وحالاته، وهذا موضع الترجمة، فإنه يدل على أنه كان مشهوراً عندهم معلوماً، وللاصليي فيما ذكره الزركشي كعياض: «(وَحُرْمِ الْحَجِّ) بفتح الراء جمع حرمة، أي: ممنوعات الحج ومحرماته (فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ) بفتح السين المهملة وكسر الراء آخره فاء غير منصرفٍ للعلمية والتأنيث: اسم بقعة على عشرة أميالٍ من مكة (قَالَتْ) عائشة:

(١) في هامش (ج): قال الحلبي: هما اثنان؛ أحدهما: الصغير، وهو هذا، وأما الكبير فاسمه عبد الله، وليس له شيء في «البخاري» و«مسلم».

(فَخَرَجَ) مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَبَّيْتَهُ الَّتِي ضُرِبَتْ لَهُ (إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ) لَهُمْ: (مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَذِي فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا) أَي: حَجَّتَهُ (عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ) أَي: الْعُمْرَةَ (وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا) يَفْعَلْ، أَي: لَا يَجْعَلُهَا عُمْرَةً، فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ بِ«لَا» النَّاهِيَةِ، وَلِ«مُسْلِمٍ»/ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ مَضِييْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ خَمْسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضْبَانٌ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ؟ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ: «أَوْ مَا شَعُرْتُ»^(١) أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ: فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً» فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقَتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ»^(٢) حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ «فَفَعَلُوا [ح: ١٥٦٨]، قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُمْ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ أَمْرٌ عَزِيمَةٌ وَتَحْتِمٌ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: خَيْرُهُمْ أَوْ لَا بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَدَمِهِ مَلَاطِفَةٌ وَإِنْسَاسٌ لَهُمْ^(٣) بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَهَا مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ، ثُمَّ حَتَّمْ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ الْفَسْخَ، وَأَمَرَهُمْ أَمْرٌ عَزِيمَةٌ وَأَلْزَمَهُمْ إِيَّاهُ، وَكَرِهَ تَرَدُّدَهُمْ فِي قَبُولِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَبِلُوهُ وَفَعَلُوهُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَالَاخِذُ بِهَا) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (وَالتَّارِكُ لَهَا) عَظَفَ عَلَى سَابِقِهِ، وَالضَّمِيرَانِ لِلْعُمْرَةِ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ قَوْلُهَا: (مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ، وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا^(٤) عَلَى الْعُمْرَةِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ (فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا هَنْتَاهُ؟) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الثُّونِ وَالْهَاءِ الْأَخِيرَةِ؛ كَذَا ضَبَطَهُ^(٥) فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ^(٦)، وَنَسَبَهُ^(٧)

(١) فِي هَامِشٍ (ج): «شَعُرْتُ» - «نَصَرَ وَكَرُمَ» - عَلِمَ بِهِ وَفِطِنَ لَهُ وَعَقَلَهُ «قَامُوسٌ».

(٢) فِي (د): «مَنْ أَحْرَمَ»، وَالْمَثْبُوتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ».

(٣) فِي غَيْرِ (د): «لَهُمْ وَإِنْسَاسٌ».

(٤) فِي (ص): «فَلَا يَقْعِدُوا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي (ص): «بِخَطِّهِ».

(٦) «كَأَصْلِهِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٧) فِي (م): «قَبْلَهُ».

السَّفَاقِسيُّ لرواية أبي ذرٍّ، وفي أخرى زيادة: فتح النُّون وضمُّ الهاء الأخيرة، والشُّكون فيها هو الأصل لأنها للسَّكْت، لكنَّهم شَبَّهوها بالضَّمائر وأثبتوها في الوصل وضمُّوها، ويُقال في التَّثنية: هنتان، وفي الجمع: هَنَاتٌ وهَنَوَاتٌ، وفي المُذكر: هَنٌ^(١) وهَنَانٌ وهَنُونٌ، ولك أن تلحقها الهاء لبيان الحركة فتقول: يا هَنَّة، وأن تشيع الحركة فتصير ألفًا، فتقول: يا هناء، وقال الخليل: إذا دعوت امرأةً فكُنيت عن اسمها قلت: يا هنة، فإذا وصلتْها بالألف والهاء^(٢) وقفت عندها في النداء فقلت: ياهنتاه، ولا يقال إلَّا في النداء، قيلَ: ومعنى «يا هنتاه»: يا بلهاء، كأنَّها نُسبت إلى قلة المعرفة بمكايد النساء^(٣) وشُرورهنَّ^(٤)، أو المعنى: يا هذه.

(قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ، فَمُنِعْتُ الْعُمْرَةَ) أي: أعمالها من الطَّواف والسَّعي، وقد كانت قارئةً (قَالَ: وَمَا شَأْنُكَ؟ قُلْتُ: لَا أَصَلِّي) كُنْتُ عن الحيض بالحكم الخاصِّ به؛ وهو امتناع الصَّلَاة تأدُّبًا منها في الكناية لما في التَّصريح به من إخلالٍ ما بالأدب^(٥)، ولهذا -والله أعلم- استمرَّ النساء إلى الآن على الكناية عن الحيض بحرمان الصَّلَاة^(٦)، أي: تحریمها، فظهر أثر أدبها في بناتها المؤمنات، قاله ابن المُنِير.

(قَالَ) بِإِلَّهَةِ اللَّهِ: (فَلَا يَضِيرُكَ) بكسر الضَّاد وتخفيف المُثَنَّا التَّحْتِيَّة مِنَ الضَّرير؛ وهو الضَّرر، قال العينيُّ كالحافظ ابن حجر: وفي رواية غير الكُشْمِينِيَّ: «فلا يضرُّك» بتشديد الرَّاء من الضَّرر (إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ) سَلَّاهَا بِإِلَّهَةِ اللَّهِ بذلك وخَفَّفَ هَمَّها، أي: إِنَّكَ لست مختصَّةٌ بذلك، بل كلُّ بناتِ آدم يكون منهنَّ هذا (فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا) مُفْرَدَةٌ كَذَا فِي «الْيُونَنِيَّة» وغيرها^(٧) بياءٍ متولِّدةٍ من إشباع

(١) في هامش (ج): بوزن «أخ» كما في «الكِرْمَانِي».

(٢) في هامش (ج): قال في «المصباح»: «الهنُّ» خفيفةٌ كناية عن اسم الإنسان، تقول: جاء هنٌّ، فيجري الإعراب على النُّون، وفي المؤنثة: هَنَّةٌ، ويجوز «هَنَّتْ» بسكون النُّون، وجاء في الوقف: يا هناء، يا هنيَّة.

(٣) في (ب) و(س): «الناس».

(٤) في غير (د): «وشُرورهم». وفي هامش (ج): عبارة الحلبي: النَّاس وشُرورهم.

(٥) في (د): «إخلالها بالأدب».

(٦) في هامش (ج): قوله: «على الحرمان» كذا بخطه.

(٧) في (د) و(م): «في الفرع وغيره يرزقها».

كسرة الكاف، وهي في لسان المصريين^(١) شائعة^(٢)، قاله في «المصباح»، وفي البرماوي ٢٧٦/٢د - كالكِرْمَانِي - /: «يرزقها» بغير ياء، قالوا: وفي بعضها: بإشباع كسرة الكاف ياء، والضَّمير للعمرة.

(قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مِنْى فَطَهَرْتُ) بالطَّاء المهملة^(٣) وفتح الهاء، يوم السَّيِّب وهو يوم النَّحْرِ في حَجَّةِ الوداع، وكان ابتداء حيضها يوم السَّيِّب أيضًا لثلاثِ خلون من ذي الحِجَّة (ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِنْى، فَأَقْضْتُ بِالْبَيْتِ) أي: طفت به طواف الإفاضة (قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ) بسكون الجيم وضمَّ التَّاء، وفي «اليونينية»: بفتح الجيم وسكون التَّاء لا غير^(٤) (مَعَهُ) بِإِلْفِ الْوَاوِ (فِي النَّفْرِ الْآخِرِ) بإسكان الفاء: القوم ينفرون من مِنْى، و«الآخر»: بكسر الخاء، وهو في ١٢٥/٣ اليوم الثالث عشر من ذي الحِجَّة^(٥)، وأما النَّفْر/الأول ففي ثاني عشره (حَتَّى نَزَلَ) بِإِلْفِ الْوَاوِ (الْمُخَصَّبِ) بضمَّ الميم وفتح الحاء والضَّاد المُشَدَّدة المهملتين آخره مُوَحَّدَةٌ: موضعٌ متَّسع بين مكَّة ومِنَى، وسُمِّيَ به لاجتماع الحصباء^(٦) فيه بحمل السَّيل لانهباطه، وهو الأبطح والبطحاء وخَيْفُ بني كنانة، وهو ما بين الجبلين إلى المقابر وليست المقابر منه، وفرَّقَ المحبُّ الطَّبريُّ بين الأبطح والبطحاء من حيث التَّذكير والتَّأنيث لا من حيث المكان، فقال: والأبطح: مسيل^(٧) واسع فيه دقاق الحصى، فإذا أردت الوادي قلت: الأبطح، وإذا أردت البقعة قلت: البطحاء (وَنَزَلْنَا مَعَهُ) فيه (فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِّيق (فَقَالَ: اخْرُجْ) بضمَّ الرَّاء (بِاخْتِكَ) عائشة (مِنَ الْحَرَمِ) إلى أدنى الحلِّ لتجمع في التُّسك بين أرض الحلِّ والحرم كما يجمع الحاجُّ بينهما (فَلْتَهَلَّ بِعُمْرَةٍ) أي: مكان العمرة التي كانت تريد حصولها منفردة غير مندرجةٍ فمنعها الحيض منها، وقوله: «فَلْتَهَلَّ» بسكون اللَّام وضمَّ التَّاء من الإهلال وهو

(١) في (ص): «البصريين»، ولعلَّه تحريف.

(٢) في (د): «سائغة».

(٣) «بالطَّاء المهملة»: ليس في (م).

(٤) قوله: «بسكون الجيم وضمَّ التَّاء، وفي اليونينية: بفتح الجيم وسكون التَّاء لا غير» ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): «الثالث عشر» كذا في «الكِرْمَانِي» وغيره، وفي خطِّ المصنِّف: في الثالث من عشر ذي الحِجَّة، ولعلَّه سبق قلم.

(٦) في (د): «الحصى».

(٧) في هامش (ج): بوزن «رَغِيف» «مصباح».

الإحرام (ثُمَّ افرُغَا) من العمرة، وظاهره: أَنَّ عبد الرَّحمن اعتمر مع أخته (ثُمَّ اثْنِيَا هَهُنَا) أي: الْمُحَصَّب (فَإِنِّي أَنْظُرُكُمَا) بضمَّ الظَّاء المعجمة؛ بمعنى رواية أبي ذرٍّ عن الكُشَمِينِي: «أنتظركما» بزيادة مُثَنَّاةٍ فوقِيَّةٍ من الانتظار كما في قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِصَ مِنْ ثُوبِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] (حَتَّى تَأْتِيَانِي) وفي بعض الأصول: «تَأْتِيَانِ»^(١) بحذف الياء تخفيفًا وتخفيف النُّون وكسرة النُّون تدلُّ^(٢) على المحذوف (قَالَتْ: فَخَرَجْنَا) إلى التَّنْعِيم فأحرمننا بالعمرة (حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ) منها (وَفَرَعْتُ) أيضًا (مِنَ الطَّوَافِ) للوداع، وحُذِفَ ذلك للعلم به، فكلُّ واحدٍ من اللَّفْظَيْن مُسَلَّطٌ على غير ما تسلَّط عليه الآخر، وهذا يردُّ على من زعم أنَّ الرَّاوي حَرَّفَ^(٣) اللَّفْظَ أو غلط فيه، وأنَّ الأصل: فرغت وفرغ بلفظ الغائب؛ تعني: عائشة أخاها بدليل ما في أوَّل الحديث: «افرغا»، وما في آخره: «هل فرغتم؟» وأجيب بأنَّه ليس الذي في أوَّلِه وآخره موجبًا لأن نقول: فرغت وفرغ، بل إنَّما عبَّرت عن حالها لا عن حاله، لكن قال الكِرْمَانِيُّ -وتبعه البرماوي والعيني-: إنَّه في بعضها: «فرغ» بلفظ الغائب، والله أعلم.

(ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ) قبيل الفجر الصَّادق، قال الزُّرْكَشِيُّ وغيره: بفتح الرَّاء، أي: من ذلك اليوم، فلا ينصرف/ للعلميَّة والعدل؛ نحو: جيئته يوم الجمعة سَحَرَ. انتهى. قال في «المصابيح»: حكى الرَّضِيُّ ١٢٧٧/٢٥ خلافًا في صرفه مع إرادة التَّعيين لكن حكى أَنَّ القول المشهور كونه غير منصرف، وتحقيق العدل فيه هو أَنَّ كل لفظٍ جنسٍ أُطلق وأريد فردٌ مُعَيَّن من أفراده فلا بدَّ فيه من لام العهد، سواء صار علمًا بالغلبة كالصَّعق والنَّجم، أو لا نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] أخذًا من استقراء لغتهم، فثبت في «سَحَرَ» بذلك عدلٌ مُحَقَّقٌ، وقال أبو حَيَّان: تعيينه أن يُراد من يومٍ بعينه، سواء ذكرت ذلك اليوم معه كجئتك يوم الجمعة سَحَرَ، أو لم تذكره كجئتك سَحَرَ، وأنت تريد ذلك من يومٍ بعينه، وسواء عرَّفت ذلك اليوم -كما مرَّ- أو نكرته نحو: جئتك يومًا سَحَرَ (فَقَالَ) بِإِلَهَادِ اللِّام لهما ومن معهما ممَّن اعتمر: (هَلْ فَرَعْتُمْ) من العمرة؟ أو قال لهما فقط على قول: إِنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ^(٤)،

(١) في هامش (ج): وهي لغةٌ معروفة، قال الشَّاعر:

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا «حليبي».

(٢) في (د): «وكسر النُّون يدلُّ».

(٣) في (د): «حذف»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): أو الجمع للتَّعظيم.

قالت عائشة: (فَقُلْتُ) ولأبي ذرّ وابن عساكر: «قلت»: (نَعَمْ) فرغنا منها (فَأَذَنَ) بهمزة ممدودة فذال معجمة مفتوحة مُخَفَّفَةٌ فنون، أي: أعلم (بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ) وقيل: أذن بتشديد الذال^(١) من غير مدّ (فَارْتَحَلَ النَّاسُ فَمَرَّ بِإِلَاحَةِ الشَّامِ)^(٢) حال كونه (مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ) ولمّا كان في قوله: «لا يضيرك» روايتان هذه والثانية^(٣): «فلا يضرّك» أشار بقوله: (ضَيَّرَ) الأجوف اليائي إلى أن مصدر «لا يضيرك»: ضَيَّرَ، وأشار إلى أن فيه لغتين: إحداهما أن يكون (مِنْ ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا) من باب: باع يبيع بيعًا، وأشار إلى الثانية بقوله: (وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ ضُورًا) من باب: قال يقول قولًا، وأشار إلى الرواية الثانية بقوله: (وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا) بفتح العين في الماضي وضمّها في المستقبل، وهذه الجملة من قوله: «ضير....» إلى آخره ساقطة في رواية أبي ذرّ.

وفي حديث الباب: التّحديثُ والعننة والسّماع والقول، ورواته الأوّلان بصريّان والأخيران مدنيّان، وأخرجه البخاريّ أيضًا ومسلمٌ في «الحج» [ح: ١٧٨٨]، وكذا النسائيّ.

٣٤ - بَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي

١٢٦/٣

(بَابُ التَّمَتُّعِ) وهو «تَفَعَّلَ» مِنَ التَّمَتُّعِ^(٤)، وهو المنفعة^(٥) وما تَمَتَّعَ به، يُقال: تَمَتَّعَ بكذا واستمتع به بمعنى، والاسم منه التمتع؛ وهي^(٦): أن يُحْرِمَ من على مسافة القصر من حرم مكة بعمره أوّلاً من ميقات بلده في أشهر الحجّ، ثمّ يفرغ منها وينشئ حجّاً من مكة من عامها، ولم يَعدْ لميقات من المواقيت ولا لثلثه مسافةً، وسُمِّيَ تَمَتُّعًا لِمَتَّعَ صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما، وخرج بالقيود المذكورة: ما لو أحرم بالحجّ أوّلاً لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾^(٧) [البقرة: ١٩٦]

(١) في (ص): «بالتشديد في الذال».

(٢) في (د): «أي: النبيّ ﷺ».

(٣) في (ص): «الثاني».

(٤) في هامش (ج): «المتاع»: المنفعة، والسلعة، والأداة، وما تَمَتَّعَ به «قاموس».

(٥) في (د): «المتعّة».

(٦) في (د): «وهو»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٧) في هامش (ج): قوله: «إلى الحجّ» حال من «العمره» أي: استمتع بالعمره منضمّة إلى الحجّ، فإنّ الاستمتاع

بالعمره إلى وقت الحجّ انتفاعه بالتقرب بها إلى الله تعالى قبل الانتفاع بقربة الحجّ، وقيل: إذا حلّ من عمرته؛ انتفع باستباحة ما كان محرّمًا عليه إلى أن يحرم بالحجّ، قاله الطيّبي.

وما لو أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وإن وقع أعمالها في أشهره لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج^(١)، فأشبهه المفرد، وما لو أحرم في أشهر الحج من الحرم، أو من دون مسافة القصر لأنه من حاضري المسجد الحرام، وقد قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وما لو أحرم بها من مسافة القصر فأكثر من الحرم، ولم يحج من عامها أو حج من عامها، وعاد قبل إحرامه به أو بعده وقبل التلبس بنسك إلى ميقات أو مثله مسافة ولو أقرب ممّا أحرم به بالعمرة، وهذه القيود المذكورة إنما هي قيود للتمتع الموجب للدم، لا في صدق ٢٧٧/٢د اسم التمتع.

(وَالْإِقْرَانِ) أن يجمع بينهما في إحرامه فتندرج أفعال العمرة في أفعال الحج، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع^(٢) في الطواف، فلو أحرم بالحج أولاً ثم أدخل عليه العمرة لم يصح على أصح قولي الشافعي لأنه لا يستفيد به شيئاً، بخلاف إدخاله الحج على العمرة يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت، ولأنه^(٣) يمتنع إدخال الضعيف على القوي، نعم صحح^(٤) الإمام البلقيني في «التدريب» القول الآخر، وجعله من أنواع^(٥) القرآن، فقال: والمختار جوازه لصحة ذلك من فعله مِنَ الشَّيْءِ، وقد قال: «خذوا مناسككم عني»، قال: ثم يمتد الجواز ما لم يشرع في طواف القدوم على الأرجح. انتهى. وقوله: «الإنقران» كذا في رواية أبي ذرٍّ بالهمزة المكسورة قبل القاف الساكنة، قال القاضي عياض: وهو خطأ من حيث اللغة، وقال السفاقي: الإنقران غير ظاهر لأن فعله ثلاثي، وصوابه: قرَنَ، قال في «التنقيح»: لم يُسمع في الحج أقرَنَ ولا قرَنَ في المصدر منه، وإنما هو «قرَن» مصدر «قرَنَ» بين الحج والعمرة إذا جمع بينهما، قال^(٦) في «المصابيح»: أراد تخطئة البخاري لقصد^(٧) المشاكلة بين الإنقران

(١) «الحج»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «أن يشرع».

(٣) في (ص): «ولا»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): المعتمد الأول.

(٥) في (د): «نوعي»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٦) في (د): «قاله»، وكلاهما صحيح.

(٧) في (ص): «بقصد».

والإفراد؛ نحو: «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ». انتهى. ولأبي الوقت: «والقران»^(١) (والإفراد بالحج) بأن يحج ثم يعتمر، أو يحرم بعمره في غير أشهر الحج، أو فيها على دون مسافة القصر من الحرم، أو على مسافته منه ولم يحج عام العمرة، أو يحج عامها ويعود إلى ميقات، نعم ما سوى الأولى تمتع لكن لا يوجب دمًا (وفسخ الحج) إلى العمرة، أي: قلبه عمرة بأن يحرم به، ثم يتحلل منه بعمل عمرة^(٢) فيصير متمتعًا (لمن لم يكن معه هدي) وجوزّه أحمد وطائفة من أهل الظاهر، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهير العلماء من السلف والخلف: إنه خاص بالصحابة وبتلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، واعتقادهم أن إيقاعها فيه من أفجر الفجور، ودليل التخصيص حديث الحارث بن بلال عن أبيه المروئي عن أبي داود والنسائي وابن ماجه قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت^(٣) فسخ^(٤) الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: «بل لكم خاصة»، وأجاب القائلون بالأول بأن حديث الحارث بن بلال ضعيف، فإن الدارقطني قال: إنه تفرد به عبد العزيز بن محمد الدراوردي عنه، وقال أحمد: إنه لا يثبت، ولا نرويه عن الدراوردي، ولا يصح حديث في الفسخ أنه كان لهم خاصة، وساق^(٥) في «البخاري» [ج: ١٥٦٣]: قال: شهدت عثمان وعليًا رضي الله عنهما وعثمان ينهى عن المتمعة، أي: عن فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان مخصوصًا بتلك السنة^(٦)، وقال مرة: حديث بلال لا أقول به، لا نعرف هذا الرجل ولم يروه

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «والقران»، قال في «المطالع»: «القران في الحج: جمعه بين الحج والعمرة، يُقال منه: «قرن»؛ ولا يُقال: «أقرن»، قال العيني: روي أنه رضي الله عنه نهى عن القران في الثمر، قال ابن الأثير: ويروى: عن الإقران، فإذا روي «الإقران» في الكلام الفصيح كيف أنه غلط، وكيف يُقال: «قرن»، ولا يُقال: «أقرن» ذ «القران» من الثلاثي، و«الإقران» من المزيد. منه.

(٢) «بعمل عمرة»: ليس في (ص).

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أرأيت»: التاء: فاعل، و«فسخ»: مفعول أول، وقوله: «لنا»: خبر محذوف؛ أي: هو لنا، والجملة في موضع المفعول الثاني. انتهى شيخنا عجمي رحمه الله.

(٤) في هامش (ج): تقدم بهامش «الزكاة» عن اليميني أن قولهم: «أرأيت زيدًا ما صنع؟» التصب فيه واجب ب«أرأيت»، فليُراجع، وفي «المغني» و«حواشيه» ما يغني عنه.

(٥) في (د): «وسياتي».

(٦) قوله: «وساق في البخاري قال: شهدت عثمان... لأنه كان مخصوصًا بتلك السنة» ليس في (ص).

إِلَّا^(١) الدَّرَاوَرْدِيُّ، وَأَمَّا الْفَسَخُ فَرَوَاهُ أَحَدُ وَعَشْرُونَ صَحَابِيًّا، وَأَبْنُ يَاقَانَ بَلَالُ بْنُ الْحَارِثِ مِنْهُمْ؟/ وَأَجَابَ النَّوَوِيُّ بِأَنَّهُ لَا مَعَارِضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حَتَّى يَرْجَحَ لَأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا الْفَسَخَ لِلصَّحَابَةِ وَالْحَارِثُ يُوَافِقُهُمْ، وَزَادَ زِيَادَةً لَا تَخَالِفُهُمْ.

١٥٦١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَخْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحَضْتُ فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ، قَالَ: «وَمَا طُفْتُ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا»، قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ، قَالَ: «عَقَرِي حَلْقِي، أَوْ مَا طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ، انْفِرِي»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقِينِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ الْأَسْوَدِ) بَنُ يَزِيدَ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (وَلَا نُرَى) بِضَمِّ التَّوْنِ، ١٢٧/٣ أَي: لَا نَظُنُّ (إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ اعْتِقَادَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُهَلَّ ثُمَّ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَرِيدَ حِكَايَةَ فِعْلٍ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا الْحَجَّ، وَلَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَخَرَجُوا مُحْرَمِينَ بِالَّذِي لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الدَّمَامِينِيُّ بِأَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرَ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ مُرَادَهَا: لَا أَظُنُّ أَنَا وَلَا غَيْرِي مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ فَأَحْرَمْنَا بِهِ، هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ. انْتَهَى. قُلْتُ: هَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِأَنَّ قَوْلَهَا: «لَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ» لَيْسَ صَرِيحًا فِي إِهْلَالِهَا بِالْحَجِّ، فَلْيَتَأَمَّلْ. نَعَمْ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْهَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَهْلَيْنِ بِالْحَجِّ» [ج: ١٧٨٨]، وَلِ«مُسْلِمٍ»: «لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ» وَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهَا مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا أَوَّلًا مُحْرَمِينَ بِالْحَجِّ، لَكِنْ فِي

(١) «إِلَّا»: ذَكَرَهَا فِي هَامِشِ (د)، وَلَمْ يُشَرِّ إِلَيْهَا.

رواية عروة عنها في هذا الباب: «فَمَنْ مِّنْ أَهْلِ بَعْمَرَةَ، وَمَنْ مِّنْ أَهْلِ بَحْجَةَ وَعَمْرَةَ، وَمَنْ مِّنْ أَهْلِ الْحَجِّ» [ح: ١٥٦٢] فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهَا ذَكَرَتْ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَهُ مِنْ تَرْكِ الْإِعْتِمَارِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَجُوهَ الْإِحْرَامِ، وَجَوَّزَ لَهُمُ الْإِعْتِمَارَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ^(١)، وَأَمَّا عَائِشَةُ نَفْسُهَا فَسَيَّأَتْهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «أَبْوَابِ الْعِمْرَةِ» [ح: ١٧٨٣] وَفِي «حَجَّةِ الْوُدَاعِ» [ح: ٤٤٠٨] مِنْ «الْمَغَازِي» مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا فِي أَثْنَاءِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَتْ: «وَكُنْتُ مَعْنِ أَهْلِ بَعْمَرَةَ» وَقَدْ زَعَمَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّ الصَّوَابَ رَوَايَةُ^(٢) الْأَسْوَدِ وَالْقَاسِمِ وَعُمْرَةَ عَنْهَا: أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَنَسَبَ عُرْوَةَ إِلَى الْغُلَطِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ قَوْلَ عُرْوَةَ عَنْهَا: «إِنَّهَا أَهَلَّتْ بِعَمْرَةَ» صَرِيحٌ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ وَغَيْرِهِ عَنْهَا: لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ فَلَيْسَ صَرِيحًا فِي إِهْلَالِهَا بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَا سَبَقَ مِنْ غَيْرِ تَغْلِيظِ عُرْوَةَ، وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِحَدِيثِهَا، وَقَدْ وَافَقَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ عَنْهَا.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) مَكَّةَ (تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ) تَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ غَيْرُهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ ذَلِكَ الْوَقْتُ لِأَجْلِ حَيْضِهَا (فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ) مِنْ الْحَجِّ بِعَمَلِ الْعِمْرَةِ، وَيَأْ «يُحِلُّ» مَضمومةٌ مِنَ الْإِحْلَالِ، وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيةِ»: بِفَتْحِهَا لَا غَيْرَ، وَالْفَاءُ فِي «فَأَمَرَ» لِلتَّعْقِيبِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ بِإِلْيَاسَةِ الْإِسْلَامِ^(٣) بِذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الطَّوَافِ، وَسَبَقَ أَنَّ أَمْرَهُمْ بِهِ بِسَرَفٍ، فَالثَّانِي تَكَرُّارٌ لِلأَوَّلِ وَتَأْكِيدٌ لَهُ فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا (فَحَلَّ) بِعَمَلِ الْعِمْرَةِ (مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ) وَهَذَا هُوَ فَسْخُ الْحَجِّ الْمُتَرَجِّمُ بِهِ^(٤)، وَجَوَّزَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَخَصَّصَهُ الْأَثَمَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْجُمْهُورُ بِالصَّحَابَةِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَمَا سَبَقَ (وَنِسَاؤُهُ) بِإِلْيَاسَةِ الْإِسْلَامِ (لَمْ يَسْقَنْ) الْهَدْيَ (فَأَخْلَلْنَ) وَعَائِشَةُ مِنْهُنَّ، لَكِنْ مَنَعَهَا مِنَ التَّحُلُّلِ كَوْنُهَا حَاضَةً لَيْلَةَ دُخُولِهَا مَكَّةَ، وَكَانَتْ مُحَرَّمَةً بِعَمْرَةٍ وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهَا الْحَجَّ، فَصَارَتْ قَارِنَةً كَمَا مَرَّ (قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ) بِسَرَفٍ (فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ) طَوَافُ الْعِمْرَةِ لِمَنْعِ الْحَيْضِ، وَأَمَّا طَوَافُ الْحَجِّ فَقَدْ قَالَتْ فِيهِ - كَمَا مَرَّ -: «ثُمَّ^(٤) خَرَجْتُ مِنْ مَنَى فَأَفْضُتُ بِالْبَيْتِ» [ح: ١٥٦٠] (فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ)

(١) قوله: «بَيَّنَّ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَجُوهَ... فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» سَقَطَ مِنْ (ص).

(٢) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (د) وَ(م): «أَبِي»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَكَذَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّلَّاحِقَةِ.

(٣) فِي (د): «مُرَادُهُ لَيْلَةُ».

(٤) «ثُمَّ»: لَيْسَ فِي (م).

بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين، أي: ليلة المبيت بالمُحَصَّب^(١) (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) الأصل أن تقول: قلت، لكنّه على طريق الالتفات (يَزْجَعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ) منفردة عن حَجَّةٍ (وَحَجَّةٍ) منفردة عن عمرة (وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ) ليس لي عمرة منفردة عن حجٍّ^(٢)، حرصت^(٣) بذلك على تكثير الأفعال، كما حصل لسائر أمّهات المؤمنين وغيرهنّ من الصّحابة الذين فسخوا الحجّ إلى العمرة، وأتمّوا العمرة وتحلّلوا منها قبل يوم التّروية، وأحرموا بالحجّ يوم التّروية من مكّة، فحصل لهم حَجَّةٌ منفردة وعمرة منفردة، وأمّا عائشة فإنّما حصل لها عمرة مندرجة في حَجَّةٍ بالقران، فأرادت عمرة منفردة كما حصل لبقية النّاس، ولأبي الوقت من غير «اليونينية»^(٤): «(وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجَّةِ) وللكُشْمِينِيّ في بعض النسخ: «(وَأَرْجِعُ لِي بِحَجَّةٍ)» (قَالَ) عُمَيْرَةُ السَّامِطِيّ: (وَمَا طُفْتُ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟) قالت عائشة: (قُلْتُ: لَا، قَالَ) عُمَيْرَةُ السَّامِطِيّ: (فَإَذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ) عبد الرحمن (إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي) أي: أحرمني (بِعُمْرَةٍ) أمرها بذلك تطيباً لقلبها (ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا) في / الرواية السابقة في «باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾»: «ثُمَّ اثْنَا هَهْنَا» [ج: ١٥٦٠] أي: المُحَصَّب (قَالَتْ صَفِيَّةُ) بنت حُيَيٍّ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): (مَا أَرَانِي) بضمّ الهمزة؛ أي^(٥): ما أظنُّ نفسي (إِلَّا حَابِسَتْهُمْ) بالنّصب، أي: القوم عن المسير إلى المدينة لأنّي حضت ولم أطف بالبيت، فلعلّهم بسببي يتوقّفون إلى زمان طوافي بعد الطّهارة، وإسناد الحبس إليها مجازٌ، وفي نسخة: «حَابِسَتْكُمْ» بكاف الخطاب، وكانت صفيّة^(٦) كما سيأتي^(٧) - إن شاء الله تعالى - قد حاضت ليلة النّفر فأراد النّبيّ ﷺ منها ما يريد الرّجل من أهله، وذلك قبيل وقت النّفر لا عقب الإفاضة، قالت عائشة: يا رسول الله، إنّها حائضٌ [ج: ١٧٦٢].

(١) في هامش (ج): «التّحَصُّب»: النّوم بالشّعب الذي مخرجه إلى الأبطح ساعة من اللّيل، وكان موضعاً نزله النّبيّ ﷺ من غير أن يسنّه للنّاس، فمن شاء حصّب، ومن شاء لم يحصّب، و«المحَصَّب» موضع الجمار بمنى. انتهى «تحبير».

(٢) في (د): «حَجَّة».

(٣) في هامش (ج): «حَرَصَ» كـ «ضَرَبَ وَسَمِعَ» «قاموس».

(٤) «من غير اليونينية»: ليس في (م).

(٥) «أي»: ليس في (د).

(٦) في (ص) و(م): «حفصة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «وكانت حفصة»، صوابه: وكانت صفيّة.

(٧) في هامش (ج): في آخر الحجّ.

(قَالَ) هَذِهِ الْعُقْرَى (عُقْرَى حَلَقَى) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما، وألفهما مقصورةً للتأنيث، فلا يُنَوَّنَانِ ويُكْتَبَانِ بالألف، هكذا يرويهِ المحدثون حتى لا يكاد يُعْرَفَ غيره، وفيه خمسة أوجه:

أولها^(١): أنَّهما وصفان لمؤنَّث بوزن «فَعْلَى» أي: عقراها الله في جسدها وحلقها، أي: أصابها وجعٌ في حلقها أو حلق شعرها، فهي معقرة^(٢) محلوقَة، وهما مرفوعان خبراً مبتدئاً^(٣) محذوف^(٤)، أي: هي.

ثانيها: كذلك، إلا أنَّهما بمعنى: «فاعلٍ» أي: أنَّها تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها، أي: تستأصلهم، فكأنَّه وصفٌ من فعلٍ متعدٍّ، وهما مرفوعان أيضاً بتقدير: هي، وبه قال الزمخشري.

ثالثها: كذلك، إلا أنَّه جمعٌ كجريحٍ وجرحى، أي: ويكون وصف المفرد بذلك مبالغة.

رابعها: أنَّه وصف فاعلٍ لكن بمعنى: لا تلد كعاقرة، وحلقى، أي: مشؤومة، قال الأصمعي: يُقال: أصبحت أمُّه حالقاً، أي: ثاكلاً.

خامسها: أنَّهما مصدران ك«دعوى»، والمعنى: عقراها الله وحلقها، أي: حلق شعرها أو أصابها بوجع^(٥) في حلقها - كما سبق - قاله في «المحكم»، فيكون منصوباً بحركة مُقدَّرة على قاعدة المقصور، وليس بوصفٍ.

وقال أبو عبيدة: الصَّواب: عقراً حلَقًا بالتَّنوين فيهما^(٦)، قيل له: لِمَ لا يجوز «فعلى»؟ قال: لأنَّ «فعلى» يجيء نعتاً ولم يجيء في الدُّعاء، وهذا دعاءٌ، وقال في «القاموس»: عقرى وحلقى ويُنَوَّنَانِ، وفي «الصَّحاح»: وربَّما قالوا: عقرى وحلقى بلا تنوينٍ، وحاصله: جواز الوجهين، فالتَّنوين على أنَّه مصدرٌ منصوبٌ ك«سقىا»^(٧)، وتركه إمَّا^(٨) على أنَّه مصدرٌ كما في «المحكم»، أو

(١) في (ص): «الأول».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «معقرة» عبارة البرماوي: معقورة.

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «خبراً مبتدئاً»، عبارة «المصباح»: خبران لمبتدئ محذوف.

(٤) «محذوف»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (د): «وجع»، وفي (م): «توجع».

(٦) في هامش (ج): هذا وجه سادس.

(٧) في هامش (ج): أي: مقصور.

(٨) «إمَّا»: ليس في (د).

وصف على بابيه، فيكون مرفوعاً كما مرّ، فالجملة على هذا خبريّة، وعلى ما قبله دعائيّة، وفي «القاموس» - ك «المحكم» - : إطلاق العقرى على الحائض، وكأنّ^(١) العقر بمعنى: الجرح لما كان فيه سيلان دم، سُمّي سيلان الدّم بذلك، وعلى كلّ تقدير فليس المراد حقيقة ذلك لا في الدّعاء ولا في الوصف، بل هي كلمة اتّسعت فيها العرب، فتطلقها ولا تريد حقيقة معناها، فهي ك «تربت يداه»، ونحو ذلك.

(أَوَمَا طُفِتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟) طواف الإفاضة (قَالَتْ) صَفِيَّة: (قُلْتُ: بَلَى) طفت (قَالَ) هَيْلَةُ بْنُ الْوَلَدِ: (لَا بَأْسَ، انْفِرِي) بكسر الفاء، أي: ارجعي واذهبي إذ طواف الوداع ساقط عن الحائض (قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقَيْنِي النَّبِيَّ ﷺ بِالْمُحْصَبِ (وَهُوَ مُصْعِدٌ) بضمّ أوله وكسر ثالثة^(٢)، أي: مبتدئ السير (مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ^(٣) مِنْهَا) بالشكّ من الراوي، والواو في: «وهو» «وأنا» للحال.

ورواة هذا الحديث كلّهم كوفيون، وأخرجه البخاريّ [ج: ١٧٦٢] أيضاً، ومسلم في «الحجّ»، وكذا أبو داود والنسائيّ.

١٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

(١) في (د): «وقال».

(٢) في (ب) و(س): «ثانيه»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): قال البدر في «شرح التسهيل»: إذا قلت: لقيت زيدا مصعداً منحدرًا؛ فالأول من الحالين للثاني من الصّاحبين، والثاني للأول منهما، ف«مصعداً» حال من المفعول، و«منحدرًا» حال من الفاعل؛ هذا رأي الأكثرين، وقال قوم: الأول للأول، والثاني للثاني؛ قياساً على أحسن وجهي اللّف والنّشر، وحجّة الأكثرين أنّ فصلاً واحداً أسهل من فصلين، وأنّ اللّف والنّشر إنّما يكون عند الثّقة بفهم المعنى، وبحسنا هذا حيث لا قرينة، فلا بدّ لنا في المحلّ من مرجّح؛ وهو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التّقدير أنّ الخلاف فيما يحتمل عليه هذا التّرّد، وأمّا إذا ظهر المعنى فلك أن تقدّم وتؤخّر كيف شئت باتّفاق. انتهى. وسيجيء الكلام على الحديث في «باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ) يَتِيمٌ عُرْوَةُ الْأَسَدِيِّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَقَطْ (وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ^(١)) وَعُمْرَةٍ) جمع بينهما، ولأبي ذرٍّ: «بحج وعمرة» (وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ^(٢)) فَقَطْ، وكانوا أَوْلًا لا يعرفون إِلَّا الْحَجَّ، فَبَيَّنَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وجوه الإحرام، وجَوَّزَ لَهُمُ الْإِعْتِمَارَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، والحاصل من مجموع الأحاديث: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ/ كانوا ثلاثة أقسام: قَسَمٌ أَحْرَمُوا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ أَوْ بِحَجٍّ وَمَعَهُمُ الْهَدْيُ، وقَسَمٌ بِعُمْرَةٍ فَفَرَّغُوا مِنْهَا ثُمَّ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ^(٣)، وقَسَمٌ بِحَجٍّ وَلَا هَدْيٍ مَعَهُمْ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ^(٤) أَنْ يَقْلِبُوهُ عُمْرَةً، وهو معنى / فسخ الحج إلى العمرة، وَأَمَّا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فكانت أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ^(٥) وَلَمْ تَسُقْ هَدْيًا، ثُمَّ أَدَخَلَتْ عَلَيْهَا الْحَجَّ كَمَا مَرَّ (وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ) مفردًا ثُمَّ أَدَخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ (فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ) فَقَطْ (أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) كذا في «اليونينية» مرقومٌ على: «أو» علامة السُّقُوط لِأَبِي الْوَقْتِ (لَمْ يَحِلُّوا) بفتح الياء في «اليونينية»^(٦)، ولأبي الوقت: «فلم يحلُّوا» (حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ).

١٥٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانُ يَنْتَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيُّ أَهْلًا بِهِمَا: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعَ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولا بن عساكر: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة والمعجمة المُشَدَّدة المعروف ببندار العبدي البصري^(٧) قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو مُحَمَّدُ بْنُ

(١) في (م): «بحج».

(٢) في هامش (ج): أشار إلى أن «أل» في «الحج» للعهد، والمعهود هو الأفراد «مصباح».

(٣) في غير (ب) و(س): «بحج».

(٤) «النبي»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في هامش (ج): تقدّم في «باب: كيف تهل الحائض؟» أنها أحرمت بالحج ثم فسخت إلى العمرة حين أُمِرَ النَّاسُ بذلك، فلمَّا حاضت أمرها النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، فأحرمت به.

(٦) «بفتح الياء في اليونينية»: ليس في (م).

(٧) «البصري»: ليس في (د).

جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحين ابن عُثَيْبَةَ -بالمُثَنَاءِ الفوقية والمُوَحَّدَةِ مُصَغَّرًا- الفقيه الكوفي (عَنْ) زين العابدين (عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) بضمّ الحاء (عَنْ مَرْوَانَ ابْنِ الْحَكَمِ) بفتحين ابن أبي العاصي بن أمية بن عبد الملك الأموي المدني وَلِيَّ الخِلافةِ في آخر سنة أربع وستين، ومات سنة خمسٍ في^(١) رمضان، ولا يثبت له صحبةٌ (قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بَعْضُفَانِ (وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ) بسكون التاء، وفي «اليونينية»: بفتحها^(٢)، أي: عن فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان مخصوصًا بتلك السنة التي حجَّ فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن التمتع المشهور، والنهي للتنزيه ترغيبًا في الأفراد (و) ينهى أيضًا نهى تنزيه (أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا) بضمّ الياء وسكون الجيم وفتح الميم، وضمير الاثنين في «بينهما» عائِدٌ على الحج والعمرة، والواو في: «وَأَنْ» للعطف فيكون النهي واقعًا على التمتع والقرآن، وقوله في «فتح الباري»: ويحتمل أن تكون تفسيريةً، وهو على ما تقدّم أن السلف كانوا يطلقون على القرآن: تمتعًا، تعقبه في «عمدة القاري» بأنه لا إجمال في المعطوف عليه حتّى يُقال: إنها تفسيريةٌ، قال: وهو قد ردّ على نفسه كلامه بقوله: إنَّ السلف كانوا يطلقون على القرآن تمتعًا، فإذا كان كذلك يكون عطف التمتع على المتعة، وهو غير جائز. انتهى.

(فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّهْيَ^(٣)) الواقع من عثمان عن المتعة والقرآن (أَهْلًا بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة، حال كونه قائلًا: (لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ) وإنّما فعل ذلك خشية أن يحمل غيره النهي على التّحريم، فأشاع ذلك، ولم يخف على عثمان أن التمتع والقرآن جائزان، وإنّما نهى عنهما ليُعمل بالأفضل كما وقع لعمر، فكلُّ مجتهدٍ مأجورٌ، ولا يُقال: إنَّ هذه الواقعة دليل لمسألة اتفاق أهل / العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأوّل وإن ذكره ابن ١٢٨٠/٢د الحاجب وغيره؛ لأنَّ نهى عثمان عنه^(٤) إن كان المراد به الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج

(١) في (د) و(م): «من».

(٢) في (د): «وتاء المتعة» في «اليونينية»: مُحرَّكَةٌ، وفي غيرها ساكنةٌ وفي هامش (ص): ووجد بخطه هنا زيادة: وتاء المتعة» في «اليونينية» مُحرَّكَةٌ، وفي غيرها ساكنةٌ، وهو مستغنى عنه بقوله أوّلًا: وفي «اليونينية» بفتحها؛ فليُتأمل.

(٣) «النهي»: ليس في (م).

(٤) في (م): «عمر»، وهو تحريف.

فلم يستقرَّ الإجماع عليه لأنَّ الحنفية يخالفون فيه، وإن كان المرادُ به فسْخ الحج إلى العمرة فكذلك لأنَّ الحنابلة يخالفون فيه، على أنَّ الظاهر - كما مرَّ - أنَّ عثمان ما كان يبطله، وإنَّما كان يرى الأفراد أفضل منه، وفي رواية النَّسائي ما يُشعر بأنَّ عثمان رجع عن التَّهْي، ولفظه: نهى عثمان عن التَّمَتُّع، فلبَّى عليَّ وأصحابه بالعمرة، فلم يَنْتَههم عثمان، فقال له عليُّ: ألم تسمع رسول الله ﷺ لم تَمَتُّع؟ قال: بلى، وزاد مسلمٌ هنا: فقال عثمان: تراني أنهى النَّاس، وأنت تفعله؟ (قَالَ) عليُّ: (مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ) وموضع التَّرجمة قوله: «أهلَّ بهما».

١٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَا الدَّبْرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ. قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مِهْلَيْنِ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «حِلٌّ كُلُّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضمِّ الواو مُصَغَّرًا ابن خالدي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله (عَنْ أَبِيهِ) طاووس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانُوا) أي: أهل الجاهلية (يَرَوْنَ) بفتح الياء، أي: يعتقدون، وقال في «المصابيح» - ك «التَّنْقِيح» وغيره - بضمِّها، أي: يظنون (أَنَّ الْعُمْرَةَ) أي: الإحرام بها (فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) شَوَالٍ وذِي الْقَعْدَةِ وتسع من ذِي الْحِجَّةِ وليلة النَّحْرِ أو عشرٍ أو ذِي^(١) الْحِجَّةِ بكمالهِ على الخلاف السَّابِق (مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ) من باب: جَدَّ جَدُّهُ، وشعر شاعِرٍ، والفجور: الانبعاث في المعاصي، فَجَرَّ يَفْجُرُ من باب: نَصَرَ يَنْصُرُ، أي: من أعظم الذُّنُوب (فِي الْأَرْضِ) وهذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها، وسقط حرف الجرِّ في رواية أبي الوقت، ف «أَفْجَرُ»: نُصِبَ على المفعولية، ولا بن حَبَّان من طريقٍ أخرى عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: والله ما أَعْمَرَ رسول الله ﷺ عائشة في ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ الشُّرْكِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قَرِيشٍ، وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ.... فذكر نحوه، قال في «الفتح»: فَعُرِفَ بهذا تعيين المعتقدين (وَيَجْعَلُونَ) أي: يسمُّون (الْمُحَرَّمَ صَفْرًا)

(١) في غير (ب) و(س): «أو ذو».

بالتنوين والألف كذا رأيت في ثلاثة أصول من فروع «اليونينية» لأنه مصروف، قال النووي كعياض: بلا خلاف، نعم هو في بعض الأصول: «صفر» بفتح الراء من غير ألف ولا تنوين، وكذا هو^(١) في أصل الدمياطي الحافظ، وقال الحافظ ابن حجر: إنه كذلك في جميع الأصول من «الصحيحين»، وظاهره: أنه لم يقف على «اليونينية»، لكن رأيت خطه الكريم بالتبليغ على الفروع في غير ما وضع، والله أعلم وقال النووي: كان ينبغي أن يكتب بالألف، ولكن على تقدير حذفها لابد من قراءته منصوباً^(٢) لأنه مصروف بلا خلاف. انتهى. وهذا جارٍ على لغة ربعة لأنهم يكتبون المنصوب/ بغير ألف، فلا يلزم منه ألا يصرف فيقرأ بغير ألف، لكن حكى ٢٨٠/٢د صاحب «المحكم» عن أبي عبيدة: أنه كان لا يصرفه، ف قيل له: لا يمتنع الصرف حتى تجتمع علتان، فما هما؟ قال: المعرفة والساعة، وفسر المطرزي الساعة بالزمان^(٣) لأن الأزمنة ساعات، والساعات مؤنثة، والمعنى: أنهم يجعلون صفراً من الأشهر الحرم، ولا يجعلون المحرم منها لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة، فيضيق عليهم ما اعتادوه من الغارة^(٤) بعضهم على بعض، فضللهم الله بذلك فقال: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾... الآية [التوبة: ٣٧] أي: إنما تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر، قال المفسرون: كانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرّموا مكانه شهراً آخر^(٥)، حتى رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا مجرد العدد، ويحرّمونه عاماً فيتركونه على حرمة، وقيل: إن أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف الكناني^(٦)، كان يقوم على جمل في الموسم فينادي: إن آلهتكم قد أحلت لكم المحرم فأحلّوه، ثم ينادي في القابل^(٧): إن آلهتكم قد حرمت عليكم المحرم فحرّموه، وقيل: القلمس^(٨)، واسمه حذيفة بن

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «منصوباً» كذا الصواب، وفي خطه: «منصوب» ولعله على لغة ربعة؛ كما ذكر في «صفر».

(٣) في (ص): «من الزمان».

(٤) في (د): «إغارة».

(٥) «آخر»: مثبت في (ص) و(م).

(٦) في هامش (ج): قال في «الإصابة»: قال الشهيبي: وجدت له خبراً يدل على أنه أسلم، وذكر في «الإصابة» عدّة نقول في أول من نسأ، وأيد إسناده هذا [أنه] نسأ أربعين سنة، وقام الإسلام عليه.

(٧) في غير (د): «القبائل».

(٨) في هامش (ج): قال في «القاموس»: «القلمس» كـ «عملس»: رجل كناني من نساة الشهور، كان يقف عند جمرة العقبة ويقول: «اللهم إني ناسى الشهور، وواضعها مواضعها، ولا أعاب ولا أجاب، اللهم إني أحللت أحد =

عبد^(١) الكناني، وقيل غير ذلك، وقال ابن دريد: الصَّفران شهران من السنة، سُمِّي أحدهما في الإسلام المُحَرَّم، وقيل^(٢): سُمِّي بذلك لإصفار مكَّة من أهلها، وقال الفراء: لأنَّهم كانوا يخلون البيوت فيه لخروجهم إلى البلاد^(٣)، وقيل: كانوا يزيدون في كلِّ أربع سنين شهرًا يسمُّونه صفرًا الثاني، فتكون السنة ثلاثة عشر شهرًا، ولذلك قال النَّبِيُّ ﷺ: «السَّنة اثنا عشر شهرًا» [ح: ٣١٩٧] وكانوا يتطيَّرون ويرون أنَّ الآفات فيه واقعة.

(وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ) بفتح المُوحَّدة والراء من غير همزة في «اليونانية»، وفي «المصباح» ك- «التَّنقيح» -: بالهمزة موافقةً لكثير من الأصول، أي: أفاق (الدَّبر) بفتح الدال المهملة والمُوحَّدة: الجرح الذي يكون في ظهر الإبل من اصطكاك الأقتاب (وَعَفَا الْأَثْرَ) أي: ذهب أثر سير^(٤) الحاجِّ من الطَّريق، وانمحي بعد رجوعهم بوقوع الأمطار وغيرها لطول الأيام، أو ذهب أثر الدَّبر، ولأبي داود: وعفا الوبر بالواو، أي: كثر وبر الإبل الذي حلق بالرحال (وَأَنْسَلَخَ صَفَرُ) الذي هو المُحَرَّم في نفس الأمر، وسمَّوه صفرًا، أي: إذا انقضى وانفصل شهر صفر (حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اغْتَمَرَ) بالسُّكون في الأربعة، وذلك لأنَّهم^(٥) لمَّا جعلوا المُحَرَّم صفرًا لزم منه أن تكون السنة ثلاثة عشر شهرًا، والمُحَرَّم الذي سمَّوه صفرًا آخر السنة، وآخر أشهر الحجِّ على طريق التَّبعية إذ لا يبرأ دبر إبلهم في أقلِّ من هذه المدة، وهي ما بين أربعين يومًا إلى خمسين يومًا غالبًا، وجعلوا أوَّل أشهر الاعتمار شهر المُحَرَّم الذي هو في الأصل صفر، والراء التي تواطأت عليها الفواصل في الدَّبر، والثلاثة بعدها^(٦) ساكنة للسَّجْع، ولو حُرِّكت فات الغرض المطلوب من السَّجْع.

= الصَّفرين، وحُرِّمت صفر المؤخَّر، وكذلك في الرَّجيين - يعني: رجبًا وشعبان - انفروا على اسم الله، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧].

(١) في (د): «عبد الله»، وفي غيرها: «عبيد»، ولعلَّ المثلث هو الصُّواب.

(٢) في غير (ص) و(م): «وقد».

(٣) قوله: «وقيل: سُمِّي بذلك لإصفار مكَّة من أهلها... البيوت فيه لخروجهم إلى البلاد» جاء في (ص) لاحقًا عند قوله: «الآفات فيه واقعة».

(٤) قوله: «سير» سقط من (م)، وفي (د): «بعير».

(٥) في (د): «أنَّهم».

(٦) في (ب) و(س): «بعد».

(قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ / وَأَصْحَابُهُ) أي: «فقدِم»، فأسقط فاء العطف في هذه الرواية، وهي ١٢٨١/٢د ثابتة عنده في «أيام الجاهلية» [ح: ٣٨٣٢] من رواية مسلم بن إبراهيم عن وهيب^(١) بن خالد كمسلم في «صحيحه» من طريق بهز بن أسد عن^(٢) وهيب أيضاً (صَبِيحَةَ) ليلة (رَابِعَةٍ) من ذي الحجة يوم^(٣) الأحد، حال كونهم (مُهَلِّينَ / بِالْحَجِّ) أي: ملبّين به كما فُسِّر^(٤) في رواية إبراهيم ١٣١/٣ ابن الحجّاج، ولفظه: وهم يلبّون بالحجّ، ولا يلزم من إهلاله عليه الصّلاة السّلام بالحجّ ألا يكون قارئاً، فلا حُجّة فيه لمن قال: إِنَّهُ عَلَيْهِ السّلام كان مفرداً (فَأَمَرَهُمْ) عَلَيْهِ السّلام (أَنْ يَجْعَلُوهَا) أي: يقلّبوا^(٥) الحجّة (عُمَرَةَ) ويتحلّلوا بعملها فيصيروا متمتّعين، وهذا الفسخ خاصٌّ بذلك^(٦) الزّمن خلافاً لأحمد - كما مرّ - غير مرّة (فَتَعَاظَمَ) وفي رواية إبراهيم بن الحجّاج: فَكَبُرَ (ذَلِكَ) الاعتمار في أشهر الحجّ (عِنْدَهُمْ) لمّا كانوا يعتقدونه أوّلاً من أنّ العمرة فيها من أفجر الفجور (فَقَالُوا) بعد أن رجعوا عن اعتقادهم: (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ؟) أي: هل^(٧) هو الحلّ العامّ لكلّ ما حرّم بالإحرام حتّى الجماع، أو حلّ خاصّ؟ لأنّهم كانوا محرمين بالحجّ، وكأنّهم^(٨) كانوا يعرفون أنّ له تحلّلين (قَالَ) عَلَيْهِ السّلام: (حِلٌّ كُلُّهُ) أي: حلّ يحلّ فيه كلّ ما كان^(٩) يحرم على المحرم حتّى غشيان النّساء لأنّ^(١٠) العمرة ليس لها إلّا تحلّل واحد، وعند الطّحاوي: أيّ الحلّ يحلّ؟ قال: «الحلّ كلّهُ».

وهذا الحديث أخرجه المؤلّف أيضاً في «أيام الجاهلية» [ح: ٣٨٣٢]، ومسلم في «الحجّ»، وكذا النّسائي.

(١) في (د): «وهب»، وهو تحريف، وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) في غير (س): «عمّ»، وهو تحريف.

(٣) «رابعة من ذي الحجة يوم»: سقط من (د).

(٤) «فُسِّر»: ليس في (د).

(٥) في (م): «نقلوا».

(٦) في (د): «بذلك».

(٧) «هل»: ليس في (د).

(٨) «كأنّهم»: ليس في (د).

(٩) «كان»: مثبت من (م).

(١٠) في (د): «إذا».

١٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْعَنَزِيُّ الزَّمَنِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بَنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْجَدَلِيِّ ^(١) (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) الْبَجَلِيُّ (عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ) مِنَ الْيَمَنِ (عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟» قُلْتُ: أَهَلَّتْ ^(٢) بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟» قُلْتُ: لَا (فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ) هُوَ عَلَى طَرِيقِ الْاِلْتِفَاتِ، أَوْ ذَكَرَهُ الرَّاَوِي بِالْمَعْنَى لَا بِحِكَايَةِ لَفْظِهِ، وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ: «فَأَمَرَنِي» عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ أوردته ^(٣) الْمُؤَلِّفُ هُنَا مُخْتَصَرًا: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَهُ - أَوْ فَأَمَرَنِي - بِالْحِلِّ، وَقَدْ سَبَقَ عِنْدَهُ تَامًّا قَبْلُ بِيَابِ بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ ^(٤) هُنَا [ج: ١٥٥٩].

١٥٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنه زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بَنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) الْإِمَامُ قَالَ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا: «ح» ^(٥): (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ ^(٦) (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بَنِ الْخَطَّابِ (عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنه زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا) مِنَ الْحَجِّ (بِعُمْرَةٍ) أَي: بِعَمَلِهَا لِأَنَّهُمْ فَسَخَوْا الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَكَانَ إِحْرَامُهُمْ بِالْعُمْرَةِ سَبَبًا لِسُرْعَةِ حَلِّهِمْ (وَلَمْ تَحْلِلْ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكسْرِ ثَالِثِهِ (أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟) أَي: الْمَضْمُومَةُ إِلَى الْحَجِّ، فَيَكُونُ قَارِنًا كَمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ

(١) في هامش (ج): بجيم ودال مهملة مفتوحتين.

(٢) «أهملت»: ليس في (د).

(٣) في (د): «رواه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) في (د) و(س): «ذكرته». وفي هامش (ج): لعلّه: «بغير اللفظ».

(٥) «ح»: ليس في (د).

(٦) قوله: «قال المؤلف أيضًا: ح... قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ الْإِمَامُ» سقط من (ص) و(م).

الأحاديث، وحينئذٍ/ فلا تمسك به لمن قال: إنه هبة لله كان متمتعاً لكونه هبة لله أقراً على ٢٨١/٢د
أنه كان محرماً بعمرة؛ لأنَّ اللفظ محتملٌ للتمتع والقران، فتعين بقوله هبة لله في رواية
عبيد الله بن عمر عند الشيخين [ح: ١٦٩٧]: «حتَّى أحلَّ من الحجِّ» أنه كان قارناً، ولا يتَّجه
القول بأنَّه كان متمتعاً لأنَّه لا جائز أن يُقال: إنه استمرَّ على العمرة خاصَّةً، ولم يحرم بالحجِّ
أصلاً لأنَّه يلزم منه أنه لم يحجَّ تلك السنة، وهذا لا يقوله أحدٌ، وقد روى عنه مَن لا يدرى أنه كان
قارناً: سعيد بن المسيَّب كما في «البخاريِّ»، وأنس في «الصَّحيحين»، وعمران بن حصين في
«مسلمٍ»، وعمر بن الخطَّاب في «البخاريِّ»، والبراء في «سنن» أبي داود، وعلي في «سنن
النَّسائيِّ»، وسراقة وأبو طلحة عند أحمد، وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني، وابن أبي أوفى
عند البزار، والإفراد، أي: وروى الأفراد^(١): ابنُ عمر وجابر في «الصَّحيحين»، وابنُ عباس في
«مسلمٍ»، وجمع بين القولين بأنَّه مَن لا يدرى كان أو لا مفرداً، ثمَّ أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها
على الحجِّ، فعمدة رواية الأفراد أوَّل الإحرام، وعمدة رواية القران آخره، وأمَّا من روى أنه كان
معتماً كابن عمر وعائشة وأبي موسى الأشعريِّ وابن عباس في «الصَّحيحين» وعمران بن
حصين في «مسلمٍ» فأراد التمتع اللغوي؛ وهو الانتفاع، وقد انتفع بالاكْتفاء بفعلٍ واحدٍ، ويؤيِّد
ذلك^(٢) أنه لم يعتَمِر في تلك السنة عمرةً منفردةً، ولو جعلت حجَّته منفردة لكان غير معتمِر في
تلك السنة، ولم يقل أحدٌ أنَّ الحجَّ وحده أفضل من القران، وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث،
وقال إمامنا الشَّافعيُّ رحمه الله^(٣) في «كتاب اختلاف/ الحديث»: معلومٌ في لغة العرب جواز إضافة ١٣٢/٣
الفعل إلى الأمر به كجواز إضافته إلى الفاعل؛ كقولك: بنى فلان داراً إذا أمر ببنائها، وضرب
الأمير فلاناً إذا أمر بضربه، ورجم النَّبِيُّ مَن لا يدرى ماعزاً وقطع سارق رداء صفوان، وإنَّما أمر
بذلك، ومثله كثيرٌ في الكلام. وكان أصحاب رسول الله مَن لا يدرى منهم القارن والمفرد والمُتمتع،
وكلُّ منهم يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن فعله، فجاز أن تُضاف إلى رسول الله مَن لا يدرى على
معنى أنه أمر بها وأذن فيها. انتهى.

وقد أجمع العلماء كما قال النَّوويُّ وغيره: على جواز الأنواع الثلاثة: الأفراد والتمتع

(١) «أي: وروى الأفراد»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (د): «هذا».

(٣) في غير (ص) و(م): «يُحجُّ».

والقران، واختلفوا في أيها أفضل^(١) بحسب اختلافهم فيما فعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، ومذهب الشافعية والمالكية أن الأفراد^(٢) أفضل لأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً، ولأن رواه أخض به صلى الله عليه وسلم في هذه الحجة، فإن منهم جابراً وهو أحسنهم سياقاً لحجته عليه الصلاة والسلام، ومنهم ابن عمر، وقد قال: كنت تحت ناقته عليه الصلاة والسلام / يمشني لعابها أسمع به يلبي بالحج، وعائشة وقربها منه عليه الصلاة والسلام وأطلعها على باطن أمره وعلايته، كله معروف مع فقهاء، وابن عباس وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب، ولأن الخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه، وما وقع من الاختلاف عن علي وغيره، فإنما فعلوه لبيان الجواز، وإنما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم العمرة على الحج لبيان جواز^(٣) الاعتمار في أشهر الحج، ثم إن الأفضل بعد الأفراد التمتع ثم القران. نعم القران أفضل من الأفراد للذي لا يعتمر في سنته عندنا، لكن صرح القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع ثم الأفراد ثم القران، واحتج لترجيح التمتع بأنه عليه الصلاة والسلام تمناه بقوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي، ولجعلتها عمرة» [ح: ١٦٥١] وأجاب الشافعية عن ذلك بأن سببه أن من لم يكن معه هدي أمروا بجعلها عمرة، فحصل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدي، فيوافقون النبي صلى الله عليه وسلم في البقاء على الإحرام، فتأسف عليه الصلاة والسلام^(٤) حينئذ على فوات موافقتهم تطيباً لنفوسهم ورغبة فيما فيه موافقتهم^(٥)، لا أن التمتع دائماً أفضل، قال القاضي حسين: ولأن ظاهر هذا الحديث غير مراد بالإجماع لأن ظاهره أن سوق الهدي يمنع انعقاد العمرة، وقد انعقد الإجماع على خلافه، وقال أبو حنيفة: القران ثم التمتع ثم الأفراد، واحتج لترجيح القران بما سبق من الأحاديث، وبقوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقالوا: إن الدّم الذي على القارن ليس دم جبران، بل هو^(٦) دم عبادة، والعبادة

(١) في (ص): «الأفضل».

(٢) في هامش (ج): أي: إن اعتمر في عامه، فإن أخرها عنه كان الأفراد مكروهاً، وشمل ذلك ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه، فيسمى إفراداً أيضاً، ويراد من العام: ما بقي من الحجة الذي هو شهر حجته «م رس».

(٣) في (د): «الجواز».

(٤) في (د): «النبي صلى الله عليه وسلم».

(٥) قوله: «تطيباً لنفوسهم، ورغبة فيما فيه موافقتهم» سقط من (د).

(٦) «هو»: ليس في (د).

المتعلقة بالبدن والمال أفضل من المختصة بالبدن، وأجاب أصحابنا عن أحاديث القران بأنها مؤولة، وبأن أحاديث الأفراد أكثر وأرجح، وعن الآية الكريمة بأنه ليس فيها إلا الأمر بإتمامها، ولا يلزم منه قرنهما في الفعل، فهو كقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وبأن الدَّم الذي على القارن دم جبران لا نسك لأن الصَّيَام يقوم مقامه عند العجز، ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية، وعن^(١) أحمد فيما حكاه المروزي عنه: إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسقه فالتمتع أفضل، وعن بعضهم فيما حكاه عياض: أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة.

تنبيه: قوله: «حلُّوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرتك» رواه المؤلف كذلك بزيادة قوله: «بعمره» عن إسماعيل بن أبي أويس وعبد الله بن يوسف عن مالك، وكذا رواه ابن وهب فيما ذكره ابن عبد البر، ورواه بدونها القعنبي ويحيى ابن بكير وأبو مصعب ويحيى بن يحيى وغيرهم، والمعنى واحد عند أهل العلم، ولم تختلف الرواة عن مالك في قوله: «ولم تحلل أنت من عمرتك»، وأما قول الأصيلي: إنه لم يقل أحد في هذا الحديث عن نافع: «ولم تحلل أنت من عمرتك»^(٢) إلا مالك وحده، فتعقب بأنه رواها^(٣) غير مالك: عبيد الله بن عمر فيما رواه مسلم وابن ماجه، وكذا رواها أيوب السختياني، وهؤلاء هم حفاظ^(٤) أصحاب نافع، والحجة فيه على من خالفهم، فزيادة مالك مقبولة لحفظه وإتقانه لو انفرد بها، فكيف/ وقد تابعه من ذكرنا. نعم ١٣٣/٣ رواها البخاري من رواية عبيد الله بن عمر بدون قولها: «من عمرتك»، ولفظ الشيخين فيها^(٥): «فلا أحلُّ حتَّى أحلَّ من الحجِّ» [ح: ١٦٩٧] ورواه ابن جريج عن نافع فيما أخرجه مسلم، فلم يقل: «من عمرتك»، وأخرج البخاري مثلها من طريق موسى بن عقبة عن نافع، وذكر البيهقي رواية موسى بن عقبة، ثم قال: وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة^(٦) عن نافع ولم يذكر فيه العمرة،

(١) في (د): «عند».

(٢) قوله: «وأما قول الأصيلي: إنه لم يقل أحد في ... ولم تحلل أنت من عمرتك» ليس في (م).

(٣) في (ص): «رواه».

(٤) في (د): «الحفاظ».

(٥) «فيها»: ليس في (د).

(٦) في (م): «جمرة»، وهو تصحيف.

وفيه: إشارة إلى الاختلاف في ذكر هذه اللفظة، ففيه ميل لقول^(١) الأصيلي (قَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي) بفتح اللام والمُوَحَّدَةُ الْمُشَدَّدَةُ مِنَ التَّلْبِيدِ، وهو أن يجعل المحرم برأسه شيئاً من نحو الصَّمْعِ ليجتمع الشعر، ولا يدخل فيه قملٌ (وَقَلَّدْتُ هَذِي) هو تعليق شيء في عنق الهدى لِيُعْلَمَ (فَلَا أَحِلُّ) من إحرامي (حَتَّى أَنْحَرَ) الهدى، وهذا قول أبي حنيفة وأحمد لأنه جعل العلة في بقاءه على إحرامه الهدى، وأخبر أنه لا يحلُّ حتى ينحر، وأجاب الجمهور عنه بأنه ليس العلة في ذلك سوق الهدى، وإنما السبب فيه إدخال العمرة على الحج، ويدلُّ له قوله في رواية عبيد الله بن عمر المذكورة: «حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ» [ج: ١٦٩٧] وعبر عن الإحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له^(٢) في تلك الحجة، فإنه قال لهم: «من كان معه الهدى؛ فليهلَّ بالحج مع عمرته، ثم لا يحلُّ حتى يحلَّ منهما جميعاً» [ج: ١٥٥٦] ولما كان بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ قد أدخل العمرة على الحج لم يفده الإحرام بالعمرة سرعة الإحلال لبقائه على الحج، فشارك الصحابة في الإحرام بالعمرة، وفارقهم ببقائه على الحج وفسخهم له، وليس التلبيد والتقليد من الحل ولا من عدمه، وإنما هو لبيان أنه من أول الأمر مستعدٌ لدوام إحرامه حتى يبلغ الهدى محلّه، والتلبيد مشعر^(٣) بمدة طويلة.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الحج» [ج: ١٧٢٥] و«اللباس» [ج: ٥٩١٦] و«المغازي» [ج: ٤٣٩٨]، ومسلم في «الحج»، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

١٥٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ نَضْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَنَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي: أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِمَ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (أَخْبَرَنَا) أَبُو جَمْرَةَ (نَضْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ) بالجييم والراء المفتوحين (نَضْرُ بْنُ عِمْرَانَ) بفتح النون وسكون الصاد المهملة (الضُّبَيْعِيُّ) بضمّ

(١) في (د): «إلى قوله».

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) في (د): «يشعر».

(٤) في (م): «أخبرني».

الضَّادِ المعجمة وفتح الموحدة (قَالَ: تَمَتَّعْتُ، فَتَنَهَانِي نَاسٌ) قال الحافظ ابن حجر: لم أفد على أسمائهم، وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير، وكان ينهى عن المتعة كما رواه مسلم (فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي) أي^(١): أن استمر على التمتع (فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي): هذا (حَجٌّ مَبْرُورٌ) مقبول، صفة لـ «حج»، ولابن عساكر: «حجّة مبرورة» بالتأنيث^(٢) فيهما (وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) بما رأيته في المنام من قول الرجل: حج مبرور وعمرة متقبلة (فَقَالَ) لي: هذه (سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ويجوز نصب «سنة»، وهي رواية غير أبي ذر^(٣)؛ بتقدير: وافقت أو أتيت^(٤)، وقال الزركشي: على الاختصاص، قال الدماميني: لا وجه لجعل هذا من الاختصاص، فتأمل، ١٢٨٣/٢د والرفع لأبي^(٥) ذر (فَقَالَ لِي) ابن عباس: (أَقِمْ عِنْدِي فَأَجْعَلَ) بالرفع، ويجوز النصب بـ «أن» مقدرة، وكلاهما في الفرع، والجزم جواباً للأمر، ولأبي ذر: «واجعل» بالواو الدالة على الحالية والنصب (لَكَ^(٦) سَهْمًا) نصيباً (مِنْ مَالِي) قال المهلب: فيه: أنه يجوز للعالم أخذ الأجر على العلم، وفيه نظر؛ إذ الظاهر أنه إنما عرض عليه ماله رغبة في الإحسان إليه لما ظهر أن عمله متقبل وحجّه مبرور، وإنما يتقبل الله من المتقين، قاله في «المصابيح».

(قَالَ شُعْبَةُ) بن الحجاج: (فَقُلْتُ) أي: لأبي جمرة: (لِمَ؟) استفهام عن سبب ذلك (فَقَالَ) أبو جمرة: (لِلرُّؤْيَا) أي: لأجل الرؤيا المذكورة (الَّتِي رَأَيْتُ) بتاء المتكلم، أي: ليقص على الناس هذه الرؤيا المبينة لحال المتعة، قال المهلب: ففي هذا دليل على أن الرؤيا الصادقة شاهد على أمور اليقظة، وفيه نظر لأن الرؤيا الحسنة من غير الأنبياء ينتفع بها في التأكيد لا في التأسيس والتجديد^(٧)، فلا يسوغ لأحد أن يسند فتياه إلى منام^(٨)، ولا يتلقى من غير الأدلة الشرعية حكماً من الأحكام.

(١) «أي»: ليس في (م).

(٢) في (د): «بالتاء».

(٣) «وهي رواية غير أبي ذر»: ليس في (م).

(٤) في (ص): «أتيت»، وهو تصحيف.

(٥) في (د): «لغير أبي ذر»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج): قوله: «فاجعل لك لك سهمًا» كذا بخط الشارح، والأولى حذف «لك» الأولى؛ ليتصل إعراب «جعل» بها.

(٧) في (د): «والتحديد».

(٨) في هامش (ل):

وموضع الترجمة قوله: «تمتعت» إلى قوله: «فأمرني»، وقد مرّ هذا الحديث في «باب أداء الخمس من الإيمان» [ج: ٥٣]، وأخرجه المؤلف أيضاً [ج: ١٦٨٨]، وكذا مسلم.

١٥٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّزْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصُّرُوا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُنْعَةً»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُنْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ، فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَفْتُ الْهَذْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَحِلَّهُ» فَفَعَلُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن ذكَيْنٍ قال: / (حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ) الأكبر ^(١) الحنَّاط - بفتح الحاء المهملة والنون المُشدَّدة - موسى بن نافع الهذلي الكوفي (قَالَ: قَدِمْتُ) حال كوني (مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ ^(٢)) بِعُمْرَةٍ) حالٌ أيضاً، أي: متلبساً ^(٣) بعمرَةٍ (فَدَخَلْنَا قَبْلَ) يوم (التَّزْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ) لم أعرف أسماءهم: (تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً) قليلة ^(٤) الثَّوَاب لِقَلَّةِ مَشَقَّتِهَا؛ لَأَنَّهُ يَنْشِئُهَا مِنْ مَكَّةَ فَتَفُوتُهُ فَضِيلَةُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَلَأَبْيَ ذُرٍّ عَنْ الْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «يَصِيرُ الْآنَ حَجُّكَ مَكِّيًّا» بِالتَّذْكِيرِ (فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (أَسْتَفْتِيهِ) هو من الأحوال المُقدَّرة (فَقَالَ) أي: عطاء: (حَدَّثَنِي) بالافراد (جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله عنه (أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «مع رسول الله» صلی الله علیه وسلم (يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ) بضمِّ المؤخَّدة وسكون الدال المهملة وضمِّها، وذلك في حَجَّةِ الْوَدَاعِ (وَقَدْ أَهَلُّوا) أي: الصَّحَابَةُ (بِالْحَجِّ مُفْرَدًا) بفتح الرَّاء (فَقَالَ لَهُمْ) بِالتَّخْفِيفِ: اجْعَلُوا حَجَّكُمْ عُمْرَةً ثُمَّ (أَحِلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ) بها (بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَ) السَّعْيِ (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصُّرُوا) لم يأمرهم بالحلِّقِ

(١) في هامش (ج): قال الحلبي: ليس له في «البخاري» إلا هذا، وأما أبو شهاب الأصغر - واسمه عبد ربه بن نافع المدني الحنَّاط - روى له البخاري في آخر «الزَّكَاةِ» و«الأشربة» و«الاستقراض» و«الكفَّارات» و«التَّوْحِيدِ».

(٢) في (م): «فله»، وهو تحريف.

(٣) في (ص) و(م): «ملتبساً».

(٤) زيد في (د): «من».

لِيَتَوَفَّرَ الشَّعْرُ يَوْمَ الْحَلَاقِ، لِأَنَّهُمْ يَهْلُونَ بَعْدَ قَلِيلٍ^(١) بِالْحَجِّ لِأَنَّ بَيْنَ دُخُولِهِمْ مَكَّةَ وَبَيْنَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ فَقَطْ (ثُمَّ أَقِيمُوا) حَالُ كُونِكُمْ (حَلَالًا) مُحَلِّينَ (حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ) مِنْ مَكَّةَ وَهَاءِ «أَهْلُوا» مَكْسُورَةٌ (وَاجْعَلُوا) الْحَجَّةَ الْمَفْرَدَةَ (الَّتِي قَدِمْتُمْ) مَهْلِينَ (بِهَا مُتَعَةً) بِأَنَّ^(٢) تَحَلَّلُوا مِنْهَا فَتَصِيرُوا مَتَمِّعِينَ، وَأُطْلِقَ عَلَى الْعِمْرَةِ مُتَعَةٌ مُجَازًا، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةٌ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: «وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ...» إِلَى آخِرِهِ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، تَقْدِيرُهُ: وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مَفْرَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوا إِحْرَامَكُمْ عِمْرَةً، وَتَحَلَّلُوا بِعَمَلِ الْعِمْرَةِ»، وَهُوَ مَعْنَى فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعِمْرَةِ. انْتَهَى^(٣).

٢٨٣/٢٥ ب

(فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ فَقَالَ) ﷺ: (افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ) بِهِ (فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ) بِهِ، وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ «لَوْ» فِي مِثْلِ هَذَا، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ: «لَوْ: تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ بَابُ التَّلْهُفِ عَلَى أُمُورِ الدُّنْيَا لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ صُورَةِ التَّوَكُّلِ، وَعَدَمِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، أَمَّا فِي الْقُرْبَاتِ كَهَذَا الْحَدِيثِ فَهَذَا الْمَعْنَى مُنْتَفٍ، فَلَا كِرَاهَةَ (وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ) بِكَسْرِ الْحَاءِ (مِنِّي) شَيْءٌ (حَرَامٌ) أَيِ: لَا يَحِلُّ مِنِّي مَا حُرِّمَ عَلَيَّ (حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) أَيِ: إِذَا نَحَرَ يَوْمَ مِنِّي (فَفَعَلُوا) مَا أَمَرَهُمْ بِهِ ﷺ.

زَادَ الْمُسْتَمْلِي وَالْكُشْمِينِيُّ هُنَا^(٤): «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» أَيِ: الْبُخَارِيُّ: «أَبُو شَهَابٍ» أَيِ^(٥): الْأَكْبَرُ «لَيْسَ لَهُ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ يَرْوِيهِ مَرْفُوعًا» أَوْ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ^(٦) مُسْلِمٌ بِسِيَاقِهِ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٧) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، وَفِي هَذِهِ الطَّرِيقِ بَيَانٌ زَائِدٌ لَصِفَةِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعِمْرَةِ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ.

(١) «قَلِيلٌ»: لَيْسَ فِي (م).

(٢) «بِأَنَّ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) قَوْلُهُ: «وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ...» وَهُوَ مَعْنَى فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعِمْرَةِ. انْتَهَى. لَيْسَ فِي (ص).

(٤) «هُنَا»: لَيْسَ فِي (م).

(٥) «أَيِ»: لَيْسَ فِي (د). أَبُو شَهَابٍ الْأَكْبَرُ هُوَ مُوسَى بْنُ نَافِعِ الْأَسَدِيِّ الْحَنْطَا، تَمَيِّزًا لَهُ عَنْ أَبِي شَهَابٍ الْأَصْغَرَ عَبْدَ رَبِّهِ بْنِ نَافِعِ الْحَنْطَا.

(٦) «بِهِ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٧) فِي (د): «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيُّ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهما وَهُمَا بِعُسْفَانَ فِي الْمُتَعَةِ، فَقَالَ عَلِيُّ: مَا تُرِيدُ إِلَى أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيُّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ) بن الحَجَّاج (عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ) بسكون الميم في الأول وضمها في الثاني وتشديد الراء (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيُّ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهما وَهُمَا بِعُسْفَانَ) جملة حالية، أي: كائنان بعُسْفَانَ بضم العين وسكون السين المهملتين وبالفاء وبعد الألف نونٌ: قرية جامعة بينهما وبين مكة ستة وثلاثون ميلاً (فِي الْمُتَعَةِ، فَقَالَ عَلِيُّ) لعثمان: (مَا تُرِيدُ إِلَى أَنْ تَنْهَى) أي: ما تريد إرادة منتهية إلى النهي، أو ضَمَّنَ الإرادة معنى الميل، وللكشميهني: «(أَلَا أَنْ تَنْهَى) بحرف الاستثناء (عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) صفة لقوله: «عن أمير»، والجملة حالية، قال ابن المسيب: (فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ) النَّهْيَ (عَلِيُّ) رضي الله عنه (أَهْلًا بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة (جَمِيعًا) وهذا هو القرآن، قال في «الكواكب»: فإن قلت: الاختلاف بينهما كان في التمتع وهذا قرآن، فكيف يكون فعله مثبتاً لقوله نافيًا لقول صاحبه؟ وأجاب بأن القرآن أيضاً نوعٌ من التمتع لأنه يتمتع بما فيه من التخفيف، أو كان القرآن كالتمتع عند عثمان بدليل ما تقدم حيث قال: وأن يجمع بينهما، وكان حكمهما/ واحداً عنده جوازاً ومنعاً، أو المراد بالمتعة العمرة في أشهر الحج، سواء كانت في ضمن الحج أو متقدمة عنه^(١) منفردة، وسبب تسميتها متعة: ما فيها من التخفيف الذي هو تمتع. انتهى.

وهذا الحديث قد^(٢) تقدم قريباً من وجه آخر [ج: ١٥٦٣] (٣).

٣٥ - بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ

(بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ) أي: عَيْنَهُ.

١٥٧٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً.

(١) في (د) و(م): «عليه».

(٢) «قد»: ليس في (د).

(٣) في (ب) و(س): «أوجه آخر».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم الجهمي البصري (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي (قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا) هو ابن جَبْرِ بفتح الجيم وسكون الموحدة/ ثُمَّ رَأَى الْمُخْزُومِيَّ الْإِمَامَ فِي التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ (يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ١٢٨٤/٢٥ قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ) سَقَطَ لِأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ لَفْظًا «لَبَّيْكَ» و«اللَّهُمَّ»^(١)) (فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفَسْخِ الْحَجَّةِ إِلَى الْعَمْرَةِ (فَجَعَلْنَاهَا) أَي: الْحَجَّةَ (عُمْرَةً) وهذا منسوخ عند الجمهور خلافاً لقوم ومنهم أحمد كما مرَّ. وموضع الترجمة قوله: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ» فإنه لَبَّى وَسَمَّاهُ، وقد أخرج هذا الحديث مسلمٌ أيضاً.

٣٦ - بَابُ التَّمَتُّعِ

(بَابُ التَّمَتُّعِ) زاد أبو ذَرٍّ: «(عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)^(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «(بَابُ)» بِالتَّنْوِينِ بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ.

١٥٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ: بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ)^(٣) هو ابن يحيى ابن دينار (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُطَرِّفٌ) بضم الميم فطاءً مهملةً مفتوحةً فراءً مُشَدَّدَةً مكسورةً ففاءً ابن الشَّخِيرِ (عَنْ عِمْرَانَ) بن الحُصَيْنِ^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: (تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ) بجوازه، قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ الآية... [البقرة: ١٩٦] وزاد مسلمٌ: «ولم ينزل قرآنٌ يحرمه، ولم ينه عنها حتَّى مات» أي: فلا نسخ، وفي نسخة - وهي التي في الفرع^(٦) -: «(فنزل) بالفاء بدل الواو (قَالَ رَجُلٌ: بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ)

(١) في (م): «وما بينهما».

(٢) في غير (ص) و(م): «رسول الله»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٣) في (م): «هشام»، وهو تحريف.

(٤) في (ب) و(س): «حصين».

(٥) «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: ليس في (ب) و(س).

(٦) «وهي التي في الفرع»: ليس في (م).

هو عمر بن الخطاب لا عثمان بن عفان؛ لأنَّ عمر أوَّل من نهى عنها، فكان من بعده تابعاً له في ذلك، ففي «مسلم»: أنَّ ابن الزُّبير كان ينهى عنها، وابن عبَّاسٍ يأمر بها، فسألوا جابراً فأشار إلى أنَّ أوَّل من نهى عنها عمر.

ورواة هذا الحديث كلُّهم بصريُّون، وأخرجه مسلمٌ في «الحجِّ» أيضاً.

٣٧ - بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

(بابُ) تفسير (قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]).

١٥٧٢ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ، فَقَالَ: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلُنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ» طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحِلَّهُ»، ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّزْوِيَةِ أَنْ نُهَلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ نَمَّ حَجُّنَا، وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إِلَى أَمْصَارِكُمْ، الشَّاةُ تَجْزِي، فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ صلى الله عليه وسلم وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ، وَالرَّفَثُ: الْجِمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ.

(وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ) بضمَّ الفاء والحاء فيهما مُصَغَّرَيْنِ (الْبَصْرِيُّ) الْجَحْدَرِيُّ^(١) الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتِينَ، مِمَّا وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ) بفتح الميم وسكون العين وفتح الشَّين المعجمة يوسف بن يزيد مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ» بفتح المُوحَّدة وتشديد الرَّاء نسبةً إِلَى بَرِي السَّهَامِ^(٢)، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ

(١) فِي هَامِش (ج): وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الدَّال المهملتين وفي آخرها راء، قَالَ فِي «الْأَبَاب»: هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى جَحْدَرٍ، وَاسْمُهُ رُبْعَةٌ بَنُ ضَبِيعَةٍ «تَرْتِيب».

(٢) فِي هَامِش (ج): فِي «الْأَبَاب»: إِنَّهُ كَانَ يَبْرِي الْمَغَاذِلَ، وَقِيلَ: كَانَ يَبْرِي الْعُودَ الَّذِي يَتَبَخَّرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَطَّارًا.

غِيَاثٍ) بغينٍ معجمة مكسورة فمُثَنَّاةٌ تَحْتِيَّةٌ فالْفِ فمُثَلَّثَةٌ الباهلي (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ، فَقَالَ) مجيباً عن ذلك: (أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلَلْنَا) قد مرَّ أنَّهم كانوا ثلاث فرقٍ: فرقةٌ أحرَمُوا بحجٍّ وعمرَةٍ أو بحجٍّ ومعهم هديٌّ، وفرقةٌ بعمرَةٍ ففرغوا منها ثمَّ أحرَمُوا بحجٍّ، وفرقةٌ أحرَمُوا بحجٍّ ولا هديٍّ معهم فأمرهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجعلوه عمرَةً، وإلى هذا الأخير أشار بقوله: (فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ) أي: قربنا^(١) منها لأنَّه كان بِسَرِفٍ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لمن كان أهلاً بالحجِّ مفرداً^(٢) (اجْعَلُوا/ إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً) أفسخوه إلى العمرة لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهليَّة من تحريم العمرة في أشهر الحجِّ، وهذا خاصٌّ بهم في تلك السَّنة كما في حديث بلالٍ عند أبي داود، وقد مرَّ التَّنبيه على ذلك (إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ، طُفْنَا بِالْبَيْتِ) أي: فلَمَّا قدمنا طفنا، ولِلْأَصِيلِيِّ: «طفنا» بقاء العطف (وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَتَيْنَا النَّسَاءَ) أي: واقعناهنَّ، والمراد غير المتكلِّم لأنَّ ابن عباسٍ كان إذ ذاك لم يدرك الحلم^(٣)، وإنَّما حكى ذلك عن الصَّحابة (وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ) المخيطة^(٤) (وَقَدْ قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ) شيءٌ من محظورات الإحرام (حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) بأن ينحره بمنى (ثُمَّ أَمَرْنَا) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَشِيَّةَ) / يوم ١٣٦/٣ (التَّزْوِيَّةَ) بعد الظُّهر ثامن^(٥) ذي الحِجَّة (أَنْ نُهَلَّ بِالْحَجِّ) من مكَّة (فَإِذَا فَرَّغْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ) من الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والرَّمي والحلق (جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ) طواف الإفاضة (وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا) ولِلْكُشْمِينِيَّ: «وقد» بالواو بدل الفاء، ومن قوله: «فقد تَمَّ حَجُّنَا...» إلى آخر الحديث موقوفٌ على ابن عباسٍ، ومن أَوَّلِهِ إليه مرفوعٌ^(٦) (وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ

(١) في (د) و(م): «قريباً».

(٢) في هامش (ج): أي: ولا هدي معه، كما تقدَّم آنفاً.

(٣) في هامش (ج): قوله: «لم يدرك الحلم» والأولى: لم يتزوَّج؛ لأنَّه لا يلزم من عدم إدراك الحلم عدم الزَّواج والمواقعة.

(٤) في (د): «المخيطة».

(٥) زيد في غير (د): «من».

(٦) في هامش (ج): أي: له حكم المرفوع، أو مرفوع في الجملة، فإنَّ قوله فيما تقدَّم: «طفنا بالبيت وبالصفا والمروة، وأتيننا النساء، ولبسنا الثياب» من كلام ابن عباس.

كَمَا قَالَ اللَّهُ^(١) تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فعليه دمٌ استيسره بسبب التَّمَتُّعِ، فهو دم جبرانٍ يذبحه إذا أحرم بالحجِّ لَأَنَّهُ حينئذٍ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحجِّ ولا يأكل منه، وقال أبو حنيفة: إِنَّهُ دم نسكٍ، فهو كالأضحية ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِذْ﴾ أي: الهدي ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ في أَيَّام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التَّحُلُّ، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحجِّ لَأَنَّهَُا عبادةٌ بدنيَّةٌ فلا تُقدَّم على وقتها، وَيُسْتَحَبُّ قبل يوم عرفة لَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ للحاجِّ فطره، وقال أبو حنيفة: في أشهره بين الإحرامين، والأحبُّ أن يصوم سابع ذي الحِجَّةِ وثامنه وتاسعه، ولا يجوز يوم النحر وأَيَّام التَّشْرِيقِ عند الأكثر، وقال المالكيَّة: يصوم أَيَّام التَّشْرِيقِ أو ثلاثة بعدها لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ أي: في وقته وذو الحِجَّةِ كُلُّهُ وقتٌ عندهم، ولنا: أَنَّهُ نهى عن صوم أَيَّام التَّشْرِيقِ^(٢)، ولأنَّ ما بعدها ليس من وقت الحجِّ عندنا ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] إِلَى أَمْصَارِكُمْ وهذه^(٣) تفسيرٌ من ابن عَبَّاسٍ للرُّجُوعِ، أو إذا نفرتم وفرغتم من أعماله لَأَنَّ قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ مسبوقةٌ بقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ فتصرف إليه، وكأَنَّهُ بالفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه من الأعمال، وهذا مذهب أبي حنيفة، والقول الثاني للشافعي: وإذا قلنا بالأوَّل؛ فلو توطَّن مكة بعد فراغه من الحجِّ صامَ بها، وإن لم يتوطَّنْها لم يجز صومه بها، ولا يجوز صومها بالطَّريق إذا توجَّه إلى وطنه لَأَنَّهُ تقديمٌ للعبادة البدنيَّة على وقتها، وإن قلنا بالثاني؛ فلو أخره حتَّى رجع إلى وطنه جاز، بل هو أفضلُ خروجاً من الخلاف.

(الشَّاةُ تَجْزِي) بفتح أوَّله من غير همزٍ، أي: تكفي لدم التَّمَتُّعِ، والجملة حاليَّةٌ وقعت بدون واوٍ نحو: كلَّمْتُهُ فوه إلى في^(٤)، وهذا تفسيرٌ من^(٥) ابن عَبَّاسٍ، وفي بعض الأصول: «تَجْزِي» بضمَّ أوَّله وهمزٍ آخره (فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) ذكرهما للبيان، وإلَّا فهما نفس

(١) «الله»: اسم الجلالة مثبتٌ من (ص) و(م).

(٢) في (د): «منهني عن أَيَّام التَّشْرِيقِ».

(٣) في (د): «وهذا».

(٤) في هامش (ج): قولهم: «كلَّمْتُهُ فاهُ إلى في» قال البدر في «شرح التَّسهيل» خارجٌ عن قياس الحال من وجهين: التعريف والجمود، وأيضاً فهو معدول به عن ظاهره في الارتفاع بالابتداء؛ إذ الحال في الحقيقة مجموع «فاه إلى في» فالقياس جعله مبتدأ وخبراً، وجعل الجملة حالاً... إلى آخره في «الأوضح» و«شرحه».

(٥) «من»: مثبتٌ من (ص) و(م).

النُسكين على ما لا يخفى، والنُسكين - بضم السين كما في فروع ثلاثة لـ «اليونينية» وغيرها - تشية نُسكٍ، وضبطه الحافظ ابن حجرٍ والعيني والذماميني بإسكان السين مستدلين بما نقلوه عن الجوهري: أَنَّ النُسك بإسكان السين: العبادة، وبالضم: الذبيحة، والذي رأيته في ١٢٨٥/٢٥ «الصَّحاح»: والنُسك: العبادة، والنَّاسك: العابد، وقد نَسَكَ وتَنَسَكَ، أي: تعبد، ونُسك - بالضم - نَسَاكَةً، أي: صار ناسكًا، والنَّسِيكة: الذبيحة، والجمع نُسُكٌ، ونَسَائِكُ، هذا لفظه، وقال في «القاموس»: النُسُك: مُثْلَةٌ، وبضمَّتَيْن: العبادة، وكل حق لله عَزَّوَجَلَّ، والنُسك بالضم وبضمَّتَيْن وكسفية: الذبيحة، أو النُسُك: الدَّم، والنَّسِيكة: الذَّبْح^(١)، فليُتَأَمَّل هذا مع ما سبق (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ) أي: الجمع بين الحج والعمرة (فِي كِتَابِهِ) العزيز حيث قال: ﴿فَنَنْتَعِبَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] (وَسَنَّهُ) أي: شرعه (نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حيث أمر به أصحابه (وَأَبَاحَهُ) أي: التَّمَتُّع (لِلنَّاسِ) بعد أن كانوا يعتقدون حرمة في أشهر الحج، وأنه من أفجر الفجور (غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ) فلا دم عليهم، و«غير» بالنصب على الاستثناء، والجرُّ صفةٌ لـ «النَّاسِ»، وقوله في «الفتح»: «ويجوز كسره» مخالفٌ للاستعمال النَّحْوِيُّ؛ إذ هو للبناء، والجرُّ للإعراب.

(قَالَ اللَّهُ) عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الحكم المذكور عندنا والتَّمَتُّع عند أبي حنيفة؛ إذ لا تمتُّع ولا قران لحاضري المسجد الحرام عنده تقليدًا لابن عباسٍ رضي الله عنهما، وأجاب الشافعية بأن قول الصحابي ليس حجةً عند الشافعي؛ إذ المجتهد لا يقلد مجتهدًا، قاله الكرماني وغيره^(٢)، وأما قول العيني: إِنَّ هَذَا جَوَابٌ وَإِذَا مَعَ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ^(٣)، فَإِنَّ مِثْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ لَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَأَيُّ مُجْتَهِدٍ بَعْدَ الصَّحَابَةِ يَلْحَقُ ابْنَ عَبَّاسٍ أَوْ يَقْرُبُ مِنْهُ حَتَّى لَا يَقْلُدَهُ؟! فلا يخفى ما فيه، فلا يحتاج إلى الاشتغال برده ﴿لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وهو من كان من الحرم على / مسافة القصر عندنا كمن مساكنهم بها، واعتُبرت المسافة من الحرم لأنَّ كلَّ موضعٍ ذكر الله^(٤) فيه المسجد الحرام فهو الحرم إلَّا قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فهو نفس الكعبة، واعتبرها الرَّافِعِيُّ في «المُحَرَّر» من مَكَّةَ، قال في «المهمَّات»: وبه

(١) في (د): «النُسك: الذبيح»، والمثبت موافق لما في «القاموس».

(٢) «وغيره»: ليس في (د) و(م).

(٣) في (د): «أدب».

(٤) «الله»: اسم الجلالة ليس في (د).

الفتوى، فقد نقله في «التقريب» عن نص «الإملاء» وأن الشافعي أيده بأن اعتبارها من الحرم يؤدّي إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب منها؛ لاختلاف المواقيت. انتهى. والقريب من الشيء يُقال: إنّه حاضره، قال الله تعالى: ﴿وَسَلَّيْتُمْ عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] أي: قريبة منه، وقال في «المدونة»: وليس على أهل مكة القرية بعينها، وأهل ذي طوى إذا قرنوا أو تمتّعوا دم قران ولا متعة، قال ابن حبيب عن مالك وأصحابه: ومن كان دون مسافة القصر من مكة حكمه حكم المكي، وقيل: إنّ من دون المواقيت كالمكي، ولم يعزه اللّخمي، قاله^(١) بهرام، وقال الحنفية: هم أهل المواقيت ومن دونها.

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢) زاد أبو ذر: «في كتابه» أي: في الآية التي بعد آية التمتع، وهي قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]: (شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ) من باب إقامة/ البعض مقام الكل، أو إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد، أي: تسع ذي الحجة بليلة النحر عندنا، والعشر عند أبي حنيفة، وذو الحجة كله عند مالك، وبناء الخلاف أن المراد بوقته وقت إحرامه^(٣)، أو وقت أعماله ومناسكه، أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقاً، فإنّ مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة، وأبو حنيفة وإن صحّ الإحرام به قبل شوال فقد استكرهه (فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ أَوْ إِلَى^(٤) العاشر من ذي^(٥) الحجة أو ليلته (فَعَلَيْهِ ذَمٌّ أَوْ صَوْمٌ) ثلاثة أيّام في الحجّ وسبعة إذا رجع إن عجز عن الهدي، وليس للقيّد بالأشهر مفهوم لأنّ الذي يعتمر في غير أشهر الحجّ لا يُسمّى متمتّعاً ولا دم عليه، وكذلك المكي عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، ويدخل في عموم قوله: «فمن تمتّع» من أحرم بالعمرة في أشهر الحجّ ثمّ رجع إلى بلده ثمّ حجّ منها، وبه قال الحسن البصري، وهو مبنيّ على أنّ التمتع إيقاع العمرة في أشهر الحجّ فقط، والذي عليه الجمهور أنّ التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما في سفرٍ واحدٍ في أشهر الحجّ في عامٍ واحدٍ، وأنّ يقدّم العمرة

(١) في غير (د): «قال».

(٢) «تعالى»: ليس في (د) و(م).

(٣) في (د): «وقت الإحرام».

(٤) «إلى»: مثبت من (ص) و(م).

(٥) «ذي»: ليس في (س).

وَأَلَّا يَكُونَ مَكِّيًّا، فَمَتَى ^(١) اخْتَلَّ شَرْطُ وَاحِدٍ ^(٢) مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَمْ يَكُنْ مَتَمِّتًا.

(وَالرَّفَقُ: الْجِمَاعُ) أَوْ الْفَحْشُ مِنَ الْكَلَامِ (وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي) فِيهِ: إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْفُسُوقَ جَمْعُ فَسَقٍ، لَا مُصَدَّرٌ، وَتَفْسِيرُ الْأَشْهُرِ وَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ زِيَادَةٌ لِلْفَوَائِدِ بِاعْتِبَارِ أَدْنَى مَلَابَسَةٍ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ ^(٣)، قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ (وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ) كَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيْمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَلَفْظُهُ: وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ تَمَارِي صَاحِبِكَ حَتَّى تَغْضِبَهُ.

٣٨ - بَابُ الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ

(بَابُ) اسْتِحْبَابِ (الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) وَلَوْ لِحَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءٍ ^(٤)، وَيُسْتَثْنَى مِنْ خُرُوجِ مَنْ مَكَّةَ، فَأَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ كَالْتَّنْعِيمِ، وَاغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ، فَلَا يُسْنُّ لَهُ الْغَسْلُ لِدُخُولِهَا لِحَصُولِ النَّظَافَةِ بِالْغَسْلِ السَّابِقِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ كَالْجَعْفَرَانَةِ وَالْحَدِيدِيَّةِ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ الْمُحْرِمَ وَالْحَلَالَ الدَّخَلَ لَهَا أَيْضًا، وَقَدْ حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» عَنْ فَعْلِهِ بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَامَ الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَنَّهُ غَسَلَ لِمُسْتَقْبَلٍ؛ كَغَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ. نَعَمْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ وَإِحْرَامُهُ جَنْبًا، وَمِثْلُهُ حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ انْقَطَعَ دَمُهُمَا، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ يَغْسِلُهُ وَلِيَّهُ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْغَسْلِ لَفَقَدَ الْمَاءَ أَوْ غَيْرَهُ تَيَمَّمَ ^(٥)، أَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِي غَسْلَهُ، تَوَضَّأَ بِهِ، حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَبَهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ أَرَادَ أَنْ ^(٦) يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَتَيَمَّمَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْوُضْوءِ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ الْغَسْلَ، وَالتَّيَمُّمُ يَقُومُ مَقَامَهُ دُونَ الْوُضْوءِ. انْتَهَى. وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْوُضْوءِ كَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يَكْفِي غَسْلَهُ تَوَضَّأَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً بِحَالٍ تَيَمَّمَ، فَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ الْغَسْلِ، وَالْوُضْوءُ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّ أَعْضَاءَ الْوُضْوءِ أَوْلَى بِالْغَسْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْوُضْوءِ الَّذِي هُوَ عِبَادَةٌ كَامِلَةٌ، وَسُنَّةٌ/ قَبْلَ ١٢٨٦/٢٥

الْغَسْلِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ التَّيَمُّمِ.

(١) فِي (د): «فَإِنْ».

(٢) «وَاحِدٌ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي غَيْرِ (م): «الْاِثْنَيْنِ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ الْكِرْمَانِيِّ.

(٤) فِي (د) وَ(س): «وَنَفْسَاءٌ».

(٥) فِي (د): «يَتَيَمَّمَ».

(٦) «أَنْ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

١٥٧٣ - حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى، ثُمَّ يُصَلِّي بِهَ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن كثير الدورقي العبدى قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ) بضم العين وفتح اللام وتشديد المثناة التَّحِيَّةَ إسماعيل بن إبراهيم بن سهم/، وعُليَّةُ: أمه، قال: (أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ) أَوَّلَ مَوْضِعٍ مِنْهُ (أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ) يتركها^(١) أصلاً، أو يستأنفها بعد ذلك إذا تركها عند ابتداء رمي جمرة العقبة يوم العيد لأخذه في أسباب التَّحْلُلِ (ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى) بكسر الطاء اسم بئر^(٢) أو موضع بقرب مكة، ولأبي ذرٍّ: «طُوًى» بضمها ويجوز فتحها والتَّوِينِ وعدمه كما في «القاموس»، فمن صرفه جعله اسم وادٍ ومكانٍ وجعله نكرة، ومن لم يصرفه جعله بلدةً وبقعةً وجعله معرفةً (ثُمَّ يُصَلِّي بِهَ) أي: بذى طوى (الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ) به، وفيه: استحباب الاغتسال به، وهو محمولٌ على أنه كان بطريقه بأن يأتي من طريق المدينة، وإلا اغتسل من نحو تلك المسافة، قال الطَّبْرِيُّ: ولو قيل: يُسَنُّ له التَّعْرِيجُ إليها والَاغْتِسَالُ بها^(٣) اقتداءً وتبرُّكاً لم يبعد، قال الأذرعي: وبه جزم الزَّعفرانيُّ (و) كان ابن عمر رضي الله عنه (يُحَدِّثُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)^(٤) كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من الإمساك عن التَّلْبِيَةِ والبيتوتة والَاغْتِسَالِ بِذِي طُوًى، أو الإشارة إلى الغسل فقط، وهو موضع التَّرجمة.

وهذا الحديث سبق مُعلَّقاً بآتم من هذا في «باب الإهلال مستقبل القبلة» [ج: ١٥٥٣].

٣٩ - بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا

بَاتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَفْعَلُهُ.

(بَابُ) استحباب (دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «وليلًا» بالواو بدل «أو»

(١) في (ص): «بتركها».

(٢) في (م): «نكرة».

(٣) في (ص): «بذى طوى».

(٤) في غير (ب) و(س): «النَّبِيُّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية». وكذلك في (ج). وفي هامش (ج): «أَنَّ النَّبِيَّ» كذا بخطه، وفي أحد فروع «اليونينية»: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ.

(بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى) بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «طُوًى»^(١) بضمُّها ويجوز فتحها والصَّرف وعدمه، كما مرَّ (حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ) نَهَارًا (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ) أَي: الْمَبِيتَ، وَسَقَطَ قَوْلُهُ: «بَات...» إِلَى آخِرِهِ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَهَذَا قَدْ سَبَقَ مُوَصُّوْلًا فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ [ج: ١٥٧٣] ثُمَّ سَاقَهُ بِسَنَدٍ آخَرَ غَيْرِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ:

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بِنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمِّ العين العُمَرِيِّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (نَافِعٌ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ) أَي: نَهَارًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ وَقَعَ صَرِيحًا فِي «مُسْلِمٍ» مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ، وَلَفْظُهُ: كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى يَصْبَحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، نَعَمْ دَخَلَهَا لَيْلًا فِي عَمْرَةِ الْجَعْرَانَةِ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يُعْلَمُ^(٢) دَخُولُهُ^(٣) لَيْلًا فِي غَيْرِهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَخْفَى مَا فِي قَوْلِ الْكِرْمَانِيِّ، وَتَبَعَهُ الْبِرْمَاوِيُّ مُجِيبًا عَنْ كَوْنِ الْمُصَنِّفِ ذِكْرَ فِي التَّرْجُمَةِ دَخُولِ مَكَّةَ فِي اللَّيْلِ / وَالنَّهَارِ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثًا يَدُلُّ لِلَّيْلِ أَنَّ كَلِمَةَ «ثُمَّ» لِلتَّرَاخِي، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الدُّخُولَ تَأَخَّرَ إِلَى اللَّيْلِ، وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ بِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مُقْصُودٍ، وَأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ سَوَاءٌ، وَبَنَى عَلَى أَنَّ ذِي طُوًى مِنْ مَكَّةَ وَقَدْ دَخَلَ عَشِيَّةً وَبَاتَ فِيهِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ لَيْلًا، وَإِذَا جَازَ لَيْلًا جَازَ نَهَارًا بِطَرِيقِ^(٤) الْأُولَى، وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ بِالنَّهَارِ أَفْضَلُ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنْ شِئْتُمْ فَادْخُلُوا لَيْلًا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ كَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُ كَانَ إِمَامًا، فَأَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهَا نَهَارًا لِيَرَاهُ النَّاسُ. انْتَهَى. أَي: لِيَقْتَدُوا بِهِ (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنَ الْبَيْتِوتَةِ.

(١) «طُوًى»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٢) فِي (د): «وَلَمْ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٣) فِي (م): «دَخُولُهَا».

(٤) فِي (ص): «بِالطَّرِيقِ».

٤٠ - باب: من أين يدخل مكة؟

هذا^(١) (باب) بالتَّوِين (مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةُ؟)^(٢).

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحِزَامِيُّ^(٣) المدني (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون العين ابن عيسى بن يحيى القَزَّاز بالقاف وتشديد الزَّاي الأولى (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (مَالِكٌ) الإمام، قال في «الفتح»: ليس هو في «الموطأ»، ولا رأيته في «غرائب مالك» للذَّارقطني، ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى، وقد تابع إبراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مَكَّةَ (مِنْ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا) التي ينزل منها إلى الْمُعَلَّةِ^(٤)، ومقابر مكة بجنب الْمُحَصَّب، و«الثَّنِيَّة» بفتح المُثَلَّثَة وكسر النون وتشديد المُثَنَّاة التَّحْتِيَّة: كلُّ عقبة في جبلٍ أو طريقٍ عاليةٍ فيه، وهذه الثَّنِيَّة كانت صعبة المرتقى، فسَهَّلَهَا معاوية ثمَّ عبد الملك ثمَّ المهديُّ، ثمَّ سهل منها سنة إحدى عشرة وثمان مئة موضعً، ثمَّ سَهَّلَتْ كُلُّهَا في زمن/ سلطان مصر الملك المؤيَّد في حدود العشرين وثمان مئة (وَيَخْرُجُ) منها (مِنْ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى) التي بأسفل مكة عند باب شَيْبَكَة، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السَّابع، زاد الإسماعيليُّ من طريق ابن ناجية عن البخاري، وأبو داود من طريق عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن: «يعني: ثنيتي مكة» والمعنى في ذلك: الذَّهاب من طريقٍ والإياب من أخرى كالعيد لتشهد له الطَّريقان، وَخُصَّتْ العليا بالدُّخول مناسبةً^(٥) للمكان العالي الذي

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قوله: «من أين يدخل مكة؟» أي: جواب سؤال عن مكان دخول مكة؛ إذ كلمة «أين» للاستفهام عن المكان، «الشيخ زكريّا».

(٣) في غير (د) و(س): «الحِزَامِيُّ»، وهو تصحيف. وفي هامش (ج): بكسر الحاء المهملة وبالزَّاي وبالميم بعد الألف؛ كما في «اللباب».

(٤) في (د): «المُعَلَّى».

(٥) في (ص): «مناسبتها».

قصده، والسفلى للخروج مناسبة للمكان الذي يذهب إليه، ولأن إبراهيم عليه السلام حين قال: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] كان على العليا كما روي عن ابن عباس، قاله السهيلي.

٤١ - باب: من أين يخرج من مكة؟

هذا^(١) (باب) بالتنوين (من أين يخرج من مكة؟).

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ يُقَالُ هُوَ مُسَدَّدٌ كَاسِمِهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ الْبَصْرِيُّ) سقط في رواية أبي ذر «بن مسرهد البصري»/ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين مُصَغَّرًا، ابن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ) بفتح الكاف والذال المهملة ممدودًا مُنَوَّنًا على إرادة الموضع، وقال أبو عبيد: لا يُصْرَفُ؛ أي^(٢): على إرادة البقعة للعلمية والتأنيث (مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ) بفتح الموحدة، قال الجوهرى: الأبطح: مَسِيلٌ واسعٌ فيه دُقاق^(٣) الحصى، و«العليا» بضم العين تأنيث الأعلى، وهذه الثنية ينزل منها إلى الحجون - بفتح الحاء المهملة وضم الجيم - مقبرة مكة (وَيَخْرُجُ) بلفظ المضارع، ولأبي ذر: «(وخرج)» (مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى) التي بقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قَعِيقَعَانَ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (كَانَ يُقَالُ: هُوَ مُسَدَّدٌ)^(٤) من التسيّد وهو الإحكام، أي:

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) «أي»: ليس في (د) و(م).

(٣) في هامش (ج): «الدُّقاق» كـ «غُرَاب»: فُتَات كلِّ شيء «قاموس».

(٤) في هامش (ج): مطلب: مُسَدَّدٌ كاسمه.

مُحَكَّم (كَاسِمِهِ) أَي: فطابق^(١) اسمه مُسَمَّاه، ولم يكتف المؤلف بتوثيقه إيَّاه بنفسه حتَّى نقل عن ابن معين توثيقه فقال: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ) الإمام في باب الجرح والتَّعْدِيل (يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) القَطَّان (يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ) وهذا منه غاية في التَّعْدِيل ونهاية في التَّوْثِيق، وسقط عند أبي ذرُّ قوله: «قال أبو عبد الله: كان^(٢) يُقال» إلى هنا.

١٥٧٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) أبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر المَكِّي (وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العَنَزِيُّ الزَّيْنِي البصريُّ (قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا) بغير ضمير النَّصْب، ولأبوي ذرُّ والوقت: «دخلها من أعلاها» (وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا).

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضًا في «المغازي» [ج: ٤٢٩٠] عن غير^(٣) الحميدي وابن المثنى، ومسلم في «الحج» عن ثانيهما وابن أبي عمر، وأبو داود والترمذي والنسائي.

١٥٧٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَخَرَجَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرُّ: «(حَدَّثَنِي)» (مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ) بفتح الغين المعجمة وسكون المُنَّةاة التَّحْتِيَّة، وسقط لأبي ذرُّ «ابن غيلان»، ولغير أبي ذرُّ^(٤): «(الْمَرْوَزِيُّ)» قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة^(٥) قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْر (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

(١) في (د): «مطابق».

(٢) «كان»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) «غير»: سقط من النسخ جميعها.

(٤) «ولغير أبي ذرُّ»: ليس في (م).

(٥) في غير (ب) و(س): «زيد»، وليس بصحيح. وفي (ج): حماد بن زيد، وفي هامشها: قوله: «حمَّاد بن زيد» كذا بخطه هنا، وصوابه: حمَّاد بن أسامة؛ كما في «الحلبي» وغيره، وبخطه أيضًا في الحديث الرابع من الباب الذي بعد هذا.

عائشة عليها السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ ثَنِيَّةٍ (كَدَاءٍ) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَالتَّنْوِينِ (وَخَرَجَ مِنْ) ثَنِيَّةٍ (كُدَا) بِالضَّمِّ مَقْصُورًا مُنَوَّنًا عَلَى الْمَشْهُورِ فِيهِمَا خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِلرَّافِعِيِّ فِي «شرح الوجيز»: أَنَّ الَّذِي يَشْعُرُ بِهِ / كَلَامُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ الثَّانِي بِالْمَدِّ أَيْضًا، قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ كَتَبُوهَا بِالْأَلْفِ، وَرَدَّه النَّوَوِيُّ بِأَنَّ كِتَابَتَهَا بِالْأَلْفِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَدِّ، وَضَبَطَ الْحَافِظُ الدِّمِيَاطِيُّ الْأُولَى: بِضَمِّ الْكَافِ مَعَ الْقَصْرِ غَيْرِ مُنَوَّنٍ، وَالثَّانِيَةِ: بِفَتْحِ الْكَافِ وَالتَّنْوِينِ مَعَ الْمَدِّ، وَقَالَ: هَكَذَا هُوَ مُضْبُوطٌ؛ يَعْنِي: فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَأَشْعَرُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ خِلَافَ مَا وَقَعَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ النَّوَوِيِّ: إِنَّهُ غَلَطَ، قَالَ: وَأَمَّا كُدَيْ - بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ - فَهِيَ فِي طَرِيقِ الْخَارِجِ إِلَى الْيَمَنِ، وَلَيْسَتْ مِنْ هَذَيْنِ ^(١) الطَّرِيقَيْنِ فِي شَيْءٍ. انْتَهَى. وَفِي «الْقَامُوسِ»: وَالْكَدَاءُ كُ «كِسَاءٍ»: الْمَنْعُ وَالْقَطْعُ /، وَكَ «سَمَاءٍ»: اسْمُ عِرْفَاتٍ، أَوْ جَبَلٍ بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ مِنْهُ، ١٤٠/٣ وَكَ «سُمَيٍّ»: جَبَلٌ أَسْفَلُهَا، وَخَرَجَ مِنْهُ صلى الله عليه وسلم، أَوْ جَبَلٌ ^(٢) آخَرُ قَرِبَ عِرْفَةٍ، وَكَ «قُرَى»: جَبَلٌ مَسْفَلَةٌ مَكَّةَ عَلَى طَرِيقِ الْيَمَنِ، وَ«كَدَى» مَقْصُورَةٌ ^(٣) كُ «فَتَى»: ثَنِيَّةُ الطَّائِفِ، وَغَلَطَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا (مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ) اسْتَشْكِلَ هَذَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَالْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا، وَأَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ: لَعَلَّ الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ فِي عَامِ الْفَتْحِ كَانَ كِلَاهُمَا مِنْ أَعْلَاهَا، فَأَمَّا فِي الْحَجِّ فَكَانَ الْخُرُوجُ مِنْ أَسْفَلِهَا، هَذَا إِذَا كَانَ «كَدَا» أَوَّلًا وَثَانِيًا ^(٤) بِفَتْحِ الْكَافِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الثَّانِي - بِضَمِّهَا - فَوَجْهُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«دَخَلَ»، وَلَفْظُ: «وَخَرَجَ مِنْ كُدَا» حَالٌ مُقَدَّرَةٌ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّخْصِيصِ بِغَيْرِ عَامِ الْفَتْحِ. انْتَهَى. وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ الْمُعْتَمَدَةِ ضَبَطَ الْأَوَّلَ: بِالْفَتْحِ، وَالثَّانِي: بِالضَّمِّ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُمَا رُويَا بِالْفَتْحِ، وَالتَّوْجِيهِ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ حَجَرٍ رحمته الله: إِنَّهُ رُويَ كَذَا مَقْلُوبًا فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ، وَإِنَّ الصَّوَابَ مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ [ج: ١٥٨٠]: «دَخَلَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» وَإِنَّ الْوَهْمَ فِيهِ مِمَّنْ دُونَ أَبِي أُسَامَةَ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَلَى الصَّوَابِ،

(١) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «هَذِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ مِنْهُ... الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ جَبَلٌ»، لَيْسَ فِي (ص).

(٣) فِي (ص) وَ(م): «مَنْقُوصَةٌ».

(٤) «وِثَانِيًا»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د).

المشهور أنه دخل من كداء - بالفتح والمد - وخرج من كذا بالضم والقصر، نعم وقع في رواية أبي داود: أنه دخل عام الفتح من كداء - بالفتح - ودخل في العمرة من كذا، أي: بالقصر.

١٥٧٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءِ أَعْلَى مَكَّةَ. قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ عَلَى كِلْتَيْهِمَا مِنْ كَدَاءِ وَكُذَّا، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءِ، وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) يحتمل أن يكون هو ابن عيسى التستري المصري كما في أوائل «الحج» [ج: ١٥١٤] وقال أبو علي بن السكن عن الفريزي: هو في المواضع كلها أحمد بن صالح المصري، وكذا قال أبو عبد الله بن منده^(١)، وليس هو ابن أخي ابن وهب لأن المؤلف لم يخرج عنه شيئاً، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري قال: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو) بفتح العين ابن الحارث المصري (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين^(٢) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مَكَّةَ (مِنْ كَدَاءِ) بفتح الكاف والمد والتنوين (أَعْلَى مَكَّةَ).

وبالإسناد السابق (قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ عُرْوَةُ) أبوه (يَدْخُلُ عَلَى) ولأبي ذر: «من» (كِلتَيْهِمَا) بكسر الكاف وسكون اللام والمثناة التحتية، بينهما مثناة فوقية مفتوحة، والضمير يرجع/ إلى الثنيتين العليا والسفلى (مِنْ كَدَاءِ) بالفتح والمد والتنوين (وَكُذَّا) بالضم والقصر والتنوين، بيان لقوله: «كلتيهما» (وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ) عروة (مِنْ كَدَاءِ) بالفتح والمد، ولأبوي ذر والوقت - كما في «اليونينية» - : «كُذَّا» بضم الكاف والقصر^(٣) مع التنوين، وقال الحافظ ابن حجر: إنه بالضم والقصر للجميع، وعزاه في «المصابيح» - كـ «التنقيح» - للأصيلي، والفتح والمد لغيره، وفي بعض النسخ: «كُذَّا» بالضم والقصر من غير تنوين (وَكَانَ) أي: الثنية العليا، وفي فرع «اليونينية»^(٤) وأصول معتمة: «وكان» (أَقْرَبَهُمَا) بالنصب خبر «كان»، وفي بعض النسخ: «أقرب» أي: أقرب الثنيتين (إِلَى مَنْزِلِهِ) اعتذاراً لأبيه عروة على رواية الضم لأنه روى الحديث: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يدخل من كداء؛ بالفتح والمد،

(١) في هامش (ج): قال ابن منده: كل ما قال البخاري: أحمد عن ابن وهب؛ فهو أحمد بن صالح «كرمانى».

(٢) «أم المؤمنين»: مثبت في (د).

(٣) في (د): «والتصغير»، وليس بصحيح.

(٤) في (م): «اليونينية».

وخالفه؛ لأنه رأى أن^(١) ذلك ليس بلازم حتم فلذلك كان يسوي بينهما في الدخول، ويكثر من الدخول من الأخرى لكونها أقرب إلى منزله.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «المغازي» [ج: ٤٢٩٠].

١٥٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الحَجَبِيُّ^(١) البَصْرِيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ) بالحاء المهملة والمُثَنَّاةُ الفوقية المكسورة ابن إسماعيل الكوفي، سكن المدينة (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أبيه (عُرْوَةَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ) مكة (عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ) بفتح الكاف والمد والتنوين في الأول والثاني، قال النووي: وأكثر دخول عروة من كَدَاءٍ؛ بالمد. انتهى. ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «(من كُدَى) بالضم والقصر من غير تنوين، وقال الحافظ ابن حجر: إنه كذلك للجميع (وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ) وهذا الحديث - كما قاله الحافظ في «الفتح» - اختلف في وصله وإرساله على^(٢) هشام بن عروة، وأورد البخاري^{١٤١/٣} الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تقدر في رواية الوصل لأن الذي وصله حافظ وهو ابن عُيَيْنَةَ، وقد تابعه ثقتان - يعني: عَمْرًا وحاتمًا المذكورين - ثم أورد المؤلف طريقاً آخر^(٤) من مراسيل عروة، فقال بالسند السابق أول هذا الكتاب إليه:

١٥٨١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ. وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَأَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَدَاءٌ وَكُدَا: مَوْضِعَانِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل المنقري قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء ابن

(١) «أن»: ليس في (د).

(٢) في (د) و(م) و(ج): «الجمحي»، ولعلّ المثلث هو الصواب. وفي هامش (ج): «الجمحي» كذا بخطه، وصوابه: الحَجَبِيُّ؛ كما في «الكرمانني» و«التقريب» من أنه بفتح الموحدة والجمع ثم موحدة. انتهى. إلى حجابة البيت.

(٣) في (ص): «عن».

(٤) في (د): «أخرى».

خالد قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة أنه قال: (دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ) (عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ) بالفتح والمدُّ مُنَوَّنًا (وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا) أي: من «كَدَاءٍ» - بالفتح - و«كُدَى» - بالضم - (كِلَيْهِمَا) بكافٍ مكسورة ولامٍ مفتوحة فمُثَنَّاةٌ تَحْتِيَّةٌ، ولِلأَصِيلِي: «كلاهما» بالالف على لغة من أعربه بالحركات المُقَدَّرَة في الأحوال الثلاث (وَأَكْثَرُ) بالرفع، ولأبي ذرٍّ: «وكان أكثر»؛ بالنصب، خبر «كان» الزائدة عنده (مَا يَدْخُلُ) وفي بعض النسخ: «وأكثر ما كان يدخل» (مِنْ كَدَاءٍ) بالفتح والمدُّ والتَّنوين، ولأبي ذرٍّ: «كُدَا»^(١) بالضم والقصر من غير تنوين، قال الحافظ ابن حجر: / إنها كذلك للجميع (أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ) بجرٍّ «أقرب»: بيان أو بدلٌ من «كَدَاءٍ»، والأرجح أن دخوله ﷺ من أعلى مكة وخروجه من أسفلها كان قصداً لِيَتَأَسَّى به فيه، فيكون سنةً لكلِّ داخلٍ، وحينئذٍ فالآتي من غير طريق المدينة يُؤَمَّرُ بالتَّعْرِيجِ إليها ليدخل منها، وهذا ما صحَّحه النووي في «الرَّوْضَةِ» و«المجموع» لما قاله الشيخ أبو محمَّد الجويني: إِنَّهُ ﷺ عَرَّجَ إِلَيْهَا قَصْداً، وحكى الرَّافِعِيُّ عن الأصحاب تخصيصه بالآتي من طريق المدينة للمَشَقَّةِ، وأن دخوله ﷺ منها كان اتِّفَاقاً.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (كَدَاءٌ وَكُدَا) بالفتح والمدُّ والتَّنوين في الأوَّل، والضمُّ والقصر والتَّنوين في الثاني^(٢)، وفي نسخة: «بتركه» (مَوْضِعَانِ) كذا ثبت هذا القول للمستملي، وسقط لغيره، وهو أولى لأنَّه ليس في سياقه كبير فائدة كما لا يخفى.

٤٢ - بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ۖ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَائِطِ ۖ إِنَّهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالِ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيُشْرَىٰ الْمُصِيبُ ۖ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۖ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۖ﴾.

(بَابُ) بيان (فَضْلٍ مَكَّةَ) زادها الله تعالى شرفاً ورزقنا العود إليها على أحسن حالٍ بمَنِّه

(١) في (د): «وكدء».

(٢) «في الثاني»: مثبت من (ب) و(س).

وكرمه (و) في (بُنيَانِهَا) أي: الكعبة (وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على سابقه، أي: في بيان تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا أَلْبَيْتَ﴾ أي: الكعبة ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ من ثاب القوم إلى الموضع إذا رجعوا إليه، أي: جعلنا البيت مرجعًا ومعادًا يأتونه كل عام ويرجعون إليه، فلا يقضون منه^(١) وطيرًا، أو موضع ثواب يثابون بحجّه واعتماره ﴿وَأَمَّا﴾ من المشركين أبدًا، فإنّهم لا يتعرّضون لأهل مكة ويتعرّضون لمن حولها، أو لا يؤاخذ^(٢) الجاني الملتجئ إليه كما هو مذهب أبي حنيفة رحمته الله، وقيل: يأمن الحاج من عذاب الآخرة من حيث إنّ الحجّ يَجُبُّ ما قبله ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ مقام إبراهيم: الحجر المعروف^(٣) أو المسجد الحرام أو الحرم أو مشاعر الحجّ، وقد صحّ أن عمر قال: يا رسول الله، هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: «نعم»، قال: أفلا نتّخذُه مُصَلًّى، فأنزل الله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾... إلى آخره، وهو عطف على: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ أو على معنى ﴿مَثَابَةً﴾ أي: ثوبوا إليه واتّخذوا، أو مُقَدَّرٌ بـ «قلنا» أي: وقلنا: اتّخذوا منه موضع صلاة أو مُدَّعى، والأمر للاستحباب بالاتفاق ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ أمرناهما ﴿أَن طَهَّرَا بَيْتِي﴾ أي: بأن طهّرا، وهو بمعنى: الوحي، عُذِّي بـ «إلى» يريد: طهّراه من الأوثان والأنجاس، وما لا يليق به وأخلصاه ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ حوله ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾ المقيمين عنده أو المعتكفين فيه ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ جمع راعٍ وساجد، أي: المصلّين، واستدلّ به على جواز صلاة الفرض والنفل داخل البيت خلافاً لمالك رحمته الله في الفرض ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا﴾ البلد أو المكان ﴿بَلَدًا آمِنًا﴾ أي^(٤): ذا أمنٍ كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ^(٥) فِي عَيْشِكُمْ رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١، القارة: ٧] أو آمنا أهله كقولك^(٦): ليلٌ نائمٌ ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ فاستجاب الله تعالى دعاءه بأن بعث الله تعالى جبريل عليه السلام حتّى اقتلع الطّائف من موضع^(٧) الأردن^(٨)، ثمّ طاف

(١) في (د): «فيه».

(٢) في (د): «يؤاخذون».

(٣) في هامش (ج): أي: الذي فيه أثر قدميه، على الأصحّ «فتح».

(٤) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) «فهو»: ليس في (د) و(س).

(٦) في (د): «كقوله».

(٧) في نسخة في هامش (د): «أرض»، وفيها كالمثبت.

(٨) في هامش (ج): «الأردن» بضمّتين وشدّ النون: النعاس، وكورة بالشّام «قاموس».

بها^(١) حول الكعبة، فسُميت الطائف، قاله المفسرون ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أبدال ﴿مَنْ ١٢٨٩/٢د
 ١٤٢/٣﴾ من ﴿أَمَلَهُ﴾ بدل البعض للتخصيص ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ عطف على ﴿مَنْ/آمَنَ﴾ وهو من
 كلام الله تعالى^(٢)، نبّه الله سبحانه أن الرزق عامٌ دنيويٌّ يعُمُّ المؤمن والكافر لا كالإمامة
 والتقدّم في الدين، أو مبتدأً تضمّن معنى الشرط ﴿فَأَمَتَّعَهُ قَلِيلًا﴾ خبره، و﴿قَلِيلًا﴾: نُصِبَ^(٣)
 بالمصدر، والكفر وإن لم يكن سبب التمتع لكنّه سبب تقليله بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا
 غير متوسّل به إلى نيل الثواب ولذلك عطف عليه ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ أي: ألجّته إليه
 ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ أي: العذاب، فحذف^(٤) المخصوص بالذمّ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ الأساس
 ﴿مِنْ أَلْبَتِ﴾ ورفعها: البناء عليها، وظاهره أنّه كان مؤسساً قبل إبراهيم، ويحتمل أن يكون
 المراد بالرفع نقلها من مكانها إلى مكان البيت ﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾ كان يناوله الحجارة، يقولان:
 ﴿رَبَّنَا نَقْلُ مَنَّا﴾ بناء البيت ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ لدعائنا ﴿أَلْعَلِيمُ﴾ بنيّاتنا^(٥) ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا
 مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ مخلصين لك منقادين ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾ أي: واجعل بعض ذرّيتنا^(٦) ﴿أُمَّةً﴾ جماعةً
 ﴿مُسْلِمَةً لَّكَ﴾ خاضعةً مخلصّةً، وإنّما خصّاً الذرّيّة بالدعاء لأنّهم أحقّ بالشفقة، ولأنّهم إذا
 صلحوا صلح^(٧) بهم الأتباع، وخصّاً بعضهم لما أعلمنا أنّ في ذرّيتهما ظلّمةً، وعلمنا أنّ الحكمة
 الإلهيّة لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلّي على الله، فإنّه ممّا يشوّش المعاش،
 ولذلك قيل: لولا الحمقى^(٨) لخربت الدنيا، قاله القاضي ﴿وَأَرْنَا﴾ قال البيضاوي: من رأى
 بمعنى: أبصر أو عرف، ولذلك لم يتجاوز مفعولين، وقال أبو حيّان: أي: بصّرنا^(٩) إن كانت

(١) في (د): «به».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وهو من كلام الله... إلى آخره» تبع في ذلك الزمخشري، وهو يناقض كونه عطف على
 ﴿مَنْ آمَنَ﴾ كما يُعلم ذلك من «إعراب السمين» فليُراجع.

(٣) في هامش (ج): أي: على المصدر، وزاد القاضي: أو على الظرف.

(٤) في (د): «بحذف».

(٥) في (د) و(ج): «بنيّاتنا». وفي هامش (ج): لعلّه: «بنيّاتنا» كما هو في «تفسير القاضي».

(٦) «ذرّيتنا»: ليس في (م).

(٧) في هامش (ج): «صلح» من «باب قعد»، ويجوز «صلح» بضمّ اللام لغة.

(٨) في هامش (ج): «الحمق» فسادٌ في العقل، والحماقة: اسمٌ منه، والجمع: حمقى وحمقى؛ مثل: أحمر وحمري
 وحمّر «مصباح».

(٩) في (د): «أبصرنا».

من «رأى» البصريَّة، والتَّعَدَّى هنا إلى اثنين ظاهرٌ لأنَّه منقولٌ بالهمزة من المتعدي إلى واحدٍ، وإن كانت من رؤية القلب فالمنقول أنَّها تتعدَّى إلى اثنين، فإذا^(١) دخلت عليها همزة النُّقل تعدَّت إلى ثلاثة، وليس هنا إلَّا اثنان^(٢)، فوجب أن يعتقَد أنَّها من رؤية العين، وقد جعلها الزَّمخشرِيُّ من رؤية القلب، وشرحها بقوله: عرف، فهي عنده تأتي^(٣) بمعنى: عرف، أي: تكون قلبيةً وتتعدَّى إلى واحدٍ، ثمَّ أدخِلت همزة النُّقل فتعدَّت إلى اثنين، ويحتاج ذلك إلى سماعٍ من كلام العرب. انتهى.

(«مَنَاسِكَاتُ») متعبَّداتنا في الحجِّ أو مذابحنا، وروى عبد بن حميد عن أبي مِجْلَزٍ^(٤) قال: لَمَّا فرغ إبراهيم من البيت أتاه جبريل، فأراه الطَّواف بالبيت سبعًا، قال: وأحسبه بين الصَّفا والمروة، ثمَّ أتى به عرفة، فقال: أعرفت؟ قال: نعم، قال: فمن ثَمَّ سُمِّيت عرفاتٍ، ثمَّ أتى به جَمْعًا، فقال: ههنا يجمع^(٥) النَّاسُ الصَّلَاةَ، ثمَّ أتى به مَنَى، فعرض لهما الشَّيْطَانُ^(٦)، فأخذ

(١) في (د): «فإن».

(٢) في (م): «إتيان»، وهو تصحيّف.

(٣) زيد في (ص) و(م): «رأى».

(٤) في هامش (ج): «أبي مِجْلَزٍ» اسمه لاحق بن حُمَيد بن سعيد السَّدُوسِيّ، أبو مِجْلَزٍ؛ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللَّام بعدها زاي، مشهور بكنيته، ثقة من كبار الثَّالثَةِ، مات سنة ست - وقيل: تسع - ومئة.

(٥) في (م): «سمع».

(٦) في هامش (ج): أي: لَمَّا كان بالعقبة؛ إذا إبليس قائم عند الشَّجرة، فقال: كَبُرَ وارمه، فكَبُرَ ورماء، ثمَّ انطلق إبليس فقام عند الجمرة الوسطى، فلمَّا حاذى به جبريل قال له: كَبُرَ وارمه، فكَبُرَ ورماء، فذهب إبليس حتَّى أتى الجمرة القصوى، فقال له جبريل: كَبُرَ وارمه، فكَبُرَ ورمى، فذهب إبليس، وكان الخبيث مراده أن يُدْخِلَ في الحجِّ شيئًا فلم يستطع، «د و» وأخرج أحمد عن ابن عبَّاس: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ جبريل ذهب بإبراهيم إلى جمرَةِ العقبة، فعرض له الشَّيْطَانُ، فرماه بسبع حصيّات فساخ، ثمَّ أتى به الجمرة الوسطى، فعرض له الشَّيْطَانُ، فرماه بسبع حصيّات فساخ، ثمَّ أتى به الجمرة القصوى، فعرض له الشَّيْطَانُ، فرماه بسبع حصيّات فساخ، فلمَّا أراد إبراهيم أن يذبح إسحاق؛ قال لأبيه: يا أبة؛ أوثقني، لا أضطرب فينتضح عليك دمي إذا ذبحتني، فلمَّا أخذ الشَّفرة فأراد أن يذبحه؛ نودي من خلفه: ﴿أَنْ يَكْفُرْ بِهِ﴾ قَدْ صَدَقْتَ الرَّبَّ يَا ﴿الصَّائِتَات: ١٠٤-١٠٥﴾ وعن ابن عبَّاس: أن الدَّبَّيحَ إسماعيل، وعن معاوية: أتى النَّبِيُّ ﷺ أعرابيًّا فقال: خلَّفت الكلا يا بَسًا، والماء عابَسًا، هلك العيال، وضاع المال، فعُدَّ عليَّ ممَّا أفاء الله عليك يا ابن الدَّبَّيحين، فتبسَّم رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه، وعن محمَّد بن كعب قال: إنَّ الَّذِي أمر الله بذبحه من ابنه إسماعيل، وإنَّا لنجد ذلك في كتاب الله؛ وذلك أن الله يقول بعد قصَّة المذبوح: ﴿وَيَسَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ﴾ [الصَّائِتَات: ١١٢]. انتهى ملخصًا من «الدُّر».

جبريل سبع حصيات، فقال: ارمه بها وكبر مع كل حصاة ﴿وَبُعِثْنَا﴾ استتابة لذرّيتهما^(١) لأنّهما معصومان أو عمّا فرط منهما سهواً، ولعلّهما قالاه هضماً لأنفسهما وإرشاداً لذرّيتهما (﴿إِنَّكَ / أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٥-١٢٨]) لمن تاب، وهذه أربع آيات ساقها المصنّف كلّها كما هو^(٢) في رواية كريمة، وللباقين بعض الآية الأولى، ولأبي ذرّ كلّها، ثمّ قال: «إلى قوله تعالى: ﴿التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾».

١٥٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «أَرْنِي إِزَارِي»، فَشَدَّهُ عَلَيْهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبوي ذرّ والوقت: «حَدَّثَنِي» (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسَنِّدُ الجعفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النَّبِيلُ هو أحد شيوخ المؤلف، أخرج عنه في غير^(٣) موضع بواسطة (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ جُرَيْجٍ) بضمّ الجيم الأولى وفتح الرّاء عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد أيضاً (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريّ (يَقُولُ) ولغير الكُشْمِينِيّ: «قال»: (لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ) قبل المبعث بخمس سنين، وكانت قريشٌ خافت أن تنهدم^(٤) من السيول، وقد اختلف في عدد بنائها، والذي تحصّل من ذلك أنّها بُنيت عشر مرّات: بناء الملائكة قبل خلق آدم وذلك لمّا قالوا: ﴿أَتَجْمَعُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾... الآية [البقرة: ٣٠] خافوا وحافوا^(٥) بالعرش، ثمّ أمرهم الله تعالى أن يبنوا في كلّ سماء بيتاً وفي كلّ أرض بيتاً، قال مجاهد: هي أربعة عشر بيتاً، وقد روي: أنّ الملائكة حين أسست الكعبة انشقت الأرض إلى منتهاها، وقُدِّفت فيها حجارة أمثال الإبل، فتلك القواعد من البيت التي وضع عليها إبراهيم وإسماعيل، ثمّ بناء آدم عليه السلام، رواه

(١) في (د): «لذرّيتنا».

(٢) «كما هو»: ليس في (د).

(٣) زيد في (ص) و(م): «ما».

(٤) في (م): «تهدّم».

(٥) في (د): «وطافوا».

البیهقي في «دلائل النبوة» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص^(١) مرفوعاً من طريق ابن لهيعة وفيه: أنه قيل له: أنت/ أول الناس، وهذا أول بيت وُضع للناس، لكن قال ابن كثير: إنه ١٤٣/٣ من مفردات ابن لهيعة، وهو ضعيف، والأشبه أن يكون موقوفاً على عبد الله، ثم بناء بني آدم من بعده بالطّين والحجارة، فلم يزل معموراً^(٢) يعمرونه هم ومن بعدهم، حتّى كان زمن نوح فنسفه الغرق وغير مكانه، حتّى بوّئ لإبراهيم^(٣)، فبناه كما هو ثابت بنص القرآن، وجزم الحافظ ابن كثير بأنّه أول من بناه، وقال: إنّه^(٤) لم يجئ خبر عن معصوم أنّه كان مبنياً قبل الخليل، وقد كان المبلّغ له ببناؤه عن^(٥) الملك الجليل جبريل، فمن ثم قيل: ليس ثمّ في هذا العالم بناء أشرف من الكعبة لأنّ الأمر ببنائها: الملك الجليل، والمبلّغ والمهندس: جبريل، والبانى: الخليل، والتّلميد: إسماعيل، ثمّ بناء العمالق، ثمّ جرهم، رواه الفاكهيّ بسنده عن عليّ، وذكر المسعودي^(٦): أنّ الذي بناه من جرهم هو الحارث بن مُضاض الأصغر، ثمّ بناء قصيّ ابن كلاب كما ذكره الزبير بن بكار، ثمّ بناء قريش وحضره النّبيّ ﷺ وجعلوا ارتفاعها ثمانية عشر ذراعاً، وقيل: عشرين، ونقصوا من طولها ومن عرضها لضيق النّفقة بهم، ثمّ بناء عبد الله بن الزبير، وسببه توهين الكعبة من حجارة المنجنيق التي أصابتها حين حوّر ابن الزبير بمكّة في أوائل سنة أربع وستين من الهجرة؛ لمعاندة يزيد بن معاوية، فهدمها/ حتّى بلغت^(٧) الأرض يوم السّبت منتصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين، وبنّاها ١٢٩٠/٢د على قواعد إبراهيم، وأدخل فيها ما أخرجته منها قريش في الحجر^(٨)، وجعل لها بابين

(١) في (س): «العاصي».

(٢) «معموراً»: ليس في (د).

(٣) في (د): «إلى إبراهيم».

(٤) «إنّه»: مثبت من (م).

(٥) «عن»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): «المسعودي» بفتح الميم وسكون الشين وضّم العين المهملة وسكون الواو وفي آخرها دال

مهملة، هذه التّسبة إلى مسعود والد عبد الله بن مسعود. انتهى «لباب» ومنهم عليّ بن الحسين بن عليّ

المسعودي، صاحب «مروج الذهب» وغيره، توفّي بمصر سنة ٣٤٦، كما في «اللّسان».

(٧) في (د): «بلغ».

(٨) في (د): «بالحجر».

لاصقين^(١) بالأرض؛ أحدهما بابها الموجود الآن، والآخر المقابل^(٢) له المسدود، وجعل فيها^(٣) ثلاث دعائم في صف واحد، وفرغ منها في سنة خمس وستين كما ذكره المُسَبِّحِيُّ^(٤)، العاشر: بناء الحجَّاج، وكان بناؤه للجدار الذي من جهة الحجر - بسكون الجيم - والباب الغربي المسدود عند الركن اليماني، وما تحت عتبة الباب الشرقي، وهو أربعة أذرع وشبر على ما ذكره الأزرقِيُّ^(٥)، وترك بقيَّة الكعبة على بناء ابن الزبير، واستمرَّ بناء الحجَّاج إلى الآن^(٦)، وقد أراد الرِّشيد أو أبوه أو جدُّه أن يعيده على ما فعله ابن الزبير فناشده مالك في ذلك، وقال^(٧): أخشى أن يصير ملعبةً للملوك فتركه، ولم يتَّفَق لأحدٍ من الخلفاء ولا غيرهم تغيير شيء ممَّا صنعه الحجَّاج إلى الآن إلَّا في الميزاب والباب وعتبته، وكذا وقع الترميم في الجدار الذي بناه الحجَّاج غير مرَّة وفي السَّقْف^(٨) وفي سلَّم السَّطح وجُدِّ فيها^(٩) الرُّخام، وأوَّل من فرشها بالرُّخام الوليد بن عبد الملك فيما قاله ابن جريج، وهذا الحديث مُرْسَلٌ لأنَّ جابرًا لم يدرك بناء قريش، لكنَّ يحتمل أن يكون سمع ذلك من النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو ممَّن حضره من الصَّحابة، وقد

(١) في (ص): «ملصقين».

(٢) في (د): «مقابل».

(٣) «فيها»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «المُسَبِّحِيُّ» بضم الميم وفتح السين وكسر الباء الموحَّدة وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى الجدِّ، وعُرف به محمَّد بن عبد الله بن أحمد بن إدريس المسبَّحِيُّ، صاحب «التَّاريخ» «لُب».

(٥) في هامش (ج): أبو الوليد محمَّد بن عبد الله بن أحمد، صاحب «التَّاريخ». وفي هامش (ج): «الأزرقِيُّ» بفتح الألف وسكون الرَّاي وفتح الرَّاء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى الجدِّ الأعلى؛ وهو أبو محمَّد أحمد بن محمَّد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الأزرقِيُّ الغَسَّانِيُّ المَكِّيُّ، وحفيده أبو الوليد محمَّد بن عبد الله بن أحمد، صاحب كتاب «أخبار مكَّة» «لُبَاب».

(٦) في هامش (ج): ثمَّ في شعبان سنة تسع وثلاثين وألف جاء سيل عظيم بعد صلاة العصر يوم الخميس، لعشر بقين من شعبان، هدم معظم الكعبة، سقط الجدار الشَّاميُّ بوجهيه، وانحدر معه من الجدار الشرقيُّ إلى حدِّ الباب، ومن الجدار الغربيُّ من الوجهين نحو السُّدس، وعند مجيء الخبر بذلك لمصر جمع متولِّيها محمَّد باشا جمعًا من العلماء، ووقعت الإشادة بالمبادرة بالعمارة، وذلك في أيَّام دولة السُّلطان مراد بن أحمد خان.

(٧) في هامش (ج): سقط من قلم المؤلِّف لفظ: «وقال» والذي في «الفتح» وغيره ثبوته.

(٨) «وفي السَّقْف»: ليس في (ص).

(٩) في (د): «فيه».

روى الطبراني وأبو نعيم في «الدلائل» من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قال: سألت جابرًا: هل يقوم الرجل عريانًا؟ فقال: أخبرني النبي ﷺ أنه لما انهدمت الكعبة...؛ الحديث، لكن ابن لهيعة ضعيف، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبي الزبير، ذكره أبو نعيم، فإن كان محفوظًا، وإلا فقد حضره من الصحابة العباس، فلعل جابرًا حمله عنه، قاله في «الفتح». وجواب «لما» قوله: (ذهب النبي ﷺ وعباس) عمه (ينقلان الحجارة) على أعناقهما (فقال العباس للنبي ﷺ: اجعل إزارك على رقبتك) أي: لتقوى به على حمل الحجارة، ففعل *بِإِزَارِكُ الْإِسْلَامِ* ذلك (فخر) أي: وقع (إلى الأرض، وطمحت) بالواو والطاء المهملة والميم والحاء المهملة المفتوحات، ولأبي ذر: «فطمحت» بالفاء (عيناه) أي: شخصتا وارتفعتا (إلى السماء) والمعنى: أنه صار ينظر إلى فوق، قال ابن المنير: فيه دليل على أن النبي ﷺ كان متعبداً قبل البعثة بالفروع التي بقيت محفوظة كستر العورة؛ لأن سقوطه إلى الأرض عند سقوط الإزار خشية من عدم الستر في تلك اللحظة. انتهى. وهذا يرده ما في «الدلائل» للبيهقي عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبيه قال: لما بنت قريش الكعبة انفردت رجلين رجلين^(١) ينقلون الحجارة، فكنت أنا وابن أخي، فجعلنا نأخذ أزرنا فنضعها^(٢) على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة، فإذا دنونا/ من الناس لبسنا أزرنا، فبينما هو أمامي إذ صرع^(٣)، ٢٩٠/٢د فسعيت وهو شاخص ببصره إلى السماء/، قال: فقلت لابن أخي: ما شأنك؟ قال: «نُهِيتُ أَنْ أَمْشِيَ عَرِيَانًا» قال: فكتمته حتى أظهر الله نبوته. وفي «التَّهْذِيبُ» للطبراني: «إِنِّي لَمَعَ غُلْمَانِ هُمَ أَسْنَانِي قَدْ جَمَعْنَا أَزْرَنَا عَلَى أَعْنَاقِنَا لِحِجَارَةٍ نَنْقُلُهَا، إِذْ لَكُمْنِي لَكُم لَكَمَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ قَالَ: اشْدُدْ عَلَيْكَ إِزَارَكَ». وعند الشَّهْلِيِّ في خبر آخر: لما سقط ضمه العباس إلى نفسه، وسأله عن شأنه، فأخبره أنه نُودِيَ^(٤) من السماء: أن اشدد^(٥) عليك إزارك يا محمد، وفي رواية:

(١) في (د) و(م) و(ج): «رجلان رجلان»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت. وفي هامش (ج): «رجلين رجلين» مصححاً عليها.

(٢) في (د): «فجعلها»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في (د): «انصرع».

(٤) في هامش (ج): «ولأنه لأول ما نودي، ذكر ذلك مغلطاً في «شرح البخاري» وفيه دلالة واضحة على أن استناره لم يكن مستنداً فيه إلى شرع متقدم، فتأمل «مصابيح».

(٥) في (د): «شد».

أَنَّ الْمَلِكَ نَزَلَ، فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ، فَوَضَحَ أَنَّ اسْتِتَارَهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنْدًا إِلَى شَرِّعٍ مُتَقَدِّمٍ (فَقَالَ) بِإِلَّاهِهِ عَلَيْهِ السَّلَام لَعُمَّةَ الْعَبَّاسِ: (أَرِنِي) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا أَي: أَعْطِنِي (إِزَارِي) لِأَنَّ الْإِرَاءَةَ مِنْ لَازِمِهَا الْإِعْطَاءُ، فَأَعْطَاهُ فَأَخَذَهُ (فَشَدَّهُ عَلَيْهِ) زَادَ زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ فِي رَوَايَتِهِ السَّابِقَةِ، فِي «بَابِ كِرَاهِيَةِ^(١) التَّعَرِّيِّ» فِي أَوَائِلِ «الصَّلَاةِ»: «فَمَا رُئِيَ بَعْدَ ذَلِكَ عُزْيَانًا» [ح: ٣٦٤].

وفي هذا^(٢) الحديث: التَّحْدِيثُ بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ، وَالْإِخْبَارُ بِالْإِفْرَادِ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ، وَرَوَاتُهُ مَا بَيْنَ بَخَارِيِّ وَبَصْرِيِّ وَمَكِّيٍّ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «بَنِيَانِ الْكَعْبَةِ» [ح: ٣٨٢٩]، وَمُسْلِمٌ فِي «الطَّهَارَةِ».

١٥٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيِ أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا حِذْثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ»، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ اسْتِئْلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْتَاَنِ الْحِجْرَ إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الْإِمَامِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بْنِ عُمَرَ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِّيقَ (أَخْبَرَ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ) ابْنَ عُمَرَ (بَنَ الْخَطَّابِ) بَنَصَبِ «عَبْدَ اللَّهِ» عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْفَاعِلُ مُضَمَّرٌ (عَنْ عَائِشَةَ) مُتَعَلِّقٌ^(٣) بِ«أَخْبَرَ» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: أَلَمْ تَرَيِ (مَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، أَي: أَلَمْ تَعْرِفِي (أَنَّ قَوْمَكَ) قَرِيشًا (لَمَّا) وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «حِينَ» (بَنَوْا الْكَعْبَةَ) اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟) جَمْعُ قَاعِدَةٍ؛ وَهِيَ الْأَسَاسُ (قَالَ) بِإِلَّاهِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: (لَوْلَا حِذْثَانُ قَوْمِكَ) قَرِيشٍ؛ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِّ

(١) فِي (د): «كِرَاهِيَةِ».

(٢) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (ص).

(٣) فِي (ص) وَ(م): «يَتَعَلَّقُ».

(٤) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «عَنْهَا»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

المهملتين وفتح المثلثة مبتدأ خبره محذوف وجوباً، أي: موجود؛ يعني: قرب عهدهم (بِالْكُفْرِ لَفَعَلْتُ) أي: لرددتها على قواعد إبراهيم، وفيه دليل على ارتكاب أيسر الضررين دفعاً لأكبرهما لأن قصور البيت أيسر من افتتان طائفة^(١) من المسلمين، ورجوعهم عن دينهم^(٢) (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه بالإسناد المذكور: (لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ^(٣) مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ) ليس شكاً في قولها ولا تضعيفاً لحديثها فإنها الحافظة المتقنة؛ لكنه^(٤) جرى على ما يعتاد في كلام العرب من التردد للتقرير واليقين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكَ﴾ [الأنبياء: ١١١] (مَا أَرَىٰ) بضم الهمزة: ما أظن (رَسُولَ اللَّهِ ^(٥) مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ) / ١٢٩١/٢د تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجَرَ) بسكون الجيم، أي: يقربان منه، وزاد معمر: «ولا طاف النَّاسُ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ» (إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ) الكعبة (لَمْ يُتَمَّمْ) ما نقص منه، وهو الركن الذي كان في الأصل (عَلَىٰ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ^(٦) عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فالموجود الآن في جهة الحجر بعض الجدار الذي بنته قريش، فلذلك لم يستلمهما النَّبِيُّ ^(٧) مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فلو استلمهما أو غيرهما من البيت أو قبل ذلك لم يُكْرَهْ ولا هو خلاف الأولى، بل هو حسن لما^(٨) في «الاستقصاء»^(٩) عن الشافعي أنه قال: وأَيُّ الْبَيْتِ قَبْلَ فَحَسَنٌ، غير أننا نأمر بالاتباع. انتهى. قال أبو عبد الله الأُبَيْي: وهذا الذي قاله ابن عمر من فقهه، ومن تعليل العدم بالعدم علل عدم الاستلام بعدم أنهما من البيت.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «أحاديث الأنبياء» [ج: ٣٣٦٨] وفي «التفسير» [ج: ٤٤٨٤]،

(١) في (ص): «طائفتين».

(٢) في هامش (ج): قد تقدّم في «كتاب العلم» أن البخاريّ ترجم على هذا الحديث: «باب من ترك بعض الأخبار؛ مخافة أن يقصر فهم بعض الناس، فيقعوا في أشد منه».

(٣) في (د) و(س): «من النبي».

(٤) في (د): «لكن».

(٥) زيد في (م): «مر».

(٦) في هامش (ص): قوله: «الاستقصاء»: هو «شرح المذهب» للإمام أبي عمرو عثمان بن عيسى بن درباس، لم يسبق بمثله، قريباً من عشرين جزءاً لم يكمله؛ بل بقي منه من كتاب «الشهادات»... إلى آخره، سمّاه: «الاستقصاء لمذاهب العلماء والفقهاء»، توفي في الليلة الخامسة من رجب، سنة خمس وست مئة، ودُفن بالقرافة الصُّغرى. «ابن شهبة» وهو للماراني الكردي. وبنحوه في هامش (ج).

و«مسلم» في «الحج»، والنسائي فيه وفي «العلم»^(١) وفي «التفسير».

١٥٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَذْرِ أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ»، قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُزْتَفِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاؤُوا وَيَخْنَعُوا مَنْ شَاؤُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْجَذْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

وبه قال^(٢): (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ) بفتح الهمزة وسكون الحاء آخره صَادٌ مهملتين بينهما واو مفتوحة^(٣) سَلَامٌ بن سُلَيْمٍ الجعفي قال: (حَدَّثَنَا أَشْعَثُ) بهمزة مفتوحة فمعجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فمُثَلَّثَةٌ ابن أبي الشعثاء^(٤) المحاربي (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَذْرِ بفتح الجيم وسكون الدال^(٥) المهملة، ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «عن الجَذَار» بكسرٍ ثم فتح فالف: (أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟) بهمزة الاستفهام (قَالَ) بِرِيشَاءِ السَّلامِ/ (نَعَمْ) هو منه لما فيه من أصول حائطه، وظاهره أَنَّ الْجَذْرَ كُلَّهُ من البيت، وبذلك كان يفتي ابن عباسٍ، وقد روى عبد الرَّزَّاق عنه أَنَّهُ قال: لو وَلِيتُ من البيت ما وَلِيَّ^(٦) ابن الزبير لأدخلت الجِجْر كله في البيت، فَلِمَ يُطَافُ^(٧) به إن لم يكن من البيت؟ وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في آخر الطَّرِيق الرَّابِعَةِ [ج: ١٥٨٦] لحديث عائشة هذا قول يزيد بن رومان الذي رواه عن عكرمة أَنَّهُ أراه لجريز بن حازم فحزره^(٨) سَتَّةَ أَذْرِعٍ أو نحوها مع زيادةٍ من «فرائد الفوائد».

(١) «وفي العلم»: ليس في (د).

(٢) في (د): «وبالسند قال».

(٣) في غير (ب) و(س): «ساكنة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «بينهما واو ساكنة» كذا بخطه، وهو سبق قلم، وصوابه: واو مفتوحة، وقد تقدّم له ضبطه على الصَّواب في «باب الالتفات في الصلاة» [ج: ٧٥١].

(٤) زيد في (د): «الجحدري»، وليس بصحيح.

(٥) «الدال»: ليس في (د).

(٦) زيد في غير (د) و(س): «به».

(٧) في (م): «يُطَفِّف».

(٨) في (م): «فحزره» زيد في غير (د) و(س): «في».

قالت عائشة: (قُلْتُ) أي: لرسول الله ﷺ: (فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: إِنَّ قَوْمَكَ) قريشًا (قَصَّرَتْ) بتشديد الصاد المفتوحة، ولأبي ذرٍّ: «قَصَّرَتْ» بتخفيفها مضمومة (بِهِمُ النَّفَقَةُ) أي: لم يتسعوا لإتمامه لقلّة ذات يدهم، وقال في «فتح الباري»: أي: النفقة الطّيبية التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقِيُّ، ويوضّحه ما ذكره ابن إسحاق في «السيرة»: أن أبا وهب بن عائذ^(١) بن عمران بن مخزوم قال لقريش: لا تُدْخِلُوا فيه من كسبكم إلا طيبًا، ولا تُدْخِلُوا فيه مهرَ بغيٍّ ولا بيعَ ربّا ولا مظلمة أحدٍ من الناس. انتهى.

قالت عائشة: (قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا؟ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمُكَ) بكسر الكاف فيهما لأنّ الخطاب لعائشة (لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوُوا) / ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: ٢٩١/٢د ب «يدخلوها» بغير لام وزيادة الضمير (وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا) زاد مسلمٌ: «فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتّى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط» (وَلَوْ لَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ) بالتّنوين (عَهْدُهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ) برفع «عهدهم» على الفاعلية^(٢)، ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهني: «بجاهليّة» مُنْكَرًا، وسبق في «العلم» من طريق الأسود: «حديثٌ عهدهم^(٣) بكفرٍ» [ج: ١٢٦] ولأبي عوانة من طريق عبادة^(٤) عن عروة عن عائشة: «حديث عهد بشرِك» (فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ) أي: أخاف إنكار قلوبهم إدخال الجدر (فِي الْبَيْتِ) وجواب «لولا» محذوف، أي: لفعلت ذلك، وقد رواه مسلمٌ عن سعيد بن منصور عن أبي الأحوص بلفظ: «أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل»، فأثبت جواب «لولا»، وللإسماعيليّ من طريق شيبان عن أشعث، ولفظه: «لنظرت فأدخلت» (وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ) فلا يكون مرتفعًا، ونقل ابن بطّالٍ عن علمائهم: أنّ التّفرة التي خشياها عَلَيْهِ السَّلَامُ أن ينسبوه إلى الانفراد بالفخر دونهم.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا مسلمٌ وابن ماجه في «الحج».

(١) في (د): «عابد»، وهو تصحيّف.

(٢) في هامش (ج): على إعمال الصّفة.

(٣) في النسخ جميعها: «عهد»، والمثبت من «كتاب العلم».

(٤) في كل الأصول: «عبادة». والذي في الفتح «قتادة».

١٥٨٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا». قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: خَلْفًا؛ يَغْنِي: بَابًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين وفتح الموحدة لقب عبد الله القرشي الهَبَارِيُّ^(١) الكوفي، غلب عليه وهو من ولد هَبَّار بن الأسود قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة^(٢) (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قال الحافظ أبو الفضل بن حجر: كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية، والنسائي من طريق عبدة بن سليمان، وأبو عوانة من طريق علي بن مسهر، وأحمد عن عبد الله بن ثُمير، كلهم عن هشام، وخالفهم القاسم بن معين فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة، أخرجه أبو عوانة، ورواية الجماعة أرجح، فَإِنَّ رَوَاةَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَشْهُورَةٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، فِسْيَاتِي فِي الطَّرِيقِ الرَّابِعَةِ مِنْ رَوَاةِ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْهُ، وَكَذَا لِأَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ وَأَبِي النَّضْرِ، كِلَاهُمَا عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُرْوَةُ حَمَلَ عَنْ أَخِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِنْهُ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى رَوَايَتِهِ عَنْهَا كَمَا وَقَعَ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِيمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» [ج: ١٢٦]. انتهى. (قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ) بفتح الحاء والدال المهملتين ثم المثناة بعد الألف (لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ) اقتصرت على هذا القدر لقصور النفقة عن تمامه، ثم عطف المؤلف على قوله^(٣): «لَبَنَيْتُهُ» قوله: (وَجَعَلَتْ لَهُ) بقاء المتكلم فاللأم ساكنة، وقال في «التَّنْقِيحِ» - كَالْقَابِسِيِّ - : بفتح اللام وسكون التاء؛ يعني: فيكون مسنداً إلى ضمير المؤنث، فالتاء ساكنة لأنها تاء التانيث اللاحقة للفعل، فيكون/ «وَجَعَلَتْ» معطوفاً على «استقصرت»، وهو وهم، قال: ورؤي/ بإسكان اللام وضم التاء. انتهى. وهذا الأخير هو الظاهر لِمَا سِيَّاتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (خَلْفًا) بسكون اللام بعد فتح الخاء المعجمة وآخره فاء.

(١) في هامش (ج): «الهَبَارِيُّ» بفتح الهاء والموحدة المثقلة.

(٢) في هامش (ج): «أبو أسامة حماد بن أسامة» كذا بخطه، وهو الصواب.

(٣) في هامش (ج): قوله: «ثم عطف المؤلف» فيه نظر؛ فإنه من الحديث، فليُتَأَمَّلْ.

(قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْخَاءِ وَالزَّيَّاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، مِمَّا وَصَلَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ: (خَلْفًا؛ يَعْنِي: أَبَا) مَنْ خَلْفَهُ يَقَابِلُ^(١) هَذَا الْبَابَ الْمُقَدَّمُ حَتَّى يَدْخُلُوا مِنَ الْمُقَدَّمِ وَيَخْرُجُوا مِنَ الَّذِي خَلْفَهُ، وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَتَعَيَّنُ كَوْنُ «جَعَلْتُ» مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، لَا إِلَى ضَمِيرِ يَعُودُ إِلَى قَرِيشٍ كَمَا قَالَه الزُّرْكَشِيُّ عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَالتَّفْسِيرُ الْمَذْكُورُ مِنْ قَوْلِ هِشَامٍ كَمَا بَيَّنَّه أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَسْهَرٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: الْخَلْفُ: الْبَابُ، وَلَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ هَذَا التَّفْسِيرُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ أَبِي كَرِيبٍ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، وَأَدْرَجَ التَّفْسِيرَ، وَلَفْظُهُ: «وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفًا» يَعْنِي: أَبَا آخَرَ مِنْ خَلْفِهِ.

١٥٨٦ - حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ؛ لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَزْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدَمْتُ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ وَأَلَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَّغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ»، فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى هَذِهِ. قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ. قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أُرِيكَه الْآنَ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجَرَ فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ، فَقَالَ: هَهُنَا. قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَزْتُ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين وسكون الميم، و«بَيَّان» بفتح الموحدة وتخفيف التَّحْتِيَّةِ وبعْدَ الْأَلْفِ نُونُ الْبَخَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمِثْنَيْنِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) مِنَ الزِّيَادَةِ، هُوَ ابْنُ هَارُونَ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»، قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بِالْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّيَّاءِ وَ«جَرِيرٌ»: بِالْجِيمِ الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءِ الْمُكْرَّرَةِ بَيْنَهُمَا تَحْتِيَّةً، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَ«يَزِيدُ»: مِنَ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ (عَنْ عُرْوَةَ) ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: كَذَا رَوَاهُ الْحَفَّازُ مِنْ أَصْحَابِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سَنَانٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي «مَسَانِيدِهِمْ» عَنْهُ هَكَذَا، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ الْحَمَّالِ^(٢) وَالزَّعْفَرَانِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ يَزِيدِ بْنِ

(١) فِي (د): «مُقَابِلٌ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «الْحَمَّالُ» هَذِهِ التَّسْبِيَةُ إِلَى حَمْلِ الْأَشْيَاءِ، وَالْمَشْهُورُ بِهَا أَبُو مُوسَى هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ =

هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال: عن عبد الله بن الزبير بدل عروة بن الزبير، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي^(١) الأزهري عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الإسماعيلي: إن كان أبو الأزهري ضبطه؛ فكأن يزيد بن رومان سمعه من الأخوين^(٢)، قال الحافظ ابن حجر: قد تابعه محمد بن مشكان^(٣) كما أخرجه الجوزقي^(٤) عن الدغولي^(٥) عنه عن وهب بن جرير، ويزيد قد حمله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح، فهي أصح^(٦) (عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ^(٧) عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ) بإضافة «حديث» لـ «عهد» عند جميع الرواة، قال المطرزي: وهو لحن؛ إذ لا يجوز حذف الواو في مثل هذا، والصواب: حديث عهد بواو الجمع؛ كذا^(٨) نقله الزركشي^(٩) والحافظ ابن حجر والعيني وأقرؤوه، وأجاب صاحب «المصابيح» بأنه لا لحن فيه ولا خطأ، والرواية صواب، وتوجه بنحو ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]

د ٢٩٢/٢ب

= الحمائل، وكان بَرَّازًا فتزهد، وصار يحمل الأشياء بالأجرة ويأكل منها، وقيل: إنه لُقِبَ بالحمائل لكثرة ما حمل من العلم «ترتيب».

(١) في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٢) في (د) و(م): «الأخوين»، وكذا في الموضع الآخر، والمثبت موافق لما في «الفتح» (٣/٥٢٠).

(٣) في هامش (ج): بضم الميم وسكون الشين المعجمة.

(٤) في هامش (ج): بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الزاي وفي آخرها القاف «لباب».

(٥) في هامش (ج): بفتح الدال المهملة وبالنون المعجمة وفي آخرها اللام بعد الواو «لباب».

(٦) في هامش (ج): رواه البخاري في «الحج» بهذا اللفظ.

(٧) في هامش (ج): «أَنَّ» المفتوحة مع معمولها في تقدير مفرد مقدر مبتدأ، فتقديره: لولا حادثة قومك، أو: لولا حدثان قومك؛ لأن المصدر الذي تُقدر به «أَنَّ» يؤخذ من لفظ خبرها، على ما صرحوا به، و«حديث عهد» خبر «أَنَّ» فيقدر المصدر منه، فعرف من هذا أن اللفظ الأول - يعني: رواية «لولا قومك حديث عهدهم... إلى آخره» بإسقاط «أَنَّ» - من تصرف الرواة بالمعنى؛ كما أشار إليه ابن عصفور وابن أبي الربيع، وأن لفظ «النُّبُوَّة» إنما هو على الجادة، والله أعلم، كذا في «عقود الزبرجد»، وهو عجيب، فقد تقدّم في أواخر «كتاب العلم» من «الصحيح»: «لولا قومك حديث عهدهم... إلى آخره» قال البدر في «مصابيح»: فيه إثبات خبر المبتدأ بعد «لولا»، وإنما أُثبت لكونه خاصًا لا دليل عليه لو خُلف، وفيه ردُّ على ابن أبي الربيع حيث ذكر أنه تتبّع طرق هذا الحديث فلم يجد فيه إثبات الخبر، فحرّره.

(٨) في (د): «كما»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

حيث قالوا: إنَّ التقدير: أوَّل فريقٍ كافرٍ أو فوجٍ كافرٍ؛ يعنون: أنَّ مثل هذه الألفاظ مفردةٌ بحسب اللَّفظ، وجمْعٌ بحسب المعنى، فيجوز لك رعاية لفظه تارةً، ومعناه أخرى كيف شئت، فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهرًا لا خفاء بصوابه، وقال صاحب «اللامع»: قد يُوجَّه^(١) بأنَّ «فَعِيلًا» يُستعمل للمفرد والجمع والمؤنث والمذكر كما في: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] وخُرج عليه: «خبيرٌ بنو لهبٍ»^(٢) إذا قلنا: إنَّه خبرٌ مُقدَّم، فإذا صحَّت الرواية وجب التأويل.

(لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجُ مِنْهُ) بضمُّ الهمزة، أي: من الحجر (وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ) بحيث يكون بابه على وجهها غير مرتفع عنها، و«ألزقته» بالزَّاي؛ كألصقته بالصَّاد (وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا) مثل الموجود الآن (وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ) عَلَيْهِ السَّلَام (فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله (عَلَى هَدْمِهِ) البيت، زاد وهبٌ: و«بنائه»، والإشارة في قوله ذلك إلى ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع عدم وجود ما كان عَلَيْهِ السَّلَام يخافه من الفتنة وقصور النَّفَقَة كما في حديث عطاءٍ عند مسلمٍ بلفظ: وقال ابن الزُّبَيْر: سمعت عائشة تقول: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لولا أنَّ النَّاسَ حديثٌ عهدٌ بهم بكفرٍ، وليس / عندي من ١٤٧/٣ النَّفَقَة ما يقوى على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع، ولجعلت له بابًا يدخل منه النَّاسُ، وبابًا يخرجون منه، فأنا اليوم أجد ما أنفق ولست أخاف النَّاسَ....»؛ الحديث.

(قَالَ يَزِيدُ) بن رومان بالإسناد السابق: (وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ) وكان قد هدمه حتَّى بلغ به الأرض (و) حين (بَنَاهُ) وكان في سنة خمسٍ وستين، وقال الأزرقِيُّ: في نصف جمادى الآخرة سنة أربعٍ وستين، وجمع بينهما بأنَّ الابتداء كان في سنة أربعٍ والانتهاء كان في سنة خمسٍ، وأيدوه بأنَّ في «تاريخ» المُسَبِّحِي^(٣): أنَّ الفراغ من بناء البيت كان في سنة خمسٍ وستين، وزاد

(١) في غير (د): «تُوجَّه».

(٢) في هامش (ج): «لَهَبٌ» بكسر اللام وسكون الهاء، إلى لهب، بطن من الأزد، وهو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، يُعرفون بالعيافة وجودة الزَّجر «لباب».

(٣) في (ص): «المسبحي»، وفي (د) و(م): «المسيحي»، وهو تصحيف. وفي هامش (ج): «المُسَبِّحِي» بضمِّ الميم وفتح السين وكسر الباء الموحدة وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى الجدِّ، وعُرف به محمَّد بن عبد الله ابن أحمد بن إدريس المسبَّحي، صاحب «التَّاريخ» يُعرف بمختار المسبَّحي. انتهى «لباب».

المحبُّ الطَّبريُّ: أنَّه كان في شهر رجب (وَأُذْخِلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ) خمسة أذرع، قال يزيد بن رومان: (وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ) وفي «كتاب»^(١) مَكَّة للفاكهِيَّ من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان: فكشفوا له، أي: لابن الزُّبير عن قواعد إبراهيم، وهي صخرٌ أمثالُ الخَلْفِ^(٢) من الإبل؛ أي الحوامل من الثَّوق، ورأوه بنيانًا مربوطًا ببعضه ببعض، وعند عبد الرَّزَّاق من طريق ابن سابط^(٣) عن زيد: أنَّهم كشفوا عن القواعد، فإذا الحجر/ مثل الخَلْفَةِ^(٤)، والحجارة مشتبك بعضها ببعض، وفي رواية للفاكهِيَّ^(٥) عن عطاء قال: كنت في الأبناء الذين^(٦) جمعوا على حَفْرِه، فحفروا قامَةً ونصفًا^(٧)، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عروق المروة، فضربوه فارتجت قواعد البيت، فكبر النَّاسُ، فُبني عليه، وفي رواية مَرُثِدٍ عند عبد الرَّزَّاق: فَكَشَفَ عن رُبُضٍ^(٨) في الحِجْرِ، أخذ بعضه ببعض، فتركه مكشوفًا ثمانية أَيَّامٍ لِيُشْهَدَ^(٩) عليه، فرأيت ذلك الرُّبُضَ مثل خَلْفِ الْإِبِلِ، وجهٌ حجرٌ ووجهٌ حجرٌ ووجهٌ حجران، ورأيت الرَّجُلَ يأخذ العَتَلَةَ، فيضرب بها من ناحية الرُّكن، فيهتزُّ الرُّكن الآخر.

(قَالَ جَرِيرٌ) هو ابن حازم المذكور: (فَقُلْتُ لَهُ) أي: ليزيد بن رومان: (أَيْنَ مَوْضِعُهُ) أي: الأساس؟ (قَالَ: أُرِيكَهُ الْآنَ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجْرَ فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ) منه (فَقَالَ: هَهُنَا، قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ) بتقديم الزَّاي على الرَّاء المهملة، أي: قَدَّرْتُ (مِنَ الْحِجْرِ) بكسر الحاء وسكون الجيم (سِتَّةَ أَذْرُعٍ) بالذَّال المعجمة جمع ذراع، ولأبي ذرٍّ: «سِتُّ أَذْرُعٍ» (أَوْ نَحْوَهَا) قال

(١) في نسخة في هامش (د): «تاريخ»، وفيها كالمثبت.

(٢) في هامش (ج): «الخَلْفَةُ» بفتح الخاء وكسر اللام: الحافل من الثَّوق، ويُجمع على «خلفات» و«خلائف»، وفي حديث هدم الكعبة: «مثل خلائف الإبل» أراد بها صخورًا عظامًا في أساسها بقدر الثَّوق الحوامل «نهاية».

(٣) في هامش (ج): عبد الرَّحمن بن سابط: قَيَّده النَّوَوِيُّ بكسر الباء، وقَيَّده غيره بفتحها «ترتيب».

(٤) في (د): «الخلف».

(٥) في (د): «اللفكهاني»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٦) في (د): «البناء الذي».

(٧) في (د): «حفروا نحو قامَةٍ ونصف».

(٨) في هامش (ج): «الرُّبُضُ» بالضَّم وسكون الباء -أي: الموحدة- وبالضَّاد المعجمة: أساس البناء، وقيل: وسطه، وقيل: هو والرُّبُضُ سواء؛ كالسَّقْمِ والسَّقْمِ «تهامة».

(٩) في غير (ص) و(م): «ليشهدوا».

في «المصابيح»: والسبب في كونه حزر ذلك ولم يقطع به أنَّ المنقول أنه لم يكن حول البيت حائط يحجز الحجر من سائر المسجد حتى حجزه عمر بالبنيان، ولم يبنه على الجدار الذي كان علامة على^(١) أساس إبراهيم عليه السلام بأن زاد ووسّع قطعاً للشك، وصار الجدار في داخل التحجير فلذلك حزر جرير ولم يقطع. انتهى. وهذا نقله المهلب عن ابن أبي زيد بلفظ: إنَّ حائط الحجر لم يكن مبنياً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى كان عمر، فبناه ووسّعه قطعاً للشك، وفيه نظر لأنَّ هذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر، ولم يزل الحجر موجوداً في عهد^(٢) النبي صلى الله عليه وسلم كما يصرّح به كثير من الأحاديث الصحيحة، وهل الصحيح أنَّ الحجر كلّ من البيت حتى لا يصحَّ الطواف في جزء منه أو بعضه فيصحّ؟ جزم النووي بالأول - كابن الصلاح - لحديث «الصحيحين»: «الحجر من البيت» [ح: ١٥٨٤] وأبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين والبعثي والثاني، وقال الرافعي: إنه^(٣) الصحيح لحديث الباب، وحديث مسلم عن الحارث عن عائشة: «فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدي فهلّمي^(٤) لأريك ما تركوا منه، قريباً من سبعة أذرع»، وله من طريق سعيد بن ميناء^(٥) عن عبد الله بن الزبير عنها: وزدت فيه ستّة أذرع، ولسفيان بن عيينة في «جامعه»: أنَّ ابن الزبير زاد ستّة أذرع ممّا يلي الحجر، وله أيضاً: ستّة أذرع وشبر، لكن قال ابن الصلاح منتصراً لما ذهب إليه: اضطربت الروايات في ذلك؛ ففي «الصحيحين»: «الحجر من البيت»، وروى: ستّة أذرع، وروى: ستُّ أو نحوها، وروى: خمس، وروى: قريباً من سبع، وحينئذٍ يتعيّن الأخذ بأكثرها ليسقط الفرض بيقين، وقال الحافظ زين الدّين/ العراقي في «شرح سنن أبي داود»: ظاهر نصّ الشافعي في «المختصر»: أنَّ الحجر كلّ من البيت، وهو مقتضى كلام جماعة من أصحابه، وقال النووي: إنه الصحيح، وبه قطع جماهير أصحابنا، وقال: هذا هو الصواب، وتُعقّب بأنّ الجمع بين المختلف من/ الأحاديث ممكن، وهو ١٤٨/٣

(١) «على»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (د): «زمن»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) زيد في غير (د) و(س): «من».

(٤) في هامش (ج): «هلم» معناه: تعال، وفيه لغتان؛ فأهل الحجاز يطلقونه على الواحد والجمع والاثنين والمذكر والمؤنث بلفظ واحد مبني على الفتح، وبنو تميم تشني وتجمع وتؤنث، فتقول: هلم، هلمّي، هلموا «نهاية»، فهي على لغة أهل الحجاز من أسماء الأفعال، وعلى لغة التميميين من الأفعال، كذا في «العقود».

(٥) في هامش (ج): «ميناء» بكسر الميم وسكون المثناة التحتيّة وبالنون، والمد والقصر «ح ص».

أولى من دعوى الاضطراب والظعن في الروايات المقيّدة لأجل الاضطراب؛ لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعدّر الترجيح أو الجمع، ولم يتعدّر ذلك هنا، فیتعیّن حمل المطلق على المقيّد، وإطلاق اسم الكلّ على البعض سائغ مجازاً، وحينئذٍ فالرواية التي جاء فيها: أنّ «الحجر من البيت» [ح: ١٥٨٤] مطلقة، فيحمل المطلق منها على المقيّد، ولم تأت رواية قط صريحة بأنّ جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت، وإنّما قال النووي ذلك نصرة لما صحّحه: أنّ جميع الحجر من البيت، وعمدته في ذلك أنّ الشافعيّ نصّ على إيجاب الطواف خارج الحجر، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه، لكن لا يلزم منه أن يكون كلّ من البيت، فقد نصّ الشافعيّ كما ذكره البيهقيّ في «المعرفة»: أنّ الذي في الحجر من البيت نحو من ستّة أذرع، ونقله عن عدّة من أهل العلم من قریش لقيهم، فيحتمل أن يكون رأى إيجاب الطواف من ورائه احتياطاً، ولأنّه میں اللہ سے علم إنّما طاف خارجه، وقد قال: «خذوا عني مناسككم» وكما لا يصحّ الطواف داخل البيت لا يصحّ داخل جزء منه، فلا يصحّ على الشاذروان - بفتح الدال المعجمة - وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع، تركته قریش لضيق النفقة، فلو كان في الطواف ومسّ جدار البيت في موازاة^(١) الشاذروان لا يصحّ على الأصحّ لأنّ بعض بدنه في البيت، والصّحيح من مذهب الحنابلة لا يجزئه وقطعوا به، وعند الشيخ تقيّ الدّين بن تيمية: إنّّه ليس من الكعبة، فعلى الأوّل لو مسّ الجدار بيده في موازاة الشاذروان صحّ لأنّ معظمه خارج البيت، قال^(٢) في «الرعاية الكبرى»: لكن قال المرداويّ: ويحتمل عدم الصّحّة، وقال الحنفية: يصحّ طواف من لم يحترز منه، لكن قال العلامة ابن الهمام: وينبغي أن يكون طوافه وراء الشاذروان لئلا يكون طوافه في البيت بناءً على أنّه منه، وقال الكرمانيّ من الحنفية: الشاذروان ليس من البيت عندنا، وعند الشافعيّ: منه؛ حتّى لا يجوز الطواف عليه، والقول قولنا لأنّ الظاهر أنّ البيت هو الجدار المرئيّ قائماً إلى أعلاه. انتهى. ومشهور مذهب المالكية كالشافعية، وعبارة الشيخ بهرام: ومن واجبات الطواف أن يطوف، وجميع بدنه خارج عن شاذروان البيت، وهو البناء المخذوب^(٣)

(١) في (د): «محاذاة»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) في (د) و(م): «قاله».

(٣) في (د) و(ص): «المخدوب».

الذي/ في جدار البيت، وأسقط من أساسه ولم يُرَفَع على استقامته. انتهى. ونحوه قال الشيخ ١٢٩٤/٢٥ خليل في «التوضيح»، لكن نازع الخطيب أبو عبد الله بن رُشيد - بضم الرّاء وفتح المعجمة - في «رحلته» في ذلك محتجًا بما حاصله: أنَّ لفظ الشاذروان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكّر له عن فقهاء المالكية إلا ما وقع في «الجواهر» لابن شاس، وتبعه ابن الحاجب، وهو بلا شك منقول من كتب الشافعية، وأقدم من ذكر ذلك منهم المزي، ومن ذكره منهم كابن الصلاح والنووي مقررًا بأنَّ اليمانيين على قواعد إبراهيم، والآخرين ليسا عليها، فلو كان الشاذروان من البيت لكان الركن الأسود داخلًا في البيت، ولم يكن متممًا على قواعد إبراهيم، فمن أين نشأ الشاذروان؟ وقد انعقد الإجماع على أنَّ البيت مُتَمَّمٌ على قواعد إبراهيم من جهة الركنين اليمانيين ولذلك استلمهما النبي ﷺ دون الآخرين، وأنَّ ابن الزبير لما هدمه حتّى بلغ به الأرض وبناءه على قواعد إبراهيم إنّما زاد فيه من جهة الحجر، وأقامه على الأسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين، وأنَّ الحجّاج لما نقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه^(١) إلا من جهة الحجر خاصّة، وهذا أمرٌ معلومٌ مقطوعٌ به مُجمَعٌ عليه منقولٌ بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشكُّ فيها أحدٌ، وهو يردُّ^(٢) قول ابن الصلاح: إنّ قريشًا لما رفعوا الأساس بمقدار ثلاثة^(٣) أصابع من وجه الأرض - وهو القدر الظاهر الآن من الشاذروان الأصلي قبل تزليقه^(٤) - نقصوا عرض الجدار عن عرض الأساس الأوّل، قال ابن رُشيد: وكيف يُقال: إنّ هذا القدر الظاهر نقصته قريشٌ من عرض الجدار؟ وهل بقي لبناء قريش أثرٌ؟ فالسهو والغلط فيما نقله ابن الصلاح مقطوعٌ به، ولعلَّ ابن الصلاح نقله عن التّاريخيين، وإلا فهذا لم يأت في خبر صحيح ولا رُوي من قول صاحبٍ يصحُّ/ سنده، ولو ١٤٩/٣ صحَّ لاشتهر ونُقِل، وإنّما وُضِعَ هذا البناء حول البيت؛ ليقية السيول كما قاله ابن عبد ربّه في «كتاب العقد» في «صفة الكعبة»، وقال ابن تيمية: إنه جُعِلَ عمادًا^(٥) للبيت، وأيّده بأنَّ داخل

(١) في (م): «ينقصه».

(٢) زيد في (ص): «على».

(٣) في (ص) و(م): «ثلاث».

(٤) في (د): «تربيعة».

(٥) في هامش (ج): قوله: «عماد» كذا بخطه بصورة المرفوع، ولعلّه على اللّغة الرّبيعيّة، وإلا فهو مفعول ثانٍ

لـ «جُعِلَ» ومفعوله الأوّل نائب الفاعل المستتر؛ تقديره: هو؛ أي: الشاذروان.

الحجر تحت حائط الكعبة شاذروان، فيكون هذا الشاذروان نظير الشاذروان الذي هو خارج البيت، ولم يقل أحد: إن هذا في الحجر له حكم الشاذروان الخارج ولا إنه عماد، وإن الخارج شاذروان، فكون هذا الشاذروان مراعى في الطواف لا دليل عليه، ومثل هذا لا يثبت إلا بالإجماع الصحيح المتواتر النقل. انتهى. وأقول: قول ابن رُشيد: إنه لم يوجد لفظ الشاذروان عن أحد من السلف، ونسبة ابن الصلاح إلى السهو والغلط فيما نقله من ذلك ب٢٩٤/٢د يُقال عليه: هذا الإمام الأعظم الشافعي قد قال ذلك فيما نقله عنه البيهقي في كتابه «معرفه السنن والأخبار»، وعبارته: قال الشافعي: فكل طواف طافه على شاذروان الكعبة أو في الحجر أو على جداره فكما^(١) لم يطف، قال الشافعي: أمّا الشاذروان فأحسبه مبنياً على أساس الكعبة، ثم يقتصر بالبنيان عن استيطافه، ولا ريب أن الشافعي من أجل السلف^(٢)، ثم إنه لا يلزم من كونه عليه السلام كان يستلم الركنين اليمانيين عدم وجود الشاذروان، ووجوده ليس مانعاً من استلامهما لصدق القول بأنهما على القواعد، وليس فيما نقله ابن رُشيد تصريح بأن ابن الزبير وضع البناء على أساس إبراهيم عليه السلام بحيث لم يبق شيئاً مما يُسمى شاذروان، ولا وقفت على ذلك في شيء من الروايات، فيحتمل أن يكون الأمر كذلك، وأن يكون على حدّ بناء قريش، فأبقى ما قيل: إنهم أبقوه، وإذا احتمل الأمر واحتمل...^(٣) سقط الاستدلال به، نعم هدم ابن الزبير لجميع البيت الظاهر منه إنما كان ليعيده على القواعد، بحيث لم يترك شيئاً منها خارجاً عن الجدار^(٤) من جميع جوانبه، وإلا فلو كان غرضه إعادة ما نقضته^(٥) قريش من جهة الحجر فقط لاكتفى بهدم ذلك، فهدمه لجميعه وإعادته لا بد وأن يكون لغرض صحيح، وليس ثم سوى إعادته على بناء الخليل من غير أن يترك منه شيئاً، لكن روى مسلم في «صحيحه» عن عطاء قال: لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية قال ابن الزبير: يا أيها الناس أشيروا عليّ في الكعبة أنقضها ثم أبني بناءها أو أصلح ما وهى منها؟ قال ابن عباس: إنني أرى أن تصلح ما وهى منها

(١) زيد في (د): «لو».

(٢) في هامش (ج): وأقول زيادة على ذلك: هو مصرّح في كلامه بأن المزنّي نصّ على ذلك، ولا شك أنّه من السلف، كما لا يخفى.

(٣) أي: واحتمل ضده، سقط التمسك به.

(٤) في (م): «الجدر».

(٥) هكذا في كل الأصول الخطية، وفي (د) و(س): «نقضته».

وَتَدَعُ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأَحْجَارًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا، وَبُعِثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ مَا رَضِيَ حَتَّى^(١) يَجِدَّده، فَكَيْفَ بَيْتُ رَبِّكُمْ؟! إِنِّي مُسْتَخِيرٌ رَبِّي ثَلَاثًا، ثُمَّ عَازِمٌ عَلَى أَمْرِي^(٢)، فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيَهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا....؛ الْحَدِيثُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي أُرِيدُ إِعَادَتَهَا^(٣) عَلَى كُلِّ^(٤) قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، بَلْ قَالَ جَوَابًا لِابْنِ عَبَّاسٍ حَيْثُ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنْ تُصْلِحَ مَا وَهَى، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ مَا رَضِيَ حَتَّى يَجِدَّده، فَفِيهِ مَعَ مَا قَبْلَهُ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الدَّاعِيَ لَهُ عَلَى الْهَدْمِ وَالْبِنَاءِ زِيَادَةٌ مَا نَقَصَتْهُ قَرِيشٌ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الْحِجْرِ وَمَا وَهَى بِسَبَبِ الْحَرِيقِ، فَلَمْ يَتَعَيَّنْ أَنَّ الْهَدْمَ كَانَ مَتَمَحُّضًا لِإِعَادَتِهَا كُلِّهَا^(٥) عَلَى الْقَوَاعِدِ بِحَيْثُ لَا يَتْرَكَ مِنْهَا شَيْئًا، وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ التَّصْرِيحَ بِأَنَّ قَرِيشًا أَبْقَتْ مِنَ الْأَسَاسِ مَا سُمِّيَ^(٦) شَاذِرَوَان، بَلِ السِّيَاقُ^(٧) مُشْعَرٌ بِالتَّخْصِيسِ / بِالْحِجْرِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

٢٩٥/٢٥

وهذا الحديث من علامات النبوة؛ حيث أعلم النبي ﷺ عائشة بذلك، فكان الذي تولى نقضها وبناءها ابن أختها ابن الزبير، ولم يُنْقَلْ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لغيرها من الرجال والنساء، ويؤيد ذلك قوله ﷺ لها: «فإن بدا لقومك أن يبنوه فهل لي لأريك ما تركوا منه» فأراها قريبًا من سبعة أذرع، رواه مسلم في «صحيحه».

٤٣ - بَابُ فَضْلِ الْحَرَمِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرُهُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجِئَ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِن لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(بَابُ فَضْلِ الْحَرَمِ) الْمَكِّيُّ؛ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِمَكَّةَ وَأَطَافَ بِهَا مِنْ جَوَانِبِهَا، جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ

(١) «حَتَّى»: لَيْسَ فِي (ص).

(٢) فِي غَيْرِ (د) وَ(ص): «أَمْرٍ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٣) فِي (د) وَ(ص): «إِعَادَتِهِ».

(٤) «كُلٌّ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (د) وَ(م).

(٥) فِي هَامِشِ (ج): نَسَخَةٌ: لِإِعَادَتِهِ كُلِّهِ.

(٦) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «يُسَمَّى».

(٧) فِي (د): «الْقِيَاس».

حكمها في الحرمة تشريعاً لها، وسُمِّي حرماً لتحريم الله تعالى فيه كثيراً ممَّا ليس بمُحرَّم في غيره من المواضع، وحدُّه من طريق المدينة عند التَّنعيم على ثلاثة أميالٍ من مكَّة، وقيل: أربعة، ومن طريق اليمن طرف أضواء لبْنٍ - بفتح الهمزة والضاد المعجمة -، و«لبْن» - بكسر اللام وسكون الموحدة - على ستَّة أميالٍ من مكَّة، وقيل: سبعة، ومن طريق الجعرانة على تسعة أميالٍ؛ بتقديم المُثناة الفوقية على السَّين، ومن طريق الطائف على عرفاتٍ من / بطن نمرة سبعة أميالٍ، وقيل: ثمانية، ومن طريق جدَّة عشرة أميالٍ، وقال الرَّافعي: هو من طريق المدينة على ثلاثة أميالٍ، ومن العراق على سبعة، ومن الجعرانة على تسعة، ومن الطائف على سبعة، ومن جدَّة على عشرة، وقد^(١) نظم بعضهم ذلك^(٢) فقال:

وللحرم التَّحديد من أرض طيبة ثلاثة أميالٍ إذا رُمْتَ إِتْقَانُهُ
وسبعة أميالٍ عراقٍ وطائف وجدَّة عشر ثمَّ تسع جِعْرَانُهُ^(٣)
وزاد أبو الفضل الثوري^(٤) هنا بيتين فقال:
ومن يَمَنٍ سبع بتقديم سينها فسل ربَّك الوهاب يرزقك غفرانه
وقد زيد في حدِّ للطائف أربع ولم يرض جمهورٌ لذا القول رجحانه^(٥)

وقال^(٦) ابن سراقه في كتابه «الأعداد»: والحرَم في الأرض موضعٌ واحدٌ وهو مكَّة وما حولها، ومساحة^(٧) ذلك ستَّة عشر ميلاً في مثلها، وذلك بريدٌ واحدٌ وثلاثٌ في بريدٍ واحدٍ وثلاثٌ على التَّرتيب، والسَّبب في بُعد بعض الحدود وقُرب بعضها ما قيل: إنَّ الله تعالى لمَّا أهبط على آدم بيتاً من ياقوتة أضواء له ما بين المشرق والمغرب، فنفرت الجنُّ والشَّياطين ليقربوا منها، فاستعاذ^(٨)

(١) «قد»: ليس في (د) و(م).

(٢) في (ب) و(س): «نظم ذلك بعضهم».

(٣) في هامش (ل): «من الطويل».

(٤) في (د) و(م): «الثوربشتي» وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ل): «منهم أيضاً».

(٦) في (د): «وزاد».

(٧) في غير (ص) و(م): «ومسافة».

(٨) في (د): «فاستغاث».

منهم بالله وخاف على نفسه منهم، فبعث الله ملائكة فحفقوا بمكة^(١) فوقفوا مكان الحرم، وذكر بعض أهل الكشف والمشاهدات أنهم يشاهدون تلك الأنوار واصلةً إلى حدود الحرم، فحدود الحرم موضع وقوف الملائكة، وقيل: إن الخليل لما وضع الحجر الأسود في الركن أضاء منه^(٢) نورٌ وصل إلى أماكن الحدود، فجاءت الشياطين فوقفت عند الأعلام، فبناها الخليل ﷺ حاجزاً، رواه مجاهد عن ابن عباس، وعنه: أن جبريل ﷺ أرى إبراهيم ﷺ موضع أنصاب الحرم فنصبها، ثم جددها إسماعيل ﷺ، ثم جددها قصي بن كلاب، ثم جددها النبي ﷺ من بني هاشم، فلمّا ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث أربعة من قريش فنصبوا أنصاب الحرم، ثم جددها معاوية رضي الله عنه، ثم عبد الملك بن مروان.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بِالْجَزِّ عَطْفًا عَلَى سَابِقِهِ الْمَجْرُورُ بِالِإِضَافَةِ: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ﴾ (أَي: قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّد: إِنَّمَا أُمِرْتُ) ﴿أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ (مَكَّةُ) ﴿الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ لَا يُسْفَكَ فِيهَا دَمٌ حَرَامٌ وَلَا يُظْلَمَ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يُهَاجَ صَيْدُهَا وَلَا يُخْتَلَى خَلَاؤها، وَتَخْصِيصُ مَكَّةَ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ تَشْرِيفٌ لَهَا وَتَعْظِيمٌ لِسَانِهَا، وَ﴿الَّذِي﴾: بِالذَّالِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبِ نَعْتٍ لـ ﴿رَبِّ﴾ (وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ) (الْبَلَدَةُ وَغَيْرَهَا خَلْقًا وَمَلَكًا) (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [النمل: ٩١] (الْمُنْقَادِينَ الثَّابِتِينَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَوَجْهٌ تَعَلُّقُ هَذِهِ الْآيَةِ بِالتَّرْجُمَةِ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اخْتَصَّهَا مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الْبِلَادِ بِإِضَافَةِ اسْمِهِ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا أَحَبُّ بِلَادِهِ إِلَيْهِ وَأَكْرَمُهَا عَلَيْهِ وَمَوْطِنُ نَبِيِّهِ وَمَهْبِطُ وَحْيِهِ).

(وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ) بِالْجَزِّ عَطْفًا عَلَى السَّابِقِ: ﴿أَوَلَمْ تُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾ (أَوَلَمْ نَجْعَلْ مَكَانَهُمْ حَرَمًا ذَا أَمْنٍ بِحَرَمَةِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ؟) ﴿يُجْبَى إِلَيْهِ﴾ يُحْمَلُ إِلَيْهِ وَيُجْمَعُ فِيهِ (ثُمَّ رُمَتْ كُلُّ شَيْءٍ وَرِزْقًا مِنْ لَدُنَّا) (مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى «يُجْبَى» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يُرْزَقُ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ، أَوْ حَالٌ بِمَعْنَى مَرْزُوقًا مِنْ ثَمَرَاتٍ، وَجَازٌ لِتَخْصِيصِهَا بِالِإِضَافَةِ، أَيْ: إِذَا كَانَ هَذَا حَالَهُمْ وَهُمْ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ فَكَيْفَ يَعْتَرِضُهُمُ التَّخَوُّفُ وَالتَّخْطُّفُ إِذَا ضَمُّوا إِلَى حَرَمَةِ الْبَيْتِ حَرَمَةِ التَّوْحِيدِ) (وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [الفصل: ٥٧] (جَهْلَةٌ لَا يَتَفَكَّرُونَ)^(٣) هَذِهِ النِّعَمُ الَّتِي خُصُّوا بِهَا، وَرَوَى النَّسَائِيُّ أَنَّ

(١) قوله: «ليقربوا منها، فاستعاذ منهم بالله وخاف... ملائكة فحفقوا بمكة» ليس في (م).

(٢) في (ب) و(س): «له».

(٣) في (د): «لا يعلمون»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

الحارث بن عامر بن نوفل قال للنبي ﷺ: إن نتبع الهدى معك نُتَخَطَف من أرضنا، فأنزل الله تعالى ردًا عليه^(١): ﴿أَوَلَمْ تُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمَاءُ آمِنًا﴾... الآية.

١٥٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ، لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُتَقَرُّ صِنْدُهُ، وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ) بفتح الجيم، و«عبد الحميد» - بفتح الحاء المهملة وكسر الميم - ابن قُرْطٍ - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة - الضَّبِّيُّ^(٢) الكوفي، نزيل الرِّيِّ وقاضيها (عَنْ مَنْصُورٍ) هو^(٣) ابن المعتمر (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر المفسر (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان، اليماني (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ^(٤): «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ» زاد المؤلف في «باب غزوة الفتح»: ١٥١/٣ «يوم خلق السموات والأرض فهي حرام بحرام^(٥) الله إلى يوم القيامة» [ح: ٤٣١٣] يعني: أنَّ تحريمه أمرٌ قديمٌ وشريعةٌ سالفةٌ مستمرةٌ، ليس ممَّا أحدثه أو اختصَّ بشرعه، وهذا لا ينافي قوله في حديث جابر عند مسلم: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَهَا لِأَنَّ إِسْنَادَ التَّحْرِيمِ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَبْلُغُهُ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ بِالشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ كُلُّهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَنْبِيَاءُ يَبْلُغُونَهَا، فَكَمَا تُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْحَاكِمُ بِهَا تُضَافُ إِلَى الرُّسُلِ لِأَنَّهَا تُسَمَّعُ مِنْهُمْ وَتُبَيَّنُ عَلَى لِسَانِهِمْ^(٦)، وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ أَظْهَرَ^(٧) تَحْرِيمَهَا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَهْجُورًا إِلَّا أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ أَوْ حَرَّمَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ يَوْمَ / خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ سَيَحْرُمُ مَكَّةَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى. ١٢٩٦/٢د

(١) «ردًا عليه»: ليس في (د).

(٢) في (د): «العتبي»، وهو تحريف.

(٣) في (د) و(م): «أي». وفي هامش (ج): حلبِّي: وبخط المؤلف بعد أن بيَّض للفظ «ابن» بهامش النسخة: ابن زاذان.

(٤) في هامش (ج): يوم الجمعة - على الصحيح - ١٩ رمضان سنة ٨.

(٥) في (د) و(م): «بحرمة».

(٦) في (ب) و(س): «ألسنتهم».

(٧) في (د): «المظهر».

(لَا يُغَضَّدُ) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة، أي: لَا يُقَطَّعُ (شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَبْدُهُ) لَا يُزْعَجُ من مكانه، فإن نَفَرَهُ عَصَى، سواءً تلف أم لا، لكن إن تلف في نفاذه قبل الشكون ضمن دمه بالتنفير على الإلتلاف ونحوه؛ لأنه إذا حُرِّمَ التَّنْفِيرُ فالإلتلاف أولى (وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ) بفتح القاف في «اليونينية»، وبسكونها في غيرها، قال الأزهرى: والمحدثون لا يعرفون غير^(١) الفتح، ونقل الطَّبَّيُّ عن صاحب «شرح السنة»^(٢) أنه قال: اللَّقْطَةُ: بفتح القاف^(٣)، والعامَّة تسكَّنُها، وقال الخليل: هو بالسكون، وأمَّا بالفتح فهو الكثير الالتقاط، قال الأزهرى: وهو القياس، وقال ابن برِّي في حواشي «الصَّحاح»: وهذا هو الصَّواب لأنَّ الفعلة للفاعل كالضَّحَكَةِ: للكثير الضَّحِك، وفي «القاموس»: واللَّقْطُ -مُحَرَّكَةٌ- أي: بغير هاء، وكحُزْمَةٍ وَهُمَزَةٍ وَثَمَامَةٍ^(٤): ما التَّقِطُ. انتهى. وهي هنا نصب مفعولٍ مُقَدَّم، والفاعل قوله: (إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا) أي: أشهرها، ثمَّ يحفظها لمالكها ولا يتملَّكها، أي: عَرَفَهَا ليعرف مالكها فيردُّها إليه، وهذا بخلاف غير الحرم فإنَّه يجوز تملَّكها بشرطه، وقال الحنفية والمالكية: حكمها واحد في سائر البلاد لعموم قوله مِنْ أَشْيَاءِ مَنْ: «اعرف عفاصها ووكاءها، ثمَّ عَرَفَهَا سنة» [ح: ٢٣٧٢] من غير فصلٍ، لنا: أَنْ قوله: «ولا يلتقط لقطته» ورد مورد بيان الفضائل المختصة بمكة كتحریم صيدها وقطع شجرها، وإذا سوَّى بين لقطة الحرم وبين^(٥) لقطة غيره من البلاد بقي ذكر اللَّقْطَةُ في هذا الحديث خالياً عن^(٦) الفائدة.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الحج» [ح: ١٨٣٤] و«الجزية» [ح: ٣١٨٩] و«الجهاد» [ح: ٤٣١٣]، ومسلم وأبو داود في «الحج» و«الجهاد»، والترمذي في «السَّير»، والنسائي في «الحج».

(١) «غير»: سقط من (م).

(٢) في هامش (ج): للإمام البغوي.

(٣) في (د): «اللُّقْطَةُ: بالفتح».

(٤) في (م): «وتمامة»، وهو تصحيف.

(٥) «بين»: ليس في (ص) و(م).

(٦) في (د): «من».

٤٤ - بَابُ تَوْزِيهِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِ يُظَلَمْ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. الْبَادِي: الظَّارِي، مَغْكُوفًا: مَحْبُوسًا.

(بَابُ) حكم (تَوْزِيهِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ) بالثَّنْكِيرِ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا بِي ذَرٍّ: «(فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) بِالْتَّعْرِيفِ فِيهِمَا (سَوَاءٌ خَاصَّةً) قَيْدٌ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَيِ: الْمَسَاوَةِ إِنَّمَا هِيَ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ لَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ مِنْ مَكَّةَ (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءً: ﴿(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)﴾ (أَيِ: أَهْلُ مَكَّةَ ﴿وَيَصُدُّونَ﴾) يَصْرِفُونَ النَّاسَ ﴿(عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)﴾ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ - كَالزَّمْخَشَرِيِّ -: لَا يَرِيدُ بِهِ حَالًا وَلَا اسْتِقْبَالَ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ اسْتِمْرَارَ الصَّدِّ مِنْهُمْ وَلِذَلِكَ حَسُنَ عَطْفُهُ عَلَى الْمَاضِي، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿(كَفَرُوا)﴾^(١) ﴿(وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)﴾ عُطِفَ عَلَى ﴿(سَبِيلِ اللَّهِ)﴾ يَعْنِي: وَعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالآيَةُ مَدْنِيَّةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ مَعَ أَصْحَابِهِ عَامَ^(٣) الْحَدِيثِ مِنْهُمْ الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿(الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِ)﴾ [الحج: ٢٥] ﴿(سَوَاءً)﴾: رُفِعَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ﴿(الْعَنَافُ)﴾ وَ﴿(الْبَادِ)﴾: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَإِنَّمَا يُحْدِثُ الْخَبَرَ وَإِنْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ اثْنَيْنِ لِأَنَّ «سَوَاءً» فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ وَصِفَ بِهِ، وَقُرَأَ حَفْصٌ: ﴿(سَوَاءً)﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «جَعَلَ» إِنْ جَعَلْنَاهُ يَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا: يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كَانَ حَالًا مِنْ هَاءِ ﴿(جَعَلْنَاهُ)﴾ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: فـ ﴿(الْعَنَافُ)﴾ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَصِفَ بِهِ^(٤)، فَهُوَ فِي قُوَّةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُشْتَقِّ، تَقْدِيرُهُ: جَعَلْنَاهُ مُسْتَوِيًا فِيهِ الْعَاكِفُ وَالْبَادِي، وَالْمُرَادُ بِـ ﴿(الْمَسْجِدِ)﴾: الَّذِي يَكُونُ فِيهِ النُّسُكُ وَالصَّلَاةُ لَا سَائِرَ دُورِ مَكَّةَ، وَأَوَّلُهُ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَكَّةَ، وَاسْتَشْهَد^(٥) بِقَوْلِهِ: ﴿(الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً)﴾ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ دُورِهَا وَإِجَارَتِهَا، وَهُوَ مَعَ

(١) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿(كَفَرُوا)﴾»: قَالَ السَّمِينُ: وَبِهِ بَدَأَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَاوُ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ عَلَى قَلَّةٍ مُؤَوَّلٍ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

(٢) فِي غَيْرِ (م): «اسْمُ اللَّهِ».

(٣) فِي (د) وَ(م): «مِنْ»، وَفِي (ص): «عَنْ».

(٤) «بِهِ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٥) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «وَاسْتَدَلَّ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِ (د) كَالْمُثَبَّتِ.

ضعفه مُعَارَضٌ/ بحديث الباب، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] ١٥٢/٣
فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا
مظلومين في الإخراج من دور ليست بملك لهم، قال ابن خزيمة: لو كان المراد بقوله تعالى:
﴿سَوَاءٌ أَلْعَنَكُمُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾ جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز
حفر بئر ولا قبر ولا التَّغَوُّط ولا^(١) البول ولا إلقاء الجيف والنتن، ولا نعلم عالماً منع من^(٢)
ذلك، ولا كرهه لجنبٍ وحائضٍ دخول الحرم ولا الجماع فيه، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف
في دور مكّة وحوانيثها، ولا يقول بذلك أحدٌ ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَاكِمْ يُظْلَمِ نَذِقُهُ مِنْ عَذَابِ الْبَإِ﴾
[الحج: ٢٥] الباء في ﴿بِإِلْحَاكِمْ﴾ صلة، أي: ومن يرد فيه إلحاداً كما في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنْتُ
بِالَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. قال في «الكشاف»: ومفعول ﴿يُرِدْ﴾ متروكٌ ليتناول كلَّ مُتناولٍ، كأنه
قال: ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد، وقوله: ﴿بِإِلْحَاكِمْ يُظْلَمِ﴾^(٣) حالان مترادفان،
وخبر «إِنَّ» محذوفٌ لدلالة جواب الشرط عليه^(٤)، تقديره: إِنَّ الذين كفروا ويصدّون عن
المسجد الحرام نذيقهم^(٥) من عذابٍ أليمٍ، وكلُّ من ارتكب فيه^(٦) ذنباً، فهو كذلك.

وقال المؤلف يفسّر ما يقع^(٧) من غريب الألفاظ على عادته: (البَّادِي: الطَّارِي) وفي الفرع:
بالهمز^(٨)، مُصْلَحٌ على كشط، وهو تفسيرٌ منه بالمعنى، قال في «الفتح»: وهو مقتضى ما جاء
عن ابن عباسٍ وغيره كما رواه عبد بن حُمَيْدٍ وغيره، وهو موافقٌ لما قاله البيضاوي وغيره.
(مَعْكُوفًا: مَحْبُوسًا) وليست هذه الكلمة في^(٩) هذه الآية، بل في قوله: ﴿وَالْهَدَىٰ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾
[الفتح: ٢٥] في سورة «الفتح»، ويمكن أن يكون ذكرها لمناسبة قوله تعالى هنا: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَنَكُمُ

(١) «لا»: ليس في (د).

(٢) «من»: ليس في (د).

(٣) في (م): «ظلم».

(٤) «عليه»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ل): ﴿نَذِيقُهُمْ﴾: خبر مقدّر.

(٦) «فيه»: ليس في (د).

(٧) في غير (ص) و(م): «وقع».

(٨) في (د): «بالهمزة».

(٩) في (د): «من».

فِيهِ^(١) أَي: المقيم به^(٢) ﴿وَالْبَادِ﴾ في وجوب تعظيمه عليهم ولزوم احترامهم له وإقامة مناسكه، قاله الحسن ومجاهد وغيرهما، وذهب ابن عباس وابن جبير وقتادة وغيرهم: إلى أَنَّ التَّسْوِيَةَ بين البادي والعاكف في منازل مَكَّةَ، وهو مذهب أبي حنيفة، وقال به محمد بن الحسن، فليس المقيم بها أَحَقُّ بالمنزل من القادم عليها، واحتجَّ لذلك بحديث علقمة بن نضلة عند ابن ماجه، قال: تُوَفِّي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وما تُدْعَى رِبَاعَ مَكَّةَ إِلَّا السَّوَانِبُ، مَنِ احتاج سكن، زاد البيهقي: ومن استغنى أسكن، وزاد الطحاوي بعد قوله: على عهد^(٣) النَّبِيِّ ﷺ، ما جاء في حديث عثمان بن عفان، ما تُبَاعُ وَلَا تُكْرَى، لَكِنَّهُ مَنْقُطٌ لِأَنَّ عِلْقَمَةَ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ، وقال عبد الرَّزَّاق عن معمر عن منصور عن مجاهد: إِنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، لَا تَتَّخِذُوا لِدُورِكُمْ أَبْوَابًا لِيَنْزِلَ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ كِرَاهَةَ الْكِرَاءِ؛ رَفَقًا بِالْوُفُودِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَنَعُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ.

١٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟» وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَاءَهُمْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾... الْآيَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ)^(٤) بن الفرغ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) المشهور بزين العابدين، ولأبي ذر: «ابن الحسين» (عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ) بن عفان أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و«عَمْرُو»: بفتح العين وسكون الميم^(٥) (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) حِبِّ رسول الله ﷺ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ

(١) «فيه»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) «به»: ليس في (س).

(٣) «عهد»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة آخره غين معجمة.

(٥) في (م): «الواو»، وليس بصحيح.

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ؟ زَادَ فِي «الْمَغَازِي»: «غَدَا» [ج: ٤٢٨٢] (فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: حُذِفَتْ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي دَارِكَ» بِدَلِيلِ رَوَايَةِ ابْنِ خَزِيمَةَ وَالطَّحَاوِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ؛ بَلْفَظٍ: أَنْزَلَ فِي دَارِكَ؟ قَالَ: فَكَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَهُ أَوْ لَا عَنْ مَكَانِ نَزُولِهِ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُ يَنْزِلُ فِي دَارِهِ، فَاسْتَفْهَمَهُ عَنْ ذَلِكَ. انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ «أَيْنَ» كَلِمَةُ اسْتِفْهَامٍ فَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ لَتَقْدِيرِ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ، قَالَ: وَمَا وَجْهٌ قَوْلُهُ: حُذِفَتْ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ، مِنْ قَوْلِهِ: «فِي دَارِكَ» وَالِاسْتِفْهَامُ عَنْ^(١) النُّزُولِ فِي الدَّارِ لَا عَنْ نَفْسِ الدَّارِ؟ انْتَهَى. وَالَّذِي قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ» هُوَ الْأَظْهَرُ، فَلْيَتَأَمَّلْ (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وَهَلْ تَرَكَ) زَادَ مُسْلِمٌ - كَالْبُخَارِيِّ فِي «الْمَغَازِي» - هُنَا^(٢): «لَنَا» [ج: ٤٢٨٢] (عَقِيلٌ)^(٣) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ (مِنْ رَبَاعٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ جَمَعَ رَبْعٌ، الْمَحَلَّةُ^(٤) أَوْ الْمَنْزِلُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى أَبِياتٍ أَوْ الدَّارِ^(٥)، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: (أَوْ دُورٍ؟) تَأَكِيدًا أَوْ شَكًّا مِنَ الرَّأوِيِّ، وَجَمَعَ النَّكْرَةَ - وَإِنْ كَانَتْ فِي سِيَاقِ الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيَّ تَفِيدُ^(٦) الْعُمُومَ - لِلِإِشْعَارِ بِأَنَّهُ لَمْ يُتْرَكْ مِنَ الرَّبَاعِ الْمُتَعَدِّدَةِ شَيْءٌ، وَ«مِنْ»/لِلتَّبَعِيضِ، قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ، وَقِيلَ: إِنَّ ١٥٣/٣ هَذِهِ الدَّارُ كَانَتْ لَهَا شَمُّ بْنُ عَبْدِ مَنَاةٍ، ثُمَّ صَارَتْ لِابْنِهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَسَمَهَا بَيْنَ وَلَدِهِ، فَمِنْ ثَمَّ صَارَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقُّ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِيهَا وَلِدَ النَّبِيُّ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَهُ الْفَاكُهِيُّ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ؟» أَنَّهَا كَانَتْ مُلْكُهُ فَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ عَقِيلًا تَصَرَّفَ فِيهَا كَمَا فَعَلَ أَبُو سَفْيَانَ بِدَوْرِ الْمَهَاجِرِينَ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ فَسَّرَ الرَّأوِيُّ - وَلَعَلَّهُ أَسَامَةٌ - الْمُرَادَ بِمَا أَدْرَجَهُ هُنَا حَيْثُ قَالَ: (وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ) أَبَاهُ (أَبَا طَالِبٍ) اسْمُهُ: عَبْدُ مَنَاةٍ (هُوَ وَ) أَخُوهُ (طَالِبٌ) الْمُكَنَّى بِهِ عَبْدُ مَنَاةٍ أَبُوهُ^(٨) (وَلَمْ يَرِثْهُ) أَيِ: وَلَمْ يَرِثْ أَبَا طَالِبٍ ابْنَاهُ (جَعْفَرٌ)

(١) فِي (ص) وَ(م): «مِنْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ اللَّاحِقِ. وَفِي هَامِشِ (ج): بِخَطِّهِ: «مِنْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِالْمِيمِ، وَالْأُولَى: «عَنْ» بِالْعَيْنِ؛ كَمَا فِي هَذِهِ النُّسخة.

(٢) فِي (م): «مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ هُنَا».

(٣) «عَقِيلٌ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): «الْمَحَلَّةُ» بِالْفَتْحِ: الْمَكَانُ يَنْزِلُ بِهِ الْقَوْمُ «مُصْبَاح».

(٥) فِي (د): «الدُّور».

(٦) فِي (د): «وَإِنْ كَانَ فِي..... يَفِيدُ».

(٧) «النَّبِيُّ»: لَيْسَ فِي (د).

(٨) فِي (ج): «أَبِيهِ». وَفِي هَامِشِهَا: كَذَا بِخَطِّهِ، وَلَعَلَّهُ: «أَبُوهُ».

الطَّيَّار ذُو الْجَنَاحَيْنِ (وَلَا عَلِيٍّ) أَبُو تَرَابٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (١) لَأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ) وَلَوْ كَانَا وَارَثَيْنِ
لنزل بِإِلَهِمَا (٢) فِي دَوْرِهِمَا (٣) وَكَانَتْ كَأَنَّهَا مَلَكَةٌ؛ لَعَلَّمَهُ بِإِثَارِهِمَا إِيَّاهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا، وَكَانَ قَدْ
اسْتَوْلَى طَالِبٌ وَعَقِيلٌ عَلَى الدَّارِ كُلِّهَا بِاعْتِبَارِ مَا وَرِثَاهُ عَنْ (٤) أَبِيهِمَا لَكُونَهُمَا كَانَا لَمْ يَسْلَمَا،
و(٥) بِاعْتِبَارِ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَقِّهِ مِنْهَا بِالْهَجْرَةِ، وَفَقْدِ طَالِبٍ بِبَدْرِ، فَبَاعَ عَقِيلٌ الدَّارَ كُلِّهَا،
وَحَكَى الْفَاكِهِيُّ (٦): أَنَّ الدَّارَ لَمْ تَزَلْ بِيَدِ أَوْلَادِ عَقِيلٍ إِلَى أَنْ بَاعَهَا لِمُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ أَخِي
الْحَجَّاجِ بِمِئَةِ أَلْفِ دِينَارٍ، وَقَالَ الدَّائِدِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَ (٧) مِنْ هَاجِرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَاعَ قَرِيبَهُ
الْكَافِرَ دَارَهُ، فَأَمْضَى النَّبِيُّ ﷺ تَصَرُّفَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ تَأْلِيفًا لِقُلُوبٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ.

(وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ) مِمَّا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ:
(لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ) وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ مَرْفُوعًا فِي «الْمَغَازِي» [ج: ٤٢٨٣] (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ)
مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ: (وَكَانُوا) أَيِ: السَّلَفِ (يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: يَفْسِّرُونَ الْوَلَايَةَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيِ: صَدَّقُوا بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ وَالْقُرْآنِ
(﴿وَهَاجَرُوا﴾) مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ (﴿وَجَاهَدُوا﴾) الْعَدُوَّ (﴿بِأَمْوَالِهِمْ﴾) فَصَرَفُوهَا فِي الْكِرَاعِ
وَالسَّلَاحِ وَأَنْفَقُوهَا عَلَى الْمَحَاوِجِ (﴿وَأَنْفُسِهِمْ﴾) بِمُبَاشَرَةِ الْقِتَالِ (﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) فِي طَاعَتِهِ وَمَا
فِيهِ رِضَا (﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾) هُمُ الْأَنْصَارُ آوَوْا الْمُهَاجِرِينَ إِلَى دِيَارِهِمْ وَنَصَرُوهُمْ عَلَى
أَعْدَائِهِمْ (﴿أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾... [الْأَنْفَالُ: ٧٢]) بِالنَّصَبِ؛ يَعْنِي: بِتَمَامِهَا (٨)، أَوْ بِتَقْدِيرِ:

(١) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «شَيْئًا»: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لـ «يَرِثُهُ»، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ:
يَرِثُ مِنْهُ شَيْئًا، فَخُذِفَ الْجَارُ وَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ، أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيِ: أَعْنِي شَيْئًا، وَفِي «الْبَيْضَاوِيِّ»
فِي «سُورَةِ يُونُسَ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يُونُسَ: ٣٦]: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «شَيْئًا» مَفْعُولًا
بِهِ.... إِلَى آخِرِهِ. «عَجْمِي».

(٢) فِي (د): «دَارَهُمَا».

(٣) فِي (د) وَ(س): «مِنْ».

(٤) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «أَوْ بِاعْتِبَارِ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «وَحَكَى الْفَاكِهِيُّ»... إِلَى آخِرِهِ، لَعَلَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا عَادَتْ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى
أَوْلَادِهِ بَعْدَ تَصَرُّفِهِ فِيهَا، فَلَا يَنَافِي مَا فِي «الصَّحِيحِ». «عَجْمِي».

(٦) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(س): «كُلٌّ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «يَعْنِي: بِتَمَامِهَا» كَذَا بِخَطِّهِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّ لَفْظَ «الْآيَةِ» مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ: يَعْنِي، أَوْ =

أقرأ، بولاية الميراث، وكان المهاجرون والأنصار يتوارثون بالهجرة والنصرة دون الأقارب، حَتَّى نُسَخَّ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] والذي يُفهم من الآية المسوقة هنا: أَنَّ المؤمنين يرث بعضهم بعضاً، ولا يلزم منه أَنَّ المؤمن لا يرث الكافر، لكنّه مستفادٌ من بقيّة الآية المشار إليها بقول المؤلف: «الآية»؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنَ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] أي: من تولّاهم في الميراث؛ إذ الهجرة كانت في أوّل عهد البعثة من تمام الإيمان، فمن لم يكن مهاجرًا كأنّه ليس مؤمناً فهذا لم يرث المؤمن المهاجر منه، وسقط قوله: «الآية» في رواية ابن عساكر.

وفي هذا الحديث: التّحديث والإخبار والعنونة والقول، ورواته ما بين بصريّ وأيليّ ومدنيّ، وأخرجه أيضاً في «الجهاد» [ج: ٣٠٥٨] و«المغازي» [ج: ٤٢٨٢]، ومسلمٌ في «الحجّ»، وكذا أبو داود والنّسائيّ، وأخرجه ابن ماجه فيه وفي «الفرائض».

٤٥ - بَابُ نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ

(بَابُ) موضع (نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ).

١٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ: «مَنْزِلُنَا غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ».

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمّد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرّحمن: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ) بعد رجوعه من منى ١٢٩٨/٢٥ وتوجّهه إلى البيت الحرام: (مَنْزِلُنَا) بالرفع، مبتدأ (غَدَا) ظرف (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) تعالى، اعتراض بين المبتدأ وخبره؛ وهو قوله: (بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ) أي: فيه، وهو - بفتح الخاء المعجمة وسكون التّحتيّة آخره فاءً - ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل^(١)، والمراد به الْمُحَصَّبُ (حَيْثُ

= بتقدير: اقرأ؛ كما يؤخذ من كلام «فتح الإله» ونصّه: «الآية» بالنّصب؛ أي: أعني أو اقرأ، أو الرّفْع؛ أي: الآية مقروءة، أو الجرّ، وهو أضعفها؛ أي: إلى الآية، أي: إلى آخرها.

(١) في (د) و(م) و(ج): «السّيل». وفي هامش (ج): لعلّه: المسيل؛ كما في «القاموس».

تَقَاسَمُوا^(١) أي: تحالفوا (عَلَى الْكُفْرِ) وهو تبرؤهم من بني هاشم وبني المطلب ألا يقبلوا لهم صلحاً، الآتي ذلك في الحديث التالي / لهذا الحديث مستوفى إن شاء الله تعالى [ح: ١٥٩٠].

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً^(٢) في «الهجرة» [ح: ٣٨٨٢] و«المغازي» [ح: ٤٢٨٥].

١٥٩٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمَنَى: «نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» بِغَنِي: ذَلِكَ الْمُحَصَّبُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَلَّا يُنَاجِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ سَلَامَةُ: عَنْ عُقَيْلٍ وَيَحْيَى عَنْ^(٣) الضَّحَّاكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَ: بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزبير المكي قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) بن مسلم القرشي الأموي الدمشقي قال: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم^(٤) ابن شهاب (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) ولأبي ذر: «(قال رسول الله) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْغَدِ) وهو ما بين الصُّبْح وطلوع الشمس (يَوْمَ النَّحْرِ) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (وَهُوَ بِمَنَى) أي: قال: في غداة يوم النحر حال كونه بمَنَى، ومقول قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ) والمراد بالغد هنا: ثالث عشر ذي الحجة لأنه يوم النزول بالمُحَصَّبِ، فهو مجاز في إطلاقه كما يُطْلَقُ «أمس» على الماضي مطلقاً، وإلا فثاني العيد هو الغد حقيقة، وليس مراداً، قاله البرماوي كالكرماني (حَيْثُ تَقَاسَمُوا) تحالفوا (عَلَى الْكُفْرِ) قال الزُّهْرِيُّ ممَّا أدرجه من قوله: (يَعْنِي) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (ذَلِكَ) ولأصيلي وأبي ذر عن الكُشَمِينِيَّ: «بذلك» أي: بخيف بني كنانة (الْمُحَصَّبُ) بضم الميم وفتح الحاء والصاد المُشَدَّدَةُ المهملتين (وَذَلِكَ) أي: تقاسمهم على الكفر (أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ) قال في «الفتح»: فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قرشيًّا؛ إذ العطف يقتضي المغايرة،

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «أيضاً»: ليس في (د).

(٣) هكذا وقع للقسطلاني، وهو الذي في اليونينية، وسيأتي أن الصواب (ابن).

(٤) «بن مسلم»: ليس في (د).

فترجَّح القول بأنَّ قريشاً من ولد فهر بن مالكٍ على القول بأنَّهم ولد كنانة. نعم لم يُغَيَّب النَّضْرُ غَيْرَ مالِكٍ، ولا مالِكٌ غَيْرَ فِهْرٍ، فقريشٌ ولد النَّضْر بن كنانة، وأمَّا كنانة؛ فأعقَبَ من غير النَّضْر ولهذا وقعت المغايرة. انتهى.

(تَحَالَفَتْ) بالحاء المهملة، وكان القياس فيه: تحالفوا، لكنَّه أُفْرِدَ بصيغة المُفْرَدِ المؤنَّثِ باعتبار الجماعة (عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ) بالشَّكِّ في جميع الأصول، وعند البيهقيٍّ من طريقٍ أخرى: «وبني عبد الْمُطَّلِبِ» بغير شكٍّ (أَلَّا يُنَاكِحُوهُمْ) فلا يتزوَّج^(١) قريشٌ وكنانة امرأةً من بني هاشمٍ وبني عبد الْمُطَّلِبِ، ولا يزوّجون امرأةً منهم إِيَّاهم (وَلَا يُبَايِعُوهُمْ) لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم، وعند الإسماعيليِّ: ولا يكون بينهم وبينهم شيءٌ (حَتَّى يُسَلِّمُوا) بضَمِّ أَوَّلِهِ وإِسْكَانِ السَّيْنِ المهملة وكسر اللَّامِ المُخَفَّفَةِ (إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ) وكتبوا/ بذلك كتاباً بخطَّ منصور بن عكرمة العبدريِّ، فُسِّلَتْ^(٢) يده، أو د ٢٩٨/٢ ب بخطَّ بغيض ابن عامر بن هاشم^(٣)، وعَلَّقُوهُ في جوف الكعبة، فاشتدَّ الأمر^(٤) على بني هاشمٍ وبني عبد^(٥) الْمُطَّلِبِ في الشَّعْبِ الذي انحازوا إليه، فبعث الله الأرضة، فلجست^(٦) كلَّ ما فيها من جورٍ وظلمٍ، وبقي ما كان فيها من ذكر الله^(٧)، فأطلع الله رسوله على ذلك، فأخبر به^(٨) عمَّه أبا طالبٍ، فقال أبو طالبٍ لكفَّار قريشٍ: إنّ ابن أخي أخبرني ولم يكذبني قطُّ: أنّ الله قد سلَّط

(١) في (د) و(م): «تتزوج».

(٢) في هامش (ج): «الشَّلَلُ» محرّكة: اليبس في اليد أو ذهابها، شُلَّتْ تَشَلُّ - بالفتح - أي: من «باب تعب» كما في «المصباح» وأُشِلَّتْ وشُلَّتْ مجهولتين.

(٣) في هامش (ج): قال الشَّيْخُ الشَّامِيُّ: وجُمِعَ بين الأقوال باحتمال أن يكون كلُّ مَمَّنْ ذُكِرَ كتب نسخة.

(٤) «الأمر»: ليس في (د).

(٥) «عبد»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): من «باب تعب» أي: أكلته.

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وبقي ما كان فيها من ذكر الله» في رواية: أنّ الأرضة لحست اسم الله وأبقت ما عداه، وجُمِعَ بأنَّهم كتبوا نسخاً، فأكلت الأرضة اسم الله تعالى إشارةً إلى أنّه تعالى كره فعلهم، فلم يترك اسمه مع ذكر قلمهم، وأكلت من بعض النُّسخ ما عدا اسم الله إشارةً إلى أنّه تعالى لم يرض هذا الفعل، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. «شامي».

(٨) «به»: ليس في (د).

على صحيفتكم الأرضة، فلجست ما كان^(١) فيها من ظلم وجور^(٢)، وبقي فيها ما كان من ذكر الله، فإن كان ابن أخي صادقاً نزعتم عن سوء رأيكم، وإن كان كاذباً دفعته إليكم فقتلتموه أو استحبيتموه، قالوا: قد أنصفتنا، فوجدوا الصادق المصدوق قد أخبر بالحق، فسقط^(٣) في أيديهم ونكسوا على رؤوسهم^(٤)، وإنما اختار النزول هناك شكرًا لله تعالى على النعمة في دخوله ظاهرًا، ونقضًا لما تعاهدوه^(٥) بينهم وتقاسموا عليه من ذلك.

(وَقَالَ سَلَامَةُ) بن روح بن خالد الأيلي، ممًا وصله ابن خزيمة في «صحيحه» (عَنْ) عمّه (عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الأيلي (وَيَحْيَى عَنْ الضَّحَّاكِ) كذا في غير^(٦) فرع لـ «اليونينية»، قال الحافظ ابن حجر: وهي رواية أبي ذرٍّ وكريمة، وهو وهم، ولغيرهما: «ويحيى ابن الضحَّاك» نسبةً لجده^(٧)، وأبوه عبد الله، البابلتي بسكون^(٨) الموحدة الثانية كما رأيته بخط شيخنا الحافظ السخاوي، وقال العيني: بضمها وبعد اللام المضمومة مُثْنَاءٌ فوقيةٌ مُشَدَّدَةٌ، وقال الحافظ ابن حجر: بمُوَحَّدَتَيْنِ وبعد اللام المضمومة مُثْنَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، منسوبٌ لجده^(٩)، وليس له في هذا الكتاب غير هذا الموضع^(١٠) المُعْلَق، وقد وصله أبو عوانة في «صحيحه» والخطيب في «المدرج» (عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمرو، لكن قال يحيى بن معين: يحيى البابلتي - والله - لم يسمع من الأوزاعي شيئًا، نعم ذكر الهيثم بن خلف الدوري أَنَّ أُمَّه/ كانت تحت الأوزاعي، وحينئذٍ فلا يبعد سماعه منه لأنَّه في حجره (أَخْبَرَنِي) بالإفراد ١٥٥/٣

(١) «كان»: ليس في (د) و(م).

(٢) في غير (ب) و(س): «جور وظلم».

(٣) زيد في (م): «ما».

(٤) أي: ندموا.

(٥) في (د): «تعاهدوه».

(٦) «غير»: سقط من (د).

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «نسبةً لجده»، الذي في «الأنساب»: أنَّه منسوبٌ لبابٍ لُتٍّ: موضعٌ بالجزيرة ظنًا. انتهى. وتعقبه الجلال السيوطي، فنقل عن ياقوت: أنَّها قريةٌ بين حرَّان والرَّفَّة. «عجمي».

(٨) في غير (ص) و(م): «بفتح».

(٩) في (ب) و(س): «إلى جده».

(١٠) «الموضع»: ليس في (د).

(ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (وَقَالَ) أَي: سلامة ويحيى: (بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ) دون لفظ: عبد، وقد تابعه على الجزم بقوله: «بني هاشم وبني المطلب» محمد بن مصعب عن الأوزاعي كما عند أحمد (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: قوله: (بَنِي الْمُطَّلِبِ) بحذف «عبد» (أَشْبَهُ) أَي: بالصَّواب لأنَّ عبد المطلب هو ابن هاشم، فلفظ هاشم مغنٍ عنه، وأمَّا المطلب فهو أخو هاشم، وهما ابنان لعبد مناف، فالمراد: أنَّهم تحالفوا على بني عبد مناف.

٤٦ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ رَبِّ إِنِّي أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ يَّعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾... الآية.

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾) مَكَّةُ (﴿وَإِنَّا﴾) ذا أمنٍ لمن فيها (﴿وَاجْنُبْنِي﴾) بعُدني (﴿وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾) رَبِّ إِنِّي أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ (﴿فَمَنْ يَّعْنِي﴾) فلذلك سألت منك العصمة واستعذت بك من إضلالهنَّ، وأسند/ الإضلال إليهنَّ باعتبار السَّبب (﴿فَمَنْ يَّعْنِي﴾) على ١٢٩٩/٢د ديني (﴿فَإِنَّهُ مِنِّي﴾) بعضي (﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾) لم يطعني ولم يوحدك (﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾) تقدر أن تغفر له وترحمه ولا يجب عليك شيء، وقيل: معناه: ومن عصاني فيما دون الشُّرك، أو أنك غفورٌ بعد الإنابة (﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾) بعضها؛ إسماعيل (﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾) يعني: مَكَّةُ (﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾) الذي في علمك أنه يحدث في ذلك الوادي (﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾) (١) أي: أسكنتهم كي يقيموا (٢) الصلاة عند بيتك (﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾) أي: قلوبًا، و«من» للتبعيض (﴿تَهْوِي﴾) تسرع (﴿إِلَيْهِمْ﴾) [إبراهيم: ٣٥-٣٧] شوقًا وودًا، وعن بعض السلف: لو قال: أفئدة النَّاسِ لازدحم عليه فارسٌ والرُّومُ والنَّاسُ كلُّهم، لكنَّه قال: ﴿مِّنَ النَّاسِ﴾ فاختصَّ به المسلمون، وقال: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ لأنَّه أوجي إليه أنَّه ستكثر ذرَّيته (٣) بها، وقال: ﴿تَهْوِي﴾ لأنَّ تهامة

(١) في هامش (ص): قوله: ﴿لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣٧] اللَّامُ لام «كي»، وهي متعلِّقة بـ ﴿أَسْكَنْتُ﴾ أي: ما أسكنتهم بهذا الوادي البلقع من كلِّ مرتفع ومرزقٍ إلَّا لإقامة الصَّلَاة عند بيتك المُحَرَّم، وتكرير الدُّعاء وتوسُّطه للإشعار بأنَّها المقصودة بالذَّات من إسكانهم ثُمَّ، والمقصود من الدُّعاء: توفيقهم لها، وقيل: لام الأمر، والمراد هو الدُّعاء لهم بإقامة الصَّلَاة؛ كأنَّه طلب منهم الإقامة، وسأل من الله تعالى أن يوفِّقهم لها. «بيضاوي».

(٢) في (د): «أسكنتهم ليقيموا».

(٣) في (د): «ذرَّيتك».

غورٌ منخفضة، وذكر القلوب لأن الأجساد تبع لها (الآية) بالنصب؛ بتقدير: أعني أو أقرأ، وسقط في رواية ابن عساكر من قوله: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَسْلَلْنَ﴾، ولفظ رواية أبي ذر: ﴿أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ أي: نعمتك، ولم يذكر المصنّف في هذا الباب حديثاً لأنه لم يجد حديثاً^(١) على شرطه.

٤٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتَيْدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَمَلَ^(١) اللَّهُ﴾) أي: صَيَّرَ الله ﴿الْكَعْبَةَ﴾ وسمّيت بذلك لتكعبها^(٢) ﴿الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ عطف بيانٍ على جهة المدح ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ انتعاشاً لهم، أي: سبب انتعاشهم في أمر معاشهم ومعادهم، يلوذ به الخائف ويأمن فيه الضعيف، ويربح فيه التجار ويتوجّه إليه الحجاج والعمّار، أو: ما يقوم به^(٤) أمر دينهم ودنياهم ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ الذي يُؤدّى^(٥) فيه الحجّ؛ وهو ذو الحجة ﴿وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتَيْدَ ذَلِكَ﴾^(٦) إشارة إلى الجعل، أو إلى ما ذكر من الأمر بحفظ حرمة الإحرام وغيره ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فإنّ شرع الأحكام لدفع المضارّ قبل وقوعها وجلب المنافع المترتبة عليها^(٧) دليلُ حكمة الشارع وكمال علمه ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧] تعميمٌ بعد تخصيصٍ، وقد أشار المؤلف

(١) في (د): «شيئاً».

(٢) في هامش (ج): في «جعل» وجهان؛ أحدهما: أنّه بمعنى صَيَّرَ، فيتعدّى لاثنيين؛ أوّلهما: ﴿الْكَعْبَةُ﴾، والثاني: ﴿قِيَمًا﴾، ثانيهما: أنّه بمعنى خلق، فيتعدّى لواحد؛ وهو ﴿الْكَعْبَةُ﴾، و﴿قِيَمًا﴾ نصب على الحال، و﴿الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ بدل أو عطف بيان، وقوله: ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ أي: وجعل الشهر الحرام والهدي والقلائد قياماً. انتهى «سمين».

(٣) في هامش (ج): قوله: «لتكعبها» أي: تربّعها، قال في «القاموس»: وكعبته تكعيباً: ربّعته، والكعبة: البيت الحرام - زاده الله تشریفاً - والغرفة وكل بيت مربّع.

(٤) في هامش (ج): قوله: «أو ما يقوم به» عطف على «انتعاشاً» كما أفاده شيخ الإسلام في «حواشي البيضاوي».

(٥) في (د): «يُروى»، وهو تحريف.

(٦) في هامش (ج): قوله: «ذلك» فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الحكم الذي حكمناه ذلك لا غيره، ثانيها: أنّه مبتدأ خبره محذوف؛ أي: ذلك الحكم هو الحق لا غيره، ثالثها: أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه السياق؛ أي: شرع الله ذلك، وهذا أفواها؛ لتعلّق لام العلة به. انتهى «شمّني».

(٧) في هامش (ج): لأنّ الأوّل خاصّ بالموجودات غيره تعالى، وهذا شاملٌ له وللمعدومات. انتهى «شهاب».

بهذه الآية الكريمة إلى أَنَّ قِوَامَ أُمُورِ النَّاسِ وَانْتِعَاشَ أَمْرِ دِينِهِم بِالْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ، فَإِذَا زَالَتْ الْكَعْبَةُ عَلَى يَدِ ذِي السُّوَيْقَتَيْنِ تَخْتَلُّ أُمُورُ النَّاسِ؛ فَلِذَا أُوْرِدَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُخْرَبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ».

وبالسَّندِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المَدِينِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بَنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ) بِسَكُونِ الْعَيْنِ وَكسْرِ زَايِ «زِيَادٍ» وَتَخْفِيفِ يَائِهَا الْمُثْنَاءُ تَحْتَ، الْخِرَاسَانِيِّ (عَنِ) ابْنِ شَهَابٍ (الزُّهْرِيِّ)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُخْرَبُ الْكَعْبَةُ» بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مَكْسُورَةً مِنَ التَّخْرِيبِ/، وَالْجُمْلَةُ فَعْلٌ وَمَفْعُولٌ، وَالْفَاعِلُ قَوْلُهُ: (ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ) تَثْنِيَةٌ سُويْقَةٌ مُصَغَّرُ السَّاقِ، أَلْحَقَ بِهَا التَّاءَ فِي التَّصْغِيرِ لِأَنَّ السَّاقَ مُؤَنَّثَةٌ، وَالتَّصْغِيرُ لِلتَّحْقِيرِ، وَفِي سِيَاقِ الْحَبْشَةِ دَقَّةٌ فَلِذَا صَغَّرَهَا، وَ«مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، أَي: يَخْرَبُهَا ضَعِيفٌ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَالْحَبْشَةُ نَوْعٌ مِنَ السُّودَانِ، وَلَا يَنَافِي مَا ذَكَرَ هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مِمَّا﴾ [العنكبوت: ٦٧] لِأَنَّ الْأَمْنَ إِلَى قَرَبِ^(١) الْقِيَامَةِ وَخَرَابِ الدُّنْيَا حِينَئِذٍ، فَيَأْتِي ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا قَرِيبًا [ج: ١٥٩٦]، وَمُسْلِمٌ فِي «الْفَتَنِ»، وَالتَّنَسَائِيُّ فِي «الْحَجِّ» وَ«التَّفْسِيرِ».

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَفِيهِ الْكَعْبَةُ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْتَرِكَهُ فَلْيَنْتَرِكَهُ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى / ابْنُ بُكَيْرٍ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْكَافِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بَنُ ١٥٦/٣ سَعْدِ الْإِمَامِ (عَنْ عُقَيْلٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْقَافِ مُصَغَّرًا^(٢) ابْنِ خَالِدٍ (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ

(١) فِي غَيْرِ (د): «قَرِيبٌ».

(٢) «مُصَغَّرًا»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

مسلم الزهري (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، قال المؤلف^(١):

«ح»: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المجاور بمكة (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد أيضًا (عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ) اسمه: ميسرة؛ ضَدَّ الميمنة، البصري (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا) أي: المسلمون (يَصُومُونَ) يوم (عَاشُورَاءَ) بالمدِّ غير منصرف^(٢)، اليوم العاشر من الْمُحَرَّم (قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ) قال الكِرْمَانِيُّ: فيه جواز نسخِ السُّنَّةِ بالكتاب، والنسخ بلا بدلٍ، قال البرماوي: مذهب الشَّافِعِيِّ وجمعُ أَنْ عَاشُورَاءَ لم يجب حتَّى يُنسخ، وبتقدير أنه كان واجبًا فلا معارضة بينه وبين رمضان، فلا نسخ، وأمَّا قوله: بلا بدلٍ فعجيبٌ؛ فإنَّهم يمثِّلون به لما هو ببدلٍ أثقل إذا قلنا بالنسخ. انتهى. ومباحث ذلك تأتي - إن شاء الله تعالى - في موضعها (وَكَانَ) أي: عَاشُورَاءَ (يَوْمًا تُسْتَرَفِيهِ الْكَعْبَةُ) لِمَا بينهما من المناسبة في الإِعْظَام والإِجْلَال^(٣)، وهذا موضع التَّرْجَمَةِ (فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ) بِمَرَجَلٍ صِيَامَ (رَمَضَانَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ).

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِيُحَجَّجَنَّ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرََنَّ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». تَابَعَهُ أَبَانُ وَعِمْرَانُ، عَنْ قَتَادَةَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّجَ الْبَيْتُ»، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) بن أبي عمرو، واسمه حفص بن عبد الله بن راشد السُّلَمِيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن عبد الله قاضي نيسابور قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بن طهمان (عَنِ الْحَجَّاجِ ابْنِ حَجَّاجٍ) الأسلمي الباهليِّ الأحول^(٤) (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْبَةَ) بضمَّ العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وفتح الموحدة، مولى أنس بن مالك (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لِيُحَجَّجَنَّ الْبَيْتُ (بضمَّ المثناة التَّحْتِيَّةِ

(١) زيد في (ب) و(س): «ح».

(٢) في (ص): «مصرف».

(٣) في (د): «والجلال».

(٤) في هامش (ج): البصري مات سنة ١٣١، ويُقال له: زُقِّي العسل.

وفتح الحاء والجيم مبنياً للمفعول، مُؤَكِّدًا بالنون الثقيلة وكذا قوله: (وَلْيُغْتَمَرَنَّ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) ^(١) اسمان ^(٢) أعجميان.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الله بن أبي عتبة فيما وصله أحمد (أَبَانُ) ^(٣) بن يزيد العطار (وَ) تابعه أيضاً (عِمْرَانُ) / القَطَّان، فيما وصله أيضاً أحمد وأبو يعلى وابن خزيمة (عَنْ قَتَادَةَ) أي: على ١٣٠٠/٢د لفظ المتن (وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهدي، فيما وصله الحاكم من طريق أحمد ابن حنبل عنه (عَنْ شُعْبَةَ) عن قتادة بهذا السند (قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّ الْبَيْتُ) بضم المثناة التَّحْتِيَّة وفتح الحاء مبنياً للمفعول (وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ) لاتفاق من تقدّم ذكره على هذا اللفظ، وانفراد شعبة بما يخالفهم، وإنما قال ذلك لأنّ ظاهرهما ^(٤) التّعارض؛ لأنّ المفهوم من الأوّل: أنّ البيت يُحَجُّ بعد أشرط السّاعة، ومن الثاني: أنّه لا يُحَجُّ بعدها، لكن يمكن الجمع بين الحديثين بأنّه لا يلزم من حجّ البيت بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحجّ في وقت ما عند قرب ظهور السّاعة، ويظهر - والله أعلم - أنّ المراد بقوله: «لِيُحَجَّ الْبَيْتُ» أي: مكان البيت ^(٥) لأنّ الحبشة إذا خرّبوه لم يعمر بعد ذلك، قاله في «الفتح»، وزاد هنا في رواية غير أبي ذرّ وابن عساكر: «سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة، وعبد الله سمع أبا سعيد الخدري» فانتفت تهمة التّدليس ^(٦).

٤٨ - بَابُ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ

(بَابُ) بيان حكم التّصريف في (كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ) وقد ^(٧) قيل: أوّل من كساها تَبَّعُ الحِمِيرِيُّ الحَصَف ^(٨)

(١) في هامش (ج): «يأجوج ومأجوج» يُهْمَزَان وَلَا يُهْمَزَان، وقد قرئ بهما في السّبع «حلبى».

(٢) «اسمان»: ليس في (م).

(٣) في هامش (ج): «أَبَانُ» بفتح الهمزة وخفّة الموحّدة، مصروفاً وغير مصروف «كرمانى».

(٤) في هامش (ج): هذا مبنئ على أنّ التّخريب يكون قبل عيسى، وسيجيء أنّ الأصحّ خلافه، على أنّ الجمع ممكن؛ كما في «المناهل العذبة».

(٥) زيد في (د): «يُحَجُّ».

(٦) قوله: «وزاد هنا في رواية غير أبي ذرّ وابن عساكر... فانتفت تهمة التّدليس»، ليس في (م).

(٧) «قد»: ليس في (د).

(٨) في (ص): «الخصب».

والمعافر^(١) والملاء والوصائل^(٢)، وذكر ابن قتيبة أنه كان قبل الإسلام بتسع مئة سنة، وفي «تاريخ» ابن أبي شيبه: أول من كساها عدنان بن أدد^(٣)، وزعم الزبير أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير، وعند ابن إسحاق عن ليث بن أبي سليم^(٤): كانت كسوة الكعبة على عهد رسول الله ﷺ الأنطاع والمُسوح، وروى الواقدي عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال: كُسي البيت في الجاهلية الأنطاع، ثم كساه النبي ﷺ الثياب اليمانية، ثم كساه^(٥) عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان القباطي^(٦)، ثم كساه الحجاج الديباج، وروى أبو عروبة^(٧) في «الأوائل» له عن الحسن قال: أول من ألبس الكعبة القباطي^(٨) النبي ﷺ، وذكر الأزرقي ١٥٧/٣ فيمن/ كساها: أبا بكر الصديق رضي الله عنه، ولم يذكر علي بن أبي طالب، ولعله اشتغل عن ذلك بما كان بصدده من الحروب في تمهيد أمر الدين مع الخوارج، وكساها معاوية الديباج والقباطي والخبرات، فكانت تُكسى الديباج يوم عاشوراء، والقباطي في آخر رمضان، وكساها يزيد بن

(١) في (م): «المغاض»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): «الخَصْفَة» بالتحريك: واحدة الخَصَف؛ وهي الجَلَّة التي يُكْتَنَزُ فيها الثَّمَر، كأنَّها «فَعَلَ» بمعنى «مفعول» من الخَصَف؛ وهو ضمُّ الشَّيْءِ إلى الشَّيْءِ لأنَّه شيءٌ منسوج من الخوص، ومنه الحديث: «ثمَّ كساه الخَصَف»، وقيل: أراد بالخَصَف الثَّياب الغليظة جدًّا؛ تشبيهاً بالخَصَف المنسوج من الخوص. انتهى ملخصاً من «النهاية»، و«معافر»: قبيلة باليمن يُنسب إليها البرود المعافرية، و«الملاء» بالضمِّ والمدُّ: جمع «ملاءة» وهي الإزار والرَّيطة، و«الوصائل»: حَبَر اليمن «نهاية» قال شيخنا الحلبي: «الوصائل» برود حمّر فيها خطوط خضر، تُعمل باليمن.

(٣) في هامش (ج): قوله: «ابن أدد».

(٤) في غير (ص): «ليث بن سليم» وفي (ص): «ليث بن سليمان»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (٥٣٦/٣).

(٥) في هامش (ج): في كلام بعضهم: وكساه أبو بكر وعمر... إلى آخره.

(٦) في هامش (ج): تنبيه: سُئل الإمام البلقيني: هل تجوز كسوة الكعبة بالحرير المنسوج بالذهب، ويجوز إظهارها في دوران المحمل الشريف؟ فأجاب بجواز ذلك؛ لما فيه من التعظيم لكسوتها الفاخرة التي تُرجى بكسوتها الخَلَع السَّنيَّة في الدنيا والآخرة، ويجوز إظهارها في دوران المحمل الشريف؛ فإنَّ في ذلك من التَّفخيم المناسب للحال المُنيب، هذا كلامه. انتهى من «سيرة شيخنا».

(٧) في هامش (ج): «أبو عروبة» كذا بخطه، وسقط من قلمه لفظة «ابن» كما في «التقريب».

(٨) في هامش (ج): «القُبْطِيَّة» بالضمِّ: الثَّوب من ثياب مِصر، رقيقة بيضاء، وكأنَّه منسوب إلى القِبط؛ وهم أهل مصر، وضمُّ القاف من تغيير النَّسب، وهذا في الثَّياب، وأمَّا في الناس فقبطيُّ بالكسر «نهاية».

معاوية الدِّيباج الخُسرواني^(١)، وكساها المأمون الدِّيباج الأحمر يوم التَّروية، والقباطيَّ يوم هلال رجب، والدِّيباج الأبيض يوم سبع وعشرين من رمضان للفطر، وهكذا كانت تُكسى في زمن المتوكِّل العباسيَّ، ولمَّا كان زمن النَّاصر العباسيَّ كُسيَت السَّواد من الحرير، فهي تُكسى ذلك من ذلك الزَّمان وإلى الآن إلَّا أنَّه في سنة ثلاث وأربعين وست مئة^(٢) قُطعت من ريح شديد، فكُسيَت ثيابًا من القطن سودًا، وقد ذكر بعضهم حكمة حسنة في سواد كسوة الكعبة، فقال: كأنَّه يشير إلى أنَّه فقد أناسًا كانوا حوله^(٣)، فلبس السَّواد حزنًا عليهم، ولم تزل الملوك تتداول كسوتها إلى أن وقف ٣٠٠/٢٥ ب عليها الصَّالح إسماعيل بن النَّاصر محمَّد بن قلاوون في سنة نيِّف وخمسين وسبع مئة قرية تُسمَّى بيسوس^(٤) بضواحي^(٥) القاهرة في طرف القليوبية ممَّا يلي القاهرة، وأوَّل من كساها من ملوك الثُّرك بعد انقضاء الخلافة من بغداد الظَّاهر بيبرس الصَّالحيُّ صاحب مصر.

١٥٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ. وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمَجْلِسُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ إِلَّا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهُ، قُلْتُ: إِنَّ صَاحِبِيكَ لَمْ يَفْعَلَا، قَالَ: هُمَا الْمَرْءَانِ أَقْتَدِي بِهِمَا.

وبالسَّند^(٥) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الْحَجَبِيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) الْهَجِيمِيُّ^(٦) قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ) الْأَسَدِيُّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ) بن عثمان الْحَجَبِيُّ - بالحاء المهملة والجيم المفتوحين - العبدريُّ صاحب مفتاح الكعبة، الصَّحابيُّ.

(١) في هامش (ج): «الخُسرواني» بالضَّم.

(٢) في هامش (ج): في بعض نسخ «الفتح» و«التَّوشيح»: ثلاث وأربعين وسبع مئة.

(٣) في هامش (ج): في «سيرة شيخنا»: وكسوتها من غلَّة قريتين يقال لهما: بيسوس وسنديس، من قرى القاهرة، وقفهما على ذلك الملك الصَّالح إسماعيل بن النَّاصر محمَّد بن قلاوون، في سنة نيِّف وخمسين وسبع مئة، والآن زادت القرى على هاتين القريتين.

(٤) في (د): «بنواحي»، ولعلَّه تحريف.

(٥) في (د): «وبه قال».

(٦) في هامش (ج): بضمَّ الهاء وفتح الجيم وسكون الياء، إلى محلَّة بالبصرة نزلها بنو هُجيم. انتهى «ترتيب».

قال المؤلف^(١): «ح» (وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وفتح الصاد المهملة ابن عقبة السوائي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمَجْلِسُ) على هذا الكرسي (عُمَرُ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ: (عُمَرُ) (لَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَدْعَ) أي^(٢): لا أترك (فِيهَا) أي: في الكعبة (صَفَرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ) ذهبًا ولا فضة (إِلَّا قَسَمْتُه) بالتذكير باعتبار المال، وفي رواية عمر بن شبة^(٣) في «كتاب مكة» عن قبيصة المذكور: «إِلَّا قَسَمْتُهَا» وزاد المؤلف في «الاعتصام»: «بين المسلمين» [ح: ٧٢٧٥] قال الزركشي وغيره: وظن بعضهم أنه حلي الكعبة، وغلطه صاحب «المفهم»^(٤) بأن ذلك مُحْبَسٌ عليها كقناديلها ونحو ذلك، فلا يجوز صرفه في غيرها، وإنما هو الكنز الذي بها وهو ما كان يُهْدَى إليها خارجًا عما كانت تحتاج إليه مما يُنْفَق فيه، وكانوا يطرحونه في صندوق في البيت، فأراد عمر أن يقسمه بين المسلمين، فقال شيبه: (قُلْتُ) له: (إِنَّ صَاحِبَيْكَ) النَّبِيَّ ﷺ وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَمْ يَفْعَلَا) ذلك (قَالَ) عمر: (هُمَا) أي: النَّبِيُّ ﷺ وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْمَرْءَانِ) الرَّجُلَانِ الْكَامِلَانِ لَا أَخْرَجَ عَنْهُمَا، بَلْ (أَقْتَدِي بِهِمَا) وقد كان مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لَمَّا افْتَتَحَ مَكَّةَ تَرَكَه رَعَايَةً لِقُلُوبِ قُرَيْشٍ، ثُمَّ بَقِيَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ الصَّدِيقِ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَكْفَرٍ لَأَنْفَقْتَ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَحَكَى الْفَاكِهِيُّ: أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَجَدَ فِيهَا يَوْمَ الْفَتْحِ سَتِينَ أَوْقِيَةً، وَعَلَى هَذَا فَإِنْ نَفَقَهُ جَائِزٌ كَمَا جَازَ لَابْنُ الزُّبَيْرِ بِنَاؤُهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ لَزَوَالِ سَبَبِ الْاِمْتِنَاعِ، وَلَوْلَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» لَأَمَكَّنَ أَنْ يُحْمَلَ الْإِنْفَاقُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، فَيَرْجِعَ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ التَّحْبِيسِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ عِمَارَةَ الْكَعْبَةِ تَصَدَّقُ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَيْسَ / لِكِسْوَةِ الْكَعْبَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذِكْرٌ، فَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكِلَ سَوْقُ هَذَا الْحَدِيثِ لِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَقْصُودَهُ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ^(٥) حُكْمَ الْكِسْوَةِ حُكْمُ الْمَالِ بِهَا، فَيَجُوزُ قَسَمْتُهَا

(١) زيد في (ب) و(س): «ح».

(٢) في (ص): «أن».

(٣) في (د): «شيبه»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «عمر بن شبة» بفتح المعجمة وتشديد الموحدة «تقريب».

(٤) في هامش (ج): صاحب «المفهم» الإمام القرطبي شارح «مسلم» لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري الفقيه المالكي المحدث، توفّي سنة ٦٥٦.

(٥) «أن»: ليس في (د).

على أهل الحاجة استنباطاً من رأي عمر قسمة الذهب والفضة الكائنين بها، وقيل: لأن الكعبة لم تزل مُعَظَمَةً تُقَصَّد بالهدايا تعظيماً لها، فالكسوة من باب التَّعْظِيم لها، واختُلِف في الكسوة: هل يجوز التَّصَرُّف فيها بالبيع ونحوه؟ فقال أبو^(١) الفضل بن عبدان من أصحابنا: لا يجوز قطع / ١٥٨/٣ شيء من أَسْتار^(٢) الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه بين أوراق المصحف، ومن حمل من ذلك شيئاً لزمه ردُّه، وأقرَّه الرَّافِعِيُّ عليه، قال ابن فرحون من المالكيَّة: وهذا على وجه الاستحسان منه، والنُّصوص تخالفه^(٣)، قال الباجي: وقد استحسَن^(٤) مالكٌ شراء كسوة الكعبة، وقال ابن الصَّلَاح: أمر ذلك إلى الإمام، يصرفه في بعض^(٥) مصارف بيت المال بيعاً وعطاءً، واحتجَّ بما رواه الأزرقِيُّ في «تاريخ مَكَّة»: أنَّ عمر بن الخطَّاب كان ينزع كسوة الكعبة كلّ سنة فيقسمها على الحاجِّ، قال النَّوَوِيُّ: وهو حسنٌ متعيَّن لئلا تتلف بالبلى، وبه قال ابن عبَّاسٍ وعائشة وأمُّ سلمة، وجوزوا لمن أخذها لبسها ولو حائضاً وجنباً، ونَبَّه في «المهمَّات» على أنَّ ما قاله النَّوَوِيُّ هنا مخالفٌ لما وافق عليه الرَّافِعِيُّ في آخر الوقف من تصحيح أنَّها تُباع إذا لم يبق فيها جمالٌ، ويُصرف ثمنها في مصالح المسجد، ثمَّ قال: واعلم أنَّ للمسألة أحوالاً:

أحدها: أن تُوقَف على الكعبة وحكمها ما مرَّ، وخطأه غيره بأنَّ الذي مرَّ محلُّه فيما إذا كساها الإمام من بيت المال، أمَّا إذا وُقِفَت فلا يتعلَّق عالمٌ جواز صرفها في مصالح غير الكعبة. ثانيها: أن يملِّكها مالِكها للكعبة، فليَقِيَمها أن يفعل فيها ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها إلى مصالحها.

ثالثها: أن يُوقَف شيءٌ على أن يُؤخَذ ريعه وتُكسَى به الكعبة كما في عصرنا، فإنَّ الإمام قد وقف على ذلك بلاداً، قال: وقد تلخَّص لي في هذه المسألة: أنَّه إن شرط^(٦) الواقف شيئاً من

(١) «أبو»: سقط من (د).

(٢) في (د) و(م): «ستور».

(٣) في (د): «والمنصوص يخالفه».

(٤) في غير (د): «استخفَّ»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) «بعض»: ليس في (د).

(٦) في (د): «اشترط».

بيع وإعطاء لأحد أو غير ذلك فلا كلام، وإن لم يشترط^(١) شيئاً^(٢) نُظِر: إن لم يقف الناظر تلك فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى، وإن وقفها فيأتي فيها ما مر من الخلاف في البيع، نعم بقي قسم آخر: وهو الواقع اليوم في هذا الوقف، وهو أن الواقف لم يشترط^(٣) شيئاً من ذلك، وشرط تجديدها كل سنة، مع علمه بأن بني شعبة كانوا يأخذونها كل سنة لَمَّا كانت تُكسى من بيت المال، فهل يجوز لهم أخذها الآن أو تُباع ويُصرف ثمنها إلى كسوة أخرى؟ فيه نظر، والمُتَجَّه الأول.

وهذا الحديث أخرجه أيضاً^(٤) المؤلف في «الاعتصام» [ج: ٧٢٧٥]، وأبو داود في «الحج»، وكذا ابن ماجه.

٤٩ - بَابُ هَذْمِ الْكَعْبَةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَيُخَسَفُ بِهِمْ».

د ٣٠١/٢ ب (بَابُ هَذْمِ الْكَعْبَةِ) فِي آخِرِ الزَّمَانِ (قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «وَقَالَتْ عَائِشَةُ»: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ كَالْكَرْمَانِيِّ: لَا بِالْمَهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ. انْتَهَى. قُلْتُ: ثَبِتَ فِي «الْيُونَنِيَّةِ» فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: «حَبَشٌ» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ (فَيُخَسَفُ بِهِمْ) بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ فِي أَوَائِلِ «الْبَيُوعِ» وَلَفْظُهُ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بَبِيدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ» [ج: ٢١١٨] وَالبِيدَاءُ: الْمَفَازَةُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا، وَهِيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: اسْمُ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ» أَي: يُخَسَفُ بِالْكَلِّ بِشَوْمِ الْأَشْرَارِ، ثُمَّ يُعَامَلُ كُلُّ مِنْهُمْ فِي الْحَشْرِ بِحَسَبِ نِيَّتِهِ وَقَصْدِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ.

١٥٩٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْتَسِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ أَشْوَدُ أَفْحَجَ، يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا».

(١) فِي (ص) وَ(م): «يَشْرُط».

(٢) «شَيْئًا»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (د): «يَشْرُط».

(٤) «أَيْضًا»: لَيْسَ فِي (ص).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بسكون الميم، ابن بحر بن كثير الباهلي الصيرفي قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ) بخاء معجمة بعد همزة مفتوحة وآخره سينٌ مهملةٌ قبلها نونٌ مفتوحةٌ بوزن «الأحمر»، و«عُبَيْد»: بالتصغير النخعي الكوفي قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (ابن أبي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام وسكون التَّحْتِيَّة، هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة، واسمه: زهير التَّيْمِيُّ الأحول (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كَأَنِّي بِهِ) قال في «فتح الباري»: كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث، والذي يظهر: أَنَّ في الحديث شيئًا حُذِفَ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليٍّ عند أبي عبيدٍ في «غريب الحديث»، من طريق أبي العالية عن عليٍّ قال: استكثروا من الطَّواف بهذا البيت قبل أن يُحال بينكم وبينه، فكأنِّي برجلٍ من الحبشة أصْلَع - أو قال: أصْمَع - حَمَشٌ^(١) السَّاقِينَ قَاعِدٌ عليها وهي تُهْدَمُ ورواه الفاكهي من هذا الوجه، ولفظه: «أصْعَل» بدل «أصلع»^(٢)، وقال: «قائماً عليها يهدمها بمسحاته»، ورواه يحيى الحِمَّاني^(٣) في «مسنده» من وجهٍ آخر عن عليٍّ مرفوعاً. انتهى. وتعلَّقه العينيُّ بأنَّه لا يحتاج إلى تقدير/ حذف ١٥٩/٣ لأنَّه إنَّما يُقدَّر في موضعٍ يحتاج إليه للضرورة، ولا ضرورة هنا، قال: ودعواه الظُّهور غير ظاهرة لأنَّه لا وجه في تقدير محذوفٍ لا حاجة هنا إليه بما جاء في أثرٍ عن صحابيٍّ، ولا يُقال: الأحاديث يفسَّر بعضها بعضاً لأنَّنا نقول: هذا إنَّما يكون عند الاحتياج إليه، ولا احتياج هنا^(٤) إلى ذلك، والضَّمير في «به» للقالع الآتي ذكره، وقوله: (أَسْوَدَ) نُصِبَ - كما في «اليونانية» - على الذَّمِّ أو الاختصاص، وليس من^(٥) شرط المنصوب على الاختصاص ألا يكون نكرةً، فقد قال الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا الْقَسِطُ﴾ [آل عمران: ١٨]: إنَّه منصوبٌ على الاختصاص كذا

(١) في (م): «خمش»، وهو تصحيف. وفي هامش (ج): بخاء مهملة وميم ساكنة ثمَّ معجمة؛ أي: دقيق السَّاقِينَ «فتح».

(٢) في هامش (ج): «الأصلع» من ذهب شعرٌ مقدَّم رأسه، و«الأصْعَل» الصَّغِيرُ الرَّأْس، و«الأصْمَع» الصَّغِيرُ الْأُذُنِينَ «فتح».

(٣) في هامش (ج): «الحِمَّاني» بكسر المهملة وتشديد الميم وفي آخرها نون، نسبة إلى حِمَّان؛ قبيلة من تميم، نزلوا الكوفة، والمشهور بهذه النسبة أبو يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون الحِمَّاني، روى عن الأعمش والثوري وغيرهما، وروى عنه ابنه أبو زكريَّا يحيى، وابنه يحيى كان إماماً مكثراً مشهوراً بالحديث «لباب».

(٤) «هنا»: ليس في (د).

(٥) «من»: ليس في (د).

١٣٠٢/٢٥ نقله البرماوي والعيني وغيرهما كالكرماني، وعبارة الزمخشري: ويجوز أن يكون/ نصباً على المدح، فإن قلت: أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة؟ نحو: الحمد لله الحميد، «إنا - معشر^(١) الأنبياء - لا نورث»: .

..... إنا - بني نهشل - لا ندعي لأب^(٢) .

قلت: قد جاء نكرة في قول الهذلي^(٣):

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالي^(٤) انتهى.

وتعقبه أبو حيّان فقال: في كلامه هذا تخليط؛ وذلك أنه^(٥) لم يفرّق بين المنسوب على المدح أو الذم أو الترخم وبين المنسوب على الاختصاص، وجعل حكمهما واحداً، وأورد مثلاً من المنسوب على المدح؛ وهو: الحمد لله الحميد، ومثاليين من المنسوب على الاختصاص؛ وهما: «إنا - معشر الأنبياء - لا نورث»:

..... إنا - بني نهشل - لا ندعي لأب

والذي ذكره النحويون أنّ المنسوب على المدح أو الذم أو الترخم قد يكون معرفة وقبله معرفة، يصلح أن يكون تابعاً لها، وقد لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة وقبلها معرفة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها؛ نحو قول النابغة:

أقارع^(٦) عوف لا أحاول غيرها وجوة قرود تبتغي من تجادع^(٧)

(١) في (د): «معاشر»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) في هامش (ج): قوله: «لا ندعي لأب» تمامه: «عنه ولا هو بالأبناء يشرينا» المعنى: إنا - أعني: بني نهشل - لا ندعي، من الدعوة، و«عنه» يتعلّق به؛ أي: لا نرغب عن أبينا فننتسب إلى غيره، وهو لا يرغب عنا فيتبنّى غيرنا ويبيعنا به، فقد رضي كلُّ منا بصاحبه «طبيي».

(٣) في (د): «الذهلي»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): «السعلاء والسعلاء» بكسرهما: الغول أو ساحرة الجن، الجمع: السعالي «قاموس».

(٥) في (د): «لأنه».

(٦) في (د): «مقارع»، وفي (م): «أجارع»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٧) في (د): «تخادع».

فانتصب: «وجوه قروء» على الذم، وقبله معرفة؛ وهو: أقارع عوف، وأما المنصوب على الاختصاص فنصوا على أنه لا يكون نكرة ولا مبهماً، ولا يكون إلا مُعرِّفاً بالالف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية أو بـ «أي»، ولا يكون إلا بعد ضمير متكلم مختص به أو مشارك فيه، وربما أتى بعد ضمير مخاطب. انتهى. وأجاب تلميذه السمين بأن الزمخشري إنما أراد بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعل، سواء كان من الاختصاص المبوب له في النحو أم لا، وهذا اصطلاح أهل المعاني والبيان. انتهى. والأولى أن يقول^(١): الذي نص عليه الزمخشري النصب على المدح وأدخل فيه الاختصاص، فلي تأمل.

(أفحج) بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها^(٢) وفتح الحاء المهملة^(٣) وبالجيـم^(٤) منصوب، صفة لسابقه، ويجوز أن يكون: «أسود أفحج» حالين متداخلين أو مترادفين من ضمير «به»، وبه قال التوربشتي والدمايني، وقال المظهري: هما بدلان من الضمير المجرور، وفتحاً لأنهما غير منصرفين، ويجوز إبدال المظهر من المضمير الغائب نحو: ضربته زيداً، وقال الطيبي: الضمير في «به» مبهم يفسره ما بعده على أنه تمييز كقوله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَنَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] فإن ضمير: «هن» هو المبهم المفسر بـ ﴿سَبْعَ سَنَوَاتٍ﴾ وهو تمييز كما قاله الزمخشري، وفي بعض الأصول: «أسود أفحج» برفعهما على أن «أسود» مبتدأ خبره: «يقطعها»^(٥)، والجملة حالٌ بدون الواو، والضمير في «به» للبيت، أي: كأني متلبس به، أو «أسود» خبر مبتدأ محذوف، والضمير في «به» للقالع، أي: كأني بالقالع هو أسود، وقوله: «أفحج» خبرٌ بعد خبر، قال في «القاموس»: فحج كـ «منع»: تكبر، وفي مشيته: تدانى صدور قدميه وتباعداً عقباه، كـ «فحج» وهو أفحج، بين الفحج مُحركة، والتفحج: التفريق بين الرجلين.

(يقطعها) أي: يقطع / الأسود الأفحج الكعبة حال كونها قلعة^(٦) (حَجَرًا حَجَرًا) نحو: بؤبته ٣٠٢/د ب

(١) في (ص) و(م): «نقول».

(٢) «بعدها»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) زيد في (ص): «بعدها».

(٤) في نسخة في هامش (د): «بعدها جيـم».

(٥) في (م): «يقطعها»، وهو تحريف.

(٦) «قلعة»: ليس في (ص).

باباً باباً^(١)، أي: مُبَوَّباً، أو هو^(٢) بدل من الضمير المنصوب في «يقلعها»، قال في «المصباح»: فإن قلت: ما إعراب الألفاظ الواقعة في هذا التركيب؛ وهو قوله: «كأنّي به...» إلى آخره؟ وأجاب بأنه نظير قولهم: كأنك بالذنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل، وكأنك بالليل وقد أقبل، قال: وفيه أعاريب مختلفة، قال بعض المحققين^(٣) فيه^(٤): الأولى أن تقول: «كأن» على معنى التشبيه، ولا يحكم^(٥) بزيادة شيء، وتقول: التقدير: كأنك تبصر/ بالذنيا تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصَّرْتَهُمْ عَنْ جُنبٍ﴾ [القصص: ١١] والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالذنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: كأنك بالليل وقد أقبل؟ والواو لا تدخل على الجمل إذا كانت أخباراً لهذه الحروف، قال الدماميني: ويؤيده - أي: ما قاله هذا المحقق - ثبوت هذه الرواية بنصب «أسود أفحج» في الحديث، فالتنصب على الحالية^(٦) كما مرّ، و«يقلعها» في محلّ نصبٍ على الصفة أو الحال أيضاً.

وفي هذا الحديث: التحديث بالجمع والإفراد والعنونة، وشيخ المؤلف ويحيى بصريّان، وابن الأخنس كوفي، وابن أبي مليكة مكّي.

١٥٩٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المخزومي المصري^(٧) قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام المصري (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزهري (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ)،

(١) في هامش (ج): يجب التكرير في مثل هذا، والمراد به استغراق الأبواب مثلاً، ونصب الأول قيل: بالحالية؛ لأنه بمعنى مترتباً، والثاني قيل: تأكيد، وقيل: صفة للأول على تقدير مضاف؛ أي: سابق باب أو ذا باب، والمختار: أنه وما قبله منصوبان على الحال بالعامل الأول؛ لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ. انتهى «حموي».

(٢) في (د): «أو على أنه».

(٣) في هامش (ج): هو الرضي؛ كما صرح به في «شرح المغني».

(٤) فيه: ليس في (د).

(٥) في (ب) و(س): «تحكم»، وفي (د): «نحكم».

(٦) في (د): «الحال».

(٧) في (د): «البصري»، وهو تحريف، وكذا في الموضع اللاحق.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يُخَرَّبُ الْكَفَبَةُ) عند قرب الساعة حيث^(١) لا يبقى في الأرض أحدٌ يقول: الله الله^(٢) (ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ) بضم السين وفتح الواو ثنية سُوَيْقَةٍ، مُصَغَّرُ السَّاقِ (مِنَ الْحَبَشَةِ) قال في «القاموس»: الحبش والحبشة محرکتين، والأخبش - بضم الباء -: جنس من السودان، الجمع حُبْشَانٌ وَأَخَابِشُ. انتهى. قال بعضهم: الحبشة ليس بصحيح في القياس لأنَّه لا واحد له على مثال فاعلٍ، فيكون مكسراً على فعلة، وقال ابن دريد: وأما قولهم: الحبشة فعلى غير قياسٍ، وقد قالوا أيضاً: حبشان، ولا أدري كيف هو. انتهى. وإنكارهم لفظ الحبشة على هذا الوزن لا وجه له لأنَّه ورد في لفظ أفصح النَّاسِ، وقال الرُّشَاطِيُّ^(٣): وهم من ولد كُوش بن حام؛ وهم أكثر السودان، وجميع ممالك السودان يعطون الطَّاعة للحبش، وقد جاء في تخريب الكعبة أحاديث^(٤)؛ كحديث ابن عَبَّاسٍ وعائشة عند المؤلِّف [ج: ١٥٩٥]، وما رواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ بسندٍ صحيحٍ، وحديث عبد الله بن عمر^(٥) عند أحمد،

(١) في غير (ص) و(م): «حين».

(٢) في هامش (ج): هذا يُعارض ما نقله قريباً فيما مرَّ في آخر «باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَبَةَ﴾ [المائدة: ٩٧]» عن بحث صاحب «الفتح» إلَّا أن يُقال: هذا مبنيٌّ على [أَنَّ] التَّخْرِيبَ يكون بغد عيسى لا قبله، وهو الصَّحيح، كما سيأتي في كلامه، على أَنَّ الجمع ممكن؛ كما نقلناه بالهامش عن «المناهل العذبة».

(٣) في هامش (ج): «الرُّشَاطِيُّ» بضم الرَّاء المهملة وبالشَّين المعجمة «نبراس». وفيه أيضاً: «الرُّشَاطِيُّ» إلى رُشَاطَةٍ: بلد بالمغرب «لب» عبد الله بن عليٍّ بن عبد الله بن عليٍّ بن خلف بن أحمد بن عمر اللَّخْمِيِّ المعروف بالرُّشَاطِيِّ، الأندلسيُّ المريُّ، كانت له عناية كبيرة بالحديث والرَّجال والرُّوَاة والتَّوَارِيخ، وله كتابٌ حسنٌ سمَّاه «كتاب اقتباس الأنوار، والتماس الأزهار، في أنساب الصَّحابة ورواة الأخبار» ومولده صبيحة يوم السَّبت ثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ستٍّ وستِّين وأربع مئة، وتوفيَّ شهيداً بالمرية عند تغلب العدو عليها صبيحة يوم الجمعة العشرين من جمادى الأولى سنة ٥٤٢، والرُّشَاطِيُّ: بضم الرَّاء وفتح الشَّين المعجمة وبعد الألف طاءٌ مهملة مكسورة ثمَّ ياء، وهذه النِّسبة ليست إلى قبيلة ولا إلى بلد، بل ذكر في كتابه المذكور أَنَّ أحد أجداده كانت في جسمه شامة كبيرة، وكانت له خالة عجمية تحضنه في صِغَرِهِ، فإذا لاعبته قالت له: رُشَاطَة، وكثر ذلك منها، فقليل له: الرُّشَاطِيُّ. انتهى «ابن خُلَّكان».

(٤) في هامش (ج): وفي «المناهل العذبة»: أَنَّ الجمع بين القولين بتقدير صحَّتهما ممكن؛ إذ يُحتمل أَنَّهُ يهدم بعضه في زمن عيسى، فيُبْعَثَ إليه فيهرب، ثمَّ بعد موته ورفع القرآن يعود ويكمل هدمه؛ إشارة إلى رفع معالم الدِّين من أصلها، وأنَّه لم يبقَ في الأرض منها بقيةٌ أصلاً، بل لم يبقَ على ظهرها من يقول: الله الله؛ ولذا جاء في رواية أَنَّهُ لَا يُعَمَّرُ بعد ذلك أبداً.

(٥) في (د): «عمير»، وهو تحريف.

وروى ابن الجوزي عن حذيفة حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه: «وخراب مكة من الحبشة على يد حبشي، أفحج الساقين، أزرق العينين، أفتس الأنف، كبير البطن، معه أصحابه، ينقضونها حجراً حجراً^(١) ويتناولونها حتى يرموا بها - يعني: الكعبة^(٢)» - إلى البحر، وخراب المدينة من الجوع، واليمن من الجراد»، وذكر الحلبي: أن خراب الكعبة يكون في زمن عيسى عليه السلام، وقال القرطبي: بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف، وذلك بعد موت عيسى، وهو الصحيح.

٥٠ - باب ما ذكر في الحجر الأسود

(باب ما ذكر في الحجر الأسود) ويسمى الركن الأسود، وهو في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جانب المشرق، وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلثا ذراع على ما قاله الأزرق، وبينه وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعاً، وفي حديث ابن عباس مرفوعاً ممّا^(٣) صححه الترمذي: «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشدّ بياضاً من اللبن، فسودته خطايا بني آدم»، لكن فيه عطاء بن السائب، وهو صدوق إلا أنه اختلط، وجريّر ممتن سمع^(٤) منه بعد اختلاطه، لكن له طريق آخر في «صحيح» ابن خزيمة، فيقوى^(٥) بها، وفي هذا الحديث التخويف لأنه إذا كانت الخطايا تؤثر في الحجر فما ظنك بتأثيرها في القلوب؟ وينبغي أن يتأمل كيف أبقاه الله تعالى على صفة السواد أبداً، مع ما مسّه من أيدي الأنبياء والمرسلين المقتضي لتبييضه ليكون ذلك عبرة لأولي^(٦) الأبصار، وواعظاً لكل من وافاه من ذوي الأفكار ليكون ذلك باعثاً على مباينة الزلات، ومجانبة الذنوب الموبقات، وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «إن الحجر والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة، طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب» رواه أحمد والترمذي، وصححه ابن حبان، لكن في إسناده رجاء أبو يحيى، وهو ضعيف، وإنما أذهب الله نورهما ليكون إيمان الناس بكونهما حقاً إيماناً بالغيب، ولو لم

(١) «حجراً»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «بالكعبة».

(٣) في غير (د) و(م): «ما».

(٤) في (د): «سمعه».

(٥) في (م): «فتقوى».

(٦) في غير (ص) و(م): «لذوي».

يطمس لكان الإيمان بهما إيماناً بالمشاهدة^(١)، والإيمان الموجب للثواب هو الإيمان بالغيب.

١٥٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِيسِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدية قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بن يزيد النخعي (عَنْ عَائِيسِ بْنِ رَبِيعَةَ) بالعين المهملة وبعد الألف موحدة مكسورة وآخره سينٌ مهملة و«رَبِيعَةَ» - بفتح الرَّاء - النخعي (عَنْ عُمَرَ) بضم العين (رضي الله عنه): أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ) بأن وضع فمه عليه من غير صوت (فَقَالَ) ليدفع ١٦١/٣ توهم قريب عهدٍ بإسلام^(٢) ما كان يعتقد في حجارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع: (إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ) أي: بذاتك، وإن كان امثال ما شرع فيه ينفع في الثواب، لكن لا قدرة له عليه لأنه حجرٌ كسائر الأحجار، وأشاع عمر هذا في الموسم ليشتهر في البلدان ويحفظه المتأخرون في الأقطار، لكن زاد الحاكم في هذا الحديث: فقال علي بن أبي طالب: بل - يا أمير ٣٠٣/٢د المؤمنين - يضر وينفع، ولو علمت ذلك من تأويل كتاب الله تعالى لعلمت أنه كما أقول، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَيِّ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فلما أقرؤا أنه الربُّ برزجل وأنهم العبيد كتب ميثاقهم في رقٍ وألقمه في هذا الحجر، وأنه يُبعث يوم القيامة، وله عينان ولسانٌ وشفطان، يشهد لمن وافى بالموافاة، فهو أمين الله في هذا الكتاب، فقال له عمر: لا أبقاني الله بأرضٍ لست بها^(٣) يا أبا الحسن، وقال: ليس هذا على شرط الشيخين؛ فإنهما لم يحتجاً بأبي هارون العبدية. ومن غرائب المتون ما في ابن أبي شيبة في آخر «مسند أبي بكر رضي الله عنه» عن رجلٍ رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند الحجر، فقال: «إِنِّي لأعلم^(٤) أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ» ثمَّ قَبَّلَهُ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، فوقف عند الحجر، فقال: «إِنِّي لأعلم^(٥) أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ

(١) في غير (ب) و(س): «بالشهادة».

(٢) في (د): «بالإسلام».

(٣) في (ب) و(س): «فيها».

(٤) في (ص): «أعلم».

(٥) في غير (د): «أعلم».

ولا تنفع، ولولا^(١) أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك، فليراجع إسناده، فإن صحَّ يحكم^(٢) ببطلان حديث الحاكم لبعد أن يصدر هذا الجواب من^(٣) علي؛ أعني قوله: بل يضُرُّ وينفع، بعدما قال النبي ﷺ: لا تضرُّ ولا تنفع لأنَّه صورة معارضة، لا جرم أنَّ الذهبي قال في «مختصره» عن العبدی: إنَّه ساقط.

(وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) ولغير أبي ذرٍّ: «النَّبِيُّ» (مِنْ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ) تنبيهٌ على أنَّه لولا الاقتداء ما قبله، وقال الطَّيْبِيُّ: اعلم أنَّهم ينزلون نوعاً من أنواع الجنس بمنزلة جنسٍ آخر باعتبار اتِّصافه بصفةٍ مختصةٍ به لأنَّ تغاير الصفات بمنزلة التغاير في الذوات، فقوله: «إنَّكَ حجرٌ» شهادةٌ له بأنَّه من هذا الجنس، وقوله: «لا تضرُّ ولا تنفع» تقريرٌ وتأكيدٌ بأنَّه حجرٌ كسائر الأحجار^(٤)، وقوله: «ولولا أني رأيت...» إلى آخره إخراجٌ له عن هذا الجنس باعتبار تقبيله ﷺ. انتهى.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة، ورواته كوفيون إلا شيخ المؤلف فبصريٌّ، وأخرجه مسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي في «الحجَّ».

٥١ - بَابُ إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ

(بَابُ إِغْلَاقِ) باب (الْبَيْتِ) بالغين المعجمة (وَيُصَلِّي) الدَّخَلَ (فِي أَيِّ) ناحيةٍ من (نَوَاحِي) الْبَيْتِ^(٥) (شَاءَ) فإن كان الباب مفتوحاً فصلاته باطلةً لأنَّه لم يستقبل منها شيئاً، فإن كان له عتبةٌ قدر ثلثي ذراعٍ صحَّت.

١٥٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

(١) زيد في (د): «أعلم»، ولعلَّه تكرر.

(٢) في (ص): «حُكِّمَ».

(٣) في (ب) و(س): «عن».

(٤) في (ص): «الحجاز»، وهو تحريقٌ.

(٥) زيد في (م): «ما»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بِكسر العين أبو رجاء الثَّقَفِيُّ البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر ابن الخطاب القرشيَّ العدويَّ (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله رضي الله عنه (أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ لِيُصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ) ١٣٠٤/٢٥ الحرام عام الفتح (هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ) الْمُؤَذِّنُ (وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ) الْحَجَبِيُّ، زَادَ النَّسَائِيُّ: «وَمَعَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ»^(١) فَيَكُونُونَ^(٢) أَرْبَعَةً (فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ) أَي: الْبَابَ مِنْ دَاخِلٍ كَمَا عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ، وَزَادَ يُونُسُ: «فَمَكَثَ نَهَارًا طَوِيلًا» وَفِي رِوَايَةٍ فَلِيح: «زَمَانًا» بَدَلَ «نَهَارًا»، وَلِ«مُسْلِمٍ»: «فَمَكَثَ فِيهَا مَلِيًّا» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ أَيْضًا: «فَمَكَثَ فِيهَا سَاعَةً» (فَلَمَّا فَتَحُوا) الْبَابَ (كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ)^(٣) أَي: دَخَلَ (فَلَقِيتُ بِلَالًا) بِكسر القاف، زَادَ فِي رِوَايَةٍ مُجَاهِدٌ السَّابِقَةَ فِي أَوَائِلِ «الصَّلَاةِ» عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: «وَأَجَدَ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ» [ح: ٣٩٧] (فَسَأَلْتُهُ) أَي: بِلَالًا (هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ) صَلَّى فِيهِ (بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَلْفَ بَدَلَ إِحْدَى يَاءِ النَّسْبَةِ، وَجَوَّزَ سِيبَوِيهِ التَّشْدِيدَ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ: «جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ» وَفِي رِوَايَةٍ فَلِيحَ فِي «الْمَغَازِي» [ح: ٤٤٠٠]: «بَيْنَ ذَيْنِكَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ، وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمَدَةٍ سَطْرَيْنِ، صَلَّى بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ مِنَ السَّطْرِ الْمُقَدَّمِ، وَجَعَلَ بَابَ الْبَيْتِ خَلْفَ ظَهْرِهِ» وَقَالَ فِي آخِرِ رِوَايَتِهِ: ١٦٢/٣ «وَعِنْدَ الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَرْمَرَةٌ حُمْرَاءُ» وَكُلُّ هَذَا إِخْبَارٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْبَيْتُ قَبْلَ أَنْ يُهْدَمَ وَيُبْنَى فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ بَيَّنَّ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ - كَمَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ - «أَنَّ بَيْنَ مَوْقِفِهِ مِنْهُ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ» [ح: ١٥٩٩] وَسَيَأْتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ»، لَكِنْ اسْتَشْكَلَ قَوْلُهُ فِي التَّرْجَمَةِ: «وَيَصْلِي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مِنْهُ ﷺ صَلَّى بَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّعْيِينِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ عليه السلام فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَمْ تَكُنْ قَصْدًا، بَلْ وَقَعَتْ اتَّفَاقًا.

(١) فِي هَامِش (ج): سَيَأْتِي فِي «بَابٍ مِنْ كَثِيرٍ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ» أَنَّهَا رِوَايَةٌ شَاذَّةٌ.

(٢) فِي (ج): «فَيَكُونُوا». وَفِي هَامِشِهَا: وَالَّذِي بِخَطِّهِ حَذَفَ الثُّونَ لِلتَّخْفِيفِ.

(٣) فِي هَامِش (ج): مِنْ «بَابِ وَعْدٍ يَعِدُ».

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «الحج»، والنسائي فيه، وفي «الصلاة».

٥٢ - باب الصلاة في الكعبة

(باب الصلاة في الكعبة) اختلف في ذلك؛ فعن ابن عباس: لا تصح الصلاة داخلها مطلقاً لأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها، وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها، واستحب الشافعية الصلاة فيها، وهو ظاهر في النفل، ويلحق^(١) به الفرض؛ إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم^(٢)، وهو قول الجمهور، ومشهور مذهب المالكية جواز السنة فيها وفي الحجر لأي جهة كانت، وأما الفرض، والسنة المؤكدة كالوتر، والثأفة المؤكدة كالفجر فلا يجوز إيقاع شيء منها فيهما^(٣)، وهو مذهب «المدونة»، فإن صلى الفرض فيهما أعاد في الوقت.

١٥٩٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ الْوَجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قِبَلَ الظَّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ، فَيُصَلِّي يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو السَّمْسَارُ المروزي، فيما قاله أبو نصر الكلاباذي وأبو عبد الله الحاكم. وقال الدارقطني: هو ابن شُبويه، ورجَّح المزي^(٤) وغيره الأول، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي^(٥) قال: (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر بن الخطاب (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه): أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ الْوَجْهِ) بكسر القاف وفتح^(٦) المؤخدة كاللذين بعد، أي: مقابل الوجه (حِينَ يَدْخُلُ) الكعبة (وَيَجْعَلُ الْبَابَ قِبَلَ الظَّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ) المقدار أو المسافة (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا)

(١) في هامش (ج): بل صلاة الفرض داخلها أفضل لمن لم يرج جماعة خارجها «م ر ش».

(٢) في (ص): «في المقيم».

(٣) في هامش (ج): أي: الكعبة والحجر.

(٤) في (د): «المروزي»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ل): «المروزي وغيره».

(٦) «فتح»: ليس في (د).

نصب خبر «يكون»، واسمها محذوف مُقَدَّرٌ بالمقدار أو المسافة، ولأبي ذر وابن عساكر: «قريب» بالرفع، اسم لـ «يكون» (مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ) بحذف التاء من «ثلاث»^(١)، وللأصيلي وابن عساكر: «ثلاثة أذرع»^(٢) وهذه زيادة على الرواية السابقة كما مر، وقد جزم برفعها مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والدارقطني في «الغرائب»، وأبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع، وحينئذ فينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، فإنه يقع قدماه في مكان قدميه مِنَ الشَّيْءِ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، أو تقع^(٣) ركبتاه أو يده أو وجهه إن كان أقل من ثلاثة أذرع (فِيصَلِّي) حال كونه (يَتَوَخَّى) بتشديد الخاء المعجمة؛ أي^(٤): يقصد (الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَالٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الشَّيْءِ صَلَّى فِيهِ) قال ابن عمر أو غيره: (وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ^(٥) شَاءَ) أي: إذا كان الباب مغلقاً^(٦) كما مر في الباب السابق.

٥٣ - بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ.

(بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ) لأنه ليس من مناسك الحج (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) الذي هو أشهر من روى عن النبي مِنَ الشَّيْءِ دخول الكعبة (يَحُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ) الكعبة، فلو كان من المناسك لما أخل به مع كثرة اتباعه، وهذا التعليق وصله سفيان الثوري في «جامعه».

١٦٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الشَّيْءِ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: لَا.

(١) في (د): «ثلاثة».

(٢) «أذرع»: ليس في (ص).

(٣) في (د) و(ص): «يقع».

(٤) «أي»: ليس في (ص) و(م).

(٥) زيد في (م): «ما»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٦) في (ب) و(س): «مغلقاً». وفي هامش (ج): أغلقت الباب.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطَّحَّانُ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) رضي الله عنه (قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح (فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ) أي: لابن أبي أوفى ^(١) (رَجُلٌ: أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ) في هذه العمرة؟ والهمزة للاستفهام (قَالَ) ^(٢) ابن أبي أوفى: (لَا) لم يدخلها في هذه العمرة. وسببه ما كان فيها حينئذٍ من الأصنام، ولم يكن/المشركون يتركونه ليغيّرها، فلمّا كان في الفتح أمر بإزالة الصُور ثمّ دخلها، قاله النووي، ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط، فلو أراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة بمكة زيادةً على الثلاث، فلم يقصد دخولها لثلاً يمنعه.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً [ج: ١٧٩١] ^(٣) وفي «المغازي» [ج: ٤١٨٨]، وأبو داود في «الحج»، وكذا النسائي وابن ماجه.

٥٤ - بَابُ مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ

(بَابُ مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ).

١٦٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهُةُ، فَأَمَرَ بِهَا، فَأُخْرِجَتْ، فَأُخْرِجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلَهُمُ اللَّهُ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَفْسِمَا بِهَا قَطُّ»، فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بميمين مفتوحتين عبد الله بن عمرو ^(٤)، الْمُقْعَدُ الْبَصْرِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ)

(١) في (ج): «لابن أوفى». وفي هامشها: كذا بخطه.

(٢) في (ص) زيادة: «أي».

(٣) هنا بياض في كل النسخ، وفي هامش (س): ترك المؤلف بعد قوله: «أيضاً» بياضاً، وفي هامش (ص) و(ل): كذا في نسخة المؤلف.

(٤) في غير (د): «عمر»، وهو تحريف.

مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ) أي^(١): مكة (أَبَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ) أي: امتنع من دخوله (وَفِيهِ) أي: والحال أن فيه (الْأَلِهَةَ) أي: الأصنام التي لأهل الجاهلية، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون^(٢) (فَأَمَرَ بِإِلْهَاءِهَا) أي: بالآلهة (فَأَخْرِجَتْ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ)^(٣) (فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ) جمع زُلْم - بفتح الزَّاي وضمِّها - وهي الأقلام أو القداح، وهي أعوادٌ نحتوها وكتبوا في أحدها: «افعل»، وفي الآخر: «لا تفعل»، ولا شيء في الآخر، فإذا^(٤) أراد أحدهم سفرًا أو حاجةً ألقاها، فإن خرج «افعل» فعل، وإن خرج «لا تفعل» لم يفعل، وإن خرج الآخر أعاد الضرب حتَّى يخرج له «افعل» أو «لا تفعل»، فكانت سبعةً على صفةٍ واحدةٍ، مكتوبٌ عليها: لا، نعم، منهم، من غيرهم، مُلصَّقٌ، العقل، فضل العقل، وكانت بيد السَّادن، فإذا أرادوا خروجًا/ أو تزويجًا أو حاجةً ضرب السَّادن، فإن خرج ١٣٠٥/٢٣ «نعم» ذهب، وإن خرج «لا» كَفَّ، وإن شكَّوا في نسبٍ واحدٍ أتوا به إلى الصَّنم، فضرب بتلك الثلاثة التي هي: منهم، من غيرهم، مُلصَّقٌ، فإن خرج «منهم» كان من أوسطهم نسبًا، وإن خرج «من غيرهم» كان حليفًا، وإن خرج «مُلصَّقٌ» لم يكن له نسبٌ ولا حلفٌ، وإذا^(٥) جنى أحدٌ جنايةً واختلفوا على من العقل ضربوا، فإن خرج «العقل» على من ضُربَ عليه عقل وبرى الآخرون، وكانوا إذا عقلوا العقل وفضل الشيء منه واختلفوا فيه أتوا السَّادن فضرب، فعلى من وجب أدَّاه (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَاتِلْهُمْ اللَّهُ) أي: لعنهم؛ كما في «القاموس» وغيره (أَمَّا) بإثبات الألف بعد الميم في «اليونانية»، حرف استفتاح، وفي بعض الأصول - وعزاها ابن حجرٍ للأكثر - : «أم» بحذفها للتخفيف (وَاللَّهُ قَدْ) ولأبي ذرٍّ: «لقد» بزيادة اللام لزيادة التأكيد (عَلِمُوا) أهل الجاهلية (أَنَّهُمَا) إبراهيم وإسماعيل (لَمْ يَسْتَقْسِمَا) أي: لم يطلببا القسم، أي: معرفة ما قُسمَ لهما وما لم يُقسَمَ (بِهَا) أي: بالأزلام (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء وتُضَمُّ^(٦) القاف ويُخَفَّفان، و«قَطُّ»

(١) «أي»: ليس في (ص).

(٢) في هامش (ج): قال في «الفتح»: وفي جواز إطلاق ذلك وقفة، والذي يظهر كراهته.

(٣) في هامش (ج): الذي أخرجه عمر بن الخطاب «حلي».

(٤) في (د): «فإن».

(٥) في (ب) و(س): «وإن».

(٦) في (د): «وبضم».

مُشَدَّدَةٌ مجرورةٌ كما في «القاموس»، وقول الزركشي: إِنَّ معناها^(١) هنا «أبدًا»، تعقبه البدر الدماميني بأنَّ «قَطُّ» مخصوصٌ باستغراق الماضي من الزَّمان، وأمَّا «أبدًا» فيُستعمل في المستقبل؛ نحو: لا أفعل أبدًا، و﴿خَلَّيْنِ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] (فَدَخَلَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ (الْبَيْتِ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ) احتجَّ المؤلف بحديث ابن عباسٍ هذا مع كونه يرى تقديم حديث بلالٍ [ح: ١٥٩٩] في إثباته الصَّلَاة فيه عليه^(٢)، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأنَّ ابن عباسٍ أثبت التكبير ولم يتعرَّض له بلالٌ، وبلالٌ أثبت الصَّلَاة ونفاها ابن عباسٍ، فاحتجَّ المؤلف بزيادة ابن عباسٍ، وقَدَّم إثبات بلالٍ على نفي غيره لأنَّه لم يكن مع النَّبِيِّ ﷺ يومئذٍ، وإنَّما أسند نفيه تارةً لأسامة، وتارةً لأخيه الفضل، مع أنَّه لم يثبت أنَّ الفضل كان معهم إلَّا في روايةٍ شاذَّةٍ، وأيضًا بلالٌ مثبتٌ، فيُقدَّم على النَّافي لزيادة علمه، وقد قرَّر^(٣) المؤلف مثل ذلك في «باب العُشر فيما يسقى من ماء السَّماء» [ح: ١٤٨٣] من «كتاب الزَّكاة».

٥٥ - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ

هذا^(٤) (بابٌ) بالتَّنوين (كَيْفَ كَانَ بَدْءُ) مشروعِيَّة (الرَّمْلِ) في الطَّواف، والرَّمْل بفتح الرَّاء والميم: هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العَدْوِ والوثوب فيما قاله الشَّافعيُّ. وقال المتولِّي: تُكره المبالغة في الإسراع في الرَّمْل، وعند الحنفِيَّة: الرَّمْل أن يهزَّ^(٥) كتفيه في مشيه كالمتبخر بين الصَّفَّين.

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ، وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَّى يَثْرِبُ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْبَاءَ عَلَيْهِمْ.

(١) في (ص) و(م): «معناه».

(٢) زيد في (ص) و(م): «الصَّلَاة والسلام» وليس بصحيح.

(٣) في (د) وهامش (ل): «روى».

(٤) «هذا»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): «هزَّ» من «باب قتل» «مصباح».

وبه قال /: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي بمعجمة ثم مهمل البصري قال: (حَدَّثَنَا ١٦٤/٣ حَمَّادٌ - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ سَعِيدٍ / بَنِي جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة ٣٠٥/٢د الكوفي الأَسَدِيَّ، قُتِلَ بَيْنَ يَدَيِ الْحَجَّاجِ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ) فِي عِمْرَةِ الْقَضِيَّةِ^(١) سَنَةَ سَبْعٍ (فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ) مِنْ قَرِيشٍ: (إِنَّهُ) أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ (يَقْدَمُ) بفتح الدال مضارع «قديم» بكسرها، أَيِ: يَرِدُ (عَلَيْكُمْ، وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (قَدْ) بِالْقَافِ وَالذَّالِ (وَهَنَّهُمْ)^(٢) وَلابن السَّكَنِ: «(٣) قَدْ وَهَنَهُمْ»^(٤) بِحَذْفِ حَرْفِ الْعُطْفِ، وَهَاءُ «وَهَنَهُمْ» مَفْتُوحَةٌ، وَالضَّمِيرُ لِلصَّحَابَةِ، أَيِ: أضعفهم (حُمَّى يَثْرِبُ) بفتح الموحدة غير منصرف، اسم المدينة الشريفة في الجاهلية و«حُمَّى»^(٥): رُفِعَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَلأَبِي ذَرٍّ: «إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَفَدٌ» بِالْفَاءِ وَالرَّفْعِ، فاعِلٌ «يقدم» أَيِ: جَمَاعَةٌ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: «وَهَنَهُمْ حُمَّى يَثْرِبُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةً لـ «وفد»، وَضَمِيرُ «إِنَّهُ» ضَمِيرُ الشَّأْنِ (فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمُلُوا) بضم الميم مضارع «زَمَلَ» بفتحها (الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ) لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ^(٦) قَوَّتَهُمْ بِهَذَا الْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَقْطَعَ فِي تَكْذِيبِهِمْ وَأَبْلَغَ فِي نَكَائِهِمْ؛ وَلِذَا قَالُوا -كَمَا فِي «مُسْلِمٍ»-: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَّى وَهَنَتْهُمْ، هَؤُلَاءِ^(٧) أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَ«الْأَشْوَاطُ»: جَمْعُ شَوْطٍ، بفتح الشين، والمراد به هنا: الطَّوْفَةُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ -زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرْفًا- وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (و) أَمَرَهُمْ ﷺ (أَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) الْيَمَانِيِّينَ حَيْثُ لَا يَرَاهُمُ الْمُشْرِكُونَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ مِنْ قَبْلِ قُعَيْقِعَانَ^(٨)، وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قال ابن عباس: (وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ) أَيِ: مَنْ أَنْ يَأْمُرَهُمْ، فَحُذِفَ الْجَارُ لِعَدَمِ

(١) في (د): «القضاء».

(٢) في هامش (ج): بهاء فنونٍ من غير فوقية.

(٣) زيد في (د) و(م): «أنه».

(٤) «قد وهنهم»: ليس في (م).

(٥) في غير (ب) و(س): «الموضع».

(٦) في (ب) و(س): «المشركون».

(٧) «هؤلاء»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): «قُعَيْقِعَانَ» على لفظ تصغير «قُعُقَعَانَ»: جبل بمكة زعموا أن جُرْهُمًا وقطورا لما احترقت بمكة

قعقت السلاح بذلك المكان؛ فسُمِّي قُعَيْقِعَانَ «بكري».

اللبس، وموضع «أن» وتاليها بعد حذفه جرُّ أو نصب؛ قولان (أن يَزْمُلُوا الْأَشْرَاطَ كُلَّهَا) أي: بأن يرملوا، فحذف الجارُّ كذلك، أو: لا حَذَفَ أصلاً لأنه يُقال: أمرته بكذا أو أمرته كذا^(١)، أي: لم يمنعه بِإِلَّاهِ اللَّهِ أن يأمرهم بالرَّمْل في الطَّوْفَات كُلِّهَا (إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ) بكسر الهمزة وسكون الموحدة وبالقاف ممدوداً، مصدر «أبقى عليه» إذا رفق به، وهو مرفوعٌ، فاعل «لم يمنعه»، لكنَّ الإبقاء لا يناسب أن يكون هو الذي منعه من ذلك؛ إذ الإبقاء معناه الرِّفق كما في «الصَّحاح»، فلا بدَّ من تأويله بإرادة ونحوها، أي: لم يمنعه من الأمر بالرَّمْل^(٢) في الأربعة إلَّا إرادته بِإِلَّاهِ اللَّهِ الإبقاء عليهم، فلم يأمرهم به، وهم لا يفعلون شيئاً إلَّا بأمره، وقول الزَّركشي -وتبعه العينيُّ كالحافظ ابن حجر-: ويجوز النَّصْب على أنَّه مفعولٌ لأجله، ويكون في: «يمنعهم» ضميرٌ عائِدٌ إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو فاعله، تعقُّبه في «المصابيح» بأنَّ تجويز^(٣) النَّصْب مبنيٌّ على أن يكون في لفظ حديث البخاري: «لم يمنعهم» وليس كذلك، إنَّما فيه: «لم يمنعه» فرفع الإبقاء متعيِّناً لأنَّه الفاعل، وهذا الذي قاله الزَّركشي وقع للقرطبي في «شرح مسلم»، وفي الحديث: «ولم يمنعهم» فجوز فيه الوجهين وهو ظاهرٌ، لكنَّ نقله إلى ما في البخاري غير متأتٍّ.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «المغازي» [ج: ٤٢٥٦]، ومسلمٌ وأبو داود والنسائي في «الحج».

٥٦ - بابُ استِلامِ الحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ، وَيَزْمُلُ ثَلَاثًا

(بابُ استِلامِ الحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ، وَيَزْمُلُ ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرَّاتٍ، و«أَوَّلَ»: نُصِبَ على الظَّرْفِيَّةِ، و«الاستلام»: افتعال^(٤) من السَّلام -بكسر السَّين-: وهي الحجارة قاله ابن قتيبة، فلمَّا^(٥) كان لمسًّا للحجر قيلَ له: استلامٌ، أو من السَّلام -بفتحها-: وهو التَّحِيَّةُ،

(١) في غير (ص) و(م): «و أمرته كذا».

(٢) في غير (ب) و(س): «لم يمنعهم من الرَّمْل».

(٣) في (د): «تجويزه».

(٤) في غير (ب) و(س): «استفعال»، وليس بصحيح. وفي هامش (ل): والظاهر: افتعال لأنَّ السين أصل. وفي هامش

(ج): صوابه: «افتعال» كما في «الفتح» و«الحلي».

(٥) في (د): «فما».

قاله الأزهرى، أي: لأنَّ ذلك الفعل سلامٌ على الحجر، وأهل اليمن يسمُّون الرُّكنَ الأسودَ: المُحْيَا، أو: هو «استلام» مهموز^(١) من الملاءمة^(٢)؛ وهي الاجتماع، أو: «استفعل» من اللأمة وهي الدَّرْعُ لأنَّه إذا لمس الحجر تحصَّن بحصنٍ من العذاب كما يتحصَّن بالألأمة من الأعداء، فإن قيل: كان القياس فيه على هذا أن يكون «استلام» لا «استلم»، أُجيب باحتمال أن يكون خُفِّفَ بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها، ثم حُذِفَت الهمزة ساكنةً قاله في «المصابيح».

١٦٠٣ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يَحْبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ) بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الموحدة آخره معجمة في الأوَّل وبالفاء والجيم في الثاني ابن سعيد الأمويُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، وفي بعضها: «أخبرنا» (ابْنُ وَهْبٍ) / عبد الله المصريُّ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) ١٦٥/٣ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن أبيه (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ) ظرفٌ مضافٌ إلى «ما» المصدرية (يَحْبُ) بفتح المثناة التَّحْتِيَّةِ وضمَّ الخاء المعجمة وتشديد الموحدة من الخب: ضربٌ من العدو، أي: يرمل (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنْ) الطَّوْفَاتِ (السَّبْعِ) وفي بعضها: «من السَّبعة» بالتَّأْنِيثِ باعتبار الأطواف، وإذا كان المميز غير مذكورٍ جاز في العدد^(٣) التذكير والتَّأْنِيثُ، فإن قلت: ظاهر هذا الحديث يقتضي أنَّ الرَّمْلَ يستوعب الطَّوْفَةَ بخلاف حديث ابن عَبَّاسٍ السَّابِقِ في الباب الذي قبله [ح: ١٦٠٢] لأنَّه صريحٌ في عدم الاستيعاب أُجيب بأنَّه بِإِلَافَةِ الرَّمْلِ رَمَلَ فِي طَوَافِهِ أَوَّلَ قَدُومِهِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَاسْتَقَرَّتْ سَنَةُ الرَّمْلِ عَلَى^(٤) ذَلِكَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ لِأَنَّهُ الْمَتَأَخَّرُ مِنْ فِعْلِهِ بِإِلَافَةِ الرَّمْلِ.

(١) في (د): «مهموزًا».

(٢) في هامش (ج): بخطه: «الملاءمة».

(٣) في هامش (ج): قيَّده ابن السِّبْكِ بِ«الليالي».

(٤) «على»: ليس في (د).

٥٧ - باب الرَّمَلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(باب) بقاء مشروعية (الرَّمَلِ) في بعض الطَّواف (في الحجِّ والعُمْرَةِ).

١٦٠٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. تَابَعَهُ اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ) زاد في رواية أبي ذرٍّ: «هو ابن سَلَامٍ» وبه جزم ابن السَّكَنِ، وهو^(١) في رواية الباقرين غير منسوب، ورجَّح أبو عليّ الجيانيُّ أنه ابن رافع، وقيل: هو البخاريُّ نفسه؛ بدليل روايته عن الرَّأوي التَّالي (قال: / حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ) بضمِّ السَّين المهملة وفتح الرَّاء آخره جيِّمُ الجوهرِيُّ البغداديُّ (قال: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضمِّ الفاء وفتح اللَّام آخره حاءٌ مهملةٌ ابن سليمان (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَي: أسرع في المشي في الطَّوافات الثلاث الأولى (وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) أَي: في حَجَّةِ الوداع وعمره القصيَّة لأنَّ الحديبية لم يُمكَّن فيها من الطَّواف، والجعرانة لم يكن معه ابن عمر فيها، ومن ثمَّ أنكرها، والتي مع حجَّته اندرجت أفعالها فيها، فتعيَّنت عمره القصيَّة، لكن في حديث أبي سعيدٍ عند الحاكم: «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّته وفي عُمْرِهِ كُلِّهَا، وأبو بكرٍ، وعمر، والخلفاء».

(تَابَعَهُ) أَي: تابع سُريجًا (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ) بفتح الفاء والقاف^(٢) بينهما راءٌ ساكنة^(٣) و^(٤) آخره مهملةٌ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ص) و(م) و(ج): «وسكون الرَّاء». وفي هامش (ج): كذا بخطه، وصوابه بفتح الفاء والقاف وسكون الرَّاء بينهما... إلى آخره.

(٣) «راءٌ ساكنةٌ»: ليس في (ص).

(٤) زيد في (ص): «في».

١٦٠٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِلرُّكْنِ: أَمَا - وَاللَّهِ - إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ، فَاسْتَلَمْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: فَمَا لَنَا وَالرَّمْلُ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) بكسر العين قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاري، زاد أبو ذرٍّ: «(ابن أبي كثير)» (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) مولى عمر (عَنْ أَبِيهِ) أَسْلَمَ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه) قَالَ لِلرُّكْنِ) الأسود مخاطباً له ليسمع الحاضرين: (أَمَا - وَاللَّهِ - إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) ولغير أبي ذرٍّ: «(النَّبِيِّ)» (صلى الله عليه وسلم) اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ، فَاسْتَلَمْتُهُ) تعبداً محضاً (ثُمَّ قَالَ) بعد استلامه: (فَمَا) بالفاء، ولا بن عساكر: «(ما)» (لَنَا وَالرَّمْلُ؟) بالنصب؛ نحو: ما لك وزيداً؟ وجواز الجرّ في مثله مذهب كوفي، ويروى: «(ما لنا وللرمل)» بإعادة اللام (إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا) كذا في رواية أبي ذرٍّ والأصيلي بوزن «فاعلنا» بالهمز، من الرؤية، أي: أريناهم بذلك أننا أقوىاء لا نعجز عن مقاومتهم ولا نضعف عن محاربتهم، وجعله ابن مالك من الرّياء الذي هو: إظهار المرائي خلاف ما هو عليه، فقال: معناه أظهرنا لهم القوّة ونحن ضعفاء، وهو مثل قول ابن المنير في قوله: فأمرهم أن يرملوا، لم يجوز لهم أن يقولوا: ليس بنا حُمى^(١)، لكن جَوَزَ لهم فعلاً يفهم منه من لا يعلم الباطن أنّه ليس بهم حُمى وإن كان الفاهم مغالطاً في فهمه لمصلحة إفحام الخصم المبطل، لكنّ هذا الذي قالاه يحتاج إلى ثبوت نقل يدلّ عليه، وليس في الحديث ما يقتضيه، وعلى هذا فتصويب العيني لقول ابن مالك فيه نظر. نعم وقع في رواية غير أبي ذرٍّ والأصيلي هنا ما يؤيّده حيث روي: «(رايينا)» (بِهَ الْمُشْرِكِينَ) بمُثْنَتَيْنِ تَحْتِيَّتَيْنِ^(٢) من غير همز حملاً له على الرّياء وإن كان أصله: «(رئاء)» بهمزتين، فقلّبت الهمزة ياءً لفتحها وكسر ما قبلها، وحمل الفعل على المصدر، وإن لم يوجد/ فيه الكسر؛ كما قالوا في: أخيت وأخيت^(٣) حملاً على يواخي ومواخاة، والأصل: يواخي ومواخاة، فقلّبت الهمزة واواً لفتحها بعد ضمة (وقد

(١) في (د): «شيء».

(٢) «تحتيتين»: ليس في (ص).

(٣) في (م): «أخبت وأخبت».

أَهْلَكَهُمْ اللَّهُ) فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك، فَهَمَّ بتركه لفقد سببه.

(ثُمَّ قَالَ) بعد أن رجع عمًّا همَّ به: هو (شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ) ولأبي الوقت: «(رسول الله) (ﷺ) فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ) لعدم إطلاعنا على حكمته وقصور عقولنا عن إدراك كنهه، وقد يكون فعله سببًا باعثًا على تذكُّرِ نعمة الله تعالى على إعزازه الإسلام وأهله، وزاد الإسماعيلي في روايته: «(ثُمَّ رَمَلْ)» وقد أخرج المؤلف هذا الحديث أيضًا [ح: ١٥٩٧]، وكذا مسلمٌ والنسائي.

١٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ، مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) يَسْتَلِمُهُمَا، قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) القَطَّان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين وفتح الموحدة ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر القرشي المدني (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنهما) قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ (اليمانيين) فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ، مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) ولأبي الوقت: «(رسول الله) (ﷺ) يَسْتَلِمُهُمَا) قال عبيد الله: (قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ) بهمزة الاستفهام (ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنهما) (يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) اليمانيين؛ أي^(١): ويرمل في غيرهما؟ (قَالَ) نافع: (إِنَّمَا كَانَ) ابن عمر (يَمْشِي) بينهما ولا يرمل (لِيَكُونَ) ذلك (أَيْسَرَ) أي: أرفق (لِاسْتِلَامِهِ) أي^(٢): ليقوى عليه عند الازدحام، وهذا يدلُّ على أنَّه كان يرمل في الباقي من البيت كما مرَّ، وبه يُجاب عمَّا أشار إليه الإسماعيلي من أنَّه لا مطابقة بين التَّرجمة والحديث؛ إذ لا ذكر للرَّمَل فيه.

٥٨ - بَابُ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ بِالْمِخْجَنِ

(بَابُ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ) الأسود (بِالْمِخْجَنِ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نونٌ: عصا محنية الرأس، أي: يومئ إلى الرُّكْنِ حتَّى يصيبه.

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «أي»: ليس في (ص).

١٦٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ. تَابَعَهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر المصري المشهور بابن الطبراني، كان أبوه من أهل طبرستان (وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الجعفي (قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين وفتح الموحدة (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعود (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل: ويقبل المحجن، وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد، وإن استلم بيده لزحمة منعتة من التقبيل قبلها كما في «المجموع»، وعليه الجمهور، لكن نازع العز بن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن، ولم يذكر في «المحرر» و«المنهاج» تقبيل اليد، وعند الحنفية: يضع يديه عليه ويقبلهما^(١) عند عدم إمكان التقبيل، فإن لم يمكنه وضع عليه شيئاً كـ «عصاً»، فإن لم يتمكن من ذلك رفع يديه إلى أذنيه، وجعل باطنهما نحو الحجر/ مشيراً إليه كأنه واضع يديه^(٢) عليه، ٣٠٧/٢د ب وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما، وعند المالكية: إن زوجه لمسه بيده أو بعود، ثم يضعه على فيه من غير تقبيل، فإن لم يصل كبر إذا حاذاه، ومضى ولا يشير بيده، ومذهب الحنابلة كالشافعية.

ورواة هذا الحديث ما بين مصري^(٣) وكوفي ومدني وأيلي، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار بالجمع والافراد والعنونة والقول، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في «الحج».

(تَابَعَهُ) أي: تابع يونس عن ابن شهاب عبد العزيز (الدَّرَاوَزْدِيُّ) بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء^(٤) وكسر الدال (عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ) محمد بن عبد الله (عَنْ عَمِّهِ) محمد

(١) في (د): «يده عليه ويقبلها».

(٢) في (د): «يده».

(٣) في (د): «بصري».

(٤) في هامش (ج): أي: الثانية.

ابن مسلم الزهري، وأخرجه^(١) الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عباد عن الدراودي فذكره، ولم يقل: حجة الوداع، ولا على بعير، وبقيّة مباحث الحديث تأتي إن شاء الله.

٥٩ - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ

(باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ) الأسود والذي يليه دون الركنين الشّاميين، وياء «اليمانيين» مخففة على المشهور لأنّ الألف فيه عوض عن ياء النسب، فلو شُدّت لزم الجمع بين العوض والمعوّض.

١٦٠٨ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ يَتَّقِيَ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ؟ وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ، فَقَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) بفتح الموحدة البرسائي: بضمّها وسكون الرّاء وبالسّين المهملة نسبة إلى برسان، حيّ من الأزد (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز ونسبه لجده لشهرته به قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو/ بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين (عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ) مؤنث «الأشعث» واسمه جابر بن زيد، ممّا وصله أحمد في «مسنده» (أَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ) استفهام على جهة الإنكار التوبيخي فلذا لم يحذف^(١) الياء بعد القاف من قوله: (يَتَّقِيَ) أي: لا ينبغي لأحد أن يتقي (شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ؟) الحرام (وَكَانَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه) ممّا وصله أحمد والترمذي والحاكم (يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ) الأربعة، وفي رواية: «فكان معاوية» بالفاء، وحينئذ فتكون «من» شرطية على مذهب من لا يوجب الجزم فيه (فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ) اللذان يليان الحجر لأنهما لم يتمّما على قواعد إبراهيم، فليسا بركنين أصليين، و«يُسْتَلَم»: بضمّ المثناة التّحتيّة وفتح اللّام مبنياً للمفعول الغائب، و«هذان»: نائب عن الفاعل، و«الرّكنان»: صفة له، والهاء في «إنّ» ضمير الشّأن، وللحموي^(٣) والمستملي - كما في نسخة -^(٤):

(١) في غير (ب) و(س): «وأخرجها».

(٢) في (م): «تُحذف».

(٣) في هامش (ج): ولأبي ذر عن الحموي... إلى آخره.

(٤) في (م): «الفتح»، وليس بصحيح، وهو في «الفتح» (٥٥٤/٣) بالنون.

«لا يستلم» بفتح المثناة^(١) «هذين الركنين» بالنصب على المفعولية، والضمير^(٢) في «إنه» عائذ على النبي ﷺ، وكذا فاعل «لا يستلم» ضمير يعود^(٣) عليه ﷺ، وفي رواية عزاءها في «اليونينية» لأبي ذر^(٤) عن^(٥) الحموي والمستملي والأصيلي: «لا تستلم» بفتح المثناة الفوقية وجزم الميم على النهي، وفي رواية رابعة: «لا نستلم» بالنون بدل^(٥) المثناة؛ بلفظ المتكلم (فقال) معاوية رضي الله عنه: (لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا) ولأبي ذر: «بمهجور» بالموحدة قبل الميم، وهذا أجاب عنه إمامنا الشافعي/ بأننا لم ندع استلامهما هجرًا للبيت، ١٣٠٨/٢٥ وكيف نهجره ونحن نطوف به؟! ولكننا نتبع السنة فعلًا وتركا، ولو كان ترك استلامهما هجرًا لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرًا له، ولا قائل به، وقال الداودي: ظن معاوية أنهما ركنا البيت الذي وُضع عليه من أول، وليس كذلك لما سبق في^(٦) حديث عائشة.

(وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله، ممًا وصله ابن أبي شيبة (يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ) أي: الأربعة لأنه لما عمّر الكعبة أتمّها على قواعد إبراهيم، كذا حملة ابن التّين، فزال مانع عدم استلام الآخرين، ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه الأزرق في «تاريخ مكة»: أنه لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه، وردّ الركنين على قواعد إبراهيم طاف للعمرة واستلم الأركان الأربعة، ولم يزل على بناء ابن الزبير، إذا طاف الطائف استلمها جميعًا حتى قتل ابن الزبير، ورؤي أيضًا: أن آدم لما حج استلم الأركان كلها، وكذا إبراهيم وإسماعيل.

١٦٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك قال: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعد (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قَالَ: لَمْ أَرَ

(١) زيد في (م): «الفوقية».

(٢) «والضمير»: سقط من (م).

(٣) «يعود»: ليس في (م).

(٤) «لأبي ذر عن»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في (ص): «بعد»، وليس بصحيح.

(٦) في (د) و(م): «من».

النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ) لَأَنَّهُمَا عَلَى الْقَوَاعِدِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ، فَنِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَضِيلَتَانِ: كَوْنُ الْحَجَرِ فِيهِ، وَكَوْنُهُ عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَفِي الثَّانِي: الثَّانِيَةُ فَقَطْ؛ وَمِنْ ثَمَّ خَصَّ الْأَوَّلَ بِمَزِيدٍ تَقْبِيلُهُ دُونَ الثَّانِي، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ: فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَقَطْ، وَإِذَا اسْتَلَمَهُ قَبَّلَ يَدَهُ^(١)، عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ فِي «الْأَمِّ»، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي «الْمُحَرَّرِ» وَ«الْمَنْهَاجِ» وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرَ» لِتَقْبِيلِ الْيَدِ، وَحَدِيثُ: أَنَّهُ ﷺ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ فَقَبَّلَهُ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَقَبَّلَ يَدَهُ، ضَعَفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: يَسْتَلِمُهُ وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهِ فِيهِ وَلَا يَقْبَلُهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ كَبَّرَ إِذَا حَاذَاهُ وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بِيَدِهِ، وَنَصَّ جَمَاعَةٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعُجْزِ عَنْ اسْتِلَامِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ النَّوَوِيُّ وَلَا الرَّافِعِيُّ، وَسَكُوتُهُمَا - كَمَا قَالَ الْعَزُّ بْنُ جَمَاعَةَ -: دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الِاسْتِحْبَابِ، وَبِهِ صَرَّحَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ بِإِلَّاهِ^(٢)، لَكِنْ لَا بَأْسَ بِهِ كَتَقْبِيلِ يَدِهِ بَعْدَ اسْتِلَامِهِ؛ إِذْ إِنَّهُمَا - أَيِ: الْإِشَارَةِ وَتَقْبِيلِ الْيَدِ بَعْدَ الْاسْتِلَامِ^(٣) - لَيْسَا بِسُنَّةٍ، وَكَذَا تَقْبِيلُ^(٤) الرُّكْنَ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ^(٥) فِي «الْأَمِّ»، وَاسْتَحَبَّهُ^(٥) بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَنُقِلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

١٦٨/٣

٦٠ - بَابُ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

(بَابُ) مَشْرُوعِيَّةُ (تَقْبِيلِ الْحَجَرِ) الْأَسْوَدِ/ بَوْضَعِ الشِّفَّةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَصْوِيَتٍ وَلَا تَطْنِينٍ^(٦) كَمَا قَالَه الشَّافِعِيُّ، وَرَوَى الْفَاكُهِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: إِذَا قَبَّلْتَ الرُّكْنَ فَلَا تَرْفَعْ بِهَا صَوْتَكَ كَقَبْلَةِ النِّسَاءِ.

(١) فِي (د): «يَدِهِ».

(٢) «أَيِ: الْإِشَارَةِ وَتَقْبِيلِ الْيَدِ بَعْدَ الْاسْتِلَامِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) زَيْدٌ فِي (د) وَ(س): «نَفْسٍ».

(٤) «جَزَمَ بِهِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) فِي (د): «وَاسْتَحْسَنَهُ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): «طَنَّ صَوْتٌ؛ كَ «طَنَّطْن» وَ «طَنَّ» «قَامُوسٌ» وَفِي «الْمَصْبَاحِ»: «طَنَّ الذَّبَابُ» مِنْ «بَابِ ضَرْبٍ».

١٦١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبْلَ الْحَجَرِ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

وبه قال^(١): (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر المهملة وتخفيف النون القَطَّان الواسطي، قال^(٢): (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) الواسطي قال: (أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ) مُؤَنَّث الأورق قال: (أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) بفتح الهمزة واللام والميم الحبشي النَّجَارِيُّ^(٣) بفتح الموحدة والجيم مولى عمر (عَنْ أَبِيهِ) أسلم قال: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبْلَ الْحَجَرِ) الأسود (وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ) فمتابعته عليه الصلاة والسلام مشروعة وإن لم يعقل معناها، لكن فيه تعظيم للحجر وتبرُّك به واختبارٌ ليعلم بالمشاهدة^(٤) طاعة من يطيع، وذلك شبيهة بقصة إبليس حيث أمر بالسُّجود لآدم، مع ما ورد مرفوعاً: «أَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ ذَلِقٌ»^(٥)، يشهد لمن استلمه بالتَّوحيد.

١٦١١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ زُحِمْتُ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ؟ قَالَ: «اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) زاد أبو الوقت: «(ابن زيد)» (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ) براءٍ مهملة مفتوحة بعدها موحدة ثُمَّ مُثَنَّاةٌ تَحْتِيَّةٌ مُشَدَّدةٌ، لا الزُّبَيْر بن عدي كما سيأتي^(٦) قريباً إن شاء الله تعالى (قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ) هو الزُّبَيْر الرَّاوي - كما عند أبي داود الطَّيَالِسِيِّ - عن حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ: سألت (ابْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه) عَنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ

(١) «وبه قال»: ليس في (د).

(٢) «قال»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في غير (د): «النجاري»، ولعله تحريف. وفي (ج): «النجاري». وفي هامشها: قال في «جامع الأصول»: «أُسْلَمَ» كان حبشياً بجاويًا، من بجاوة، وقيل كان من سبي اليمن، ابتاعه عمر بمكة سنة ١١.

(٤) زيد في (ص): «ليعلم»، وهو تكرار.

(٥) في هامش (ج): «ذَلِقَ اللِّسَانُ» كـ «نَصَرَ» و«فَرِحَ» و«كُرِّمَ» فهو ذَلِيق.

(٦) في (ص) و(م): «يأتي».

الأسود (فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ) بِأَنْ يَمْسَهُ^(١) بِيَدِهِ (وَيُقَبِّلُهُ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ) وَلَأَبِي الْوَقْتُ: (وَقَالَ: أَرَأَيْتَ) (إِنْ زُجِمْتُ) أَنَا؟ بِضَمِّ الزَّايِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «إِنْ زُوجِمْتُ» بِالْوَاوِ (أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ) أَنَا؟ بِضَمِّ الْغَيْنِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَخْبَرَنِي مَا أَصْنَعُ؛ هَلْ لَا بَدَّ مِنْ اسْتِلَامِي لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟ (قَالَ) ابْنُ عَمْرٍ: (اجْعَلْ) لَفْظُ (أَرَأَيْتَ) حَالُ كَوْنِكَ (بِالْيَمَنِ) أَيِ: اتَّبَعَ السُّنَّةَ وَاتْرَكَ الرَّأْيَ، وَكَأَنَّهُ فَهَمُّ عَنْهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ التَّدْرِيجِ إِلَى التَّرْكِ الْمُوَدِّيِّ إِلَى عَدَمِ الْاحْتِرَامِ وَالتَّعْظِيمِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا، ثُمَّ^(٢) قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ) ظَاهِرُهُ: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ لَمْ يَرَ الزَّحَامَ عِزًّا فِي تَرْكِ الْاسْتِلَامِ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرٍ يَزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنِ حَتَّى يَدْمِيَ^(٣)، وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: أَنَّهُ تُكْرَهُ الْمَزَاحِمَةُ، قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ: وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي «الْأَمِّ»: إِنَّهُ لَا يَحِبُّ^(٤) الزَّحَامَ إِلَّا فِي بَدْءِ الطَّوَافِ وَآخِرِهِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ أَرَادَ الزَّحَامَ الَّذِي لَا يُؤْذِي، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ^(٥): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «يَا أَبَا حَفْصٍ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، فَلَا تَزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّكَ تُوْذِي الضَّعِيفَ، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ خُلُوةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَكَبِّرْ وَامْضِ» / رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، وَلَوْ أُزِيلَ الْحَجَرُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - قَبْلَ مَوْضِعِهِ وَاسْتَلِمَهُ، قَالَ الدَّارِمِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون، وفيه: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْنَةُ وَالسُّؤَالُ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْحَجِّ»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ شَيْوَخِهِ عَنِ الْكَرْخِيِّ^(٦) هُنَا: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) فِي (ص)، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِش (د): «يَمْسَحُهُ».

(٢) ثُمَّ: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي هَامِش (ج): مِنْ «بَابِ تَعَبٍ» «مَصْبَاح».

(٤) فِي (م): «يَجِبُ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْأَمِّ».

(٥) «قَالَ»: لَيْسَ فِي (م).

(٦) «الْكَرْخِيُّ»: لَيْسَ فِي (م)، وَفِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «الْكَرْخِيُّ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٦/٣). وَفِي هَامِش (ج): بِفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَفِي آخِرِهَا خَاءٌ مُعْجَمَةٌ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى كَرْخٍ؛ بَلَدُهُ نَوَاحِي هَرَاةَ، خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ، شَيْخٌ صَالِحٌ مِنْ أَهْلِ هَرَاةَ، وَأَصْلُهُ مِنْ كَرْخٍ، سَمِعَ مِنْهُ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ وَخَلَقَ كَثِيرٌ «جَامِعُ أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ»، وَجَاوَزَ بِمَكَّةَ إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ٥٤٨ هـ، وَكَانَتْ وَلادَتْهُ بِهَرَاةَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ٤٦٢ هـ «لُبَاب».

يوسف الفَرَبْرِيّ: وجدت في كتاب أبي جعفر) مُحَمَّد بن أبي حاتمٍ وَرَأَى المؤلف: «قال أبو عبد الله البخاري: الزُّبَيْر بن عديّ» بِالذَّالِ وَالْمُثَنَّا «كوفي» تابعي «والزُّبَيْر بن عربي» بِالرَّاءِ؛ الرَّأوي هنا «بصري» تابعي أيضًا، وفيه تنبيه على أَنَّ ما وقع هنا عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني^(١): «الزُّبَيْر بن عديّ» بِالذَّالِ وَهَمْ، وَأَنَّ صوابه: «عربي» براء؛ كذا رواه سائر الرواة عن الفَرَبْرِيّ، حكاه الجياني، فكأنَّ البخاري استشعر هذا التَّصحييف، فأشار إلى التَّحذير منه.

٦١ - بَابٌ مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ

(بَابٌ مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ) الْأَسْوَد (إِذَا أَتَى عَلَيْهِ) فِي الطَّوَّافِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنْ اسْتِلامِهِ.

١٦١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ.

وبالسَّند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بن عبيد العنزي البصري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد بن الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ البصري، المَتَوَفَّى سنة أربع وتسعين ومئة، قال^(٢): (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) بن مهران الحذاء (عَنْ عِكْرِمَةَ) بن عبد الله مولى ابن عباس، أصله: بربري، ثقة ثبت عالم/ بالتفسير (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ) ليراه النَّاسُ، فَيُسْأَلُ وَيُقْتَدَى بفعله (كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ) الْأَسْوَد، أي: محاذيًا له (أَشَارَ إِلَيْهِ) بمحجن في يده ويقبل المحجن - كما مرَّ - في «باب استلام الرُّكْنِ بالمحجن» قريبًا [ح: ١٦٠٧] وكذا يشير الطَّائِف بيده عند العجز لا بفمه إلى التَّقبيل، واقتصر الرَّافِعِيُّ في^(٣) جماعة على الإشارة، ولم يذكروا أَنَّهُ يَقْبَلُ ما أشار به، وتبعهم النَّوَوِيُّ في «الرَّوْضَةِ» و«المنهاج»، وقال في «المجموع» و«الإيضاح» وابن الصَّلَاح في «منسكه»: إِنَّهُ يَقْبَلُ ما أشار به، وقال الحنفية: يرفع يديه إلى أذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيرًا إليه، كأنَّه واضع يديه عليه، وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما، وعند المالكية: يكبر إذا حاذاه ويمضي ولا يشير بيده.

(١) في (س): «الجرجاني»، وهو تصحييف.

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) في (ب) و(س): «وجماعة».

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الحج» [ح: ١٦١٣] و«الطلاق» [ح: ٥٢٩٣]، وكذا الترمذي والنسائي^(١).

٦٢ - باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ

(باب) استحباب (التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ) الأسود.

١٦١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ؛ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ. تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ.

وبه قال^(٢): (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطَّحَّانُ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ) بن مهران (الْحَذَاءُ) بالحاء المهملة والذال المعجمة (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ) الحجر الأسود، وَلِلْكُشْمِينِيِّ: «كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ» (أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ) أي: بمحجن (كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ) أي: في^(٣) كل طوفة، واستحب الشافعي وأصحاب مذهبه والحنابلة أن يقول عند ابتداء الطواف واستلام الحجر: بسم الله والله أكبر، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا؟ قَالَ: «قُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا لِجَابَةِ^(٤) مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ جُمَاعَةَ، وَصَحَّ فِي أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالْحَاكِمِ وَابْنِ حَبَّانَ^(٥) فِي «صَحِيحَيْهِمَا» أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ: «رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» [البقرة: ٢٠١]، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ خَبْرًا ثَابِتًا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقَالُ فِي الطَّوَافِ غَيْرُهُ^(٦)، وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ أَنَّ قِرَاءَةَ

(١) حديث البخاري عن ابن عباس، وحديث الترمذي والنسائي عن صفية بنت شيبة.

(٢) «وبه قال»: ليس في (ص) و(م).

(٣) «في»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «وتصديقاً لما جاء به».

(٥) في (د): «وابن ماجه»، وكلاهما صحيح.

(٦) في (د): «غير هذا».

القرآن في الطّواف أفضل من الدّعاء غير المأثور، وأنّ المأثور أفضل منها، سلّمنا ذلك، لكن لم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام - كما قال ابن المنذر فيما مرّ - إلا ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ...﴾ الآية، وهو قرآن، وإنّما ثبت بين الرّكنين، وحينئذ فيكون أفضل ما يُقال بين الرّكنين، ويكون هو وغيره أفضل من الذّكر والدّعاء في باقي الطّواف إلا التّكبير عند استلام الحجر، فإنّه أفضل تأسيّاً به عليه الصلاة والسلام، والصّحيح عند الحنابلة: أنّه لا بأس بقراءة القرآن به، وجزم^(١) صاحب «الهداية» في «التّجنيس» بأنّ ذكر الله أفضل منها فيه، وكرهها المالكيّة.

(تَابِعُهُ) أي: تابع خالد الطّحّان ممّا وصله المؤلّف في «الطلاق» [ح: ٥٢٩٣] (إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) الهروي (عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ) في التّكبير، ونبّه بهذه المتابعة على أنّ رواية عبد الوهّاب عن خالد [ح: ١٦١٢] السّابقة في الباب الذي قبل هذا الباب العارية عن التّكبير لا تقدح في زيادة^(٢) خالد بن عبد الله؛ لمتابعة إبراهيم، والله أعلم.

٦٣ - بَابُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

(بَابُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ) محرماً بالعمرة (قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) سنّة الطّواف (ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا) للسّعي بينها وبين المروة.

١٦١٤ - ١٦١٥ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صلی الله علیه وسلم أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما مِثْلَهُ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطّوَافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بن الفرّج (عَنْ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو) بفتح العين هو ابن الحارث (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو أبو^(٣) الأسود التّوفلي، يتيم عروة

(١) في نسخة في هامش (د): «وذهب».

(٢) في (د): «رواية».

(٣) في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

قال: (ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ) بن الزبير بن العوام ما قيل في حكم القادم إلى مكة، ممّا ذكره مسلمٌ من هذا الوجه، وحذفه المؤلف مقتصرًا على المرفوع منه، ومُحْصَل ذلك ومعناه: أنَّ رجلًا من أهل العراق قال لأبي الأسود: سل لي عروة بن الزبير عن رجلٍ يهلُّ بالحجِّ، فإذا طاف بالبيت أيحلُّ - أي: دون أن يطوف بين الصفا والمروة - أم لا؟ قال أبو الأسود: فسألته، فقال: لا يحلُّ مَنْ أَهَلَ بالحجِّ إِلَّا بالحجِّ، فتصدَّى - أي: فتعرَّض لي - الرَّجُل فسألني، أي: عمّا أجاب به عروة، فحدَّثته، فقال: قل له: فإنَّ رجلًا، أي: ابن/عبّاسٍ يخبر أنَّ رسول الله ﷺ فعل ذلك؛ يعني: أمر به؛ حيث قال لمن لم يسق الهدى من أصحابه: اجعلوها عمرةً.

وعند المؤلف في «حجّة الوداع» [ح: ٤٣٩٦] من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عبّاسٍ قال: إذا طاف بالبيت فقد حلَّ، فقلت لعطاء: من أين أخذ هذا^(١) ابن عبّاسٍ؟ قال: من قول الله تعالى^(٢): ﴿ثُمَّ يَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣] ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلُّوا في حجّة الوداع، قلت: إنّما كان ذلك بعد المُعَرَّف^(٣)، قال: كان^(٤) ابن عبّاسٍ يراه قبلُ وبعدُ. انتهى. قال أبو الأسود: فجئته، أي: عروة، فذكرت له ذلك؛ يعني: ما قاله الرَّجُل العراقيُّ من مذهب ابن عبّاسٍ.

(قَالَ) أي: عروة: قد حجَّ رسول الله ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ^(٥) ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ في موضع رفع خبر «أَنَّ» من قولها: «أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ» (ثُمَّ طَافَ) بالبيت ولم يحلَّ من حجّه (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) تلك الفعلة التي فعلها ﷺ حين قدم من الطّواف وغيره (عُمُرَةً) فَعُرِفَ من هذا أَنَّ ما ذهب إليه ابن عبّاسٍ مخالفٌ لفعله ﷺ، وأنَّ أمره ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَفْسُخُوا حَجَّهُمْ فيجعلوه عمرةً خاصَّةً^(٦) بهم، وأنَّ من أهل الحجِّ

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (د): «قوله تعالى».

(٣) في هامش (ج): قوله: «بعد المُعَرَّف» ضبطه بالقلم بخطه بكسر الرّاء، وبهامش (ب): أي بعد الوقوف بعرفة. انتهى. وفي «النهاية»: يريد بعد الوقوف بعرفة؛ وهو التّعريف أيضًا، والمُعَرَّف في الأصل: موضع التّعريف، ويكون بمعنى المفعول. انتهى بلفظه، قال في «ترتيب المطالع»: ويكون بمعنى المصدر أيضًا، والحمل عليه هنا أولى، وهو بضمّ الميم وفتح العين والرّاء المشدّدة سواءً في معانيه المذكورة.

(٤) في غير (د): «فإنَّ»، والمثبت موافق لما في «صحيح البخاري».

(٥) في (د): «رسول الله».

(٦) في هامش (ج): بخطه: خاصًا.

مفردًا لا يضره الطَّواف بالبيت كما فعله عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وبذلك احتجَّ عروة، وقوله: «عمرة» بالتَّصْبِخ خبر «كان»، أو بالزَّفْع - كما لأبي ذرٍّ -^(١) على أن «كان» تامَّة، والمعنى: لم تحصل عمرة.

(ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ) أي^(٢): فكان أوَّل شيءٍ بدأ به الطَّواف، ثمَّ لم تكن عمرة (ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي) أي: مصاحبًا لوالدي (الزُّبَيْرِ) بن العَوَّام (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) و«الزُّبَيْرِ»: بالجرِّ بدل من «أبي»، أو عطف بيان، وللكُشْمِينِيَّ: «ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ» أي: مع أخي عبد الله بن الزُّبَيْرِ، قال القاضي عياض: وهو تصحيّف (فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ) أي: البدء بالطَّواف (وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي) أسماء بنت أبي بكرٍ (أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا) عائشةُ زوجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ) أي: الحجر الأسود، وأتمُّوا طوافهم وسعيهم وحلقوا (حَلُّوا) من إحرامهم، وحذِفَ المُقَدَّرُ هنا للعلم به وعدم خفائه، فإن قلت: إنَّ عائشة في تلك الحجَّة لم تطف بالبيت لأجل حيضها، أُجِيبُ بأنَّه محمولٌ على أنَّه^(٣) أراد حجَّةً أخرى بعد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير حجَّة الوداع.

ورواة هذا الحديث ما بين مصريٍّ^(٤) ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار/ بالافراد والعننة ٣١٠/٢د والذكر، وأخرجه مسلمٌ في «الحجَّ».

١٦١٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ أَنَسٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَفْقَدُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَسَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بن عبد الله الأسديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ) بفتح الضَّاد المعجمة (أَنَسٌ) هو ابن عياضٍ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الأسديُّ، الإمام في المغازي (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ

(١) «كما لأبي ذرٍّ»: ليس في (م).

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) «محمولٌ على أنَّه»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): قوله: «ما بين مصريٍّ» صوابه: «مصريٍّ» بالميم.

إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَفْدُمُ) بِنَصَبِ «أَوَّلَ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (سَعَى) أَي: رَمَلَ (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ) أَي: أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ (ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) أَي: صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ، مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ (ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

١٦١٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ يَحُبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْمَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ) بن حزام - بالزاي - وهو المذكور قريباً قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) هو أبو ضمرة السابق (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين بالتصغير، هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ الذي يعقبه السعي^(١) لا طواف الوداع (يَحُبُّ) بضم الخاء المعجمة وبالموحدة المشددة، أي: يرمل (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ) أي: أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ (وَأَنَّهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَانَ يَسْعَى) أي: يسرع (بَطْنَ الْمَسِيلِ) أي: الوادي الذي بين الصفا والمروة، وهو قبل الوصول إلى الميل الأخضر المعلق بركن المسجد إلى أن يحاذي الميلين الأخضرين المتقابلين، اللذين أحدهما بفناء المسجد، والآخر بدار العباس، و«بطن»: منصوبٌ على الظرفية، قال في «المصابيح»: ولا شكَّ أَنَّهُ ظَرْفٌ مَكَانٍ مُحَدَّدٌ^(٢)، فليس نصبه على الظرفية بقياس (إِذَا طَافَ) أي: سعى (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

٦٤ - بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

(بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ).

١٦١٨ - وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ - إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَّافَ مَعَ الرِّجَالِ - قَالَ: كَيْفَ تَمْنَعُهُنَّ، وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبْعَدُ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي - لَعَمْرِي - لَقَدْ أَذْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ، قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِظُنَ الرِّجَالُ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِظُنَ، كَانَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَطُوفُ حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَالِظُهُمْ، فَقَالَتْ

(١) «الذي يعقبه السعي»: ليس في (م).

(٢) في (د) و(م) و(ج): «مُجَرَّدٌ». وفي هامش (ج): كذا بخطه، والذي في «المصابيح»: بحاء ودالين مهملات.

امرأة: انطلقني نستلم يا أم المؤمنين، قالت: عنك، وأبث، فكنَّ يخرجن مُتَنَكِّراتٍ بالليل، فيطفن مع الرجال، ولكنهنَّ كنَّ إذا دخلن البيت فمَن حَتَّى يَدْخُلْنَ وأُخْرِجَ الرجال، وكُنْتُ أتي عائشة أنا وعبيد بن عمير وهي مُجاورة في جوفِ بئر، قلتُ: وما حجابها؟ قال: هي في قُبَّةٍ تُزَكِّيها لها غشاء، وما بيننا وبينها غير ذلك، ورأيتُ عليها دِرْعاً مُورداً.

وبالسند إلى المؤلف قال: (وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بسكون الميم ابن بحر الباهلي البصري؛ أي^(١): من باب العرض والمذاكرة، وسقط لفظ «لي» لغير أبي ذر^(٢) (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ النَّبِيلُ البصري، المَتَوَفَّى سنة اثنتي عشرة ومئتين (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) بضم الجيم الأولى عبد الملك، المَتَوَفَّى سنة خمسين ومئة: (أَخْبَرَنَا) بالجمع، ولأبي ذر بالإفراد^(٣)، أي: قال أبو عاصم: أخبرنا ابن جريج، قال -أي: ابن جريج^(٤)-: أخبرني؛ بالإفراد (عطاءً) هو ابن أبي رباح المكي، المَتَوَفَّى سنة أربع عشرة ومئة (إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ) في محلِّ نصب، مفعول ثانٍ لـ «أخبرني» أي: قال ابن جريج: أخبرني عطاءً بزمان منع ابن هشام إبراهيم، في إمرته على الحجِّ بالنَّاس من قِبَل ابن أخته هشام بن عبد الملك، أو المراد: أخوه محمد بن هشام، وكان ابن أخته ولَّاه إمرة مكة، فمَنَعَ (النِّسَاءَ الطَّوَّافَ مَعَ الرِّجَالِ) في وقتٍ ١٣١١/٢٥ واحدٍ، حال كونه، أي: عطاءً (قَالَ) فيه^(٥)، أي: في زمان^(٦) المنع (كَيْفَ تَمْنَعُهُنَّ) بقاء الخطاب لابن هشام إبراهيم، أو أخيه محمد، وفي بعض الأصول: «كيف يَمْنَعُهُنَّ» بالغيبة، أي: كيف يَمْنَعُهُنَّ مانعٌ (وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ) في وقتٍ واحدٍ؟ قال ابن جريج: (قُلْتُ) لعطاء: (أ) كان طوافهنَّ معهم (بَعْدَ) نزول آية (الْحِجَابِ) أي: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وكان ذلك في تزويجه ﷺ بزينب بنت جحش سنة خمسٍ من الهجرة أو سنة ثلاثٍ، وفي رواية غير المُستملِي: «بعد الحجاب» أي:

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «وسقط لفظ «لي» لغير أبي ذر»: ليس في (م).

(٣) «بالجمع، ولأبي ذر بالإفراد»: ليس في (م).

(٤) زيد في (د) و(م): «أخبرنا، ولأبي ذر»، وهو تكرار.

(٥) في هامش (ج): أي: زمان المنع، بخطه.

(٦) في (د): «زمن»، قوله: «أي: في زمان المنع» ليس في (ج).

بإسقاط همزة الاستفهام (أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ) عطاء لابن جريج: (إِي - لَعْمَرِي-) بكسر الهمزة وسكون الياء حرف جواب؛ بمعنى: نعم، لكن يُشترط فيه أن يكون بعد استفهام^(١) على رأي ابن الحاجب، وأن يكون سابقاً لقسم على رأي الجميع، قال بعض المحققين: ولا يكون المُقسَم به بعدها إِلَّا الرَّبُّ أَوْ «لعمري»، وعلى الجملة فقد توفرت الشروط هنا كما ترى، و«لعمري»: بفتح اللام والعين، لغة في «العمر» بضم العين، يختص به القسم لإيثار الأخف لأنه كثير الدور^(٢) على الألسنة، أي: وبقاء الله^(٣) (لَقَدْ أَذْرَكْتُهُ) أي: طوافهن معهم (بَعْدَ الْحِجَابِ).

قال ابن جريج: (قُلْتُ) لعطاء: (كَيْفَ يُخَالِظَنَّ الرَّجَالُ؟) نُصِبَ على المفعولية، وفي بعض الأصول - وعزاه العيني كابن حجرٍ للمستملي - : «يخالظهن» بالهاء بعد الطاء «الرَّجَالُ» بالرفع على الفاعلية (قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِظَنَّ) وللمستملي أيضاً كالسابق: «يخالظهن» (كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ حَجْرَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وبعد الراء هاء تأنيث، نُصِبَ على الظرفية، أي: ناحية محجورة (مِنَ الرَّجَالِ) أي: عنهم كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْفَتَيَاتِ اللَّاتِيَّاتِ فُلوهُنَّ مِمَّنْ ذَكَرَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٢٢] أي: عن ذكر الله، قال الفراء والزجاج: تقول: أتخمته من الطعام وعنه، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهِنِيِّ: «حَجْرَةَ» بفتح الحاء والراء المعجمة، أي: في ناحية محجوزة عن الرجال، بحيث يُضْرَب بينهم وبينها حاجزٌ يسترها عنهم (لَا تُخَالِظُهُمْ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ) معها، قيل: كان^(٤) اسمها دِفْرَة - بكسر الدال المهملة وسكون القاف - كانت تطوف معها بالليل: (انْطَلَقِي نَسْتَلِمُ) بالرفع والجزم (يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (عَنْكَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «قالت: انطلقيني عنك» أي: عن جهة نفسك ولأجل ذلك (وَأَبَتْ) أي: منعت عائشة الاستلام (فَكُنَّ يَخْرُجْنَ) حال كونهنَّ (مُتَنَكِّرَاتٍ) في رواية عبد الرزاق: «مستترات» (بِالْلَّيْلِ، فَيَطْفَنَ مَعَ الرَّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ) الحرام (قُضِيَ) فيه (حَتَّى يَدْخُلْنَ) / وللمستملي والحموي: «قمن حين يدخلن» (وَأُخْرِجَ الرَّجَالُ) منه، بضم

(١) في (د): «الاستفهام».

(٢) في (د): «الورود»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): المناسب: وبقائي.

(٤) «كان»: ليس في (م).

الهمزة مبنياً للمفعول، أي: إذا أردن الدُخول وقفن قائماتٍ حتى يدخلن، حال كون الرجال مخرجين^(١) منه.

قال عطاء: (وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ) بضم العين فيهما اللّيثي قاضي مكّة، وُلِدَ فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ (وَهِيَ) أي: عائشة (مُجَاوِرَةً) أي: مقيمةً (فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ) بمثلثة مفتوحة فمُوحدة مكسورة، منصرف: جبلٌ عظيمٌ بالمزدلفة على يسار الدّاهب منها إلى / منى، وعلى ١٧٢/٣ يمين الدّاهب من منى إلى عرفات، وبمكّة خمسة جبالٍ أخرى يقال لكلّ منها ثبيرٌ كما ذكره ياقوتٌ والبكري، قال ابن جريج: (قُلْتُ) لعطاء: (وَمَا حِجَابُهَا) يومئذٍ؟ (قَالَ) عطاء: (هِيَ) أي: عائشة (فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُهُ) أي: خيمة صغيرة من لبودٍ تُضْرَبُ فِي الْأَرْضِ (لَهَا) أي: للقُبّة (غِشَاءٌ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ) أي: كانت محجوبةً عنّا بهذه الخيمة (وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا) أي: على عائشة وأنا صبيٌّ (دِرْعًا) بكسر الدّال المهملة (مُورَدًا) أي: قميصاً أحمر لونه لون الورد، ويحتمل أن يكون رأى ما^(٢) عليها اتفاقاً لا قصداً.

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالطُّورِ﴾ وَكَتَبَ مَسْطُورًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: «(حَدَّثَنِي)» (مَالِكٌ) هو ابن أنس الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ) يتيمة عروة (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) ربيبة النبي ﷺ، وُلِدَتْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ (عَنْ) أُمِّهَا (أُمِّ سَلَمَةَ) هندية (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي^(٣) أي: مرضي وإنّي^(٤) ضعيفةٌ (فَقَالَ) ﷺ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ» لِأَنَّ سَنَةَ النِّسَاءِ

(١) في (ج): «يخرجوا». وفي هامشها: قوله: «يخرجوا» كذا في النسخ، ولعلّه حذف الثّون تخفيفاً، وعبارة العيني: حال كون الرجال مخرجين، وهي أوضح.

(٢) «ما»: ليس في (م).

(٣) في هامش (ج): فقولها: «أني أشتكى» مفعول «شكوت».

(٤) في (د): «وأنا».

التَّباعِد عن الرِّجال في الطَّواف، وبقربها يُخاف تأذي النَّاس بدائِبَتها وقطع صفوفهم، والواو في قوله: (وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ) للحال كهي في قولها: (فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ) أي: حال كونه (يُصَلِّي) الصُّبح (إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ) الحرام لأنَّه أستر لها (وَهُوَ) أي: والحال أنَّه بِرَأْسِهِ (يَقْرَأُ) سورة (وَالتَّوْرَةِ) وَكَتَبَ مَسْطُورًا (الطور: ١-٢) وسبقت بقيَّة مباحث الحديث في «باب إدخال البعير في المسجد» [ح: ٤٦٤].

٦٥ - باب الكلام في الطَّواف

(بابُ) إباحة (الكلام) بالخير (في الطَّوافِ).

١٦٢٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَخْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ أَوْ بِخَيْطٍ، أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ بَيَدَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفراء قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الصَّنْعَانِيُّ: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) بن أبي مسلم (الْأَخْوَلُ: أَنَّ طَاوُسًا) هو ابن كيسان (أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ) أي: والحال أنَّه (يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ) بسينٍ مهملة مفتوحة ومُثْنَاوٍ تحتيَّةٍ ساكنة: ما يُقَدُّ من الجلد، والقَدُّ: الشَّقُّ طولًا (أَوْ بِخَيْطٍ، أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ) كمنديل ونحوه، وكان الرَّاوي لم يضبط ذلك فلذا شكَّ (فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ) لأنَّه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلَّا بقطعه (ثُمَّ قَالَ) بِرَأْسِهِ (قَدْ بَيَدَهُ) بضمِّ القاف وإسكان الدَّال وحذف الضَّمير المنصوب، قيل^(١): وظاهره: أنَّ المقود كان ضريراً، وأُجيب باحتمال أن يكون لمعنى آخر، فإن قلت: ما اسم الإنسانين المبهمين هنا؟ أُجيب بأنَّ الطَّبْرانيَّ روى من طريق فاطمة بنت مسلم: حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ^(٢) بن بِشْرِ عن أبيه: أنَّه أسلم، فردَّ عليه النَّبِيُّ

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «قَدْ»: وقع في خطِّ الشَّارح: «قَدْ» بإثبات الضَّمير، وهو الذي في رواية أحمد والنَّسائي، وليس في رواية البخاري إثبات الضَّمير؛ كما اقتضاه كلام الحافظ. «عجمي».

(٢) «قيل»: ليس في (د).

(٣) في غير (م): «حذيفة»، وفي (م): «علقمة»، والمثبت موافقٌ لما في «المعجم الكبير» للطَّبْراني.

بني الله يدرم ماله وولده، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشرٍ مقترنين بحبلٍ، فقال: «ما هذا؟» قال: حلفت لئن ردَّ الله عليَّ مالي وولدي لأحجَّ بيت^(١) الله مقرونًا، فأخذ النبيُّ بني الله يدرم الحبل فقطعه، وقال لهما: «حجًّا، إنَّ هذا من عمل الشَّيطان» فيمكن أن يكون المبهمان بشرًا وابنه طلقًا^(٢) المذكورين.

فإن قلت: أين دلالة الحديث على ما ترجم له؟ قلت: من قوله: ثم قال: «قَدْ بيده»، فإن قلت: إنَّ الزَّركشيَّ حمّله على المجاز، وقال: إنَّه قد شاع في كلامهم إجراء «قال» مُجرى «فَعَلَ» قلت: غلّطه صاحب «المصابيح» بأنَّه صرفٌ لللفظ^(٣) عن حقيقته، وهي^(٤) الأصل بلا قرينة، وقد سلَّط القول هنا على كلامٍ نطق به، وهو قوله: «قَدْ بيده»، وكأنَّ الزَّركشيَّ ظنَّ أنَّه مثل قوله: فقال بيده هكذا، وفَرَّق أصابعه، وليس كذلك لوجود القرينة في هذا دون ذاك. انتهى.

وقد استحَبَّ الشَّافعيَّة للطَّائِف أنَّه لا يتكلَّم إلَّا بذكر الله تعالى، وأنَّه يجوز الكلام^(٥) في الطَّواف ولا يبطل ولا يُكره، لكنَّ الأفضل تركه إلَّا أن يكون كلامًا في خيرٍ كأمرٍ بمعروفٍ أو نهْيٍ عن منكرٍ، أو تعليم جاهلٍ أو جواب فتوى، وقد روى الشَّافعيُّ عن إبراهيم بن نافع قال: كلَّمت طاوسًا في الطَّواف فكلمني، وفي الترمذيِّ مرفوعًا: «الطَّواف حول البيت مثل الصَّلَاة إلَّا أنَّكم تتكلَّمون^(٦) فيه، فمن تكلم فيه فلا/ يتكلَّم إلَّا بخير»، وفي النَّسائيِّ عن ابن ١٧٣/٣ عبَّاسٍ: الطَّواف بالبيت صلاة^(٧)، فأقلُّوا به الكلام، فليتأدَّب الطَّائِف بِآداب الصَّلَاة خاضعًا حاضر القلب ملازم الأدب في ظاهره وباطنه، مستشعرًا بقلبه عظمة من يطوف ببيته، وليتجنَّب الحديث فيما لا فائدة فيه، لا سيَّما في مُحَرَّمٍ كغيبَةٍ أو نَمِيمةٍ، وقد روينا عن

(١) في (د): «البيت».

(٢) في (ج): «طلق». وفي هامشها: كذا بخطه، والوجه: «بشرًا وابنه طلقًا» بالنَّصب، خبر «يكون».

(٣) في (د): «اللفظ».

(٤) في (م): «هو».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وأنَّه يجوز» في العطف مسامحة؛ إذ لا استحباب في جواز الكلام، فليُتأمل، قد يجوز أن تكون الجملة حالَّة.

(٦) في (د): «تكلَّمون».

(٧) في هامش (ج): أي: بمنزلة الصَّلَاة.

وهيب^(١) بن الورد قال: كنت في الحجر تحت الميزاب، فسمعت من تحت الأستار: إلى الله أشكو وإليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تفكهم حولي في الكلام^(٢)، أخرجه الأزرقى وغيره.

٦٦ - باب: إذا رأى سيرا أو شيئا يكرهه في الطواف قطع

هذا (باب) بالتنوين (إذا رأى) شخص (سيرا) ربط به آخر وهو يُقاد به (أو) رأى (شيئا يكرهه) فعله، بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول، صفة لـ «شيئا»، وفي نسخة: «يكرهه» أي: الرائي/ من قول أو فعل مُنكر (في الطواف قطع) بلفظ الماضي، جواب «إذا» والقطع في السير حقيقة، وفي الشيء المكروه فعله بمعنى المنع.

١٦٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن أبي مسلم (الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ) مربوط في يده، وآخر يقوده به^(٣) (أَوْ غَيْرِهِ) أي: غير زمام كمنديل ونحوه (فَقَطَعَهُ) بإزالة الزمام بيده لأن القود بالأزمة إنما يفعل بالبهائم، وهذا الحديث مختصر من السابق [ج: ١٦٢٠] لكنه أخرجه من وجه آخر.

٦٧ - باب: لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج مشرك

هذا (باب) بالتنوين (لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج مشرك).

١٦٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ النَّبِيِّ أَمْرُهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّخْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّنُ فِي النَّاسِ: «أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ».

(١) في هامش (ج): «تقريب»: «وهيب» بالتصغير، ابن الوزد؛ بفتح الواو وسكون الراء، ثقة عابد من كبار السابعة؛ أي: من أتباع التابعين.
(٢) في (د): «في الكلام حولي».
(٣) «به»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المصري واسم أبيه عبد الله ونسبه لجده لشهرته به قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ المصري (قَالَ يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهري: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه بَعَثَهُ) أي: أبا هريرة سنة تسع من الهجرة ليحجَّ ^(١) بالنَّاسِ ^(٢) (فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ) بتشديد الميم، أي: جعله (عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) أميرًا، ولغير أبي ذرٍّ: (أَمَرَهُ عَلَيْهِ) بالتذكير، أي: على أبي هريرة (قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ) بمنى: ظرف لقوله: «بعثه» (فِي) جملة (رَهْطٍ) وهو ما دون العشرة من الرجال، وقيل: إلى الأربعين ولا تكون ^(٣) فيهم امرأة (يُؤَذِّنُ) أي: يُعْلِمُ الرَّهْطَ، أو: أبو هريرة على الالتفات (فِي النَّاسِ) حين نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾... الآية [التوبة: ٢٨] والمراد به: الحرم كله.

(أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبية (لَا يَحُجُّ) بالرفع، و«لَا» نافية (بَعْدَ) هذا (الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ) ^(٤) بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ بالرفع فاعل «يطوف»، وهو بضمّ الطاء وسكون الواو مُخَفَّفَتَيْنِ مرفوعٌ عطفًا على «يحجُّ»، وفي رواية أبي ذرٍّ: «أَلَا يَحُجُّ» بإسقاط «أَلَا» التي للتنبية، وبفتح الهمزة وتشديد اللام ونصب «يحجُّ» بـ «أَنَّ»، و«لَا» نافية، و«يطوف» نُصِبَ عطفًا على «يحجُّ»، ويجوز أن تكون «أَنَّ» ^(٥) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، فـ «لَا» نافية، و«يحجُّ» مرفوعٌ، و«يطوف» عُطِفَ عليه، وأن تكون «أَنَّ» تفسيريَّةً، فلفظة «لَا» تحتل أن تكون نافيةً وناهيةً، وعلى كونها نافيةً فرفع الفعلين لما سبق، وعلى كونها ناهيةً فـ «يحجُّ» مجزومٌ قطعًا، لكن يجوز تحريك آخره بالفتح كغيره من المضاعف؛ نحو: لا تسبَّ فلانًا بالفتح، ويجوز الضمُّ فيه إتباعًا، و«يَطُوفُ» حينئذٍ: بتشديد الطاء والواو، مجزومًا وجوبًا، واحتجَّ بهذا إمامنا الشافعي ومالك

(١) في (د): «للحج».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ليحجَّ بالنَّاسِ» لعلَّ المراد: ليعلم النَّاسُ الحجَّ، أو تكون هذه الجملة مقدَّمةً من تأخير، وموضعها بعد قوله: «أميرًا» والله أعلم، وعبارة الكيرمانيّ نقلًا عن التَّيْمِيّ: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكرٍ رضي الله عنه سنة تسع من الهجرة ليحجَّ بالنَّاسِ، وكان معه أبو هريرة، فبعثه أبو بكرٍ يوم النَّحْرِ مع طائفةٍ ينادي في النَّاسِ أَلَا يَحُجُّ إِلَّا... إلى آخره». «عجمي».

(٣) في (د) و(م): «يكون».

(٤) في هامش (ج): كذا بخطه، وصوابه: «أَلَا».

(٥) «أَنَّ»: ليس في (د)، وكذا في الموضع اللَّاحِق.

وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطَّواف، وعليه الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة
 ١٣١٣/٢د وأحمد في رواية عنه حيث / جَوَّزاه للعاري، لكن عليه دم.

٦٨ - بَابُ: إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَّافِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: فِيمَنْ يَطُوفُ فَتَقَامُ الصَّلَاةُ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ إِذَا سَلَّمَ يَزْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ.
 وَيُذَكِّرُ نَحْوَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (إِذَا وَقَفَ) الطَّائِفُ (فِي الطَّوَّافِ) هل ينقطع طوافه أم لا؟ ومذهب
 الشَّافِعِيَّة - وهو الجديد - : أَنَّ المَوَالَاةَ بين الطَّوَّافَاتِ وبين أبعاض الطَّوْفَةِ الواحدة سَنَةٌ، فلو
 فَرَّقَ تفريقاً كثيراً بغير عذر كَرِهَ ولم يبطل طوافه، ومذهب الحنابلة: وجوب المَوَالَاةِ، فمن
 تركها عمداً أو سهواً لم يصحَّ طوافه إِلَّا أن يقطعها لصلاةٍ حضرت أو جنازة.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح التَّابعِيُّ الكبير، ممَّا وصله عبد الرَّزَّاق عن ابن جريج عنه
 ١٧٤/٣ (فِيمَنْ يَطُوفُ فَتَقَامُ الصَّلَاةُ) أي: المكتوبة في أثناء طوافه، يقطع طوافه/ كذا أطلقه الرَّافِعِي ثُمَّ
 التَّوَوُّيُّ، وقال الماوردي: فإن أُقيمت الصَّلَاةُ قبل تمام الطَّوَّافِ فيختار أن يقطعه على وترٍ من
 ثلاثٍ أو خمسٍ، ولا يقطعه على شفع لقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يَحِبُّ الْوَتْرَ»، فإن قطع على
 شفعٍ جاز (أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ إِذَا سَلَّمَ) من صلاته (يَزْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ) وزاد أبوا ذرٌّ
 والوقت: «فَيَبْنِي» أي: على ما مضى من طوافه مبتدئاً من الموضع الذي قطع عنده على الأصحَّ،
 ولا يستأنف الطَّوَّافُ، وهذا مذهب الجمهور، خلافاً للحسن حيث قال: يستأنف ولا يبني
 على ما مضى، وقَيَّده مالكٌ بصلاة الفريضة.

(وَيُذَكِّرُ نَحْوَهُ) بضمَّ الْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وفتح الكاف، أي: نحو قول عطاء، ممَّا وصله سعيد
 ابن منصور (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب (و) عن (عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ممَّا وصله
 عبد الرَّزَّاق عن ابن جريج عن عطاء عنه. ولو حضرت صلاة جنازة وهو في أثناء الطَّوَّافِ
 اسْتَحَبَّ قطعه إن كان طواف نفلٍ، وإن كان طواف فرضٍ كَرِهَ قطعه، ولو أحدث عمداً لم يبطل
 ما مضى من طوافه على المذهب فيتوضأ ويبني، وقال المالكيَّة: وإن انتقض وضوءه بطل
 مطلقاً، وقال نافع: طول القيام في الطَّوَّافِ بدعةٌ، واكتفى المؤلِّف بما ذكره إشارةً إلى أنَّه لم
 يجد في الباب حديثاً مرفوعاً على شرطه.

٦٩ - باب: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: إِنَّ عَطَاءً يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَقَالَ: السَّنَةُ أَفْضَلُ، لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

هذا (باب) بالتَّنوين (صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ) بالسَّين المهملة والمُوَحَّدة المضمومتين بغير همزٍ في لغة قليلة، أو هو جمع سُبُع - بضمَّ السَّين وسكون المُوَحَّدة - كَبُرِدٍ وبرودٍ، وفي حاشية «الصَّحاح»: مضبوطٌ بفتح أوله كَضْرِبٍ وضُرُوبٍ، وعلى الكلِّ فالمراد به: سبع مَرَّاتٍ.

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر، ممَّا وصله عبد الرَّزَّاق، عن الثَّورِيِّ، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه) يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ) وهما سَنَةٌ مؤكَّدةٌ على أصحِّ القولين عند الشَّافعيَّة، وهو مذهب الحنابلة، وأوجبهما الحنفيَّة والمالكيَّة، لكن قال الحنفيَّة: لا يُجْبَرَان بدم.

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ) بضمَّ / الهمزة وفتح الميم ابن^(١) عمرو بن سَعِيدٍ^(٢)؛ بسكون الميم ٣١٣/٢د وكسر العين، ابن العاصي الأمويُّ المكيُّ (قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب، ممَّا وصله ابن أبي شيبة: (إِنَّ عَطَاءً) هو ابن أبي رباح المكيُّ (يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ) بضمَّ المُثَنَّاةِ الفوقيَّة وبفتحها مع الهمز^(٣) فيهما، أي: تكفيه الصَّلَاةُ المفروضة (مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ) وهذا مذهب الشَّافعيَّة والحنابلة تفرعاً على أنَّهما سَنَةٌ؛ كإجزاء الفريضة عن تحية المسجد^(٤)، نصَّ

(١) «ابن»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «عمرو بن سعيد» كذا في النُّسخ، وصوابه كما في «الحلبي» و«العيني» وغيرهما: ابن عمرو بن سعيد. «عجمي».

(٣) في غير (ص) و(م): «الهمزة».

(٤) في هامش (ج): قوله: «كإجزاء الفريضة عن التَّحِيَّة» قال الشُّهاب القاسميُّ في «شرح الغاية»: يُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ سَقُوطُهَا بِكُلِّ صَلَاةٍ، رَاتِبَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا؛ كَالْتَّحِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يُطَلَّبُ فَعْلُهُمَا بَعْدَ فَعْلِ الْفَرِيضَةِ أَوْ الرَّاتِبَةِ؛ لِسَقُوطِهَا بِهَا، لَكِنْ قَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: إِنَّ الْإِحْتِيَاطَ فَعْلُهُمَا بَعْدَهُ، وَعَلَيْهِ: السَّاقُطُ بِفَعْلِ الْفَرِيضَةِ أَوْ الرَّاتِبَةِ أَصْلٌ طَلِبُهُمَا لَا خُصُوصَهُمَا، وَصِفَةٌ مَا تَقَرَّرَ: أَنَّهُ لَا يُسْنُّ فَعْلُ التَّحِيَّةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَوْ الرَّاتِبَةِ، وَهُوَ مَتَّجَةٌ؛ لِفَوَاتِهَا بِالْجُلُوسِ عَمْدًا، وَجُلُوسِ الْفَرِيضَةِ أَوْ الرَّاتِبَةِ يَتَضَمَّنُ الْجُلُوسَ عَمْدًا. انتهى بحروفه.

على ذلك الشافعي في القديم، واستبعده إمام الحرمين، والاحتياط أن يصلّيها بعد ذلك، وعند المالكية أنها لا تجزئ عنهما^(١) (فَقَالَ) الزُّهْرِيُّ: (السُّنَّةُ) أي: مراعاتها (أَفْضَلُ، لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبُوعًا قَطُّ) بضم السين من غير همز (إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) أي: من غير الفريضة، أي: فلا تجزئ المفروضة عنهما، لكن في استدلال الزُّهْرِيِّ بذلك نظرٌ لأنَّ قوله: «إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ» أعمُّ من أن يكونا نفلاً أو فرضاً لأنَّ الصُّبْحَ ركعتان فتدخل في ذلك، لكنَّ الزُّهْرِيَّ لا يخفى عليه ذلك، فلم يرد بقوله: «إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ» أي: من غير المكتوبة، ثمَّ إِنَّ الْقِرَانَ^(٢) بين الأسابيع خلاف الأولى لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يفعله، وقد قال: «خذوا عني مناسككم»، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ومحمد، وأجازه الجمهور بغير كراهة، وروى ابن أبي شيبة بإسنادٍ جيّدٍ عن المسور بن مخرمة: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَنُ^(٣) بَيْنَ الْأَسَابِيعِ إِذَا طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ صَلَّى لِكُلِّ أُسْبُوعٍ^(٤) رَكَعَتَيْنِ. وفي الجزء السَّابع من أجزاء ابن السَّمَّاك من حديث أبي هريرة بإسنادٍ ضعيفٍ: أَنَّهُ صَلَّى بِمَنْىٍّ طَافَ ثَلَاثَةَ أَسابِيعَ جَمِيعًا، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ سِتَّ رَكَعَاتٍ يَسْلُمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ قُلْنَا: إِنَّ رَكَعَتِي الطَّوَّافِ وَاجِبَتَانِ - كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمَالِكِيَّةِ - فَلَا بَدَّ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِكُلِّ طَوَّافٍ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: رَكَعَتَا الطَّوَّافِ وَإِنْ قُلْنَا بِوَجُوبِهِمَا فَلَيْسَتْا بِشَرْطٍ فِي صَحَّةِ الطَّوَّافِ، لَكِنْ فِي تَعْلِيلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يَقْتَضِي اشْتِرَاطَهُمَا، وَإِذَا^(٥) قُلْنَا/ بِوَجُوبِهِمَا^(٦)؛ هَلْ يَجُوزُ فَعْلُهُمَا عَنْ^(٧) قَعْدٍ مَعَ الْقُدْرَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا: لَا، وَلَا تَسْقُطُ بِفَعْلِ فَرِيضَةٍ - كَالظُّهْرِ - إِذَا^(٨) قُلْنَا بِالْوَجُوبِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُمَا سَنَّةٌ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ.

١٦٢٣ - ١٦٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْقَعُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ

(١) في هامش (ج): أي: ركعتي الطَّوَّافِ.

(٢) في هامش (ج): بكسر القاف.

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «يقرن»: من باب «قتل»، وفي لغة: من باب «ضرب». «مصباح».

(٤) في (ص) و(م): «سبوع».

(٥) في (د): «وإن».

(٦) قوله: «فليستا بشرط في صحة الطَّوَّافِ... وإذا قلنا بوجوبهما»، ليس في (م).

(٧) في غير (ص) و(م): «من».

(٨) في (د): «إن».

سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. قَالَ: وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، فَقَالَ: لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) بسكون الميم^(١) ابن دينار قال: (سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه: أَيْقَعُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ بهمزة الاستفهام، أي: أيجامعها (فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ) أي: يسعى (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ) ابن عمر: (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَقَالَ) ابن عمر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (خَصْلَةٌ) (الْأَحْزَابُ: ٢١)] من حَقَّهَا أَنْ يُؤْتَسَى بِهَا^(٢) وَتَتَّبَعَ.

(قَالَ) عمرو بن دينار: (وَسَأَلْتُ^(٣) جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فَقَالَ: لَا يَقْرُبُ^(٤) امْرَأَتَهُ) بفتح المثناة التَّحْتِيَّةِ وَضَمَّ الرَّاءِ^(٥) وكسر المُوَحَّدَةَ لالتقاء الساكنين، و«لا» ناهية، أي: لا يجامعها (حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

٧٠ - بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوْفِ الْأَوَّلِ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ) بضمَّ الرَّاءِ وكسر^(٦) الباء، أي: مَنْ لَمْ يَدْنُ مِنْهَا (وَلَمْ يَطُفْ) بها تطوُّعًا (حَتَّى) أي: إِلَى أَنْ (يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ) بِالنَّصْبِ عطفًا على «يَخْرُجَ» (بَعْدَ الطَّوْفِ الْأَوَّلِ) أي: طواف القدوم، وهو^(٧) مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ قَادِمٍ، سواءً كان محرماً أو غير محرَّم، وليس هو من فروض الحجِّ.

(١) في (د): «العين»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «يُقْتَدَى بِهَا وَيُتَّبَعَ». وفي هامش (ج): بخطه: «يُؤْتَسَى بِهَا»: يُقْتَدَى بِهَا وَيُتَّبَعَ.

(٣) في (م): «سألنا».

(٤) في هامش (ج): من «باب قتل» ويأتي من «باب تعب» كما في أعلى الهامش.

(٥) في «اليونانية»: بفتح الرَّاء.

(٦) في (ج): «وكسرها». وفي هامشها: قوله: «وكسرها» غير ظاهر؛ إذ كسر الرَّاء وضُمُّها إنما هو في الماضي، كما صرح به الكرماني، وفي «المصباح»: قَرَّبَ الشَّيْءُ مَنَّا: دَنَا، وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ فيقال: قَرَّبْتَهُ، واقترب: دَنَا، وَقَرَّبْتُ الْأَمْرَ أَقْرَبَهُ مِنْ «باب تعب» وفي لغة من «باب قتل» قَرَّبَانَا - بالكسر - فَعَلْتُهُ أَوْ دَانَيْتُهُ. انتهى المقصود، وفي «القاموس»: قَرَّبَ مِنْهُ كـ «كُرِّمَ»، وَقَرَّبَهُ كـ «سَمِعَهُ»: دَنَا.

(٧) في (ج): «هو». في هامش (ج): كذا في الفتح: «وهو».

١٦٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَمَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) بن عليّ المُقَدَّميُّ الثَّقَفِيُّ قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلٌ) هو ابن سليمان - بضمّ الفاء والسين فيهما^(١) - الثَّمَرِيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الأَسَدِيُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (كُرَيْبٌ) بضمّ الكاف مولى ابن عَبَّاسٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ، فَطَافَ) بالبيت للقدوم (وَسَمَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرَبِ) كذا في «اليونينية»: بفتح الرَّاء^(٢) (الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ) هذا (بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ) خشية أن يُظَنَّ وجوبه، واجتزأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطَّواف، وليس فيه دلالة لمذهب المالكية أن الحاجَّ يُمنَع من طواف النَّفل قبل الوقوف بعرفة^(٣).

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ ومدنيٍّ وهو من أفرادهِ، وفيه: التَّحديث والإخبار بالإنفراد والعنونة والقول.

٧١ - بَابُ مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ

وَصَلَّى عُمَرُ رضي الله عنه خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ.

(بَابُ مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ) حال كونه (خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ) الحرام؛ إذ لا يتعيَّن لهما موضعٌ بعينه، نعم فعلهما خلف المقام أفضل كما سيأتي [ج: ١٦٢٧] إن شاء الله تعالى (وَصَلَّى عُمَرُ) بن الخطَّاب رضي الله عنه (رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ) بعد أن نظر فلم ير الشَّمْسَ (خَارِجًا)^(٤) مِنَ الْحَرَمِ^(٥) بذي طَوًى، وهذا وصله البيهقي^(٦) من حديث حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ

(١) في (م): «منهما».

(٢) «كذا في «اليونينية»: بفتح الرَّاء»: ليس في (م).

(٣) «بعرفة»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في (ج): «خارج المسجد» وفي هامشها: أي: خارج المسجد الحرام.

(٥) في (د) و(م): «خارج الحرم».

(٦) في هامش (ج): بخطه: لفظ رواية البيهقي: طاف مع عمر بن الخطَّاب بعد صلاة الصُّبح بالكعبة، فلمَّا قضى طوافه نظر فلم ير الشَّمْسَ، فركب حتَّى أناخ بذي طوى، فسبَّح ركعتين.

القاري^(١)، وإنما فعل عمر عليه السلام ذلك لكونه طاف بعد الصبح، وكان لا يرى النفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس.

١٦٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. «ح»: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ»، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْيِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن نوفل بن الأسود^(٢) الأسدي المدني يتيمة عروة (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ زَيْنَبَ) بنت أبي سلمة (عَنْ) أُمِّهَا (أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام) قالت: (شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)^(٣) (عَنْ) (ح): لِلتَّحْوِيلِ كَمَا مَرَّ^(٤)، قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء^(٥) المهملة وسكون الراء آخره مَوْحَدَةً، قَالَ^(٦) (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ)^(٧) يحيى / ٣١٤/٢د ب (الْغَسَّانِيُّ) بغين معجمة مفتوحة^(٨) وسين مهملة مُشَدَّدَةٌ؛ نَسَبَةً إِلَى بَنِي غَسَّانٍ، لَا بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ فِي «الْيُونَنِيَّةِ»: «الْعُشَانِيُّ» (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) ابن الزبير (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وسماع عروة منها ممكن فإنه أدرك حياتها نيِّفًا وثلاثين سنةً وهو معها في بلدٍ واحدٍ، فيحتمل أن يكون سمعه أولاً من زينب عنها، ثُمَّ

(١) في هامش (ج): «عبد» بالتَّنوين، «القاري» بتشديد التَّحْتِيَّةِ.

(٢) «بن الأسود»: ليس في (د).

(٣) في (ب) و(س): «النَّبِيُّ».

(٤) «مرَّ»: ليس في (د).

(٥) «الحاء»: ليس في (ص) و(م).

(٦) «قال»: مثبت من (ص) و(م).

(٧) في (س): «زكريا».

(٨) «مفتوحة»: ليس في (د).

سمعه منها، فلا يكون مرسلًا^(١)، قال في «الفتح»: وفي رواية الأصيلي: عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة، فزاد في هذه الطريق: «عن زينب»، وقد رواه ابن السكن عن علي بن عبد الله بن^(٢) مبشر عن محمد بن حرب، لم يذكر فيه «زينب»، وهو المحفوظ (أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة، وأزاد الخروج، ولم تكن أم سلمة) بها (طاف بالبيت) / لأنها كانت شاكية (وأزادت الخروج، فقال لها رسول الله ﷺ: إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك^(٣))، والناس يصلون (ففعلت ذلك، فلم تصل) ركعتي الطواف (حتى خرجت) من المسجد الحرام^(٤)، أو من^(٥) مكة ثم صلت، فدل على جواز صلاة الطواف خارج المسجد؛ إذ لو كان شرطًا لازمًا لما أقرها النبي ﷺ عليه، وعلى أن من نسي ركعتي الطواف قضاهما حيث ذكر^(٦) من حل أو حرم، وهو قول الجمهور، خلافًا للثوري حيث قال: يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم، ولمالك حيث قال: إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم، لكن قال ابن المنذر: ليس ذاك^(٧) أكبر من صلاة المكتوبة، ليس على من تركها غير قضائها حيث ذكرها.

تنبيه: في قوله: «وحدثني محمد بن حرب...» إلى آخره؛ بعطف ذلك على سابقه، وسياقه^(٨) على لفظ الرواية الثانية تجوز؛ فإن اللفظين مختلفان، وقد تقدّم لفظ الرواية الأولى في «باب طواف النساء مع الرجال» [ج: ١٦١٩] ويأتي إن شاء الله تعالى قريبًا [ج: ١٦٣٣].

ورواة هذا الحديث ما بين مدنيّ وشاميّ، وفيه: رواية الابن عن أبيه وصحابيّة عن صحابيّة^(٩)، والتحديث بالجمع والإفراد والإخبار والعننة.

(١) في هامش (ج): يعني: منقطعًا.

(٢) في (د): «عن»، وهو تحريف.

(٣) في (ص): «بعير».

(٤) «الحرام»: ليس في (د) و(م).

(٥) «من»: مثبت من (م).

(٦) في (د): «ذكرهما».

(٧) في (د): «ذلك».

(٨) في (م): «وقياسه»، وهو تحريف.

(٩) في هامش (ج): وهي رواية البنت عن الأم.

٧٢ - باب مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

(باب مَنْ) أي: الذي (صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ) وهو الحجر الذي فيه أثر قدمي الخليل إبراهيم عليه السلام، وقد صحَّ في «البخاري» وغيره: أن عمر قال: يا رسول الله هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: «نعم»... الحديث.

١٦٢٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بسكون الميم (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما حال كونه (يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) مكة (فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ) سنة الطَّوَّافِ، وفي حديث جابر الطَّوِيلِ في «صفة حجة الوداع» كما عند مسلم: «طاف ثم تلا: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فصلَّى عند المقام ركعتين» / ومفهومه: أن الآية أمره بهما، والأمر للوجوب، وهو قول عند الشافعية، لكنّه معارض بما في حديث «الصَّحَّاحِينَ» [ج: ٤٦]: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، وعلى القول بالوجوب يصحُّ الطَّوَّافُ بدونهما، ولا يُجْبَرُ تركهما بدم، خلافاً للمالكية فإنَّهما يُجْبَرَانِ فيما قاله سند^(١)، فإن تعذَّرَ فعلهما خلف المقام لزحمة أو غيرها صلَّاهما في الحجر، فإن لم يفعل ففي المسجد، فإن لم يفعل ففي أي موضع شاء من الحرم وغيره، وقال المالكية: يصلِّيهما حيث شاء من المسجد ما خلا الحجر (ثُمَّ خَرَجَ) عليه الصلاة والسلام (إِلَى الصَّفَا) للسَّعي، قال ابن عمر: (وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ^(٢) تَعَالَى) في كتابه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾؛ أي ^(٣): قدوة ﴿حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقد تقدَّم الكلام على هذا الحديث في «باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [ج: ٣٩٥] [البقرة: ١٢٥] في أوائل «كتاب الصلاة».

(١) في هامش (ج): أفاد بعض مشايخنا المالكية أن أشهر الأقوال عندهم: أن ركعتي الطَّوَّافِ تابعتان للطَّوَّافِ، فإن كان واجبا فهما واجبتان يُجْبَرُ تركهما بدم، وإن كان مستحبًّا فهما مستحبَّتَانِ وليس في تركهما دم.

(٢) «الله»: اسم الجلالة ليس في (د).

(٣) «أي»: مثبت من (م).

٧٣ - باب الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ مَا لَمْ تَظْلُعِ الشَّمْسُ، وَطَافَ عُمَرُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ بِذِي طُوًى.

(باب) حكم الصلاة عقب (الطَّوَافِ بَعْدَ) صلاة (الصُّبْحِ وَ) صلاة (العَصْرِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنه ممَّا وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء رضي الله عنه (يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ مَا لَمْ تَظْلُعِ الشَّمْسُ) هذا جارٍ على مذهبه في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها (وَطَافَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه ممَّا وصله في «الموطأ» (بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ) ثبت قوله: «صلاة» لأبي الوقت عن المستملي^(١)، فلمَّا قضى طوافه نظر فلم ير الشمس (فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ) سنَّة الطَّوَافِ (بِذِي طُوًى) بضمَّ الطَّاء المهملة^(٢).

١٦٢٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكَرِ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: قَعَدُوا حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ قَامُوا يُصَلُّونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ) بضمَّ العين، ابن شقيق (الْبَصْرِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمَّ الزَّاي مُصَغَّرًا (عَنْ حَبِيبٍ) هو المعلَّم كما جزم به المزيُّ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها): أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكَرِ) بتشديد الكاف^(٣)، أي: الواعظ (حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ) يعني: كان قعودهم

(١) قوله: «ثبت قوله: صلاة لأبي الوقت عن المستملي» ليس في (م).

(٢) «المهملة»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): وقال ابن الأثير: وفي حديث عائشة: «ثم جلسوا إلى المَذْكَرِ حَتَّى بدا حاجب الشمس»، المَذْكَرُ: موضع الذَّكَرِ، كأنَّها أرادت عند الرُّكن الأسود أو الحجر. انتهى. فهذا عنده اسم مكان، فهو على «مَفْعَلٍ» بفتح الميم وإسكان الدَّال المعجمة وفتح الكاف، والله أعلم «حليٌّ». وفي هامش (ص): وعبارة الحلبي: قال ابن الأثير في «نهایته» ما لفظه: وفي حديث عائشة: [ج: ١٦٢٨]: «ثم جلسوا إلى المَذْكَرِ»: موضع الذَّكَرِ، كأنَّها أرادت عند الرُّكن الأسود أو الحجر. انتهى. فهذا عنده اسم مكان؛ فهو على «مَفْعَلٍ» بفتح الميم وإسكان الدَّال المعجمة وفتح الكاف، والله أعلم.

منتَهياً إلى طلوع الشمس (قَامُوا يُصَلُّونَ) سَنَةُ الطَّوَّافِ (فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَعَدُوا حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ) أَي: عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (قَامُوا يُصَلُّونَ) وَمَفْهُومُهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ التَّهْيِ عَلَى عَمُومِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ عَطَاءٌ عَنْهَا مِمَّا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ ١٧٧/٣ حَسَنٍ: أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا أَرَدْتَ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ أَوْ الْعَصْرِ فَطَفْ، وَأَخِّرِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ أَوْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَصَلِّ^(١) لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يُفْعَلَانِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، فَإِنْ فَعِلَا فِيهَا صَحَّتْ مَعَ الْكِرَاهَةِ.

١٦٢٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الْحَزَامِيُّ - بِالرَّيِّ - قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ) أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ الْمَدَنِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) بَنَ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (وَعَنِ أَبِيهِ) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ (الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا ٣١٥/٢ ب) (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا).

١٦٣٠ - ١٦٣١ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الرَّعْفَرَانِيُّ - حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَّاهُمَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ) ابْنُ الصَّبَّاحِ (الرَّعْفَرَانِيُّ -) الْمُتَوَفَّى^(٢) يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثَمَانٍ بَقِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ بَعْدَ الْمُؤَلَّفِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ)^(٣) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ فِي الْأَوَّلِ وَضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ فِي

(١) فِي غَيْرِ (د): «وَصَلِّ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

(٢) زَيْدٌ فِي (د): «فِي».

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ» قَالَ الْحَلَبِيُّ عَلَى «الْبَخَارِيِّ»: أَعْلَمُ أَنَّ فِي «الْبَخَارِيِّ» «وَمُسْلِمًا» وَ«الْمُوطَأَ» مِنْ أَسْمِهِ عُبَيْدَةُ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: عَامِرُ بْنُ عُبَيْدَةَ الْبَاهِلِيُّ، وَقَدْ ضَبَطَهُ الْمُؤَلَّفُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي «الْبَخَارِيِّ» فِي «الْأَحْكَامِ» [ح: نبل: ١٧١٦٢]، وَالثَّانِي: عُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: ابْنُ قَيْسٍ السَّلْمَانِيُّ، حَدِيثُهُ فِي «الْبَخَارِيِّ» [ح: ٥٠٥٦] وَ«مُسْلِمًا»، وَالثَّلَاثُ: عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ صَاحِبُ التَّرْجُمَةِ، =

الثاني التميمي النحوي قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء مُصَغَّرًا، الأَسَدِيُّ المَكِّيُّ نزِيل الكوفة (قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ) بن العوام (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حال كونه (يَطُوفُ بَعْدَ) صلاة (الفَجْرِ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) سَنَةَ الطَّوَافِ.

(قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن رُفَيْعٍ بالسند المذكور: (وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخِيرُ أَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَاهُمَا) أي: الرَكَعَتَيْنِ بعد العصر، وكأنَّ ابن الزُّبَيْرِ استنبط جواز الصَّلَاةِ بعد الصُّبْحِ من جوازها بعد العصر، فكان يفعل ذلك بناءً على اعتقاده أنَّ ذلك على عمومهِ، ومذهب الشَّافِعِيَّةِ جواز فعل سَنَةِ الطَّوَافِ في جميع الأوقات بلا كراهةٍ لحديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ مرفوعاً: «يا بني عبد منافٍ؛ من وَلِيَ من أمر النَّاسِ شيئاً فلا يمنعَنَّ أحداً طاف بهذا البيت وصلَّى أَيْةَ ساعةٍ شاء من ليلٍ أو نهارٍ» رواه الشَّافِعِيُّ وأصحاب السُّنَنِ وابن خزيمة وغيره، وصحَّحه التُّرْمُذِيُّ، وروى الدَّارِقُطْنِيُّ والبيهقيُّ حديث أبي ذرٍّ مرفوعاً: «لا يصلِّين أحدٌ بعد الصُّبْحِ حتَّى تطلع الشَّمْسُ، ولا بعد العصر حتَّى تغرب الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ»^(١) وهذا يخصُّ عموم النَّهي عن الصَّلَاةِ في الأوقات المكروهة.

٧٤ - بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا

(بَابُ) حكم (المَرِيضِ) حال كونه (يَطُوفُ) بالبيت العتيق، حال كونه (رَاكِبًا).

١٦٣٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ.

= روى له البخاري [ج: ٦٠٥٥]، والرَّابِعُ: عُبَيْدَةُ بْنُ سَفْيَانَ الحَضْرَمِيُّ، حديثه في «الموطأ» و«صحيح مسلم»، وليس له عندهما إِلَّا حديثٌ واحدٌ، وهو حديث أبي هريرة في تحريم كلِّ ذي نابٍ من السُّباعِ.

(١) في هامش (ج): يُؤخَذُ من رواية الدَّارِقُطْنِيِّ الجوابُ عمَّا نظَّره الشُّهاب القاسميُّ في «شرح الغاية»، وهو أنَّ بين حديث «يا بني عبد منافٍ» وبين حديث النَّهي عمومًا وخصوصًا، قال: وإذا خُصَّ عمومٌ كلِّ بخصوص الآخر - كما هو القاعدة - تعارضًا في الصَّلَاةِ في الأوقات المكروهة في الحَرَمِ، فإنَّ تخصيص عموم الأوَّل بغير الحرم يُبيحُها، وتخصيص عموم هذا بغير تلك الأوقات يحرمُها، فيُحتَاجُ إلى التَّرجيحِ، والحظر مقدَّمٌ على الإباحة؛ كما تقرر في «الأصول» فليُتأمل.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، وفي نسخة: «حَدَّثَنَا» (إِسْحَاقُ) زاد في بعض النسخ: «ابن شاهين» (الوَاسِطِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الطَّحَّانُ (عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمَدَّ^(١) (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ (مُؤَدَّبًا، وَلَا كِرَاهَةً فِي الطَّوَافِ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، قَالَه^(٢) النَّوَوِيُّ، لَكِنَّهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى، وَقَالَ الْإِمَامُ بَعْدَ حِكَايَتِهِ عَدَمَ الْكِرَاهَةِ: وَفِي النَّفْسِ مِنْ إِدْخَالِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ تَلْوِيْئُهَا الْمَسْجِدَ شَيْءٌ، فَإِنْ أُمِكنَ الْاسْتِثْنَاءُ^(٣) فَذَاكَ، وَإِلَّا فإِدْخَالُهَا مَكْرُوهٌ^(٤). انتهى. وعند الحنفية: أَنَّ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّوَافِ الْمَشْيِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ، حَتَّى لَوْ طَافَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ لَزِمَهُ^(٥) الْإِعَادَةُ مَا دَامَ بِمَكَّةَ، وَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ لَزِمَهُ الدَّمُ. ومذهب المالكية: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِعَذْرِ، فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا^(٦) لَغَيْرِ عَذْرِ أَعَادَ، إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ فَيَبْعَثَ بِهَدْيٍ، وَلَوْ طَافَ زَحْفًا^(٧) مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمَشْيِ فَطَوَافُهُ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ^(٨) يُكْرَهُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَجْزِ، فَإِنْ كَانَ قَادِرًا فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ، وَالدَّمُ إِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَكَانَ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ) أَيِ: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ) الْكِرِيمَةِ (وَكَبَّرَ).

فإن قلت: من أين المطابقة بين الحديث والترجمة؟ أجيب: من حيث إنَّ المؤلَّفَ حمل سبب طوافه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ رَاكِبًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَنْ^(٩) شَكْوَى، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا بِلَفْظٍ: قَدِمَ مِنِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَشْتَكِي فُطَافَ عَلَى رَاكِبَتِهِ، لَكِنْ قَالَ/ الْعَزُّ بْنُ جَمَاعَةَ: ١٧٨/٣

(١) «وَالْمَدَّ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٢) فِي (د): «قَالَ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٣) فِي (د): «الْإِسْتِثْنَاءُ».

(٤) فِي هَامِش (ج): وَمَنْ هُنَا يُعْلَمُ رَدُّ الْقَوْلِ.

(٥) فِي (د): «لَزِمَتْهُ»، وَفِي (ص) وَ(م): «عَلَيْهِ».

(٦) «رَاكِبًا»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٧) فِي هَامِش (ج): هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ طَارَ أَوْ غَامَ أَوْ طَافَ مِنْكَسًا؟

(٨) فِي (د): «لَكِنْ».

(٩) فِي (ص): «مِنْ».

ورواية من روى: «أنه طاف راكباً لمرضٍ ضعيفاً، قال الشافعي: ولا أعلمه في تلك الحجة اشتكى، والذي يظهر أن هذا الطواف الذي ركب فيه عليه الصلاة والسلام هو طواف الإفاضة، كما ذكره الشافعي في «الأم» لأنه عليه الصلاة والسلام طاف في حجة الوداع ثلاثة أسابيع؛ طوافه أول القدوم، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام رمل فيه ومشى أربعاً، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع، والمناسب أن يكون المركوب فيه منهما طواف الإفاضة ليراه الناس وليسألوه^(١) عن المناسك لا طواف الوداع؛ فإنه عليه الصلاة والسلام طافه في السحر بعد أن أخذ الناس المناسك، فإن قلت: في «صحيح مسلم» من حديث جابر: أنه عليه الصلاة والسلام طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفاء والمروة لأن يراه الناس ويسألوه، وسعيه في حجة الوداع كان مرة واحدة، وكان عقب طوافه الأول؛ أوجب بأن الواو لا تقتضي الترتيب، فيكون طاف^(٢) أول قدومه ماشياً، ثم سعى راكباً، ثم طاف يوم النحر راكباً. انتهى.

١٦٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِ«وَالطُّورِ» وَكَتَبَ مَسْطُورٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللام القعني (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ) الأسدي المدني يقيم عروة (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) ولأبي ذر: «بنت» (أُمِّ سَلَمَةَ) زوج النبي صلى الله عليه وسلم (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها) قَالَتْ: شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنِّي أَشْتَكِي) أي: مريضة^(٣) (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الصُّبْحَ) (إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ) الحرام (وَهُوَ يَقْرَأُ بِ«وَالطُّورِ» وَكَتَبَ مَسْطُورٌ) [الطور: ١-٢] وهذا ظاهرٌ فيما ترجم له المؤلف.

(١) في (ب) و(س): «وليسألوه».

(٢) في (د): «طوافه».

(٣) في هامش (ج): قوله: «أني اشتكى» قال الطيبي: مفعول «شكوت» أي: شكوت مَرَضِي. انتهى «عقود» وقوله: «أني مريضة» تفسير لجملة «أشتكى» الواقع خبر «أن».

٧٥ - بَابُ سِقَايَةِ الْحَاجِّ

(بَابُ) مَا جَاءَ فِي (سِقَايَةِ الْحَاجِّ) مُصْدَر «سَقَى»، وَالْمُرَادُ: مَا كَانَتْ قَرِيشُ تَسْقِيهِ الْحَاجَّ مِنْ الزَّبِيبِ الْمُنْبُوزِ فِي الْمَاءِ، وَكَانَ يَلِيهَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بَعْدَ أَبِيهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَقْرَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ لَمْ يَلَمْ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَهِيَ حَقٌّ لِّآلِ الْعَبَّاسِ أَبَدًا.

١٦٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنْى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ) وَاسْمُهُ حُمَيْدُ الصَّيْرِ فِي ابْنِ أَخْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ) بَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ، أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بْنُ عُمَرَ/ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (عَنْ) ٣١٦/٢د نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنْى (لَيْلَةَ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ) (مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ) أَيُّ: بِسَبَبِهَا (فَأَذِنَ لَهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْمَبِيتِ بِمَنْى فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ لِغَيْرِ مَعْذُورٍ كَأَهْلِ السَّقَايَةِ إِلَّا أَنْ يَنْفِرَ^(١) فِي ثَانِي أَيَّامِهَا فَيَسْقُطُ مَبِيتُ الثَّلَاثَةِ^(٢)، وَالْمُرَادُ: مُعْظَمُ اللَّيْلِ؛ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيتُ بِمَكَانٍ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِمَبِيتِهِ مُعْظَمُ اللَّيْلِ^(٣)، فَيَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌ، وَفِي تَرْكِ مَبِيتِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُدٌّ، وَاللَّيْلَتَيْنِ مَدَّانٍ مِنَ الطَّعَامِ، أَمَّا أَهْلُ السَّقَايَةِ - وَلَوْ كَانُوا غَيْرَ عَبَّاسِيَّينَ - وَالرُّعَاءُ فَلَهُمْ تَرْكُ الْمَبِيتِ مِنْ غَيْرِ دَمٍ لِأَنَّهُ مِنْهُ لِرَّخْصٍ لِلْعَبَّاسِ كَمَا مَرَّ^(٤)، وَلِرُّعَاءِ الْإِبِلِ - كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ - وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: الْمَبِيتُ بِمَنْى سَنَةٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا رَخَّصَ فِي تَرْكِهِ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ، وَأَجَابُوا عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ - لَوْلَا أَنَّهُ وَاجِبٌ لَمَا احتَاجَ إِلَى إِذْنٍ - بِأَنَّ مَخَالَفَةَ

(١) فِي (م): «يَنْفِرْدُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): أَيُّ: بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ بَاتَ اللَّيْلَتَيْنِ قَبْلَهَا، وَإِلَّا فَلَا يَسْقُطُ مَبِيتُ الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): بِأَنْ قَالَ: وَاللَّهُ لَا أَبِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَهَلْ مِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَبِيتُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ بِمَكَانٍ كَذَا، أَوْ يُفَرَّقُ؟ فَلْيُنَظَّرْ.

(٤) «كَمَا مَرَّ»: لَيْسَ فِي (م).

السُّنَّة عندهم كان مجانباً جداً، خصوصاً إذا انضم إليها الانفراد عن جميع^(١) الناس مع الرسول ﷺ، فاستأذن لإسقاط الإساءة الكائنة بسبب عدم موافقته ﷺ، لما فيه من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب^(٢)؛ إذ إنَّه ﷺ كان يبيت بمنى ليالي أيام التشريق.

١٦٣٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ: «اسْقِنِي»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: «اسْقِنِي»، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ، وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ - ثُمَّ قَالَ -: لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» - يَغْنِي: عَاتِقُهُ - وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو^(٣) ابن شاهين الواسطي، لا ابن بشر، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الطَّحَّانُ (عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ) التي يُسْقَى بها الماء^(٤) في الموسم وغيره (فَاسْتَسْقَى) طلب الشَّرَابَ (فَقَالَ الْعَبَّاسُ) لولده: (يَا فَضْلُ اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية (فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ) (اسْقِنِي، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ) ﷺ تواضعاً وإرشاداً إلى أَنَّ الأصل الطَّهَارَةَ والنَّظَافَةَ، حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَوْ يَظُنَّ مَا يَخَالَفُ الْأَصْلَ: (اسْقِنِي) زاد الطَّبْراني^(٥): «مِمَّا يَشْرَبُ مِنْهُ النَّاسُ» وزاد أبو علي بن السَّكَنِ في روايته: «فَنَاولَهُ الْعَبَّاسُ الدَّلْوَ» (فَشَرِبَ مِنْهُ) زاد الطَّبْراني: فذاقه فَقَطَّبَ^(٦)، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَكَسَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ نَبِيذُكُمْ فَاكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ» وتقطيبه ﷺ منه إِنَّمَا كَانَ لِحُمُوضَتِهِ فَقَطْ، وَكَسَرَهُ بِالْمَاءِ لِيَهُونَ شَرِبَهُ عَلَيْهِ (ثُمَّ أَتَى) ﷺ (زَمْزَمَ، وَهُمْ يَسْقُونَ) النَّاسُ،

(١) «جميع»: ليس في (د).

(٢) في (د): «سوء الأدب».

(٣) «هو»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «للناس»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٥) في غير (ب) و(س): «الطَّبْراني»، والمثبت موافق لما في «الفتح»: (٥٧٥/٣)، وكذا في الموضع اللاحق.

(٦) في هامش (ج): «قَطَّبَ يَقَطِّبُ» زَوَى مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَ «قَطَّبَ» والشراب: مزجه، ك «قَطَّبَهُ» و «أَقَطَّبَهُ» «قاموس».

والجملة حَالِيَّةٌ (وَيَعْمَلُونَ فِيهَا) أي: ينزحون^(١) منها الماء (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ: (اغْمَلُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا) بضم الميم المثناة الفوقية وفتح اللام مبنياً للمفعول، أي: لولا أن يجتمع عليكم الناس - إذا رأوني قد عملته - لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالمكاثرة (لَنَزَلْتُ) عن راحلتي (حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (عَاتِقَهُ - وَأَشَارَ) بقوله مِنْ الشَّيْءِ: «هذه» (إِلَى عَاتِقِهِ) وفيه إشارة إلى أَنَّ السَّقَايَاتِ الْعَامَّةَ - كَالْأَبَارِ وَالصَّهَارِيَجِ - يتناول منها الغني والفقير إِلَّا أن ينصَّ على إخراج الغني لَأَنَّهُ مِنْ الشَّيْءِ تناول من ذلك الشَّرَابِ الْعَامِّ، وهو لا يحلُّ له الصَّدَقَةُ^(٢)، فَيُحْمَلُ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ السَّقَايَاتِ عَلَى أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ فِيهِ لِلنَّفْعِ الْعَامِّ، فَهِيَ لِلْغَنِيِّ هَدِيَّةٌ وَلِلْفَقِيرِ صَدَقَةٌ، وفيه أيضاً: كراهة التَّقَدُّرِ وَالتَّكْرَهُ لِلْمَأْكُولَاتِ وَالْمَشْرُوبَاتِ، وموضع الترجمة منه قوله: «جاء إلى السَّقَايَةِ».

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ)^(٣) بفتح الزايين^(٤) وسكون الميم الأولى، وسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِكثْرَةِ مَائِهَا، وَالْمَاءُ الزَّمْزَمُ: هو الكثير، وقيل: لَزَمَّ هَاجَرَ مَاءَهَا حِينَ انْفَجَرَتْ، وقيل: لَزَمَتْهُ جَبْرِيلُ وَكَلَامُهُ، وَتُسَمَّى: الشَّبَاعَةُ^(٥)، وَبِرَكَّةٍ، وَنَافَعَةٍ، وَمَضْنُونَةٌ^(٦)، وَبَرَّةٌ^(٧)، وَمِيمُونَةٌ، وَكَافِيَةٌ، وَعَافِيَةٌ، وَمَغْذِيَّةٌ،

(١) في هامش (ج): «نَزَحَ» من «باب نَفَعَ» كما في «المصباح».

(٢) في هامش (ج): نقل في «الخصائص» عن البلقيني أَنَّهُ يَحْرَمُ أَنْ يَوْفِقَ عَلَيْهِ مَعِينًا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ صَدَقَةٌ تَطَوُّعٌ، قَالَ: وَفِي «الجواهر» مَا يُؤَيِّدُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ كَانَتْ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ صَدَقَاتِ الْأَعْيَانِ كَانَتْ حَرَامًا عَلَيْهِ دُونَ الْعَامَّةِ؛ كَالْمَسَاجِدِ وَمِيَاهِ الْأَبَارِ. انْتَهَى. وَمِنْهُ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: «فَيُحْمَلُ الْأَمْرُ...» إِلَى آخِرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٣) في هامش (ج): قَالَ الْفَاكِهِيُّ: فِي «زَمْزَمَ» لُغَاتٌ: «زَمْزَمَ» بفتح أوله وإسكان ثانيه وفتح الزاي الثانية، و«زَمْزَمَ» بضم أوله وفتح ثانيه وتشديده وكسر الزاي الثانية، و«زَمْزَمَ» بضم أوله وفتح ثانيه بلا تشديد وكسر الزاي الثانية، قَالَ الشَّامِيُّ: زَادَ فِي «الزَّهْر» نَقْلًا عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ: «زَمَّ» بفتح الميم الأولى وبضمها مشددة فيهما.

(٤) في (د): «الزَّاي».

(٥) في هامش (ج): قَالَ الْبَكْرِيُّ: بِتَشْدِيدِ الشُّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ - أَخْتُ الْوَاوِ - وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحَرَكَاتِ الْحُرُوفِ، وَهِيَ فِي خَطِّ مَغْلَطَايَ فِي «الزَّهْر» بِثَلَاثِ فَتْحَاتٍ، وَذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ كَذَلِكَ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْخَارِزْمَجِيِّ «شُبَاعَةً» بضم الشين وفتح الباء مخففتين. انْتَهَى «شَامِيٌّ».

(٦) في هامش (ج): «مَضْنُونَةٌ»، قَالَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا ضَنَّ بِهَا عَلَى غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَا يَتَضَلَّعُ مِنْهَا مَنَافِقُ «شَامِيٌّ».

(٧) في هامش (ج): «بَرَّةٌ» بفتح الموحدة وشد الزاء المهملة.

ومروية، وطعام طعم، وشفاء سقم، وأوّل من أظهرها جبريل سقيًا لإسماعيل عليه السلام عندما ظمى، وحفرها الخليل عليه السلام بعد جبريل فيما ذكره^(١) الفاكهي، ثم غُيِّبَ بعد ذلك لاندراَس موضعها لاستخفاف جرهم^(٢) بحرمة الحرم والكعبة، أو لدفعهم لها عندما نُفُوا من مكّة، ثمّ منحها الله تعالى عبد المطلب فحفرها بعد أن أُعْلِمَتْ له في المنام بعلامات استبان له بها موضعها، ولم تزل ظاهرة إلى الآن، ولها فضائل وردت في أحاديث لم يذكر المؤلف شيئاً منها لكونها لم تكن على شرطه صريحاً، وفي «مسلم» من حديث أبي ذرٍّ: «ماء زمزم طعام طعم»^(٣) وزاد الطيالسي: «وشفاء سقم»، وفي «المستدرک» من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً: «ماء زمزم»^(٤) لما شرب له، وصحّحه البيهقي في «الشعب»، وصحّحه ابن عيّنة فيما نقله ابن الجوزي في «الأذكياء»، وكذا صحّحه ابن حبان، ووثق رجاله الحافظ الدِّمياطي إلاّ أنّه اختلّف في وصله وإرساله، قال في «الفتح»: وإرساله أصحّ، وله شاهدٌ من حديث جابرٍ وهو أتمّ منه، أخرجه البيهقي^(٥) وابن ماجه ورجاله ثقاتٌ إلاّ عبد الله بن المؤمّل المكي، فذكر العقيلي أنّه تفرّد به، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان، ومن طريق حمزة الرّيات^(٦)، وبالجمله فقد ثبتت صحّة هذا الحديث إلاّ ما قيل: إنّ الجارود تفرّد عن ابن عيّنة بوصله، ومثله لا يُحتجّ به إذا انفرد فكيف إذا خالف، وهو من رواية الحميدي وابن أبي عمير وغيرهما ممّن لازم ابن عيّنة أكثر من الجارود فيكون أولى، لكنّ الذي يحتاج إليه الحكم بصحّة المتن عن النّبي صلى الله عليه وسلم، ولا علينا كونه من خصوص طريق بعينها، وهنا أمورٌ تدلّ عليه؛ منها: أنّ مثله لا مجال للرّأي فيه فوجب كونه سماعاً، وكذا إن قلنا: العبرة في تعارض

ب ٣١٧/٢د

(١) في (د): «ذكر».

(٢) في هامش (ج): «جُرْهُم» بضمّ الجيم وسكون الرّاء وضمّ الهاء، قال في «القاموس»: كـ «قُنْفُذ» حيّ من اليمن، تزوّج منهم إسماعيل عليه السلام.

(٣) في هامش (ج): قوله: «وطعام طعم... إلى آخره» قال في «النهاية»: «الطعم» بالفتح: ما يؤدّيه ذوق الشّيء من حلاوة ومرارة وغيرهما، وله حاصل ومنفعة، و«الطعم» بالضمّ: الأكل، ومنه الحديث في زمزم: «إنّها طعام طعم، وشفاء سقم» أي: يشبع الإنسان إذا شرب ماءها؛ كما يشبع من الطّعام.

(٤) «ماء زمزم»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في غير (د): «الشّافعي»، والمثبت من «الشنن الكبرى» (٩٤٤٢).

(٦) «ومن طريق حمزة الرّيات»: سقط من (ص) و(م).

الوصل والوقف والإرسال للواصل، بعد كونه ثقة لا الأحفظ ولا غيره، مع أنه قد صحَّ تصحيح نفس ابن عيينة له - كما مرَّ - وروى الدارقطني والبيهقي مرفوعاً: «آية^(١) ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلَّعون من زمزم»، وقد شربه جماعة من السلف والخلف لما رب فنالوها، وأولى ما يُشرب لتحقيق التَّوحيد/ والموت عليه والعزة بطاعة الله.

١٨٠/٣

١٦٣٦ - وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فَرَجَ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَنَزَلَ جِبْرِيلُ - عليه السلام - فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَفَرَجَ إِلَيَّ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِحَاظِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ».

(وَقَالَ عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون المؤخدة اسمه عبد الله بن عثمان المروزي، ممَّا وصله مطوَّلاً في أوَّل «باب الصلاة» [ج: ٣٤٩] عن يحيى ابن بُكَيْرٍ عن اللَّيْث عن يونس، ويأتي في «أحاديث الأنبياء» [ج: ٣٣٤٢] أتمَّ منه، ووصله الجوزقي^(١) بتمامه عن الدَّغُولِيِّ عن محمَّد بن اللَّيْث عن عبدان (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه): كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: فَرَجَ بضمَّ الفاء وكسر الرَّاء، مُخَفَّفَةٌ، أَي: فُتِحَ (سَقْفِي) أَضافه إليه وإن كان بيت أمَّ هانئٍ لأنَّ الإضافة تكون بأدنى^(٢) ملابسة (وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَنَزَلَ جِبْرِيلُ - عليه السلام - فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ) غير منصرفٍ (ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ^(٣) مِنْ ذَهَبٍ) كان هذا قبل تحريم استعمال أواني الذهب (مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً

(١) في (م): «أنه»، وهو تصحييف.

(٢) في هامش (ج): في «اللُّبَاب»: «الجَوْزُقِيُّ» بفتح الجيم وسكون الواو وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى موضعين؛ أحدهما: جَوْزُق نيسابور، منها أبو بكر محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن زكريَّا الجوزقي، صاحب كتاب «المُتَّفَق» سمع أبا العباس الدَّغُولِيَّ، قال: وهو بفتح الدَّال المهملة وبالفين المعجمة وفي آخرها اللام بعد الواو، هذه النسبة إلى دَغُول؛ وهو اسم رجل، ويُقال للخبز الذي لا يكون رقيقاً بسرخس: دَغُول، فلعلَّ بعض أجداد المنتسب إليه كان يخبزه، وهو بيتٌ كبير بسرخس، منهم أبو العباس محمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بن سابور الدَّغُولِيَّ، أحد أنمة المسلمين.

(٣) في (د): «لأدنى».

(٤) في هامش (ج): مؤنثة، وتذكَّر على معنى الإناء.

وَإِيمَانًا) هو من باب التمثيل (فَأَفْرَغَهَا) أي: الطَّسْتُ، أي: أفرغ ما فيها من الإيمان والحكمة (فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ) غَطَّاه وجعله مطبقًا (ثُمَّ أَخَذَ) جبريل (بِيَدِي فَعَرَّجَ) أي^(١): صعد بي (إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) روى أبو جعفرٍ مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة في «كتاب العرش» عن العباس قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «بينهما خمس مئة عام، وَكَثُفَ كُلُّ سَمَاءٍ خَمْسَ مِئَةِ عَامٍ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ^(٢) بَحْرٌ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (قَالَ) ولأبي الوقت: «فَقَالَ»: (جِبْرِيلُ لِحَاظِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ) أي: الباب (قَالَ) الخازن: (مَنْ هَذَا) الذي يقرع الباب؟ (قَالَ: جِبْرِيلُ) وموضع الترجمة قوله: «ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ» لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ زَمْزَمَ، حَيْثُ اخْتَصَّ غَسْلُهُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمِيَاهِ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْبَلْقِينِيُّ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْكَوْثَرِ لِأَنَّ بِهِ غَسَلَ قَلْبَهُ الشَّرِيفَ وَلَمْ يَكُنْ يُغَسَّلُ إِلَّا بِأَفْضَلِ الْمِيَاهِ^(٣)، وَقَالَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ^(٤): الْحِكْمَةُ فِي غَسْلِ قَلْبِهِ الشَّرِيفِ^(٥) بِهِ، لِأَنَّ بِهِ يَقْوَى الْقَلْبُ عَلَى رُؤْيَةِ مَلَكَوَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ لِأَنَّ مِنْ خَوَاصِّ مَاءِ زَمْزَمَ أَنَّهُ يَقْوِي الْقَلْبَ وَيَسْكُنُ الرَّوْعَ.

١٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ سَلَامٍ - أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ، وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ عَاصِمٌ: فَخَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ^(٦) ابْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام البيكندي، ولأبي ذرٍّ: «ابن سلام»

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الرَّابِعَةُ»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): قال العلقي: قال شيخنا زكريّا: لم يرد حديث ولا أثر في التفضيل بينهما، والتفضيل بينهما يحتاج إلى توقيف، وذكر عن حافظ العصر: أن ماء زمزم أفضل مياه الدنيا، وماء الكوثر أفضل مياه الآخرة، وهذا ليس فيه نص على تفضيله أحدهما على الآخر، لكن الذي يظهر تفضيل الكوثر؛ لأنه عطية الله لنبيه ﷺ، وزمزم عطية الله لإسماعيل، ولأن الكوثر مصرّح بذكره في القرآن في معرض الامتنان مسندًا إلى نون العظمة، ولم يقع في زمزم مثل ذلك. انتهى. قال: ولي بشيخنا أسوة في ذلك، والله أعلم. انتهى. أمّا الماء النّابع من بين أصابعه الشّريفة فهو أفضل المياه على الإطلاق.

(٤) زيد في (ص): «في».

(٥) «الشّريف»: ليس في (د).

(٦) «هو»: ليس في (د).

بتشديدها حيث وقع، قال: (أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ) مروان بن معاوية/ (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان ١٣١٨/٢٥
الأحول (عَنِ الشَّعْبِيِّ) بفتح المعجمة وسكون المهملة عامر بن شراحيل (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)
حَدَّثَهُ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ، وَهُوَ قَائِمٌ فيه: الرُّخْصَةُ فِي الشُّرْبِ
قَائِمًا، واستحباب الشُّرْبِ من ماء زمزم، قال ابن المُنَيِّر: وكأَنَّهُ عنوانٌ عن^(١) حسن العهد
وكمال الشُّوق، فإنَّ العرب اعتادت الحنين إلى مناهل الأحبَّة، وموارد أهل المودَّة، وزمزم هو
منهل أهل البيت، فالمحترق عليها والمتعطِّش إليها قد أقام^(٢) شعار المحبَّة، وأحسن العهد
للأحبَّة، ولهذا^(٣) جعل التَّضَلُّع منها علامةً فارقةً بين الإيمان والنِّفاق، والله دُرُّ القائل:

وما شرقي بالماء^(٤) إِلَّا تَذَكُّرًا لماءٍ به أهلُ الحبيب نَزُولُ

وقال آخر:

يقولون: مِلْحٌ ماءٌ فلجةٌ أَجَنٌ^(٥) أَجَلٌ هُوَ مَمْلُوحٌ إِلَى الْقَلْبِ طَيِّبٌ

وقال آخر:

بالله قولوا لنيل مصرٍ بأئنني عنه في غناءٍ
بزمزم العذب عند بيتٍ مُعَلَّقُ السِّتْرِ بِالْوَفَاءِ

وروى الفاكهي وغيره عن ابن عباسٍ: صَلُّوا فِي مَصَلَّى الْأَخْيَارِ، واشربوا من شراب الأبرار،
قيل: وما مُصَلَّى الْأَخْيَارِ؟ قال: تحت الميزاب، قيل: فما شراب الأبرار؟ قال: زمزم.

(قَالَ عَاصِمٌ) الأحول: (فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباسٍ: والله^(٦) (مَا كَانَ) مِنَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَوْمَئِذٍ)
أي: يوم سقاه ابن عباسٍ من ماء زمزم (إِلَّا) رَاكِبًا (عَلَى بَعِيرٍ) ولا بن ماجه من هذا الوجه: قال
عاصمٌ: فذكرت ذلك لعكرمة، فحلف بالله ما فعل، أي: ما شرب قائمًا لأنَّه حينئذٍ كان راكبًا،

(١) في (د): «على».

(٢) في (ج): «قام» وفي هامش (ج): كذا بخطه، ولعله: «أقام».

(٣) في (د): «ولذا».

(٤) في هامش (ج): «شَرِيقَ بَرِيقِهِ» كـ «فَرِخَ»: غَضَّصَ.

(٥) في هامش (ج): «الْأَجَنُ»: الماء المتغيَّر الطَّعْمُ واللَّوْنُ، «أَجَنَ» كـ «ضَرَبَ» و«نَصَرَ» و«فَرِحَ» «قاموس».

(٦) في (ص) و(م): «بالله».

١٨١/٣ لكن عند أبي داود من رواية عكرمة/ عن ابن عباس: أنه أناخ فصلّي ركعتين، فلعلّ شربه من ماء زمزم كان بعد ذلك، ولعلّ عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لنهيّه عنه، لكن ثبت عن عليّ عند البخاري [ج: ٥٦١٥]: أنه منّي الله يدلم شرب قائماً، فيُحْمَل على بيان الجواز^(١)، قاله في «فتح الباري». وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الأشربة» [ج: ٥٦١٧]، وكذا الترمذي.

٧٧ - باب طَوَافِ الْقَارِنِ

(باب طَوَافِ الْقَارِنِ) هل يكفيهِ طواف واحد أو لابدّ من طوافين؟ خلاف يأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

١٦٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا»، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ، وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنا أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنَى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(٢) الزُّهْرِيُّ^(٣) (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قالت: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) سنة عشر، وسُمِّيَتْ بذلك لَأَنَّهُ بِإِلَافَةِ اللَّهِ وَدَّعَ النَّاسَ فِيهَا، ولم يحجَّ بعد الهجرة غيرها (فَأَهْلَلْنَا) أحرمتنا (بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ) بِإِلَافَةِ اللَّهِ: (مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا)^(٤)، ولغير أبي ذرٍّ: «لا يحلُّ» بالرفع^(٥) (حَتَّى يَحِلَّ)

(١) في هامش (ج): هذا الحمل تنافيه الرواية السابقة في «باب سقاية الحاج» أعني: قوله: «لولا أن يغلبوا لنزلت... إلى آخره»، وقد يُقال: إنّه شرب مرتين؛ مرة قبل الطواف وهو راكب، وأخرى بعد صلاته ركعتي الطواف وقبل الركوب، فليحرّر.

(٢) «محمّد بن مسلم»: ليس في (د).

(٣) «الزُّهْرِيُّ»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): أي: الفتح.

(٥) في هامش (ج): أي: الضّم.

مِنْهُمَا) أي: من الحج والعمرة لأنَّ القارن يعمل عملاً واحداً كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى. قالت عائشة: (فَقَدِمْتُ مَكَّةَ، وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنا^(١)) أي: بعد أن طهرت وطفئت (أَرْسَلَنِي مَعَ) أخي (عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ) أدنى الحلِّ إلى الحرم، وإنَّما أرسلها إلى التَّنْعِيمِ لأنَّ العمرة كالحجِّ، لا بدَّ أن يجمع فيها بين الحلِّ والحرم (فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ مِنْ أَهْلِ يَدِمْ: هَذِهِ) العمرة (مَكَانَ عُمْرَتِكَ) بنصب «مكان» على الظرفية، أي: بدل عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة، لا أنَّها قضاءً عن التي كانت أحرمت بها (فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ) وحدها متمتعين وسعوا (ثُمَّ حَلُّوا) لم يفرِّق بين^(٢) من معه الهدى ومن ليس معه، وقال أبو حنيفة: من كان معه الهدى لا يحلُّ من عمرته، ويبقى على إحرامه حتَّى يحجَّ وينحر هديه يوم النحر (ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ) للحجِّ (بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) وهم الذين كان معهم الهدى (طَافُوا طَوَافًا وَاحِداً) بغير فاءٍ في «طافوا» الذي هو جواب «أمَّا»، لكن صرَّح النُّحاة بلزوم إثباتها فيه نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦] إلَّا في ضرورة الشعر كقوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وَأَمَّا حذفها في^(٣) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فالأصل: فيُقال لهم: أكفرتُم، فحذف القول استغناءً عنه^(٤) بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيءٍ يصحُّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً كالحاجِّ عن غيره يصلِّي عنه ركعتي الطَّواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً^(٥) لم يصحَّ على الصَّحيح، قاله ابن هشام. وتلخَّص منه: أنَّ الفاء لا تُحذف في غير الضَّرورة إلَّا مع القول، وعُورِضُ بَأَنَّهُ ثبت في «الصَّحيح» [ج: ٢١٦٨]: أَنَّهُ بِإِلْفِ الْعِلَادَةِ إِتْمَامٌ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْوَةً؟» وأُجِيبَ بَأَنَّهُ يجوز أن يكون هذا الحديث ممَّا حُذِفَ فيه الفاء تبعاً للقول^(٦)،

(١) في (م): «الحج».

(٢) في هامش (ج): قوله: «لم يفرِّق» أي: في الحديث بالنسبة للمتمتعين، كما فرَّق فيه بالنسبة للقارن.

(٣) في (د) و(ص): «من».

(٤) «عنه»: ليس في (ص).

(٥) في (د): «ابتداءً عن غيره».

(٦) في هامش (ج): يحتمل أنَّ القول مقدَّر في حديث عائشة والذي بعده أيضاً، فلا يكونان نصّاً في النقص، فليُتأمل.

والتقدير: فأقول: ما بال رجال؟ فالأولى: النقص بما وقع هنا في حديث عائشة: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا، وبقوله *بإيالة الإمام*: [ج: ١٥٥٥] «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي»، ولذا قال ابن مالك في «التسهيل»: ولا بدّ مع «أما» من ذكر الفاء إلا في ضرورة أو ندور، وللكشميهني: «فإنما طافوا» فأتي بالفاء قبل «إنما» في جواب «أما»، وفي هذا الحديث دليل على أن القارن يجزيه طواف واحد، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وكذا يجزيه سعي واحد، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدلّ لذلك في «فتح القدير»^(١): بما رواه النسائي في «سننه الكبرى»^(٢) عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية قال: طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة، فطاف لهما طوافين وسعي سعيين، وحدثني أن علياً *عليه السلام* فعل ذلك. وحدثه أن رسول الله *صلى الله عليه وسلم* فعل ذلك، قال العلامة ابن الهمام: وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن، مع أنه روى عن علي بطرق كثيرة مضعفة ترتقي إلى الحسن، غير أننا تركناها واقتصرنا على ما هو الحجّة بنفسه/ بلا ضم، قال: ورواه الشافعي بسند فيه مجهول، وقال: معناه: أنه يطوف بالبيت حين يقدم، وبالصفا والمروة، ثم يطوف بالبيت للزيارة. انتهى. وهو صريح في مخالفة النص عن علي، وقول ابن المنذر: -ولو كان ثابتاً عن علي كان قول رسول الله *صلى الله عليه وسلم* أولى: «من أحرم بالحج والعمرة أجزاءه عنهما طواف واحد وسعي واحد» - مدفوع^(٣) بأنّ علياً رفعه إلى رسول الله *صلى الله عليه وسلم* كما أسمعناك، فوقعت المعارضة، وكانت هذه الرواية أقيس بأصول الشرع فرجحت، وقد استقرّ في الشرع أن من ضمّ عبادة إلى أخرى أنه يفعل أركان كل منهما، والله أعلم بحقيقة الحال. انتهى^(٤). ولا ريب أن العمل بما في «صحيح البخاري»^(٥) أولى من حديث لم يكن على رسم الصحيح على ما لا يخفى، وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله

(١) في (ص): «التقدير»، وهو تحريف، وفي (م): «الباري»، وليس بصحيح.

(٢) عزاه في الفتح لعبد الرزاق والدارقطني وغيرهما من طرق ضعيفة.

(٣) في (د) و(ص): «مرفوع»، ولعله تحريف.

(٤) في هامش (ج): أي: كلام ابن الهمام في «الفتح القدير» لكنّه مع اختصار.

(٥) في (د): «العمل في البخاري».

(٦) (ب) و(س): «ابن»، وهو تحريف.

يقول: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، ومن طريق طاوسٍ عن عائشة رضي الله عنها: أنه ﷺ قال لها: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك»، وهذا صريح في الإجزاء وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة مُحَرِّمَةً به، وقال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل^(١) قال: حلف طاوس؛ ما طاف أحد من أصحاب النبي ﷺ لحجته وعمرته إلا طوافاً واحداً، قال الحافظ ابن حجر: وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

وحديث الباب مضى في «باب كيف تهل الحائض والنفساء؟» [ج: ٣١٩] وموضع الترجمة منه قوله: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة» لأنه هو القارن.

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ، فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ أَقَمْتُ، فَقَالَ: قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمْرَتِي حَجًّا، قَالَ: ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدُّورِيُّ نسبةً للبس القلائس الدُّورِيَّةَ، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ) هو إسماعيل، و«عُليَّة»^(٢) - بضمَّ العين المهملة وفتح اللَّام وتشديد التَّحتِيَّة - هو اسم أمِّه، واسم أبيه إبراهيم بن مِقْسَمٍ^(٣) (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر بن الخطاب: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَظَهَرَهُ/ بِالرَّفْعِ ٣١٩/٢٥ مبتدأ، خبره قوله: (فِي الدَّارِ) والجملة حَالِيَّةٌ، والصَّامِرُ في «ظَهَرَهُ» لابن عمر، والمراد بالظَّهَرِ مركوبه من الإبل، وكان ابن عمر قد عزم على الحجِّ وأحضر مركوبه ليركب عليه ويتوجَّه (فَقَالَ) له ابنه عبد الله: (إِنِّي لَا أَمْنُ) بمدِّ الهمزة وفتح الميم مُخَفَّفَةً، وللمُستَمْلِي فيما ذكره الحافظ ابن حجر: «لَا»^(٤) إِيْمَنُ بكسر الهمزة وفتح الميم، وهي لغة تميم، فإنَّهم يكسرون

(١) في هامش (ج): «كُهَيْل» تصغير «كهل».

(٢) «هو إسماعيل، وعُليَّة»: ليس في (م).

(٣) العبارة في (ص): «هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمٍ، وعُليَّة - بضمَّ العين المهملة وفتح اللَّام وتشديد التَّحتِيَّة - هو اسم أمِّه». وبنحوه في هامش (ج).

(٤) «لَا»: ليس في (ص).

الهمزة في أوّل مستقبل ماضيه على «فعل» بالكسر، ولا يكسرون إذا كان ماضيه بالفتح إلا أن يكون فيه حرف حلق؛ نحو: اذهب، والمعنى: أخاف (أَنْ يَكُونَ الْعَامَ) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أي: في هذا العام (بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ) بِالرَّفْعِ فاعلُ «يكون»، وهي هنا تامةٌ، والظرف متعلّق بها، وكذا «بين الناس» (فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ أَقَمْتَ) هذه السّنة وتركت الحجّ لكان خيراً؛ لعدم الأمن، فجواب الشرط محذوفٌ، ويحتمل أن تكون «لو» للتمنّي فلا تحتاج^(١) إلى جوابٍ (فَقَالَ) عبد الله بن عمر لابنه عبد الله: (قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يوم الاثنين في^(٢) هلال ذي القعدة سنة ست من الهجرة للعمرة حتّى نزل بالحديبية (فَحَالَ كَفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ) فتحلّل بأن خرج من النّسك بالدّبح والحلق، أي: مع النّيّة فيهما (فَإِنْ حِيلَ) بكسر الحاء المهملة بلفظ الماضي (بَيْنِي وَبَيْنَهُ) أي: البيت (أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من التّحلّل حيث منعه من دخول مكّة، و«أفعل»: بالرفع - كما في «اليونينية» - على تقدير: أنا، وبالجزم على أنّه جزاءٌ، وللكشميهني: «(فَإِنْ يُحَلِّ) بضمّ الياء وفتح الحاء وسكون اللّام مبنياً للمفعول، فـ «أفعل» جزم فقط (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب: ٢١]» خصلة حسنة من حقّها أن يؤتسى بها، وهو في نفسه قدوة حسنة فحسّن التّأسي به؛ كقوله^(٣): في البيضة عشرون متّاً حديداً، أي: هي في نفسها هذا القدر من الحديد (ثُمَّ قَالَ) أي: عبد الله بن عمر: (أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمْرَتِي حَجًّا) بالتذكير في الأخير، ولم يكتف بالنّيّة، بل أراد الإعلام لمن يريد الاقتداء به. (قَالَ) عبد الله بن عبد الله بن عمر: (ثُمَّ قَدِمَ) أي: أبي عبد الله مكّة من منى بعد الوقوف بعرفات (فَطَافَ لَهُمَا) أي: للحجّ والعمرة (طَوَافًا وَاحِدًا) بعد الوقوف بعرفة، وهذا موضع التّرجمة، وحمله القائلون بطوافين وسعيين للقارن على أن المراد بقوله: «طَوَافًا وَاحِدًا» أي: طاف لكلّ منهما طوافاً يشبه الطّواف الذي للآخر، ولا يخفى ما في ذلك، وقد روى سعيد بن منصور عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبّي ﷺ قال: «من جمع بين الحجّ والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعي واحد» فهذا صريح في^(٤) المراد.

(١) في (د): «يكون لو» للتمنّي فلا يحتاج.

(٢) في: «ليس في (د) و(م).

(٣) في (د) و(م): «كقولك».

(٤) في (د): «فهو تصريح».

١٦٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [إِذْ أَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ شَيْءٌ]، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةَ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّامَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَذَا اسْتِرَاءَهُ بِقُدَيْدٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَقْصُرْ حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَنَحَرَ وَحَلَّقَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام (عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ) أي^(١): في عام نزل (الْحَجَّاجُ) بن يوسف الثَّقَفِيُّ (بِابْنِ الزُّبَيْرِ) ملتبساً^(٢) به على وجه المقاتلة بمكة، وذلك أَنَّهُ لَمَّا مَاتَ معاوية بن يزيد بن معاوية، ولم يكن استخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين وأياماً، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزُّبَيْرِ، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ الأمر كذلك إِلَى أَنْ تَوَفَّى مروان وولَّى ابنه عبد الملك، فَمَنَعَ النَّاسَ الْحَجَّ خَوْفًا أَنْ يَبَايَعُوا ابْنَ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ بَعَثَ جيشاً أَمَرَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ، فَقَدِمَ مَكَّةَ، وَأَقَامَ الْحَصَارَ مِنْ أَوَّلِ شَعْبَانَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ بِأَهْلِ مَكَّةَ إِلَى أَنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ، وَقَتَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَصَلَبَهُ. (فَقِيلَ لَهُ) أي^(٣): لابن عمر، والقائل له ابنه عبد الله وسالم كما في «مسلم»: (إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ) برفع «قتال» فاعل، ويجوز النصب على التمييز، والجملة في موضع رفع خبر «إِنَّ» (وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ) عن البيت (فَقَالَ) ابن عمر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] إِذْ أَصْنَعَ نُصِبَ بـ «إِذَا»، وهي حرف جزاء وجواب، وقيل: اسم، والأصل في: إِذَا أَكْرَمَكَ: إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ وَعُوِضَ التَّنْوِينُ عَنْهَا وَأُضْمِرَتْ «أَنْ»، وعلى الأول: فالأصحُّ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ لَا مُرْكَبَةٌ مِنْ «إِذَا» و«أَنْ»، وعلى البساطة: فالصَّحِيحُ أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لَا «أَنْ» مضمرةٌ بعدها، وتنصب المضارع بشروط: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً،

(١) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (ب) و(س): «ملتبساً».

(٣) «أي»: ليس في (د).

وأن يكون الفعل متَّصلاً بها أو منفصلاً بقَسَمٍ، وأن يكون مستقبلًا، يُقال: سَأَتِيكَ غَدًا، فتقول: إذا أكرمك وإذا والله أكرمك، فتنصب فيهما، وترفع وجوبًا إن قلت: أنا إذا أكرمك، لعدم تصدُّرها، وإذا - يا عبد الله - أكرمك للفصل بغير القسم، أو حدَّثك إنسان حديثًا فقلت: إذا تصدق لعدم الاستقبال، وقد ظهر ممَّا ذُكِر: أنَّ «أصنع» هنا منصوبٌ لأنَّ إذن مُصدِّرةٌ و«أصنع» متَّصلٌ بها مستقبلٌ، وأنَّ قول العيني: إذا كان فعلها مستقبلًا وجب الرَّفع - كما هو^(١) هنا - سهوٌ أو سبق^(٢) قلمٍ، والمعنى: إن صُدِّدت عن البيت أصنع (كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من التَّحَلُّل حين حُصر بالحديبية (إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً) كما أوجبها النَّبِيُّ ﷺ في قِصَّة الحديبية (ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا^(٣) كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ) موضعٌ بين مَكَّةَ والمدينة قَدَّامَ ذِي الْحَلِيفَةِ (قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ) بِالرَّفْعِ، أي: واحدٌ في حكم الحصر، وإنَّه إذا كان التَّحَلُّلُ لِلْحَصْرِ جَائِزًا^(٤) في العمرة - مع أنَّها غير محدودة بوقتٍ - فهو في الْحَجِّ أجوز، وفيه: العمل بالقياس / (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى) بفتح الهمزة فعلٌ ماضٍ من الإهداء (هَذَا اشْتَرَاهُ بِقَدِيدٍ) بِقَافٍ مضمومةٍ ودالين مهملتين بينهما تحتيةٌ ساكنةٌ مُصَغَّرًا: موضعٌ قريبٌ من الجحفة، زاد في «باب من اشترى هديه من الطريق وقلَّده» [ج: ١٧٠٨]: حَتَّى قَدَمَ، فطاف بالبيت وبالصَّفا؛ أي^(٥): إلى أن قدم مَكَّةَ فطاف بالبيت^(٦) للقدوم وبالصَّفا (وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ) أي: حرم من أفعاله، وهي الْمُحَرَّمَاتُ السَّبع (وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يُقْصِرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَنَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى) أي: أَدَّى (طَوَافَ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةَ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ) الذي طافه يوم النَّحْرِ للإفاضة بعد الوقوف بعرفة، فهو مراده^(٧) بـ «الأوَّل»، قال في «اللامع»: لَأَنَّ «أَوَّلَ»^(٨)

(١) «هو»: ليس في (ص).

(٢) «أو سبق»: ليس في (د).

(٣) «إذا»: ليس في (ص).

(٤) في (ج): «جائز» وفي هامشها: كذا في النُّسخ برفع «جائز» لأنَّه قد يقع بعد «كان» المبتدأ والخبر مرفوعين، ويكون في «كان» ضمير شأن؛ كقول الشَّاعر: إذا مَتَّكَ النَّاسُ صِنْفَانِ... إلى آخره.

(٥) «أي»: ليس في (م).

(٦) «وبالصَّفا، أي: إلى أن قدم مَكَّةَ فطاف بالبيت»: سقط من (د).

(٧) في (د): «فمراده».

(٨) في (د): «الأوَّل».

لا يحتاج أن يكون بعده شيء، فلو قال: أوّل عبدٍ يدخل فهو حرٌّ فلم يدخل إلا واحدٌ عُتِقَ، والمراد: أنّه لم يجعل للقران طوافين بل اكتفى بواحدٍ، وهو مذهب الشافعي وغيره خلافاً للحنفية، وقال بعضهم: المراد بالطّواف الأوّل: الطّواف بين الصّفا والمروة، وأمّا الطّواف / ١٨٤/٣ بالبيت - وهو طواف الإفاضة - فهو ركنٌ، فلا يُكتفى عنه بطواف القدوم في القران ولا في الأفراد (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وهذا موضع الترجمة.

٧٨ - بَابُ الطّوَافِ عَلَى وُضُوءٍ

(بَابُ الطّوَافِ عَلَى وُضُوءٍ) وهو شرطٌ عند الجمهور، لا يصحّ الطّواف بدونه كالطّهارة من الخبث وستر العورة لحديث الترمذي: «الطّواف بالبيت صلاة»، فيدلّ على اشتراط ما ذكر فيه لأنّه شبّهه بها، وليس بين ذاتيهما شيءٌ من المشابهة لأنّ ذات الطّواف - وهو الدّوران - ممّا تنتفي به ذات الصّلاة، فيكون المراد أنّ^(١) حكمه حكم الصّلاة، ومن حكمها عدم الاعتداد بدون الطّهارة، وقال الحنفية: وتجب الطّهارة عن الحدثين والحيض والنّفاس للطّواف في الأصحّ، وليست بشرطٍ للجواز ولا فرضٍ، بل واجبةٌ، حتّى يجوز الطّواف بدونها ويقع معتداً به، ولكن يكون مسيئاً وتجب الفدية، فإن طاف للقدوم أو للصّدر محدثاً تجب صدقةٌ، وجنباً دمٌ، وللزيارة محدثاً دمٌ، وجنباً بدنةٌ، وتُسحبُ الإعادة مادام بمكة في الحدث، وتجب في الجنابة، حتّى إذا رجع إلى أهله فعليه أن يعود إلى مكة بإحرامٍ جديدٍ.

١٦٤١ - ١٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً - وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ - وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى، مَا كَانُوا يَبْدَوُونَ

(١) «أَنَّ»: ليس في (ص).

بِشَيْءٍ حِينَ يَضُمُونَ أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي، حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْتَدِئَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ، تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ. ^٧ وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي: أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى) التُّسْتَرِيُّ المصْرِيُّ الأصل، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ) بن العوام، حذف المؤلف المسؤول عنه، وقد بيَّنه مسلم فقال: / إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْعِرَاقِ قَالَ لِي: سَلْ عُرْوَةَ عَنْ رَجُلٍ يَهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ أَيَحِلُّ؟ ^(١) أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَحِلُّ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، فَسَأَلْتَهُ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ، قُلْتُ: فَإِنَّ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: بئسما قال، فتصدَّى لي الرَّجُلُ فسألني فحدثته قال: فقل له: إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَخْبِرُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد فعل ذلك، وما شأن أسماء والزُّبَيْرِ فعلا ذلك؟ فجئت عروة، فذكرت له ذلك، فقال: من هذا؟ فقلت ^(٢): لا أدري، فقال: ما باله لا يأتيني بنفسه يسألني، أظنَّه عراقياً، قلت: لا أدري، قال: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ (فَقَالَ: قَدْ) ضُبِّبَ فِي «الْيُونِنِيَّةِ» عَلَى لَفْظٍ: «قَدْ» ^(٣) (حَجَّ النَّبِيُّ) ^(٤) ﷺ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) الْفَاءُ فِي «فَأَخْبَرْتَنِي» كالتفصيل للمجمل؛ يعني: فأخبر عروة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد حجَّ، ثُمَّ فَصَّلَهُ بِإِخْبَارِ عَائِشَةَ (أَنَّ) ^(٥) أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ (أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ) ليس فيه دلالة على اشتراط الرضوء إلا إذا انضمَّ إليه قوله ﷺ: «خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» المروي في «مسلم» (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً) بالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ، أَي: لَمْ تَوْجَدْ بَعْدَ الطَّوَافِ عُمْرَةً، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «عُمْرَةً» بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ (ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِّيقُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ) بِالنَّصْبِ «أَوَّلَ» خَبَرِ «كَانَ»، وَرَفَعَ «الطَّوَافُ» اسْمَهَا (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً) بَعْدَ

(١) في غير (د): «يحلُّ»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٢) في (ص): «فقال»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٣) قوله: «ضُبِّبَ فِي الْيُونِنِيَّةِ عَلَى لَفْظٍ: قَدْ»، ليس في (د) و(م).

(٤) في (ب) و(س): «رسول الله».

(٥) في (د): «أنَّه»، وكذا في «الْيُونِنِيَّةِ»، وفي نسخة في هاش (د) كالمثبت.

الطَّوَّافُ، و«عمرة»: بالرفع والنصب (ثُمَّ) حَجَّ (عُمَرُ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِثْلُ ذَلِكَ) برفع «مثل»^(١) أي: مثل ما حَجَّ أبو بكرٍ (ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ) بن عفَّان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ) برفع «أَوَّلُ» و«الطَّوَّافُ» كما في فروع من^(٢) «اليونينية» كهي^(٣)، مبتدأ وخبر في موضع نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ «رَأَى» القليبة، وفي بعض الأصول: «أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ» بنصب «أَوَّلَ» بدلٌ من الضمير، والطَّوَّافُ: مفعولٌ ثانٍ لـ «رَأَيْتُهُ» والأوَّلُ الضمير؛ كذا أعربه البرماوي والعيني كالكرماني، وفيه نظرٌ لأنَّ «رَأَى» البصريَّة لا تتعدَّى لمفعولين، لكنَّ يحتمل أن تكون بمعنى «تَيَقَّنْتُ» فتتعدَّى^(٤) لهما (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ) بالرفع والنصب، وقوله: «ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ» هو من قول عروة، وما قبله من قول عائشة - فيما قاله الدَّاوديُّ - وقال أبو عبد الملك: منتهى حديث عائشة عند قوله: «ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ»، ومن قوله: «ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ.....» إلى آخره من كلام عروة. انتهى. قال الحافظ ابن حجر: فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعاً لأنَّ عروة لم يدرك^(٥) أبا بكرٍ ولا عمر، نعم أدرك عثمان، وعلى قول الدَّاوديُّ: يكون الجميع متصلاً. وهو الأظهر.

(ثُمَّ) حَجَّ (مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان (وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ) كذا للكشَمِينِي: «ابن الزُّبَيْرِ» يعني: أخاه عبد الله، قال عياض: / وهو تصحيفٌ، وللمُستملي والحموي^(٦): «مع أبي الزُّبَيْرِ» وهو الصَّوَابُ، والمعنى: قال عروة: ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ والدي الزُّبَيْرِ^(٧)، فـ «الزُّبَيْرِ»: بدلٌ من «أبي» (فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ) بالرفع، ولأبي ذرٍّ: بالنصب^(٨) (ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ

(١) في هامش (ج): قوله: «برفع مثل» كذا بخطه، والذي في فرعي «اليونينية» مضبوطاً بالفتح؟

(٢) «من»: مثبتٌ من (م).

(٣) «كهي»: ليس في (م).

(٤) في غير (ب) و(س): «فيتعدَّى».

(٥) «يدرك»: سقط من (ص).

(٦) «والحموي»: ليس في (م).

(٧) «الزُّبَيْرِ»: ليس في (د).

(٨) في (د): «بالرفع والنصب»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) ولأبي ذر: «ثُمَّ لَا تَكُون» (عُمْرَةً) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(١) (ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً) أي: لم يفسخها إلى العمرة، قال أبو عبد الله الأُبَيُّ: وإكثار عروة من الاحتجاجات يشبه أن يكون احتجاجاً بعملٍ أو إجماع (وهذا ابنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ) أي: أفلا يسألونه؟ فهمزة الاستفهام مُقَدَّرَةٌ (وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى) عَطِيفٌ عَلَى فاعِلٍ «لَمْ يَنْقُضْهَا» أي: لا ابن عمر ولا أحدٌ من السَّلفِ الماضين (مَا كَانُوا يَبْدُوْنَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ) قال ابن بطال: لا بدَّ من زيادة لفظ: «أَوَّل» بعد لفظ: «أَقْدَامَهُمْ» وتعبه الكرماني فقال: الكلام صحيح بدون زيادة؛ إذ معناه: ما كان أحدٌ منهم يبدأ بشيءٍ آخر حين يضع قدمه في المسجد لأجل الطَّواف، أي: لا يصلُّون تحية المسجد ولا يشتغلون بغير الطَّواف، وأمَّا كون «من» بمعنى «لأجل» فهو كثيرٌ، قال الحافظ ابن حجر: وحاصله: أنه لم يتعيَّن حذف لفظ «أَوَّل»، بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر، لكنَّ الأوَّلَ أولى لأنَّ الثَّاني يحتاج إلى جعل «من» بمعنى «من أجل»، وهو قليلٌ، وأيضاً: فلفظ: «أَوَّل» قد ثبت في بعض الروايات، وثبت أيضاً في مكانٍ آخر من الحديث نفسه. انتهى. وتعبه العينيُّ بأنَّ جعله «من»^(٢) بمعنى: «من أجل» قليلاً غير مُسَلِّمٍ، بل هو كثيرٌ في الكلام: لأنَّ أحدَ معاني «مِنْ» التَّعْلِيلُ كما عُرِفَ في موضعه، وقوله: وأيضاً فقد ثبت لفظ: «أَوَّل» في بعض الروايات مُجَرَّدَ دعوى فلا يُقْبَلُ إِلَّا ببيانٍ. انتهى. وفي رواية الكُشْمِينِيَّ: «حَتَّى يَضَعُوا» نُصِبَ بحذف النون من «يَضَعُوا» بـ «أَنْ» مُقَدَّرَةٌ بعد «حَتَّى» التي للغاية، وهي أوضح في المعنى. (ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ) فيه: أنه^(٣) لا يجوز التَّحَلُّلُ بطواف القدوم (وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي) أسماء (وَحَالَتِي) عائشة بنتي^(٤) أبي بكر الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْتَدِئَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ، تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحْلَانِ) أي^(٥): سواءً كان إحرامهما بالحجِّ وحده أو بالقران خلافاً لمن قال: إنَّ من حجٍّ مفرداً وطاف حلَّ بذلك كما نُقِلَ عن ابن عباسٍ، ولأبي ذر: «ثُمَّ إِنَّهُمَا لَا تَحْلَانِ» فزاد

(١) «بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ»: ليس في (م).

(٢) «من»: ليس في (ص).

(٣) في (د): «أي».

(٤) في (د): «بنت».

(٥) «أي»: مثبت من (ص) و(م).

لفظ: «إنهما»، والأفعال الأربعة بالمُثَنَّاة الفوقية، وفي بعض الأصول: بالثَّحْتِيَّة.

(وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي) أسماء (أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا) عائشة (وَالزُّبَيْرُ) بن العوام (وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ) هما عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان (يُعْمَرَةُ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ) الأسود (حَلُّوا) من العمرة، قال المازري^(١): والمراد بالمسح الطَّواف، وعبر عنه ببعض ما يُفَعَّل فيه، ١٣٢٢/٢٥ ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

فلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ^(٢) مَاسِحٌ

لأنَّ الطَّائِفَ إِنَّمَا يَمْسَحُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَكُنِيَ بِالْمَسْحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَتَاوَلًا بِأَنَّ الْمَرَادَ: طَافُوا وَسَعَوْا وَحَلَقُوا؛ حَلُّوا، وَحُذِفَتْ هَذِهِ الْمُقَدَّرَاتُ اخْتِصَارًا لِلْعِلْمِ بِهَا.

٧٩ - بَابُ وَجُوبِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

(بَابُ وَجُوبِ) السَّعْيِ بَيْنَ (الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ) بضم الجيم مبنياً للمفعول، وجوب السَّعْيِ بينهما (مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) من أعلام مناسكه، جمع شعيرة؛ وهي العلامة.

١٦٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَأَنَّ اللَّهَ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحَ أَلَّا يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا يَتَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطَّوَّفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾... الْآيَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ

(١) في (د): «المازري»، وهو تصحيف.

(٢) في غير (د): «منهن». وبها مش (ب): الذي في المعاهد [معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١٣٤/٢]: «من هو ماسح»، ونسب أبيات القصيدة التي منها هذا البيت لكثير عزة، ثم قال: وقيل: لابن الطثرية، وقيل لعقبة ابن كعب بن زهير بن أبي سلمى. قاله نصر الهوريني.

العلم، يذكرون أن الناس إلا من ذكرت عائشة ممن كان يهل بمناء، كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفاء والمروة في القرآن قالوا: يا رسول الله كُنا نطوف بالصفاء والمروة، وإن الله أنزل الطواف بالبيت، فلم يذكر الصفاء، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾... الآية، قال أبو بكر: فاستمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا في الجاهلية بالصفاء والمروة، والذين يطوفون، ثم تخرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفاء حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت.

وبالسند قال: (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال: (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة^(١) (عن ابن شهاب) (الزهري)، قال عروة بن الزبير بن العوام: (سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرايت قول الله تعالى) أي: أخبريني عن مفهوم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ جبلا السعي للذان يسعى من أحدهما إلى الآخر، و«الصفاء» في الأصل: جمع صفاة؛ وهي الصخرة والحجر الأملس، و«المروة» في الأصل: حجر أبيض براق ﴿من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه﴾ فلا إثم عليه ﴿أن يطوف بهما﴾ [البقرة: ١٥٨] بتشديد الطاء، أصله: أن^(٢) يتطوف، فأبدلت التاء طاء لقرب مخرجهما، وأدغمت^(٣) الطاء في الطاء (قوالله ما على أحد جناح ألا يطوف) كذا في «اليونانية»^(٤) (بالصفاء والمروة) إذ مفهومها: أن السعي ليس بواجب لأنها دللت على رفع الجناح؛ وهو الإثم عن فاعله، وذلك يدل على إباحته، ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا، فردت عليه عائشة رضي الله عنها حيث (قالت: ينس ما قلت يا ابن أختي) أسماء (إن هذه) الآية (لو كانت كما أولتها عليه) من الإباحة (كانت لا جناح عليه ألا يتطوف بهما) كذا بزيادة فوقية بعد التحتية، و^(٥) بزيادة «لا» بعد «أن»، وبه قرئ في الشاذ - كما قالت عائشة - فإنها كانت حينئذ تدل على رفع الإثم عن تاركة، وذلك حقيقة المباح، فلم يكن في

(١) في هامش (ج): بالمهملة والزاي.

(٢) «أن»: ليس في (د) و(س).

(٣) في (د): «وأدخلت»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) «كذا في اليونانية»: ليس في (م).

(٥) «كذا بزيادة فوقية بعد التحتية، و»: سقط من (د) و(م).

الآية نصُّ على الوجوب ولا عدمه، ثُمَّ بَيَّنَّتْ عَائِشَةُ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ فِي الْآيَةِ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ لَهُ سَبَبٌ خَاصٌّ، فَقَالَتْ: (وَلَكِنَّهَا) أَي: الْآيَةُ (أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ) الْأَوْسَ وَالْخَزْرَجِ (كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ) يَحْجُونَ (لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ) بِمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ فَنُونَ مُخَفَّفَةٍ مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّانِيثِ، وَسُمِّيَتْ «مَنَاة» لِأَنَّ النِّسَائِكَ كَانَتْ تُمْنَى، أَي: تُرَاقَ عِنْدَهَا، وَهِيَ اسْمُ صَنِمٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ«الطَّاغِيَةُ»: صِفَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ لـ «مَنَاة» (الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَشِينٍ مَعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَلَامَيْنِ؛ الْأُولَى مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ: ثَنِيَّةٌ مُشْرِفَةٌ عَلَى قُدَيْدٍ، زَادَ سَفِيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «بِالْمُشَلَّلِ مِنْ قُدَيْدٍ» أَخْرَجَهُ مُسَلِّمٌ، وَكَانَ لِغَيْرِهِمْ صَنْمَانٌ: بِالصَّفَا: إِسَافٌ - بِكسر الهمزة وتخفيف السين المهملة - وبالمروءة: نَائِلَةٌ - بِالنُّونِ وَالْهَمْزَةِ وَالْمَدِّ - وَقِيلَ: إِنَّهُمَا كَانَا رَجُلًا/ وَامْرَأَةً فَزَنِيَا دَاخِلَ الْكَعْبَةِ فَمَسَخَهُمَا اللَّهُ حَجَرَيْنِ ٣٢٢/٤د ب فَنُصِبَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ، وَقِيلَ: عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيَعْتَبِرَ النَّاسُ بِهِمَا وَيَتَّعِظُوا، ثُمَّ حَوَّلَهُمَا قَصِيٌّ بْنُ كِلَابٍ فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا مَلَاصِقَ الْكَعْبَةِ وَالْآخَرَ لَزْمَزِمَ، وَنَحَرَ عِنْدَهُمَا وَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِمَا، فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ كَسَرَهُمَا (فَكَانَ مَنْ أَهَلَ) مِنَ الْأَنْصَارِ (يَتَحَرَّجُ) أَي: يَحْتَرِزُ^(١) مِنَ الْإِثْمِ (أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) كِرَاهِيَةً لِذِينَكَ الصَّنَمَيْنِ^(٢) وَحُبَّهُمْ صَنْمَهُمُ الَّذِي بِالْمُشَلَّلِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً فِي آبَائِهِمْ، مِنْ أَحْرَمٍ لِمَنَاةَ لَمْ يَطْفُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (فَلَمَّا أَسْلَمُوا) أَي: الْأَنْصَارَ (سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ) أَي: عَنِ الطُّوَافِ بِهِمَا، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ لَفْظُ «أَسْلَمُوا» (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) وَلِأَبِي ذَرٍّ: «بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾..... الْآيَةُ [البقرة: ١٥٨]) إِلَى آخِرِهَا^(٣)،

(١) فِي (د): «يَتَحَرَّزُ».

(٢) فِي هَامِش (ج): رَوَى النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: «كَانَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ صَنْمَانٌ مِنْ نَحَاسٍ يُقَالُ لَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، كَانَ الْمُشْرِكُونَ إِذَا طَافُوا تَمَسَّحُوا بِهِمَا... الْحَدِيثُ».

(٣) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): نَقَلَ الشَّمْسُ السَّامِيُّ عَنِ الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ: نَعْرِفُ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْآثَارِ أَنَّ أَجْدَادَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بَيَقِينٍ مِنْ آدَمَ إِلَى زَمَنِ نَمْرُودَ، وَفِي زَمَنِ كَانَ إِبْرَاهِيمَ، وَأَزَرَ إِنْ كَانَ وَالِدَ إِبْرَاهِيمَ، فَيُسْتَنْثَى مِنْ سِلْسِلَةِ النَّسَبِ، وَإِنْ كَانَ عَمَّهُ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، وَهَذَا الْقَوْلُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ بَعْضُهَا صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّتْ الْأَحَادِيثُ وَتَضَافَرَتْ نصوصُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الْعَرَبَ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ وَهُمْ عَلَى دِينِهِ، لَمْ يَكْفُرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَى عَهْدِ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْخَزَاعِمِيِّ، وَهُوَ ابْنُ لُحَيْيٍّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ عَبَدَ الْأَصْنَامَ وَغَيَّرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَشْهَدُ لِإِيمَانِ عَدْنَانَ، وَمَعَدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَمُضَرَ، وَخَزِيمَةَ، وَأَسَدٍ، وَإِلْيَاسَ، وَكَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ، ثُمَّ قَالَ: =

فقد تبين^(١) أن الحكمة في التعبير بذلك في الآية: مطابقة جواب السائلين لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه يستمر في الإسلام، فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر، وقد يكون الفعل واجباً ويعتقد المعتقد أنه منع من إيقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صلاة ظهر مثلاً فظن أنه لا يجوز فعلها عند الغروب، فسأل فقيل في جوابه: لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت، فالجواب صحيح ولا يستلزم ذلك الوجوب، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك.

(قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَ) أي: فرض (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا) أي^(٢): بين الصفا والمروة بالسنة^(٣)، وليس المراد نفي فرضيتهما، ويؤيده ما في «مسلم» من حديثها^(٤): «ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة» واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي وغيرهم على ذلك أيضاً بكونه بِإِلْهَامِ اللَّهِ كان يسعى بينهما في حجه^(٥) وعمرته، وقال: «خذوا عني مناسككم» (فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا) وهو ركن عند الشافعية والمالكية والحنابلة. وقال الحنفية: واجب يصح الحج بدونه ويُجبر بدم، قال الزهري: (ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الحارث بن هشام بذلك (فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ) بفتح اللام وهي المؤكدة، وبالتنوين على أنه الخبر، وللحموي والمستملي: (إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ) بالنصب، صفة لـ «هذا» أي: إن هذا هو العلم (مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ) خبر لـ «إن»، و«كنت»: بلفظ المتكلم، و«ما» نافية، وعلى الرواية الأولى -وهي للكشميهني- «لعلم»: خبر «إن»، وكلمة «ما»: موصولة،

= فتلخص من مجموع ما قلناه: أن أجداده عليه السلام من آدم إلى كعب بن لؤي ومن ولده مُصَرَّحٌ بإيمانهم إلا آزر، فإنه مُخْتَلَفٌ فيه، فإن كان والد إبراهيم فهو مُسْتَنَى، وإن كان عمه فهو خارج من الأجداد، وسلمت سلسلة النسب، وبقي بين مرة وعبد المطلب أربعة أجداد لم أظفر فيهم بنقل. «عجمي».

(١) في (د): «بين».

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «بالسنة» متعلق بـ «فرض».

(٤) في (ص): «حديثهما».

(٥) في (د): «حجته».

ولفظ: «كنت» للمتكلّم في جميع ما وقفت عليه من الأصول، وقال العيني كالكرماني: ولفظ: «كنت»/ للمخاطب على النسخة الأولى، وهي «لعلّم».

١٨٧/٣

قال أبو بكر: (وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ عليها السلام)، والاستثناء معترض بين اسم «أن» وخبرها، وهو قوله: (مِمَّنْ كَانَ يُهْلُ بِمَنَاءَ) بالباء الموحدة (كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) فلم يخصصوا بطائفة بخلاف عائشة، فإنها خصت الأنصار بذلك كما رواه الزهري عن عروة عنها (فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أي: في الجاهلية (وَإِنَّ اللَّهَ) بالواو، ولأبي الوقت: «فإن الله عز وجل» (أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا) أي: والمروة (فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرْجٍ) إثم (أَنْ نَطُوفَ) بتشديد الطاء (بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟) إنما سألوا عن ذلك بناء على ما ظنوه من أن التَّطُوفَ بهما^(١) من فعل الجاهلية (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾... الآية [البقرة: ١٥٨] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَاسْمَعُ) بفتح الهمزة والميم وضم العين على صيغة المتكلّم من المضارع، وضبطها الدّمياطي الحافظ: «فاسمع» بوصل الهمزة وسكون^(٢) العين على صيغة الأمر، قال في «الفتح»: والأول أصوب (هَذِهِ الْآيَةُ) ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ (نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ) الأنصار وقوم من العرب كما في «مسلم» (كِلَيْهِمَا) قال العيني والبرماوي كالكرماني: كلاهما، وهو على لغة من يلزمها الألف دائماً (فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا)^(٣) وفي نسخة: «أَنْ يَتَطَوَّفُوا» بالتاء^(٤) (فِي الْجَاهِلِيَّةِ)^(٥) بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لكونه عندهم من أفعال الجاهلية (وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ، ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا) أي: ولا المروة (حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ) أي: الطَّوْفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ (بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ) في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] والمراد: تأخر نزول آية «البقرة» في الصَّفَا

(١) في (ص) و(م): «بينهما».

(٢) في (د): «وبسكون».

(٣) زيد في (د): «في الجاهلية». وكذا في (ج).

(٤) «بالتاء»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (د): «بِالجاهلية»، وكذا في «اليونانية».

والمروءة عن آية «الحج»: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(١)، قال في «الفتح»^(٢): ووقع في رواية المُستملّي وغيره: «حتّى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطّواف بالبيت» قال الحافظ ابن حجر: وفي توجيهه عسر، قال العيني: لا عسر فيه، فقد وجّهه الكيرماني فقال: لفظة^(٣): «ما ذكر» بدل من^(٤) «ذلك»، أو أنّ «ما» مصدرية والكاف مقدّرة كما في: زيد أسد، أي: ذكر السّعي بعد ذكر الطّواف كذكر الطّواف واضحاً جليّاً ومشروعاً مأموراً به.

٨٠ - باب ما جاء في السّعي بين الصّفا والمروة

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: السّعي من دار بني عبّاد إلى زقاق بني أبي حسين.

(باب ما جاء في) كيفة (السّعي بين الصّفا والمروة، وقال ابن عمر) بن الخطّاب رضي الله عنهما ممّا وصله ابن أبي شيبة^(٥) والفاكهي: (السّعي من دار بني عبّاد) بفتح العين وتشديد الموحّدة ابن جعفر، وتعرّف اليوم بسلمة بنت عقيل (إلى زقاق بني أبي حسين) تصغير «حسن»، ولأبي ذرّ عن الكشيمهنيّ والمُستملّي: «ابن أبي حسين»، قال سفيان فيما رواه الفاكهي: هو ما بين هذين العلمين، وقال البرماويّ كالكرماني: دار بني عبّاد من طرف الصّفا، وزقاق بني أبي حسين من طرف المروة.

١٦٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ؛ حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْمَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَقُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُزَاحَمَ عَلَى الرُّكْنِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ.

وبالسّند قال: (حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ) كذا في جميع ما وقفت عليه من الأصول، وقال الحافظ ابن حجر: إنّه الصّواب، وبه جزم أبو نُعيم، قال: وزاد أبو ذرّ في روايته: «هو ابن

(١) قوله: «والمراد: تأخّر نزول آية البقرة... ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾» ليس في (ص).

(٢) في (د) و(م): «وفي الفتح».

(٣) في (د): «لفظ».

(٤) في (د): «عن».

(٥) رواية ابن أبي شيبة (١٣٩٣٨) موقوفة على مجاهد وعطاء، والحديث وصله عن ابن عمر البيهقي في الكبرى (٩٧/٥).

حاتم» ولعل حاتمًا اسمٌ جدُّ له إن كانت رواية أبي ذرٍّ فيه مضبوطة. انتهى. قال: (حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ) السَّيِّعِيُّ الكوفيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بتصغير «عبد» العمريِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ) طواف القدوم، وكذا الرُّكن (حَبَّ ثَلَاثًا) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الموحدة، أي: رمل؛ وهو المشي مع تقارب الخطا^(١) (وَمَشَى أَرْبَعًا) من غير رمل (وَكَانَ) بِحَالِ الصَّلَاةِ (يَسْعَى) جهده بأن يسرع فوق الرَّمْل (بَطْنُ الْمَسِيلِ) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أي: المكان الذي يجتمع فيه السَّيْل^(٢)، ولم يبق اليوم بطن المسيل لأنَّ الشَّيُول كَبَسَتْه، فيسعى حين يدنو من الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد قدر سِتَّةِ أَذْرَعٍ، حَتَّى يَقَابِلَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ بِدَارِ الْعَبَّاسِ، ثُمَّ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ (إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) يفعل ذلك ذاهبًا وارجعًا.

١٨٨/٣

قال عبيد الله بن عمر العمريُّ: (فَقُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) بن عمر (يَمْشِي) من غير رملٍ (إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي؟) بتخفيف الياء على المشهور (قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُزَاحِمَ) بضمَّ التَّحْتِيَّةِ وفتح الحاء (عَلَى الرُّكْنِ) فَإِنَّهُ يَمْشِي وَلَا يَرْمِلُ لِيَكُونَ أَسْهَلُ لاسْتِلَامِهِ عِنْدَ الْإِزْدِحَامِ (فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ) أي: لَا يَتْرُكُ الرُّكْنَ (حَتَّى يَسْتَلِمَهُ) وموضع التَّرجمة قوله: «وكان يسعى بطن المسيل»، والحديث سبق في «باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة» [ج: ١٦١٧].

١٦٤٥ - ١٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامِي امْرَأَتُهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: لَا يَقْرَبَنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي نسخة «اليونينية»: «عنه»^(٣) (عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامِي امْرَأَتُهُ؟) بهمزة الاستفهام (فَقَالَ) ولأبي

(١) في هامش (ج): هذا التفسير مرادف للخَبِّ؛ إذ الرَّمْلُ دونه.

(٢) في (ص): «المسيل».

(٣) «وفي نسخة «اليونينية»: «عنه»: ليس في (د).

الوقت^(١): «قال»: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ) (فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، فَطَافَ) بالفاء، ولأبي ذر^(٢): «وطاف» (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا) أي: فلم يتحللَ بِإِلَهِائِهِمَا ﷺ من عمرته حتَّى سعى بينهما، ومتابعته ﷺ واجبة، فلا يحلُّ لهذا الرَّجل أن يواقع امرأته حتَّى يسعى بينهما ﴿لَقَدْ﴾ ولأبي الوقت: «وقد» ﴿كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رضي الله عنه) عن ذلك (فَقَالَ: لَا يَفْرَبْنَهَا) بنون التوكيد الثقيلة ١٣٢٤/٢٥ (حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) لأنَّه ركنٌ لا يتحللُ / بدونه، ولا يُجبرُ بدمٍ خلافاً للحنفية لأنَّ عندهم أنَّ ما ثبت آحاداً يثبت الوجوب لا الركنية، لأنها إنما تثبت بدليلٍ قطعيٍّ.

١٦٤٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن بشير^(٣) بن فرقد البلخي (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنه) قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ (أي: سبعا) (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ) سنَّة الطَّواف (ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أي: سبعا، يبدأ بالصَّفا ويختتم بالمروة، يحسب الذهاب من الصَّفا مرَّةً^(٤)، والعود من المروة مرَّةً ثانية، قال التَّوويُّ في «الإيضاح»: وهذا هو المذهب الصَّحيح الذي قطع به جماهير العلماء من أصحابنا وغيرهم، وعليه عمل النَّاس في الأزمان^(٥) المتقدِّمة والمتأخِّرة، وذهب جماعةٌ من أصحابنا إلى أنَّه يحسب الذهاب والعود مرَّةً واحدةً،

(١) في غير (ص) و(م): «ذر»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٢) في «اليونينية»: «لأبي الوقت». وفي هامش (ج): قوله: «لأبي ذر...» إلى آخره الذي في بعض الفروع علامة أبي الوقت، لا أبي ذر.

(٣) في (د): «بشر»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن بشر» كذا بخطه، وصوابه: «بشير» كـ «أمير»؛ كذا بخط شيخنا عجمي، وفي «التَّقریب»: مكِّي بن إبراهيم ابن بشير، التَّميمي البلخي، ابن السَّكن، ثقة ثبت، من الثَّاسعة، مات سنة خمس عشرة ومئة، وله تسعون سنَّة.

(٤) قوله: «مرَّة»: ليس في (م). وأثبتت في (ج)، وفي هامشها: «مرَّة» سقطت من قلمه.

(٥) في (ب) و(س): «الأزمنة».

قاله من أصحابنا: أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي، وأبو حفص بن الوكيل، وأبو بكر الصَّيدلاني، وهذا قولٌ فاسدٌ لا اعتداد به ولا نظر إليه. انتهى. ووجهه^(١): إلحاقه بالطَّواف حيث كان من المبدأ - أعني: الحجر - إلى المبدأ، وتُعقَّب بأنه لو كان كذلك لكان الواجب أربعة عشر شوطاً، وقد اتَّفَق رواية نسكه عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ إِنَّمَا طَاف سَبْعًا، وأُجِيبَ بأنَّ هذا موقفٌ على أَنَّ مُسَمَّى الشُّوطِ إمَّا من الصَّفا إلى المروة، أو من المروة إلى الصَّفا في الشَّرع، وهو ممنوعٌ؛ إذ نقول: هذا اعتباركم لا اعتبار الشَّرع لعدم النَّقل منه في ذلك، وأقلُّ الأمور إذا لم يثبت عن^(٢) الشَّارع تنصيصٌ في مُسمَّاه أن يثبت احتمال أَنَّهُ كما قلتُم أو كما قلنا، قلت: فيجب الاحتياط فيه، ويقوِّيه أَنَّ لفظ^(٣) الشُّوطِ أُطلق على ما حوالي البيت، وعُرف قطعاً أَنَّ المراد به ما بين المبدأ إلى المبدأ، فكذا إذا أُطلق في السَّعي، ولا تنصيص على المراد، فيجب أن يُحمَل على المعهود منه في غيره، فالوجه إثبات أَنَّ مُسَمَّى^(٤) الشُّوطِ - في اللُّغة - يُطلق على كلِّ من الذَّهاب من الصَّفا إلى المروة والرُّجوع منها إلى الصَّفا، ليس في الشَّرع ما يخالفه، فيبقى على المفهوم اللُّغوي، وذلك أَنَّهُ في الأصل مسافةٌ تعدوها الفرس - كالميدان ونحوه - مرَّةً واحدةً، فسبعة أشواطٍ حينئذٍ قطع مسافةً مُقدَّرةً بسبع مرَّاتٍ، فإذا قال: طاف بين كذا وكذا سبْعًا صُدِّقَ بالتَّردُّد من كلِّ من الغايتين إلى الأخرى سبْعًا، بخلاف طاف بكذا فإنَّ حقيقته متوقِّفةٌ على أن يشمل بالطَّواف ذلك الشَّيء، فإذا قال: طاف به سبْعًا كان بتكرير تعميمه بالطَّواف سبْعًا، فمن هنا افترق الحال بين الطَّواف / بالبيت حيث لزم في شوطه كونه من المبدأ ب ٣٢٤/٢٥ إلى المبدأ، والطَّواف بين الصَّفا والمروة حيث لم يلزم ذلك، قاله في «فتح القدير». (ثمَّ تلا) أي: ابن عمر: ﴿لَقَدْ كَانَ / لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

١٨٩/٣

١٦٤٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

(١) في (د): «وُجَّه».

(٢) في (ص) و(م): «من».

(٣) في (د): «مُسَمَّى»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) في نسخة في هامش (د): «لفظ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بابن شُبُوَيْه المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول البصري (قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ) ولأبي الوقت: (فَقَالَ): (نَعَمْ) بزيادة فاء العطف، أي: نعم كُنَّا نكره، وعلَّل الكراهة بقوله: (لَأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ) أي: من^(١) العلامات التي^(٢) كانوا يتعبدون بها، وَأُنْتُ الضَّمير باعتبار السَّعْيِ^(٣)، وهو سبع مرَّات (حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]) أي: فزالَت الكراهة.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والإخبار^(٤) والقول، وأخرجه أيضًا في «التفسير» [ح: ٤٤٩٦]، ومسلم في «المناسك»، والترمذي في «التفسير»، والنسائي في «الحج».

١٦٤٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ. زَادَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، ولأبي ذرَّ زيادة: «(ابن دينار)» (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ) بضمَّ الياء وكسر الرَّاء مِنْ «لِيُرِيَ»، ومفهومه: قصر السَّبَب فيما ذكره على ما ذُكِرَ في «إِنَّمَا» من إفادة الحصر بها منطوقًا أو مفهوميًا على الخلاف في العربيَّة والأصول، لكن روى أحمد من حديث ابن عباسٍ سعيَ أبينا إبراهيم عليه السلام، فيجوز أن يكون هو المقتضي لمشروعية الإسراع.

(زَادَ الْحُمَيْدِيُّ) بضمَّ الحاء أبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر المَكِّيُّ شيخ المؤلف فقال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) هو ابن دينار (قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً) هو ابن أبي رباح (عَنْ

(١) «من»: ليس في (ص).

(٢) «التي»: ليس في (ص).

(٣) في هامش (ج): أي: جمعه.

(٤) زيد في غير (د): «والعننة»، وليس بصحيح.

ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَي: مِثْلُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحُمَيْدِيَّ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عَمْرِو، وَهُوَ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ عَنْ (١) عَطَاءٍ.

٨١ - بَابُ: تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ، وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ ضَوْءِ بَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ) لِلْمَنْعِ الْوَاردِ فِيهِ (و) الْحَكْمُ فِيْمَا (إِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ ضَوْءِ بَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

١٦٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطُفَ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ إِلَّا نَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَنْظَهْرِي».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْيِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) بَنِ مُحَمَّدٍ بَنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطُفَ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) لَتَوْقُفِهِ عَلَى سَبْقِ الطَّوَّافِ (٢)، وَإِنْ كَانَ يَصْحُحُ (٣) بغير طهارة، وقولها: «ولا بين الصَّفا والمروة» عَطِيفٌ عَلَى الْمَنْفِيِّ قَبْلَهُ، عَلَى تَقْدِيرٍ: «وَلَمْ أَسْعَ» وَهُوَ مِنْ بَابِ:

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَّرَ: وَلَمْ أَطُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ (٤)، وَإِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ دُونَ الْإِنْسِحَابِ (٥) لئَلَّا يُلْزَمَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ

(١) فِي (ص): «مِنْ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): أَي: الْمَتَوَقَّفُ عَلَى الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): أَي: بَعْدَ الطَّوَّافِ وَإِنْ كَانَ يَصْحَحُ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): لَيْسَ فِي كُتُبِ اللَّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ الْمَتَدَاوِلَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِطْلَاقَ الطَّوَّافِ عَلَى السَّعْيِ مَجَازٌ، إِلَّا أَنْ

يُقَالُ: مُرَادُ الشَّارِحِ الْمَجَازِ الشَّرْعِيُّ، لَا اللَّغَوِيُّ، فَلْيَحْرَّرْ.

(٥) فِي (ص): «الْإِنْسِحَابُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(قَالَتْ) عائشة: (فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: افْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ) من الوقوف بعرفة وغيره (غَيْرَ إِلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ) «لا» زائدة (حَتَّى تَطْهَرِي) بسكون الطاء وضم الهاء كذا فيما وقفت عليه من الأصول، وضبطه العيني - كالحافظ ابن حجر - بتشديد الطاء والهاء، على أن أصله: تتطهري، أي: حتى ينقطع دمك وتغتسلي، ويؤيده رواية مسلم: «حَتَّى تَغْتَسِلِي»، وهو ظاهرٌ في نهى الحائض حتى ينقطع دمها وتغتسل.

١٦٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَمَعَهُ هَذِي فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، وَيَطُوفُوا، ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِي، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى، وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ؟! فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَذِي لَأَخْلَلْتُ». وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا ظَهَرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْطَلِقُونَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) المعروف بالزَّيْن قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي (قَالَ) المؤلف:

«ح»: (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بن خياط^(١)، أي: على سبيل المذاكرة؛ إذ لو كان على سبيل التَّحْمُلِ لقال: حَدَّثَنَا ونحوه، والمسوق هنا لفظ حديثه، وأمَّا لفظ حديث محمد بن المثنى فسيأتي إن شاء الله تعالى في «باب عمرة التنعيم» [ح: ١٧٨٥].

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) الثقفي قال: (حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ) بكسر اللام المُشَدَّدة مِنَ التَّعْلِيمِ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: أحرم (هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ) فيه دليل على أنه عَلَيْهِ السَّلَام كان مفردًا، وإطلاق لفظ الأصحاب/محمول على الغالب لما يأتي إن شاء الله تعالى (وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي، غَيْرَ

١٩٠/٣

(١) في هامش (ج): من الخياطة: الصُّنَاعَةُ المعروفة «كرماني».

النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ) بنصب «غير» على الاستثناء، ولأبي ذرٍّ: «غير» بجرّها، صفة لـ «أحد»، قال أبو حيان: ولا يجوز الرفع (وَقَدِمَ عَلَيَّ) هو ابن أبي طالب (مِنَ الْيَمَنِ، وَمَعَهُ هَذِي) وفي رواية: «وقدم عليّ من سعايته» بكسر السين، أي: من عمله في السّعي في الصدقات، لكن قال بعضهم: إنّما بعثه أميراً؛ إذ لا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقة^(١)، وأجيب بأنّ سعايته لا تتعيّن للصدقة، فإنّ مطلق الولاية يُسمّى سعاية، سلّمنا، لكن يجوز أن يكون ولّاه الصدقات محتسباً، أو بعمالة^(٢) من غير الصدقة، وقوله: «ومعه هديّ»: جملة اسميّة حالّة، وفي رواية أنس السّابقة في «باب من أهلك في زمن النّبِيِّ ﷺ» [ج: ١٥٥٨] فقال: «بما أهللت؟» (فَقَالَ: أَهَلَّلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ) ولم يذكر في هذا الحديث جواب النّبِيِّ ﷺ حين قال له ذلك^(٣) كقوله: بما أهللت، وفي رواية أنس المذكورة: فقال -أي: النّبِيُّ ﷺ-: «لولا أنّ معي الهدى لأهللت» وزاد محمّد بن^(٤) بكر عن ابن جريج قال [ج: ١٥٥٧]: «فأهد^(٥)»، وامكث حراماً كما أنت»، وهذا غير ما أجاب به أبا موسى، فإنّه قال/ له -كما في ٣٢٥/٢د «الصّحيحين» [ج: ١٥٥٨]-: «بما أهللت؟» قال: بإهلال النّبِيِّ ﷺ، قال: «هل^(٦) سقت الهدى؟» قال: لا، قال: «فطف بالبيت وبالصفّ والمروة ثمّ أحلّ...» الحديث، وإنّما أجابه بذلك لأنّه ليس معه هديّ، فهو من المأمورين بفسخ الحجّ؛ بخلاف عليّ فإنّ معه هديّاً. وفيه: صحّة الإحرام المعلّق على ما أحرم به فلانّ، وينعقد ويصير محرماً بما أحرم به فلانّ، وأخذ بذلك الشافعيّ فأجاز الإهلال بالنّيّة المبهمة، ثمّ له أن ينقلها إلى ما شاء من حجّ أو عمرة.

(١) في هامش (ج): عبارة م ر ش: نعم؛ يجوز استئجار كافرٍ وعبدٍ كيّال أو جمل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل؛ لأنّه أجره لا زكاة، بخلاف نحو ساع وإن كان ما يأخذه أجره أيضاً؛ لأنّه لا أمانة له، ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوي القربى من سهم العامل لشيء ممّا ذُكر، بخلاف عمله فيه بلا إجازة؛ لأنّ فيما يأخذه حينئذٍ شائبة زكاة، ويخصّ عموم قوله: «والأ لا يكون هاشميّاً ولا مظلبيّاً» وإنّ مُنعوا حقّهم من الخمس. انتهى المقصود، وبه يُعلّم ما في قول الشّارح: «أو لعمّاله من غير الصدقة».

(٢) في هامش (ج): «العمالة» بالضمّ: أجره العامل، والكسر لغة «مصباح».

(٣) «له»: ليس في (د).

(٤) زيد في (د): «أبي»، وليس بصحيح.

(٥) في غير (د): «فأهلّ»، والمثبت موافق لما في «صحيح البخاريّ».

(٦) «هل»: ليس في (م).

(فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ) مَمَّنْ ليس معه هدي (أَنْ يَجْعَلُوهَا) أي: الحجة التي أهلوا بها (عُمْرَةً) وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة (وَيَطُوفُوا) هو من عطف المفصل على المجرى؛ مثل: توضأ وغسل وجهه، والمراد بالطواف هنا: ما هو أعمُّ من الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] أو اقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعي بعده، والتقدير: فيطوفوا ويسعوا، فحذف اكتفاءً على أنه قد جاء في رواية التصريح بهما (ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحِلُّوا) بفتح أوله وكسر الحاء، أي: يصيروا حلالاً (إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ) استثناءً من قوله: «فَأمر أصحابه» (فَقَالُوا) أي: المأمورون بالفسخ، ولغير أبي ذرٍّ: «قالوا»: (نَنْطَلِقُ) أي: أنطلق، فحذف همزة الاستفهام التعجبي (إِلَى مِنَى، وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ) منياً؟! هو من باب المبالغة، أي: أنه يفضي بنا إلى مجامعة النساء، ثم نحرّم بالحجّ عقب ذلك، فنخرج وذكر أحداً لقربه من الجماع يقطر منياً، وحالة الحجّ تنافي الترفه وتناسب الشعث، فكيف يكون ذلك؟ (فَبَلَغَ ذَلِكَ) ^(١) أي: قولهم هذا، وليس في «اليونينية» لفظ: «ذلك» (النَّبِيُّ ﷺ) بنصب: «النبي» على المفعولية ^(٢)، وفي رواية: «فما ندري شيء بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس؟» (فَقَالَ) ﷺ: (لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ) يجوز أن تكون «ما» موصولة، أي: الذي، أو نكرة موصوفة، أي: شيئاً، وأياً كان فالعائد محذوف، أي: استدبرته، أي: لو كنت الآن مستقبلاً زمن الأمر الذي استدبرته (مَا أَهْدَيْتُ) أي ^(٣): ما سقت الهدى (وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ؛ لَأَحَلَلْتُ) أي: بالفسخ ^(٤) لأن وجوده مانع من فسخ الحجّ إلى العمرة، والتحلل منها والأمر الذي استدبره ﷺ هو ما حصل لأصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ، حتّى ^(٥) إنهم توقفوا وترددوا وراجعوه، أو المعنى: لو أنّ الذي رأيت في الآخر وأمرتكم به من الفسخ عنّي لي في أول الأمر ما سقت الهدى لأنّ سوقه يمنع منه لأنّه لا ينحر إلّا بعد بلوغه محله يوم

(١) في (ج) شطب على قوله: «ذلك» وفي هامشها: ليس في «اليونينية» لفظ «ذلك».

(٢) في (د): «نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّة».

(٣) «أي»: مثبت من (م).

(٤) «أي»: بالفسخ: ليس في (د).

(٥) في (د): «ثُمَّ».

النَّحْر، وَقَالَ فِي «الْمَعَالِمِ»^(١): إِنَّمَا أَرَادَ بِإِلْيَاسٍ تَطْيِيبَ قُلُوبِ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحُلُّوا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَلَمْ يَعْجِبْهُمْ أَنْ يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ / وَيَتْرَكُوا الْاِقْتِدَاءَ بِهِ، فَقَالَ ذَلِكَ لِنَلَّا ١٣٢٦/٢د
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّهِمْ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ بِإِلْيَاسٍ لَا يَتَمَنَّى / إِلَّا الْأَفْضَلَ لِأَنَّا نَقُولُ: التَّمَنَّى هُنَا لَيْسَ لِكَوْنِهِ ١٩١/٣
أَفْضَلَ مَطْلَقًا، بَلْ لِأَمْرِ خَارِجٍ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْجِيحِهِ مِنْ وَجْهِ تَرْجِيحِهِ مَطْلَقًا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ وَرَدَ عَنْهُ مِنَ الشَّيْخِ مَا يَقْتَضِي كِرَاهَةَ قَوْلِ: «لَوْ» حَيْثُ قَالَ بِإِلْيَاسٍ: «لَوْ»: تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ، أُجِيبُ بِأَنَّ الْمَكْرُوهَ اسْتِعْمَالُهَا فِي التَّلَهُّفِ عَلَى أُمُورِ^(٢) الدُّنْيَا: إِمَّا طَلَبًا كَقَوْلِهِ: لَوْ فَعَلْتُ كَذَا حَصَلَ لِي كَذَا، وَإِمَّا هَرَبًا كَقَوْلِهِ: لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا؛ لَمَا كَانَ^(٣) بِي كَذَا وَكَذَا^(٤) لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ صُورَةٍ عَدَمِ التَّوَكُّلِ وَنِسْبَةِ الْأَفْعَالِ إِلَى غَيْرِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، أَمَّا تَمَنَّى الْقُرْبَاتِ - كَمَا فِي هَذَا^(٥) الْحَدِيثِ - فَلَا كِرَاهَةَ لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ.

(وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا) أَتَتْ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ كُلِّهَا (غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْلُفْ بِالْبَيْتِ) أَيِ: وَلَمْ تَسْعَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرُوءَةِ، وَحَذَفَهُ لِأَنَّ السَّعْيَ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيمِ طَوَافٍ عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَفْيَهُ، فَاصْتَفَى بِنَفْيِ الطَّوَافِ (فَلَمَّا طَهَّرَتْ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا (طَافَتْ بِالْبَيْتِ) أَيِ: وَسَعَتْ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرُوءَةِ (قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْطَلِقُونَ؟) أَيِ: أَتَنْطَلِقُونَ، فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ (بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ) أَيِ: الْعُمْرَةُ الَّتِي فَسَخُوا الْحَجَّ إِلَيْهَا، وَالْحَجَّةُ الَّتِي أَنْشَأُوهَا مِنْ مَكَّةَ (وَأَنْطَلَقُ بِحَجٍّ) مَفْرِدٍ بِلَا عُمْرَةٍ مَفْرَدَةٍ^(٦) كَمَا وَقَعَ لَهُمْ؟ (فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ) لَتَعْتَمِرَ مِنْهُ (فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ).

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْعَنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَذَكَرَ الْإِسْنَادَ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ إِلَّا عَطَاءٌ؛ فَمَكِّيٌّ.

(١) فِي هَامِش (ج): «شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ.

(٢) فِي (ص): «أَمْرٌ».

(٣) «كَانَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٤) «لَمَا كَانَ بِي كَذَا وَكَذَا» لَيْسَ فِي (م).

(٥) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (د).

(٦) «مَفْرَدَةٌ»: لَيْسَ فِي (د)، وَفِي (ص): «مَفْرَدَةٌ».

١٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ خَفْصَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ: أَنَّ أُخْتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي بَيْتِ غَزَوَاتٍ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلَمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِخْدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ إِلَّا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لِثَلَاثِهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلِتَشْهَدَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ». فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها سَأَلْنَاهَا - أَوْ قَالَتْ: سَأَلْنَاهَا - فَقَالَتْ: - وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي - فَقُلْنَا: أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي، فَقَالَ: «لِتَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوِ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ - وَالْحَيْضُ، فَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَغْتَزِلَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى»، فَقُلْتُ: الْحَائِضُ؟! فَقَالَتْ: أَوْ لَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَتَشْهَدُ كَذَا وَتَشْهَدُ كَذَا؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ) بميم مضمومة فهززة فميم مُشددة مفتوحتين^(١) آخره لامّ الشكري البصري قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُلَيَّة (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي (عَنْ خَفْصَةَ) بنت سيرين (قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا) نصب مفعول «نمنع»، والعواتق: جمع عاتق؛ وهي التي لم تفارق بيت أهلها إلى زوجها لأنها عتقت عن آبائها في الخدمة والخروج إلى الحوائج، وقيل غير ذلك ممّا مرّ في «باب شهود الحائض العيدين» [ج: ٣٢٤] عند ذكر الحديث (أَنْ يَخْرُجْنَ) أي: من خروجهنّ في العيدين^(٢) (فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ) لم تُسمّ (فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ) جدّ طلحة الطَّلَحَات، وكان بالبصرة (فَحَدَّثَتْ: أَنَّ أُخْتَهَا) هي أُمُّ عَطِيَّة - فيما قيل - أو غيرها (كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ) لم يُسمّ (مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً) قالت المرأة المحدثّة: (وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ) أي: مع زوجها، أو مع النبي ﷺ / (فِي بَيْتِ غَزَوَاتٍ، قَالَتْ) أي: الأخت: (كُنَّا نُدَاوِي الْكَلَمَى) بفتح الكاف وسكون اللّام وفتح الميم: الجرحى (وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِخْدَانَا بَأْسٌ) أي: إثم (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ إِلَّا تَخْرُجِ) إلى مُصَلَّى العيد؟ وَ(قَالَ)^(٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) في (د): «مفتوحة».

(٢) في (د): «العيد».

(٣) في (د): «وقال»، وكذا في الموضع اللاحق.

(لِتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا) بكسر اللّام وضّمّ الفوقيّة وسكون اللّام وكسر الموحّدة وجزم السّين، والفاعل: «صاحبُها» (مِنْ جِلْبَابِهَا) بكسر الجيم: خمارٌ واسعٌ كالملحفة تغطّي به المرأة رأسها وصدرها، أي: لتعزّها جلباباً لا تحتاج إليه (وَلِتَشْهَدِ الْخَيْرُ) أي: مجالسه (وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ) وفي «باب شهود الحائض العيدين» [ح: ٣٢٤]: و«دعوة المسلمين» (فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ) نُسِيبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) البصرة (سَأَلْنَهَا) بنونٍ بعد اللّام السّاكنة^(١)، ثُمَّ هَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْفَاءِ، أي: حفصة والنسوة معها (أَوْ قَالَتْ) حفصة: (سَأَلْنَاهَا) بآلفٍ بعد النون، ولأبي الوقت: «سألناها» ولأبي ذرٍّ: «فقال» بالتذكير، أي: قال أيوب عن حفصة: «سألناها» (فَقَالَتْ) ولأبي الوقت: «قالت»: (وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «أبدأ إلا» (قَالَتْ: بِأَبِي) بهمزة بين موحّدين مكسورتين، أي: أفديه، وللكشَمِيهَنِيِّ: «بأباً» بقلب التّحتيّة ألفاً فتفتح الموحّدة الأخيرة، وللمُستملي: «بَيِّباً»؛ بإبدال الهمزة ياءً وقلب الياء المضافة إليها ألفاً (فَقُلْنَا) ولأبي ذرٍّ^(٢): «قلنا»: (أَسْمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا؟) كناية عن الشّيء، والكاف: حرف تشبيه، و«ذا»: للإشارة، أي: ما ذُكِرَ / (قَالَتْ: نَعَمْ) سمعته (بِأَبِي) ولأبي ذرٍّ: ١٩٢/٣ «بَيِّباً» بإبدال الهمزة ياءً وقلب الياء^(٣) المضافة إليها ألفاً (فَقَالَ: لِيَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ) ولأبي ذرٍّ: «وذوات» (الْخُدُورِ) بالخاء المعجمة والدّال المهملة، أي: البيوت، صفةٌ لـ «العواتق» (أَوْ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) وسقط لأبي ذرٍّ «أو العواتق وذوات الخدور» (وَالْحَيْضُ) بتشديد الياء جمع حائضٍ، عَطِفَ عَلَى «العواتق» (فَيَشْهَدْنَ) ولأبي ذرٍّ: «وليشهدن» (الْخَيْرُ، وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى) وجوباً (فَقُلْتُ: أَلْحَائِضُ؟!) بمدّ الهمزة استفهامٌ تعجبِيٌّ من إخبارها بشهود^(٤) الحائض، وليس في «اليونينية» مدٌّ على الهمزة^(٥) (فَقَالَتْ) أُمُّ عَطِيَّةَ: (أَوْ لَيْسَ تَشْهَدُ) الحائض (عَرَفَةَ) أي: يومها (وَتَشْهَدُ كَذَا) نحو: المزدلفة ومنى ورمي الجمار (وَتَشْهَدُ كَذَا؟) كصلاة الاستسقاء.

(١) «السّاكنة»: ليس في (د).

(٢) في (ص) و(م): «الوقت»، وكذا في «اليونينية».

(٣) «الياء»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في (د): «شهود».

(٥) «وليس في «اليونينية» مدٌّ على الهمزة»: ليس في (م).

وموضع التَّرجمة منه قولها: «أوليس تشهد عرفة وتشهد كذا^(١) وتشهد كذا؟» وهذا موافق لقول جابر: فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت، وكذا قولها: «يعتزل الحَيَّض المُصَلَّى» فإنه يناسب قوله: إنَّ الحائض لا تطوف بالبيت لأنها إذا أُمرت باعتزال المُصَلَّى كان اعتزالها للمسجد بل^(٢) للمسجد الحرام بل للكعبة من باب أولى، قاله في «الفتح».

٨٢ - بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى

وُسِّيلَ عَطَاءٍ عَنِ الْمُجَاوِرِ: يُلَبِّي بِالْحَجِّ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُلَبِّي يَوْمَ التَّزْوِيَةِ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ، وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَخْلَلْنَا حَتَّى يَوْمِ التَّزْوِيَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ لَبْنِنَا بِالْحَجِّ، وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ: أَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ.

وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهَلَ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، فَقَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُهَلُّ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

(بَابُ الْإِهْلَالِ) أي: الإحرام بالحج (مِنَ الْبَطْحَاءِ) وادي مَكَّةَ (وَغَيْرِهَا) أي: من غير بطحاء مَكَّةَ من سائر أجزائها (لِلْمَكِّيِّ) المقيم بها (وَلِلْحَاجِّ) الآفاقي الذي دخل مَكَّةَ متمتعاً (إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى) والحاصل: أَنَّ مُهَلَّ الْمَكِّيِّ والمتمتع نفس مَكَّةَ، وهو الصحيح من مذهب الشافعية، وله أن/ يحرم من جميع بقاع مَكَّةَ لا سائر الحرم لقوله عِدَّةُ الْأُمَّةِ: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»، وقيس بأهلها غيرهم ممن هو بها، فإن فارق بنيانها وأحرم خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولزمه دمٌ لمجاوزته^(٣) سائر المواقيت، فإن عاد إليها قبل الوقوف سقط الدم، والأفضل أن يحرم من باب داره، وسواءً أراد المقيم بمَكَّةَ الإحرام بالحج منفرداً^(٤) أم أراد القرآن بين الحج والعمرة فميقاته ما ذكر، وقال الحنفية: من دُويرة أهله أو حيث شاء من الحرم إلا أن إحرامه من المسجد أفضل لفضيلة المسجد، وقال المالكية: ومكان الإحرام للحج للمقيم

(١) «وتشهد كذا»: ليس في (م).

(٢) «للمسجد بل»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(م): «لمجاوزة».

(٤) في (ب) و(س): «منفرداً».

بِمَكَّةَ مَكَّةً، وسواءٌ كان من أهلها أم^(١) مقيمًا بها وقت الإحرام، والمستحبُّ له أن يحرم من المسجد لفعل السلف، وهو مذهب «المُدَوَّنَةِ»، قال أشهب: يريد من داخله لا من بابه، وقاله في «الموازية» عن مالك، وقال ابن حبيب: إنما يحرم من بابه، ولمن^(٢) اتسع له الوقت من أهل الآفاق إذا كان بمكة، وأراد الإحرام بالحج أن يخرج إلى ميقاته فيحرم منه، وقال المرداوي من الحنابلة: والأفضل من المسجد نصًّا، وفي «المنهج» و«الإيضاح»: من تحت الميزاب، وإن أحرَم من خارج الحرم جاز وصحَّ ولا دم عليه نصًّا.

(وَسُئِلَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح فيما^(٣) وصله سعيد بن منصور (عَنِ الْمُجَاوِرِ) بِمَكَّةَ، حال كونه (يُلَبِّي بِالْحَجِّ) ولأبي ذرٍّ: «أَيْلَبِي» بهمزة الاستفهام (قَالَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فَقَالَ»: (وَكَانَ) ولابن عساكر: «فَكَانَ» بالفاء بدل الواو، ولأبي ذرٍّ: «كَانَ» (ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يُلَبِّي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ الثَّامِنِ من ذي الحجة، وسُمِّيَ به لأنَّهم كانوا يَزُورُونَ إِبْلَهُمْ ويَتَرَوُونَ من الماء فيه استعدادًا للموقف يوم عرفة لأنَّ تلك الأماكن لم يكن فيها إذ ذاك آبَارٌ ولا عيونٌ، وقيل: لأنَّ رؤيا إبراهيم عليه الصَّلَاةُ السَّلَامُ كانت في ليلته، فتروى في أن ما رآه من الله أو لا؛ من الرأْي، وهو مهموزٌ، وقيل: لأنَّ الإمام يروي للناس فيه مناسكهم من الرواية، وقيل: غير ذلك (إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ، وَاسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ).

(وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ)^(٤) هو ابن أبي سليمان، ممَّا وصله مسلمٌ، وقال الكِرْمَانِيُّ: هو ابن عبد العزيز بن جريج، قال الحافظ^(٥) ابن حجر: الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْأَوَّلُ (عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَكَّةَ مُحْرَمِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَحْلَّ وَنَجْعَلَهَا عَمْرَةً (فَأَحْلَلْنَا حَتَّى) أي: إلى (يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ) بفتح الظَّاء المعجمة، أي: جعلناها وراء ظهورنا حال كوننا (لَبَيْنَا بِالْحَجِّ) وجه دلالة على التَّرجمة: أَنَّ الاسْتِواءَ عَلَى الرَّاحِلَةِ كُنَايَةٌ عَنِ السَّفَرِ، فابْتِدَاءُ الاسْتِواءِ هُوَ ابْتِدَاءُ الْخُرُوجِ إِلَى مَنْى، وفيه: أَنَّ وَقْتَ الْإِهْلَالِ/ بِالْحَجِّ يَوْمَ ١٩٣/٣

(١) في (ب) و(س): «أو».

(٢) في (د): «ومن».

(٣) في (د): «ممَّا».

(٤) في (م): «عبد الله»، وليس بصحيح.

(٥) «الحافظ»: ليس في (د).

التَّروِيَّةُ، وهو/ الأفضل عند الجمهور، وروى مالكٌ وغيره بإسنادٍ منقطع، وابن المنذر بإسنادٍ متصلٍ: عن عمر أنه قال لأهل مكة: «ما لكم يقدم الناس عليكم شعناً وأنتم تنضحون طيباً مدهنين؟ إذا رأيتم الهلال فأهّلوا بالحجّ» (وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَذْرُسَ، بفتح الفوقية وسكون الدال المهملة وضمّ الرّاء آخره سينٌ مهملةٌ المكّي، ممّا وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج عنه (عَنْ جَابِرٍ: أَهْلَلْنَا) بِالْحَجِّ (مِنْ الْبَطْحَاءِ) ولفظ مسلم: «فأهّلنا من الأبطح»، وفي رواية له: «ثمّ أهّلنا يوم التَّروِيَّةِ».

(وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ) ممّا وصله المؤلّف في «باب غسل الرّجلين في النّعلين» [ح: ١٦٦] وفي «اللباس» [ح: ٥٨٥١] (لِابْنِ عُمرَ) بن الخطّاب (رضي الله عنه): رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ بِالْحَجِّ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ) قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ مِنْهُمْ^(١) على الاستحباب، وبه قال مالكٌ وأبو ثورٍ، وقال ابن المنذر: الأفضل أن يهّل يوم التَّروِيَّةِ إلّا المتمتّع الذي لا يجد الهدي ويريد الصّوم، فيعجّل الإهلال ليصوم ثلاثة أيّام بعد أن يحرم (وَلَمْ تُهَلَّ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّروِيَّةِ) بالحركات الثلاثة^(٢)، والجُرّ رواية أبي ذرٍّ (فَقَالَ) ابن عمر: (لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ) فَإِنْ قُلْتَ: إِهْلَالَهُ ﷺ حِينَ انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ إِنَّمَا كَانَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وإِهْلَالُ ابْنِ عُمرَ بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّروِيَّةِ، فكيف احتجّ به لما ذهب إليه، ولم يكن إِهْلَالُهُ ﷺ بِمَكَّةَ وَلَا يَوْمَ التَّروِيَّةِ؟ أَجَابَ ابْنُ بَطَالٍ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ﷺ أَهْلٌ مِنْ مِيقَاتِهِ فِي حِينَ ابْتِدَائِهِ فِي عَمَلِ حَجَّتِهِ، وَاتَّصَلَ لَهُ عَمَلُهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَكْتُ يَنْقُطُ بِهِ الْعَمَلُ، فَكَذَلِكَ الْمَكِّي لَا يَهْلُ إلّا يَوْمَ التَّروِيَّةِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ عَمَلِهِ لِيَتَّصَلَ لَهُ^(٣) عَمَلُهُ تَأْسِيًّا بِهِ ﷺ، بخلاف ما لو أَهْلَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ.

٨٣ - بَابُ: أَيَّنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَّةِ؟

هذا (بَابٌ) بالتّنين (أَيَّنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَّةِ؟) وهو ثامن ذي الحجّة.

١٦٥٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى

(١) في (ب) و(س): «منهم محمول».

(٢) في (د): «الثلاث».

(٣) «له»: مثبت من (م).

الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنْى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ) هو ابن يوسف قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء وسكون المثلثة التَّحْتِيَّة^(١) آخِرُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قال: (قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ) بفتح القاف، أي: أدركته وفقته^(٢)، جملة في موضع جرٍّ صفة^(٣) لقوله: «بشيء» (عَنِ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «(رسول الله)»^(٤) (مِنْ أَشْيَاءِهِمْ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ) أَنَسُ: صَلَّاهُمَا (بِمَنْى) اتَّفَقَ الْأَرْبَعَةُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ (قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ) الْأَوَّلُ؟ بفتح النون وسكون الفاء: الرُّجُوعُ مِنْ مَنْى (قَالَ) أَنَسُ: صَلَّاهَا (بِالْأَبْطَحِ) هو الْمُحَصَّبُ (ثُمَّ قَالَ) أَنَسُ: (أَفْعَلْ كَمَا^(٥) يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ) صَلَّ حَيْثُ يَصَلُّونَ/، ١٣٢٨/٢٥ وفيه: إشارة إلى الجواز، وأنَّ الأمراء إذ ذاك ما كانوا يواظبون على صلاة الظُّهر ذلك اليوم بمكانٍ مُعَيَّن.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ بلفظ الإفراد والجمع والعنونة والقول والسؤال، ورواته ما بين بخاريٍّ وواسطيٍّ وكوفيٍّ، وليس لعبد العزيز بن رُفَيْعٍ عن أنسٍ في «الصَّحِيحَيْنِ»^(٦) إِلَّا هذا الحديث. وأخرجه المؤلَّفُ أَيْضًا في «الحجِّ» [ج: ١٧٦٣] وكذا مسلمٌ وأبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ، وقد قال الترمذيُّ بعد أن أخرجه: صحيحٌ مستغربٌ من حديث إسحاق الأزرق عن الثَّوْرِيِّ، قال في «الفتح»: يعني^(٧) أنَّ إسحاق تفرد به، وله شواهد؛ منها: في حديث جابر الطَّوِيلِ عند مسلم:

(١) في هامش (ج): قوله: «وفتح المثلثة التَّحْتِيَّة...» إلى آخره صوابه: «وفتح الفاء» كما تقدَّم في «باب الطَّواف بعد الصُّبح».

(٢) في (د): «وعقلته».

(٣) «صفة»: ليس في (ص).

(٤) «ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: رسول الله»: ليس في (م).

(٥) في (م): «ما».

(٦) في (د): «ذكر».

(٧) «يعني»: مثبت من (ص).

«فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلّى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر»، ولأبي داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس: «صلّى النبي ﷺ الظهر يوم التروية^(١)، والفجر يوم عرفة بمنى»، ولابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال: من سنة الحج أن يصلّي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى، ثم يغدون إلى عرفة.

ولهذه النكتة التي ذكرها الترمذي أردف المؤلف هذا الحديث بطريق أبي بكر^(٢) بن عيّاش عن عبد العزيز، فقال بالسند السابق إليه:

١٦٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسًا. وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مِنَى يَوْمَ التَّوْبَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا رضي الله عنه ذَاهِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ: أَيَّنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ الظُّهْرَ؟ فَقَالَ: انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أَمْرَاؤُكَ فَصَلِّ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن المدينيّ أنّه (سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَيَّاشٍ) بتشديد التَّحْتِيَّةِ آخره شينٌ معجمة ابن سالم الأسديّ الكوفيّ/ الحنّاط^(٣)؛ بالحاء المهملة والنون، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن رُفَيْعٍ (قَالَ: لَقِيتُ أَنَسًا) قال المؤلف:

«ح»: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف المُوَحَّدَةِ آخره نونٌ غير منصرف - كما في «اليونينية» - وقال العيني: هو منصرفٌ على الأصحّ، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو ابن عيّاشٍ (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بن رُفَيْعٍ (قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مِنَى يَوْمَ التَّوْبَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا) هو ابن مالك رضي الله عنه (ذَاهِبًا) وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ: «راكبًا» (عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ) له: (أَيَّنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ) أي: يوم التروية (الظُّهْرَ؟ فَقَالَ) أنس لعبد العزيز: (انْظُرْ

(١) زيد في (د): «والفجر»، وهو تكرار.

(٢) في هامش (ج): قيل: اسمه شعبة، وقيل: محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: رؤية «حليّ» وقال العيني: والصحيح أن اسمه كنيته.

(٣) في هامش (ج): «الحنّاط» إلى بيع الحنطة، وهو بكر بن عيّاش الكوفيّ الحنّاط، من علماء الكوفة وقراءها، مولى لبني أسد كأهله، يبيع الحنطة بالكوفة، وكان مولده سنة خمس أو ست وتسعين، ووفاته في جمادى الأولى سنة ١٩٣ «ترتيب».

حَيْثُ يُصَلِّي أُمْرَاؤُكَ فَصَلِّ) فيه: إشارة إلى متابعة أولي الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة، وأن ذلك ليس بنسك واجب. نعم المستحب ما فعله الشارع، وبه قال الأئمة الأربعة، قال النووي: وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي، وفيه قول ضعيف: إنه يصلي الظهر بمكة ثم يخرج إلى منى.

٨٤ - باب الصلاة بمنى

ب ٣٢٨/٢٥

(باب) كيفية^(١) (الصلاة بمنى) هل يصلي الرباعية أربعاً أو اثنتين قصرًا؟

١٦٥٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحزامي بالحاء المهملة والزاي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري قال: (أَخْبَرَنِي)^(١) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد^(٢) (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بتصغير «عبد» الأول (عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى) الرباعية (رَكَعَتَيْنِ) قصرًا (و) كذا صلاها (أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) رضي الله عنهما (و) كذا (عُثْمَانُ) رضي الله عنه (صَدْرًا مِنْ) أَيَّام (خِلَافَتِهِ) ثُمَّ أَتَمَّهَا بعد ست سنين لأن الإتمام والقصر جائزان، ورأى ترجيح طرف الإتمام لأن فيه زيادة مشقة، وفي رواية أبي سفيان عن عبيد الله عند مسلم: ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّى أَرْبَعًا، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مع الإمام صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّى وحده صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ولـ «مسلم» أيضًا قال: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِنَى صلاة المسافر، وأبو بكر وعمر وعثمان ثمانين سنين - أو ست سنين - وقد اتفق الأئمة على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة بها وبمنى وسائر المشاهد لأنه عندهم في سفر لأن مكة ليست دار إقامة إلا لأهلها أو لمن أراد الإقامة بها، وكان المهاجرون قد فُرض عليهم ترك المقام بها، فلذلك لم ينو من الله الإقامة بها ولا بمنى، ومذهب المالكية

(١) في هامش (ج): بخطه: كمية.

(٢) في (ص): «حَدَّثَنِي».

(٣) قوله: «يُونُسُ بن يزيد الأيلي... قَالَ: أَخْبَرَنِي بالإفراد» سقط من (م).

القصر حتى أهل مكة وعرفة ومزدلفة للسنّة، قال ابن المنير: السرّ في القصر في هذه المواضع المتقاربة إظهار الله تعالى تفضله على عباده؛ حيث اعتدّ لهم بالحركة القريبة اعتداده بالسفر البعيد، فجعل الوافدين من عرفة إلى مكة كأنهم سافروا إليها ثلاثة أسفار: سفر إلى المزدلفة؛ ولهذا يقصر أهل عرفة بالمزدلفة وسفر إلى منى؛ ولهذا يقصر أهل المزدلفة بمنى، وسفر إلى مكة ولهذا يقصر أهل مكة بمنى، فهي على^(١) قربها من عرفة معدودة بثلاث مسافات، كل مسافة منها سفر طويل، وسرّ ذلك - والله أعلم - أنهم كلّهم وفد الله^(٢) وأنّ القريب كالبعيد في إسباغ الفضل. انتهى.

١٦٥٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهمدانيّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعيّ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُ وَأَمْنُهُ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) أي^(٣): ابن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهمدانيّ) بسكون الميم المشهور بالسّبعيّ (عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعيّ) بضمّ الخاء المعجمة وتخفيف الزّاي، و«حارثة»: بالحاء المهملة والمثلثة رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ) ولأبي الوقت: «(رسول الله) صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُ وَأَمْنُهُ) بفتح القاف وتشديد الطّاء مضمومة في أفصح اللّغات: ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى، فيختصّ بالنّفي، يُقال: ما فعلته قطّ، والعامة تقول: لا أفعله قطّ، وهو خطأ، واشتقاقه من: قططته، أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قطّ: ما فعلته فيما انقطع من عمري لأنّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبُنيت لتضمّنها معنى «مذ» و«إلى» إذ المعنى: مذ أن خُلِقْتُ إلى الآن، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمّة^(٤) تشبيهاً بالغايات حملاً على «قبل» و«بعد»، قاله ابن هشام. وتعقب الدّمامينيّ قوله: ويختصّ بالنّفي، بأنّ ملازمة «قطّ» للنّفي ليست أمراً مستمراً^(٥) على الدّوام، وإنّما ذلك هو الغالب، قال في «التّسهيل»:

(١) في (د): «إلى».

(٢) «الله»: اسم الجلالة مثبت من (ب) و(س).

(٣) «أي»: مثبت من (ص).

(٤) في (ص) و(م): «الضمّة».

(٥) زيد في (د): «في المعنى».

وربما استعمل «قط» دونه / لفظاً ومعنى، يريد النفي، ومن شواهد: قوله هنا^(١): أكثر ما كنّا ١٩٥/٣ قط، وله نظائر^(٢)، والجملة الحالية، و«ما»: مصدرية، ومعناه: الجمع لأن ما أضيف إليه «أفعل» ١٣٢٩/٢د يكون جمعاً، و«آمنه»^(٣): رُفِعَ عطفًا على «أكثر»، والضّمير فيه راجع إلى «ما»، والمعنى صلّى بنا النبي^(٤) من الله يدلم والحال أنا^(٥) أكثر أكواننا في سائر الأوقات عددًا، وأكثر أكواننا في سائر الأوقات آمنًا، وإسناد الأمن إلى الأوقات مجاز، ويجوز أن تكون «ما»^(٦) نافية، خبر المبتدأ الذي هو «نحن»، و«أكثر»: منصوبًا على أنه خبر «كان»، والتقدير: نحن ما كنّا قط في وقت أكثر منّا في هذا الوقت ولا آمن منّا فيه^(٧)، ويجوز إعمال ما بعد «ما» فيما قبلها إذا كانت بمعنى «ليس»، فكما يجوز تقديم خبر «ليس» عليه يجوز تقديم خبر «ما» في معناه عليه^(٨) (يمنى ركعتين) قصرًا، أي: في منى، والعامل فيه قوله: «صلّى».

١٦٥٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رضي الله عنه رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ، فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ.

(١) في (م): «كنّا»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): وفي رواية النسائي عن [حارثة بن وهب] قال: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِمَنْىَ آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ رَكَعَتَيْنِ، قَالَ الْحَافِظُ الشُّوْطِي: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «آمَنَ» و«أكثر» منصوبان نصب الظرف، والتقدير: زمن آمن، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ أي: أكثر كون الناس، وأما «وأكثره» فعائد على جنس الناس، وهو مفرد. انتهى فليُتَأَمَّل.

(٣) في هامش (ج): قال الكرماني: ويجوز النَّصْب -يعني: الفتح- بأن يكون فعلًا ماضيًا، وفاعله الله تعالى، وضمير المفعول النبي صلى الله عليه وسلم، والتقدير: وآمن الله نبيّه حينئذٍ، قال الحافظ في «الفتح»: ولا يخفى بُعد هذا الإعراب.

(٤) «النبي»: ليس في (د) و(م).

(٥) في (د): «أننا».

(٦) «ما»: ليس في (د).

(٧) في هامش (ج): وعلى هذا فليس في الحديث نصّ على استعمال «قط» بدون النفي.

(٨) في هامش (ج): «الخلاصة»: ومنع سبق خبر «ليس» اصطفي، قال في «التصريح»: إلّا خبر «ليس» فلا يجوز أن يتقدّم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيّين، وهو المختار، ثم قال: وإذا نُفِيَ الفعل بـ«ما» النافية؛ جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقًا، ويمتنع التقديم على «ما» عند البصريين والفراء... إلى آخره، وبه يُعَلَم ما في كلام الشارح.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ) بفتح القاف وكسر الموحدة، و«عُقْبَةَ»: بضم العين وسكون القاف، ابن محمد بن سفيان الشَّوَّاثِيُّ^(١) الكوفي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة ابن قيس^(٢)، أخى الأسود الكوفي النَّخَعِيِّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَكْتُوبَةَ بِمَنَى (رَكَعَتَيْنِ، وَ) صَلَّيْتُ (مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقْتُ) في قصر الصلاة وإتمامها (بِكُمُ الطَّرُقِ) فمنكم من يقصر، ومنكم من يتم (فَيَا لَيْتَ حَظِّي) نصيبي (مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ) بالألف فيهما، رُفِعَ على الأصل، ف«رَكَعَتَانِ» خبر «ليت»، و«مُتَقَبَّلَتَانِ» صفته، ولأبي الوقت: «رَكَعَتَيْنِ مُتَقَبَّلَتَيْنِ» بالياء فيهما، نُصِبَ على مذهب الفراء؛ حيث جَوَّزَ نصب خبر «ليت» كاسمه، والمعنى: ليت عثمان صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بدل الأربع كما صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وصاحباؤه. وفيه: إظهارٌ لكرهه مخالفتهم، أو يريد: أنا أنتم متابعٌ لعثمان، وليت الله تعالى قَبِلَ مِنِّي من الأربع رَكَعَتَيْنِ.

وهذه الأحاديث الثلاثة سبقت في «أبواب تقصير الصلاة» [ج: ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤].

٨٥ - بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

(بَابُ) حكم (صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ) بعرفات.

١٦٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا سَالِمٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ)^(٣) محمد بن مسلم ابن شهاب قال: (حَدَّثَنَا سَالِمٌ) هو أبو النضر - بالضاد المعجمة -

(١) في هامش (ج): «الشَّوَّاثِيُّ» بضم الشين - أي: المهملة - وتخفيف الواو وكسر الهمزة بعده الألف، إلى سواءه بن عامر بن صَنْصَعَةَ بن بَكْرٍ بن هِزَّانٍ، بطن كبير. انتهى فليتامل.

(٢) زيد في (د): «بن»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): قوله: «سفيان عن الزُّهْرِيِّ» قال الحلبي: كذا في أصلنا، وهو خطأ، وقد راجعت أصلنا الدمشقي فرأيت أنه كما في أصلنا القاهري، وفي ثبوت الزُّهْرِيِّ في هذا الحديث نظر، وقد راجعت طرق هذا الحديث في =

ابن أبي أمية مولى عمر بن عبيد الله؛ كذا في فروع^(١) «اليونينية» والصواب سقوط: «الزهرى» كما في بعض الأصول، وعند المؤلف في «باب الوقوف على الدابة بعرفة» [ح: ١٦٦١] من طريق القعنبي، و«كتاب الصوم» [ح: ١٩٨٨] من طريق مُسَدِّدٍ، وطريق عبد الله بن يوسف، كلهم عن مالك عن أبي النضر، لكن قال البرماوي كالكرمانى: إن صحَّ سماع الزهرى من سالم أبي النضر فيكون البخاري رواه بالطريقين (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا) بضم العين وفتح الميم مُصَغَّرُ: «عمر» (مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ) ويُقال: مولى ابن عباس، فالأول: على الأصل، والثاني: باعتبار ما آل إليه^(٢) لأنه انتقل إلى ابن عباس من قبل أمه (عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ)^(٣) لبابة أم عبد الله بن عباس قالت: (شَكَ النَّاسُ) واختلفوا، وهو معنى قوله في «كتاب الصوم» [ح: ١٩٨٨]: «وتماروا» (يَوْمَ عَرَفَةَ) وهم معرّفون^(٤) (فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ) فقال بعضهم: هو صائمٌ، وقال بعضهم: ليس بصائمٍ، فيه: إشعارٌ بأنَّ صوم يوم عرفة كان معروفًا عندهم معتادًا لهم في الحضر، فمن قال بصيامه له أخذ بما كان عليه - بِإِلَّاهِ الْإِسْلَامِ - من عادته، ومن نفاه أخذ بكونه مسافرًا، قالت أم الفضل: (فَبَعَثْتُ) بسكون المثلثة وضمُّ المثناة الفوقية بلفظ المتكلم، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فَبَعَثْتُ» بفتح المثلثة وسكون المثناة، أي: أم الفضل، وفي «كتاب الصوم» [ح: ١٩٨٨]: «فأرسلت» وفي حديث آخر [ح: ١٩٨٩]: أَنَّ الْمَرْسَلَةَ هِيَ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، فيحتمل أنَّهما معًا أرسلتا، فنسب ذلك إلى كلٍّ منهما، فتكون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك، ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ) وفي «باب الوقوف على الدابة بعرفة» [ح: ١٦٦١] وفي «كتاب الصَّيَامِ»: «بَقْدَحٍ لَبَنٍ» (فَشَرِبَهُ) زاد فيهما: «وهو واقفٌ على بعيره» وزاد أبو نعيم: وهو يخطب النَّاسَ بعرفة، وفيه: استحباب فطر يوم عرفة للحاجِّ، وفي «سنن» ١٩٦/٣ أبي داود: أَنَّ نَهْيَهُ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، وَهَذَا وَجْهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ

= «البخاري» فرأيت ذكره في ستة أماكن ولم يكن فيها الزهرى، وراجعُ «مسلمًا» فما رأيت ذكره فيه، وراجعُ «أبا داود» فلم أر الزهرى فيه في النسخ التي عندي.

(١) في (ب) و(س): «فرع».

(٢) «إليه»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة، ويُقال: أول امرأة أسلمت فاطمة بنت الخطاب «حلي».

(٤) في (د): «بعرفة».

خلاف الأولى لا مكروه، وعلى كل حال يُستحب^(١) فطره للحاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب، وليقوى على الدعاء، وأمّا حديث أبي داود فضّعف^(٢) بأنّ في إسناده مجهولاً، قال في «المجموع»: قال الجمهور: وسواء أضعفه الصّوم عن الدعاء وأعمال^(٣) الحج أم لا، وقال المتولّي: إن كان ممّن لا يضعف بالصّوم عن ذلك فالصّوم أولى له^(٤)، وإلا فالفطر.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الحجّ [ج: ١٦٦] وفي «الصّوم» [ج: ١٩٨٨] وفي «الأشربة» [ج: ٥٦٠٤]، ومسلم في «الصّوم»، وكذا أبو داود.

٨٦ - بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

(بَابُ) مشروعِيَّةُ (التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا) ذهب (مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ).

١٦٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه - وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ - : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ: كَانَ يُهْلُ مِنَّْا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) الثَّنَيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ) وليس له في «الصحيح» عن أنسٍ إلا هذا الحديث (أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه - وَهُمَا غَادِيَانِ) جملة اسميّة حاليّة، أي: ذاهبان غدوة (مِنْ مَنَى إِلَى) عرفات يوم (عَرَفَةَ - : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ) أي: من الذكر طول الطريق (فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ) أنس: (كَانَ) أي: الشأن (يُهْلُ مِنَّْا الْمُهْلُ) يرفع صوته بالتلبية (فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ) بضم الياء وكسر

(١) في هامش (ج): قوله: «وعلى كل حال... إلى آخره» في عمومه نظر، ففي «م ر ش» أمّا الحاج فلا يُستحب له صومه [في المخطوط: فطره، وهو سبق قلم، والتصحيح من أسنى المطالب] ولو كان قوياً؛ للاتباع، رواه الشيخان، وليقوى على الدعاء، ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفه إلا ليلاً، وبه صرح في «المجموع» وغيره، ونقله في «شرح مسلم» عن جمهور العلماء، وأنّ صومه لمن وصلها نهاراً خلاف الأولى، بل في «نكت التنبية» أنّه مكروه. انتهى بحروفه، وبه يعلم أنّ الشيخ لم ينقل بقية كلام «المجموع».

(٢) في (د): «فضعيف».

(٣) في نسخة في هامش (د): «أفعال».

(٤) «له»: ليس في (ص).

الكاف مبنياً للفاعل، أي: النَّبِيُّ ﷺ، وفي نسخة: «(فَلَا يُنْكَرُ) بفتح الكاف»^(١) مبنياً للمفعول والفتحة مكشوفة من فرع «اليونينية»، وفي رواية موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر عن مسلم عن أنس: لا يعيب أحدنا على صاحبه (وَيُكَبِّرُ مِنَّا)^(٢) الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ) ومفهومه/ أنه لا حرج ١٣٣٠/٢٥ عليه في التكبير ذلك الوقت، بل يجوز كسائر الأذكار، ولكن ليس التكبير يوم عرفة سنة للحاج، وفي الحديث: ردُّ على من قال: يقطع التلبية صباح يوم عرفة، بل السنة ألا يقطعها إلا في أول حصاة من جمرة العقبة، ويحتمل أن تكبيرهم هذا كان شيئاً من الذكر يتخلل التلبية من غير تركٍ للتلبية، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي، وقال مالك: يقطع إذا زالت الشمس وراح إلى الصلاة، قال ابن فرحون: وهو المشهور، وفرَّق ابن الجلاب بين من يأتي عرفة وبين من يُحرِّم بعرفة، فيلبي حتى يرمي جمرة العقبة، وإذا قطع التلبية بعرفة لم يعاودها.

٨٧ - بَابُ التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ

(بَابُ التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ) من نَمِرَةٍ إلى موضع الوقوف بعرفة^(٣)، ونَمِرَةٌ: هي بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء؛ موضعٌ خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، و«التَّهْجِيرُ»: السَّير في الهاجرة؛ وهي عند نصف النهار واشتداد الحرِّ.

١٦٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ أَلَّا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَهُمَا وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْضَفَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: الرَّوَّاحُ؛ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ، قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ، فَتَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَدَقَ.

وبالسَّند^(٤) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة

(١) «فَلَا يُنْكَرُ» بفتح الكاف: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «مِنَّا» كذا في الفروع الصحيحة، وسقطت من قلم الشيخ.

(٣) «بعرفة»: ليس في (د).

(٤) في (د): «وبه».

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ) بْنُ مُرْوَانَ الْأُمَوِيُّ (إِلَى الْحَجَّاجِ) بْنُ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ حِينَ أَرْسَلَهُ إِلَى قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَجَعَلَهُ وَالِيًا عَلَى مَكَّةَ وَأَمِيرًا عَلَى الْحَجَّاجِ^(١) (أَلَا يُخَالِفُ^(٢) ابْنُ عُمَرَ^(٣)) بْنُ الْخَطَّابِ^(٤) (فِي) أَحْكَامِ (الْحَجِّ) قَالَ سَالِمٌ: (فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَهُ اللهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ) أَيُّ: مَعَ ابْنِ عُمَرَ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ (يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ) بِضَمِّ السَّيْنِ، قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ^(٥) وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ وَغَيْرُهُمَا - كَالْكِرْمَانِيِّ -: الْخِيْمَةُ، وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يَحِيطُ بِالْخِيْمَةِ، وَلَهُ بَابٌ يُدْخِلُ مِنْهُ إِلَى الْخِيْمَةِ، قَالَ^(٥): وَلَا يَعْمَلُهُ غَالِبًا إِلَّا الْمُلُوكُ الْأَكَابِرُ^(٦).
انتهى.

وفي «القاموس»: أَنَّهُ الَّذِي يُمَدُّ فَوْقَ صَحْنِ الْبَيْتِ، وَالْبَيْتُ مِنَ الْكَرْسُفِ، زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «أَيْنَ هَذَا؟» يَعْنِي: الْحَجَّاجُ (فَخَرَجَ) مِنْ سُرَادِقِهِ (وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ) مُصْبُوغَةٌ بِالْعَصْفَرِ، وَالْمِلْحَفَةُ: بِكَسْرِ الْمِيمِ؛ الْإِزَارُ الْكَبِيرُ (فَقَالَ) أَيُّ: الْحَجَّاجُ: (مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟) كُنْيَةُ ابْنِ عُمَرَ (فَقَالَ) لَهُ ابْنُ عُمَرَ: عَجَّلْ أَوْ رُحْ (الرَّوَّاحَ) فَالْتَّصِبْ^(٧) بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَالْأَصُوبُ نَصْبُهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ (إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ) أَنْ^(٨) تَصِيبَ (السُّنَّةَ) النَّبَوِيَّةَ (قَالَ) الْحَجَّاجُ: (هَذِهِ السَّاعَةُ) وَقْتُ الْهَاجِرَةِ؟ (قَالَ) ابْنُ عُمَرَ: (نَعَمْ، قَالَ) الْحَجَّاجُ: (فَأَنْظِرْنِي) بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ وَمَعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ مِنَ الْإِنْظَارِ؛ وَهُوَ الْمَهْلَةُ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: «فَأَنْظِرْنِي»/ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ وَظَاءٍ مَعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ، أَيُّ: أَنْظِرْنِي (حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي) أَيُّ: أَغْتَسِلَ لِأَنَّ إِفَاضَةَ الْمَاءِ عَلَى الرَّأْسِ غَالِبًا إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْغُسْلِ (ثُمَّ أَخْرَجَ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى «أَفِيضْ» (فَنَزَلَ)

(١) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «الْحَاجُّ».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «تُخَالِفُ».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): كَانَ ذَلِكَ سَبَبَ دَسِّهِ عَلَيْهِ مِنْ طَعْنِهِ بِالْحَرْبَةِ الْمَسْمُومَةِ حَتَّى مَاتَ؛ لِأَنَّهُ أُنْفِ مِنْ كَوْنِهِ تَحْتَ أَمْرِهِ «تَوْشِيحٌ».

(٤) زَيْدٌ فِي (ص): «قَالَ».

(٥) «قَالَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٦) فِي (د): «وَالْأَكَابِرُ».

(٧) فِي (د): «بِالنَّصْبِ».

(٨) فِي (د): «أَيُّ».

ابن عمر عن مركوبه وانتظر (حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ) قال سالم: (فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي) عبد الله ابن عمر (فَقُلْتُ) للحجاج: (إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَّةَ) النبوية (فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ) كذا في «اليونانية»: ٣٣٠/٢د بوصل الهمزة وضَمَّ الصَّاد (وَعَجَّلِ الْوُقُوفَ) كذا في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك، ووافقه القعنبی في «الموطأ»، وأشهب عند النسائي، وخالفهم^(١) يحيى وابن القاسم وابن وهب ومطرف عن مالك، فقالوا: «وعجل الصلاة» وقد غلط أبو عمر ابن عبد البر الرواية الأولى لأن أكثر الرواة عن مالك على خلافها، ووجهت بأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة (فَجَعَلَ) الحجَّاج (يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر، كأنه يستدعي معرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم، هل هو كذا^(٢) أم لا؟ (فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَدَقَ).

وفي هذا الحديث: فوائد جمّة تظهر عند التأمل لا نطيل بها، وموضع الترجمة منه قوله: «هذه الساعة» لأنه أشار به إلى وقت زوال الشمس عند الهاجرة، وهو وقت الرواح إلى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال: غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصُّبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة، فنزل نَمرة، وهو منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة، حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً، فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف. وحديث الباب قد أخرجه النسائي في «الحج».

٨٨ - باب الوقوف على الدابة بعرفة

(باب الوقوف على الدابة بعرفة).

١٦٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ، وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرِبَهُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ) القعنبی (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية (عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ) حقيقة أو مجازاً

(١) في (د): «وخالفه».

(٢) في (د): «كذلك».

(عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ) لِبَابَةِ (بِنْتِ الْحَارِثِ) عليها السلام: (أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ) كعادته (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ) لكونه مسافراً (فَأُرْسِلَتْ) أُمُّ الْفَضْلِ (إِلَيْهِ) صلى الله عليه وسلم (بِقَدَحٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ) بعرفات (فَشَرِبَهُ) وفي حديث جابر الطَّوِيلِ المروي في «مسلم»: «ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْمَوْقِفِ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ» وهذا يدلُّ لمذهب الجمهور: أَنَّ الْأَفْضَلَ الرُّكُوبَ اقْتِدَاءً بِهِ صلى الله عليه وسلم، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدُّعاء والتَّضَرُّع الذي هو المطلوب في ذلك الموضع حينئذٍ، وخصَّه آخرون بمن يحتاج النَّاسُ إليه للتَّعليم. وفيه: أَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ مَبَاحٌ إِذَا لَمْ يَجْحَفْ بِهَا، وَلَا يَعَارِضُهُ النَّهْيُ الْوَارِدُ: «لَا تَتَّخِذُوا ظُهُورَهَا مَنَابِرَ» لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ.

٨٩ - بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا

(بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ فِي وَقْتِ الْأُولَى (بِعَرَفَةَ) للمسافرين سفر القصر، وقال المالكية: للنُّسْكَ، فيجوز لكلِّ أَحَدٍ؛ الْمَكِّيِّ وَغَيْرِهِ، وقال أبو حنيفة: يختصُّ الجمعُ بمن صَلَّى مع الإمام، حتَّى لو صَلَّى الظُّهْرُ/ وحده أو بجماعة بدون الإمام لا يجوز، وخالفه^(١) أصحابه، فقالوا: والمنفرد أيضاً كالأئمة الثلاثة.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام) ممَّا وصله إبراهيم الحربي في «المناسك» (إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ) يوم عرفة (جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أي: بين الظُّهْر والعصر في منزله.

١٦٦٢ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ عَامَ نَزْلِ بَابِنِ الزُّبَيْرِ عليهما السلام سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجُزٌ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السُّنَّةِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ؟

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام ممَّا وصله الإسماعيلي: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضم العين

(١) في هامش (ج): وأجازه.

وفتح القاف ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب) الزهري (قال: أخبرني) بالافراد (سالم) هو ابن عبد الله بن عمر: (أن الحجاج بن يوسف الثقفي (عام نزل بابن الزبير) عبد الله (رضي الله عنه) بمكة لمحاربتة سنة ثلاث وسبعين (سأل عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه^(١): (كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال) له (سالم) ولد ابن عمر: (إن كنت تريد السنة النبوية (فهجز بالصلاة) بتشديد الجيم المكسورة، أي: صلها وقت الهجير^(٢) شدة الحر (يوم عرفة، فقال عبد الله بن عمر) أبوه: (صدق) سالم (إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم السين، قال الطيبي: حال من فاعل «يجمعون» أي /: متوغلين في السنة و متمسكين بها، قاله تعريضا بالحجاج.

١٩٨/٣

قال ابن شهاب: (فقلت لسالم) مستفهما له: (أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال سالم: وهل تتبعون في ذلك) بتشديد الفوقية الثانية وكسر الموحدة بعدها عين مهملة من الاتباع (إلا سنته؟) على سبيل الحصر بعد الاستفهام، أي: ما تتبعون في التهجير والجمع لشيء من الأشياء إلا سنته، ف«سنته»: منصوب بنزع الخافض، وللحموي والمستملي - كما في فرع^(٣) «اليونينية» - : «و هل تتبعون بذلك» بمثنائتين فوقيتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وبالغين المعجمة من الابتغاء؛ وهو الطلب، و«بذلك» بالموحدة بدل «في»، وللحموي والمستملي - كما في فرع «اليونينية» - : «(٤) يتبعون» بالمثناة التحتية بلفظ الغيبة^(٥)، وقال العيني - كالحافظ ابن حجر - : إن الذي بالمهملة لأكثر الرواة، والذي بالغين المعجمة للكشمينهني، وإنه في رواية الحموي: «و هل تتبعون ذلك» بحذف «في»، وهي مقدرة.

٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة

(باب قصر الخطبة بعرفة) بفتح القاف وسكون الصاد.

١٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتِمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ

(١) «رضي الله عنه» وعن أبيه: سقط من (د).

(٢) في (د): «التهجير»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٣) «فرع»: مثبت من (م).

(٤) زيد في (ص): «هل».

(٥) قوله: «وللحموي والمستملي كما في فرع... بلفظ الغيبة» جاء في (م) بعد قوله: «بتشديد الفوقية الثانية».

ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاعت الشمس أو زالت، فصاح عند فسطاطه: أين هذا؟ فخرج إليه، فقال ابن عمر: الرواح، فقال: الآن؟ قال: نعم، قال: أنظرني أفيض علي ماء، فنزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج، فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف، فقال ابن عمر: صدق.

وبالسند قال: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعنبي قال: (أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله) بن عمر: (أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يأتيه) أي: يقتدي (بعبد الله بن عمر في) أحكام (الحج، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاعت الشمس) أي: مالت (أو زالت) شك من ^(١) الراوي (فصاح عند فسطاطه) بيت من شعر: (أين هذا؟) فيه: تحقيق للحجاج، ولعله؛ لتقصيره في تعجيل الرواح ونحوه (فخرج إليه) الحجاج (فقال) له (ابن عمر): عجل (الرواح) أو النصب على الإغراء (فقال) له ^(٢) الحجاج: (الآن؟ قال) ابن عمر: (نعم، قال) الحجاج: (أنظرني) بهمة قطع ^(٣) وكسر المعجمة، أي: أمهلني (أفيض علي ماء) بضم الهمزة والرفع على الاستئناف، وللكشميهني: «أفرض» بالجزم جواب الأمر (فنزل ابن عمر رضي الله عنهما) عن مركوبه (حتى خرج) الحجاج من فسطاطه (فسار بيني وبين أبي) عبد الله بن عمر (فقلت) للحجاج: (إن كنت تريد أن تصيب السنة) النبوية (اليوم؛ فاقصر الخطبة) بهمة وصل وضم الصاد (وعجل الوقوف) في رواية ابن وهب وغيره: «وعجل الصلاة» ومر ما فيه قريباً (فقال ابن عمر: صدق) سالم، ولأبي الوقت والحُموي: «لو كنت تريد السنة»، ف«لو» بمعنى «إن» أي: لمجرد الشرطية من غير ملاحظة الامتناع.

باب التعجيل إلى الموقف

(باب التعجيل إلى الموقف).

لم يذكر الأكثرون في هذه الترجمة حديثاً، بل سقطت من رواية أبي ذر وابن عساكر أصلاً، لكن قال أبو ذر: إنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة: «قال أبو عبد الله» أي: المؤلف:

(١) «من»: مثبت من (د) و(س).

(٢) «له»: مثبت من (ص).

(٣) في (ص): «مقطوعة».

«حديث مالك» أي: المذكور قبل «يُذَكَّرُ هنا، ولكنِّي لا أريد أن أدخل فيه» أي: في هذا «الجامع» «مُعَادًا» بضم الميم، أي: مُكْرَرًا، فإن وقع ما يوهم التكرار فتأملته تجذبه لا يخلو من فوائد إسنادية أو متنية؛ كتقييد مُهْمَلٍ أو تفسير مُبْهَمٍ أو زيادة لا بد منها، ونحو ذلك ممَّا يقف عليه من تتبُّع هذا الكتاب، وما وقع له ممَّا سوى ذلك فبغير قصد، وهو نادر الوقوع^(١). ووقع في نسخة الصَّغَانِي: «(يدخل في هذا الباب هذا الحديث)» حديث مالك عن ابن شهاب «ولكنِّي أريد أن أدخل فيه غير مُعَادٍ» والحاصل من ذلك أنه قال: زيادة الحديث المذكور كانت مناسبة أن تدخل في «باب التعجيل إلى الموقف» ولكنِّي ما أدخلته فيه^(٢) لأنِّي ما أدخلت فيه مُكْرَرًا إِلَّا لفائدة، وكأنَّه لم يظفر بطريق آخر فيه غير الطَّريقين المذكورين^(٣) فلذا لم يدخله، وفي «الكِرْمَانِي»: وقال أبو عبد الله: يُزَادُ في هذا الباب هَمْ^(٤) هذا الحديث؛ بفتح هاء «هَمْ» وسكون ميمها، قِيلَ: إِنَّهَا فَارْسِيَّةٌ، وَقِيلَ: عَرَبِيَّةٌ، ومعناها قريبٌ من معنى: «أَيْضًا». انتهى.

٩١ - بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

(بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ) دون غيرها من الأماكن.

١٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي. وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ واقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: هَذَا - وَاللَّهِ - مِنَ الْخُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا؟

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) هو ابن دينار قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) بضم الجيم^(٥) وفتح المؤخدة، و«مُطْعِمٍ»: بضم الميم وكسر العين (عَنْ أَبِيهِ) أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي). قال

(١) في هامش (ج): مطلب: ليس في «الصَّحِيح» حديث مكرَّر.

(٢) «فيه»: ليس في (د).

(٣) في غير (م): «الطَّريقَتَيْنِ المذكورتين».

(٤) في هامش (ج): ذكر صاحبنا عبد القادر أفندي البغدادي: أَنَّ أَهْلَ بَغْدَادٍ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمِلُونَ الْأَلْفَاظَ الْفَارْسِيَّةَ،

وَأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فَارْسِيَّةٌ قَطْعًا بِمَعْنَى «أَيْضًا» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) في (م): «الميم» وهو تحريف.

البخاري: «ح»: (وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار أنه (سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن مطعم» (عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا) أي: أضعته أو ذهب هو، زاد إسحاق بن زَاهُوِيَه في «مسنده»: في الجاهليّة، وزاد المؤلف في غير رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر: «لي» (فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ) أي: في يوم عرفة، متعلق بـ «أضللْتُ» / (فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ) قال جُبَيْرٌ: (فَقُلْتُ: هَذَا) أي^(١): النَّبِيُّ ﷺ (وَاللَّهِ مِنَ الْخُمْسِ) بحاءٍ مهملةٍ مضمومةٍ وميمٍ ساكنةٍ، قال في «القاموس»: والخُمُس: الأمانة الصُّلْبَة، جمع: أَخْمَس، وبه لُقِّبَتْ^(٢) قريشٌ وكنانةٌ وجديلةٌ ومَنْ تابِعَهُمْ لِتَحْمُسِهِمْ في دينهم، أو لالتجائهم للحمساء؛ وهي الكعبة لأنَّ حجرها أبيضٌ يميل^(٣) إلى السَّوَاد. انتهى.

وهذا الأخير رواه إبراهيم الحربي^(٤) في «غريب الحديث» من طريق عبد العزيز بن عمر^(٥)، والأوّل أكثر وأشهر، وقال ابن إسحاق: كانت قريشٌ - لا أدري قبل الفيل أو بعده - ابتدعت أمر الخُمُس رأياً، فتركوا الوقوف على عرفة والإفاضة منها وهم يعرفون ويقرّون أنّها من المشاعر والحجّ إلّا أنّهم قالوا: نحن أهل الحرم ونحن الخُمُس، والخُمُس أهل الحرم، قالوا^(٦): ولا ينبغي للخُمُس أن يتأقظوا^(٧) الأقط ولا يسلموا^(٨) السمن وهم حرّم، ولا يدخلوا بيتاً من شعير، ولا يستظلّوا - إن استظلّوا^(٩) - إلّا في بيوت الأدم ما كانوا حرماً، ثمّ قالوا: لا ينبغي لأهل الحلّ أن يأكلوا من طعامٍ جاؤوا به معهم من الحلّ إلى الحرم إذا جاؤوا حجّاً أو عُمّاراً، ولا يطوفوا بالبيت إذا قدموا أوّل طوافهم إلّا في ثياب الخُمُس.

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (ص) و(م): «لقب».

(٣) «يميل»: ليس في (د).

(٤) في غير (د) و(م): «الجرمي»، وهو تحريف، وكذا في الموضع اللاحق.

(٥) في فتح الباري: «عبد العزيز بن عمران المدني».

(٦) «ونحن الحمس، والحمس أهل الحرم، قالوا»: سقط من (د).

(٧) في هامش (ج): كذا بخطه. وكتب بجانبها: «يَأْتَقِظُوا».

(٨) في (د): «يستلوا».

(٩) «إن استظلّوا»: ليس في (د).

(فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا؟) تعجَّب من جُبَيْر وإنكاراً منه لما رأى النَّبِيَّ ﷺ واقفاً بعرفة، فقال: هو من الحمس، فما باله يقف بعرفة والحمس لا يقفون بها لأنهم لا يخرجون من الحرم؟ وعند الحميدي عن سفيان: وكان الشَّيْطَان قد استهواهم، فقال لهم: إنَّكم إن عظمتم غير حرمكم استخفَّ النَّاس بحرمكم، فكانوا لا يخرجون من الحرم، وعند الإسماعيلي: وكانوا يقولون: نحن أهل الله لا نخرج من الحرم، وكان سائر النَّاس يقف بعرفة، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩].

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ والنسائي في «الحج».

١٦٦٥ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ عُرْوَةُ: كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عُرَاةً إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ، وَكَانَتِ الْخُمْسُ يَخْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ، يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا، وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ تَطُوفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْطِهِ الْخُمْسُ طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةَ النَّاسِ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَتُفِيضُ الْخُمْسُ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْخُمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قَالَ: كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ، فَدَفَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة آخره راءٌ ممدودة، و«فَرْوَةُ»: بفتح الفاء والواو بينهما راءٌ ساكنة الكندي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء، قاضي الموصل (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزبير (قَالَ عُرْوَةُ) أبو هشام: (كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) بالكعبة، حال كونهم (عُرَاةً إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ) من أمهاتهم، وعبر بـ «ما» دون «من» لقصد التعميم، وزاد معمر: «وكان»^(١) ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة وعند إبراهيم الحربي: وكانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم، فدخل في الخمس من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة؛ يعني: وغيرهم، وعُرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قرشيَّة^(٢)، لا جميع القبائل المذكورة.

(١) «وكان»: ليس في (د).

(٢) (د): «قرشيَّة».

(وَكَانَتِ الْخُمْسُ يَخْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ) يعطونهم حِسْبَةً^(١) الله (يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطْوِفُ فِيهَا)^(٢)، وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ تَطْوِفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْطِهِ^(٣) الْخُمْسُ ثِيَابًا (طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةَ النَّاسِ) أي: كان غير الخمس يدفعون (مِنْ عَرَافَاتٍ) قال الزَّمَخْشَرِيُّ: عَرَافَاتٍ: عَلَمٌ لِلْمَوْقِفِ، سُمِّيَ بِجَمْعِ كَأَذْرَعَاتٍ^(٤)، فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا مَنَعْتَ الصَّرْفَ وَفِيهَا السَّبَبَانِ التَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ؟ قُلْتَ: لَا يَخْلُو التَّأْنِيثُ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ الَّتِي فِي لَفْظِهَا، وَإِمَّا^(٥) بِنَاءِ مُقَدَّرَةٍ كَمَا فِي «سَعَادٍ»، فَالَّتِي فِي لَفْظِهَا لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا عِلَامَةُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِيهَا لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ لاختصاصها بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَانِعَةٌ مِنْ تَقْدِيرِهَا كَمَا لَا تُقَدَّرُ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي «بَنَاتٍ» لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ لاختصاصها بِالْمُؤَنَّثِ؛ كِتَاءُ التَّأْنِيثِ، فَأَبَتْ تَقْدِيرَهَا، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِذَا سَمِيَ امْرَأَةً بِ«مُسْلِمَاتٍ» أَنْ يَصْرِفَهُ، وَهُوَ قَوْلٌ رَدِيٌّ، وَالْأَفْصَحُ تَنْوِينُهُ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ تَنْوِينَ «عَرَافَاتٍ» لِلتَّمْكِينِ لَا لِلْمُقَابَلَةِ، وَلَمْ يَعُدَّ تَنْوِينَ الْمُقَابَلَةِ فِي «مُفْصَلَةٍ» بِنَاءً مِنْهُ^(٦) عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى التَّمْكِينِ/، وَنَقَلَ^(٧) الرَّجَّاجُ فِيهَا وَجْهَيْنِ: الصَّرْفَ وَعَدَمَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُورًا وَإِنْ سَقَطَ التَّنْوِينُ.

(وَتُفِيضُ^(٨) الْخُمْسُ مِنْ جَمْعٍ) بفتح الجيم وسكون الميم؛ أي^(٩): مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ، وَسُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ آدَمَ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ^(١٠)، وَازْدَلَفَ إِلَيْهَا، أَي: دَنَا مِنْهَا، أَوْ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ

(١) فِي هَامِشٍ (ج): بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ.

(٢) فِي (م): «بِهَا».

(٣) فِي غَيْرِ (م): «تَعْطِي»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ»، وَزَيْدٌ فِي (ل): «ثِيَابًا».

(٤) فِي هَامِشٍ (ج): «أَذْرَعَاتٍ»: بِلَدٍّ بِالشَّامِ، لَا وَاحِدٌ لَهُ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ «أَذْرَعَةٌ» وَلَا «عَرَفَةٌ» قَالَ الْفَرَّاءُ: لَا وَاحِدَ لَهُ، وَقَوْلُ النَّاسِ: «نَزَلْنَا بِعَرَفَةٍ» شَبِيهُ بِمَوْلَدٍ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مُحَضٍّ، قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: وَلَوْ سُلِّمَ ذَا «عَرَفَةٍ» وَ«عَرَافَاتٍ» مَدْلُولُهُمَا وَاحِدٌ لِلْبَيْتِ، ثُمَّ أَمَاكُنْ مُتَعَدِّدَةٌ كُلُّ مَنَاهَا «عَرَفَةٌ» جُمِعَتْ عَلَى «عَرَافَاتٍ» مِنْهُ.

(٥) فِي (ص): «يَكُونُ».

(٦) «مِنْهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٧) زَيْدٌ فِي (ص): «ابْنِ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٨) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «وَيُفِيضُ»، وَكَذَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٩) «أَي»: لَيْسَ فِي (ص).

(١٠) فِي هَامِشٍ (ج): قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «حَوَاءُ» بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْوَائِ بِالْمَدِّ: زَوْجُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الصَّلَاتين، وأهلها يزدلفون، أي: يتقربون إلى الله تعالى بالوقوف فيها.

(قَالَ) هشام: (وَأَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبِي) عروة بن الزبير: (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْخُمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]) إبراهيم الخليل عليه أفضل (١) الصَّلَاة والسَّلَام، رواه الترمذي، وقال: حسنٌ صحيحٌ من حديث يزيد بن شيبان قال: أتانا ابن مَرْبَع - بكسر الميم وسكون الرَّاء وفتح الموحدة - زيد الأنصاري، ونحن وقوف بالموقف، فقال: إنني رسولُ (٢) رسولِ الله ﷺ إليكم (٣)، يقول: «كونوا على مشاعركم، فإنكم على إرثٍ من إرث (٤) إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام» وقرئ: ﴿النَّاسُ﴾ بالكسر أي: النَّاسُ؛ يريد: آدم، من قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥] أو المراد: سائر النَّاس غير الخمس، قال ابن التَّيْن (٥): وهو الصَّحيح، والمعنى: أفيضوا من عرفة لا من المزدلفة، والخطاب مع قريش، كانوا يقفون بجمعٍ وسائر النَّاس بعرفة، ويرون ذلك ترفعاً عليهم - كما مرَّ - فأَمَرُوا بأن (٦) يساووهم، فإن قلت: ما وجه إدخال «ثُمَّ» هنا، حيث كانت الإفاضة المذكورة بعدها هي بعينها الإفاضة المذكورة قبلها، فما معنى عطف الأمر بها بكلمة: «ثُمَّ» الدَّالَّة على التراخي على الأمر بالذكر المتأخر عنها؟ وكيف موقع «ثُمَّ» من كلام البلغاء؟ فقال البيضاوي - كالزَّمخشرى -: «و«ثُمَّ» لتفاوتٍ ما بين الإفاضتين كما في قولك: أحسن إلى النَّاس ثُمَّ لا تحسن إلى غير كريم، وزاد الزَّمخشرى: تأتي بـ«ثُمَّ» لتفاوتٍ ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره وبُعد ما بينهما، فكَذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفاتٍ، قال: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأنَّ إحداهما صوابٌ، والأخرى خطأ. انتهى.

وتعقبه أبو حيان فقال: ليست الآية كالمثال الذي مثله، وحاصل ما ذكر: أنَّ «ثُمَّ» تسلب التَّرتيب، وأنَّ لها معنى غيره، سمَّاه بالتَّفاوت والبُعد لما بعدها ممَّا قبلها، ولم يجز في الآية

(١) «أفضل»: ليس في (ص) و(م).

(٢) «رسول»: سقط من (د).

(٣) «إليكم»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) «من إرث»: ليس في (د).

(٥) في (د): «المنير».

(٦) في (ص): «أن».

أيضاً^(١) ذكر الإفاضة الخطأ، فتكون «ثم» في قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ جاءت لبُعد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما، ولا نعلم^(٢) أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لـ «ثم». انتهى. وقيل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ وهم الخمس، أي: من المزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفات. انتهى. فيكون المراد بـ «النَّاسُ» هنا: المعهودين؛ وهم الخمس، ويكون هذا الأمر أمراً بالإفاضة من المزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفات.

(قَالَ) عروة، ولا بن عساكر: «قالت» أي: عائشة: (كَانُوا) أي: الخمس (يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ) من المزدلفة (فَدْفَعُوا) بضم الدال المهملة مبنياً للمفعول، أي: أمروا بالذهاب (إِلَى عَرَافَاتٍ) حيث قيل لهم: أفيضوا، وللكشميهني: «فرفعوا» بالراء بدل الدال، ولـ «مسلم»: رجعوا إلى عرفات؛ يعني: أمروا أن يتوجَّهوا إلى عرفات ليقفوا بها، ثم يفيضوا منها.

٩٢ - بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ

(بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ).

١٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ وَأَنَا جَالِسٌ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ.

قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ. فَجْوَةٌ: مُتَّسِعٌ، وَالْجَمِيعُ فَجَوَاتٌ وَفِجَاءٌ، وَكَذَلِكَ رَكُوعٌ وَرِكَاءٌ. مَنَاصٍ: لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الأصبحي الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ (عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ) بن زيد بن حارثة، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (وَأَنَا جَالِسٌ) أي: (٣) معه، والواو للحال: (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟) أي: انصرف من عرفات إلى المزدلفة، وسُمِّيَ دَفْعًا لآزدحامهم إذا انصرفوا، فيدفع بعضهم بعضاً (قَالَ) أسامة: (كَانَ) بِحَالِهِ الْإِسْلَامَ، ولأبي الوقت: «فكان» (يَسِيرُ

(١) «أيضاً»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «أعلم».

(٣) «أي»: ليس في (د).

الْعَنْقُ) بفتح العين والثون، منصوبٌ على المصدر انتصاب «القَهْقَرَى» في قولهم: رجع القَهْقَرَى، أو التَّقْدِير: يسير السَّير^(١) العنق؛ وهو السَّير بين الإبطاء والإسراع (فَإِذَا وَجَدَ) يَلِيقُ (فَجَوَّةً) بفتح الفاء وسكون الجيم؛ أي^(٢): مُتَّسِعًا (نَصَّ) بفتح الثون والصاد المهملة المُشَدَّدة، أي: سار سيرًا شديدًا يبلغ به الغاية.

(قَالَ هِشَامٌ) هو ابن عروة: (وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ) أي: أرفع منه في الشَّرْعَة (فَجَوَّةً) وللمُستَملي: «قال أبو عبد الله» أي^(٣): البخاري: «فجوة» (مُتَّسِعٌ) يريد: المكان الخالي عن^(٤) المارة ٢٠١/٣ (وَالْجَمِيعُ) بكسر الميم والتَّحْتِيَّةُ^(٥) السَّاكِنَةُ (فَجَوَاتٌ)^(٦) وَفِجَاءٌ) بكسر الفاء والمدَّ (وَكَذَلِكَ: رَكْوَةٌ) بفتح الرَّاء (وَرِكَاءٌ) بكسرهما مع المدَّ (مَنَاصِرٌ) بِالرَّفْعِ، ويجوز جرُّه على الحكاية للفظ القرآن ٣٣٣/٢٥ (لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ) بنصب «حين» خبر «ليس»، واسمها محذوفٌ تقديره: ليس الحين حين هرب، يشير المؤلف بهذا إلى أنه ليس النَّصُّ والمناصِ أحدهما مشتقٌ من الآخر.

وحديث الباب أخرجه أيضًا في «الجهاد» [ح: ٢٩٩٩] و«المغازي» [ح: ٤٤١٣]، ومسلمٌ في «المناسك»، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٩٣ - بابُ التَّزْوِيلِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ

(بابُ التَّزْوِيلِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ) لقضاء حاجته، أيَّ حاجةٍ كانت، وليس من المناسك.

١٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ أَقَاصَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَنَوَضًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ الأَسَدِيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو

(١) في (د): «سير».

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في (د): «من».

(٥) في هامش (ج): قوله: «فَجَوَاتُ» بفتح الفاء والجيم: جمع «فَجَوَّة» «حلي».

(٦) في هامش (ج): كذا في «الفرع» وأصله على هذه الصُّورة، فليُتَأَمَّل.

ابن درهم (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْقَافِ (عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ (بَلَفَظَ الْإِفْرَادَ، قَالَ الْفَرَاءَ: إِفْرَادَهُ شَبِيهًا بِالْمَوْلَدِ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ، وَلِلْكَشْمِيهِنِي: «حِينَ» بِالنُّونِ بَدَلُ: «حَيْثُ» بِالمُثْلَثَةِ، وَهُوَ أَصُوبٌ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ^(١) زَمَانٍ، وَ«حَيْثُ»: ظَرْفٌ مَكَانٍ (مَالَ) أَي: عَدَلَ (إِلَى الشَّعْبِ) بِكسر الشَّينِ المعجمة: الطَّرِيقَ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ (فَقَضَى حَاجَتَهُ) أَي: اسْتَنْجَى (فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ (فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم: (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أَي: مَشْرُوعَةٌ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْكَ، أَي: فِي الْمَزْدَلِفَةِ، وَ«الصَّلَاةُ»: رَفَعُ مَبْتَدَأٍ خَبَرَهُ ^(٢) مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ ^(٣): الصَّلَاةُ حَاضِرَةٌ، أَوِ الْخَبَرُ الظَّرْفُ الْمَكَانِيُّ الْمُسْتَقَرُّ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ.

وهذا الحديث سبق في «باب إسباغ الوضوء» [ج: ١٣٩].

١٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَجْمَعُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَيَدْخُلُ فَيَنْتَفِضُ وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يُصَلِّي حَتَّى يُصَلِّيَ يَجْمَعُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذُكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ) تصغير: «جارية» ابن أسماء الضُّبَعِيُّ البَصْرِيُّ (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) جَمَعَ تَأْخِيرَ (يَجْمَعُ) بِالْمَزْدَلِفَةِ (غَيْرَ أَنَّهُ) فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ، أَي: كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِمَزْدَلِفَةٍ، لَكِنْ بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ؛ وَهِيَ: أَنَّهُ (يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ) أَي: سَلَكَه (رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) فَيَدْخُلُ (فَيَنْتَفِضُ) بِفَاءٍ وَضَادٍ مُعْجَمَةٍ مِنَ الْإِنْتِفَاضِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ قِضَاءِ الْحَاجَةِ، أَي: يَسْتَنْجِي (وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يُصَلِّي) شَيْئًا (حَتَّى يُصَلِّيَ يَجْمَعُ) وَهُوَ الْمَزْدَلِفَةُ كَمَا مَرَّ.

١٦٦٩ - ١٦٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَزْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: رَدِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَاتٍ،

(١) «ظرف»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «خبر مبتدأ»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «محذوف، التقدير».

فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ أَنْأَخَ، فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، تَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامُكَ»، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ. قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْفَضْلِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاري مولى زُرَيْقِ المؤدَّب (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَزْمَةَ) مولى آل حُوَيْطِبٍ (عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكسر دال «رَدَفْتُ» أَي: رَكِبْتُ ورائه (مِنْ) عَرَاقَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ) أَي: قَرَبَهَا (أَنْأَخَ) راحلته (فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ) بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به (تَوَضَّأَ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «فتوضأ» بفاء العطف (وَضُوءًا خَفِيفًا) إمَّا بِأَنَّهُ مَرَّةً مَرَّةً، أَوْ خَفَّفَ استعمال الماء على خلاف عادته، قال أسامة: (فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) رُفِعَ عَلَى تَقْدِيرِ: حضرت الصَّلَاةَ، أَوْ نُصِبَ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ (قَالَ) بِإِلْيَاسَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: (الصَّلَاةُ) حاضرة (أَمَامُكَ) بفتح الهمزة، ويجوز نصب الصَّلَاةَ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ كما مرَّ (فَرَكِبَ/ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى) (المغرب والعشاء، لم يبدأ بشيء قبل الصَّلَاةِ) (ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ) بن العباس (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَي: ركب خلفه، ف«الفضل»: رُفِعَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ (غَدَاةَ جَمْعٍ) أَي: غداة اللَّيْلَةِ الَّتِي كان فيها الجمع؛ وهي صبيحة يوم النحر.

(قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْفَضْلِ) بن عباس: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ) الَّتِي بِالْعَقْبَةِ، فَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ حِينَ بَلَّوْغَهَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ رواه مسلم.

٩٤ - بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ

(بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ) أصحابه (بِالسَّكِينَةِ) بالوقار (عِنْدَ الْإِفَاضَةِ) من عرفة (وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ) بذلك.

(١) زيد في (م): «عن أسامة بن زيد».

١٦٧١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى وَالِبَةِ، الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيْضَاعِ». أَوْضَعُوا: أَسْرَعُوا، «خَلَلَكُمْ»: مِنْ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ، «وَفَجَّرْنَا خَلَلَهُمَا»: بَيْنَهُمَا.

٢٠٢/٣ وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن محمد/ بن الحكم بن أبي مريم الجمحي البصري قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ) بضم السين وفتح الواو ابن حيَّان المدني، روى له البخاريُّ هذا الحديث فقط، وقد وثَّقه ابن معين وأبو زرعة، وقال ابن حبان^(١) في «الثقات»: رَّبَّمَا أَتَى بِمَنَاكِيرٍ. لكن لمتنه هذا شواهد، وقد تابعه فيه سليمان بن بلال عند الإسماعيليِّ وكذا غيره قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرِو) بفتح العين فيهما (مَوْلَى الْمُطَّلِبِ) قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة (مَوْلَى وَالِبَةِ) بلام مكسورة وموحدة مفتوحة، لا ينصرف للعلمية والتأنيث بالهاء (الْكُوفِيُّ) وقتله الحجاج سنة خمس وتسعين، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): أَنَّهُ دَفَعَ) انصرف (مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) من عرفات (يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَرَاءَهُ زَجْرًا) بفتح الزاي وسكون الجيم: صياحًا (شَدِيدًا وَضَرْبًا) زاد في غير رواية أبي الوقت^(٢) - كما في «اليونينية» - وعزاها غيره لكريمة فقط: «(وصوتًا)» وكأنَّه تصحيفٌ من: «(ضربًا)»، وعُطِفَ عليه (لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ): يا (أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) أي: الزموا الرِّفق وعدم المزاحمة في السَّير، ثمَّ علَّل ذلك بقوله: (فَإِنَّ الْبِرَّ) بكسر الموحدة، أي: الخير (لَيْسَ بِالْإِيْضَاعِ) بكسر الهمزة وبالضاد المعجمة، وآخره عينٌ مهملةٌ؛ وهو حمل الدَّابة على إسراعها في السَّير، يُقال: وَضَعَ البعيرُ وغيره: أسرع في سيره، وأَوْضَعَهُ رَاكِبُهُ، أي: ليس البرُّ بالسَّير السَّريع، ثمَّ قال المؤلف مفسِّرًا لـ «(الإيضاع)» على عادته: (أَوْضَعُوا) معناه: (أَسْرَعُوا) ركائبهم «(خَلَلَكُمْ)» [التوبة: ٤٧] مِنْ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ، «وَفَجَّرْنَا خَلَلَهُمَا» [الكهف: ٣٣] أي: (بَيْنَهُمَا) وفي الفرع وأصله مكتوبٌ على:

(١) في (د): «أبو حيَّان»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) في (د): «أبي ذرٍّ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينية».

«وصوتاً» علامة السقوط لأبي الوقت، ثم كتب على^(١) «بينهما»: «إلى»^(٢)، ذكر: «خلالكم» استطراداً لبقية الآية^(٣)، ثم الآية الأخرى بسورة «الكهف» تكثيراً للفرائد الفوائد اللغوية^(٤)، وأثابه، وهذا الحديث من أفراد المؤلف، والله أعلم^(٥).

٩٥ - بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

(بَابُ) استحباب (الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) المغرب والعشاء في وقت الثانية (بِالْمُزْدَلِفَةِ) / ٣٣٤/٢٥ ب قَيْدُهُ الدَّارِمِيُّ والبندريجي^(٦) والقاضي أبو الطَّيِّب وابن الصَّبَّاح والطَّبْرِيُّ والعمرانيُّ بما إذا لم يَخْشَ فوت وقت الاختيار للعشاء، فإن خشيَه صَلَّى بِهِمْ فِي الطَّرِيقِ، ونقله القاضي أبو الطَّيِّب وغيره عن النَّصِّ^(٧)، قال في «شرح المَهْذَبِ»: ولعلَّ إطلاق الأكثرين محمولٌ على هذا.

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَتَزَلَ الشَّعْبَ، فَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»، فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف المدني (عَنْ كُرَيْبٍ) مولى ابن عباس (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّهُ سَمِعَهُ) حال كونه (يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ) أي: رجع من وقوف عرفة بعرفات لأنَّ «عرفة» اسمٌ لليوم، و«عرفات» - بلفظ الجمع - اسمٌ للموضع، وحينئذٍ فيكون المضاف إليه محذوفاً، لكن على مذهب من يقول: إِنَّ «عرفة» اسمٌ للمكان أيضاً لا حاجة

(١) «على»: ليس في (د).

(٢) «إلى»: ليس في (د)، وقوله: «وفي الفرع وأصله مكتوبٌ على... كتب على بينهما: إلى» ليس في (م).

(٣) يشير إلى الآية: ﴿وَلَا تَضَعُوا ظُنُوكُمْ لِيَغْفُونََكُمْ الْفَنَّةُ﴾ [التوبة: ٤٧].

(٤) «اللُّغَوِيَّةُ»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) «والله أعلم»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في (د): «البندرينجي»، وهو تحريف.

(٧) في (د): «الأكثرين».

إلى التقدير (فَنَزَلَ الشُّعْبَ) الأيسر الذي^(١) دون المزدلفة (فَبَالَ) ولأبي ذر وابن عساكر: «بال» بإسقاط الفاء (ثُمَّ تَوَضَّأَ) وضوءاً شرعياً أو استنجى، وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لأنه من الوضوء وهي النظافة (وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ) أي: خففه، أو لم يتوضَّأ في جميع^(٢) أعضاء الوضوء، بل اقتصر على بعضها فيكون لغوياً، أو على بعض العدد فيكون شرعياً، ويؤيد هذا قوله في رواية [ح: ١٦٦٩]: «وضوءاً خفيفاً» لأنه لا يُقال في الناقص: خفيف، قال أسامة: (فَقُلْتُ لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: حضرت (الصَّلَاةُ) أو نُصِبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ) مبتدأ وخبر، أي: موضع هذه الصَّلَاة قدامك؛ وهو المزدلفة، فهو من باب ذكر الحال وإرادة المحل، أو التقدير: وقت الصَّلَاة قدامك، فالمضاف فيه محذوف؛ إذ الصَّلَاة نفسها لا توجد قبل إيجادها، وعند إيجادها لا تكون أمامه، قال الحنفية: فيكون المراد: وقتها، فيجب تأخيرها، وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد، فلو صَلَّى المغرب في الطريق لم يجز، وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر، وقال المالكية: يُنْدَب^(٣) الجمع بينهما، وظاهره: أنه لو صلاهما قبل إتيانه إليها أجزأه لأنه جعل ذلك مندوباً، والذي في «المُدَوَّنَةُ»: أنه يعيدهما إلا أنها عند ابن القاسم على سبيل الاستحباب، وقال ابن حبيب: يعيدهما أبداً، وقال الشافعية: لو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات، أو في الطريق^(٤)، أو صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ في وقتها جاز وإن خالف الأفضل، وفي الحديث: تخصيصُ لعموم الأوقات المؤقتة للصَّلوات الخمس ببيان فعله عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ) أي: الوضوء، فحذف المفعول، قال الخطابي: إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطَّهارة في طريقه، وتجوَّز فيه لأنه لم يُرَدَّ أن يصلي فيه^(٥)، فلمَّا نزل المزدلفة وأرادها/ أسبغه، ويحتمل أن يكون تجديداً وأن يكون عن حديث ١٣٣٥/٢د

(١) «الذي»: ليس في (م).

(٢) «جميع»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): أُطْلِقَ المندوب على المسنون، وهو خلاف اصطلاح المالكية؛ فإنَّ المسنون عندهم أرفعُ درجةً مِنَ المندوب وإن كانا مترادفين عند الشافعية.

(٤) «أو في الطريق»: ليس في (ص).

(٥) في غير (ص) و(م): «به».

طراً، واستبعد القول بأن المراد بقوله: «لم يسبغ الوضوء» الوضوء اللغوي، وأبعد منه أن المراد به الاستنجاء، ومما يقوي استبعاده رواية المؤلف السابقة في «باب الرجل يوضئ صاحبه» [ج: ١٨١]: عن أسامة: أنه من الله يد علم عدل إلى الشعب ففضى حاجته، فجعلت أصب الماء عليه ويتوضأ. إذ لا يجوز أن يصب عليه أسامة إلا وضوء الصلاة لأنه كان لا يقرب^(١) منه أحد وهو على حاجته.

(ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ بِالنَّاسِ (الْمَغْرِبِ) أَي: قَبْلَ حِطِّ الرِّحَالِ كَمَا جَاءَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي رَوَايَةٍ^(٢) أُخْرَى (ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ) مَتَى (بَعِيرُهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْعِشَاءِ (وَلَمْ يُصَلِّ) نَفْلًا (بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ يَخْلُ بِالْجَمْعِ لِأَنَّ الْجَمْعَ يَجْعَلُهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، فَوَجِبَ الْوَلَاءُ كَرَكْعَاتِ الصَّلَاةِ، وَلَوْلَا اشْتِرَاطُ الْوَلَاءِ لَمَّا تَرَكَ^(٣) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ الرِّوَاتِبَ، لَكِنَّ هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ جَمْعِ التَّقْدِيمِ فَيَخْلُ، وَبَيْنَ جَمْعِ التَّأْخِيرِ فَلَا يَخْلُ^(٤) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُهُ عَنْ قَرِيبٍ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

٩٦ - بَابُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

(بَابُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَزْدَلِفَةِ (وَلَمْ يَتَطَوَّعْ) بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى أَثَرِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي أياس، عبد الرحمن قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذنب المدني (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ)

(١) في هامش (ج): «قُرْب» منه كـ «كُرْم» و«قَرَبَه» كـ «سَمِعَه» قُرْبًا وقربانًا: دنا، فهو قريب، للواحد والجمع «قاموس».

(٢) «رواية»: ليس في (د).

(٣) في (د): «لم يترك».

(٤) «يحل»: مثبت من (م).

سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ) بسكون الميم بعد فتح الجيم، أي: المزدلفة، وسقط لأبي ذرٍّ لفظة «بين»، فقوله: «المغرب» نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، و«العشاء»: عُطِفَ عَلَيْهِ (كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) من العشاءين (بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَيِّخْ) أي: لم يتنقل (بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) بكسر الهمزة وسكون المثلثة من «إثر» بمعنى: أثر - بفتحيتين - أي: عقبهما، أي: لم يصل بعد كل واحدة منهما، وليس المراد أنه لم^(١) يتنقل لا بينهما ولا بعدهما لأنَّ المنفِيَّ التَّعْقِيبَ لَا الْمَهْلَةَ^(٢)، وحينئذٍ فلا ينافي قولهم باستحباب تأخير سنَّة العشاءين عنهما، ومذهب الشافعية: أنه إذا جمع بين الظهر والعصر قَدَّمَ سنَّة الظهر التي قبلها، وله تأخيرها سواءً جمع تقديمًا أو تأخيرًا، وتوسيطها إن جمع تأخيرًا سواءً قَدَّمَ الظهر أم العصر، وأخر سنَّتها التي بعدها، وله توسيطها إن جمع تأخيرًا وقَدَّمَ الظهر وأخر عنهما سنَّة العصر، وله توسيطها وتقديمها إن جمع تأخيرًا، سواءً قَدَّمَ الظهر أم العصر، وإذا جمع بين المغرب والعشاء أخر سنَّتَيْهِمَا^(٣)، وله توسيط سنَّة المغرب إن جمع تأخيرًا وقَدَّمَ المغرب، وتوسيط سنَّة العشاء إن جمع تأخيرًا وقَدَّمَ العشاء، وما سوى ذلك ممنوعٌ، وهذا كله بناءً على أنَّ التَّرتيبَ والولاءَ شرطان في جمع التَّقديم دون جمع التَّأخير، والأولى من ذلك تقديم سنَّة الظهر أو المغرب المُقَدَّمة وتأخير ما سواها على كلِّ تقدير.

وهذا الحديث أخرجه / أبو داود في «الحج»^(٤)، وكذا النسائي.

د/٣٣٥ ب

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء البجلي قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) هو سليمان بن أيوب بن بلال القرشي قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري

(١) في (د) و(م): «لا».

(٢) في (ص) و(م): «المهمله»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «سنَّتَيْهِمَا».

(٤) في «الحج»: ليس في (ص).

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) هُوَ عَدِيُّ بْنُ أَبَانَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ الْخَطْمِيُّ) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ نِسْبَةً إِلَى خُطْمَةٍ: فَخَذٌ مِنَ الْأَوْسِ، وَ«يَزِيدٌ» مِنَ الزِّيَادَةِ (قَالَ حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو أَيُّوبَ) خَالِدُ (الْأَنْصَارِيُّ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْمَعْ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ) أَي: وَلَمْ يَصِلْ بَيْنَهُمَا تَطَوُّعًا، وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا: أَنَّهُ يُسَنُّ التَّطَوُّعُ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، نَعَمْ لَا يُسَنُّ التَّنْفُلُ الْمُطْلَقُ لَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَلَا عَلَى / أَثَرِهِمَا لِثَلَا يَنْقَطِعُ عَنِ الْمَنَاسِكِ.

٢٠٤/٣

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «الْمَغَازِي» [ج: ٤٤١٤]، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمَنَاسِكِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ»، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «الْحَجِّ».

٩٧ - بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

(بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ الْعِشَاءَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

١٦٧٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا بِعِشَائِهِ فَتَعَشَى، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى - فَأَذَّنَ وَأَقَامَ - قَالَ عَمْرُو: لَا أَعْلَمُ الشُّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ - ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، فِي هَذَا الْمَكَانِ، مِنْ هَذَا الْيَوْمِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ عَنْ وَقْتَيْهِمَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَمَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ خَدِيجِ الْجَعْفِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) السَّبَّيْعِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ، حَالُ كَوْنِهِ (يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ) بَنَ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) زَادَ النَّسَائِيُّ هُنَا: «فَأَمَرَنِي عُلُقَمَةُ أَنْ أَلْزِمَهُ» فَلَزِمْتُهُ (فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ) أَي: وَقْتُ الْعِشَاءِ الْأَخِيرَةِ^(١) (أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ (فَأَمَرَ رَجُلًا) لَمْ يُعْلَمْ اسْمُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ (فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ) سَنَّتْهَا (ثُمَّ دَعَا بِعِشَائِهِ) بَفَتْحِ

(١) فِي (م): «الْآخِرَةُ».

العين: ما يتعشى به من المأكول (فَتَعَشَى، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى^(١)) - بضم الهمزة؛ يعني: أنه أمر فيما يظنه، لا فيما يعلمه يقيناً (فَأَذَّنَ وَأَقَامَ - قَالَ عَمْرُو) شيخ المؤلف: (لَا أَعْلَمُ الشُّكَّ) في قوله: «أَرَى، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ» (إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ -) المذكور في السند، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عمرو عنه: ولم يقل ما قاله^(٢) عمرو (ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ) فيه: الأذان والإقامة لكل من الصَّلَاتَيْنِ، وهو^(٣) مذهب مالك، قال ابن عبد البر: وليس لهم في ذلك حديث مرفوع. انتهى. لكن حمل الطحاوي حديث ابن مسعود هذا على أن أصحابه تفرقوا عنه فأَذَّنَ لهم ليجتمعوا ليجمع بهم. قال الحافظ ابن حجر: ولا يخفى تكلفه، وقد اختلفت طرق الحديث في الأذان والإقامة للصَّلَاتَيْنِ على ستة أوجه: الإقامة لكل منهما بغير أذان، كما سبق قريباً^(٤) من حديث ابن عمر [ج: ١٦٧٣] أو الإقامة لهما مرة واحدة، رواه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر، أو الأذان مرة مع إقامتين، رواه مسلم وغيره في حديث جابر الطويل، وهو الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة، أو مع الأذان إقامة واحدة، رواه النسائي من رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عمر^(٥)، وهو مذهب الحنفية، أو الأذان والإقامة لكل منهما كما في^(٦) حديث هذا الباب، ورواه النسائي أيضاً، وقول ابن عبد البر: لا أعلم في هذا الباب حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ بوجه من الوجوه، تعقبه الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي» بأن ابن مسعود قال في آخر هذا الحديث - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - : رأيت النبي ﷺ يفعل، فإن أراد به جميع ما ذكره في الحديث فهو إذا^(٧)

(١) زيد في (ب) و(س): «رجلاً»، وليس في «اليونينية».

(٢) في (ص) و(م): «قال».

(٣) في غير (ص) و(م): «وهذا».

(٤) في (د): «كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى».

(٥) في (د): «عن عمرو»، وليس بصحيح.

(٦) في (ف): «ليس في (ص)».

(٧) في (ج): «إذن» وفي هامشها: اختلف في «إذن» فجزم ابن مالك في «التسهيل» بأنها تكتب بالألف؛ مراعاة للوقف عليها، قال أبو حيان: وهو مذهب المازني، قال: وذهب المبرّد والأكثر إلى أنها تكتب بالثون، وفصل الفراء فقال: إن ألغيت كُتِبَت بالألف، وإن عملت كُتِبَت بالثون؛ لقوتها، وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالثون؛ فرقاً بينها وبين «إذا» الظرفية؛ لئلا يقع الإلباس، قال: ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن =

مرفوعٌ، وإن أراد به كون هاتين الصَّلَاتين في هذين الوقتين - وهو الظَّاهر - فيكون ذكر الأذنين والإقامتين موقوفاً عليه. انتهى. والوجه السادس: ترك الأذان والإقامة فيهما، رواه ابن حزم في «حَجَّةُ الْوُدَاع» عن طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عن ابن عمر من فعله، ويمكن الجمع بين أكثرها^(١)، فقوله: بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، أي: لكلِّ صَلَاةٍ، أو على صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لكلِّ منهما، ويتأيد برواية من صَرَّحَ بِإِقَامَتَيْنِ، وقول من قال كلُّ وَاحِدَةٍ بِإِقَامَةٍ، أي: ومع إحداهما بِأَذَانٍ، ويدلُّ عليه^(٢) رواية من قال: بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، ومذهب الشَّافِعِيَّة: أَنَّهُ يُسَنُّ الْأَذَانَ لِلْفَرَضِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ لِفَعْلِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعَرَفَةٍ، رواه مسلمٌ، وحفظاً للولاء، وَيُسَنُّ لِلْفَرَضِ الثَّانِي فِي جَمْعِ التَّأخير إن ابتداءً بِالْفَرَضِ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِي وَقْتِهِ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ فَرَضٌ، دُونَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ كَالْفَائِتِ، فَإِنْ ابْتَدَأَ بِالْأَوَّلِ فَلَا يُؤْذَنُ لَهُ كَالْفَائِتِ، عَلَى مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ، وَلَا لِلثَّانِي لِتَبْعِيَّتِهِ لِلْأَوَّلِ، وحفظاً للولاء، ولأنه مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ بِمَزْدَلِفَةٍ بِإِقَامَتَيْنِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ [ج: ١٦٧٣] وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ كَمَا رَأَيْتَهُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ بِلَفْظٍ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُصَلِّي بِالمَزْدَلِفَةِ بِإِقَامَتَيْنِ؛ إِقَامَةً لِلْمَغْرَبِ وَإِقَامَةً لِلْعِشَاءِ، وَلَا أَذَانَ، لَكِنَّ الْأَظْهَرَ فِي «الرَّوَضَةِ»: أَنَّهُ يُؤْذَنُ لِلْفَرَضِ^(٣) الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِمَزْدَلِفَةٍ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ كَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ.

(فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ) أَي: صَلَّى صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَالْجَوَابُ مُحذُوفٌ، وَلِلْمُسْتَمْلِي وَالْكُشْمِينِيَّ

وَابْنِ عَسَاكِرٍ: «فَلَمَّا حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ» أَي: / لَمَّا كَانَ حِينَ طُلُوعِهِ، وَفِي نَسَخَةٍ: «فَلَمَّا كَانَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ» قَالَ فِي «الْمَصَابِيحِ»: الظَّاهِرُ أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ وَ«حِينَ»: فاعِلُهَا، غَيْرَ أَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي صَدَرَهَا ماضٍ، فُبْنِيَ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ:

= التَّخَاسُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدٍ يَقُولُ: أَشْتَهِي أَنْ أَكُوِي يَدَ مَنْ يَكْتُبُ «إِذْنَ» بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ «أَنْ» وَ «لَنْ»، وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ فِي الْحُرُوفِ، قُلْتُ: وَمَنْ صَحَّحَ كِتَابَتَهَا بِالتَّنُونِ الرَّكَابِيِّ فِي «شرح الهادي». انتهى «جمع».

(١) «بين أكثرها»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «له».

(٣) في (د): «في الفرض».

(٤) في (د): «الشَّافِعِيُّ».

وَيُرَوَّى: فَلَمَّا أَحَسَّ وَقْتَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ مِنَ الْإِحْسَاسِ (قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ) بِالنَّصْبِ (إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ) بِالنَّصْبِ أَيْضًا (فِي هَذَا الْمَكَانِ، مِنْ هَذَا الْيَوْمِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) يَعْنِي: ابْنُ مَسْعُودٍ: (هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ) بِالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَضْمُومَةِ، أَوْ بِالتَّحْتِيَّةِ مع فتح/ الواو الْمُشَدَّدَةِ (عَنْ وَفْتِهِمَا) الْمُسْتَحَبِّ الْمَعْتَادِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّحْوِيلِ إِيقَاعُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ الْمَحْدُودِ لِهَمَا فِي الشَّرْعِ، قَالَهُ الْمُهَلَّبُ (صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ) وَقْتَ الْعِشَاءِ (وَالْفَجْرِ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ) بِزَايٍ مَضْمُومَةٍ وَغَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، أَيْ: يَطْلُعُ، فَتَحَوَّلَتْ بِتَقْدِيمِهَا عَنِ الْوَقْتِ الظَّاهِرِ لِكُلِّ أَحَدٍ، فَقُدِّمَتْ إِلَى وَقْتِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعْ، لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَقَّقَ طُلُوعُهُ إِمَّا بِوَحْيٍ أَوْ بِغَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الْمِبَالِغَةُ فِي التَّغْلِيسِ عَلَى بَاقِي^(١) الْأَيَّامِ لِمَتَّسَعِ الْوَقْتُ لِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنْ أَعْمَالِ يَوْمِ التَّحَرُّكِ مِنَ الْمَنَاسِكِ (قَالَ) أَيْ: ابْنُ مَسْعُودٍ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ) الظَّاهِرُ: أَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ الصَّلَاتَيْنِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ، أَوْ إِلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ^(٢)، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا كَمَا سَبَقَ قَرِيبًا^(٣) تَقْرِيرُهُ.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً [ج: ١٦٨٣]، وكذا النسائي.

٩٨ - بَابُ مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ لَيْلٍ، فَيَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ، وَيُقَدَّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

(بَابُ مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ) بَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ جَمْعَ ضَعِيفٍ؛ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَشَايِخِ الْعَاجِزِينَ وَأَصْحَابِ الْأَمْرَاضِ، لِيَرْمُوا^(٤) قَبْلَ الزَّحْمَةِ (بِلَيْلٍ) أَيْ: فِي لَيْلٍ مِنْ مَنْزِلِهِ بِجَمْعٍ (فَيَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ) عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْهَا (وَيَدْعُونَ) وَيَذْكُرُونَ بِهَا (وَيُقَدَّمُ) بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُشَدَّدَةِ^(٥) (إِذَا غَابَ الْقَمَرُ) عِنْدَ أَوَائِلِ الثَّلَاثِ الْآخِرِ، فَهُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «بَلِيلٍ» إِذْ هُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، فَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ: «إِذَا غَابَ الْقَمَرُ».

(١) فِي (م): «مَا فِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي (د): «ذَكَرَ».

(٣) «قَرِيبًا»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (د): «لِيَرْمَلُوا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي غَيْرِ (د) وَ(م): «الْمُشَدَّةُ»، وَفِي (ص): «الْمَكْسُورَةُ»، وَهُوَ تَكَرُّرٌ.

١٦٧٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَزْجُمُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مِنِّي لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام المصري (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري المدني (قَالَ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب: (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ) النساء والصبيان والعاجزين^(١) من منزله الذي نزل به بالمزدلفة إلى منى خوف التأذي بالاستعجال والازدحام (فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ) بفتح ميم «المشعر» ويجوز كسرهما (الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ) الذي يحرم فيه الصيد وغيره لأنه من الحرم، أو لأنه ذو حرمة، وسُمِّي مشعراً - فيما قاله الأزهري - لأنه مَعْلَمٌ^(٢) للعبادة، وهو - كما قاله النووي كابن الصلاح - جبلٌ صغيرٌ بآخر المزدلفة، يُقال له: قَرْحٌ - بضم القاف وفتح الزاي آخره حاءٌ مهملةٌ - وهو منها لأنه ما بين مأزَمِي^(٣) عرفة ووادي مُحَسَّرٍ، وقد استبدل الناس الوقوف به على بناءٍ مُحدثٍ هناك يظنونونه المشعر، وليس كما يظنون، لكن يحصل بالوقوف عنده أصل السُنَّة، أي: وكذا بغيره من مزدلفة على الأصح، وقال المحبُّ الطبري: هو بأوسط المزدلفة، وقد بُني عليه بناءٌ، ثم حكى كلام ابن الصلاح، ثم قال: والظاهر أن البناء إنما هو على الجبل، والمشاهدة تشهد له، قال: ولم أر ما ذكره ابن الصلاح لغيره^(٤)، وقال/ ابن الحاج: المزدلفة والمشعر ومنى^(٥) وجمعٌ وقَرْحٌ: أسماءٌ مترادفةٌ. ١٣٣٧/٢٥ انتهى. والمعروف أن المشعر موضعٌ خاصٌّ بالمزدلفة، ويحصل أصل السُنَّة بالمرور - وإن لم

(١) في (د): «والعجائز».

(٢) في هامش (ج): معالم الدين: دلائله، وكذلك معالم الطريق، الواحدة: «مَعْلَمٌ» أي: كـ «مَقْعَدٌ» «جمهرة».

(٣) في هامش (ج): «المأزمان»: مضيقٌ بين جَمْعٍ وعرفة، وآخر بين مكَّة ومنى، ومأزم الأرض والفرج والعيش: مضايقتها، الواحد كـ «مَنْزِل» «قاموس».

(٤) زيد في (د): «وفي نسخة».

(٥) «منى»: مثبت من (م).

يقف - كما في عرفة، نقله في «الكفاية» عن القاضي وأقره^(١) (بَلَيْل) أي: في ليل (فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ) بِمَزْمَلٍ ويدعون (مَا بَدَأَ لَهُمْ) من غير همز، أي: ما ظهر لهم وسنح^(٢) في خواطرهم وأرادوا (ثُمَّ يَرْجِعُونَ) إلى منى، ولـ «مسلم»: ثُمَّ يدفعون، قال في «الفتح»: وهو أظهر (قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ) بالمشعر الحرام^(٣) أو بالمزدلفة، ولأبي الوقت: «ثُمَّ يرجعون ما بدا لهم قبل أن يقف الإمام» (وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ) إلى منى (فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ) بفتح الياء والدال وسكون القاف بينهما (مِنَى) بالصَّرف (لِصَلَاةِ الْفَجْرِ) أي: عند صلاة الفجر، فاللَّام للتوقيت لا للعلّة (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ) الكبرى؛ وهي جمرة العقبة.

٢٠٦/٣ (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَرْخَصَ) / بهمزة مفتوحة وسكون الراء فعلٌ ماضٍ، وفاعله: الرَّسُولُ ﷺ، وفي بعض الروايات كما في الفتح: «رَخَّصَ» بدون همزة^(٤) وتشديد الخاء، وهو^(٥) أوضح في المعنى لأنّه من التَّرخيص ضدّ العزيمة، لا من الرُّخص ضدّ الغلاء (فِي أَوَّلِكَ) أي: الضَّعْفَة (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعِ بَلَيْل).

١٦٧٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعِ بَلَيْل.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشي قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «النَّبِيُّ» (مِنَ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ) بفتح الجيم وسكون الميم من المزدلفة (بَلَيْل) قيّده الشافعي وأصحابه بالنّصف الثاني.

١٦٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

- (١) قوله: «ويحصل أصل السنة... عن القاضي وأقره» جاء في (ص) و(م) بعد قوله: «ابن الصلاح لغيره» السابق.
- (٢) في هامش (ج): «سَنَحَ» الشيء يسنح - بفتحتيْن - سُنوحًا: سهّل وتيسّر، ثُمَّ قالوا: سنح الخاطرُ به: جاد «مصباح».
- (٣) «الحرام»: ليس في (ص) و(م).
- (٤) في (ص): «همز».
- (٥) في (ص): «وهي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ) بضم العين مُصَغَّرًا المكي، مولى آل قارظ^(١) بن شيبه الكناني أنه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ) إلى منى.

١٦٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا، فَارْتَحَلْنَا، وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَنْتَاهُ مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: يَا بَنِي إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِلظُّعُنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى) القَطَّان (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «حَدَّثَنَا» (عَبْدُ اللَّهِ) بن كيسان (مَوْلَى أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر (عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): (أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ) لعبد الله بن كيسان: (يَا بَنِي) بضم الموحدة مُصَغَّرًا (هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟) قال ابن كيسان: (قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ) له: (هَلْ) ولأبي ذرٍّ: «ثُمَّ»^(٣) قالت: (يَا بَنِي؛ هَلْ) (غَابَ الْقَمَرُ؟) قال: (قُلْتُ: نَعَمْ) غاب (قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا) بكسر الحاء أمرٌ من الارتحال (فَارْتَحَلْنَا، وَمَضَيْنَا) بها، ولأبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر: «فمضينا» بفاء العطف بدل الواو (حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ) الكبرى (ثُمَّ رَجَعْتُ) إلى منزلها بمنى (فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا) وفي «سنن أبي داود» بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مسلم: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَفَاضَتْ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ: عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ وَقْتُ الرَّمِيِّ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَوَجَّهَهُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّقَ الرَّمِيَّ بِمَا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَهُوَ صَالِحٌ لِجَمِيعِ اللَّيْلِ، وَلَا ضَابِطَ لَهُ، فَجَعَلَ النِّصْفَ ضَابِطًا لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ مِمَّا قَبْلَهُ، وَلَأَنَّهُ وَقَّتْ بِهِ^(٤) لِلدَّفْعِ

(١) في هامش (ج): بالقاف والراء وبالطاء المنقطة، قيده الكيرمانى.

(٢) في (د): «عنهما».

(٣) «ثُمَّ»: ليس في (د).

(٤) «به»: ليس في (د) و(م).

من مزدلفة ولأذان الصُّبح، فكان وقتاً للرَّمي كما بعد الفجر، ومذهب المالكيَّة والحنفيَّة: يحلُّ^(١) بطلوع الفجر، وقبله لغوٌ حتَّى للنِّساء والضعفة، والرُّخصة في الدَّفْع ليلًا إنَّما هي في الدَّفْع خوف الرِّحام، والأفضل الرَّمي من طلوع الشَّمس، وفي «سنن أبي داود» بإسنادٍ حسنٍ من حديث ابن عبَّاسٍ: أَنَّهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَلَّامَانِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: «لَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وإذا كان من رُخَّص له مُنِعَ أن يرمي قبل طلوع الشَّمس فمن لم يُرَخَّص له أوَّلَى، وقد جمعوا بين حديث ابن عبَّاسٍ هذا وحديث الباب بحمل الأمر في حديث ابن عبَّاسٍ على النَّدْب، ويؤيِّده حديث ابن عبَّاسٍ عند الطَّحاويِّ قال: بعثني النَّبِيُّ ﷺ مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر.

(فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَنْتَاة) بفتح الهاء وسكون الثَّوْن وبعد المُثَنَّاة الفوقيَّة ألف آخره هاء ساكنة^(٢)، أي: يا هذه (مَا أَرَانَا) بضمِّ الهمزة، أي: ما أظنُّ (إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا) بفتح الغين المعجمة وتشديد اللَّام وسكون السَّين المهملة، أي: تقدَّمتنا على الوقت المشروع (قَالَتْ: يَا بُنَيَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ) بضمِّ الظَّاء المعجمة والعين المهملة ويجوز سكونها، جمع ظعينة: المرأة في اليهودج، واستدلَّ بقولها: «أَذِنَ» على عدم وجوب المبيت بالمزدلفة؛ إذ لو كان واجبًا لم يسقط بعذر الضَّعف كالوقوف بعرفة، وهو مذهب المالكيَّة، قال الشَّيخ خليل: ونُدِب بياته بها، وإن لم ينزل فالدم، أي: على الأشهر، وهذا ما^(٣) صحَّحه الرَّافعيُّ، وصحَّح النَّوويُّ وجوبه على غير المعذور؛ بخلاف المعذور كالرَّعاء وأهل سقاية العبَّاس، أو له مالٌ يخاف تلفه بالمبيت، أو مريضٌ يحتاج إلى تعهده، أو أمرٌ يخاف فوته، قال النَّوويُّ: ويحصل المبيت بمزدلفة بحضورها لحظةً في النِّصف الثَّاني كالوقوف بعرفة، نصَّ عليه في «الأمِّ»، وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين، وقيل: يُشترط/ معظم اللَّيل كما لو حلف: لا يبيت^(٤) بموضع لا يحنث إلَّا بمعظم اللَّيل، وهذا صحَّحه الرَّافعيُّ، ثمَّ استشكله من جهة أنَّهم لا يصلونها حتَّى يمضي ربع اللَّيل، مع جواز الدَّفْع منها بعد نصف اللَّيل، وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضًا.

(١) في (د): «يدخل».

(٢) «ساكنة»: ليس في (د).

(٣) «ما»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «يبيت».

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبُطَةً، فَأَذِنَ لَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدِيُّ البصريُّ، وهو ثقةٌ، ولم يُصِبْ من ضعفه، قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ الْقَاسِمِ) ابن محمد بن أبي بكرٍ الصَّدِّيق، و«القاسم» هو والد عبد الرحمن (عَنْ عَائِشَةَ) عَمَّةُ الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ) بنت زمعة أم المؤمنين (النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ^(١) ثَقِيلَةً من عِظَمِ جِسْمِهَا (ثَبُطَةً) بسكون الموحدة بعد المثلثة المفتوحة، ولأبي ذرٍّ: «ثَبُطَةً» بكسرها، أي: بطيئة الحركة، وفي «مسلم» عن القعنبي عن أفلح بن حميد: أن تفسير «الثبُطَة» بالثَّقيلة من القاسم راوي الحديث، وحينئذٍ: فيكون قوله في هذه الرواية: «ثَقِيلَةً ثَبُطَةً» من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثلته قليلة جدًا، وسببه: أن الراوي أدرج التفسير بعد الأصل، فظن الراوي الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر، قاله في «الفتح» (فَأَذِنَ لَهَا) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولم يذكر محمد بن كثير شيخ المؤلف عن سفيان ما استأذنته سودة فيه فلذلك عقبه المؤلف بطريق أفلح عن القاسم ^(٣) المبيّنة لذلك، فقال بالسند السابق إليه في أول هذا المجموع:

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةُ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ، وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ لَهَا، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ، فَلَأَن أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ - أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ قال: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) الأنصاريُّ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) والد عبد الرحمن المذكور في سند الحديث السابق (عَنْ) عَمَّتِهِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةُ) بنت زمعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنْ تَدْفَعَ) أي: أن تتقدم إلى منى (قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ) بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين، أي: قبل زحمتهم لأن بعضهم

(١) «النَّبِيُّ»: ليس في (ص).

(٢) في (ج): «فكانت». وفي هامشها: كذا بخط الشيخ مصححاً عليها، والذي في «الفرع» بالواو.

(٣) «عن القاسم»: ليس في (د).

١٣٣٨/٢د يحطم بعضاً من الرّحام (وَكَانَتْ) سودة (امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ لَهَا) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَدَفَعَتْ) إِلَى مَنْى / قَبْلَ خَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَضْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قالت عائشة: (فَلَأَنْ أَكُونَ) بفتح اللّام (اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ -) أي: كاستئذان سودة، ف«ما»: مصدريةٌ، والجملة معترضةٌ بين المبتدأ الذي هو قوله: «فَلَأَنْ أَكُونَ» وبين خبره وهو^(١) قوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ) كل شيء (مَفْرُوحٍ بِهِ) وأسرّه، وهذا كقوله في الحديث الآخر: أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، قال أبو عبد الله الأبيّ رحمه الله: الشائع في^(٢) كلام الفخر والأصوليين: أَنَّ ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علّةً فيه، وقول عائشة هذا يدلُّ على أنّه لا يشعر بكونه علّةً لأنّه لو أشعر بكونه علّةً لم ترد ذلك؛ لاختصاص سودة بذلك الوصف إلّا أن يُقال^(٣): إنّ عائشة نفحت المناط، ورأت أنّ^(٤) العلّة إنّما هي الضّعف، والضّعف أعمُّ من أن يكون لثقل الجسم^(٥) أو غيره، كما قال: «أذن لضعفة أهله»، ويحتمل أنّها قالت ذلك لأنّها شركتها^(٦) في الوصف لِمَا رُوِيَ أَنَّهَا قالت: سابت رسول الله^(٧) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فسبقته، فلمّا ربّيت اللحم سبقني.

٩٩ - بَابُ مَنْ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ بِجَمْعٍ

(بَابُ مَنْ) وللأربعة: «متى» (يُصَلِّيُ الْفَجْرَ بِجَمْعٍ) وهو أوضح من الأوّل^(٨).

١٦٨٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.

(١) في (ص): «الذي هو».

(٢) في (د): «من».

(٣) في (م): «الغالب».

(٤) «أنّ»: ليس في (د).

(٥) في (د): «جسم».

(٦) في هامش (ج): «شركه» في البيع والميراث كـ «علمه»، شراكة؛ بالكسر «قاموس».

(٧) في (ص): «النبي».

(٨) في هامش (ج): أي: من يصلي؛ لأنّ القصد وقت فعل الصلّة، لا المصلي، وعبارة العيني: بيان وقت صلاة الفجر.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة آخره مثلثة، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي قاضي الكوفة قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان ابن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عُمَارَةُ) بن عُمَيْرٍ^(١) التيمي (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن يزيد النخعي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) يعني: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا) المعتاد، ولأبي ذر: «لغير» باللام بدل الموحدة^(٢) (إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) جَمَعَ تَأخير، قال النووي: احتج الحنفية بقول ابن مسعود: «ما رأيته ﷺ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا»^(٣) (إِلَّا صَلَاتَيْنِ) على منع الجمع بين الصلاتين في السفر، وجوابه: أنه مفهوم، وهم لا يقولون به ونحن نقول به؛ إذا لم يعارضه منطوق، وقد تظاهرت الأحاديث على جواز الجمع، ثم هو^(٤) متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات، وقد تعقبه العيني - في قوله: «إنه مفهوم وهم لا يقولون به» - فقال: لا نسلم هذا على إطلاقه، وإنما لا يقولون بالمفهوم المخالف، قال: وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلاتين ٢٠٨/٣ في السفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً. انتهى. فليتأمل (وَصَلَّى الْفَجْرَ) حين طلوعه (قَبْلَ مِيقَاتِهَا) المعتاد مبالغة في التذكير ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك، وإلا فقد كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى يأتيه بلال، وليس المراد أنه صلاها قبل الفجر؛ إذ هو غير جائز بالاتفاق.

ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون/، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في «الحج». ٣٣٨/٢د ب

١٦٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، كُلَّ صَلَاةٍ وَخَذَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، قَائِلٌ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حُؤْلَتَا عَنْ وَفْتِهِمَا فِي هَذَا

(١) في (ص): «عمر»، وهو تحريف.

(٢) في (د): «الباء»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) «صلاة بغير ميقاتها»: مثبت من (د).

(٤) «هو»: ليس في (ص).

الْمَكَانِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ، فَلَا يَفْقَدُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُغْنِمُوا، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَشْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضَى الْآنَ أَصَابَ الشُّنَّةَ، فَمَا أَذْرِي أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعُ عُثْمَانَ رضي الله عنه، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) ^(١) بفتح الرَّاء والجيم ابن عمر ^(٢)، ويُقال: ابن المُثنَّى بدل «عمر» الغُدَّاني - بضم الغين ^(٣) المعجمة وتخفيف الدال المهملة - البصري، قال أبو حاتم: كان ثقةً رضا، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال عمرو بن ^(٤) الفلاس ^(٥): كان كثير الغلط والتَّصحيف، ليس بحجَّة. انتهى. وقد لقيه المؤلف وحَدَّث عنه بأحاديث يسيرة، وروى له التَّسائي وابن ماجه قال: (حَدَّثَنَا) ^(٦) إِسْرَائِيلُ بن يونس (عَنْ) جَدِّهِ (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد ^(٧) الله السَّبَّيْعِيِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النَّخَعِيِّ الكوفي (قَالَ: خَرَجْنَا) بلفظ الجمع، ولأبي ذرٍّ: «خرجت» (مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) أي ^(٨): ابن مسعود رضي الله عنه إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا بفتح الجيم وسكون الميم، أي: المزدلفة من عرفات (فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ) المغرب والعشاء (كُلَّ صَلَاةٍ) بنصب: «كل» أي: صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ مِنْهُمَا (وَوَحَّدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءَ بَيْنَهُمَا) بكسر العين في فرع «اليونينية» وغيره، وفي بعض الأصول - وهو الذي في «اليونينية» - ^(٩): «والعشاء» بفتحها وهو الصَّواب؛ لأنَّ المراد به: الطَّعام، أي: أَنَّهُ تَعَشَّى بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وقد وقع ذلك مُبَيَّنًا فيما سبق بلفظ [ح: ١٦٧٥]: إِنَّهُ دَعَا بَعَثَائِهِ فَتَعَشَّى، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ، قال

(١) في هامش (ص) و(ج): قوله: «ابن رجاء» قال الكيرماني: بلفظ المصدر، وقضيته أَنَّهُ مقصور، قال في «المصباح»: رَجَوْتُهُ أَرْجُوهُ رُجُوءًا، على «فُعُولٍ»: أَمَلْتُهُ، والاسم: الرَّجَاءُ؛ بالمد، ورجوته أَرْجِيهِ: من باب «رمى» لغة فيه. «عجمي».

(٢) زيد في (ب) و(س): «مولى ابن عمر»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٣) «الغين»: مثبت من (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): عَلِيّ.

(٥) في هامش (ج): «الفلاس» بفتح الفاء وشد اللام وبالسَّين المهملة، نسبة إلى بيع الفُلُوس، الصَّيرفي.

(٦) في (م): «حَدَّثَنِي».

(٧) في غير (د) و(س): «عبيد»، وهو تحريف.

(٨) «أي»: مثبت من (ص) و(م).

(٩) «وهو الذي في اليونينية»: ليس في (م).

عياض: وإنما فعل ذلك لينبه على أنه يُغتفر الفصل اليسير بينهما، والواو في قوله: «والعشاء» للحال (ثم صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ^(١) الْفَجْرُ، قَائِلٌ) كذا في فرع «اليونينية»: «قائلٌ» بغير واو، وفي غيره: «وقائلٌ» بإثباتها (يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا غَيْرَتَا (عَنْ وَقْتِهِمَا) الْمَعْتَاد (فِي هَذَا الْمَكَانِ) الْمَزْدَلِفَةَ، قَالَ الْبُلْقِينِي^(٢) - فيما نقله عنه صاحب «اللامع» - : لعلَّ هذا مُدْرَجٌ من كلام ابن مسعود، ففي «باب من أذن وأقام» [ج: ١٦٧٥]: قال عبد الله: هما صلاتان مُحَوَّلَتَانِ، قال: وحكى البيهقي عن أحمد تردداً^(٣) في: أنه مرفوعٌ أو مُدْرَجٌ، ثم جزم البيهقي بأنه مُدْرَجٌ، وأجاب البرماوي بأنه لا تنافي بين الأمرين، فمرة رُفِعَ، ومرة وُقِفَ (الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) بِالنَّصْبِ فِيهِمَا، قال الزركشي: بدلٌ من اسم «إِنَّ»، وكذا: «صلاة الفجر»، وتعقبه الدماميني بأنَّ المُبْدَلَ منه مُثْنَى، فلا يُبْدَلُ منه بدل كلِّ إلا ما يصدق عليه المُثْنَى، وهو اثنان، فحينئذٍ: المغرب وصلاة الفجر. مجموعهما هو البدل، ويحتمل أن يكون نصبهما بفعلٍ محذوفٍ، أي: أعني المغرب وصلاة الفجر. انتهى. ويجوز الرُّفْعُ فيهما على أنَّ المغرب خبر مبتدأ محذوفٍ، تقديره: إحدى الصَّلَاتَيْنِ المغرب، وسقط في رواية ابن عساكر «والعشاء».

(فَلَا يَقْدُمُ النَّاسُ جَمْعًا) أي: المزدلفة، بفتح دال «يَقْدَمُ» بعد سكون قافها (حَتَّى يُعْتَمُوا) بضمٍّ أوْله وكسر ثالثه مِنَ الإِعْتَامِ، أي: يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الأخيرة^(٤) (وَصَلَاةَ الْفَجْرِ) بِالنَّصْبِ، ولأبي ذرٍّ: «صلاة» بالرفع كإعراب / «المغرب» فيهما السَّابِق (هَذِهِ السَّاعَةَ) ١٣٣٩/٢د بالنَّصْبِ، أي: بعد طلوع الفجر قبل ظهوره للعلامة.

(ثُمَّ وَقَفَ) ابن مسعود رضي الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حَتَّى أَسْفَرَ) أضاء الصُّبْحَ وانتشر ضوؤه (ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) عثمان رضي الله عنه (أَفَاضَ الْآنَ) عند الإسفار قبل طلوع الشمس (أَصَابَ السُّنَّةَ) التي فعلها رسول الله ﷺ خلافاً لما كانت عليه الجاهلية من الإفاضة بعد طلوع الشمس كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الباب التَّالِي [ج: ١٦٨٤].

(١) في (م): «طلوع».

(٢) في هامش (ج): بضمٍّ الموحدة وكسر القاف، كما في «القاموس».

(٣) في (د): «متردداً».

(٤) في (ص) و(م): «الآخرة».

قال عبد الرحمن بن يزيد الراوي عن ابن مسعود: (فَمَا أَذْرِي أَقُولُهُ) أي: أقول ابن مسعود: لو أن أمير المؤمنين أفاض... إلى آخره (كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانَ عليه السلام) أي: (١): أسرع، ووقع في «شرح الكرماني» - وتبعه البرماوي - : أن القائل: فما أدري... إلى آخره هو (٢) ابن مسعود نفسه، وهو خطأ - كما قاله في «فتح الباري» - قال: ووقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحاق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث: أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدَّفْع من عرفة (٣) أيضًا، ولفظه: فلما وقفنا/ بعرفة غابت الشمس، فقال (٤): لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب (٥)، قال: فما أدري أكلام (٦) ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان...؛ الحديث.

(فَلَمْ يَزَلْ) أي: ابن مسعود (يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ) أي: ابتداء الرمي لأخذه في أسباب التحلل، وسيأتي إن شاء الله تعالى البحث في «التلبية» بعد باب [ح: ١٦٨٥].

١٠٠ - باب: متى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ

هذا (باب) بالتثنية (متى يُدْفَعُ) بضم أوله وفتح ثالته مبنياً للمفعول، ولأبي ذر: «يُدْفَعُ» بفتح أوله مبنياً للفاعل، أي: متى يدفع الحاج (من جمع) من المزدلفة بعد الوقوف بالمشعر الحرام.

١٦٨٤ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ عليه السلام صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيٌّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم وسكون النون الأنماطي البصري قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّيِّعِيِّ قال: (سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ) بالتثنية، و«عَمَرُو» - بفتح العين وسكون الميم - ابن مهران البصري (يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ) بن

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في (د): «عرفات».

(٤) في (ص): «فقالوا»، والمثبت موافق لما في «مسند أحمد».

(٥) زيد في (س): «السنة».

(٦) في (د): «أن كلام».

الخطّاب (رحمه الله) صَلَّى بِجَمْعٍ بِالْمَزْدَلْفَةِ (الصُّبْحُ، ثُمَّ وَقَفَ) بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ (فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنَ الْإِفَاضَةِ، أَي: لَا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ إِلَى مَنَى (حَتَّى تَظْلُعَ الشَّمْسُ) وَعِنْدَ الطَّبْرِيِّ مِنْ رَوَايَةِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ سَفْيَانَ: حَتَّى يَرَوْا الشَّمْسَ عَلَى ثَبِيرٍ (وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ ثَبِيرٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَجُزْمِ الْقَافِ، فَعَلَ أَمْرٌ مِنَ الْإِشْرَاقِ، وَثَبِيرٌ: بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ وَكَسْرِ الْمُوحَّدَةِ وَالضَّمِّ مَنَادَى حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَزَادَ أَبُو الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: كَيْمَا نُغِيرُ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «ثَبِيرٌ» كـ «نُغِيرُ»^(١) لِإِرَادَةِ السَّجْعِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ جَبَلٌ عَظِيمٌ بِالْمَزْدَلْفَةِ/ عَلَى يَسَارِ الدَّاهِبِ إِلَى مَنَى وَيَمِينِ الدَّاهِبِ ٣٣٩/٢د عَلَى عِرْفَاتٍ، وَإِنَّهُ الْمَذْكُورُ فِي صِفَةِ الْحَجِّ وَالْمَرَادُ فِي مَنَاسِكَ الْحَجِّ. انْتَهَى. وَمَرَادُهُ: مَا ذُكِرَ فِي الْمَنَاسِكِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْمَبِيتُ بِمَنَى لَيْلَةَ تَاسِعِ ذِي^(٢) الْحِجَّةِ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَشْرَقَتْ عَلَى ثَبِيرٍ، يَسِيرُونَ إِلَى عِرْفَاتٍ، قَالَ صَاحِبُ «تَحْصِيلِ الْمَرَامِ فِي^(٣) تَارِيخِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ»: وَهَذَا^(٤) غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ ثَبِيرًا^(٥) الْمَذْكُورُ فِي صِفَةِ الْحَجِّ بِالْمَزْدَلْفَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنَى عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ فِي «شَرْحِ التَّنْبِيهِ»، بَلْ قَالَ الْمَجْدُ الشِّيرَازِيُّ فِي «كِتَابِ الْوَصْلِ وَالْمَنَى فِي بَيَانِ^(٦) فَضْلِ مَنَى»: إِنَّ قَوْلَ النَّوَوِيِّ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَالتَّوَارِيخِ، وَقَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَثَبِيرُ الْأَثِيرَةِ^(٧)، وَثَبِيرُ الْخَضِرَاءِ، وَالنُّضْعُ، وَالزَّنْجُ، وَالْأَعْرَجُ، وَالْأَحْدَبُ، وَغَيْنَاءُ: جِبَالٌ بِظَاهِرِ مَكَّةَ. انْتَهَى. وَسُمِّيَ بِرَجُلٍ مِنْ هَذِلٍ اسْمُهُ: ثَبِيرٌ دُفِنَ بِهِ^(٨)، وَالْمَعْنَى: لَتَطْلُعَ عَلَيْكَ الشَّمْسُ، وَ«كَيْمَا نُغِيرُ» - بِالْثَوْنِ - أَي: نَذْهَبُ سَرِيعًا، يُقَالُ: أَغَارَ يَغِيرُ إِذَا أَسْرَعَ فِي الْعَدُوِّ، وَقِيلَ: نَغِيرُ عَلَى لَحُومِ الْأَصْحَاحِ، أَي: نَنْهَبُهَا.

(١) «كُنْغِيرُ»: لَيْسَ فِي (م).

(٢) «ذِي»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٣) فِي (ص) وَ(م): «مَنْ».

(٤) فِي (د): «وَهُوَ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «ثَبِيرٌ» كَذَا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَهُوَ يُؤْهِمُ عَدَمَ الصَّرْفِ، وَفِي «الْكِرْمَانِيِّ»: «ثَبِيرٌ» مَنْصَرَفٌ فِي لُغَةٍ، رُسِمَ عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ، أَوْ سَقَطَتْ مِنَ النَّسَاجِ.

(٦) «الْوَصْلُ وَالْمَنَى فِي بَيَانِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٧) فِي (د) وَ(م): «الْأَثِيرُ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْقَامُوسِ».

(٨) «وَسُمِّيَ بِرَجُلٍ مِنْ هَذِلٍ اسْمُهُ ثَبِيرٌ، دُفِنَ بِهِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) بفتح همزة «أَنَّ» وفي بعض النسخ: بكسرهما (خَالَفَهُمْ) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثُمَّ أَفَاضَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ، أو ابن مسعود^(١)، والمعتمد الأول لعطفه على قوله: «خالفهم»، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: فلم يزل واقفاً؛ أي^(٢): عند المشعر الحرام حتى أسفر جدًّا فدفع (قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ) ولابن خزيمة عن ابن عباس: فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس، وهذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال مالك في «المُدَوَّنَةِ»: ولا يقف أحدٌ به، أي: بالمشعر الحرام إلى طلوع الفجر والإسفار، ولكن يدفع قبل ذلك، وإذا أسفر ولم يدفع الإمام دفع الناس وتركوه، واحتجَّ له بعض أصحابه بأنَّ النَّبِيَّ^(٣) ﷺ لم يعجل الصلاة مغلساً إلاَّ ليدفع قبل الشمس، فكُلَّمَا بَعُدَ دفعه من طلوع الشمس كان أولى، وهذا موضع الترجمة.

١٠١ - بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ، وَالْإِزْتِدَافِ فِي السَّيْرِ

(بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ) أي: الكبرى، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِينِيِّ: «حَتَّى» قال في «الفتح»: وهو^(٤) أصوب (وَالْإِزْتِدَافِ) بالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابِق؛ وهو الرُّكُوب خلف الرَّكَب (فِي السَّيْرِ) من المزدلفة إلى منى.

١٦٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ الْفَضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفَضْلُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم واللام بينهما معجمة ساكنة النَّبِيلُ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز الأمويُّ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) عبد الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ولأبي الوقت: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» (مِنَ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَ الْفَضْلَ) بن العباس من المزدلفة إلى منى (فَأَخْبَرَ الْفَضْلَ) أخاه عبد الله (أَنَّهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ) الكبرى؛ وهي جمرة/العقبة.

٢١٠/٣
١٣٤٠/٢د

(١) هكذا في الأصول، وبهامش (ب): لعل صوابه: «عمر».

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «بِالنَّبِيِّ».

(٤) في (س) و(ص): «وهي».

١٦٨٦ - ١٦٨٧ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه كَانَ رَذَفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَذَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى - قَالَ - فَكَلَاهُمَا قَالَا: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء آخره مُوَحَّدَةُ النَّسَائِيِّ؛ بِالثُّونِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) جرير ابن حازم بن زيد البصري (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد (الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بن مسلم ابن شهاب (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير «عبد» الْأَوَّلُ، ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) عبد الله رضي الله عنه: أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ (الْحَبَّ) رضي الله عنه كَانَ رَذَفَ النَّبِيِّ (بكسر الراء وسكون الدال، ولأبي ذر: «رذف رسول الله») صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَذَفَ صلى الله عليه وسلم (الْفُضْلَ) بن عباس (مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى - قَالَ -) عبد الله بن عباس: (فَكَلَاهُمَا) أي: الفضل وأسامه (قَالَا) وللأربعة: «قال»: (لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي) أي: في أوقات حجته^(١) (حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) غداة النَّحْرِ؛ أي^(٢): عند رمي أول حصاة من حصيات جمرة العقبة، وهذا مذهب الحنيفة والشافعية، ونقل البرماوي والحافظ ابن حجر أن مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه لا يقطعها حَتَّى يرميها، فيكون الحديث مستنداً له، والذي رأيته في «تنقيح المقنع» - وعليه الفتوى عند الحنابلة - ما نصّه: ويقطع التلبية مع رمي أول حصاة منها. فلعل ما نقله البرماوي وصاحب «الفتح» قولاً له أيضاً، وهو قول بعض الشافعية، واستدلوا له: بحديث ابن عباس عن الفضل عند ابن خزيمة قال: «أفضت مع النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم من عرفات، فلم يزل يلبي حَتَّى رمى جمرة العقبة، يكبر مع كل حصاة» ثُمَّ قطع التلبية مع آخر حصاة، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم من الروايات الأخرى، وإن المراد بقوله: «حَتَّى رمى جمرة العقبة» أي: حَتَّى^(٣) أتم رميها. انتهى. وذهب الإمام مالك: إلى أنه إذا راح إلى مصلى عرفه،

(١) في (د): «حجته».

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) «حتى»: ليس في (د) و(م).

قال ابن القاسم: وذلك بعد الزوال، وراح يريد الصلاة، وليس في حديثي^(١) الباب ذكر التكبير المترجم له، نعم روى البيهقي عن عبد الله بن سخبرة قال: غدوت مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من منى إلى عرفة، وكان رجلاً آدم له ضفيران، عليه مسحة أهل البادية، وكان يلبي، فاجتمع عليه الغوغاء^(٢)، فقالوا: يا أعرابي إن هذا ليس يوم تلبية، إنما هو التكبير، فالتفت إلي فقال: جهل الناس أم نسوا، والذي بعث محمدًا بالحق لقد خرجت معه من منى إلى عرفة، فما ترك التلبية حتى رمى الجمرة^(٣) إلا أن يخلطها بتكبير أو تهليل. فيحتمل أن البخاري أشار في الترجمة لهذا تشحيذاً^(٤) لذهن الطالب وحثاً له على البحث.

د/٣٤٠ ب تنبيه: وقع في هذا الحديث عند مسلم من رواية إبراهيم/ بن عقبة عن كريب: أن أسامة بن زيد انطلق من المزدلفة في سباق^(٥) قريش على رجله^(٦)، ومقتضاه: أن يكون قوله هنا: «لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي» مرسلاً لأنه لم يحضر ذلك، لكن أجيب باحتمال أن يكون رجع إلى^(٧) النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه إلى الجمرة، والله أعلم.

وفي سند هذا الحديث تابعي عن تابعي وثلاثة من الصحابة.

١٠٢ - باب: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

هذا (باب) بالتَّنوين ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ قال البيضاوي: أي^(٨): فمن استمتع وانتفع بالتقرب إلى الله تعالى بالعمرة قبل الانتفاع بتقربه بالحج في أشهره ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾

(١) في (د): «حديث».

(٢) في هامش (ص) و(ج): قوله: «الغوغاء»، في «النهاية» في حديث ابن عمر: قال له ابن عوف: يحضر كغوغاء الناس، أصل الغوغاء: الجراد حين يخف للظيران، ثم استعير للسفلة من الناس والمسرعين إلى الشر.

(٣) في (د): «جمرة العقبة»، والمثبت موافق لما في «سنن البيهقي».

(٤) في هامش (ج): شحذ السكين كـ «منع» أحدها؛ كـ «أشحذها» «قاموس».

(٥) في (م): «سياق»، وهو تصحيف.

(٦) في (د): «راحلته»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٧) في (د): «على».

(٨) «أي»: ليس في (د).

فعليه دم استيسره^(١) بسبب التمتع، فهو دم جبران يذبحه إذا أحرم بالحج ولا يأكل منه، وقال أبو حنيفة: إنّه دم نسل، فهو كالأضحية ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِذْ﴾ أي: الهدي ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي النَّحْيِ﴾ في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، وقال أبو حنيفة: في أشهره بين الإحرامين، ولا يجوز يوم النحر وأيام التشريق عند الأكثر ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إلى أهليكم، أو نفرتم وفرغتم من أعماله، وهو مذهب أبي حنيفة ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾ فذلك الحساب^(٢)، وفائدتها: ألا يتوهم أن الواو بمعنى «أو» كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً، فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب، وأن المراد بالسبعة: العدد دون الكثرة، فإنه يطلّق لهما ﴿كَامِلَةٌ﴾ صفة مؤكدة، تفيد المبالغة في محافظة العدد ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الحكم المذكور عندنا، والتمتع عند أبي حنيفة؛ إذ لا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عنده، فمن فعل / ذلك منهم فعليه دم جناية ﴿لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] ٢١١/٣ وهو من كان من الحرم على مسافة القصر عندنا، فإن من^(٣) كان على أقلّ فهو مقيم الحرم أو في حكمه، ومن مسكنه وراء الميقات عنده، وأهل الحرم عند طاوس، وغير المكّي عند مالك. ولفظ رواية أبوي ذرّ والوقت: ﴿فَاَسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْذَى﴾ إلى قوله: ﴿حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فأسقطا بقية الآية.

١٦٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ الْمُتَعَةِ، فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ، قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُنْعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه قَالَ: وَقَالَ آدَمُ وَوَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولابن عساكر: «(حَدَّثَنِي) (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج المروزي قال: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ابن شميل قال: (أَخْبَرَنَا

(١) في (د) و(م): «استيسر».

(٢) في هامش (ج): «فَذَلِكَ حِسَابُهُ» أنهاء وفرغ منه، مخترعة من قوله إذا أجمَلَ حسابه: فذلك كذا وكذا. انتهى «قاموس».

(٣) «من»: ليس في (د).

شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم والراء المفتوحتين بينهما ميم ساكنة نصر ابن عمران الضبي (قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمُتَعَةِ) أي: عن مشروعيتها؛ وهي: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ثم يحج من عامه (فَأَمَرَنِي بِهَا) أي: فأذن لي فيها، وإلا فالأفراد أفضل عند الأكثر - كما مر - ولم يُنْقَلْ عن ابن عباس ^(١) خلافه (وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ) أي: عن أحكام الهدى الواجب فيها لقوله تعالى: ﴿فَنَتَمَتَّ بِالْعُمْرَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦]... الآية (فَقَالَ) ابن عباس: / (فِيهَا) أي: في المتعة (جَزُورٌ) بفتح الجيم وضم الزاي على وزن «فَعُول» من الجزر؛ وهو القطع ^(٢) من الإبل، يقع على الذكر والأنثى (أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً) واحدة الغنم، تُطَلَّقُ على الذكر والأنثى من ^(٣) الضأن والمعز (أَوْ شَرَكٌ) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء، أي: النصيب الحاصل ^(٤) للشريك من الشراكة (فِي) إراقة (دَمٍ) والمراد به هنا ^(٥) على الوجه المُصَرَّح به في حديث أبي داود، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة»، فهو من المجلد والمبين، فإذا شارك غيره في شبع بقرة أو جزور أجزأ عنه.

(قَالَ) أي ^(٦): أبو جمرة ^(٧): (وَكَأَنَّ نَاسًا) يعني: كعمر بن الخطّاب وعثمان بن عفان وغيرهما، ممّن نُقِلَ عنه الخلاف في ذلك (كَرِهُوهَا) أي: المتعة (فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا) ولابن عساكر: «كَأَنَّ الْمَنَادِي» (يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَدَّثَنِي بِمَا رَأَيْتُ) (فَقَالَ) متعجبًا من الرؤيا التي وافقت السنة: (اللَّهُ أَكْبَرُ) هذا (سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: طريقته، وليس المراد بها ما يقابل الفرض لأنّ السنة الأفراد على الأرجح كما مرّ، واستأنس بالرؤيا لما قام به الدليل الشرعي؛ فإنّ «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة» كما في «الصحيح» [ج: ٦٩٨٩].

(١) زيد في (د): «وغيره».

(٢) في (م): «القطع».

(٣) «الذكر والأنثى من»: سقط من (د).

(٤) في (د): «نصيب حاصل».

(٥) «هنا»: ليس في (د).

(٦) «أي»: ليس في (د).

(٧) في (م): «حمزة»، وهو تصحيف.

(قَالَ: وَقَالَ آدَمُ) بن أبي إياس فيما وصله المؤلف في «باب التمتع والإقران»^(١) [ح: ١٥٦٧] وسقط «وقال» من «وقال آدم» لأبي ذر^(٢) (وَوَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ) فيما وصله البيهقي (وَعُنْدَرٌ) وهو محمد بن جعفر البصري، ممّا وصله أحمد عنه، الثلاثة (عَنْ شُعْبَةَ: عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ) بدل قول النضر: «متعة»، قال الإسماعيلي وغيره: تفرد النضر بقوله: «متعة»، ولا أعلم أحداً من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال: «عمره»، وهذه فائدة إتيان المؤلف بهذا التعليق؛ فافهم.

١٠٣ - باب رُكُوبِ الْبُذْنِ

لِقَوْلِهِ: ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٥ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَرْيُ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِشُكْرِ اللَّهِ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَيَنْبَرِ الْمُحْسِنِينَ﴾.

قَالَ مُجَاهِدٌ: سُمِّيَتِ الْبُذْنُ لِبُذْنِهَا، وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَعْتَرُ الْبُذْنَ مِنْ غَنِيِّ أَوْ فَقِيرٍ، وَشَعَائِرُ اللَّهِ: اسْتِعْظَامُ الْبُذْنِ وَاسْتِحْسَانُهَا، وَالْعَتِيقُ: عَثْقُهُ مِنَ الْجَبَايِرَةِ، وَيُقَالُ: وَجَبَتْ: سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ: وَجَبَتِ الشَّمْسُ.

(بابُ) جواز (رُكُوبِ الْبُذْنِ) بضمّ المؤخّدة وسكون الدّال وهي الإبل أو البقر، وعن عطاء - فيما رواه ابن أبي شيبة في «مُصَنَّفِهِ» - : البدنة: البعير والبقرة، وعن مجاهد: لا تكون البدن^(٣) إلا من الإبل، وعن^(٤) بعضهم: البدنة: ما يُهْدَى من^(٥) الإبل والبقر والغنم، وهو غريبٌ (لِقَوْلِهِ) تعالى: ﴿وَالْبُذْنُ﴾ (نُصِبَ بفعلٍ يفسره قوله: ﴿جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِيرِ اللَّهِ﴾) من أعلام دينه التي شرعها راتبه ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ منافع دينيّة ودنيويّة؛ من الرُّكُوب والحلب كما روى ابن أبي حاتم وغيره بإسنادٍ جيّدٍ عن إبراهيم النخعي: لكم فيها خير؛ من شاء ركب، ومن شاء حلب ﴿فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ عند نحرها بأن تقولوا: الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر، اللَّهُمَّ منك وإليك؛ كذا روي عن ابن عباسٍ ﴿صَوَافً﴾ قائماتٍ على ثلاثة قوائم، معقولةٌ يدها

(١) في (د): «والقرآن».

(٢) قوله: «وسقط: وقال من وقال آدم لأبي ذر» ليس في (م).

(٣) «البدن»: ليس في (د).

(٤) في (د): «وعند».

(٥) «البدنة: ما يُهْدَى من»: سقط من (د).

اليسرى أو رجلها اليسرى^(١) ﴿فَإِذَا وَجَّتَ﴾ سقطت ﴿جُنُوبَهَا﴾ على الأرض، أي: ماتت
 ب ٣٤١/٢د ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِجَ﴾^(٢) / السائل، من قنع إذا سأل، أو فقيرًا لا يسأل من القناعة
 ﴿وَالْمُعَرَّزَ﴾ الذي لا يتعرَّض للمسألة، أو هو السائل ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ما وصفنا من نحرها
 ٢١٢/٣ قيامًا ﴿سَخَرْنَاهَا لَكُمْ﴾ مع عظمها وقوتها حتى تأخذوها^(٣) منقادًا، فتعقلوها وتحبسوها^(٤) /
 صافَّةً قوائمها، ثم تطعنوا في لبَّاتها^(٥) ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ إنعامننا عليكم بالتَّقَرُّب والإخلاص
 ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ﴾ لن يصيب رضاه ولن يقع منه موقع القبول ﴿لِحُومِهَا﴾ المتصدِّق بها ﴿وَلَا
 يَمَآؤُهَا﴾ المهرقة بالنَّحر من حيث إنَّها لحومٌ ودماءٌ ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ النَّفْثُ مِنْكُمْ﴾ ولكن يصيبه
 ما يصحبه^(٦) من تقوى قلوبكم من النِّيَّة والإخلاص، فإنَّها هي المُتَقَبَّلُ^(٧) منكم ﴿كَذَلِكَ
 سَخَرَهَا لَكُمْ﴾ كرَّرها تذكيرًا لنعمة التَّسْخِير وتعليلاً له بقوله: ﴿لِشْكْرِ مَا أَنَالَ اللَّهُ﴾ أي: لتعرفوا
 عظمته باقتداره على ما لا يقدر غيره عليه، فتوحِّدوه بالكبرياء ﴿عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ إلى كَيْفِيَّةِ
 التَّقَرُّب إليه تعالى بها، ولتضمَّن «تَكَبَّرُوا» معنى «تشكروا» عذاه بـ «على» ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾
 [الحج: ٣٦-٣٧] الذين أحسنوا أعمالهم، وسياق الآيتين بتمامهما رواية كريمة، وأمَّا رواية
 أبي ذرٍّ والوقت؛ فالمذكور منهما قوله: ﴿وَأَلْبَدَّتْ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَجَّتَ جُنُوبَهَا﴾،
 ثمَّ المذكور بعد ﴿جُنُوبَهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(قَالَ مُجَاهِدٌ: سُمِّيَتِ الْبُذْنُ لِإِبْدَنِهَا) بضمُّ المؤخِّدة وسكون المهملة، وللحموي والمستملي:
 «لِبَدْنِهَا» بفتح المؤخِّدة والمهملة، وللكشيميهني: «لِبَدَانَتِهَا» بفتح المؤخِّدة والمهملة والنون

(١) «اليسرى»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «القنوع» بالضم: السؤال والتَّذَلُّ والرُّضا بالقسم، ضدُّ والفعل كـ «مَنَعَ» والقناعة: الرُّضا
 بالقسم، والفعل كـ «فَرَحَ» «قاموس».

(٣) في (ج): «تأخذونها» وفي هامشها: كذا بخطه، ولعله «يأخذوها» بغير نون.

(٤) في غير (ب) و(س): «فتعقلونها وتحبسونها».

(٥) في (د): «تطعنون في لبَّتها»، وفي نسخة في هامش (د): «لبَّاتها». وفي هامش (ج): قوله: «لبَّاتها» جمع «لَبَّة»،
 كـ «جَنَّاتٍ» و«جَنَّة» وهي المنحر، كذا في «المصباح» وقال الزُّركشي: بكسر اللام: موضع القلادة من الصِّدر
 «برماوي».

(٦) في (د): «يصيبه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٧) في (ب) و(س): «المُتَقَبَّلَة».

وَأُلْفَ قَبْلَهَا وَمُثَنَّاةٌ فَوْقِيَّةٌ بَعْدَهَا، أَي: لِسْمَنِهَا^(١)، وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَتِ الْبَدَنُ مِنْ قَبْلِ السَّمَانَةِ (وَالْقَانِعُ^(٢): السَّائِلُ) مَنْ قَنَعَ إِذَا سَأَلَ (وَالْمُعْتَرُ^(٣): الَّذِي يَعْتَرُ) أَي^(٤): يَطِيفُ^(٥) (بِالْبَدَنِ) يَتَعَرَّضُ لَهَا^(٦) (مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ) قَالَ مُجَاهِدٌ - فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - : الْقَانِعُ: جَارِكُ الَّذِي يَنْتَظِرُ مَا دَخَلَ بَيْتَكَ، وَالْمُعْتَرُ: الَّذِي يَعْتَرُ بِبَابِكَ وَيُرِيكَ نَفْسَهُ وَلَا يَسْأَلُكَ شَيْئًا، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: الْقَانِعُ: الطَّامِعُ، وَقَالَ مَرَّةً: هُوَ السَّائِلُ (وَشَعَائِرُ اللَّهِ)^(٧) الْمَذْكُورَةُ^(٨) فِي الْآيَةِ: (اسْتَغْطَا الْبَدَنَ وَاسْتَحْسَنَهَا) عَنْ مُجَاهِدٍ، فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَةَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢] فَإِنْ اسْتَغْطَا الْبَدَنَ اسْتَحْسَنَهَا وَاسْتَسْمَانَهَا (وَالْعَتِيقُ) الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] (عَتَقَهُ مِنَ الْجَبَابَرَةِ) قَالَ مُجَاهِدٌ: كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَيْضًا إِنَّمَا سُمِّيَ، أَي: الْبَيْتُ الْعَتِيقُ لِأَنَّهُ عَتِقَ مِنَ الْجَبَابَرَةِ (وَيُقَالُ: وَجَبَتْ) أَي: (سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ) هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ - فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - وَالْمُرَادُ بِهِ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وَسَقَطَتْ «الْوَاوُ» مِنْ قَوْلِهِ^(٩): «وَيُقَالُ» (وَمِنْهُ: وَجَبَتْ الشَّمْسُ) إِذَا سَقَطَتْ لِلْغُرُوبِ.

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا، وَبِئْسَ ذَلِكَ»، فِي الثَّلَاثَةِ، أَوْ فِي الثَّانِيَةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي

(١) فِي هَامِش (ج): «سَمِنَ» كَ «سَمِعَ»، سَمَانَةٌ - بِالْفَتْحِ - وَسِمَنًا كَ «عَنَبَ» «قَامُوسٌ».

(٢) فِي هَامِش (ج): «قَنَعَ» كَ «مَنَعَ»: سَأَلَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ بِالْهَامِشِ.

(٣) فِي هَامِش (ج): «الْمُعْتَرُ»: الْفَقِيرُ الْمَتَعَرِّضُ لِلْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَ «قَامُوسٌ».

(٤) «أَي»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م) وَ(ج).

(٥) فِي هَامِش (ج): «طَافَ» بِالْشَيْءِ يَطُوفُ: اسْتَدَارَ بِهِ، وَ«طَافَ يَطِيفُ» مِنْ «بَابِ بَاعَ» وَ«أَطَافَ» بِالْأَلْفِ وَ«اسْتَطَافَ بِهِ» كَذَلِكَ، وَ«أَطَافَ بِالْشَيْءِ» أَحَاطَ بِهِ «مُصْبَاحٌ».

(٦) «يَتَعَرَّضُ لَهَا»: مَثَبْتُ مِنْ (م).

(٧) «اللَّهُ»: اسْمُ الْجَلَالَةِ مَثَبْتُ مِنْ (ب) وَ(س).

(٨) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «الْمَذْكُورُ».

(٩) «مِنْ قَوْلِهِ»: مَثَبْتُ مِنْ (ص).

١٣٤٢/٢د الزناد) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز/ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا) لم يُعَرَفْ اسمه^(١) (يُسَوِّقُ بَدَنَةً) زاد مسلم: «مقلدة» والبدنة: تقع على الجمل والثاقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وكثر^(٢) استعمالها فيما كان هدياً (فَقَالَ) له ﷺ: (اُزْكِبْهَا) لتخالف بذلك الجاهلية في ترك الانتفاع بالسائبة والوصيلة والحام، وأوجب بعضهم ركوبها لهذا المعنى عملاً بظاهر هذا الأمر، وحمله الجمهور على الإرشاد لمصلحة دنيوية، واستدلوا بأنه ﷺ أهدى ولم يركب، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا، وجزم به^(٣) التتوي في «الروضة» كأصلها في الضحايا، ونقل^(٤) في «المجموع» عن القفال والماوردي: جواز الركوب مطلقاً، ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة، وفي «شرح مسلم»: عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وإسحاق: له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها، ثم قال: ودليلنا على عروة وموافقيه رواية جابر عند مسلم: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً». انتهى. يعني: لأنه مقيد، والمقيد يقضي على المطلق، ولأنه شيء خرج عنه الله، فلا يرجع فيه، ولو أبيح النفع لغير ضرورة أبيح استتجاره ولا يجوز باتفاق، والذي رأيته في «تنقيح المقنع» من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عندهم - : وله ركوبها لحاجة فقط بلا ضرر ويضمن نقصها، وهو مذهب الحنفية أيضاً (فَقَالَ) الرجل: (إِنَّهَا بَدَنَةٌ) أي: هدي (فَقَالَ) ﷺ له: (اُزْكِبْهَا، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ^(٥): اُزْكِبْهَا، وَيْلَكَ) نصب أبداً على المفعول^(٦) المطلق بفعل من معناه، محذوف وجوباً، أي: ألزمه الله ويلاً، وهي كلمة تُقال

(١) في (ص): «لم يعرفه».

(٢) في (د): «وأكثر».

(٣) «به»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في غير (ب) و(س): «ونقله».

(٥) في غير (ص) و(م): «فقال»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٦) في (ص) و(م) و(ج): «الفعل»، وليس بصحيح. وفي هامش (ج): قوله: «على الفعل المطلق» كذا بخطه، وسيجيء في «باب قول الرجل لغيره: ويلك» في أواخر «كتاب الأدب» ما نصه: «ويلاً» نصب على المصدر بفعل ملاق له في المعنى دون الاشتقاق، أو على المفعول به؛ بتقدير: ألزمك الله ويلاً، وقيل: أصلها كلمة تأوه، فلما كثر قوله: «وي لفلان» وصلوها باللام وقدروها أنها منها، فأعربوها. انتهى وفي «الأوضح» و«شرحه»: وقد يُقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل أو المهمل، فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان: ما لا فعل له أصلاً من لفظه؛ نحو: ويل زيد، فيقدر له عامل من معناه؛ على حد: قعدت جلوساً، فيقدر «أحزن الله زيداً» =

لمن وقع في الهلاك، أو لمن يستحقه، أو هي بمعنى الهلاك، أو مشقة العذاب، أو الحزن، أو وادٍ في جهنم، أو بئر، أو باب، لها أقوال، فيحتمل إجراؤها على هذا المعنى هنا لتأخر المخاطب عن امتثال أمره من الله لم يقل الراوي: (في) المرة (الثالثة أو في) المرة (الثانية) ولأبي ذر: «ويلك، في الثانية أو الثالثة» والشك من الراوي^(١)، قال القرطبي وغيره: قالها - أي: «ويلك» - تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه، ويحتمل ألا يراد بها موضوعها الأصلي، ويكون ممّا جرى على لسان العرب في المخاطبة من غير قصد لموضوعه كما في: تربت يداك، ونحوه، وقيل: إنّه^(٢) كان أشرف على هلكة من الجهد، وويل: كلمة تُقال لمن وقع في هلكة - كما مرّ - فالمعنى: أشرفت على الهلاك فاركب، فعلى هذا هي إخبار.

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيدي الأزدي قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن أبي عبد الله سنبر؛ بمهملة ثم نون ثم موحدة بوزن «جعفر» الدستوائي؛ بفتح الدال وسكون السين / المهملتين وفتح المثناة ثم مد، ثقة ثبت، قدّمه أحمد على الأوزاعي، وعلى أصحاب ٣٤٢/٢٥ يحيى بن أبي كثير، وعلى أصحاب قتادة، وكان شعبة يقول: هو أحفظ مني، وكان القطان يقول: إذا سمعت الحديث من هشام الدستوائي لا تبالي ألا تسمعه من غيره، ومع هذا فقال محمد بن سعد: كان ثقة حجة إلا أنه يرى القدر^(٣)، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه، لكن احتجّ به الأئمة (وشعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي ثم البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة السدوسي البصري (عَنْ أَنَسٍ) وعند الإسماعيلي: «سمعت أنس بن مالك» رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ:

= ويله، وقيل: يُقَدَّر «أهلك»، وقيل: عَذَّب، وذهب بعض البغداديين إلى أن نحو «ويله» منصوب بأفعال من لفظها. انتهى المقصود.

(١) في (م): «وشك الراوي».

(٢) «إنّه»: مثبت من (م).

(٣) في (د): «يرمى بالقدر»، وكذا في الموضع اللاحق.

ولأبي ذرٍّ: «قال»: (ارْكَبْهَا، قَالَ) الرَّجُلُ: (إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ) هَيْلَةُ الْإِسْلَامِ: (ارْكَبْهَا، قَالَ) الرَّجُلُ: (إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ) هَيْلَةُ الْإِسْلَامِ: (ارْكَبْهَا، ثَلَاثًا) أَي: قالها ثلاث مرَّاتٍ، وفي رواية أبي ذرٍّ: «فقال: اركبها - ثلاثًا -» فسقط عنده ما ثبت عند الباقيين: «قال: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قال: اركبها، قال: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قال: اركبها»، وقد وافق الباقيين على إثبات ذلك أبو مسلم الكجِّي في «السنن» عن مسلم بن إبراهيم شيخ المؤلف فيه، وأخرجه الإسماعيلي عن مسلم كذلك، لكن قال في آخره: «ويلك» بدل «ثلاثًا»، وللتِّرْمِذِيُّ: فقال له في الثالثة أو الرابعة: اركبها ويحك، أو ويلك، وهو في «البخاري» في «باب هل ينتفع الواقف بوقفه» [ح: ٢٧٥٤] كذلك.

١٠٤ - بَابُ مَنْ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ

(بَابُ مَنْ سَاقَ الْبُذْنَ) التي للهدى^(١) (مَعَهُ) من الحلِّ إلى الحرم.

١٦٩١ - ١٦٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ، وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلَ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيًّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»، فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَكَرَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَذِيَّهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَقَاصَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

وَعَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ، ونسبه لجده لشهرته به،

(١) «أي: للهدى».

المخزومي مولا هم المصري - بالميم^(١) - قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام (عَنْ عَقِيلٍ) بضم العين بن خالد بن عَقِيلٍ - بفتح العين - الأَيْلِيّ؛ بفتح الهمزة وسكون التَّحْتِيَّة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب (أَنَّ) أَبَاهُ (ابْنَ عُمَرَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ التَّمَتُّعَ بِلُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَعُزِفَ الصَّحَابَةُ أَعْمُ مِنَ الْقِرَانِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ أَعْمٌ مِنْهُ احْتَمَلَ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْفَرْدُ الْمُسَمَّى بِالْقِرَانِ فِي الْإِصْطِلَاحِ الْحَادِثِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَخْصُوصُ بِاسْمِ التَّمَتُّعِ فِي ذَلِكَ الْإِصْطِلَاحِ، لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ أَعْمٌ فِي عُزْفِ الصَّحَابَةِ أَوْ^(٢) لَا؟ ففِي «الصَّحِيحِينَ» [ج: ١٥٦٩] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ بِعُسْفَانَ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمَتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تَرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَنْهَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا، فَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ/ قَارِنًا، وَيُفِيدُ أَيْضًا أَنَّ الْجَمْعَ ١٣٤٣/٢ د بَيْنَهُمَا تَمَتُّعٌ، فَإِنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْمَتْعَةِ، وَقَصِدَ عَلِيٌّ إِظْهَارَ مَخَالَفَتِهِ تَقْدِيرًا لِمَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ فِقْرُنَ، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَخَالَفَةً إِذَا كَانَتِ الْمَتْعَةُ الَّتِي نَهَى عَنْهَا عُثْمَانُ، فَدَلَّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ عَيْنَاهُمَا وَتَضَمَّنَ اتِّفَاقَ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ مِنْ مُسَمَّى التَّمَتُّعِ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ حَمْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»/ عَلَى التَّمَتُّعِ الَّذِي نَسَمَّيْهِ قِرَانًا، ٢١٤/٣ لو^(٣) لَمْ يَكُنْ عَنْده^(٤) مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ اللَّفْظَ، فَكَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ عَنْهُ مَا يَفِيدُ مَا قُلْنَا؟ وَهُوَ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَرَنَ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَظَهَرَ أَنَّ مَرَادَهُ بِلَفْظِ الْمَتْعَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْفَرْدُ الْمُسَمَّى بِالْقِرَانِ.

(وَأَهْدَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا هُوَ مَأْلُوفٌ عَنْدهُمْ مِنْ سَوَاقِ شَيْءٍ مِنَ النَّعْمِ إِلَى الْحَرَمِ لِيُذْبَحَ وَيُفَرَّقَ عَلَى مَسَاكِينِهِ^(٥) تَعْظِيمًا لَهُ (فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ) وَكَانَ أَرْبَعًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً (مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ) مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا) أَي: لَبَّى

(١) «بالميم»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «أم».

(٣) «لو»: ليس في (ص).

(٤) في (ص): «عنه».

(٥) في (ص) و(م): «ساكنيه»، وهو تحريف.

في^(١) أثناء الإحرام (بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلًا) أي: لبى (بِالْحَجِّ) وليس المراد أنه أحرم بالحج؛ لأنه يؤدي إلى مخالفة الأحاديث الصحيحة^(٢) السابقة، فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا التأويل قوله: (فَتَمَتَّعَ النَّاسُ) في آخر الأمر (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) لأنه معلوم أن كثيرًا منهم أو أكثرهم أحرموا أولاً بالحج مفردين، وإنما فسخوه إلى العمرة آخرًا، فصاروا متمتعين (فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ) زاد في بعض الأصول: «معه» (الَهْدْيُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدَ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ؛ قَالَ لِلنَّاسِ)^(٣) في رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتضي أنه ﷺ قال لهم ذلك بعد أن أهلوا بذئ الحليفة، لكن الذي تدل عليه الأحاديث في «الصحيحين» وغيرهما - من رواية عائشة وجابر وغيرهما - أنه إنما قال لهم ذلك في منتهى سفرهم ودنوّهم من مكة، وهم بسرف كما في حديث عائشة [ج: ١٧٨٨] أو بعد طوافه كما في حديث جابر [ج: ١٦٥١] ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا^(٤) حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

(مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ) ولأبي ذرّ وابن عساكر: «(من شيء)» (حُرْمَ مِنْهُ) أي: من أفعاله (حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ) إن كان حاجًا، فإن كان معتمرًا فكذلك لما في الرواية الأخرى [ج: ٣١٩] «ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليحلل»، ومن أحرم بعمرة وأهدى، فلا يحل حتى ينحر هديه» (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئِ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ) من شعر رأسه، وإنما لم يقل: «وليحلق» وإن كان أفضل ليبقى له شعر يحلّقه في الحج؛ فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة، ولأبي ذرّ: «ويقصر» بحذف لام الأمر والجزم، عطفًا على المجزوم قبله، والرفع على الأصل لأنه فعل مضارع مجزئ من ناسخ^(٥)، أي: وبعد الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة يقصر (وَلْيَحْلِلْ) بسكون اللام الأولى والثالثة

(١) «في»: مثبت من (د) و(س).

(٢) «الصحيحة»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (ص) و(م): «الناس»، وهو تحريف.

(٤) في (د) و(ص): «أخيرًا».

(٥) في (ب) و(س): «من ناصب وجازم»، وفي (د): «من ناصب». وفي هامش (ج): أي: من ناسخ للرفع، وكأنه أراد به الناصب والجازم.

وكسر الثانية وفتح التَّحِيَّةُ أمرٌ معناه: الخبر، أي: صار حلالاً، فله فعل كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام، ويحتمل أن يكون إذنا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] والمراد: فسخ الحجِّ عمرةً وإتمامها حتَّى يحلَّ منها، وفيه: دليلٌ على أنَّ الحلق أو التَّقصير نسكٌ، وهو الصَّحيح (ثُمَّ لِيُهَلَّ بِالْحَجِّ) أي: في^(١) وقت خروجه إلى عرفاتٍ، لا أنَّه يهلُّ عقب تحللِّ العمرة ولذا قال: «ثُمَّ لِيُهَلَّ»، فعبر: بـ«ثُمَّ» المقتضية للتراخي والمهلة (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا) بأن عدم وجوده، أو ثمنه، أو زاد على ثمن المثل، أو كان صاحبه لا يريد بيعه (فَلْيُضْمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) بعد الإحرام به، والأولى: تقديمها قبل^(٢) يوم عرفة لأنَّ الأولى فطره، فيندب أن يحرم المتمتع العاجز عن الدَّم قبل سادس ذي الحجة، ويمتنع تقديم الصَّوم على الإحرام (وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) ببلده أو بمكانٍ توطَّن به كمكة، ولا يجوز صومها في توجُّهه إلى أهله لأنَّه تقديمٌ للعبادة البدنيَّة على وقتها، ويُندب تتابع الثلاثة والسَّبعة.

(فَطَافَ) رسول الله ﷺ (حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ) أي: مسح (الرُّكْنَ) الأسود، حال كونه (أَوَّلَ شَيْءٍ) أي: مبدوءاً به (ثُمَّ حَبَّ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة، أي: رمل (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا) ولأبي ذرٍّ: «أربعة» أي: من الأطواف (فَرَكَعَ حِينَ قَضَى) أَدَى (طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ) سبْعًا (عِنْدَ الْمَقَامِ) مقام إبراهيم (رَكَعَتَيْنِ) لِلطَّوُافِ (ثُمَّ سَلَّمَ) منهما (فَانْصَرَفَ فَآتَى) عقب ذلك (الصَّفَا) بالقصر (فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ/ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ^{٢١٥/٣} مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ) بالوقوف بعرفاتٍ ورمي الجمرات، ولم يقل: «وعمرته» لدخولها في الحجِّ، أو لأنَّه كان مفرداً (وَنَحَرَ هَذِيه) الذي ساقه معه من المدينة (يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ) أي: دفع نفسه أو راحلته بعد الإتيان بما ذُكر إلى المسجد الحرام (فَطَافَ بِالْبَيْتِ) طواف الإفاضة (ثُمَّ حَلَّ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ) أي: حصل له الحلُّ، قال ابن عمر: (وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: مثل فعله، فـ«ما»: مصدريةٌ، وفاعل «فَعَلَ» قوله: (مَنْ أَهْدَى) مَنْ كَانَ مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَسَاقَ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ) و«من» للتَّبَعِيضِ لأنَّ من كان معه الهدى بعضهم لا كلُّهم.

(١) «في»: ليس في (م) و(ص).

(٢) في نسخة في هامش (د): «على».

وقال ابن شهاب: (وَعَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير، عطفًا على قوله: «عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر»، ووقع في بعض النسخ هنا، ونُسب لرواية^(١) أبي الوقت بعد قوله *بِإِذْنِ اللَّهِ* «باب من أهدى وساق^(٢) الهدى من الناس»: (وعن عروة) وهو غير صواب / (أَنَّ عَائِشَةَ *رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا* أَخْبَرَتْهُ عَنْ النَّبِيِّ *صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ* فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ *رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا*، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ) ولا بن عساكر: «عن النبي»^(٣) (*بِإِذْنِ اللَّهِ*) قال في «الفتح»: وقد تعقب المهلب قول ابن شهاب^(٤) بمثل الذي أخبرني سالم، فقال: يعني: مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفردًا. وأجاب الحافظ ابن حجر بأنه ليس وهماً؛ إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين، فيكون المراد بالافراد في حديثها البداءة بالحج، وبالتتمتع بالعمرة إدخالها على الحج، قال: وهو أولى من توهيم جبل من جبال الحفظ. انتهى.

وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في «الحج».

١٠٥ - بَابُ مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ

(بَابُ مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ) بإسكان الدال مع تخفيف الياء، ويجوز كسر الدال مع تشديد الياء: ما يهدى إلى الحرم من النعم ويجزئ في الأضحية، ويطلق أيضاً على دم الجبران عند توجهه إلى البيت الحرام (مِنَ الطَّرِيقِ) سواء كان في الحل أو الحرم.

١٦٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ *رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا* لِأَبِيهِ: أَقِمْ، فَإِنِّي لَا أَمْنُهَا أَنْ سَتَصُدَّ عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ: إِذْنُ أَفْعَلْ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ *صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ* وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فَأَنَا أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ، فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قُدَيْدٍ، ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

(١) في (م): «وليس كرواية»، وهو تحريف.

(٢) زيد في (د): «معه».

(٣) «ولا بن عساكر: عن النبي»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في غير (د) و(س): «هشام»، وليس بصحيح.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيِّ (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فِي عَامِ نَزُولِ ^(١) الْحَجَّاجِ بِمَكَّةَ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: (أَقِم) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ أَمْرٌ مِنَ الْإِقَامَةِ، أَيْ: لَا تَحْجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ (فَإِنِّي لَا أَمْنُهَا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ الْمَمْدُودَةِ وَالْمِيمِ الْمُخَفَّفَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «لَا إِيْمُنُهَا» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَتُقَلَّبُ الْأَلْفُ يَاءً سَاكِنَةً، عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمِضَارَعَةِ إِذَا كَانَ الْمَاضِي عَلَى «فَعِلَ» - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - وَمُسْتَقْبَلُهُ «يَفْعَلُ» - بَفَتْحِهَا - نَحْوُ: أَنَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ ^(٢) تَعْلَمُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ، وَهُوَ يَعْلَمُ ^(٣)، أَيْ: لَا أَمْنُ الْفِتْنَةِ (أَنْ سَتُصَدَّ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ ^(٤) السَّيْنِ وَالصَّادِ وَنَصَبِ الدَّالِّ وَرَفْعِهَا، أَيْ: سَتُمْنَعُ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «أَنْ تُصَدَّ» (عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ) ابْنُ عَمْرِو: (إِذَنْ أَفْعَلْ) نُصِبَ ^(٥) بِ«إِذَا» (كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنَ الْإِحْلَالِ حِينَ صُدَّ بِالْحَدِيثِيَّةِ (وَقَدْ قَالَ اللَّهُ) تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فَأَنَا أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ، فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ زَادَ أَبُو ذَرٍّ: «(مِنَ الدَّارِ)» وَفِيهَا: جَوَازُ الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ، وَهُوَ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ مِنْهُ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ؛ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ فِي تَصْحِيحِهِ عَكْسَهُ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْرَمَ بِحُجَّتِهِ وَبِعُمْرَةِ الْحَدِيثِيَّةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَلَئِنْ فِي مِصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ بِالتَّقْدِيمِ عَسْرًا وَتَغْيِيرًا ^(٦) بِالْعِبَادَةِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا.

(قَالَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ^(٧): (ثُمَّ خَرَجَ) أَيْ: أَبُوهُ إِلَى الْحَجِّ (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ) أَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي الْعَمَلِ (إِلَّا وَاحِدٌ) لِأَنَّ الْقَارْنَ عِنْدَهُ

(١) فِي (ص) وَ(م): «نَزَلَ».

(٢) زَيْدٌ فِي (م): «لَا».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَهُوَ يَعْلَمُ» قَالَ الْحَلَبِيُّ: قَالَ شَيْخُنَا: قَالَ سَيَبَوِيهِ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْسِرُ زَوَائِدَ كُلِّ فَعْلٍ مِضَارِعَ مَاضِيهِ «فَعِلَ» وَمُسْتَقْبَلُهُ «يَفْعَلُ» إِلَّا الْيَاءَ؛ كِرَاهِيَةَ الْكُسْرَةِ فِيهَا لِثِقَلِهَا.

(٤) فِي (د) وَ(م): «وَبَفَتْحِ».

(٥) هَكَذَا ضَبَطْتُ أَيْضًا فِي نَسْخَةِ النُّوَيْرِيِّ الْخَامِسَةِ مِنَ الْيُونَنِيَّةِ، وَضَبَطْتُ فِي نَسْخَةِ الْقَيْصَرِيِّ بِالرَّفْعِ، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْ الضَّبْطِ فِي الْحَدِيثِ (١٦٣٩).

(٦) فِي (م): «وَتَقْدِيرًا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو»: لَيْسَ فِي (م).

د ٣٤٤/٢ ب لا يطوف إلا طوافاً واحداً وسعيًا/ واحداً، وهو مذهب الجمهور؛ خلافاً للحنفية، وأجابوا عن هذا بأن المراد من هذا الطواف: طواف^(١) القدوم كما مرَّ في «باب طواف القارن» [ج: ١٦٣٩] (ثمَّ اشترى الهدى من قديد) بضم القاف وفتح الدال بعدها: موضع في أرض الحل، وهذا موضع الترجمة، وكونه معه من بلده أفضل، وشراؤه من طريقه/ أفضل من شرائه من مكة ثمَّ من عرفة، فإن لم يسقه أصلاً بل اشتراه من منى جاز وحصل أصل الهدى (ثمَّ قديم) بفتح القاف وكسر الدال؛ مكة (فطاف) بالكعبة (لهما) أي: للحج والعمرة (طوافاً واحداً) وسعى سعيًا واحدًا (فلَمْ يحلَّ) من إحرامه (حتَّى حلَّ) وللحموي: «حتَّى أحلَّ» بزيادة ألف قبل الحاء، وهي لغة مشهورة، يقال: حلَّ وأحلَّ (منهما) أي: من الحج والعمرة (جميعًا).

١٠٦ - باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يَطْعُنُ فِي شِقِّ سَنَامِهِ الْأَيْمَنِ بِالشَّفْرَةِ، وَوَجْهَهَا قِبَلَ الْقِبْلَةِ بَارِكَةً.

(باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ) هديه (بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ميقات أهل المدينة (ثمَّ أَحْرَمَ) بعد الإشعار والتقليد.

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر بن الخطاب ممَّا وصله مالك في «موطئه»^(٢): (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ) أي: الهدى بأن يعلّق في عنقه نعلين من النعال التي تلبس في الإحرام (وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) من الإشعار - بكسر الهمزة - وهو لغة: الإعلام، وشرعاً: ما هو مذكور في قوله: (يَطْعُنُ)^(٣) بضم العين، أي: يضرب (فِي شِقِّ) بكسر الشين المعجمة، أي: ناحية صفحة (سَنَامِهِ) بفتح السين المهملة، أي: سنام الهدى (الْأَيْمَنِ) نعت لـ «شِقِّ»، وقال مالك: في الأيسر، وهو الذي في «الموطأ»، نعم روى البيهقي عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ لَا يِبَالِي فِي أَيِّ الشَّقَّيْنِ أَشْعَرَ؛ فِي الْإَيْسَرِ أَوْ فِي الْأَيْمَنِ، قَالَ: وَإِنَّمَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ

(١) «طواف»: ليس في (ص).

(٢) في (م): «الموطأ».

(٣) في هامش (ص) و(ج): قال النووي في «شرح مسلم»: «طعن» في الإمرة والعرض والتسب ونحوها، يطعن بالفتح، وطعن بالرُمح وبإصبعه وغيرهما، يطعن بالضَّم، هذا هو المشهور، وقيل: لغتان فيهما.

بما روى في ذلك عن النبي ﷺ^(١)؛ يشير إلى حديث ابن عباس: أشعر النبي ﷺ في الشَّقِّ الأيمن (بِالشَّفْرِ) بفتح الشَّين^(٢) المعجمة: السَّكِين العريضة؛ بحيث يكشط^(٣) جلدها حتَّى يظهر الدَّم (وَوَجْهَهَا) أي: البدنة (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة (الْقِبْلَةِ) أي^(٤): في حالتي التَّقْلِيد والإشعار، حال كونها (بَارَكَةً) ويلطّخها بالدَّم لتُعَرَف إذا ضلّت، وتتميّز إذا اختلطت بغيرها، فإن لم يكن لها سنامٌ أشعر موضعه، هذا مذهب الشَّافعية، وهو ظاهر «المُدَوَّنة»، وفي كتاب محمد^(٥): لا تُشعر^(٦)؛ لأنّه تعذيبٌ، فيقتصر فيه^(٧) على ما ورد، وقال أبو حنيفة: الإشعار مكروهٌ، وخالفه أصحابه، فقالوا: إنّه سنّةٌ، واحتجّ لأبي حنيفة بأنّه مثله، وهي منهيٌّ عنها وعن تعذيب الحيوان، وأجيب بأنّ أخبار النّهي عن ذلك عامّةٌ، وأخبار الإشعار خاصّةٌ، فقدّمت، وقال الخطّابي: أشعر النبي ﷺ بدنةً آخر حياته^(٨)، ونهيه عن المثلة كان أوّل مقدّمه المدينة، مع أنّه ليس من المثلة، بل من بابٍ آخر. انتهى. أي: بل هو كالختان والفصد وشقّ أذن^(٩) الحيوان؛ ليكون علامةً وغير ذلك كالختان، وقد كُثِر تشنيع المتقدّمين/ على أبي حنيفة رُشِّه في إطلاقه كراهة الإشعار، فقال ابن حزم في «المُحَلَّى»: هذه ١٣٤٥/٢ طائفةٌ من طوائف العالم أن يكون مُثْلَةً شيءٌ فعله رسول الله ﷺ، أفّ لكلّ عقلٍ يتعقّب حكم رسول الله ﷺ، وهذه قولةٌ لأبي حنيفة لا نعلم^(١٠) له فيها متقدّمًا^(١١) من السّلف ولا موافقًا^(١٢) من فقهاء عصره إلّا من قلّده. انتهى. وقد ذكر الترمذيّ عن أبي السائب قال: كنّا عند

(١) زيد في (ص): «في الشَّقِّ».

(٢) «الشَّين»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٣) في هامش (ج): «يكشط» من «باب ضرب».

(٤) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) في هامش (ج): لعلّه المؤاز المالكى.

(٦) في هامش (د): قوله «لا تُشعر» أي: التي لا سنام لها لأنّه تعذيبٌ، فيقتصر فيه على الإبل لأنّه الوارد؛ فافهم.

(٧) في (ص): «به».

(٨) في هامش (ج): أي: إثر غزوة أُحُد؛ كما نقله الحلبي عن السهيلي.

(٩) في (ص): «آذان».

(١٠) في (ص): «يُعلم».

(١١) في (ص): «متقدّم».

(١٢) في (ص): «موافق».

وكيع، فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثله، فقال له وكيع: أقول لك: أشعر رسول الله ﷺ، وتقول: قال إبراهيم، ما أحقك أن تحبس! انتهى. وهذا فيه رد على ابن حزم؛ حيث زعم أنه ليس لأبي حنيفة سلف في ذلك، وقد أجاب الطحاوي منتصراً لأبي حنيفة فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، بل ما يفعل منه^(١) على وجه يخاف منه^(٢) هلاك البدن كسراية الجرح - لا سيما - مع الطعن بالشفرة، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم^(٣) لا يراعون الحد في ذلك، وأمّا من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا، وقد ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه، فدل على أنه ليس بنسك. انتهى.

١٦٩٤ - ١٦٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِثَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَيْدِي الْخُلَيْفَةِ قَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو فيما قاله الدارقطني: ابن شُبويه، وقال الحاكم أبو عبد الله: هو المروزي المعروف بـ «مردويه»، ورجح المزي هذا الثاني قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ)، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ (بْنِ الْعَوَّامِ) (عَنِ الْمِسْوَرِ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو (بْنِ مَخْرَمَةَ) بفتح الميمين وسكون^(٤) الخاء المعجمة وفتح الراء، أمه عاتكة^(٥) أخت عبد الرحمن ابن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ، وكان مولده بعد الهجرة بسنتين، وقدم المدينة بعد الفتح سنة ثمان^(٦)، ابن ست سنين، قال البغوي: حفظ عن النبي ﷺ أحاديث، وحديثه/ عنه ﷺ في خطبة علي بن أبي جهل في «الصَّحَّاحِينَ» [ج: ٣٧٢٩] وغيرهما، ووقع في بعض طرقه عند مسلم: سمعت النبي ﷺ، وأنا محتلم، وهذا يدل على أنه وُلِدَ قبل الهجرة، لكنهم أطبقوا على أنه

(١) «منه»: ليس في (د) و(م).

(٢) «منه»: ليس في (ص).

(٣) في (د): «فإنهم».

(٤) «سكون»: ليس في (د).

(٥) زيد في (م): «ابن»، وليس بصحيح.

(٦) في غير (د): «ثلاث»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

وُلِدَ بعدها، وقد تَأَوَّل^(١) بعضهم: أَنَّ قوله: «مَحْتَلَمٌ» من الحِلْم - بالكسر - لا من الحُلْم - بالضَّم - يريد: أَنَّهُ كان عاقلًا ضابطًا لما يتَحَمَّلُه، وتُوَفِّي في حصار ابن الزُّبَيْرِ الأوَّل، أصابه حجرٌ من حجارة المنجنيق، وهو يصلي فأقام خمسة أَيَّامٍ، ومات يوم أُتِيَ بنعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، لا في سنة ثلاث وسبعين لأنَّ ذلك الحصار كان من الحَجَّاج، وفيه قُتِل ابن الزُّبَيْر، ولم يبق المِسُور إلى هذا الزَّمان (وَمَزَوَانَ) بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ابن عمِّ عثمان وكاتبه في خلافته، وُلِدَ بعد/ الهجرة بسنتين، وقيل: بأربع، وقال ابن أبي داود: ٣٤٥/٢د كان في الفتح مميِّزًا وفي حجة الوداع، لكن لا أدري أَسَمِعَ من النَّبِيِّ ﷺ شيئًا أم لا؟ قال في «الإصابة»: ولم أرَ من جزم بصحبته، فكأنَّه لم يكن حينئذٍ مميِّزًا، ومن بعد الفتح أُخْرِجَ أبوه إلى الطَّائِف وهو معه، فلم يثبت له أَزيد من الرُّؤية، وأرسل عن النَّبِيِّ ﷺ، وقرنه البخاريُّ بالمسور بن مخزومة في روايته عن الزُّهريِّ عنهما في قصَّة الحديبية، وفي بعض طرقه عنده: أَنهما رويَا ذلك عن بعض الصَّحابة، وفي أَكثرها أرسلًا^(٢) الحديث، وولي مروان الخلافة سنة أربع وستين، ومات في رمضان سنة خمس، وله ثلاثٌ أو إحدى وستون سنة، قال في «التَّقريب»: ولا^(٣) تثبت^(٤) له صحبة (قَالَ) أَي: المسور ومروان: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ) زاد أَبوا الوقت وذُرَّ عن الحَمُويِّ والمُسْتَملي: «(زمن الحديبية)» (في بَضْعَ عَشْرَةَ مِائَةً مِنْ أَصْحَابِهِ) بكسر المُوَحَّدَةِ وقد تُفْتَح: ما بين الثلاث إلى التسع (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ميقات أهل المدينة المشهور (قَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَ)^(٥) وعند الدَّارِقُطَنِيِّ: أَنه مِنْ اللَّهِ ﷺ ساق يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبع مئة رجل (وَأَخْرَمَ بِالْعُمْرَةِ) ويؤخذ منه: أَنَّ السَّنَةَ لمريد^(٦) التُّسْك أَن يشعر ويقلَّد بدنه عند الإحرام من الميقات، وهل الأفضل تقديم الإشعار أو التَّقْلِيد^(٧)؟ قال

(١) في (ص): «تَأَوَّل».

(٢) في (ص): «مُرْسَلًا».

(٣) في (ب) و(س): «ولم».

(٤) في غير (م): «يثبت».

(٥) في غير (م): «أشعره»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٦) في (م): «لمن يريد».

(٧) في غير (ب) و(س): «الهدي»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «أو الهدي» كذا بخطه، ولعله: «وهل الأفضل

تقديم الإشعار أو التَّقْلِيد للهدي». «عجمي».

في «الرَّوْضَةِ»: صَحَّ فِي الْأَوَّلِ خَبْرٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَصَحَّ فِي ^(١) الثَّانِي عَنْ فَعْلِ ابْنِ عَمْرٍ؛ وَهُوَ الْمَنْصُوصُ، وَزَادَ فِي «الْمَجْمُوعِ»: أَنَّ الْمَاورِدِيَّ حَكَى الْأَوَّلَ عَنْ أَصْحَابِنَا كُلِّهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ ^(٢) فِيهِ خِلَافًا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الشُّرُوطِ» [ح: ٢٧٣١] وَ«الْمَغَازِي» [ح: ٤١٥٧]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْحَجِّ»، وَالتَّنَسَائِيُّ ^(٣) فِي «السُّنَنِ» ^(٤)، وَفِيهِ ^(٥): التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَهُوَ مِنَ الْمَرَاثِيلِ عَلَى مَا مَرَّ.

١٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ) بْنُ حُمَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ (عَنِ الْقَاسِمِ) بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ) عَمَّتِهِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: فَتَلْتُ) بِالْفَاءِ (قَلَائِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ) بَفَتْحِ الدَّالِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ (ثُمَّ قَلَّدَهَا) بِإِلَاقَةِ الْإِسْلَامِ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ (وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا) قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَمَا) بِالْفَاءِ قَبْلَ «مَا»، وَلَأَبْوِي الْوَقْتُ وَذَرَّ: «وَمَا» (حَرَّمَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّ الرَّاءِ (عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ) قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٦٩٩]، وَكَذَا مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

١٠٧ - بَابُ فَنَلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ

(بَابُ فَنَلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ) وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ^(٦) وَمُوَافِقِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَقْلِيدُ الْبَقَرِ ^(٧)

(١) «فِي»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) فِي (د): «وَلَمْ يَحْكُ».

(٣) فِي (ص): «وَالْمَغَازِي»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٤) فِي (د): «وَالسَّيْرِ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٥) فِي (د): «وَفِي التَّحْدِيثِ».

(٦) فِي (م): «الشَّافِعِيَّة».

(٧) فِي (د): «تَقْلِيدُهَا».

وإشعارها، وقال المالكية: التقليد والإشعار في الإبل^(١)، وفي البقر التقليد دون الإشعار^(٢)، والبُذُن ١٣٤٦/٢د عند الشافعية من الإبل خاصة، وعند الحنفية: من الإبل والبقر، والهدي منهما ومن الغنم.

١٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَذْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ».

وبالسند^(٣) قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) الأسدي البصري قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بتصغير «عبد» ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أخي عبد الله بن عمر (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر بن الخطاب (عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ) أم المؤمنين (حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا) زاد في «باب التمتع والإقرا»^(٣) [ج: ١٥٦٦]: «بعمرة» وسبق ما فيها من البحث هناك (وَلَمْ تَحْلِلْ؟) بكسر اللام الأولى بفك الإدغام، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «ولم تحل أنت» بإدغام اللام في اللام، أي: من عمرتك (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنِّي لَبَذْتُ) شعر (رَأْسِي) بتشديد الموحدة من ٢١٨/٣ التلبيد؛ وهو جعل شيء نحو الصمغ في الشعر ليجتمع ويلتصق بعضه ببعض احترازًا عن تمعّطه وتقمّله، لكنّ تلبيد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان بالعسل^(٤) كما في رواية أبي داود، وكان عند إهلاله - كما في «الصحيحين» [ج: ١٥٤٠] - (وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا) بالفاء، ولأبوي ذرٍّ وابن عساكر: «ولا» (أَحِلُّ) من إحرامي، أي: لا يحل شيء مما حرم^(٥) عليّ (حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ) وليست

(١) في (ص): «البدن».

(٢) في (د): «وبه».

(٣) في غير (د) و(م): «والقران».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بالعسل» قال في «مراقبة الصعود»: قال ابن الصلاح: يحتمل أنه بفتح المهملتين، ويحتمل أنه بكسر المعجمة، وسكون المهملة؛ وهو ما يُغسل به الرأس من خطميّ أو غيره، وقال الحافظ ابن حجر: ضبطناه في «رقائتنا» من «سنن أبي داود»: بالمهملتين. انتهى. وفي «القاموس»: والعسل - أي: بحرّة - صمغ العرُفُط، وهو بالضمّ: شجرٌ من العِصاه، والعِصاه؛ بالكسر: أعظم الشجر، أو الخنط، أو كل ذات شوك، أو ما عظم منها وطاق. «عجمي».

(٥) في (ص): «لا يحلّ مثي ما حرم».

العلّة في ذلك سوق الهدى وتقليده، بل إدخال الحج على العمرة، خلافاً للحنفية حيث جعلوا
العلّة في بقائه على إحرامه الهدى كما سبق تقريره.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنّ الهدى يتناول البقر والبُدُن جميعاً - كما سبق -
وهمزة «أحلّ» مفتوحة في الموضعين، من الثلاثي، ويجوز الضم من الرباعي، لغتان لقوله^(١):
تحلّ، والفتح أوفق لقولها: «حلّوا»، وقال: «لبدت رأسي وقلدت هديي» وإن كان أجنبياً من
الحلّ وعدمه لبيان أنّه من أوّل الأمر مستعدّ لدوام إحرامه حتّى يبلغ الهدى محلّه، والتلبيد
مشعرٌ بمدة طويلة، أو ذكر ذلك لبيان الواقع، أو للتأكيد، وفيه: أنّه من الله ولم كان قارناً^(٢)، ولم
يقع في الحديث ذكر فتل القلائد المذكور في الترجمة، فقليل: لأنّ التقليد لا بدّ له من الفتل،
ورُدّ بأنّ القلادة أعمّ من أن تكون من شيء يُفْتَل أو من شيء لا يُفْتَل، فلا تلازم.

١٦٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَفْتِلُ قَلَائِدَ هَذِيهِ، ثُمَّ
لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام قال:
(حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي الوقت: «حَدَّثَنِي» (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ (وَعَنْ
عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي) بضمّ أوّله (مِنَ الْمَدِينَةِ) أي: يبعث بالهدي منها (فَأَفْتِلُ قَلَائِدَ هَذِيهِ،
ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (شَيْئاً مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ) من محظورات الإحرام^(٣) لأنّه كان حينئذ
لا يحرم^(٤)، ولأبوي ذرّ والوقت: «يجتنب» بإسقاط الضمير.

ب ٣٤٦/٢د

وفي الحديث: أنّ من أرسل الهدى إلى مكّة لا يصير بذلك محرماً، ولا يحرم عليه شيء ممّا
يحرم على المحرم، وهذا مذهب كافّة العلماء خلافاً لما روي عن ابن عبّاس وابن عمر وعطاء
وسعيد بن جبّير من اجتنابه ما يجتنبه المحرم، ولا يصير محرماً من غير نيّة الإحرام.

(١) في غير (د): «كقوله».

(٢) قوله: «وهمزة أحلّ مفتوحة في الموضعين... أنّه من الله ولم كان قارناً» ليس في (م).

(٣) في (د): «من محظورات الإحرام شيئاً ممّا يجتنبه المحرم».

(٤) «لأنّه كان حينئذ لا يحرم»: سقط من (د).

١٠٨ - بَابُ إِشْعَارِ الْبُذْنِ

وَقَالَ عُرْوَةُ، عَنِ الْمِسْوَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَذْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

(بَابُ إِشْعَارِ الْبُذْنِ) وقد سبق ما فيه، وإنما ذكره المؤلف لزيادة فرائد الفوائد متناً وإسناداً. (وَقَالَ عُرْوَةُ) بن الزُّبَيْرِ فيما سبق موصولاً [ح: ١٦٩٤] (عَنِ الْمِسْوَرِ) بن مخزومة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَذْيَ وَأَشْعَرَهُ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ (وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ).

١٦٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا - أَوْ قَلَّدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي قال: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) الأنصاري المدني (عَنِ الْقَاسِمِ) بن محمد بن أبي بكر الصَّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا) أي: البدن (وَقَلَّدَهَا) هو عَلَيْهِ السَّلَام (- أَوْ قَلَّدْتُهَا -) بالشَّكِّ^(١) من الرَّاوِي، وعليه: تجوز الاستنابة في التَّقْلِيد (ثُمَّ بَعَثَ) عَلَيْهِ السَّلَام (بِهَا) أي: بالبدن مع أبي بكر الصَّدِّيق كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى [ح: ١٧٠٠] (إِلَى الْبَيْتِ) الحرام (وَأَقَامَ) عَلَيْهِ السَّلَام (بِالْمَدِينَةِ) حلالاً (فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) من محظورات الإحرام (كَانَ لَهُ حِلٌّ) أي: حلالٌ، والجملة في موضع رفع صفة لقوله: «شيءٌ»، وهو رفع بقوله: «فما حرَّم» بضمِّ الرَّاء.

١٠٩ - بَابُ مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ

(بَابُ مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ) على الهدايا من غير أن يستنيب.

١٧٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَذِيحاً حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنَحَّرَ هَذِيحُهُ، قَالَتْ: عَمْرَةُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى نُحَرَّ الْهَذْيُ.

(١) في (د): «شكٌّ».

وبالسند^(١) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزَّاي، و«عَمْرُو» بفتح العين، وهو ساقطٌ لأبي ذرٍّ (عَنْ) خالته (عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الأنصاريَّة (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) هو الذي استلحقه معاوية، وإنَّما كان يُقال له: زياد بن أبيه، أو ابن عبيدٍ، لأنَّ أُمَّهُ سُمَيَّةُ^(٢) مولاة الحارث بن كلدة^(٣)، ولدته على فراش عبيدٍ، فلمَّا كان في خلافة معاوية شهد جماعةً على إقرار أبي سفيان بأنَّ زيادًا ولده، فاستلحقه معاوية لذلك وأمره على العراقيين^(٤) (كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بكسر همزة «إِنَّ» في الفرع، وفي غيره بالفتح (قَالَ: مَنْ أَهْدَى) / أي: بعث إلى مكَّة (هَذِيًا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ)^(٥) من محظورات الإحرام (حَتَّى يُنْحَرَ) بضمَّ أوَّله وفتح ثالثه مبنياً للمفعول، و(هَذِيَّةٌ) رفع نائب عن الفاعل (قَالَتْ عَمْرَةُ) بنت عبد الرحمن بالسند المذكور: (فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (أَنَا فَتَلْتُ فَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ) ولا بن عساكر: «فلائد هدي^(٦) النبي» (بِمَنْشُورٍ لَمْ يَبْدَيْ) بفتح الدال وتشديد الياء، وفي أخرى: / بالإفراد (ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَيْدَيْهِ) الشَّريفتين (ثُمَّ بَعَثَ بِهَا) أي: بالبدن إلى مكَّة (مَعَ أَبِي) أبي بكرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا حَجَّ بالنَّاسِ سنة تسع (فَلَمْ يَحْرُمِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ) زاد أبو ذرٍّ والوقت: «(له)» (حَتَّى نُحْرَ الْهَذِيَّ) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «حَتَّى نُحْرَ الْهَدْيَ» مبنياً للفاعل، أي: حَتَّى نُحْرَ أبو بكرٍ الهديَّ، وقال الكِرْمَانِيُّ: فإن قلت: عدم الحرمة ليس مُغَيًّا إلى النَّحر إذ هو باقٍ بعده، فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها؛ وأجاب بأنَّه غايةٌ لـ«نحر»، لا لـ«لم يحرم»^(٧) أي: الحرمة المنتهية إلى النَّحر^(٨). انتهى. وقد وافق ابن عَبَّاسٍ جماعةً من الصَّحابة

(١) في (د): «وبه».

(٢) في هامش (ج): «سُمَيَّة»: هي أمُّ أبي بَكْرَةَ نُفَيْعِ بْنِ الْحَارِثِ «حلبِيٌّ».

(٣) في هامش (ج): بفتح الكاف وفتح اللَّام وبالدَّال المهملة «جامع الأصول».

(٤) في هامش (ج): «العراقيين» البصرة والكوفة «عيني».

(٥) في (م): «الخارج» وهو تحريف.

(٦) «هدي»: سقط من (د).

(٧) في (ب) و(س): «ليحرم»، والمثبت موافقٌ لما في «الكواكب الدَّراري» (١٨٢/٨).

(٨) في هامش (ج): تمام عبارته لم تكن؛ وذلك لأنَّه ردُّ لكلام ابن عَبَّاسٍ، وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النَّحر.

منهم: ابن عمر، رواه ابن أبي شيبة، وقيس بن سعد بن عبادة، رواه سعيد^(١) بن منصور، وقال ابن المنذر: قال عمر وعليّ وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون: من أرسل الهدي وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم، وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون: لا يصير بذلك محرماً، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار، ومن حُجَّة الأولين: ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ مني شيء لم فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه، وقال: «إني أمرت ببدني التي بعثت بها أن تُقلد اليوم وتُشعر على مكان كذا وكذا، فلبست قميصي ونسيت، فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي.....» الحديث، قال في «الفتح»: وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده.

وهذا الحديث أخرجه البخاري^(٢) أيضاً في «الوكالة» [ج: ٢٣١٧]، ومسلم والنسائي في «الحج».

١١٠ - بَابُ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

(بَابُ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ).

١٧٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ لَنَا مَرَّةً غَنَمًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي (عَنِ الْأَسْوَدِ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ لَنَا مَرَّةً غَنَمًا. أي: بعث إلى مكة (مَرَّةً غَنَمًا).

وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في «الحج».

١٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَقْلُدُ الْغَنَمَ، وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمد بن الفضل السدوسي قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ) بن

(١) في (ص): «سعد»، وهو تحريف.

(٢) «البخاري»: ليس في (د).

زياد قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعِيُّ، وَصَرَّحَ الْأَعْمَشُ فِي هَذَا بِالتَّحْدِيثِ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَانْتَفَت تَهْمَةً تَدْلِيْسُهُ فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ [ح: ١٧٠١] حَيْثُ عَنْنَ فِيهِ (عَنِ الْأَسْوَدِ) بْنِ يَزِيدَ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتَلُ بِكَسْرِ الثَّاءِ (الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيُقْلَدُ)^(٢) بِهَا (الْغَنَمَ) وَزَادَ فِي الرَّوَايَةِ التَّالِيَةَ لِهَذِهِ [ح: ١٧٠٣]: «فَيَبْعُثُ بِهَا» (وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهَا حَلَالًا).

١٧٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُغْتَمِرِ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَبْعُثُ بِهَا، ثُمَّ يَمْكُثُ حَلَالًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ^(٣) الْمَذْكُورُ^(٤) قال: (حَدَّثَنَا/ حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُغْتَمِرِ) قَالَ الْمُؤَلِّفُ:

«ح»: (وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَمْ يَكُنْ بِالثَّقَّةِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: لَمْ يُصَبِّ مِنْ ضَعْفِهِ، وَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ لَهُ قَدْ تَوَيْعَ عَلَيْهِ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) السَّابِقِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنِ الْأَسْوَدِ) بْنِ يَزِيدَ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ^(٥) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَبْعُثُ بِهَا) إِلَى مَكَّةَ (ثُمَّ يَمْكُثُ) بِالْمَدِينَةِ (حَلَالًا) وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ تُقْلَدُ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ مَنَعَاهُ لِأَنَّهَا تَضَعُفُ عَنِ التَّقْلِيدِ، قَالَ عِيَاضُ: الْمَعْرُوفُ مِنْ مَقْتَضَى الرَّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يُحِلُّ الْغَنَمَ لِلنَّبِيِّ يَهْدِي الْبَدَنَ لِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ [ح: ١٦٩٤]: «قُلْدَ وَأَشْعَرَ» وَفِي بَعْضِهَا [ح: ٢٣١٧]: «فَلَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى

(١) فِي (د): «الْحَدِيثُ».

(٢) فِي غَيْرِ (م): «فَلْيُقْلَدُ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٣) «السَّدُوسِيُّ»: لَيْسَ فِي (م)، وَفِي (ص): «بَنُ دُكَيْنٍ»، وَفِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ» كَذَا بِخَطِّهِ، وَصَوَابُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، السَّدُوسِيُّ؛ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ [ح: ١٧٠٢]، فَإِنَّ الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ كُنِيَّتُهُ: أَبُو نُعَيْمٍ، لَا أَبُو النُّعْمَانِ.

(٤) «الْمَذْكُورُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) فِي (ص): «أَفْتَلُ»: الْقَلَائِدُ.

نُحِرَ الهدى» لأنَّ ذلك إنما يكون في البدن، وإنَّما «الغنم» في رواية الأسود/ هذه، ولانفراده بها ٢١٠/٣
نزلت على حذف مضاف، أي: من صوف الغنم؛ كما قال في الأخرى [ح: ١٧٠٥]: «من عِهْنٍ»
والعِهْن: الصُوف، لكن جاء في بعض روايات حديث الأسود هذا [ح: ١٧٠٢]: «كُنَّا نَقْلُدُ^(١) الشَّاةَ»
وهذا يرفع التَّأويل. انتهى. قال أبو عبد الله الأُبَيُّ: وأحاديث الباب ظاهرة^(٢) في تقليد الغنم.
انتهى. وقال المنذري: والإعلال بتفرد الأسود عن عائشة ليس بعلةٍ لأنَّه ثقةٌ حافظٌ لا يضرُّه
التَّفَرُّد، وقد وقع الاتفاق على أنَّها لا تُشعر لضعفها، ولأنَّ الإشعار لا يظهر فيها لكثرة شعرها
وصوفها، فتقلَّد بما لا يضعفها كالخيوط المفتولة ونحوها.

١٧٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ
لِهَٰذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَعْنِي: الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) المذكور^(٣) قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ^(٤)) ابن أبي زائدة (عَنْ عَامِرٍ)
هو الشَّعْبِيُّ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: فَتَلْتُ لِهَٰذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- تَعْنِي: عَائِشَةَ: (الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ) ولفظ: «الهدى» شاملٌ للغنم وغيرها، فالغنم فرد
من أفراد ما يُهدى، وقد ثبت أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أهدى الإبل وأهدى البقر، فمن ادَّعى اختصاص
الإبل بالتقليد فعليه البيان.

١١١ - بَابُ الْقَلَائِدِ مِنَ الْعِهْنِ

(بَابُ الْقَلَائِدِ مِنَ الْعِهْنِ) بكسر العين وسكون الهاء آخره نونٌ: الصُوف أو المصبوغ ألواناً
أو الأحمر.

١٧٠٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ
الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدِي.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بسكون الميم بعد فتح العين ابن بحر الصَّيرَفِيُّ

(١) في هامش (ج): بخطه بالقلم.

(٢) في (د): «والحديث ظاهر».

(٣) في (ب) و(س): «الفضل بن دكين».

(٤) في (س): «زكريا».

البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ) بضمِّ الميم وتخفيف العين وبالدَّال المعجمة فيهما، ابن نصر بن حَسَّان العنبريُّ التَّمِيمِيُّ قاضي البصرة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) عبد الله^(١) (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه (عَنْ) عَمَّتِهِ (أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) أَي: عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَانِدَهَا) أَي: البدن أو الهدايا (مِنْ عَيْنٍ) أَي: صوفٍ، وأكثر ما يكون مصبوغًا. ليكون أبلغ في العلامة (كَانَ عِنْدِي) وفيه: ردُّ على من قال: تُكره القلائد من الأوبار، واختار أن يكون من نبات الأرض، ونقل ابن فرحون في «مناسكه»^(٢) عن ابن عبد السلام^(٣) أَنَّهُ قال: والمذهب أَنَّ ما^(٤) تنبتة الأرض مُستحبٌّ على غيره، وقال ابن حبيب: يقلدها بما شاء.

١١٢ - بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ

(بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ) للهدي، و«أل» للجنس، فيعمُّ الواحدة فما فوقها، وأبدى ابن المُنِير فيه حكمة؛ وهي: أَنَّ العرب تعتدُّ النعل مركوبةً لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعر الطريق، فكأنَّ الذي أهدى وقلده بالنعل خرج عن مركوبه لله تعالى؛ حيوانًا وغيره، فبالنظر إلى هذا يُستحبُّ النعلان في التقليد.

١٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَافِرُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا. تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبوي ذَرُّ والوقت وابن عساكر: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدٌ) زاد

(١) في غير (د) و(س): «عبيد الله»، وهو تحريف.

(٢) في (ص) و(م): «منسكه».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «عن ابن عبد السلام» المراد به شيخ ابن عرفة لا العزُّ سلطان العلماء، فإنَّ الأوَّل مالكيٌّ، والثَّاني شافعيٌّ. «عجمي».

(٤) في (ص): «مما».

أبو ذرٍّ: «هو ابن سَلَام»^(١) وكذا عند ابن السَّكَنِ، لكن قال الجَيَّانِيُّ: لعلَّه مُحَمَّد بن المُنْثَى لأنَّه قال بعد هذا في «باب الذَّبْح قبل الحلق» [ح: ١٧٢٣]: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن المُنْثَى: حَدَّثَنَا عبد الأعلى، ويؤيِّده رواية الإسماعيليِّ وأبي نُعَيْمٍ^(٢) في «مستخرجيهما» من طريق الحسن بن سفيان: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن المُنْثَى: حَدَّثَنَا عبد الأعلى، فذكرنا حديث النَّعْلِ، قال^(٣) الحافظ ابن حجر: وليس ذلك بلازم، والعمدة على ما قاله ابن السَّكَنِ فإنَّه حافظٌ، و«سَلَامٌ» بالتَّخْفِيف، ولأبي ذرٍّ: بالتَّشْدِيد، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى) ابن^(٤) مُحَمَّد السَّامِي - بالمهملة - من بني سامة بن لُؤَيٍّ (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشدٍ (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عَبَّاسٍ، لا عكرمة بن عَمَّارٍ لأنَّه تلميذ يحيى لا شيخه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا) حال كونه (يَسُوقُ بَدَنَةً) أي: هديًا (قَالَ) أي: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولأبي ذرٍّ: «فَقَالَ»: (أَرْكَبَهَا، قَالَ) الرَّجُلُ: (إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَرْكَبَهَا، قَالَ) أبو هريرة: (فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ) أي: الرَّجُل المذكور، حال كونه (رَاكِبَهَا) وإنَّما انتصب على الحال وإن كان مضافًا لِلضَّمِير لأنَّ اسم الفاعل العامل لا يتعرَّف بالإضافة، وهو وإن كان ماضيًا لكنَّه على حكاية الحال كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] أو^(٥)؛ لأنَّ إضافته لفظيَّة^(٦)، فهو نكرةٌ، ويجوز أن يكون بدلًا من ضمير المفعول في «رأيتها» (يُسَايِرُ^(٧) النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا).

(تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح المُوحَّدة وتشديد المعجمة، قال إمام الصَّنْعَةِ الحافظ ابن حجر: المُتَابِع - بالفتح - هنا هو مُعَمَّرٌ، والمتابع - بالكسر - ظاهر السِّيَاق أنَّه مُحَمَّد بن بَشَّارٍ، وفي التَّحْقِيق: هو^(٨) عليُّ بن المبارك/ وإنَّما احتاج مُعَمَّرٌ^(٩) عنده إلى المتابعة لأنَّ في رواية ٢٢١/٣

(١) زيد في (د): «بالتَّشْدِيد»، وسيأتي لاحقًا.

(٢) في (م): «مُحَمَّد»، والمثبت موافق لما في «الفتح» [٦٤١/٣].

(٣) في (ص): «قاله»، وكلاهما صحيح.

(٤) في (ص): «أبو»، وكلاهما صحيح.

(٥) قوله: «وإن كان مضافًا لِلضَّمِير لأنَّ اسم الفاعل... ﴿وَلَكَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾ أو ليس في (ص) و(م) و(ج).

(٦) في هامش (د): «قوله: أو لأنَّ إضافته لفظيَّة... إلى آخره لا يخفى أنَّ هذا كسابقه، فافهم.

(٧) في (ل): «يسار»، وفي هامش (ل): «يساير، نسخة المتون».

(٨) في (ص): «أنَّه».

(٩) في هامش (ص): قوله: «مُعَمَّرٌ» هو ابن راشد البصريُّ، نزيل اليمن، ثقةٌ إلَّا أنَّ في روايته عن ثابتٍ والأعمش =

البصريين عنه مقالاً لكونه حدّثهم بالبصرة من حفظه، وهذا من رواية البصريين. انتهى.
وتعقّبه العينني فقال: الذي يقتضيه حق التركيب يرُدُّ ما قاله على ما لا يخفى، والذي حمّله
على هذا ذكر عليّ بن المبارك في السّند الذي يأتي عقب هذا، وهذا في غاية البعد على ما لا يخفى،
غاية ما في الباب أنّ السّند الذي فيه عليّ بن المبارك يظهر أنّه تابع معمرًا في روايته في نفس
الأمر لا في الظاهر لأنّ التركيب لا يساعد ما قاله أصلًا، فافهم. انتهى.

وبه قال: (حدّثنا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (عثمان بن عُمر) بن فارس البصري قال: (أخبرنا
عليّ بن المبارك) الهنائي - بضمّ الهاء وتخفيف الثّون - ممدود^(١)، البصري، ثقة، كان له عن
يحيى بن أبي كثير / كتابان: أحدهما: سماع، والآخر: إرسال، فحديث الكوفيّين عنه فيه
شيء، لكن أخرج له البخاري من رواية البصريين خاصّة، وأخرج من رواية وكيع عنه حديثًا
واحدًا تُويع عليه (عن يحيى) بن أبي كثير (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه)،
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع بمتابعة عثمان بن عمر، وقال: إنّ
حسينًا المعلم رواه عن^(٢) يحيى بن أبي كثير أيضًا.

١١٣ - باب الجلال للّبذّن

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه لَا يَشُقُّ مِنَ الْجَلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جَلَالَهَا مَخَافَةَ أَنْ يُفْسِدَهَا
الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

(باب الجلال للّبذّن) بكسر الجيم؛ وهي ما يوضع على ظهورها، واحدها^(٣): جُلٌّ^(٤).

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه) بن الخطّاب رضي الله عنه ممّا وُصِلَ بعضه في «الموطأ» (لَا يَشُقُّ مِنَ الْجَلَالِ إِلَّا
مَوْضِعَ السَّنَامِ) بفتح السّين لئلا يسقط، وليظهر الإشعار لئلا يُسْتَر ما تحتها، وهذا يقتضي أنّ

= وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة لأنّه حدّث من حفظه بأحاديث مُخلّط فيها.

(١) في (س): «ممدودًا».

(٢) «عن»: سقط من (د).

(٣) في غير (ب) و(س): «واحدة».

(٤) في هامش (ج): «الجلّ» بالفتح: ما تلبسه الدّابة لثّصان به، وقد جلّلتها وجلّلتها، الجمع: جلال وأجلال

«قاموس».

(٥) «ابن»: سقط من (م).

إظهار التَّقَرُّبِ بالهدي أفضل من إخفائه، والمعروف أنَّ إخفاء العمل الصَّالح غير الفرض أفضل من إظهاره، وأُجيب بأنَّ أفعال الحج مَبْنِيَّةٌ^(١) على الظُّهور كالإحرام والطَّواف والوقوف، فكان الإشعار والتَّقليد كذلك، فيُخَصُّ الحجُّ من عموم الإخفاء.

(وَإِذَا نَحَرَهَا) أي: أراد نحرها (نَزَعَ جِلَالَهَا) عنها (مَخَافَةَ أَنْ يُفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقَ بِهَا) قال نافعٌ فيما رواه ابن المنذر: وربَّما دفعها إلى^(٢) بني شيبه. انتهى^(٣). وأراد بذلك ألا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أضيف إليه.

١٧٠٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف، ابن عقبة بن عامر السُّوَّائِيُّ العامريُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النَّون وكسر الجيم عبد الله بن يسار المَكِّيُّ (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جَبْرِ - بفتح الجيم وسكون المُوَحَّدَة - الإمام في التفسير (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) الأنصاريِّ المدنيِّ، ثُمَّ^(٤) الكوفيُّ (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي) وفي رواية^(٥): «الذي» (نَحَرْتُ) بفتح النَّون والحاء وسكون الرَّاء وضَمُّ الفوقية، ولأبي الوقت: «نَحَرْتُ» بضمِّ النَّون وكسر الحاء وفتح الرَّاء وسكون الفوقية (وَبِجُلُودِهَا) ولا بن عساكر: «وجلودها» بإسقاط حرف الجرِّ، وفيه: استحباب تجليل البُذْن والتَّصَدَّقُ بذلك الجُلِّ، ونقل القاضي عياض عن العلماء أنَّ التَّجْلِيلَ يكون بعد الإشعار لئلا يتلَطَّخَ بالدَّم، وأنَّ تُشَقَّ^(٦) الجِلَال عن الأُسْمَةِ إن كانت قيمتها قليلة، فإن كانت نفيسة لم تُشَقَّ^(٧)، قال صاحب «الكواكب»: وفيه: أنَّه لا يجوز بيع الجِلَال ولا جلود الهدايا والضَّحايا كما هو ظاهر الحديث؛

(١) في (ص): «متبنية».

(٢) في غير (د) و(س): «على».

(٣) «انتهى»: ليس في (د).

(٤) «ثمَّ»: ليس في (د).

(٥) في (م): «ولأبي ذرٍّ»، وليس بصحيح.

(٦) في (د) و(م): «يشقُّ».

(٧) في (د) و(ص): «يشقُّ».

إذ الأمر حقيقة في الوجوب. انتهى. وتعبه في «اللامع» فقال: فيه نظر فذلك صيغة «إفعل» لا لفظ «أمر»^(١).

وهذا الحديث أخرجه في «الحج» أيضاً [ح: ١٧١٦]، وكذا مسلم وابن ماجه.

١١٤ - باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها

(باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها) أنث الضمير باعتبار ما صدق عليه الهدي؛ وهو البدنة، وللأصلي: «وقلده» بالتذكير؛ باعتبار الهدي، وقد سبق هذا الباب بترجمته، لكنّه زاد هنا ذكر التقليد، وأورد فيه الحديث من وجه آخر، فرحمه الله على حسن/ صنيعة^(٢)، ما أدق نظره وأوسع اطلاعه!

١٧٠٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْخُرُورِيَّةِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، وَنَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» إِذَنْ أَضْنَعَ كَمَا صَنَعَ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، حَتَّى كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، وَأَهْدَى هَذِيَا مُقَلِّدًا اشْتَرَاهُ حَتَّى قَدِمَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ، فَحَلَقَ وَنَحَرَ وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَهُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.

وبالسند^(٣) قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحزامي المدني^(٤) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) عياض الليثي المدني قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الأسدي المدني (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر المدني (قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْخُرُورِيَّةِ)^(٥) سنة أربع وستين، وهي السنة التي مات فيها

(١) قوله: «قال صاحب الكواكب: وفيه... فذلك صيغة إفعل لا لفظ أمر» ليس في (م).

(٢) «على حسن صنيعة»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «وبه».

(٤) في (د): «المديني».

(٥) في هامش (ج): «الحج» مفعول أول لـ «أراد» و«عام»: مفعول فيه، «حجّة» بدل، أو يُراد: يعني حجّة، [ويجوز]

الرفع بتقدير «هو» كذا بخطه، وفيه تأمل.

يزيد بن معاوية، والحرورية^(١): بفتح الحاء وضمّ الرّاء الأولى^(٢) نسبةً إلى قرية من قرى الكوفة، كان/ أول اجتماع الخوارج بها؛ وهم الذين خرجوا على عليّ عليه السلام لما حكم أبا موسى الأشعريّ ٢٢٢/٣ وعمرو بن العاص، وأنكروا على عليّ في ذلك، وقالوا: شككت في أمر الله وحكمت عدوك، وطالت خصومتهم، ثم أصبحوا يوماً وقد خرجوا وهم ثمانية آلاف، وأميرهم ابن الكوّاء^(٣) عبد الله، فبعث إليهم عليّ عبد الله بن عباس فناظرهم، فرجع منهم ألفان^(٤) وبقيت ستة آلاف، فخرج إليهم عليّ فقاتلهم، وقوله: «حجّة» بالنّصب، وللأصيليّ^(٥): «حجّة» بالرفع، على أنّه خبر لمبتدأ محذوف^(٦)، ولأبي ذرّ عن الحمويّ والمستملي: «عام حجّة الحرورية» بالجرّ على الإضافة، وله عن الكشميهنيّ: «عام حجّ الحرورية» بالتذكير والجرّ (في عهد ابن الزبير) عبد الله عليه السلام واستشكل هذا لأنّه مغاير لقوله في «باب طواف القارن» [ج: ١٦٤٠] من رواية اللّيث عن نافع: «عام نزل^(٧) الحجاج بابن الزبير» لأنّ نزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين، وذلك في آخر أيام ابن الزبير وحجّة^(٨) الحرورية - كما سبق قريباً - في سنة أربع وستين، وذلك قبل أن يتسمّى ابن الزبير بالخلافة، وأجيب باحتمال أنّ الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه^(٩) حروريةً بجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحقّ، أو باحتمال تعدّد القصّة، قاله صاحب «الفتح» وغيره.

(فَقِيلَ لَهُ) سبق في «باب من اشترى الهدى من الطريق» [ج: ١٦٩٣] أنّ القائل ابنه عبد الله، ويأتي - إن شاء الله تعالى - في «باب إذا أُخْصِرَ^(١٠) المتمتّع» [ج: ١٨٠٧]: أنّ عبید الله وسالمًا

(١) «والحرورية»: ليس في (ص) و(م).

(٢) «الأولى»: ليس في (ب).

(٣) في هامش (ج): وقال التقي السبكي: رجع أربعة آلاف.

(٤) في هامش (ج): يتأمل.

(٥) زيد في (ص) و(م): «أيضاً». قال الشيخ قطة عليه السلام قوله: «بالنصب» وكذا قوله: «بالرفع» هو ممّا لا وجه له، بل يتعين جرّه بإضافة عام إليه، كما لا يخفى.

(٦) «على أنّه خبر لمبتدأ محذوف»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في (د): «نزول»، والمثبت موافق لما في «صحيح البخاري».

(٨) في (د): «وحجّ».

(٩) في (م): «وأشيعاه».

(١٠) في (ص): «أُخْصِرَ».

ولديه^(١) كلّماء في ذلك فقالوا: (إِنَّ النَّاسَ كَاثِرٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ) يشير إلى الجيش الذي أرسله عبد الملك بن مروان، وأمر عليه الحجّاج لقتال ابن الزبير ومن معه بمكة (وَنَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ) عن الحجّ بسبب ما يقع^(٢) بينهم من القتال (فَقَالَ) ابن عمر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] بضمّ الهمزة وكسرهما (إِذْنٌ) أي: حينئذٍ (أَصْنَعَ) في حجّي (كَمَا صَنَعَ) النَّبِيُّ ﷺ من التَّحَلُّل حين حُصِر في الحديبية^(٣)، والابتداء بالعمرة كما أهل بها ﷺ حين صُدَّ عام الحديبية أيضًا، وقوله: «أَصْنَعَ» نُصِبَ بِهِ «إِذْنٌ» (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، حَتَّى كَانَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «حَتَّى إِذَا كَانَ» (بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ) الشَّرَفُ الَّذِي قُدَّامُ ذِي الْحَلِيفَةِ إِلَى جِهَةِ مَكَّةَ (قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ) في حكم الحصر، وإذا كان التَّحَلُّل للحصر جائزًا في العمرة مع أنّها غير محدودة بوقتٍ ففي الحجّ أجوز (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جَمَعْتُ) ولأبي ذرٍّ: «(قد جمعت)» (حَجَّةً) ولأبوي ذرٍّ والوقت^(٤) عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِي: «(جمعت الحجّ)» (مَعَ عُمْرَةٍ) ولم يكتف بالنيّة في إدخال الحجّ على العمرة، بل أراد إعلام من يقتدي به أنّه انتقل نظره إلى القرآن لاستوائهما في حكم الحصر، وفيه: العمل بالقياس / (وَأَهْدَى هَذِيًا مُقْلَدًا اشْتَرَاهُ) أي^(٥): من قُدِيدٍ كما صرّح به فيما سبق [ح: ١٦٩٣] وهذا موضع التَّرجمة كما لا يخفى، ولم يزل مسوقًا معه (حَتَّى قَدِمَ) أي: إلى أن قدم مكة، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «(حين قدم)» (فَطَافَ بِالْبَيْتِ) للقدوم (وَبِالْصَّفَا) أي: وبالمروة^(٦)، وحذفه للعلم به (وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْلِلْ)^(٧) مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ) بجرّ «يوم» بـ «حَتَّى» أي: إلى يوم النَّحْرِ (فَحَلَّقَ) شعر رأسه (وَنَحَرَ) هديه (وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى) أي: أدّى (طَوَافَهُ) الَّذِي طَافَهُ بعد الوقوف بعرفاتٍ للإفاضة (الْحَجَّ) بالنَّصْب، ولأبي الوقت: «(للحجّ)» بلام الجرّ، فالرواية الأولى على^(٨) نزع الخافض

(١) في غير (ب) و(س): «ولداه».

(٢) في (ص): «وقع».

(٣) في (ص): «بالحديبية».

(٤) في غير (ب) و(س): «ولأبي ذرٍّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٥) «أي»: مثبت من (ص) و(م).

(٦) في (ص): «والمروة».

(٧) في (م): «يتحلل».

(٨) في (د): «عطف»، وهو تحريف.

(وَالْعُمْرَةَ) نُصِبَ عَطْفًا^(١) عَلَى الْمَنْصُوبِ السَّابِقِ، وَعَلَى رَوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: جُرَّ عَطْفًا عَلَى الْمَجْرُورِ (بَطَوَافِهِ الْأَوَّلِ) مُرَادُهُ بـ «الْأَوَّلِ»: الْوَاحِدُ، قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: لِأَنَّ «أَوَّلَ» لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ شَيْءٌ، فَلَوْ قَالَ: أَوَّلَ عَبْدٍ يَدْخُلُ فَهُوَ حَرٌّ، فَلَمْ يَدْخُلْ إِلَّا وَاحِدٌ عَتِقَ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِلْقُرْآنِ طَوَافِينَ، بَلْ اكْتَفَى بِوَاحِدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ كَمَا مَرَّ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: الْمُرَادُ بِالطَّوْافِ الْأَوَّلِ الطَّوْافُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَمَّا الطَّوْافُ بِالْبَيْتِ - وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ - فَهُوَ رَكْنٌ، فَلَا يُكْتَفَى عَنْهُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْإِفْرَادِ، وَهَذَا قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ لَكَ فِي «بَابِ طَوَافِ الْقَارِنِ» [ج: ١٦٤٠] وَإِنَّمَا أَعْدَنَاهُ لِبَعْدِ الْعَهْدِ بِهِ (ثُمَّ قَالَ) أَيُّ: ابْنِ عَمْرِو: (كَذَلِكَ) وَلَا بِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ: «هَكَذَا» (صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ).

١١٥ - بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرِ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ

٢٢٣/٣

(بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرِ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ) ./

١٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقَينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلْخَمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَتَكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ (عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ (عَنْ عُمَرَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بِنْتُ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) سَنَةِ عَشْرِ مِنَ الْهَجْرَةِ (لِخَمْسِ بَقَينَ^(٢)) مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِهَا، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْعُدُونَ فِيهِ عَنِ الْقِتَالِ، وَقَوْلُهَا: «لِخَمْسِ بَقَينَ^(٣)» يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قَالَتْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ، وَلَوْ قَالَتْهُ قَبْلَهُ لَقَالَتْ: لِخَمْسِ إِنْ بَقَينَ^(٤) (لَا نَرَى) بِضَمٍّ

(١) «عَطْفًا»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٢) فِي هَامِشِ (ل): «لِخَمْسِ مَضِين».

(٣) «بَقَينَ»: لَيْسَتْ فِي (ص) وَ(م).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): لِأَنَّهُ لَمْ تَدْرِ الشَّهْرَ كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا؟

النُّون وفتح الرَّاء، أي: لا نظنُّ (إِلَّا الْحَجَّ) أي: حين خروجهم من المدينة، أو لم يقع في نفوسهم إِلَّا ذلك، لأنَّهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فَلَمَّا دَنَوْنَا) أي^(١): قَرُبْنَا (مِنْ مَكَّةَ) أي: بِسَرَفٍ كما جاء عنها [ح: ١٧٨٨] أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما في رواية جابر [ح: ١٥٦٨] ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرَّتين في الموضعين، وأنَّ العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحجَّ إلى العمرة (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، إِذَا طَافَ) بالبيت (وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ) بفتح أوله وكسر ثانيه^(٢)، أي: يصير حلالًا بأن يتمتع.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (فَدَخِلَ) بضم الدال وكسر الخاء مبنياً للمفعول (عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ) بنصب «يوم» على الظرفية، أي: في يوم النَّحْرِ (يَلْحَمُ بَقْرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟) قَالَ^(٣): نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ عَبْرَ فِي التَّرْجُمَةِ بلفظ: «الدَّبْح» وفي الحديث بلفظ: «النَّحْر» إشارة إلى رواية سليمان بن بلال الآتية - إن شاء الله تعالى^(٤) - في «باب ما يأكل من البُذْن وما يُتَصَدَّقُ» [ح: ١٧٢٠] ولفظه: «فَدَخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقْرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ» ونحر البقر جائز عند العلماء، لكنَّ الدَّبْح مُسْتَحَبُّ لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] واستفهام عائشة عن اللَّحْم لَمَّا دَخِلَ بِهِ عَلَيْهَا اسْتَدْلَّ بِهِ^(٥) الْمُؤَلِّفُ لقوله: بغير أمرهنَّ لأنَّه لو كان الدَّبْح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام^(٦)، لكنَّ ذلك ليس دافعاً لاحتمال أن يكون تقدَّم علمها^(٧) بذلك، فيكون وقع استئذانهنَّ في ذلك، لكن لَمَّا أُدْخِلَ اللَّحْم عليها احتمل أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه لذلك، قاله في «فتح الباري»^(٨)، وقال الثَّوَوِيُّ: هذا محمولٌ على أنَّه استأذنه؛

(١) «أي»: مثبت من (م).

(٢) في (د): «ثالثه»، وهو تحريف.

(٣) في (م): «قالوا»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٤) «تعالى»: ليس في (ب).

(٥) «به»: ليس في (ص).

(٦) في (د): «استفهام».

(٧) في (ص): «عليها»، وهو تحريف.

(٨) في غير (ص) و(م): «الفتح».

لأنَّ التَّضْحِيَةَ عَنْ الْغَيْرِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ عَمِلَ^(١) بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِسْتِثْنَانِ.

(قَالَ يَحْيَى) أَي: ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ^(٢) (فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ) ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ (فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ) أَي: سَاقَتْهُ لَكَ سِيَاقًا تَامًا، وَلَمْ تَخْتَصِرْ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا غَيْرَ تَهْ بِتَأْوِيلٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٧٢٠] وَ«الْجِهَاد» [ح: ٢٩٥٢]، وَمُسْلِمٌ فِي «الْحَجِّ» وَكَذَا النَّسَائِيُّ.

١١٦ - بَابُ النَّخْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى

(بَابُ النَّخْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى) وَهُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تُنْحَرُ فِيهِ الْإِبِلُ، وَهُوَ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْأُولَى الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ.

١٧١٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: مَنْحَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بَنُ رَاهُوِيَه أَنَّهُ (سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ) الْهَجِيمِيَّ^(٣) الْبَصْرِيَّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بَتَصْغِيرٍ: «عَبْدُ» (بُنُ عُمَرَ) بَنُ الْخَطَّابِ^(٤) (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) بَنُ عُمَرَ بَنُ الْخَطَّابِ (ﷺ) كَانَ يَنْحَرُ) هَدِيَه (فِي الْمَنْحَرِ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ الْمَذْكُورُ: (مَنْحَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٥)) بِجَزْ «مَنْحَر» بَدَلًا مِنْ الْمَجْرُورِ السَّابِقِ، وَمَنْى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، فَلَيْسَ فِي تَخْصِيصِ ابْنِ عُمَرَ بِمَنْحَرِهِ بِإِلْفِ الْمَلَاةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ، لَكِنَّهُ كَانَ

(١) فِي (م): «تَحْمَلُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) «بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٣) فِي هَامِش (ج): «الْهَجِيمِيَّ» بَضَمُ الْهَاءِ وَفَتْحُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْيَاءِ، إِلَى مُحَلَّةٍ بِالْبَصْرَةِ نَزَلَهَا بَنُو هُجَيْمٍ فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِمْ «تَرْتِيبٌ».

(٤) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «ابْنُ الْخَطَّابِ»: فِيهِ تَجَوُّزٌ لِأَنَّهُ عَبِيدُ اللَّهِ بَنُ عُمَرَ بَنُ حَفْصِ بَنُ عَاصِمِ بَنُ عُمَرَ بَنُ الْخَطَّابِ كَمَا سَيَأْتِي لَهُ فِي «بَابِ الْأَضَاحِي» [ح: ٥٥٥١] حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بَنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ، وَذَكَرَهُ.

(٥) فِي (م): «النَّبِيِّ».

شديد الاتباع للسنة، نعم في منحه *بإزالة التلام* فضيلة على غيره.

١٧١١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَبْعَثُ بِهِذِيهِ مِنْ جَمْعٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، حَتَّى يُدْخَلَ بِهِ مَنْحَرُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَعَ حُجَّاجٍ؛ فِيهِمْ الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي الوقت: «حَدَّثَنِي» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحزامي -بالزاي- وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل القرآن، وقال الساجي: عنده مناكير، واعتمده البخاري وانتقى من حديثه، وروى له الترمذي والنسائي وغيرهما، قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) أبو ضمرة الليثي المدني قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) مولى آل ^(١) الزبير، الإمام في المغازي، ولم يصح أن ابن معين ليته، وقد اعتمده الأئمة كلهم (عَنْ/ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَبْعَثُ بِهِذِيهِ مِنْ جَمْعٍ) بسكون الميم بعد فتح الجيم، أي: من المزدلفة (مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، حَتَّى يُدْخَلَ بِهِ) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة مبنياً للمفعول (مَنْحَرُ النَّبِيِّ) رفع نائب عن الفاعل، ولأبي ذر: «(منحر رسول الله) (مِنْشَرُ صلى الله عليه وسلم مَعَ حُجَّاجٍ؛ فِيهِمْ) أي: في الحجاج (الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ) مراده أنه لا يشترط بعث الهدي مع الأحرار دون العبيد، وأردف المؤلف طريق موسى بن عقبة ^(٢) هذه بسابقتها لتصريحها ^(٣) بإضافة المنحر إلى رسول الله ^(٤) صلى الله عليه وسلم في نفس الحديث مع زيادة من الفوائد، فرحمه الله وأثابه، وزاد أبو ذر عن المستملي هنا: «(بَابُ مَنْ نَحَرَ هَدِيَهُ بِيَدِهِ) وهو أفضل إذا أحسن النحر من أن ينحر عنه غيره.

١٧١٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ -وَدَكَرَ الْحَدِيثَ- قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ سَنَعَ بُذْنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ. مُخْتَصَرًا.

(١) «آل»: ليس في (د).

(٢) «بن عقبة»: ليس في (د).

(٣) في (م): «لتعريفها»، وهو تحريف.

(٤) في (ص) و(م): «النبي».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) بتشديد الكاف بعد فتح الموحدة، قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء مُصَغَّرُ «وَهْبٍ» (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف ابن زيد (عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ -) الآتي بتمامه - إن شاء الله تعالى - بعد باب بهذا السند بعينه [ج: ١٧١٤] (قَالَ) أَنَسٌ: (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ) الكريمة (سَبْعَ بُذُنٍ) بضم الموحدة وسكون الدال، وفي بعض النسخ: «سبعة» - بالتأنيث - قال التيمي: على إرادة «أبصرة» حال كونهن (قِيَامًا) والمسوَّغ لوقوع الحال من النكرة مع تأخرها عنها تخصيص النكرة بالإضافة (وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ) قال ابن التين: صوابه: بكبشين (أَمْلَحَيْنِ) يخالط بياضهما أدنى سوادٍ (أَقْرَنَيْنِ) أي: كبير القرنين. رواه (مُخْتَصَرًا).

وهذا الباب وحديثه ساقط لجميع الرواة إلا لأبي ذرٍّ عن المُستملي وحده، وفي نسخة الصَّغَانِيَّ بعد الترجمة ما نصّه: «حديث سهل بن بكار عن وهيب» فاكتمى بالإشارة، وقد أخرج الحديث المؤلف بعد باب - كما مرَّ - [ج: ١٧١٤] وفي موضع آخر من «الحج» [ج: ١٥٥١، ١٧١٥] وفي «الجهاد» [ج: ٢٩٥١]، ومسلم في «الصلاة»، وكذا النسائي، وأخرجه أبو داود؛ بعضه في «الحج»، وبعضه في «الأضاحي».

١١٨ - بابُ نَحْرِ الإِبِلِ مُقَيَّدَةً

(بابُ نَحْرِ الإِبِلِ) حال كونها (مُقَيَّدَةً) وموضع النحر: اللَّبَّة، وهي - بفتح اللام - من أسفل العنق، فيقطع الحلقوم والمريء، وموضع الذَّبْح: الحلق، وهو أسفل مجمع^(١) اللَّحْيَيْنِ؛ وهو أعلى العنق، وكمال الذَّبْح: قطع الحلقوم - وهو بضمّ الحاء - : مخرج النَّفْسِ، والمريء - وهو بالمدّ والهمزة^(٢) - : مجرى الطَّعام والشراب، وهو تحت الحلقوم، والوَدَجِين - بفتح الواو والدال - : وهما عرقان في صفحتي العنق محيطان^(٣) بالحلقوم، ويُسنُّ نحر إبلٍ وذبح بقرٍ وغنم، ويجوز عكسه، ولأبي ذرٍّ: «نحر الإبل المُقَيَّدَةَ» بالتعريف.

(١) في (ص): «مجامع».

(٢) في (ص): «والهمز». وفي هامش (ج): وقد تُبدل فيبقى بياء مشددة؛ كما في «المصباح».

(٣) في (د): «يحيطان».

١٧١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه أَتَى عَلَى رَجُلٍ، قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتُهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ يُونُسَ، أَخْبَرَنِي زِيَادٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبِيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) تصغير: «زرع» العيشي^(١) (عَنْ يُونُسَ) بن عبيد^(٢) بن دينار العبدي (عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ) بن حيَّة - ضدَّ الميتة - الثَّقَفِيُّ البَصْرِيُّ (قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب (أَتَى عَلَى رَجُلٍ) لم يُسَمَّ (قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتُهُ) أي: بَرَكْهَا^(٣)، حال كونه (يَنْحَرُهَا) زاد أحمد عن إسماعيل ابن عُلَيَّة عن يونس: «بمَنَى» (قَالَ) أي: ابن عمر: (ابْعَثْهَا) أي: أَثْرِهَا، حال كونها/ (قِيَامًا) مصدرٌ بمعنى: قائمة، أي: ١٣٥١/٢٥ معقولة اليسرى، رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح^(٤) على شرط مسلم، وانتصابه على الحال، قال الثَّوربُشْتِيُّ: ولا يصحُّ أن يجعل العامل في: «قِيَامًا»: «ابْعَثْهَا» لأنَّ البعث إنَّما يكون قبل القيام، واجتماع الأمرين في حالة واحدة غير ممكن. انتهى. وأجاب الطَّيْبِيُّ: باحتمال أن تكون^(٥) حالًا مُقَدَّرَةً، فيجوز تأخره عن العامل كما في التَّنْزِيلِ: ﴿وَيَشْرَتْنَهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا﴾ [الصَّافَات: ١١٢] أي: ابْعَثْهَا مُقَدَّرًا قِيَامَهَا وتقييدها ثمَّ انحَرها، وقيل: معنى «ابْعَثْهَا»: أَقْمَهَا، فعلى هذا انتصاب: «قِيَامًا» على المصدرية (مُقَيَّدَةً) نُصِبَ على الحال من الأحوال المترادفة أو المتداخلة (سُنَّةَ) بنصب: «سُنَّةَ» بعاملٍ مضمَرٍ، على أَنَّهُ مفعولٌ به، والتَّقدير: فاعلاً بها أو مقتفياً سُنَّةَ (مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم) ويجوز الرِّفْع بتقدير: هو سنة محمدٍ، وقول الصَّحَابِيِّ: «من السُّنَّة كذا» مرفوعٌ عند الشَّيْخِينَ لاحتجاجهما بهذا الحديث في «صحيحهما».

(وَقَالَ شُعْبَةُ) هو ابن الحَجَّاج، ممَّا وصله إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ (عَنْ يُونُسَ) قال: (أَخْبَرَنِي)

(١) في هامش (ج): «يزيد بن زُرَيْعٍ العَايشِيُّ» بالعين المهملة وكسر الياء تحتها نقطتان وبالشَّين المعجمة «جامع الأصول» وكلاهما صحيح، قال في «الترتيب»: قال ابن الأثير: «العيشي» منسوب إلى عايش بن مالك بن ثيم ابن ثعلبة، ويُقال في النسبة إليه: العَيْشِيُّ والعَايشِيُّ، قاله الحازمي وابن ماكولا.

(٢) في (ب) و(س): «بن عبد الله»، وفي (د): «بن يزيد»، والمثبت هو الصواب.

(٣) في (م): «تركها»، وهو تصحيف.

(٤) «صحيح»: ليس في (ص).

(٥) في (ب) و(ص): «يكون».

بِالْأَفْرَادِ (زِيَادٌ) وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ لِهَذَا بَيَانُ سَمَاعِ يُونُسَ لِلْحَدِيثِ مِنْ زِيَادٍ.

٢٢٥/٣

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ / وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْحَجِّ».

١١٩ - بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةً

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سُنَّةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَوَافٍ»: قِيَامًا.

(بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ) حَالُ كَوْنِهَا (قَائِمَةً) وَلَأَبَى ذَرُّ عَنْ الْكُشْمِينِيَّةِ: «قِيَامًا» مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) بَنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فِيمَا ذَكَرَهُ مُوَصُولًا فِي الْبَابِ السَّابِقِ [ح: ١٧١٣]: (سُنَّةُ مُحَمَّدٍ) نَصِبَ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَلَأَبَى ذَرُّ: «مِنْ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ» وَفِي نَسْخَةٍ: «قِيَامًا سُنَّةُ مُحَمَّدٍ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) مِمَّا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا» [الْحَجُّ: ٣٦]: «صَوَافٍ» (أَي: قِيَامًا) وَفِي «الْمُسْتَدْرَكِ» لِلْحَاكِمِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «صَوَافٍ»، أَيْ: بِكُسْرِ الْفَاءِ بَعْدَهَا نُونٌ، أَيْ: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمٍ مَعْقُولَةٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهِيَ جَمْعُ صَافِيَةٍ، وَهِيَ الَّتِي رُفِعَتْ إِحْدَى يَدَيْهَا بِالْعَقْلِ لئَلَّا تَضْطَرِبَ^(١).

١٧١٤ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ سَبْعَةَ بُذْنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) أَبُو بَشِيرٍ الدَّارِمِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) هُوَ ابْنُ خَالِدِ ابْنِ عَجْلَانَ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بَنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ (عَنْ أَنَسٍ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (رَكَعَتَيْنِ) قَصْرًا، وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ (فَبَاتَ بِهَا) أَيْ: بِذِي الْحُلَيْفَةِ (فَلَمَّا أَصْبَحَ)

(١) فِي (ص): «تَضَرَّبَ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصُّوَابُ.

وللْكُشْمِينِيَّ - فيما ذكره الحافظ ابن حجر - : «فبات بها حتى أصبح» (رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة (جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ (مَكَّةَ أَمَرَهُمْ) أي: أمر من لم يكن معه هدي من أصحابه (أَنْ يَحِلُّوا) بفتح الياء وكسر الحاء بأعمال العمرة (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِيدِهِ سَبْعَةَ بُذُنٍ) أي: أبعرة فلذا أدخل الثاء، وفي رواية غير أبي ذر: «سبع بدن» بدون تاء، فلا حاجة إلى التأويل (قِيَامًا) نصبُ صفةٍ لـ «سبع»، أو حالٌ منه، أي: قائمة، قال البيضاوي: والعامل فعل^(١) محذوفٌ دلَّ عليه قرينة الحال، أي: نحرها قائمة على ثلاث من قوائمها معقولة اليسرى، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة، وقال الحنفية: تُنَحَّرُ بَارَكَةً وَقَائِمَةً (وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) يخالط بياضهما سواد (أَقْرَنَيْنِ) ثنية: أقرن؛ وهو الكبير القرن.

١٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ أَهْلًا بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُليَّة (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) عبد الله بن زيد (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه) قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَعَنْ أَيُّوبَ) هو^(٢) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ رَجُلٍ) هو مجهول، احْتُمِلَتْ جِهَالَتُهُ لِأَنَّهُ فِي الْمَتَابَعَةِ، وَقِيلَ: هُوَ أَبُو قَلَابَةَ (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه): ثُمَّ بَاتَ) بِإِشَارَةِ (حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ) نُصِبَ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، أي: على البيداء (أَهْلًا بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ).

١٢٠ - بَابٌ: لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين (لَا يُعْطَى) صاحب الهدى (الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ) الذي ذبحه (شَيْئًا) وفي نسخة: «لَا يُعْطَى» بضمَّ أوَّله وفتح ثالثه مبنياً للمفعول «الجزار»: رفع نائبٍ عن الفاعل.

(١) «فعل»: ليس في (ص).

(٢) «هو»: مثبت من (ص) و(م).

١٧١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ، فَأَمَرَنِي فَقَسَمْتُ لِحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَسَمْتُ جِلَالَهَا وَجُلُودَهَا.

قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي جِزَارَتِهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ^(١) كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدية قال: (أَخْبَرَنَا ^(٢) سُفْيَانُ) الثوري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنِي)» بالافراد فيهما (ابن أبي نَجِيحٍ) بفتح الثون عبد الله بن يسار المكي الثقفي، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: إنما يقال فيه من جهة القدر، وهو صالح الحديث، وذكره النسائي فيمن كان يدلّس، واحتج به الجماعة (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) الأنصاري المدني ثم الكوفي (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ) التي أرصدها للهدي، وأتولّى أمرها في ذبحها وتفرقتها، وكانت مئة؛ كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى [ح: ١٧١٨] (فَأَمَرَنِي) عَلَيْهِ السَّلَام (فَقَسَمْتُ لِحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي) عَلَيْهِ السَّلَام (فَقَسَمْتُ جِلَالَهَا) بكسر الجيم جمع: جُلٌّ (وَجُلُودَهَا).

(قَالَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «(وقال)» (سُفْيَانُ) الثوري بالسند السابق، وهو موصول عند النسائي أيضاً: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الْكَرِيمِ) بن مالك الجزري (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ^(٣) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ) وكانت ^{٢٢٦/٣} مئة، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ مِنْهَا ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلَيْهَا، فَنَحَرَ مَا غَبَرَ ^(٤) وَأَشْرَكَهُ فِي هَدِيهِ (وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا) بضمّ الهمزة وكسر الطاء والنصب، عطفاً على المنصوب السابق، الجزّار (في) أجرة (جِزَارَتِهَا) بكسر الجيم اسمٌ للفعل؛ يعني: عمل الجزّار، وجوّز ابن التين ضمّها، وهو اسمٌ للسواقط، فإن صحّت الرواية بالضمّ جاز أن ^{١٣٥٢/٢٥}

(١) زيد في (ب): «أبي»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «حَدَّثَنَا»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) «عن»: سقط من (ب).

(٤) في هامش (ج): أي: ما بقي، قال في «القاموس»: «غَبَرَ» «غُبُورًا» مكث وذهب؛ ضدّ، وهو غابرٌ من غَبَرَ كـ «رُكِعَ» وغَبَرَ الشّيءُ؛ بالضمّ: بقيته.

يكون المراد: أَلَّا يُعْطَى^(١) من بعض الجزور أجره للجزار، نعم يجوز إعطاؤه منها صدقة إذا كان فقيرًا واستوفى أجرته كاملة، وهذا موضع الترجمة.

والحديث أخرجه المؤلف أيضًا في «الحج» [ح: ١٧٠٧] و«الوكالة» [ح: ٢٢٩٩]، ومسلم وأبو داود في «الحج»، وابن ماجه في «الأضاحي».

١٢١ - بَابُ: يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (يَتَصَدَّقُ) صاحب الهدي (بِجُلُودِ الْهَدْيِ) ولا تُباع، ولغير أبي ذر: «يَتَصَدَّقُ» بضم أوله مبنياً للمفعول.

١٧١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ: أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا؛ لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَلَا يُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد بن مسرهل بن مغربل الأسدي^(٢) البصري قال: (حَدَّثَنَا^(٣) يَحْيَى) بن أبي كثير اليمامي^(٤) (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) هو ابن يثاق - بفتح المثناة^(٥) التَّحْتِيَّة وتشديد النون آخره قاف - المكي (وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ: أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا؛ لُحُومَهَا وَجِلَالَهَا) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه: «على مسلم الطويل عن جابر رضي الله عنه (وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا)»

(١) في (د): «لا يُعْطَى».

(٢) «الأسدي»: ليس في (د).

(٣) «حَدَّثَنَا»: سقط من (م).

(٤) في (د): «اليماني»، وهو تحريف.

(٥) «المثناة»: ليس في (ص)، و«بفتح المثناة»: سقط من (م).

(٦) في هامش (ج): «البَضْعَةُ» وقد تُكسر: القطعة مِنَ اللَّحْم، الجمع: بَضْعٌ؛ بالفتح وك «عنب» وصحاف وتَمَرَات «قاموس».

المساكين» (وَلَا يُعْطِي فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا) قال الإمام^(١) التَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»: ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدى ولا^(٢) الأضحية ولا شيء من أجزائها، سواء كانا تطوعاً أو واجبين، لكن إن كانا تطوعاً فله الانتفاع بالجلد وغيره باللبس وغيره، وبه قال مالك وأحمد.

١٢٢ - بَابُ: يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (يَتَصَدَّقُ) صَاحِبُ الْهَدْيِ (بِجِلَالِ الْبُذْنِ) وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «يَتَصَدَّقُ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

١٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِئَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ) الْمَخْزُومِيُّ الْمَكِّيُّ، وَقِيلَ: سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ ثَبَتٌ، وَقَالَ أَبُو زَكْرِيَا السَّاجِي: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ صَدُوقٌ، غَيْرَ أَنَّهُ اتُّهِمَ بِالْقَدْرِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: لَهُ فِي «الْبَخَارِيِّ» أَحَادِيثٌ؛ أَحَدُهَا فِي «الْأُطْعَمَةِ» [ح: ٥٤٢٦]: حَدِيثٌ حَذِيفَةٌ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ بِمُتَابَعَةِ الْحَكَمِ وَابْنِ عَوْنٍ^(٣) وَغَيْرِهِمَا، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ، وَفِي «الْحَجِّ» [ح: ١٧١٦]: حَدِيثٌ عَلِيٍّ فِي الْقِيَامِ عَلَى الْبَدَنِ بِمُتَابَعَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ^(٤) وَغَيْرِهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ، وَآخِرُ فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٨١٥]: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْفَدْيَةِ بِمُتَابَعَةِ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ^(٥)، وَحَدِيثٌ فِي «الصَّلَاةِ» [ح: ٣٩٧] وَفِي «التَّهَجُّدِ» [ح: ١١٦٧]: حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو بْنِ بِلَالٍ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْهُ، وَلَهُ مُتَابَعٌ عَنْهُ: عَنْ نَافِعٍ وَعَنْ سَالِمٍ مَعًا، وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي لَيْلَى) عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِئَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا

(١) «الإمام»: مثبت من (م).

(٢) «لا»: ليس في (م).

(٣) في (س) و(م): «عوف»، وهو تحريف.

(٤) زيد في (ب): «حميد بن قيس»، وليس بصحيح.

(٥) «عنه»: ليس في (د).

فَقَسَمْتُهَا) على المساكين (ثُمَّ أَمَرَنِي بِجَلَالِهَا) بكسر الجيم (فَقَسَمْتُهَا) أي^(١): على المساكين أيضاً، قال الشافعي في القديم: ويتصدق بالنعال وجلال البدن، وقال المهلب: ليس التصديق بجلال البدن فرضاً، وقال المرداوي من الحنابلة في «تنقيحه»: وله أن ينتفع بجلدها وجللها أو يتصدق به، ويحرم بيعهما^(٢) وشيء منهما، وقال المالكية: وخطام الهدايا كلها وجلالها كلحمها، فحيث يكون اللحم مقصوراً على المساكين يكون الجلال والخطام كذلك وحيث يكون اللحم مباحاً للأغنياء والفقراء يكون الخطام والجلال كذلك؛ تحقيقاً للتبعية، فليس له أن يأخذ من ذلك ولا يأمر بأخذه في الممنوع من أكل لحمه، فإن أمر أحداً بأخذ شيء من ذلك أو أخذ هو شيئاً رده، وإن أتلفه غرم قيمته للفقراء، وقال/ العيني من الحنفية: وقال أصحابنا: يتصدق بجلال الهدى وزمامه لأنه عِدْلُهَا وَالْظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ أَمْرُ اسْتِحْبَابٍ.

(ثُمَّ) أمرني عِدْلُهَا (بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا) وهذا لفظ رواية الحسن^(٣) بن مسلم، وأما لفظ رواية عبد الكريم فأخرجها مسلم من طريق^(٤) أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه، ولفظه: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه، وأن أتصدق بلحمها وجلودها^(٥) وأجلتها، وألا أعطي الجزار منها، وقال: نحن نعطيه من عندنا.

١٢٣ - باب:

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ فِي شَيْءٍ وَطَهِّرَ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ۖ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ۖ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَثَارِ مَقْلُوبَةٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكْلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْأَمْرَ أَتَى ۖ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَزِيزِ ۖ ذَلِكَ وَمَنْ يَعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۖ﴾

هذا (باب) بالتثنية ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾ واذكر/ زمان جعلنا له ﴿مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (م): «بيعها».

(٣) «معنى»: ليس في (د).

(٤) زيد في (د) و(م): «ابن»، وليس بصحيح.

(٥) في (ب) و(ص): «وجلدها»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

مبَاءة^(١): مرجعاً يرجع إليه للعمارة والعبادة، وذكر «مكان البيت» لأن البيت ما^(٢) كان حينئذٍ ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِشَيْءٍ﴾ «أن» مفسرة لـ «بؤأنا» من حيث إنه تضمن معنى^(٣): تعبدنا، أي: ابنه على اسمي وحدي ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ من الشرك ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ حوله ﴿وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ عبّر عن الصلوة بأركانها، ولم يذكر الواو بين «الرُّكَّع» و«السُّجُود»، وذكرها بين «القائمين» و«الرُّكَّع»^(٤) لكمال الاتصال بين الركوع والسجود؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر في الصلوة فرضاً أو نفلاً، وينفك القيام عن^(٥) الركوع فلا يكون بينهما كمال الاتصال، أو المراد بـ «القائمين»: المعتكفون لمشاهدة الكعبة، وبـ «الرُّكَّع السُّجُود»: المصلون ﴿وَأَذِّنْ﴾ نادٍ ﴿فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾^(٦) بدعوته والأمر به، ورُوي: أنه قام^(٧) على مقامه، أو على الحجر، أو على الصفا، أو على أبي قبيس، وقال: إِنَّ رَبَّكُمْ اتَّخَذَ بَيْتًا فَحُجُّوهُ، فأجابه كلُّ شيءٍ من شجرٍ وحجرٍ^(٨)، ومن كتب الله^(٩) له الحجَّ إلى يوم القيامة، وهم في أصلاب آبائهم: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ

(١) في هامش (ج): المباءة: المنزل؛ كـ «المبيئة» «قاموس».

(٢) «ما»: سقط من (ص).

(٣) «معنى»: ليس في (د).

(٤) «وذكرها بين القائمين والرُّكَّع»: سقط من (د).

(٥) في (د) و(م): «من».

(٦) في هامش (ج): أخرج ابن جرير وابن المنذر والحاكم والبيهقي عن ابن عباس قال: لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه أن أذن في الناس بالحج، فقال: ألا إنَّ رَبَّكُمْ قد اتَّخَذَ بَيْتًا وأمركم أن تحجُّوه، فاستجاب له ما سمعه من حَجَرٍ أو شَجَرٍ أو أكمة أو تراب: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبَّير: فلم يسمعه من إنس ولا جنٍّ ولا شجرة ولا أكمة ولا تراب ولا جبل ولا ماء إلَّا قال: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ. انتهى «دُرُّ منثور».

(٧) في (ص): «قال»، وهو تحريف.

(٨) في هامش (ص) و(ج): قوله: «من شجرٍ وحجرٍ»، وفي «سيرة شيخنا الحلبي»: ومعلوم أن إجابة غير العقلاء إجابة إجلالٍ وتعظيمٍ، ولعلَّ المراد بـ «كتب» مُطْلَقَ الطَّلَب، لا خصوص الوجوب؛ لأنَّه لم يُفَرِّضِ الحجَّ على هذه الأمة إلَّا بعد الهجرة في السَّنة السَّادسة أو التَّاسعة أو العاشرة، وأمَّا بقيَّةُ الأمم؛ فلم أقف على وجوب الحجَّ عليهم، وقد ذكر بعض المتأخِّرين من أصحابنا: أنَّه لم يجب الحجَّ إلَّا على هذه الأمة، واستغرب، وفي «الخصائص الصُّغرى» للجلال السيوطي ما يفيد: أنَّه كان واجباً على الأنبياء والرُّسل، وفيه: أنَّ الأصل أنَّ ما وجب في حقِّ نبيٍّ وجب في حقِّ أمته إلَّا أن يقوم الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ على خصوصيَّته. انتهى من خطِّ عجميٍّ رث.

(٩) «الله»: اسم الجلالة ليس في (د).

(﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾) مشاة، جمع: راجل^(١) (﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾) أي: وركبانا على كلٍ بعيرٍ مهزولٍ أتبعه^(٢) بُعْدَ السَّفَرِ فهزله، حالٌ معطوفٌ على حالٍ (﴿يَأْتِيكَ﴾) صفةٌ لـ «ضامِرٍ»، وجمعه باعتبار معناه (﴿مِنْ كُلِّ فِجٍّ عَمِيقٍ﴾) طريقٍ بعيدٍ (﴿لِيَشْهَدُوا﴾) ليحضرُوا (﴿مَنْفَعٌ لَهُمْ﴾) دينيَّةٌ ودنيويَّةٌ (﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾) عند إعداده^(٣) الهدايا والضحايا وذبحها (﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾) عشر ذي الحجة، أو يوم النحر وثلاثة بعده، ويعضد الثاني قوله: (﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾) فإنَّ المراد: التَّسْمِيَةُ عند ذبح الهدايا والضحايا (﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾) من لحومها، والأمر للاستحباب أو للإباحة، فالجاهليَّة يحرمون أكلها، وعند الأكثرين لا يجوز الأكل من الدَّم الواجب (﴿وَأَطِيعُوا أَلْبَاسٍ﴾) الذي أصابه بؤس، أي: شدة (﴿الْفَقِيرِ﴾) المحتاج (﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾) يزيلوا (﴿نَفْسَهُمْ﴾) وسخهم؛ بقصَّ الشَّوَارِبِ والأظفار ونتف الإبط والاستحداد عند الإحلال، أو التَّفْت: المناسك (﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾) ما يندرون^(٤) بالبرِّ في حجَّهم (﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾) طواف الرُّكن، أو طواف الوداع (﴿وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾) القديم لأنَّه أوَّل بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ، أو المُعْتَق من تسلُّط الجبابرة، فكم من^(٥) جَبَّارٍ سار إليه ليهدمه^(٦) فمنعه الله، وأمَّا الْحَجَّاجُ فإنَّه قصد إخراج ابن الزُّبَيْر منه دون التَّسلُّط عليه، وقيل: لأنَّه تُعْتَق فيه رقاب المذنبين من العذاب، لكن قال ابن عطية: وهذا يرُدُّه التَّصْرِيْف. انتهى. وتعقُّبه أبو حَيَّان فقال: لا يرُدُّه لأنَّه فسَّره تفسير معنَى، وأمَّا من حيث الإعراب فلا نَّ «العتيق»: «فَعِيلٌ»؛ بمعنى «مُفْعِلٌ» أي: معتق رقاب المذنبين، ونسبة الإعتاق إليه مجازٌ^(٧)؛ إذ بزيارته والطَّواف به يحصل الإعتاق، وينشأ عن كونه مُعْتَقًا أن يُقال: تُعْتَق فيه^(٨) رقاب المذنبين.

(١) في (ص): «رَجُلٌ»، وكلاهما صحيح.

(٢) في (ص): «اتَّبَعَهُ»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (م): «إِهْدَادٍ»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): «نذر» من «بَابِي ضَرَبَ وَقَتْلَ» كما في «المصباح».

(٥) «من»: ليس في (ص).

(٦) في (د): «لهدمه».

(٧) في (د): «ونسب الإعتاق إليه مجازًا».

(٨) في (د): «فيه يعتق»، وزيد في (ص): «تُعْتَق»، وهو تكرارٌ.

(﴿ ذَلِك ﴾) أي: الأمرُ ذلك (﴿ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ ﴾) بترك ما نهى الله عنه^(١)، أو بتعظيم بيته والشَّهر الحرام والبلد الحرام والإحرام (﴿ فَهُوَ ﴾) أي: التَّعْظِيم (﴿ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ ﴾) [الحج: ٣٠] ثواباً، ورواية أبوي ذرُّ والوقت: (﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾) إلى قوله: (﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ ﴾) فحذفنا ١٣٥٣/٤٥ ما ثبت عند غيرهما ممَّا ذَكَرَ من الآيات، وعزاه في «فتح الباري» سياق الآيات كُلِّهَا لرواية كريمة، قال: والمراد منها هنا قوله تعالى: (﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ الْفَقِيرِ ﴾) ولذلك عطف عليها^(٢) في التَّرجمة: «وما يأكل من البدن وما يتصدَّق» أي: بيان المراد من الآية. انتهى. واعترضه صاحب «عمدة القاري» بأنَّ الذي في مُعْظَم النُّسخ «باب» بعد قوله تعالى: (﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ ﴾) [الحج: ٣٠] وقبل قوله: ٢٢٨/٣ «ما يأكل من البدن»، ثمَّ قال: وأين العطف في هذا وكلِّ واحدٍ من البابين ترجمةً مستقلةً؟ والظاهر أنَّ المؤلف لم يجد في التَّرجمة الأولى حديثاً يطابقها على شرطه. انتهى. وهذا عجيبٌ منه؛ فإنَّ قوله: «في مُعْظَم النُّسخ باب» فيه إشعارٌ بحذفه في بعض^(٣) النُّسخ ممَّا وقف هو عليه، ولا مانع أن يعتمد عليه شيخ الصَّنعة الحافظ ابن حجرٍ لما ترجَّح عنده، بل صرَّح بِأنَّه الصَّواب، وهو رواية الحافظ أبي ذرٍّ مع ثبوت واو العطف قبل قوله: «وما يأكل من البدن» ولغير أبي ذرٍّ كما في الفرع وغيره.

١٢٤ - بابُ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ مِنَ الْمُنْعَةِ.

(بابُ مَا يَأْكُلُ) صاحب الهدي (مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ) به^(٤) منها، ولغير أبي ذرٍّ: «وما يَتَصَدَّقُ» بضمَّ أوَّله مبنياً للمفعول.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) أي^(٥): ابن عمر العمريُّ كما^(٦) وصله ابن أبي شيبَةَ بمعناه، والطَّبْرَانِيُّ^(٧)

(١) «عنه»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (د): «عليه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): في بعضها.

(٤) «به»: ليس في (د).

(٥) «أي»: مثبت من (ص).

(٦) في (د) و(م): «مما».

(٧) في كل الأصول: «الطَّبْرَانِيُّ» وعزاه في الفتح والتغليق إلى: «الطبري»، وهو في «تفسيره» (٢/٢٤١).

من طريق القَطَّان بلفظه: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ) بضم الياء، من «يُؤْكَلُ» أي: لا يأكل المالك من الذي جعله جزاءً لصيد الحرم^(١) ولا من المنذور^(٢)، بل يجب التَّصَدُّقُ بهما، وهو قول مالك، ورواية عن أحمد، وزاد مالك: إِلَّا فدية الأذى، وعن أحمد: لَا يُؤْكَلُ إِلَّا مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقِرَانِ، وهو قول الحنفية بناءً على أَنَّ دَمَ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ دَمُ نَسَكٍ، لا دم جبرانٍ (وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ) ولو عطب^(٣) الهدى في الطريق وكان تطوعاً فله التَّصَرُّفُ فيه ببيعٍ وأكلٍ وغيرهما لأنَّ ملكه ثابتٌ عليه، وإن كان نذرًا لزمه ذبحه لأنَّه هديٌّ^(٤) معكوفٌ على الحرم، فوجب نحره مكانه كهدي المحصر، وليس له التَّصَرُّفُ فيه بما يزيل الملك أو يؤول إلى زواله كالوصية والرَّهْنِ والهبة لأنَّه بالنذر زال ملكه عنه وصار للمساكين، وفارق ما لو قال: لله عليَّ إعتاق هذا العبد، حيث لا يزول ملكه عنه إِلَّا بإعتاقه وإن امتنع التَّصَرُّفُ فيه بأنَّ الملك هنا ينتقل إلى المساكين^(٥)، فانتقل بنفس النذر كالوقوف، وأمَّا الملك في العبد فلا ينتقل إليه ولا إلى غيره، بل ينتقل العبد عنه، وإن^(٦) لم يذبح الهدى المعطوب^(٧) حتَّى تلف ضمنه لتفريطه كمنظيره في الوديعة.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح ممَّا وصله عبد الرَّزَّاق عن ابن جريج عنه: (يَأْكُلُ) من جزاء الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ (وَيُطْعِمُ مِنَ الْمُتْعَةِ) أي: من الهدى المُسَمَّى بدم التَّمَتُّعِ الواجب على المتمتع.

١٧١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا.

(١) في (ب) و(د): «للصَّيْدِ مِنَ الْحَرَمِ».

(٢) في (ص): «النَّذُور».

(٣) في هامش (ج): «عَطِبَ» كـ «فَرِحَ» هلك، والبعير والفرس: انكسر، وأعطبه غيره «قاموس».

(٤) «هديٌّ»: ليس في (ص).

(٥) في (ص): «للمساكين».

(٦) في غير (ص) و(م): «فإن».

(٧) في (د): «المطلوب»، وفي (ص) و(م): «المعطوف»، وهو تحريف.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ/ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان ٣٥٣/د
 البصريُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز قال: (حَدَّثَنَا عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، أنه
 (سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى
 بإضافة «ثلاث» إلى «منى» أي: الأيام الثلاثة التي يُقام بها بمنى^(١)، وهي الأيام المعدودات،
 وقال في «المصابيح»: والأصل: ثلاث ليالي منى كما في قولهم: حَبُّ رُمَّانٍ زَيْدٍ؛ فَإِنَّ الْقَصْدَ^(٢)
 إضافة الحبِّ المختصِّ بكونه للرُّمَّانِ إلى زيدٍ، ومثله: ابن قيسِ الرُّقِيَّاتِ؛ فَإِنَّ الْمُتَلَبَّسَ
 بالرُّقِيَّاتِ ابن قيسٍ، لا قيس^(٣)، قال الشَّيْخُ سعد الدِّين التَّفْتَازَانِيُّ: وتحقيقه أَنَّ مُطْلَقَ الْحَبِّ
 مضافٌ إلى الرُّمَّانِ، والحبُّ المقيَّدُ بالإضافة إلى الرُّمَّانِ مضافٌ^(٤) إلى زيدٍ، قال الدَّمامِينِيُّ:
 وفيه نظرٌ، فتأمَّلْهُ^(٥) (فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: كُلُوا وَتَزَوَّدُوا، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا) قال ابن
 جريج: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ) جابرٌ: (حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ) عطاءٌ: (لَا) أي: لم يقل جابرٌ:
 «حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ»، ووقع في «مسلمٍ»: «نعم» بدل قوله: «لا»، وجمع بينهما بالحمل على
 أَنَّهُ نَسِيَ، فقال: لا، ثُمَّ تَذَكَّرَ، فقال: نعم.

(١) في (د): «تُقام بمنى»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) زيد في (ص) و(م): «إلى».

(٣) في هامش (ج): يُراجِع ما بهامش نسخة «المصابيح».

(٤) في (ص): «يُضاف».

(٥) في هامش (ج): قضية قول «الخلاصة»:

وإن يكونا مفردين فأضيف حتمًا وإلا أتبع الذي ردف

أنه يمتنع إضافة المركَّب إلى مثله أو إلى مفرد وعكسه؛ أي: إضافة المفرد إلى مركَّب، لكن نقل العبَّادِيُّ عن
 الرُّضِيِّ جواز إضافة المفرد إلى المركَّب، عكس ما ذكره التَّفْتَازَانِيُّ؛ فليُتَأَمَّلْ، وقد يُقال: ما في «الخلاصة»
 خاصٌّ بالاسم والنَّعت فقط، على أَنَّهُ يجوز أن يكون المراد بالإضافة في «المصابيح» وكلام السَّعدِ الإضافة
 اللُّغَوِيَّة لا الصَّنَاعِيَّة، وفيه ما فيه، يخالفه ما في «صحيح الجوهريِّ» حيث قال: وَعَبْدُ اللَّهِ بن قيسِ الرُّقِيَّاتِ،
 إِنَّمَا أُضِيفَ «قيس» إليهنَّ؛ لأنَّهُ تزَوَّجَ عِدَّةَ نساءٍ وافقَ أَسْمَاوَهُنَّ كُلَّهُنَّ رُقِيَّةً، فُسِّبَ إليهنَّ، هذا قول الأصمعيِّ،
 وقال غيره: كانت له عِدَّةُ جَدَّاتٍ أَسْمَاوَهُنَّ كُلُّهُنَّ رُقِيَّةً، ويُقال: إِنَّمَا أُضِيفَ إليهنَّ لأنَّهُ كان تشبَّبَ بعدَّةَ نساءٍ
 يُسَمَّينَ رُقِيَّةً. انتهى. وفي «القاموس»: وَعُبَيْدُ اللَّهِ بن قيسِ الرُّقِيَّاتِ؛ لعدَّةِ زوجاتٍ أو جدَّاتٍ أو حَبَّاتٍ أَسْمَاوَهُنَّ رُقِيَّةً
 كـ «سُمِّيَّة» ووهم الجوهريُّ. انتهى. وفي «المُزهر»: قال التَّبْرِيزِيُّ في «تهذيبه»: عبد الله بن قيسِ الرُّقِيَّاتِ، كان
 ابن الأنباريِّ يختار الرُّفْعَ في «الرُّقِيَّاتِ» ويقول: إِنَّهُ لَقَبٌ؛ لتشبيهه بثلاث نسوةٍ أَسْمَاوَهُنَّ رُقِيَّةً، وقال غيره:
 الرُّقِيَّاتِ في جدَّاته، فهو مضاف، وفي «الصَّحاح»: إِنَّمَا أُضِيفَ إليهنَّ لأنَّهُ تزَوَّجَ عِدَّةَ نسوةٍ... إلى آخره.

وهذا الحديث ناسخ للنهي الوارد في حديث عليّ عند مسلم: أن رسول الله ﷺ نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث، وغيره، وهو من نسخ السنة بالسنة، وحديث الباب أخرجه مسلم في «الأصاحي»، والنسائي في «الحج».

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخُمْسِ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَحِلُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ. قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ. فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة البجلي الكوفي القَطَوَانِيُّ^(١) بفتح القاف والطاء، قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) ولأبي ذرٍّ: «سليمان بن بلال» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى) بن سعيد الأنصاري قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرَةُ) بنت عبد الرحمن بن سعد^(٢) بن زرارَةَ الأنصاريَّة المدنيَّة (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) لِخُمْسِ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) سنة/عشر (وَلَا نَرَى) بضمَّ الثَّوْنِ، أي: لَا نَظُنُّ (إِلَّا الْحَجَّ) لأنَّهم كانوا لَا يعرفون العمرة في أشهر الحج (حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ) بِسُرْفٍ؛ كما في رواية عن عائشة [ج: ١٧٨٨] وفي رواية جابر [ج: ١٥٦٨]^(٣): بعد الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ويحتمل تكرير^(٤) أمره بِإِلَاقَةِ الْإِلَاقَةِ بِذَلِكَ مَرَّتَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَأَنَّ الْعَزِيمَةَ كَانَتْ آخِرًا حِينَ أَمَرَهُمْ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعِمْرَةِ (مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ) أي: يَتِمُّ عِمْرَتُهُ (ثُمَّ يَحِلُّ) بفتح الياء وكسر الحاء، فجواب «إذا» محذوف، ويجوز أن تكون^(٥) «إذا» ظرفاً لقوله: «لَمْ يَكُنْ»، وجواب «مَنْ لَمْ يَكُنْ» محذوف، وجَوَزَ الْكِرْمَانِيُّ

(١) في هامش (ج): «القطواني» قال البخاري: ومعناه البقال، وقال أبو ذرٍّ: منسوب إلى قرية بباب الكوفة، وفي «تاريخ البخاري» أيضاً: «قطوان» موضع «ترتيب».

(٢) في (ب): «أسعد».

(٣) «جابر»: ليس في (ص).

(٤) في (ص): «تكرَّر».

(٥) في (د) و(م): «يكون».

(٦) «مَنْ»: سقط من (ص)، وفي هامش (ج): قوله: «وجواب مَنْ». بيض لها ولم يكتب شيئاً.

زيادة «ثم» كقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] أن «تاب» جواب «إذا»، و«ثم»: زائدة، وفي بعض الأصول: لفظ «إذا» ساقط، فيكون التقدير: من لم يكن معه هدي طاف، ١٣٥٤/٢٥ وحينئذٍ فجواب «من» قوله: «طاف»، وقوله: «ثم يحل» عطف، أي: ثم بعد طوافه يحل، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «إذا طاف بالبيت أن يحل» أي: يخرج من إحرام العمرة.

(قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَخَلَ عَلَيْنَا) وثبت لفظ: «علينا» لأبي الوقت^(١) (يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقَرٍ) بضم دال «فدخل» وكسر خائه، ولغير أبي ذرٍّ: «فدخل علينا رسول الله ﷺ يوم النحر بلحم بقرة» (فَقُلْتُ: مَا هَذَا) اللحم؟ (فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ) وسبق^(٢) في «باب ذبح الرجل البقر عن نسائه بغير أمرهن» [ج: ١٧٠٩] التعبير بـ«نحر»، والذبح للبقر أولى من النحر لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧].

(قَالَ يَحْيَى) بن سعيد المذكور بالسند السابق إليه: (فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ) بن محمد بن أبي بكر الصديق (فَقَالَ: أَتَتَكَ) أي: عمرة (بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ) وهذا الحديث قد سبق كما مر [ج: ١٧٠٩].

١٢٥ - بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ

(بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ).

١٧٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَنَحْوِهِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة بينهما واو ساكنة وآخره موحدة؛ بوزن «جعفر» نزيل الكوفة قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ)^(٣) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة ابن بشير - بوزن «عظيم» - ابن القاسم بن دينار السلمي قال: (أَخْبَرَنَا)^(٤)

(١) «وثبت لفظ: «علينا» لأبي الوقت»: ليس في (م).

(٢) «سبق»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «هُشَيْمٌ بن بشير» وليس في الكتب الستة راو اسمه هُشَيْمٌ سواء «حلي».

(٤) في (ص): «حَدَّثَنَا».

مَنْصُورٌ^(١) ولأبوي ذرٍّ والوقت عن المُستَملي: «منصور بن زاذان» بالزَّاي والذَّال المعجمتين (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّنْ حَلَقَ رَأْسَهُ (قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ) الهدي (وَنَحْوِهِ) كطواف الرُّكن قبل الرَّمي (فَقَالَ) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ» مَرَّتَيْنِ، ونفي الحرج يقتضي أَنَّ الأصل سبق الذَّبْح على الحلق، فتحصل المطابقة بين التَّرجمة وهذا الحديث والذي بعده^(٢).

١٧٢٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ».

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ الرَّازِيُّ: عَنْ ابْنِ خُنَيْمٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ خُنَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَقَالَ عَفَّانُ: أَرَاهُ عَنْ وَهَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ خُنَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ حَمَّادٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو ابن عيَّاش بتشديد المَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ وبالشَّين المعجمة الأسدي الكوفي (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضمِّ الرَّاء وفتح الفاء وسكون التَّحْتِيَّةِ آخره عينٌ مهملةٌ الأسدي المكي، سكن الكوفة (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زُرْتُ) أي: طفت طواف الزَّيَّارَةِ (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) جمرة العقبة (قَالَ: لَا حَرَجَ) عليك (قَالَ: حَلَقْتُ) رأسي (قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ) الهدي (قَالَ: لَا حَرَجَ) عليك (قَالَ: ذَبَحْتُ) الهدي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الجمرة (قَالَ: لَا حَرَجَ) عليك.

(١) في هامش (ج): قال الحلبي: كان يصلِّي ركعتين فيما بين المغرب والعشاء يقرأ فيهما القرآن مَرَّتَيْنِ، ويقرأ من الثالثة إلى الطَّوَّاسِينِ.

(٢) في (ص): «قبله»، وليس بصحيح.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ) بن سليمان الأشُّلُّ (الرَّازِي) مِمَّا وصله الإسماعيلي (عَنِ ابْنِ خُنَيْمٍ) بضمَّ الخاء المعجمة وفتح المُثَلَّثَةِ عبد الله بن عثمان المكي قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولفظ الإسماعيلي: أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله طفت بالبيت قبل أن أرمي، قال: «أرم، ولا حرج»، وعُرف^(١) بهذا أَنَّ مراد المؤلف أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به^(٢) من الذبح قبل الحلق كما نبّه عليه في «الفتح».

(وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى) بن عطاء الهلالي الواسطي / المتوفى سنة سبع وتسعين ومئة: ٣٥٤/٢٥ ب (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ خُنَيْمٍ) عبد الله المذكور (عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على طريق القاسم بن يحيى هذه موصولة.

(وَقَالَ عَفَّانٌ) غير منصرف، ابن مسلم الصَّفَّار البصري، مِمَّا^(٣) أخرجه أحمد عنه: (أَرَاهُ)^(٤) بضمَّ الهمزة: أَظُنُّهُ (عَنْ وَهَيْبٍ) بضمَّ الواو وفتح الهاء مُصَغَّرًا، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ خُنَيْمٍ) عبد الله (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأَسَدِيِّ الكوفي (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولفظ رواية أحمد: جاءه رجل فقال: يا رسول الله حلقْتُ ولم أنحر، قال: «لا حرج فانحر» وجاءه آخر فقال: يا رسول الله نحرْتُ قبل أن أرمي، قال: «فارم ولا حرج»، قال الحافظ ابن حجر: والقائل «أراه» البخاري، فقد أخرجه أحمد عن عَفَّان^(٥) بدونها، والمراد بهذا التعليق: بيان الاختلاف فيه على ابن خُنَيْمٍ، هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جُبَيْرٍ؟ كما اختلف على عطاء: هل شيخه فيه ابن عَبَّاسٍ أو جَابِرٌ؟ والذي تبَيَّن من صنيع المؤلف ترجيح كونه عن ابن عَبَّاسٍ، ثم كونه عن عطاء، وأن الذي يخالف ذلك شاذ.

(وَقَالَ حَمَّادٌ) هو ابن سلمة (عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ) مِمَّا وصله النَّسَائِيُّ والطَّحاوي والإسماعيلي وابن حَبَّان (و) عن (عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ) مِمَّا وصله الإسماعيلي، كلاهما (عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن أبيه (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ولفظ الإسماعيلي: سُئِلَ عن رجل

(١) في (م): «وعُلم».

(٢) في غير (ص) و(م): «له».

(٣) في (ص): «كما».

(٤) في هامش (ج): قائل «أراه» هو البخاري «فتح».

(٥) في غير (د): «عثمان»، وهو تحريف.

رمى قبل أن يحلق، وحلق قبل أن يرمي، وذبح قبل أن يحلق، فقال **عبد الله بن عمر**: «افعل ولا حرج».

١٧٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الزَّيْنُ الْعَنْزِيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أي: سأله رجلٌ، فحذف السائل وأقام المفعول مقامه (فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا ^(١) أَمْسَيْتُ) والمساء: من بعد ^(٢) الزَّوَالِ إلى المغرب ^(٣) (فَقَالَ: لَا حَرَجَ) عليك، وخرج بالغروب ما بعده، فلا يكفي الرمي بعده؛ لعدم وروده كذا صرح به في «الروضة»، واعتراض بأنهم قالوا: إذا أخر رمي يومٍ إلى ما بعده من أيام الرمي يقع أداء، وقضيته: أن وقته لا يخرج بالغروب، وأجيب بحمل ^(٤) ما هنا على وقت الاختيار، وهناك على وقت الجواز. وقد صرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال، فيكون لرميه ثلاثة أوقات: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت جواز، ويبقى وقت الذبح للهدي إلى عصر آخر أيام التشريق كالأضحية، وأمّا الحلق أو التقصير والطواف فلا يُؤَقَّتَانِ لأنَّ الأصل عدم التأقيت، نعم يُكره تأخيرهما عن يوم النحر، وتأخيرهما عن أيام التشريق أشدُّ كراهةً، وخروجه من مكة قبل فعلهما أشدُّ.

(قَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: لَا حَرَجَ) والرجل السائل عن التقديم والتأخير في النحر والحلق ونحوهما لم يُسمَّ، ويحتمل تعدده، ثم إنَّ أعمال يوم النحر في الحج أربعة: رمي جمره العقبه والذبح والحلق أو التقصير والطواف، وترتيبها على ما ذُكِرَ/ سَنَّةً، فلو حلق أو قصر قبل الثلاثة الآخر فلا فدية عليه، وإنَّما لم يجب ترتيبها لما ذُكِرَ، ولحديث عبد الله بن عمرو بن

(١) في (ص): «أن».

(٢) «بعد»: مثبت من (د).

(٣) في (د): «الغروب».

(٤) في غير (د) و(س): «يُحْمَل».

العاص في «الصَّحِيحِينَ» [ح: ٨٣]: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يوم النَّحْرِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ، فَقَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرْجَ»، فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرْجَ». وَلِ«مُسْلِمٍ» أَيْضًا عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ وَقَفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرْجَ»، وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرْجَ»، فَأَتَاهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي أَفْضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرْجَ»، قَالَ: فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَوْمَئِذٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا حَرْجَ، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: يَجِبُ الدَّمُ إِذَا قُدِّمَ الْحَلْقُ عَلَى الرَّمْيِ لِأَنَّهُ وَقَعَ قَبْلَ حَصُولِ شَيْءٍ مِنَ التَّحَلُّلِ، وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، وَبِهِ أَخَذَ: أَنَّ فِي (١) تَقْدِيمِ الْإِفَاضَةِ عَلَى الرَّمْيِ الدَّمِ، وَحُجَّتُهُ مُجْزِئٌ، وَعَنْ مَالِكٍ: لَا يَجْزِئُهُ، وَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُفَضَّ، وَقَالَ أَصْبَغُ: أَحَبُّ إِلَيَّ (٢) أَنْ يَعِيدَ، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ آكِدَ، وَلَوْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ أَوْ نَحَرَ (٣) قَبْلَ الرَّمْيِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ أَهْدَى، قَالَ/ الطَّبْرِيُّ: وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَحْمِلُ قَوْلَهُ: «وَلَا حَرْجَ» عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ فَقَطْ، ثُمَّ يَخْصُصُ (٤) ذَلِكَ ٢٣١/٣ بِبَعْضِ الْأُمُورِ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنْ كَانَ التَّرْتِيبُ وَاجِبًا يَجِبُ بتركه دَمٌ فَلْيَكُنْ فِي الْجَمِيعِ، وَإِلَّا فَمَا وَجَهَ تَخْصِيسِ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ (٥) مَعَ تَعْمِيمِ الشَّارِعِ الْجَمِيعِ بِنَفْيِ الْحَرْجِ. انْتَهَى. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فِدْمَانًا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَأَبُو يَوْسُفَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا حَرْجَ»، وَاحْتَجُّوا لِأَبِي حَنِيفَةَ: بِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجَّهِ أَوْ آخَرَهُ فَلْيَهْرَقْ لَذَلِكَ دَمًا، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْجِ الْمَنْفِيِّ هُوَ الْإِثْمُ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ نَفْيَ الْفِدْيَةِ.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف من أربعة طرقٍ ومن ستة أوجهٍ؛ كما ترى.

(١) «فِي»: لَيْسَ فِي (ص).

(٢) «إِلَيَّ»: لَيْسَ فِي (ص).

(٣) فِي (ص): «حَلَقَ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٤) فِي (ص): «يَخْصُصُ».

(٥) قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَ التَّرْتِيبُ وَاجِبًا يَجِبُ... تَخْصِيسُ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ» لَيْسَ فِي (ص).

١٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «أَحَجَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «يَمَا أَهْلَلْتُ؟» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «أَخَسَنْتَ، انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خِلَافَةِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، واسم أبي رواد: ميمون قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أبي) هو عثمان (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) الجدلي بفتح الجيم (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) هو ابن عبد شمس البجلي الأحمسي الكوفي، قال أبو داود: رأى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه (عَنْ أَبِي مُوسَى) الأشعري رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ) بطحاء مكة (فَقَالَ) لي: (أَحَجَّجْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: يَمَا) بإثبات ألف «ما» الاستفهامية مع دخول الجار عليها وهو قليل، ولا بن عساكر: «بِم»^(١) بحذفها (أَهْلَلْتُ؟ قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ) وفي «باب من أحرم في زمن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» [ج: ١٥٥٩]: قلت: أهملت كاهلال النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَخَسَنْتَ) وفيه: استحباب الثَّناء على من فعل جميلاً (انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ)؛ فأمره^(٢) بالفسخ إلى العمرة، ولم يذكر الحلق لأنه عندهم^(٣) معلوم (ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ) أي: فطفت، ثُمَّ أَتَيْتُ الْمَرْأَةَ (فَقُلْتُ رَأْسِي) استخرجت القمل منه، والفاء الأولى: للتعقيب، والثانية: من نفس الكلمة، واللام مُخَفَّفَةٌ (ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ) أي: بعد أن تحللت من العمرة، فصار متمتعاً لأنه لم يكن معه هدي (فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ) أي: بالتَّمَتُّع بالعمرة إلى الحج الذي دلَّ عليه السِّيَاق (حَتَّى) أي: إلى (خِلَافَةِ عُمَرَ) بن الخطَّاب^(٤) رضي الله عنه، فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ) زاد في «باب من أحرم في زمن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»: «قال الله

(١) «بِم»: ليس في (ب) و(م).

(٢) في (ص) «فأمر».

(٣) في (د): «عنده».

(٤) «بن الخطَّاب»: مثبت من (ص) و(م).

(٥) في (ص): «يأمر».

(بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ) بتشديد الموحدة، أي: شعره^(٣)؛ وهو أن يجعل فيه ما يمنعه من الانتفاف كالصمغ في الغاسول، ثم يلطخ به رأسه (عِنْدَ الإِحْرَامِ وَحَلَقَ) أي: رأسه بعد ذلك عند الإحلال، والجمهور: على أن من لبَّدَ رأسه وجب عليه الحلق كما فعل النبي ﷺ، وبذلك أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس، والصحيح عند الشافعية أنه مُسْتَحَبٌّ^(٤).

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا) من الحجِّ (بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ) بكسر اللام الأولى (أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ) التي مع حجَّتِكَ، وقيل: «من» بمعنى: الباء، أي: بعمرتك، وضعَّفه ابن دقيق العيد من جهة أنَّه أقام حرفًا مقام حرفٍ، وهي طريقةٌ كوفيَّةٌ، وأُجيب بأنَّه ورد في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرَّعد: ١١] أي: بأمر الله (قَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي) بوضع القلادة في عنقه (فَلَا أَجِلُ) بفتح الهمزة وكسر الحاء من إحرامي (حَتَّى أَنْحَرَ) الهدي يوم النَّحر.

(۱) فی (ب) و (د): «وہو».

(٢) «والله أعلم»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في غير (ب) و(س): «شعرها». وفي هامش (ج): «الرأس» مذكّر، فحق ضميره أن يكون كذلك.

(٤) في (د): «يُسْتَحَبُّ».

(٥) في (م): «حالة النبي».

٢٣٢/٣ من الشريعة أنه في حجة الوداع حلق رأسه؛ كما/ سيأتي صريحاً إن شاء الله تعالى في أول الباب التالي^(١)، وقد سبق هذا الحديث في «باب التَّمَتُّع والقرآن» [ج: ١٥٦٦]^(٢)، وقد أخرجه الجماعة إلا الترمذي.

١٢٧ - بابُ الحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِخْلَالِ

(بابُ الحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِخْلَالِ) من الإحرام، وهو نسكٌ، لا استباحة محظورٍ للدُّعاء ١٣٥٦/٢د لفاعله بالرحمة كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى [ج: ١٧٢٧] والدُّعاء ثوابٌ/، والثَّوَابُ إنما يكون على العبادات لا على المباحات^(٣)، ولتفضيله أيضاً على التقصير؛ إذ المباحات لا تتفاضل، ولا تحلل للحج والعمرة بدونه كسائر أركانهما، إلا لمن لا شعر برأسه، فيتحلل منهما بدونه، والحلق أفضل للرجال - كما سيأتي -^(٤) فلا يؤمر به بعد نبات شعره، ولا يفدي^(٥) عاجزٌ عن أخذه لجراحةٍ أو نحوها، بل يصبر إلى قدرته، ولا يسقط عنه، ويُستحبُّ لمن لا شعر برأسه أن يُمرَّ موسى عليه تشبيهاً بالحالقين، وليس بفرضٍ عند الحنيفة، بل هو واجبٌ، وقيل: مُستحبٌّ، وأقلُّ ما يجزئ عند الشافعية: ثلاث شعراتٍ، وعند أبي حنيفة: ربع الرأس، وعند أبي يوسف: النصف، وعند أحمد: أكثرها، وعند المالكية: ^(٦) جميع شعر رأسه، ويستوعبه بالتقصير من قرب أصله، قال العلامة الكمال بن الهمام: اتَّفَقَ الأئمةُ الثلاثة - أبو حنيفة ومالك والشافعي - أن قال كلُّ منهم بأنه ^(٧) يجزئ في الحلق القدر الذي قال: إنَّه يجزئ^(٨) في الوضوء، ولا يصحُّ أن يكون هذا منهم بطريق القياس لأنه يكون قياساً بلا جامع

(١) في (د): «الثاني»، ولعله تحريف.

(٢) في (د) و(م): «والإقرآن».

(٣) في (ص): «العادات».

(٤) قوله: «والحلق أفضل للرجال كما سيأتي» جاء سابقاً عند قوله: «الإحلال من الإحرام».

(٥) في هامش (ج): فداه يفديه فداءً وفدى، ويُفتح، وأفداه الأسير: قبل منه فديته «قاموس».

(٦) زيد في (ص) و(م): «من».

(٧) «بأنه»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): فيه نظر؛ فإنَّ الواجب في الوضوء عند الشافعية مَسَمَى مسح بشرة رأسه ولو بعض شعرة واحدة في حدِّ الرأس، بحيث لا يخرج الممسوح عنه بمدٍّ ولو تقديراً، والواجب في النُّسك إزالة ثلاث شعرات من رأسه حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو إحراقاً أو قصاً، أو أخذه بنورة أو نحو ذلك.

يظهر أثره؛ وذلك لأنَّ حكم الأصل على تقدير القياس وجوب المسح، ومحلُّه المسح، وحكم الفرع وجوب الحلق، ومحلُّه الحلق للتَّحُلُّ، ولا يظنُّ أنَّ محلَّ الحكم الرَّأس؛ إذ لا يتَّحد الفرع والأصل؛ وذلك أنَّ الأصل والفرع هما محلًّا للحكم المُشَبَّه به والمُشَبَّه، والحكم هو الوجوب مثلاً، ولا قياس يُتصوَّر مع^(١) اتِّحاد محلِّه؛ إذ لا اثنيَّة^(٢)، وحينئذٍ فحكم الأصل - وهو وجوب المسح - ليس فيه معنى يوجب جواز قصره على الرَّبع، وإنَّما فيه نفس النَّصِّ الوارد فيه؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بناءً إمَّا على الإجمال والتَّحاق حديث المغيرة بيانا، أو على عدمه، والمفاد بسبب الباء إلصاق اليد كُلِّها بالرَّأس لأنَّ الفعل حينئذٍ يصير متعدِّياً إلى الآلة بنفسه فيشملها، وتمام اليد يستوعب الرَّبع عادةً فيتعيَّن^(٣) قدره، لا أنَّ فيه معنى ظهر أثره في الاكتفاء بالرَّبع أو بالبعض مطلقاً، أو تعيَّن الكلُّ وهو متحقِّق^(٤) في وجوب حلقها عند التَّحُلُّ من الإحرام ليتعدَّى الاكتفاء بالرَّبع من المسح إلى الحلق، وكذا الآخرون، وإذا انتفت صَحَّة القياس فالمرجع في كلِّ من المسحة وحلق التَّحُلُّ ما يفيدُه نصُّه^(٥) الوارد فيه، والوارد في المسح دخلت فيه الباء على الرَّأس التي^(٦) هي المحلُّ، فأوجب عند الشَّافعي^(٧) التَّبعيض، وعندنا وعند مالكٍ، لا بل الإلصاق، غير أنَّنا لاحظنا تعدِّي الفعل للآلة، فيجب قدرها من الرَّأس، ولم يلاحظها مالكٌ رحمته، فاستوعب الكلَّ، أو جعلها صلةً كما في: ﴿فَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في آية التَّيَمُّم، فافتضى وجوب استيعاب المسح، وأمَّا الوارد في الحلق/ فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلَقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح: ٢٧] من غير باءٍ، ففيها: إشارةٌ إلى طلب تحليق الرُّؤوس أو تقصيرها، وليس فيها ما هو الموجب بطريق التَّبعيض على اختلافه عندنا وعند الشَّافعي، وهو دخول الباء على المحلِّ، ومِنَ السُّنَّة فعله عليه الصلاة والسلام؛ وهو الاستيعاب، فكان مقتضى الدَّليل في الحلق وجوب

(١) في (د) و(س): «عند».

(٢) في هامش (ل): «أشبهية».

(٣) في (ص) و(م): «فتعيَّن».

(٤) في (ص) و(م): «يتحقَّق».

(٥) في (ب): «نص».

(٦) في هامش (ج): «الأوَّل الذي هو المحلُّ».

(٧) في (ص): «الشَّافعية».

الاستيعاب^(١) كما هو قول مالك، وهو الذي أدين الله^(٢) به، والله أعلم.

١٧٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّتِهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة (قَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَأْسَهُ (فِي حَجَّتِهِ) أي: في^(٣) حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وهذا^(٤) طرفٌ من حديثٍ طويلٍ، رواه مسلمٌ من حديثٍ نافعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزْلِ^(٥) الْحَجَّاجِ بَابِنِ الزُّبَيْرِ....؛ الحديث، وفيه: وَلَمْ يَخْلُلِ^(٦) مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَقَ.

١٧٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ - مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ) في حَجَّةِ الْوَدَاعِ، أو في الحديبية، أو في الموضعين جمعاً بين الأحاديث: (اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا) أي: الصَّحَابَةُ، قال الحافظ^(٧) ابن حجر: ولم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى^(٨) السؤال في ذلك بعد/ البحث الشديد. انتهى. وفي رواية ابن سعدٍ في «الطبقات» في «غزوة الحديبية» كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - قريباً:

(١) «فكان مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب»: سقط من (د).

(٢) اسم الجلالة ليس في (م).

(٣) «في»: مثبت من (ص) و(م).

(٤) في (ص): «وهو».

(٥) في (ب) و(س): «نزول»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٦) في (ص): «يحل»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٧) «الحافظ»: ليس في (ب) و(د).

(٨) في غير (ص) و(م): «الذين تولوا».

أَنَّ عَثْمَانَ وَأَبَا قَتَادَةَ هُمَا اللَّذَانِ قَصَّرَا وَلَمْ يَحْلِقَا فِي عَامِ الْحَدِيثِيَّةِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْجَلَالُ بْنُ الْبَلْقِينِيِّ: فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا هُمَا اللَّذَانِ قَالَا: (وَالْمُقَصِّرِينَ) أَي: قُل: وَارْحَمِ الْمُقَصِّرِينَ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) مِنْ شَيْءٍ لَمْ: (اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا): قُل: (وَ) ارْحَمِ (الْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَ) ارْحَمِ^(١) (الْمُقَصِّرِينَ) بِالنَّصْبِ^(٢)، فَالْعُطْفُ^(٣) عَلَى مَحْذُوفٍ، وَمِثْلُهُ يُسَمَّى بِالْعُطْفِ التَّلْقِينِيِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «كُشَافِهِ»: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ عُطِفَ عَلَى الْكَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَاعِلٌ بَعْضَ ذُرِّيَّتِي كَمَا يُقَالُ: سَأَكْرَمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا. انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ الْعُطْفُ عَلَى الْكَافِ لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ، فَالْعُطْفُ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، وَلَمْ يُعَدَّ، وَلِأَنَّ «مِنْ» لَا يَمُكِّنُ تَقْدِيرَ الْجَارِّ مَضَافًا إِلَيْهَا لِأَنَّهَا حَرْفٌ، فَتَقْدِيرُهَا بِأَنَّهَا مُرَادِفَةٌ لـ «بَعْضٍ» حَتَّى يَقْدَّرَ «جَاعِلٌ» مَضَافًا إِلَيْهَا لَا يَصِحُّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْعُطْفِ مِنْ بَابِ الْعُطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ لِأَنَّهُ نَصْبٌ، فَيُجْعَلُ^(٤) «مِنْ»^(٥) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يُعْطَفُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ عَلَى -مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ- لِفَوَاتِ الْمَجْزُوزِ، وَلَيْسَ نَظِيرُ: سَأَكْرَمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا؛ لِأَنَّ الْكَافَ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ^(٦)، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ/ ١٣٥٧/٢٥

الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: وَاجْعَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي إِمَامًا لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ الْإِخْتِصَاصَ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِمَامًا. انْتَهَى.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بْنُ سَعْدٍ الْإِمَامُ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (نَافِعٌ) مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو مِمَّا وَصَلَهُ مُسْلِمٌ: (رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ - مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ -) شَكَّ اللَّيْثُ؛ إِذْ الْأَكْثَرُونَ عَلَى وَفَاقِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، لِأَنَّ فِي مُعْظَمِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ إِعَادَةُ الدُّعَاءِ لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ، وَعُطِفَ «الْمُقَصِّرِينَ» عَلَيْهِ فِي الثَّالِثَةِ، وَانْفَرَدَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ دُونَ رَوَاةِ «الْمُوطَأِ» بِإِعَادَةِ ذَلِكَ ثَلَاثًا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو عَمْرِو فِي «التَّقْصِيصِ» وَلَمْ يَنْبَهْ عَلَيْهِ فِي «الْتِمَهِيدِ» (قَالَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا، وَهُوَ الْعَمْرِيُّ

(١) «ارْحَمِ»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) «بِالنَّصْبِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) فِي (ص) وَ(م): «بِالْعُطْفِ».

(٤) فِي (ص): «فَتُجْعَلُ».

(٥) «مِنْ»: لَيْسَ فِي (ب).

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَ الْمَجْرُودِ مِنَ اللَّامِ -نَحْوُ: ضَارِبُكَ وَضَارِبَاكَ- مَنْصُوبٌ، وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ وَالتَّنُونُ لِلتَّضَادِّ الْمَذْكُورِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ. انْتَهَى «عِبَابُ شَرْحِ اللَّبَابِ».

مما^(١) وصله مسلم: (حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعُ: قَالَ) ولغير أبي الوقت: «وقال» (فِي الرَّابِعَةِ: وَلِلْمُقْصِرِينَ) أي: وارحم المقصرين.

١٧٢٨ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقْصِرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقْصِرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقْصِرِينَ، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «وَلِلْمُقْصِرِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بِالْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ الْمُشَدَّدَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ الرَّقَامِ، ووقع في رواية ابن السَّكَنِ: عَبَّاسٌ - بِالْمُوَحَّدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ مُصَغَّرًا ابْنَ غَزْوَانَ^(٢) الضَّبِّيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ) بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ بَعْدَ ضَمِّ الْعَيْنِ ابْنَ الْقَعْقَاعِ - بِقَافَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ مَهْمَلَةٌ أُخْرَى - ابْنُ شَبْرْمَةَ (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هَرَمٍ^(٣)، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو^(٤) الْبَجَلِيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»^(٥): أَوْ فِي الْحَدِيثِ، وَصَحَّحَ النَّوَوِيُّ: الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَجَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «النِّهَايَةِ»، وَجَوَّزَ النَّوَوِيُّ وَقَوَّعَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَلَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لِذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَوْ وَقَعَ لَقَطَعْنَا بِأَنَّهُ كَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِأَنَّهُ شَهِدَهَا وَلَمْ يَشْهَدْ الْحَدِيثِيَّةَ. (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ) قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو [ج: ١٧٢٧]: «ارْحَم»، وَقَالَ هُنَا: «اغْفِر»، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرُّوَاةِ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى، أَوْ قَالَهُمَا جَمِيعًا (قَالُوا) أَي: الصَّحَابَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ضَمَّ إِلَيْهِمُ الْمُقْصِرِينَ، وَقُل: اللَّهُمَّ^(٦) اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ (وَلِلْمُقْصِرِينَ)، قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَلِلْمُقْصِرِينَ، قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَلِلْمُقْصِرِينَ، قَالَهَا

(١) فِي (ص): «فِيمَا».

(٢) فِي هَامِش (ج): «غَزْوَان» بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ «تَقْرِيب».

(٣) فِي هَامِش (ج): «هَرَمٌ» بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكسْرِ الرَّاءِ «جَامِعُ الْأَصُول».

(٤) فِي (ص): «عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَوْ عَمْرٍو»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٥) «قَالَ فِي الْفَتْحِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) فِي هَامِش (ج): هَذِهِ لَمْ تَكُنْ فِي «الْفَرْعِ» وَلَا فِي أَصْلِهِ «مِنْهُ».

ثَلَاثًا) أي: قال: اغفر للمحلقين ثلاث مرّات، وفي الرَّابِعة (قَالَ: وَلِلْمُقَصِّرِينَ) وفيه: تفضيل الحلق للرجال على التّقصير الذي هو أخذ أطراف الشّعر لقوله تعالى: ﴿يُحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] إذ العرب تبدأ بالأهم والأفضل، نعم إن اعتمر قبل الحجّ في وقتٍ لو حلق فيه جاء يوم النّحر/ ولم يسودّ رأسه من الشّعر فالتّقصير له أفضل، كذا نقله الإسوي عن نصّ ٣٥٧/٢٥ ب الشّافعي^(١) في «الإملاء»، قال: وقد تعرّض النووي في «شرح مسلم» للمسألة، لكنّه أطلق أنّه يُستحبّ للمتمتع أن يقصّر في العمرة/ ويحلق في الحجّ ليقع الحلق في أكمل العبادتين، قال ٢٣٤/٣ الزّركشي: ويؤخذ ممّا قاله الشّافعي: أنّ مثله يأتي فيما لو قدّم الحجّ على العمرة قال: وإنّما لم يؤمّر في ذلك بحلق بعض رأسه في الحجّ وبحلق بعضه في العمرة؛ لأنّه يُكره القرع، نعم؛ لو حُلِقَ له رأسان فحلق أحدهما^(٢) في العمرة، والآخر^(٣) في الحجّ لم يُكره لانتفاء القرع، ويكون ذلك مستثنى من كلام الشّافعي، وأمّا المرأة فالتّقصير لها أفضل^(٤) لحديث أبي داود بإسنادٍ حسن: «ليس على النّساء الحلق، وإنّما^(٥) عليهنّ التّقصير»، فيُكره لها الحلق لنهيها عن التّشبه بالرجال.

وفي الحديث من الفوائد: أنّ التّقصير مجزئ^(٦) عن الحلق وإن لبّد رأسه، ولا عبرة بكون التّلبيد لا يفعله إلّا العازم على الحلق غالباً، لكن لو نذر الحلق وجب عليه لأنّه في حقّه قربة^(٧) بخلاف المرأة والخنثى، ولم يجزه عنه القصّ ونحوه ممّا لا يُسمّى حلقاً كالنتف والإحراق؛ إذ الحلق استئصال الشّعر بالموسى، وإذا استأصله بما لا يُسمّى حلقاً هل يبقى الحلق في ذمّته حتّى يتعلّق بالشّعر المستخلف تداركاً لما التزمه أو لا؟ لأنّ النّسك إنّما هو إزالة شعرٍ اشتمل عليه الإحرام، المتّجه الثّاني، لكن يلزمه لفوات الوصف دمّ.

(١) في (د): «النّص»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) في (ص): «إحداهما».

(٣) في (ص): «الأخرى».

(٤) في (ص): «وأما التّقصير للمرأة؛ فهو أفضل».

(٥) في (د) و(س): «حلق إنّما».

(٦) في (م): «يجزئ».

(٧) في هامش (ص): قوله: «لأنّه في حقّه قربة» وفي هامش (ج): أي: في الحجّ أو في العمرة، لا مطلقاً؛ إذ لو نذر أن يحلق رأسه في غير نسك؛ فالظاهر أنّه لا ينعقد؛ لأنّ ذلك ليس بقربة في غير النّسك في حدّ ذاته. «عجمي».

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: حَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ) بن عبيد بن مخراق البصريُّ ابن أخي جويرية بن أسماء قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ) بضم الجيم وفتح الواو وتخفيف المُنَّةَا التَّحْتِيَّةُ الثَّانِيَةُ مُصَغَّرًا (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) زاد أبو الوقت: «ابن عمر» (قَالَ: حَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضَهُمْ) قال شيخ الإسلام^(١) الجلال البلقيني: بيِّن في رواية ابن سعدٍ في «الطَّبَقَاتِ» في «غزوة الحديبية» البعض الذي قَصَّرَ، ولفظه: عن أبي سعيد الخدري: أَنَّ^(٢) رسول الله ﷺ رأى أصحابه حلقوا رؤوسهم^(٣) عام الحديبية غير عثمان وأبي قتادة، فاستغفر رسول الله ﷺ للمحلِّقين ثلاث مرَّاتٍ، وللمقصرين مرَّةً. قال صاحب «المصابيح»: إنَّ ثبت أنَّ ما أورده البخاريُّ في هذا الباب كان في عام الحديبية حَسَنَ التَّفْسِيرِ بذلك وإلا فلا^(٤)؛ إذ لا يلزم من كون عثمان وأبي قتادة قَصَّرَا في عام الحديبية أن يكونا قَصَّرَا في غيره.

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الصَّحَّاحُ بن مَخْلَدٍ النَّبِيلُ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ) هو ابن يثاق (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان اليمانيُّ الحميريُّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ) بن أبي سفيان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَي: أَخَذْتُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ (بِمَشْقَصٍ) بميمٍ مكسورة فشينٍ معجمة ساكنة فقافٍ مفتوحة فصادٍ مهملة: سَهْمٌ فيه نَصْلٌ عَرِيضٌ، وقال القَزَّاز: نَصْلٌ عَرِيضٌ يُرْمَى بِهِ الْوَحْشُ، وقال صاحب «المحكم»: هو الطَّوِيلُ مِنَ النَّصَالِ وليس بعريضٍ، زاد مسلمٌ: «وهو على المروة» وهو يعيَّن

(١) «شيخ الإسلام»: مثبت من (ص) و(م).

(٢) في نسخة في هامش (د): «عن»، وفيها كالمثبت.

(٣) في (ب): «رئيسهم»، وهو تحريف.

(٤) «وإلا فلا»: مثبت من (م).

كونه في عمرة، ويحتمل أن يكون في عمرة القضية^(١) أو الجعرانة، ورجَّح النووي الثاني، وصوّبه المحبُّ الطبري وابن القيم، وتعقّبه في «فتح الباري» بأنّه^(٢) جاء أنّه حلق في الجعرانة، قال^(٣): واستبعاد بعضهم أنّ معاوية قصّر عنه في عمرة الحديبية - لكونه لم يكن أسلم - ليس ببعيد، وقوله في رواية أحمد: «قصّرت عن رأس رسول الله ﷺ عند المروة» يردّ على من قال: إنّ في رواية معاوية هنا حذفًا، تقديره: قصّرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ، ولا يُقال: إنّ ذلك كان في حجة الوداع لأنّه ﷺ لم يحلّ حتّى بلغ الهدي محلّه، فكيف يقصّر عنه على^(٤) المروة؟

وفي هذا^(٥) الحديث: رواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ، ورواته كلّهم مكّيون سوى أبي عاصم فبصريٌّ.

١٢٨ - بابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ

(بابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ) أي: عند الإحلال منها.

١٧٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلُوا، وَيَحْلِقُوا أَوْ يَقْصُرُوا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المُقَدَّمِيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضمّ الفاء تصغير «فضل» النُّميريُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الأَسديُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (كُرَيْبٌ) هو ابن أبي مسلم الهاشميُّ مولا هم المدنيُّ أبو رَشْدِين^(٦) مولى ابن عباسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «قال: قدم» (النَّبِيُّ ﷺ) مولى الله ﷺ

(١) في (د): «الحديبية».

(٢) في (ص): «أنّه».

(٣) «قال»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «عند».

(٥) «هذا»: ليس في (د).

(٦) في غير (س) و(ص): «أبي رشيد»، وهو تحريف.

٢٣٥/٣ مَكَّةَ أَمَرَ أَضْحَابَهُ الَّذِينَ لَمْ يَسُوقُوا/ الْهَدْيَ (أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّوا) بفتح الياء وكسر الحاء (وَيَخْلُقُوا أَوْ يَقْضُرُوا) فيه: التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ لِلْمَتَمَتِّعِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ يَطْلُعُ شَعْرُهُ فِي الْحَجِّ فَالْأَوَّلَى لَهُ الْحَلْقُ، وَإِلَّا فَالتَّقْصِيرُ لِيَقَعَ الْحَلْقُ فِي أَكْمَلِ الْعِبَادَتَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ الْبَحْثُ فِيهِ.

١٢٩ - بَابُ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزِّيَارَةَ إِلَى اللَّيْلِ. وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ مَنْى.

(بَابُ الزِّيَارَةِ) أَي: زِيَارَةُ الْحَاجِّ الْبَيْتَ لِلطَّوَافِ بِهِ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، وَيُسَمَّى: طَوَافُ الصَّدْرِ وَالرُّكْنِ (يَوْمَ النَّحْرِ).

(وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) بضم الزَّاي وفتح الْمُوحَّدَةِ وسكون التَّحْتِيَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسَ؛ بلفظ المخاطب من المضارع من الدِّرَاسَةِ، وَقَدْ وَثَّقَهُ الْجُمْهُورُ، وَضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ لَكثْرَةِ التَّدْلِيلِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ الْمَوْلَفُ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ فِي «الْبَيْعِ» [ج: ٢١٨٩] ^(١)، قَرَنَهُ بَعْطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ، وَعَلَّقَ لَهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ وَابِقُونَ، وَسَمِعَ مِنْ ^(٢) ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ نَظَرًا، مِمَّا وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ (عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُمَا قَالَا: (أَخَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزِّيَارَةَ) أَي: طَوَافُهَا (إِلَى اللَّيْلِ) أَي: آخِرَهُ/ إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَأَمَّا الْحَمْلُ عَلَى مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ فَبَعِيدٌ جَدًّا، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: أَنَّهُ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ نَهَارًا، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ وَنَحَرَ، ثُمَّ تَطَيَّبَ لِلزِّيَارَةِ، ثُمَّ أَفَاضَ وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْى، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِهَا وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِهَا، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ ثَانِيًا، وَطَافَ بِهِ طَوَافًا آخَرَ بِاللَّيْلِ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لِيَالِي مَنْى.

(وَيُذَكَّرُ) بضمَّ أَوَّلِهِ وَفَتْحُ ثَالِثِهِ (عَنْ أَبِي حَسَّانَ) بِالصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، مُسْلِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

(١) «واحد في البيوع»: ليس في (د).

(٢) «من»: ليس في (م).

العدويّ البصريّ، المشهور بالأجرد^(١) والأعرج أيضاً، ممّا وصله الطبرانيّ في «الكبير» والبيهقيّ كما قاله الحافظ ابن حجر (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ (أَيَّامَ مِنَى) أَي: بعد اليوم الأول من أَيَّام التَّشْرِيقِ.

١٧٣٢ - وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنَى -يَعْنِي يَوْمَ النَّخْرِ-. وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ.

(وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ ممّا وصله الإسماعيليّ قال^(٢): (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمّ العين ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمريّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا) للإفاضة (ثُمَّ يَقِيلُ) بفتح المُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وكسر القاف من القيلولة، أي: بمكّة (ثُمَّ يَأْتِي مِنَى) يحتمل أن يكون في وقت الظُّهر لأنَّ النَّهار كان طويلاً، وقد ثبت [ج: ١٦٥٣] أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى (يَعْنِي: يَوْمَ النَّخْرِ).

قال أبو نُعَيْمٍ: (وَرَفَعَهُ) أي: الحديث (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما وصله الإسماعيليّ في «مستخرجه» قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) العمريّ.

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْضَيْنَا يَوْمَ النَّخْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةٌ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ: «حَاسِتُنَا هِيَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّخْرِ، قَالَ: «اخْرُجُوا». وَيُذَكَّرُ، عَنْ الْقَاسِمِ وَعُرْوَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَفَاضَتْ صَفِيَّةٌ يَوْمَ النَّخْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمّ المُوحَّدة وفتح الكاف، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) بن شُرْحَبِيلِ ابن حسنة^(٣) القرشيّ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرَّحْمَنِ بن هرمز (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

(١) في هامش (ج): قال في «القاموس»: ورجل أجرد: لا شعر عليه.

(٢) «قال»: مثبت من (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): «شُرْحَبِيل» كـ «خَزْغَبِيل» و«حَسَنَةُ» بحاء وسين مهملتين ونون مفتوحات، وهي أمّه، مولاة معمر ابن خلف.

حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ (فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ) طَفْنَا طَوَافَ الْإِفَاضَةِ (فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ) بِنْتُ حَيٍّ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، أَي: بَعْدَمَا أَفَاضَتْ (فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا) قَبِيلٌ^(١) وَفِي النَّفَرِ (مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ) قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (حَابِسْتَنَا هِيَ) عَنِ السَّفَرِ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ مُقَدَّمَةُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ «حَابِسْتَنَا»، فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ حِينَئِذٍ (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ) قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، وَاسْتَشْكَلَ إِرَادَتَهُ عليه الصلاة والسلام مِنْهَا الْوَقَاعَ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِهِ لِحُلَّهَا مِنَ الْإِحْرَامِ كَمَا أَشْعَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «حَابِسْتَنَا»^(٢) هِيَ وَأَجِيبُ/ بِأَنَّهُ عليه الصلاة والسلام كَانَ يَعْلَمُ إِفَاضَةَ نِسَائِهِ، فَظَنَّ أَنَّ صَفِيَّةً أَفَاضَتْ مَعَهُنَّ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا حَائِضٌ؛ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ الْحِيضُ تَقَدَّمَ عَلَى الْإِفَاضَةِ فَلَمْ تَطْفُ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتَنَا هِيَ»، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا طَافَتْ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ (قَالَ: أَخْرُجُوا) أَي: ارْحَلُوا، وَرَخَّصَ لَهَا فِي تَرْكِ طَوَافِ الْوُدَّاعِ، وَهُوَ غَيْرُ/ وَاجِبٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، بَلْ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَلَا دَمَ فِي تَرْكِه، فَلَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ تَرَكَتُهُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: هُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ سَفَرًا، فَلَوْ لَمْ يَطْفِهِ جُبِرَ بِالْدَّمِ لِتَرْكِه نِسْكًَا وَاجِبًا، فَإِنْ عَادَ بَعْدَ خُرُوجِهِ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَطَافَهُ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمُقِيمِ، لَا إِنْ عَادَ بَعْدَهَا فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ؛ لِاسْتِقْرَارِهِ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ، وَلَا يَلْزَمُ الطَّوَافُ حَائِضًا طَهَرَتْ خَارِجَ مَكَّةَ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ طَهَرَتْ قَبْلَ خُرُوجِهَا.

وهذا الحديث أخرجه النسائي في «الحج».

(وَيُذَكَّرُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَالِثِهِ (عَنِ الْقَاسِمِ) بْنِ مُحَمَّدٍ مِمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (وَعُرْوَةَ) بِنْتُ الزُّبَيْرِ، مِمَّا وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَغَازِي» [ج: ٤٠١] (وَالْأَسْوَدِ) مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «بَابِ الْإِدْلَاجِ»^(٣) مِنَ الْمُحْصَبِ [ج: ١٧٧١] الثَّلَاثَةُ (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها) أَنَّهَا قَالَتْ: (أَفَاضْتُ صَفِيَّةُ يَوْمَ النَّحْرِ) فَلَمْ يَنْفَرِدْ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَمْ بِهِ، بَلْ قَالَ: «وَيُذَكَّرُ» لِأَنَّهُ أوردته بالمعنى.

(١) في (ص): «قبل».

(٢) في غير (د): «أحابتنا».

(٣) في (م): «الإدراج»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «الادلاج» بهمزة وصل وتشديد الدال، على صيغة «الافتعال» بالياء، إلا أنها قلبت دالاً؛ مثل: ادخر ادخاراً، السير في آخر الليل.

١٣٠ - باب: إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى، أَوْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا رَمَى) الحاجُّ جمرة العقبة (بَعْدَ مَا أَمْسَى) أي^(١): دخل في المساء ليلاً أو بعد الزَّوال (أَوْ خَلَقَ) شعر رأسه (قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ) الهدى، حال كونه (نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا) لا حرج عليه.

١٧٣٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُوكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء ابن خالد البصري قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَنْى (فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ) كتقديم بعض هذه الثلاثة على بعض (وَالتَّأْخِيرِ) لها عن بعض (فَقَالَ) عليه السلام: (لَا حَرَجَ) لا إثم ولا فدية، وتقدّم البحث في ذلك في «باب الذَّبْح قبل الحلق» [ج: ١٧٢٢] وأوجب المالكية الدَّم إذا قدّم الحلق على الرَّمْي، وكذا إذا^(٢) قدّم الإفاضة على الرَّمْي عند ابن القاسم، فيكون المراد نفي^(٣) الإثم لا نفي الفدية، ولم يقع في هذا الحديث ذكر النسيان^(٤) والجهل المترجم بهما، فقيل: يحتمل أنه أشار إلى قوله في الحديث الآتي في الباب التالي^(٥) - إن شاء الله تعالى - [ج: ١٧٣٦]: فقال رجلٌ: لم أشعر، فحلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح، ولا حرج....»؛ الحديث، فإنَّ عدم الشعور أعمُّ من أن يكون بجهلٍ أو نسيانٍ، فكأنَّه أشار إليه لأنَّ أصل الحديث واحدٌ وإن كان المخرج متعدِّداً، وقد أخرج الحديث مسلمٌ في «الحجِّ»، وكذا النسائيُّ.

١٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى، فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ»، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

(١) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (د): «إِنْ».

(٣) في (د): «نفس»، وهو تحريف.

(٤) في (م): «للنسيان».

(٥) في (د): «الثاني»، ولعلَّه تحريف.

د ٣٥٩/٢ ب

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) البصري قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْىَ (لَا حَرَجَ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ) لَمْ يُسَمَّ (فَقَالَ: حَلَقْتُ) شعر رأسي (قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ) هديي^(١) (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ) عليك (قَالَ) ولغير أبي الوقت: «وقال»: (رَمَيْتُ) جمرة العقبة (بَعْدَ مَا أُمْسِنْتُ) أي: دخلت في المساء، أي: بعد الزوال إلى الغروب واشتداد الظلام، فلم يتعين أن رمي المذكور كان بالليل (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا حَرَجَ) عليك، وقد سبق في «باب الذبح قبل الحلق» [ج: ١٧٢٣] أن الرافعي صرح بأن وقت^(٢) الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي إلى الزوال، وأن للرمي وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت جواز.

١٣١ - باب الفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ

(بابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ) الكبرى، وقد^(٣) سبق في «كتاب العلم»: «بابُ الْفُتْيَا وهو واقف على الدَّابَّةِ أو على غيرها» [قبل ح: ٨٣] وبعده بأبواب كثيرة «بابُ السُّؤَالِ وَالْفُتْيَا عند رمي الجمار» [قبل ح: ١٢٤] ولكل وجه^(٤) يظهر^(٥) بالتأمل.

١٧٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ». فَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَنَحَزْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «أَزِمْ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ) القرشيِّ التَّيْمِيِّ التَّابِعِيِّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) هو ابن

(١) في (د): «الهدى».

(٢) «وقت»: ليس في (د).

(٣) «قد»: ليس في (س).

(٤) في (ص): «وجهه».

(٥) «يظهر»: ليس في (د).

العاص رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ) أَي: عَلَى نَاقَتِهِ؛ كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ^(١) مِنْ هَذَا الْبَابِ [ح: ١٧٣٨] (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) زَادَ فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» [ح: ٨٣]: «بِمَنْى لِلنَّاسِ» (فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ) لَمْ يُسَمَّ: (لَمْ أَشْعُرْ) أَي: لَمْ أَفْطَنْ، وَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ، وَلَمْ يُفْصِحْ فِي رَوَايَةِ/ مَالِكٍ بِمَتَعَلَّقِ الشُّعُورِ، وَقَدْ بَيَّنَّهَ يُونُسُ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَفْظُهُ: لَمْ ٢٣٧/٣ أَشْعُرْ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ (فَحَلَقْتُ) شَعْرَ رَأْسِي، وَالْفَاءُ سَبَبِيَّةٌ، جَعَلَ الْحَلْقَ مُسَبَّبًا عَنْ عَدَمِ شُعُورِهِ، كَأَنَّهُ يَعْتَذِرُ لِقُصْرِهِ (قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ) هَدْيِي (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَذْبَحَ) هَدْيِكَ (وَلَا حَرْجَ) عَلَيْكَ (فَجَاءَ) رَجُلٌ (آخَرُ، فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (لَمْ أَشْعُرْ) أَي: أَنَّ الرَّمِيَّ^(٢) قَبْلَ النَّحْرِ (فَنَحَرْتُ) هَدْيِي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الْجِمْرَةَ (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَزِمِ) الْجِمْرَةَ (وَلَا حَرْجَ) عَلَيْكَ (فَمَا سُئِلَ) النَّبِيُّ ﷺ (يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ) مِنَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ (قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَالْهَمْزَةِ فِيهِمَا، أَي: لَا قَدَمَ، فَحُذِفَ لَفْظُ^(٣): «لَا»، وَالْفَصِيحُ: تَكَرَّرَ فِي الْمَاضِي، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَذْرَى مَا يُفْعَلُ فِي وَلَا يَكْمُرُ﴾ [الْأَحْقَافُ: ٩]، وَلِ«مُسْلِمٍ»: مَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ (إِلَّا قَالَ) ﷺ: (أَفْعَلُ) ذَلِكَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ مَتَى شِئْتَ (وَلَا حَرْجَ) عَلَيْكَ مُطْلَقًا، لَا فِي التَّرْتِيبِ وَلَا فِي تَرْكِ الْفَدْيَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: التَّرْتِيبُ/ وَاجِبٌ، يُجْبَرُ بِدَمٍ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ قُدِّمَ شَيْئًا فِي حَجَّةٍ أَوْ أُخِّرَ فَلْيَهْرَقْ دَمًا، وَتَأَوَّلَا «لَا حَرْجَ»: لَا إِثْمَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، بَلْ جَهْلًا أَوْ نَسْيَانًا كَمَا يَدُلُّ^(٤) عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَمْ أَشْعُرَ»، وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرُّخْصَةَ تَخْتَصُّ بِالْجَاهِلِ وَالنَّاسِي، لَا بِمَنْ تَعَمَّدَ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ التَّرْتِيبَ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا سَقَطَ بِالسَّهْوِ كَالتَّرْتِيبِ بَيْنَ السَّعْيِ وَالطَّوَافِ، فَإِنَّهُ لَوْ سَعَى قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَجِبَ إِعَادَةُ السَّعْيِ، وَقَوْلُ ابْنِ التَّيْنِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَقْتَضِي رَفْعَ الْحَرْجِ فِي غَيْرِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا حَرْجَ» وَقَعَ جَوَابًا لِلسُّوَالِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَكَأَنَّهُ غَفَلَ عَنْ قَوْلِهِ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ: فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلُ»، أَوْ: حَمَلَ مَا أُبْهِمَ فِيهِ عَلَى مَا ذُكِرَ، وَيَرُدُّهُ^(٥) قَوْلُهُ فِي

(١) فِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشٍ (د): «الْآخِرُ»، وَفِيهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٢) فِي (د): «أُرْمِيَ».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «فَحُذِفَ لَفْظُهُ»، وَفِي (د): «بَحُذِفَ لَفْظُهُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا: «فَحُذِفَ».

(٤) فِي (د): «دَلَّ».

(٥) فِي (ص): «وَيُؤَيِّدُهُ».

رواية ابن جريج الثالثة^(١) لهذه [ح: ١٧٣٧] وأشباه ذلك، قال ابن دقيق العيد^(٢): وهذا القول - في سقوط الدَّم عن الجاهل أو النَّاسي دون العامد - قويٌّ من جهة أنَّ الدَّلِيل دَلٌّ على وجوب اتِّباع فعل الرَّسول ﷺ في الحجِّ بقوله: «خذوا عني مناسككم»، وهذه الأحاديث المرخَّصة في تقديم ما وقع السُّؤال عنه إنَّما قُرِنت^(٣) بقول السَّائل: «لم أشعر»، فيختصُّ الحكم بهذه الحالة، وتبقى حالة العمد على أصل اتِّباع الرَّسول ﷺ في الحجِّ، وأيضاً: الحكم إذا رُتِّب على وصفٍ يمكن أن يكون معتبراً لم يجز اطِّراحه وإلحاق غيره بما لا يساويه، ولا شكَّ أنَّ عدم الشعور وصفٌ مناسبٌ لعدم التَّكليف والمُواخِذَة، والحكم عُلق به، فلا يمكن اطِّراحه بإلحاق العمد به؛ إذ لا يساويه، وأمَّا التَّمسُّك بقول الرَّاوي: فما سُئِلَ عن شيءٍ قُدِّمَ إلَّا قال: «افعل ولا حرج» فإنَّه قد يُشعر بأنَّ التَّرتيب مطلقاً مراعى في الوجوب، فجوابه: أنَّ الرَّاوي لم يجد لفظاً عاماً عن الرَّسول ﷺ يقتضي جواز التَّقديم والتَّأخير مطلقاً، وإنَّما أخبر عن قوله ﷺ: «لا حرج» بالنسبة لأجل ما سُئِلَ عنه من التَّقديم والتَّأخير حينئذٍ، فالإخبار من الرَّاوي إنَّما تعلَّق بما وقع السُّؤال عنه، وذلك مطلقٌ بالنسبة إلى حال السَّائل، والمطلق لا يدلُّ على أحد الخاصَّين بعينه، فلا تبقى حجةٌ في حال العمد^(٤)، وليس في هذا الحديث ذكر الدَّابة المترجم بها، بل قال الإسماعيلي: إنَّها لم تكن في شيءٍ من الروايات عن مالك، لكن في رواية يحيى القطَّان عنه: أنَّه جلس في حجة الوداع، فقام رجلٌ، قال الإسماعيلي: فإن ثبت في شيءٍ من الطُّرق أنَّه كان على دابةٍ فيُحتمل قوله: «جلس» أي: على دابَّته. انتهى. والدَّابة: تُطلق على المركوب من ناقةٍ وفرسٍ وغيرهما.

وفي هذا الحديث: رواية التَّابعيِّ عن التَّابعيِّ عن الصَّحابيِّ، ورواته كلُّهم مدنيُّون إلَّا شيخ المؤلِّف.

١٧٣٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّخْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ قَامَ آخِرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ

(١) في (م): «الثالثة»، وهو تصحيف.

(٢) «قال ابن دقيق العيد»، وليس في (د). وفي هامش (ج): قوله: «وقال ابن دقيق العيد...» إلى قوله: «وليس في هذا الحديث ذكر الدَّابة» مضرور عليه في خطه.

(٣) في (ص): «قويت».

(٤) قوله: «قال ابن دقيق العيد: وهذا القول... فلا تبقى حجةٌ في حال العمد» سقط من غير (ص) و(م).

كَذَا؛ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ، وَلَا خَرَجَ» لَهُنَّ كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ، وَلَا خَرَجَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبَانَ ابْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي الْأُمَوِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: (حَدَّثَنِي) وَلَا بُوَي ذَرٌّ وَالْوَقْتُ: «أَخْبَرَنِي» بِالْإِفْرَادِ فِيهِمَا (الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ (عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ) التَّابِعِيِّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ) وَلَا بُوِي ذَرٌّ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ» (رَوَاهُ) أَنَّهُ (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ) أَي: حَضَرَهُ حَالُ كَوْنِهِ (يَخْطُبُ) يَوْمَ النَّحْرِ) بِمَنْى عَلَى رَاحِلَتِهِ (فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ) لَمْ يُعْرِفْ اسْمَهُ (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (كُنْتُ أَحْسِبُ) أَي: أَظُنُّ (أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا) ^(١) الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَ«ذَا»: لِلإِشَارَةِ (ثُمَّ قَامَ) إِلَيْهِ رَجُلٌ (آخَرُ) فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ) أَي: قَالَ الْأَوَّلُ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْحَلْقَ قَبْلَ النَّحْرِ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، وَقَالَ الْآخَرُ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الرَّمْيِ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ (وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ) أَي: مِنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَانَ يَحْسِبُهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ ^(٢) عَنْ الزُّهْرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَقَالَ آخَرُ: أَفْضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ.

وحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو: السُّؤال عن أربعة أشياء: الحلق قبل الذَّبْح، والذَّبْح قبل الرَّمْيِ، والحلق قبل الرَّمْيِ، والإِفاضة/ قبل الرَّمْيِ، وفي حديث عليٍّ: السُّؤال ^(٣) عن ٣٦٠/٢٥ ب

(١) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: «كَذَا» تَرِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ كَلِمَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ عَلَى أَصْلَهُمَا؛ وَهُمَا كَافُ التَّشْبِيهِ وَ«ذَا» الْإِشَارِيَّةُ، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَيْهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ؛ نَحْوُ: «أَهَكَذَا عَرَشُكَ» [النمل: ٤٢] الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَرْكَبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ، مَكْنِيًّا بِهَا عَنْ غَيْرِ عَدَدٍ، فِي الْحَدِيثِ: «يُقَالُ لِلْعَبْدِ: أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا؟ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا» الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَرْكَبَةً مَكْنِيًّا بِهَا عَنْ الْعَدَدِ، فَتَوَافِقُ «كَأَيِّنَّ» فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ، وَتَخَالَفُهَا فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ. انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْمَعْنَى الثَّانِي، فَتَأَمَّلْهُ، فَقَوْلُهُ: «الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ...» إِلَى آخِرِهِ؛ أَي: بِحَسَبِ الْأَصْلِ، فِي «الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ»: الْأَصْلُ «ذَا» ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ بَعْدَ زَوَالِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ وَالتَّشْبِيهِ، وَجُعِلَ كِنَايَةً عَمَّا يُرَادُ بِهِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَلَا تَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَا م.

(٢) فِي (ب) وَ(د): «حَفْصِي»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ». وَفِي هَامِش (ج): وَاسْمُ أَبِي حَفْصَةَ مَيْسَرَةُ؛ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ».

(٣) فِي هَامِش (د): «أَبِي دَاوُدَ»، وَلَمْ يُخَرِّجْ لَهَا.

الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي: السؤال عن الرمي والإفاضة قبل الحلق، وفي حديث جابر المعلق عند المؤلف^(١) فيما سبق [قبل ح: ١٧٢٢]: السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة بن شريك عند^(٢) أبي داود: السؤال عن السعي قبل الطواف، وهو محمول/ ٢٣٨/٣ على من سعى^(٣) بعد طواف القدوم، ثم طاف طواف الإفاضة، فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف، أي: طواف الركن، قال في «الفتح»: وقد بقيت عدة صور لم يذكرها الرواة؛ إما اختصاراً، وإما لكونها لم تقع، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة؛ منها: صورة الترتيب المتفق عليها^(٤).

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: افْعَلْ) ما ذكر من التقديم والتأخير (وَلَا حَرَجَ لَهُنَّ) متعلق بـ «قال» أي: قال لأجل هذه الأفعال (كُلِهِنَّ) بجر اللام «افعل»، أو: «لهنَّ»^(٥) متعلق^(٦) بمحذوف، أي: قال يوم النحر لهنَّ، أو متعلق بقوله: «لا حرج» أي: لا حرج لأجلهنَّ عليك، قاله الكرماني. قال في «الفتح»: ويحتمل أن تكون اللام بمعنى «عن» أي: قال عنهنَّ كَلِهِنَّ: «افعل ولا حرج» (فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ) مِمَّا قَدَّمَ أَوْ أُخَّرَ^(٧) (إِلَّا قَالَ: افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ) وهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معاً، وقول الطحاوي: إنه يحتمل أن يكون قوله: «ولا حرج» أي: لا إثم في ذلك الفعل، وهو كذلك لمن^(٨) كان ناسياً أو جاهلاً، وأمّا من تعمّد المخالفة فتجب^(٩) عليه الفدية، فيه نظر لأنّ وجوب الفدية يحتاج إلى دليل، ولو كان واجباً لبيّنه ﷺ حينئذٍ لأنّه وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيرها، وقد أجمع العلماء على الإجزاء في التقديم والتأخير؛ كما قاله ابن قدامة في «المغني» إلا أنّهم اختلفوا في وجوب الدّم في بعض المواضع كما تقدّم تقريره.

(١) في هامش (د): «البخاري»، ولم يُصحّح عليها.

(٢) في (ب): «عن».

(٣) في (د): «يسعى».

(٤) قوله: «وهو محمول على من سعى... صورة الترتيب المتفق عليها» ليس في (م).

(٥) «لهنَّ»: ليس في (ص) و(م).

(٦) في (م): «يتعلّق». وفي هامش (ج): أي: «لهنَّ» متعلّق بمحذوف «منه».

(٧) في غير (ب) و(س): «أخر».

(٨) في (د): «إن».

(٩) في غير (س) و(ص): «فيجب».

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة، وشيخه بغداديّ وأبوه كوفي، ورواية التَّابِعِي عن التَّابِعِي عن الصَّحَابِي.

١٧٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاقَتِهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «حَدَّثَنِي» (إِسْحَاقُ) غير منسوب، لكن قال الحافظ ابن حجر في مقدّمة «الفتح»: وقع في رواية الأصيليّ ورواية أبي عليٍّ^(١) بن شُبُويه معاً: «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ» يعني: ابن بهرام^(٢) الكوسج المروزي، صاحب «مسائل أحمد ابن حنبل» (قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ الزُّهْرِيُّ المدني، نزيل بغداد، المُتَوَقَّى - فيما نقله المزيّ في «التَّهْذِيب» عن البخاريّ - بنيسابور يوم الإثنين، ودُفِنَ يوم الثلاثاء لعشرٍ خلون من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومئتين، قال: (حَدَّثَنَا^(٣) أَبِي) إبراهيم (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمّ العين مُصَغَّرًا التَّيْمِيّ المدني (أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاقَتِهِ)^(٤) زاد في الحديث الأوّل من هذا الباب [ح: ١٧٣٦]: «في حَجَّةِ الْوَدَاعِ» وفي الثَّانِي [ح: ١٧٣٧]: «يوم النَّحْرِ» وفي «كتاب العلم» [ح: ١٢٤]: «عند الجَمْرَةِ»^(٥) (فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) نحو ما سبق.

(تَابَعَهُ) أي: تابع صالح بن كيسان (مَعْمَرٌ) بميمين مفتوحتين بينهما عينٌ ساكنةٌ ابن راشدٍ في روايته (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمّد بن مسلم ابن شهاب، فيما وصله مسلمٌ بلفظ: رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ناقته بمنى، وقوله: «بمنى» لا يُضَادُّ^(٦) قوله: «عند الجَمْرَةِ».

(١) في (ص): «يعلى»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (م): «إبراهيم»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ص): «حَدَّثَنِي».

(٤) في (ب): «ناقة».

(٥) في (ص): «جَمْرَةُ الْعُقْبَةِ».

(٦) في (د): «الإيضاح».

وفي هذا الحديث: رواية ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض: صالح والزهرى وعيسى.

١٣٢ - بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى

(بَابُ) مشروعية (الخطبة أيام منى) الأربعة يوم النحر والثلاثة بعده.

١٧٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُزْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، فَأَعَادَهَا مَرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟» - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ - «فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبالسند^(١) قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان قال: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة، و«غزوان»: بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي وبالنون في آخره، قال: (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ) فيه: أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّحْرِ خُطْبَةً فَرْدَةً يَعْلَمُ النَّاسُ بِهَا الْمَبِيتَ وَالرَّمِيَّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالتَّنْفَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا مَضَى لَهُمْ فِي يَوْمِهِمْ لِيَأْتِيَ بِهِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، أَوْ يَعِيدَهُ مَنْ فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ هِيَ الثَّلَاثَةُ مِنْ خُطْبِ الْحَجِّ الْأَرْبَعَةِ^(٢)، وَكُلُّهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَّا عَرَفَةَ فَقَبْلَهَا، وَهِيَ خُطْبَتَانِ بِخِلَافِ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فَفُرَادَى، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِ خُطْبَةِ يَوْمِ النَّحْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، قَالَ فِي «الْمَجْمُوعِ»: كَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ، وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهَا الْأَحَادِيثُ، وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّهَا كَانَتْ ضُحْوَةً يَوْمَ النَّحْرِ كَمَا سَيَأْتِي^(٣)

(١) في (د): «وبه».

(٢) في هامش (ج): الأولى: الأربع والثلاث.

(٣) قوله: «وما ذكر من كون خطبة يوم النحر... ضحوة يوم النحر كما سيأتي» ليس في (م).

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١). وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ: خُطِبَ الْحَجُّ ثَلَاثَةً/ سَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ بِهَا وَثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْى^(٢)، وَوَأَفْقَهُمُ الشَّافِعِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلَ ثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ: ثَالِثَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ النَّحْرِ^(٣)، وَزَادَ الرَّابِعَةَ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: وَبِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَيْهَا لِيَعْلَمُوا أَعْمَالَ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الرَّمْيِ وَالذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ، وَاعْتَرَضَهُ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّ الْخُطْبَةَ الْمَذْكُورَةَ لَيْسَتْ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْحَجِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِيهَا وَصَايَا عَامَّةٍ لَا عَلَى أَنَّهَا^(٤) خُطْبَةٌ وَشَعِيرَةٌ مِنْ شُعَائِرِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ أَنَّهُ عَلَّمَهُمْ فِيهَا شَيْئًا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِيَوْمِ النَّحْرِ، فَعَرَفْنَا أَنَّهَا لَمْ تُقْصَدْ لِأَجْلِ الْحَجِّ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الرََّاوِيَّ قَدْ سَمَّاهَا خُطْبَةً كَمَا سَمَّى الَّتِي وَقَعَتْ فِي عَرَفَاتٍ خُطْبَةً، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى خُطْبَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَأَلْحَقَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْمُتَّفَقِ/ عَلَيْهِ، قَالَه ابْنُ الْمُثَنَّى فِي «الْحَاشِيَةِ»، وَقَدْ جَزَمَ الصَّحَابَةُ: ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٦١/٢د وَأَبُو بَكْرٍ وَأَبُو أَمَامَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِتَسْمِيَتِهَا خُطْبَةً، فَلَا يُلْتَفَتُ لِتَأْوِيلِ غَيْرِهِمْ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ السَّابِقِ [ح: ١٧٣٧] وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاذٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ قَالَ: خُطِبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمَنْى، فَفَتَحْنَا^(٥) أَسْمَاعَنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ، وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا، فَطَفِقَ يَعْلَمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ، فَوَضَعَ إصْبَعِيهِ، ثُمَّ^(٦) قَالَ: بِحَصَى الْخَذْفِ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ، فَنَزَلُوا فِي مُقَدَّمِ الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ أَنْ يَنْزِلُوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ (فَقَالَ) ﷺ فِي خُطْبَتِهِ الْمَذْكُورَةِ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) خُطَابًا^(٧) لِلْحَاضِرِينَ مَعَهُ حِينَئِذٍ (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟) اسْتَفْهَمَ تَقْرِيرِي (قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ) وَلَيْسَ الْحَرَامُ عَيْنَ الْيَوْمِ وَالْبَلَدِ وَالشَّهْرِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَا يَقَعُ فِيهِ

(١) «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»: مُثَبِّتٌ مِنْ (س) وَ(ص).

(٢) «بِمَنْى»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (م): «النَّحْرِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي (ص) وَ(م): «أَنَّهُ».

(٥) فِي (ب) وَ(د): «فَفُتِحَتْ».

(٦) فِي (د): «وَقَالَ».

(٧) فِي (د): «خُطَابٌ».

من القتال، وقال البيضاوي: يريد بذلك تذكاريهم حرمة ما ذكر، وتقريرها في نفوسهم ليبنى عليها ما أراد تقريره حيث (قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ) جمع عرض - بكسر العين - وهو ما يمدح به الإنسان ويؤذم، وقيل: الحسب، أو الأخلاق النفسانية، قال في «شرح المشكاة»: والتحقق ما ذكره صاحب «النهاية»: العرض: موضع المدح والذم من الإنسان، سواء كان في نفسه أو في سلفه. ولما كان موضع العرض النفس قال من قال: العرض: النفس؛ إطلاقاً للمحل على الحال، وحيث كان نسبة الشخص إلى المدح نسبة^(١) إلى الأخلاق الحميدة، والذم؛ نسبة^(٢) إلى الذميمة، سواء كانت فيه أم^(٣) لا؛ قال من قال: العرض: الخلق؛ إطلاقاً لاسم اللازم على الملزوم (عَلَيْكُمْ حَرَامٌ) أي: أن^(٤) انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، وهذا أولى من قول من قال: فإن سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب^(٥) أعراضكم لأن ذلك إنما يحرم إذا كان بغير حق؛ فلا بد من التصريح به، فلفظ: انتهاك^(٦) أولى لأن موضوعها لتناول الشيء بغير حق^(٧) كما مر في «باب العلم» [ج: ٦٧] (كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) يوم التحر (فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) ذي الحجة، وإنما شبهها في الحرمة بهذه الأشياء لأنهم كانوا لا يرون استباحتها وانتهاك حرمتها بحال، وقال ابن المنير: قد استقر في القواعد أن الأحكام لا تتعلق إلا بأفعال المكلفين، فمعنى تحريم اليوم والبلد والشهر: تحريم أفعال الاعتداء فيها على النفس والمال والعرض، فما معنى إذا تشبيه الشيء بنفسه؟ وأجاب بأن المراد أن هذه الأفعال في غير هذا البلد وهذا الشهر وهذا اليوم مغلظة الحرمة، عظيمة عند الله، فلا يستسهل المعتدي كونه تعدى في غير البلد الحرام، والشهر الحرام، بل ينبغي له أن يخاف خوف من فعل ذلك في البلد الحرام وإن كان فعل العدوان في

(١) «إلى المدح نسبة»: مثبت من (د).

(٢) في (ب) و(س): «نسبته».

(٣) في غير (ب) و(س): «أو».

(٤) «أن»: ليس في (د).

(٥) في (د): «وسلب».

(٦) «فلا بد من التصريح به، فلفظ: انتهاك»: ليس في (م).

(٧) قوله: «لأن ذلك إنما يحرم إذا كان بغير حق... موضوعها لتناول الشيء بغير حق» ليس في (ص).

البلد الحرام أغلظ، فلا ينفي كون ذلك في غيره غليظاً أيضاً، وتفاوت ما بينهما في الغلظ / ١٣٦٢/٢د
لا ينفع المتعدي في غير البلد الحرام، فإن فرضناه تعدي في البلد الحرام فلا يستسهل حرمة
البلد، بل ينبغي أن يعتقد أن فعله أقبح الأفعال، وأن عقوبته بحسب ذلك، فيراعي الحاليتين.

(فَاعَادَهَا) أي: المذكورات (مِرَارًا) وأقله: ثلاث مرّات، وهي عادته هِيَ الْعِلَّةُ لِلْعَلَامَةِ (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ)
زاد الإسماعيلي من هذا الوجه: إلى السَّمَاء (فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ^(١) بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ؟ هَلْ بَلَغْتُ؟)
مرّتين، أي: بَلَغْتُ ما أمرتني به، وإنما قال ذلك لأنه هِيَ الْعِلَّةُ لِلْعَلَامَةِ كان التبليغ فرضاً عليه / ٢٤٠/٣

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ (بفتح لام: «لَوْصِيَّتُهُ» وهي
للتأكيد، والضمير فيه للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وفي: «إِنَّهَا» لقوله: (فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ) الحاضر^(٢) ذلك
المجلس (الغائب) عنه، والضمير وإن كان مقدماً في الذكر فالقرينة تدل على أنه مؤخر في
المعنى، وقول ابن عباسٍ معترض بين قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ بَلَغْتُ؟» وبين قوله: «فَلْيُبَلِّغِ
الشَّاهِدَ الغائب» (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي) بعد فراقني من موقعي هذا، أو: بعد حياتي، وفيه استعمال
«رجع» كـ «صار» معنى وعملاً، قال ابن مالك: وهو ممّا خفي على أكثر النحويين، أي: لا تصيروا
بعدي (كُفَّارًا) أي: كالكفار، أو: لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا القتال، أو: لا تكن أفعالكم
شبيهة بأفعال^(٣) الكفار (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) برفع «يَضْرِبُ» جملة مستأنفة مبينة
لقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» ويجوز الجزم، قال أبو البقاء: على تقدير شرطٍ مُضْمَرٍ، أي:
إن ترجعوا بعدي.

ورواة هذا الحديث ما بين مدني وبصري وكوفي، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الفتن» [ح: ٧٠٨٩]،
وكذا الترمذي.

١٧٤٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ
قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ.
تَابِعَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو.

(١) في هامش (ج): يظهر أن «هل» هنا بمعنى «قد» نحو: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ [الإنسان: ١].»

(٢) في (س): «الحاصر»، وهو تصحيف.

(٣) في (د): «تشبه أفعال».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث الحوضي البصري قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو) بفتح العين وسكون الميم ابن دينار (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ) أبا الشعثاء الأزدي اليمامي^(١) (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ بِعَرَافَاتٍ) ولا مطابقة بينه وبين الترجمة على ما لا يخفى، لكن يحتمل أنه قصد التنبيه على إلحاق المختلف فيه بالمتفق^(٢) عليه - كما مر - وهذا الحديث طرف من حديث ذكره المؤلف - فيما يأتي إن شاء الله تعالى - في «باب لبس الخفين للمحرم» [ج: ١٨٤١] عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الإسناد، ولفظه: يخطب بعرفات: «من لم يجد النعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم»^(٣).

وفي هذا الحديث: رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وأخرجه المؤلف في الباب المذكور، وفي «اللباس» [ج: ٥٨٠٤] أيضاً، ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه في «الحج»، والنسائي أيضاً في «الزينة».

ب ٣٦٢/٢د (تَابَعَهُ) أي: تابع / شعبة بن الحجاج (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنْ عَمْرٍو) أي: ابن دينار المذكور، والمراد: أنه تابعه في رواية أصل هذا الحديث، فإن أحمد أخرجه في «مسنده» عن سفيان بن عُيَيْنَةَ بلفظ: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يقول: من لم يجد... فذكره، فلم يقل: «عرفات» ولا غيرها.

١٧٤١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَرَجُلٌ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ النَّخْرِ، قَالَ: «أَنْذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّخْرِ؟» قُلْنَا:

(١) في هامش (ج): «اليحمدي» بفتح التحتية وسكون الحاء المهملة وفتح الميم بعدها دال مهملة، نسبة إلى يحمّد، بطن من الأزد، منها جابر بن زيد. انتهى «لباب».

(٢) في نسخة في هامش (د): «رسول الله».

(٣) في (ص): «بالمعلق»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): قوله: «للمحرم» قال المؤلف فيما سيأتي: بلام البيان؛ كهي في: «هَيْتَ لَكَ» [يوسف: ٢٣] و«سَقِيَ لَكَ» أي: هذا الحكم للمحرم.

بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْيَسُّ ذُو الْحَجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «(حَدَّثَنَا)» (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ الْجَعْفِيُّ قَالَ^(١): «(حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو الْعَقْدِيُّ^(٢)» قَالَ: «(حَدَّثَنَا قُرَّةُ) بَضْمُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ ابْنُ خَالِدٍ السَّدُوسِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِنْفِرَادِ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ) أَبِيهِ (أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كُلْدَةَ (وَرَجُلٌ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ (أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، أَي: لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ دَخَلَ فِي الْوَلَايَاتِ، وَكَانَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي^(٣): الْحَمِيرِيُّ - فِيمَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - زَاهِدًا، أَوْ هُوَ ابْنُ عَوْفٍ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ - كَمَا^(٤) قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ - وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَسَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَ«حُمَيْدٌ»: مَرْفُوعٌ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ «رَجُلٌ»، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشْهُدِمْ يَوْمَ النَّحْرِ) أَي: بِمَنْى عِنْدَ الْجَمْرَةِ (قَالَ: أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) فِيهِ: مِرَاعَاةُ الْأَدَبِ وَتَحَرُّزٌ عَنِ التَّقَدُّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَتَوَقُّفٌ فِيمَا لَا يُعْلَمُ الْغَرَضُ مِنْ^(٥) السُّؤَالِ عَنْهُ (فَسَكَتَ) بِإِلْفِ الْهَاءِ (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ) قَالَ الطَّبِيبِيُّ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَفْوِيضِ الْأُمُورِ بِالْكَلِّيَّةِ إِلَى الشَّارِعِ، وَعَزْلٌ لِمَا أَلْفَوْهُ مِنَ الْمُتَعَارَفِ

(١) قوله: «حَدَّثَنِي بِالْإِنْفِرَادِ، وَأَبِي ذرٍّ وابن عساكر... الجعفي، قال» سقط من (م).

(٢) في هامش (ج): «الْعَقْدِيُّ» بفتح العين والقاف وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى بطن من بَجِيلَةَ «ترتيب».

(٣) «أَي»: مثبت من (ص) و(م).

(٤) في (د): «الثاني»، ولعله تحريف.

(٥) في (د): «عن»، وهو تحريف.

المشهور، وفي حديث ابن عباسٍ [ح: ١٧٣٩]: فقال: «يا أيُّها النَّاسُ أيُّ يومٍ هذا؟» قالوا: يومٌ حرامٌ... إلى آخره، ففيه: أنَّهم أجابوه، وفي حديث أبي بكر: أنَّهم سكتوا وفوضوا إليه الأمر، فقيل في التوفيق بينهما: إنَّ^(١) في حديث أبي بكر فحامة/ ليست في حديث ابن عباسٍ لزيادة لفظ: «أتدرون؟» فهذا سكتوا فيه^(٢)، وفوضوا الأمر إليه بخلاف حديث ابن عباسٍ فالتسكت فيه كان أوَّلًا، والجواب بالتعيين كان آخرًا، وهذا يُفهم أنَّهما واقعتان، وهو مردودٌ لأنَّ الخطبة يوم النَّحر إنَّما شرعت مرَّةً واحدةً، وأُجيب بأنَّ السؤال وقع في الخطبة المذكورة مرَّتين بلفظين، فلم يجيبوا عند قوله: «أتدرون؟» لِمَا ذُكر، وأجابوا في المرَّة الأخرى العارية عن ذلك، أو كان السؤال واحدًا، وأجاب بعضهم دون بعضٍ، أو أنَّ في حديث ابن عباسٍ اختصارًا.

(قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ) بنصب «اليوم» خبر «ليس» أي: أليس اليوم يوم النَّحر؟ ويجوز الرِّفع على أنَّه اسمها، والخبر محذوفٌ، أي: أليس يومُ النَّحر هذا اليوم؟ (قُلْنَا: بَلَى، قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟) بالرِّفع اسم «ليس»، وخبرها محذوفٌ، أي: أليس (٣) ذو الحِجَّة هذا الشهر؟ قال ابن مالك: والأصل: أليس ذو الحِجَّة، فحُذِفَ الضَّمير المتَّصل بكفوله:

أين المَفْرُ؟ والإله الطالب

والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

فإنَّه خُرِّجَ على أنَّ الغالب اسم «ليس» والخبر محذوفٌ، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضميرٌ متَّصلٌ عائِدٌ على «الأشرم»^(٤) أي^(٥): ليسه الغالب؛ كما تقول: الصَّدِيقُ كأنَّه زيدٌ، ثمَّ حُذِفَ لاتِّصاله، قال في «المغني»: ومقتضى كلامه أنَّه لولا تقديره متَّصلًا لم يجر حذفه، وفيه

(١) في (د): «بأنَّ».

(٢) «فيه»: ليس في (ص).

(٣) في غير (م): «ليس».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الأشرم»: أبرهة بن الصَّبَّاح صاحب الفيل لأنَّه كان مشروم الأنف، وكان ملك اليمن من قبل أصحابه النَّجاشي.

(٥) «تقول»: ليس في (ص) و(م).

نظرٌ، قال صاحب «تحفة الغريب»^(١): أَمَّا أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهُ عَلَّلَ حَذْفَهُ بِالِاتِّصَالِ، فَقَالَ: ثُمَّ حُذِفَ لِاتِّصَالِهِ، وَأَمَّا أَنْ فِيهِ نَظَرًا فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُشْكَلٌ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ: أَنَّهُ مُحَلٌّ نَظَرٍ وَتَثْبِيتٍ، فَيَبْحَثُ عَنِ النَّقْلِ فِيهِ: هَلْ هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ^(٢) الْعَرَبِ أَوْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذُرٍّ وَالْوَقْتُ: «قَالَ: ذُو الْحِجَّةِ» فَأَسْقَطَا^(٣) الْفَاءَ مِنْ «فَقَالَ»، وَلَفْظُ: «أَلَيْسَ» وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ ذُو الْحِجَّةِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ» بِالنَّصْبِ خَبَرُ «لَيْسَ»^(٤) (قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟) بِالتَّذْكِيرِ (قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟) بِتَأْنِيثِ: «الْبَلَدَةِ» وَتَذْكِيرِ: «الْحَرَامِ» الَّذِي هُوَ صِفَتُهَا، وَاسْتَشْكِيلُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ أَضْمَحَلٌّ مِنْهُ مَعْنَى^(٥) الْوَصْفِيَّةِ وَصَارَ اسْمًا، وَسَقَطَ لَفْظُ «الْحَرَامِ» فِي رِوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ: «بِالْبَلَدَةِ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ - كَمَا مَرَّ - وَالْمُرَادُ: مَكَّةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا اسْمٌ خَاصٌّ لَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّكَ هَذِهِ الْبَلَدَةَ﴾^(٦) [النمل: ٩١] كَذَا قَالَه الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ، لَكِنْ لَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، قَالَه فِي «المصابيح»^(٧)، وَقَالَ التُّورِبِشْتِيُّ: وَجْهٌ تَسْمِيَتُهَا بِالْبَلَدَةِ - وَهِيَ تَقَعُ عَلَى سَائِرِ الْبِلَادِ^(٨) - أَنَّهَا الْبَلَدَةُ الْجَامِعَةُ لِلْخَيْرِ الْمُسْتَحَقَّةُ أَنْ تُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ لِتَفُوقِهَا سَائِرَ مُسَمِّيَّاتِ أَجْنَاسِهَا تَفُوقُ^(٩) الْكَعْبَةِ فِي تَسْمِيَتِهَا بِالْبَيْتِ سَائِرَ مُسَمِّيَّاتِ أَجْنَاسِهَا، حَتَّى كَأَنَّهَا هِيَ الْمَحَلُّ الْمُسْتَحَقُّ لِلْإِقَامَةِ بِهَا، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنْ يَوْقَعُوا عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي يَخْصُونَهُ بِالْمَدْحِ اسْمَ الْجِنْسِ، أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ سَمَّوْا الْكَعْبَةَ: بِالْبَيْتِ، وَكِتَابُ سَيْبَوِيهِ: بِالْكِتَابِ.

(١) فِي هَامِشِ (ص): قَوْلُهُ: «تَحْفَةُ الْغَرِيبِ»: هِيَ الْحَوَاشِي الْهِنْدِيَّةُ لِلدَّمَامِينِيِّ. وَبَنَحُوهُ فِي هَامِشِ (ج).

(٢) فِي (م): «عَنْ».

(٣) فِي (ب): «فَأَسْقِطْ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «بِالنَّصْبِ، خَبَرُ لَيْسَ» أَيُّ: الْحِجَّةُ، وَ«ذَا»: اسْمُهَا فِي مُحَلٍّ رَفْعٍ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ يُعَرَّبُ بَدَلًا، وَقِيلَ: عَطَفَ بَيَانٍ، وَقِيلَ: نَعَتًا لِأَنَّ مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ عَامِلٌ يَقْتَضِي رَفْعَهُ أَوْ نَصْبَهُ، وَهَذَا مِنْهُ. «ع ش».

(٥) فِي (د): «الثَّانِي»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ.

(٦) زَيْدٌ فِي (ص): «الَّذِي».

(٧) قَوْلُهُ: «وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ... الْإِخْتِصَاصُ»، قَالَه فِي الْمَصَابِيحِ لَيْسَ فِي (م).

(٨) فِي (د) وَ(س): «الْبِلْدَانِ».

(٩) فِي (د): «كَتَفُوقٌ».

(قُلْنَا: بَلَى، قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ) زاد في الرواية السابقة [ح: ١٧٣٩]: «وأعراضكم» (عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ) بجرّ «يوم» من غير تنوين، ويجوز فتحه وكسره مع التنوين، والأول: هو المروي، وشبهه الأموال والدماء والأعراض في الحرمة باليوم والشهر وبالبلد لاشتغال الحرمة فيها عندهم، وإلا فالمُشَبَّه إنما يكون/ دون المُشَبَّه به، ولهذا قَدِّم السؤال عنها مع شهرتها لأنَّ تحريمها أثبت في نفوسهم^(١)؛ إذ هي عادة سلفهم، وتحريم الشرع طارئ، وحينئذٍ فإنَّما شبه بما هو أعلى منه باعتبار ما هو مُقرَّر عندهم، وقد سبق هذا في «باب العلم» [ح: ٦٧] وذكر هنا لبُعْد العهد به (أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ) بَلَغْتُ (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (اللَّهُمَّ؛ أَشْهَدُ) أَتَيْتُ ما أوجبته عليَّ من التبليغ (فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ) الحاضرُ هذا المجلس (الغائب) عنه ما ذُكر فيه، أو جميع الأحكام التي سمعها، ولأبي ذرٍّ: «وليبلِّغ» بالواو بدل^(٢) الفاء (فَرُبَّ مُبَلِّغٍ) بفتح اللام المُشَدَّدة اسم مفعول: بَلَغَهُ كلامي بواسطة (أَوْعَى) أَخْفَظُ وأفهمُ لمعنى كلامي / (مِنْ سَامِعٍ) سمعه مني، قال النووي: وفيه تصريحٌ بوجوب نقل العلم على الكفاية، وإشاعة السنن والأحكام، وقال المُهَلَّب: فيه أنَّه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدَّم إلا أنَّ ذلك يكون في الأقلِّ لأنَّ «رُبَّ» موضوعَةٌ للتقليل. انتهى. وفيه شيء، فقد قال ابن هشام في «مغنيه»: وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التَّكثير^(٣) دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل تَرَدُّ للتَّكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً؛ فمن الأول: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث [ح: ١١٢٦]: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة»، وقال^(٤) الشاعر:

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوْتُ و ليلةٍ بآنِسَةٍ كأنَّها خَطٌ تَمثال

وتوجيه ذلك: أنَّ الآية والحديث مسوقان للتخويف، والبيت مسوقٌ للافتخار، ولا

(١) في (د): «نفسهم».

(٢) في غير (د) و(س): «دون».

(٣) في (ص) و(م): «للتَّكثير».

(٤) في (م): «وقول».

يناسب واحدٌ منها التَّقليلُ، ومن الثَّاني: قول أبي طالبٍ في النَّبيِّ ﷺ:

وأبيضٌ يُستسقى الغمامُ بوجهه ثَمَالُ اليتامى، عصمةٌ للأراملِ انتهى.

لكنَّ الظَّاهر: أنَّ المراد بها هنا في حديث الباب: التَّقليلُ؛ بدليل قوله في الرَّواية السَّابقة في «العلم» [ح: ٦٧]: «عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه» (فَلَا) بالفاء، ولأبي الوقت: «ولا» (تَرْجِعُوا) أي: لا تصيروا (بُعْدِي كُفَّارًا) أي: كالْكُفَّار (يَضْرِبُ بَغْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ) برفع «يضرب»، ويجوز جزمه كما مرَّ في الحديث السابق^(١) [ح: ١٧٣٩].

وفي هذا^(٢) الحديث: رواية ثلاثة من التَّابعين؛ وهم: محمَّد بن سيرين، وعبد الرَّحمن بن أبي بكرة، وحُميد بن عبد الرَّحمن، وفيه: التحديث والإخبار والعنونة والقول، ويأتي إن شاء الله تعالى في «التفسير» [ح: ٤٦٦٢] و«بدء الخلق» [ح: ٣١٩٧] و«الفتن» [ح: ٧٠٧٨].

١٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنْى: «أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَتَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَذَرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ - قَالَ - فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْغَزَا: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ فِي الْحَجَّةِ النَّبِيِّ حَجَّ بِهِذَا، وَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»، وَوَدَّعَ النَّاسَ، فَقَالُوا: هَذِهِ حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العَنْزِيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) السَّلْمِيُّ الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ) محمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطَّاب (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) جدُّ محمَّد بن زيد رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (حال كونه بِمَنْى) أي: فيها في خطبته التي خطبها يوم النَّحر: (أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟) برفع «أي»،

(١) «في الحديث السَّابق»: ليس في (د).

(٢) «هذا»: ليس في (د).

١٣٦٤/٢د والجملة مقول القول (قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بذلك / (فَقَالَ) ﷺ، ولأبي الوقت: «قال»: (فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ) حَرَّمَ اللَّهُ فِيهِ الْقَتْلَ (أَفْتَدُرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟) بالتذكير (قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) ﷺ: إِنَّهُ (بَلَدٌ حَرَامٌ) بالتذكير، لا يجوز فيه القتل (أَفْتَدُرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟) قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) ﷺ: إِنَّهُ ^(١) (شَهْرٌ حَرَامٌ) يحرم فيه القتل (قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) يوم النحر (في شهرِكُمْ هَذَا) ذي الحجة (في بَلَدِكُمْ هَذَا) مكة.

وفي هذا الحديث -كسابقه- من الفوائد: مشروعية ضرب المثل وإلحاق النّظير بالنّظير ليكون أوضح للسامع، وجواز تحمّل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه ^(٢) إذا ضبط ما يحدث به، وجواز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك، وأخرجه البخاري أيضاً في «الذّيات» [ج: ٦٨٦٨] و«الفتن» [ج: ٧٠٧٧] و«الأدب» [ج: ٦٠٤٣] و«الحدود» [ج: ٦٧٨٥] و«المغازي» [ج: ٤٤٠٦]، ومسلم في «الإيمان».

(وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْغَازِ) بفتح الغين المعجمة وتخفيف الزّاي من الغزو؛ بحذف الياء ^(٣) وإثباتها، ابن ربيعة الجُرشي؛ بضمّ الجيم وفتح الرّاء وبالمعجمة ^(٤)، ممّا وصله ابن ماجه ولفظه ^(٥): حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ ^(٦) عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْغَازِ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا، فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ» ورواه ابن ماجه وغيره (أَخْبَرَنِي) بالافراد، ولأبي الوقت: «أخبرنا» (نَافِعٌ) مولى ابن عمر بن الخطاب (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: (وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ) بفتح الجيم والميم، جمع جمرة، وفيه: تعيين

(١) «إِنَّهُ»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): من بابي «كُرم وفرح» كما في «القاموس».

(٣) في (د): «وحذف الياء، من الغزو».

(٤) «وبالمعجمة»: ليس في (د). وفي هامش (ج): إلى بني جُرّش، بطن من جُمَيْرٍ وربيعه، له صحبة، وفي صحبته نظر «ترتيب».

(٥) في (م): «ممّا وصله أو لفظه»، وكذا في «الفتح» (٦٧٣/٣) بإثبات ابن ماجه ولكن بسندٍ مختلف.

(٦) «بن الفضل»: ليس في (د).

موضع وقوفه بَيْتُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام كما أنَّ في الرواية السابقة تعيين الزَّمان كحديثي ابن عباسٍ [ح: ١٧٣٩، ١٧٤٠] تعيين اليوم كتعيين الوقت منه^(١) في رواية رافع بن عمرو المزني عند أبي داود والنسائي، ولفظه: رأيت النَّبِيَّ^(٢) مِنَّا عَلَيْهِ السَّلَام يخطب النَّاسَ بمنى حين ارتفع / الضُّحَى (في الْحَجَّةِ) ولأبي ذرٍّ عن ٢٤٣/٣ الكُشْمِينِيَّ: «(في حَجَّتِهِ) (الَّتِي حَجَّ) وللطَّبْرَانِيَّ: في حَجَّةِ الْوَدَاعِ (بِهَذَا) قال البرماوي - كالكِرْمَانِيَّ - : أي^(٣): وقف متلبساً بهذا الكلام المذكور. واستغربه الحافظ ابن حجر، وقال: بهذا، أي: بالحديث الذي تقدَّم من طريق محمَّد بن زيد عن جدِّه، قال: وأراد المصنِّف بذلك أصل الحديث، وقيل^(٤): معناه، لكنَّ السِّيَاق مختلفٌ؛ فإنَّ في طريق محمَّد بن زيد أنَّهم أجابوا بالتَّفويض، وفي هذا عند ابن ماجه وغيره في أجوبتهم: قالوا: يوم النَّحْرِ، قالوا: بلدٌ حرامٌ، قالوا: شهرٌ حرامٌ. وانتهى. واعترضه العينيُّ بأنَّ في الطَّريقين اختلافًا؛ يعني: التَّفويض والجواب بيوم النَّحْرِ، قال: وكأنَّ في طريق هشامٍ ورد الطَّريقان المذكوران: التَّفويض والجواب، وفي تعليق البخاريِّ عنه اللَّفْظ: هو التَّفويض؛ فلذلك فسَّر الكِرْمَانِيَّ لفظة: «بهذا» بقوله: وقف متلبساً بهذا الكلام المذكور، وأراد بالكلام المذكور^(٥) التَّفويض، قال: وهذا هو الوجه، فلا يُنسَب ٣٦٤/٢د إلى الاستغراب لأنَّ الباء في: «بهذا» تتعلَّق بقوله: وقف النَّبِيُّ مِنَّا عَلَيْهِ السَّلَام، ومن تأمَّل سرَّ التَّراكيب لم يَزِغ^(٦) عن طريق الصَّواب. انتهى.

(وَقَالَ) بَيْتُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام: (هَذَا) أي: يوم النَّحْرِ (يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) واختُلِفَ في المراد بالحجِّ الأصغر؛ فالجمهور: على أنَّه العمرة، وصل ذلك عبد الرَّزَّاق من طريق عبد الله بن شَدَّادٍ أحد كبار التَّابعين، ووصله الطَّبْرِيُّ عن جماعةٍ؛ منهم عطاءٌ والشَّعْبِيُّ، وقيل: يوم الحجِّ الأصغر:

(١) في هامش (د): قوله: «كحديثي ابن عباسٍ تعيين اليوم كتعيين الوقت منه»: في التَّركيب شيءٌ والظاهر أن يقول مثلاً: فإنَّ فيهما تعيين اليوم... إلى آخره، ولو جعل «تعيين اليوم» مبتدأ و«كتعيين الوقت» خبره؛ لم يحتج لما تقدَّم؛ فتدبَّره، إسماعيل الجراحي.

(٢) في (د): «رسول الله».

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في غير (ص) و(م): «وأصل».

(٥) «وأراد بالكلام المذكور»: ليس في (م).

(٦) في هامش (ج): زاع يزيعُ: مالٌ، و«يزوع» لغة «مصباح».

يوم عرفة، ويوم الحج الأكبر: يوم النحر لأنه فيه تتكامل بقية المناسك، وعن مجاهد: الأكبر: القرآن، والأصغر: الأفراد، والذي تحصل من اختلافهم في يوم الحج الأكبر خمسة أقوال: أحدها: أنه يوم النحر، رواه الترمذي مرفوعاً وموقوفاً، ورواه أبو داود عن ابن عمر مرفوعاً - كما مر - وهو قول عليّ وعبد الله بن أبي أوفى والشَّعْبِيّ، الثاني: أنه يوم عرفة، رواه ابن مردويه في «تفسيره» من رواية ابن جريح: عن محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة قال: خطبنا رسول الله ﷺ وهو بعرفات، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد؛ فإن هذا اليوم الحج الأكبر» وتؤول على معنى: أن الوقوف هو المهم من أفعاله لأن الحج يفوت بفواته، الثالث: أنه أيام الحج كلها، قاله الثوري، وقد يُعبر عن الزمان باليوم كقولهم: يوم بُعَاث ويوم الجمل ويوم صفين، الرابع: أن الأكبر: القرآن، والأصغر: الأفراد، قاله مجاهد كما مر، الخامس: حج أبي بكر رضي الله عنه بالناس، رواه ابن مردويه في «تفسيره» من رواية الحسن عن سمرة بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «يوم الحج الأكبر يوم حجّ أبو^(١) بكر الصديق رضي الله عنه بالناس»، وقد استنبط حميد بن عبد الرحمن من قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣] ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر الصديق يوم النحر: أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر.

(فَطَفِقَ) أي: جعل أو شرع (النبي ﷺ يقول: اللهم أشهد) جملة وقعت خبراً المطلق (وودّع) ولأبوي ذرّ والوقت وابن عساكر: «فودّع» (الناس) بقاء العطف بدل واوه لأنه عليه السلام علم أنه لا يتفق له بعد هذا وقفة أخرى ولا اجتماع آخر مثل ذلك، وسبب ذلك: أنه أنزلت عليه ﷺ إذا جاء نصر الله والفتح ﷺ [النصر: ١] في وسط أيام التشريق، وعرف أنه الوداع، فأمر براحلة القصواء^(٢) فرحلت له، فركب عليها فوقف^(٣) بالعقبة واجتمع الناس إليه... الحديث. ورواه البيهقي بسند فيه ضعف (فقالوا) أي: الصحابة: (هذه) الحجة (حجة الوداع) بفتح الواو، قال في «الصّحاح»:

(١) في غير (ص) و(م): «أبي».

(٢) في غير (س): «القصوى». وفي هامش (ج): «القصواء» كـ «خمراء» المقطوع من طرف أذنها، قال الجوهري: ولم

يكن بها غضب ولا جدع. انتهى «شامي».

(٣) في (ب) و(س): «وركب عليها ووقف».

التَّوْدِيعُ عند الرَّحِيلِ، والاسم: الوداع؛ بالفتح/ وقال في «القاموس»: وهو تخليف المسافر الناس ١٣٦٥/٢٥ خافضين، وهم يودّعون إذا سافر تفاؤلاً بالدعة التي يصير إليها إذا قفل، أي: يتركونه وسفره.

١٣٣ - باب: هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى؟

هذا^(١) (باب) بالتثنية: (هل يبيت أصحاب السقاية) سقاية العباس أو غيرها (أو غيرهم) ممن له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والرعاة (بمكة ليالي منى؟) بنصب «ليالي» على الظرفية، والباء في «بمكة» تتعلّق^(٢) بقوله: «يبيت».

١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: رَخَّصَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَيْبِيتُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ. تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو ضَمْرَةَ.
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ الْعَبَّاسَ رضي الله عنه اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَيْبِيتُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ. تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو ضَمْرَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ) بتصغير: «عبد»، المعروف بابن أبي عباد، القرشي التيمي مولاهم المدني، وقيل: الكوفي قال: (حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) الهمداني الكوفي (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بن عمر العمري (عَنْ/ نَافِعٍ) مولى ابن عمر بن الخطاب (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) ٢٤٤/٣ قال: (رَخَّصَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) أي^(٣): في البيتوتة ليالي منى بمكة لأهل السقاية، فالمفعول محذوف، واقتصر عليه ليحيل على ما بعده، ولفظه عند الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ.

وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في «باب سقاية العباس» [ح: ١٦٣٤].

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (م): «يتعلّق».

(٣) «أي»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا^(١) يَحْيَى بْنُ مُوسَى) البلخي الملقَّب بَحْتٌ؛ بفتح الخاء المعجمة وتشديد المُنَّةاء الفوقية، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) البرساني^(٢) البصري قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) العمري^(٣) (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَأَحَالَ بِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ^(٤) بَكْرِ البرساني: أُذِنَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنْى مِنْ أَجْلِ السَّقَايَةِ.

وبه قال: «ح»: (٥) حَدَّثَنَا) ولأبي الوقت: «وَحَدَّثَنِي» بالواو والإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ) بضمَّ النون وفتح الميم الهمداني الكوفي قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) عبد الله قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) العمري (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنْى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ) المعروفة بالمسجد الحرام (فَأُذِنَ) بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَبِيتِ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ (أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة الليثي، فيما أخرجه مسلم (وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ) أبو مسعود السكوني ممَّا أخرجه ابن أبي شيبة في «مُسْنَدِهِ» عنه (وَأَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض، ممَّا أخرجه المؤلف في «باب سقاية الحاج» [ج: ١٦٣٤] قال في «الفتح»: والنكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إirاده له من ثلاث طرقٍ لشكِّ وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله، فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن^(٦) عبيد الله عن نافع قال: ولا أعلمه إلا عن ابن عمر، قال الإسماعيلي: وقد وصله أيضًا بغير شكِّ موسى بن عقبة والذراوردي وعليُّ بن مسهرٍ ومحمد بن فليح، كلُّهم عن عبيد الله، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله، قال الحافظ ابن حجر: والظاهر: أنَّ عبيد الله ربَّما كان يشكُّ في وصله

(١) في (د): «ح وحَدَّثَنِي».

(٢) في هامش (ج): بضمَّ الموحدة وسكون الرء وبالسَّين المهملتين، إلى فخذٍ مِنَ الأزد «ترتيب».

(٣) في غير (ص) و(م): «بن عمر»، وكلاهما صحيح.

(٤) زيد في (د): «أبي»، وليس بصحيح.

(٥) زيد في (ب) و(س): «ح».

(٦) في (د): «بن»، وهو تحريف.

بدليل رواية يحيى بن سعيد القطان، وكأنه كان في أكثر أحواله يجزم بوصله بدليل رواية الجماعة. انتهى.

وفي الحديث: دليل على وجوب المبيت ليالي أيام التشريق بمنى لأنه من الله عز وجل رخص للعباس في ترك المبيت لأجل سقايته، فدلّ على أنه لا يجوز لغيره لأنّ التعبير بالرخصة يقتضي أنّ مقابلها عزيمة، وأنّ الإذن وقع للعلّة المذكورة، وإذا لم توجد العلّة المذكورة أو ما في معناها لم يحصل الإذن، وهذا مذهب الشافعية، وقال به من الحنابلة صاحب «الرعايتين» و«الحاويين» والمراد: مبيت^(١) معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحنث إلا بمبितه معظم الليل، وإنما اكتفى بساعة في نصفه الثاني بمزدلفة - كما سبق - لأنّ نصّ الشافعي وقع فيها بخصوصها إذ بقيّة المناسك يدخل وقتها بالنصف، وهي كثيرة مشقة^(٢)، فسومح^(٣) في التخفيف لأجلها، وفي قول الشافعي^(٤) ورواية عن أحمد^(٥): قال المرداوي: وهو الصحيح من المذهب، وقطع به ابن أبي موسى في «الإرشاد»، والقاضي في «الخلافة»، وابن عقيل في «الفصول»، وأبو الخطّاب في «الهداية»، وهو مذهب الحنفية: أنّه سنة، واستدلوا بأنّه لو كان واجباً لما رخص عليه الصلاة والسلام للعباس فيه، ووجوب الدّم بتركه مبنيّ على هذا الخلاف، فيجب بتركه دم عند الشافعية كنظيره في ترك مبيت مزدلفة^(٦)، وفي ترك مبيت الليلة الواحدة من ليالي منى يجب مدّ، والليّلتين مدّان من الطّعام، وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان لاختلاف المبيتين مكاناً، ويسقط المبيت بمنى ومزدلفة والدّم عن أهل السّقاية، سواء كانوا من آل العباس أم من غيرهم مطلقاً، سواء أخرجوا قبل الغروب أو بعده، ولو كانت السّقاية محدثة كما صحّحه النووي ونقله الرّافعي عن البغوي، ونقل المنع عن ابن كجّ، قال في «المهمّات»: ٢٤٥/٣ والصّحيح: المنع، فقد نقله صاحب «الحاوي» و«البحر» وغيرهما عن نصّ الشافعي، وهو

(١) «مبيت»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «المشقة».

(٣) في (د): «فسوّغ».

(٤) في (د) و(س): «للشافعي».

(٥) في (د): «ورواية لأحمد»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٦) في (ص): «المبيت بمزدلفة».

المشهور كما أشعر به كلام الرافعي، وذكر الأذرعني نحوه، وما صححه النووي^(١) - كما قال^(٢) -
الزركشي - هو^(٣) ما نص عليه الشافعي من إلحاق الخائف على نفس^(٤) أو نحوها كما^(٥) يأتي
قريباً - إن شاء الله تعالى - قال في «الفتح»: والمعروف عن أحمد: اختصاص العباس بذلك،
وعليه اقتصر صاحب «المغني»، لكن قال في «التنقيح»: وإن دفع من مزدلفة غير سقا ورعا
قبل نصف الليل فعليه دم إن لم يعد نصاً إليها ليلاً ولو بعد نصفه. انتهى. ومقتضاه: العموم،
وكذا يسقط المبيت بها^(٦) والرمي عن الرعاء - بكسر الراء والمد - إن خرجوا منها قبل الغروب
لأنه من الشريعة لم رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت. رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح،
وقيس بمنى مزدلفة، فإن لم يخرجوا قبل الغروب - بأن كانوا بهما بعده - لزمهم مبيت تلك
الليلة والرمي من الغد، وصورة الخروج قبل الغروب من مزدلفة: أن يأتيها قبل الغروب، ثم
يخرج منها حينئذ على خلاف العادة، وإنما لم يقيّد الخروج قبل الغروب في حق أهل السقاية
أيضاً لأن عملهم بالليل بخلاف الرعي، وألحق بأهل السقاية أيضاً الخائف على نفس، أو
مال، أو فوت أمر يطلبه؛ كآبق، أو ضياع مريض، وكذا من اشتغل بتدارك الحج بأن انتهى إلى
عرفة ليلة النحر، واشتغل بالوقوف بها عن مبيت مزدلفة لاشتغاله بالأهم، وكذا من أفاض من
عرفة إلى مكة ليطوف للإفاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت لاشتغاله بالطواف كاشتغاله
بالوقوف، وقال المالكية: ويلزم المبيت بمنى ليايها الثلاث، والمتعجل ليلتين، وقال ابن
حبيب عن ابن الماجشون، وابن عبد الحكم عن مالك: من أقام بمكة أكثر ليلة^(٧) ثم أتى منى
فبات فيها باقي ليلة فلا شيء عليه إلا أن يبيت ليلة كاملة فيلزمه^(٨) الدم، ولو كان له عذر من
مرض أو غيره لم يسقط عنه الدم، حكاه الباجي، وما حكاه عن ابن عبد الحكم وابن حبيب
خلاف ما في «المُدونة»، والمشهور: لزوم الدم إذا بات بغير منى جُلَّ ليلة، وقال المرداوي من

(١) في (ب) و(س): «قاله».

(٢) «هو»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (د) و(ص): «نفسه».

(٤) في (ب) و(س): «منا».

(٥) في (م): «فيها».

(٦) في (د): «ليلته»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٧) في (د): «فيلزم».

الحنابلة في «تنقيحه»: وفي ترك مبيت ليلة دم، وقال في «شرح المقنع»: فيه ما في حلق شعره؛ وهو مد من طعام، قال: وهو إحدى الروايات؛ لأنها ليست نسكاً بمفردها بخلاف المبيت بمزدلفة، قاله القاضي وغيره، وقال: لا تختلف الرواية أنه لا يجب دم.

١٣٤ - بَابُ رَمِي الْجِمَارِ

وَقَالَ جَابِرٌ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحًى، وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

(بَابُ) وقت (رَمَى الْجِمَارِ) واحدها: جمرة، وهي في الأصل: النار المتقدة والحصة، وواحدة جمرات المناسك، وهي المرادة هنا، وهي ثلاث: الجمرة الأولى والوسطى وجمرة العقبة، يُرمين بالجمار، قاله في «القاموس»، وقال القرافي من المالكية: الجمار: اسم/ ٣٦٦/٢د للحصى لا للمكان، والجمرة: اسم للحصة، وإنما سُمي الموضع جمرة باسم ما جاوره؛ وهو اجتماع الحصى فيه، والأولى منها: هي التي إلى^(١) مسجد الخيف أقرب، ومن بابيه الكبير إليها ألف ذراع ومئتا ذراع وأربعة وخمسون ذراعاً وسُدُسُ ذراع، ومنها إلى الجمرة الوسطى مئتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعاً، ومن الوسطى إلى جمرة العقبة مئتا ذراعاً وثمانية أذرع، كل ذلك بذراع الحديد.

(وَقَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاري، ممّا وصله مسلم: (رَمَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: رمى^(٢) جمرة العقبة (يَوْمَ النَّحْرِ ضَحًى) بالتَّنوين على أنه مصروف^(٣)، وهو مذهب نحاة البصرة، سواء قصد التعريف أو التَّنكير، قال في «الصَّحاح»: تقول: لقيته ضَحًى، وضَحًى إذا أردت به ضحى يومك لم تنوّنه، وقال في «القاموس»: الضَّحُوّ والضَّحوة والضَّحِيَّة كـ «عَشِيَّة»: ارتفاع النهار، والضَّحى: فُوقه، ويُذَكَّرُ ويُصَغَّرُ^(٤): ضَحِيًّا؛ بلا هاء، والضَّحاء بالمد: إذا قَرَّبَ^(٥) انتصاف النهار، وبالضَّمّ والقصر: الشَّمس، وأتيتك ضحوة: ضَحًى، وأضحى: صار فيها. انتهى. ويدخل وقت الرمي يوم النحر بنصف ليلة النحر لما روى أبو داود بإسناد

(١) «إلى»: سقط من (ص)، وفي (ب) و(س): «تلي» وهو تحريف.

(٢) «رمى»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «منصرف».

(٤) في (ص): «وتُذَكَّرُ وتُصَغَّرُ».

(٥) في (ص) و(م): «كرب»، والمثبت موافق لما في «القاموس».

صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها: أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت. ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر (ورمي بإحدى الأضلاع) (بعد ذلك) الجمار أيام التشريق (بعد الزوال) ويمتد وقته المختار إلى الغروب، ويُنْدَب تقديمه على صلاة الظهر كما في «المجموع» عن الأصحاب، ولا يجوز تقديمه على الزوال.

١٧٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما: مَتَى أَرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ/) الفضل بن ذُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بميم مكسورة فسين ساكنة فعين مفتوحة - مهملتين - فراء ابن كِدَامٍ^(١) (عَنْ وَبَرَةَ) بالواو والموحدة والراء المفتوحات، ابن عبد الرحمن المُسْلِي^(٢)؛ بضم الميم وسكون السين المهملة بعدها لام (قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما: مَتَى أَرْمِي الْجِمَارَ؟ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ غير يوم النحر (قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ) يعني: أمير الحاج (فَارْمِهِ) بهاء ساكنة للسكت^(٣) والهمزة وصل، وزاد ابن عيينة عن مِسْعَرٍ بهذا الإسناد: فقلت له: أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَّرَ إِمَامِي، أَي: الرمي، أخرجني ابن أبي عمر في «مسنده» عنه ومن طريقه الإسماعيلي، قال وبرة: (فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ) أي: على ابن عمر (الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ) بوزن «نتفعل» من الحين وهو الزمان، أي: نراقب الوقت (فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا) أي: الجمار الثلاث في أيام التشريق، وكأن ابن عمر خاف على وبرة أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر، فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتمان، فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ويُسْتَرَطُّ أن يبدأ بالجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة للاتِّباع، رواه البخاري [ج: ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣] كما سيأتي مع قوله بإحدى الأضلاع: «خذوا عني مناسككم»،

(١) في هامش (ج): عبارة الكيرماني: بكاف مكسورة ودال مهملة.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «المسلي» قال السمعاني: نسبة إلى بني مسلية؛ وهي قبيلة من بني الحارث، وقال أبو علي الغساني: من مذحج، وهم بنو عم بني الحارث، وهذه القبيلة نزلت الكوفة، وصارت محلة معروفة لنزولهم بها، والمشهور بالنسبة إليها أبو خزيمة وبرة بن عبد الرحمن المسلي الحارثي، من أهل الكوفة، من التابعين. «ترتيب».

(٣) في (ص) و(م): «اللوصل»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «اللوصل» كذا بخطه، ولعله أراد: للسكت، فسبق القلم. «عجمي».

ولأنه نسكٌ متكرّرٌ فيُشترط فيه التّرتيب؛ كما في السّعي، فلا يعتدُّ برمي الثانية قبل تمام الأولى، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين، وقال الحنفية: بسقوط التّرتيب، فلو بدأ بجمرة العقبة ثمّ بالوسطى ثمّ بالتي تلي مسجد الخيف جاز لأنّ كلّ جمرة قرينة بنفسها، فلا يكون بعضها تابعا للآخر. انتهى. وإذا ترك رمي يوم النّحر ورمي أيّام التّشريق ولو سهواً لزمه دم.

ورواة هذا الحديث كلّهم كوفيّون، وأخرجه أبو داود.

١٣٥ - بَابُ رَمِي الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي

(بَابُ رَمِي الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) أي: جمار العقبة يوم النّحر، وجمرة العقبة: هي أسفل الجبل على يمين^(١) السّائر إلى مكّة.

١٧٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ نَاسًا يَزُمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا.

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدئي البصري، قال ابن معين: لم يكن بالثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه أحمد ابن حنبل، وروى عنه البخاري ثلاثة أحاديث؛ في: «العلم» [ح: ٩٠] و«البيوع» [ح: ٢٠٥١] و«التفسير» [ح: ٤٦٢٦] وقد توبع عليها قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النخعي (قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه جمرة العقبة (مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) فتكون مكّة عن^(٢) يساره وعرفة عن^(٣) يمينه، ويكون مستقبل الجمرة، ولفظ الترمذي: لَمَّا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ اسْتَبَطَنَ الْوَادِي (فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هي كنية عبد الله بن مسعود: (إِنَّ نَاسًا يَزُمُونَهَا) أي: جمرة العقبة يوم النّحر (مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ) ابن مسعود: (وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) بفتح ميم «مقام» اسم مكانٍ من قام

(١) في (د): «عن».

(٢) في (ب) و(ص): «على».

(٣) في (د): «على»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

يقوم، أي: هذا موضع قيام النبي ﷺ، وخَصَّ سورة البقرة لمناسبتها للحال لأنَّ معظم المناسك مذكورٌ فيها، خصوصاً ما يتعلّق بوقت الرمي؛ وهو قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وهو من باب التلميح^(١)، فكأنَّه قال: من هنا رمى مَنْ أُنزلت عليه^(٢) أمور المناسك وأخذ عنه أحكامها، وهو أولى وأحقُّ بالاتباع ممَّن رمى الجمرة من فوقها.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ) العدنيُّ ممَّا وصله ابن منده قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنِ الْأَعْمَشِ) وفي نسخة - وهي التي في الفرع وأصله لا غير - : «(حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ)» (بِهَذَا) الحديث المذكور عن ابن مسعود، وفائدة ذكر هذا بيان سماع سفيان الثوري له من الأعمش.

ورواة هذا الحديث كلُّهم كوفيون إلَّا شيخه فبصريُّ، وسفيان/ مكِّي، وفيه: رواية الرَّجُل عن خاله لأنَّ عبد الرَّحْمَنِ خال إبراهيم، وفيه: ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض؛ الأعمش وإبراهيم وعبد الرَّحْمَنِ، وأخرجه المؤلِّف أيضًا عن مُسَدِّدٍ [ج: ١٧٥٠] وعن حفص بن عمر [ج: ١٧٤٨]، ومسلم والنسائي وابن ماجه في «الحج».

١٣٦ - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ رَمَى الْجِمَارِ) الثلاث (بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ: ذَكَرَهُ) أي: السَّبْع (ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) في حديثه الآتي قريباً إن شاء الله تعالى موصولاً في «باب إذارمي الجمرتين» [ج: ١٧٥١].

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ، وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنْ شَيْدِئِهِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) / الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْحَكَمِ) بفتححتين، ابن عُتَيْبَةَ؛ بضمِّ العين وفتح المثناة الفوقيَّة وسكون التَّحْتِيَّة وفتح الموحَّدة

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «التلميح»: هو الإشارة في فحوى الكلام إلى قضية أو شعرٍ من غير تصريح به انتهى من «مهمَّات التعاريف» للمناوي، وقال النَّحْوِيُّ: هو مفهوم الموافقة بقسميه الأوَّلي والمساوي، وقيل: هو تنبيه اللَّفْظ على المعنى من غير نطقٍ به؛ نحو: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمُأْمَرَاتِي﴾ [الإسراء: ٢٣].

(٢) في (د): «إليه».

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) خَالَ^(١) إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى) وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ (جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ) وَاسْتَقْبَلَ الْجَمْرَةَ (وَرَمَى) الْجَمْرَةَ (بِسَبْعٍ) مِنَ الْحَصِيَّاتِ، فَلَا يَجْزِي بَسْتُ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِعَطَاءٍ فِي الْإِجْزَاءِ بِالْخُمْسِ، وَمَجَاهِدٍ بَالِسْتُ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ لِحَدِيثِ النَّسَائِيِّ عَنْ سَعْدِ^(٢) بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسَبْعٍ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بَسْتُ، فَلَمْ يَعْصِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَحَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ أَيْضًا عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ^(٣) قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَمَارِ، قَالَ: مَا^(٤) أَدْرِي رَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتُ أَوْ بِسَبْعٍ، وَأُجِيبُ بَأَنَّ حَدِيثَ سَعْدِ^(٥) لَيْسَ بِمُسْنَدٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ عَلَى الشَّكِّ، وَشَكُّ الشَّاكِّ لَا يَقْدَحُ فِي جُزْمِ الْجَازِمِ، وَحَصَى الرَّمْيِ جَمِيعَهُ سَبْعُونَ حَصَاةً، لَرَمِي يَوْمَ النَّحْرِ سَبْعٌ، وَلِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ، لِكُلِّ جَمْرَةٍ سَبْعٌ، فَإِنْ نَفَرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الْغُرُوبِ سَقَطَ رَمِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ حَصَاةً، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَلَا إِثْمَ، فَيَطْرَحُهَا، وَمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ مِنْ دَفْنِهَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ أَحْمَدَ، لَكِنْ رُوِيَ^(٦) عَنْهُ: أَنَّهَا سِتُّونَ، فَيَرْمِي كُلَّ جَمْرَةٍ بِسِتَّةٍ^(٧)، وَعَنْهُ أَيْضًا: خَمْسُونَ، فَيَرْمِي كُلَّ جَمْرَةٍ بِخَمْسَةٍ، وَإِذَا تَرَكَ رَمِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ، فَيَتَدَارَكَ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ، وَالثَّانِي أَوْ الْأَوَّلَيْنِ فِي الثَّلَاثِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ أَدَاءً، وَفِي قَوْلٍ: قِضَاءٌ لِمَجَاوَزَتِهِ لِلْوَقْتِ الْمَضْرُوبِ لَهُ، وَعَلَى الْأَدَاءِ يَكُونُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ وَقْتُ اخْتِيَارٍ؛ كَوَقْتُ الْاخْتِيَارِ لِلصَّلَاةِ، وَجُمْلَةُ الْأَيَّامِ فِي حُكْمِ الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ رَمِي التَّدَارِكِ عَلَى^(٨) الزَّوَالِ،

(١) فِي (د): «قَالَ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): «أَي: «ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ».

(٣) فِي هَامِش (ج): «بَكْسَرُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الْجِيمِ وَفَتْحُ اللَّامِ بَعْدَهَا زَايٌ، وَاسْمُهُ لَأَحَقُّ بِبَنِّ حُمَيْدٍ «تَقْرِب».

(٤) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «لَا»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِش (د) كَالْمُثَبَّتِ، وَالْمُثَبَّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «السُّنَنِ».

(٥) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «سَعِيدٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي (ص): «يُرَوَّى».

(٧) فِي هَامِش (د): «فِي نَسْخَةٍ وَلَمْ يَعْزُهَا: رُوِيَ».

(٨) فِي (د): «بَعْدُ».

ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال^(١)، وعلى القضاء: لا يجب الترتيب بينهما، ويجوز التدارك بالليل لأنّ القضاء لا يتأقّت، وقيل: لا يجوز لأنّ الرمي عبادة النهار كالصّوم، ذكره كلّ الرافعي في «الشرح»، وتبعه في «الروضة» و«المجموع»، وحكى في «الشرح الصغير» عن القاضي^(٢) وجهين في التدارك قبل الزوال: أصحّهما: المنع لأنّ ما قبل الزوال لم يُشرع فيه رمي قضاء ولا أداء، قال: ويجري^(٣) الوجهان في التدارك ليلاً، وإن جعلناه أداءً ففيما قبل الزوال والليل الخلاف، قال الإمام: والوجه: القطع بالمنع، فإنّ تعيين الوقت بالأداء أليق، ولا دم مع التدارك، وفي قول: يجب، وإن لم يتدارك المتروك فعليه دمّ في ترك^(٤) يوم، وكذا في اليومين والثلاثة لأنّ الرمي فيها كالشيء الواحد، ولو ترك رمي ثلاث حصيات لزمه دمّ كما يجب في حلق ثلاث شعرات لمُسَمَّى الجمع، وفي الحصة: مُدّ طعام، والحصاتين: مُدّان لعسر تبعض الدّم (وَقَالَ) أي^(٥): ابن مسعود: (هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنْ الشَّطِيرِ وَم).

١٣٧ - بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ

(بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ) بالفاء، ولأبي الوقت: «وجعل» (الْبَيْتَ) الحرام (عَنْ يَسَارِهِ).

١٧٤٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فَرَأَاهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بن عُتَيْبَةَ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ) خاله (عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النَّخَعِيِّ (أَنَّهُ حَجَّ

(١) قوله: «ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال»: سقط من (د).

(٢) في غير (ب) و(س): «القضاء». وفي هامش (ج): لعلّه: القاضي.

(٣) في (ص): «ويجوز»، وفي (م): «ويجزئ».

(٤) في (د): «تركه».

(٥) «أي»: ليس في (ص) و(م).

مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَاهُ يَزِمِي ^(١) الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى (جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ) بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ (بِالْفَاءِ، وَلِأَبِي الْوَقْتِ: «وَجَعَلَ») (الْبَيْتَ) الْحَرَامَ (عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ) ^(٢) أَي: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا إِنَّمَا يُنْدَبُ فِي رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ، أَمَّا رَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَمِنْ فَوْقِهَا، وَقَدْ امْتَاذَتْ جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ عَنِ الْجَمْرَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: اخْتِصَاصُهَا بِيَوْمِ النَّحْرِ، وَأَلَّا يُوقَفَ عِنْدَهَا، وَتُرْمَى ضَحَى، وَمَنْ أَسْفَلَهَا اسْتِحْبَابًا، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ رَمَاهَا جَاز، سِوَاءِ اسْتَقْبَلَهَا أَوْ جَعَلَهَا عَنْ يَمِينِهِ أَوْ ^(٣) يَسَارِهِ أَوْ مِنْ فَوْقِهَا أَوْ مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ وَسَطِهَا، وَالِاخْتِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ أَنْ يُقَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَسُورَةُ آلِ عِمْرَانَ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ مِنْ كِرَاهَةِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ ^{٢٤٨/٣} فِيهَا كَذَا.

١٣٨ - بَابٌ: يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

هَذَا ^(٤) (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (يُكَبَّرُ) الْحَاجُّ إِذَا رَمَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَغَيْرِهِ (مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَهُ) أَي: التَّكْبِيرِ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ (ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(٥) كَمَا سَيَأْتِي ^(٦) فِي «بَابِ إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ» [ج: ١٧٥١].

١٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النَّسَاءُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ، حَتَّى إِذَا حَاذَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ،

(١) فِي (ص): «رَمَى».

(٢) قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَجَعَلَ... أَنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ» سَقَطَ مِنْ (م).

(٣) زَيْدٌ فِي (ب): «عَنْ».

(٤) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) «عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٦) فِي (د): «يَأْتِي».

يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَهُنَا - وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - قَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ
مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ (عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ) بن زيادٍ البصريِّ قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ) بن يوسف الثَّقَفِيَّ نائب عبد الملك بن مروان، حال كونه (يَقُولُ/ عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا النِّسَاءُ) ولم يقل: سورة البقرة وسورة آل عمران وسورة النساء، وللتَّسَائِي: «لا تقولوا سورة البقرة، قولوا: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ^(١) فِيهَا الْبَقَرَةَ».

(قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) الذي سمعته من الحجَّاج (لِإِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ استيضاحاً للصَّواب، لا قصداً للرَّواية عن الحجَّاج لأنَّه لم يكن أهلاً لذلك (فَقَالَ) إبراهيم: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي) أي: دخل في بطنه (حَتَّى إِذَا حَاذَى بِالشَّجَرَةِ) التي كانت هناك، أي: قابلها، والباء: زائدة، وذال «حاذى»^(٢) معجمةً (اعْتَرَضَهَا) أتاها من عرضها (فَرَمَى) أي: الجمرة، وفي نسخة: «فرماها» (بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ) ولا بن عساكر: «سبع» بإسقاط حرف الجرِّ (يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ) أي^(٣): ابن مسعود: (مِنْ هَهُنَا) من بطن الوادي (-) وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - قَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وكيفيَّة التَّكْبِير أن يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر والله الحمد، نقله الماوردي عن الشَّافِعِيِّ.

١٣٩ - بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ، قَالَهُ ابْنُ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ) عندها (قَالَهُ) أي: عدم الوقوف عند جمرة العقبة (ابْنُ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في الحديث الآتي في الباب التَّالِي^(٤) إن شاء الله تعالى [ج: ١٧٥١].

(١) في (ص): «تذكر».

(٢) في غير (ص) و(م): «الدَّال من «حاذى»».

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في (د): «التَّالِي»، ولعلَّه تحريفٌ.

١٤٠ - بَابُ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ وَيُسْهِلُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

هذا^(١) (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ: (إِذَا رَمَى) الْحَاجُّ (الْجَمْرَتَيْنِ) الْأُولَى الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ وَالْوُسْطَى (يَقُومُ) أَيِ: يَقِفُ عِنْدَهُمَا طَوِيلًا بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الْأُولَى كَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ فَعْلِ ابْنِ عَمَرَ، وَكَذَا بَعْدَ رَمَى الثَّانِيَةِ (وَيُسْهِلُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مُضَارِعٌ «أَسْهَلَ» أَيِ: يَقْصِدُ السَّهْلَ مِنَ الْأَرْضِ، فَيَنْزِلُ إِلَيْهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، حَالُ كَوْنِهِ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: «يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسْهِلُ» بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

١٧٥١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَسْتَسْهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَزِمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَلَا ابْنَ عَسَاكِرَ: «حَدَّثَنِي» بِالْإِفْرَادِ (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَخُو أَبِي بَكْرِ قَالَ: (حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى) بِنِ الثُّعْمَانِ الزُّرْقِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ نَزِيلَ بَغْدَادَ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ^(٢) شَيْبَةَ: ضَعِيفٌ جَدًّا. انْتَهَى. لَكِنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ بِمَتَابَعَةِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ؛ كَمَا يَأْتِي فِي الْبَابِ التَّالِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - [ج: ١٧٥٢] قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بِنِ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ^(٣) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّهُ كَانَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِضَمِّ الدَّالِ - وَهُوَ الَّذِي فِي «الْيُونَيْنِيَّةِ» / فَقَطْ^(٤) - وَكَسَرِهَا، أَيِ: الْقَرِيبَةَ إِلَى جِهَةِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ (بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، ١٣٦٩/٢٥ يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ) مِنَ السَّبْعِ، وَ«إِثْرٌ»: بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُثْلَثَةِ، أَيِ: عَقِبُ كُلِّ

(١) «هذا»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) زَيْدٌ فِي النُّسَخِ جَمِيعُهَا: «أَبِي»، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمُ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): هُوَ ابْنُ عَمَرَ، كَذَا فِي النُّسَخِ، وَلَعَلَّهُ نَسَبَهُ لَجَدِّهِ؛ فَإِنَّ سَالِمًا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَتْنِ الْبَابِ التَّالِي.

(٤) «فَقَطْ»: لَيْسَ فِي (د).

حصاة (ثُمَّ يَتَقَدَّمُ) عنها (حَتَّى يُسْهَلَ) ينزل إلى السَّهْلِ من بطن الوادي بحيث لا يصيبه المتطائر من الحصى الذي يرمي به (فَيَقُومُ) بالنَّصَبِ حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) مستدبر الجمرة (فَيَقُومُ) بِالرَّفْعِ (طَوِيلًا)^(١) وفي رواية سليمان بن بلال [ح: ١٧٥٢]: «قيامًا طويلًا» فزاد: قيامًا (وَيَدْعُو) بقدر سورة البقرة - رواه البيهقي - مع حضور قلبه وخشوع جوارحه (وَيَزْفَعُ يَدَيْهِ) في الدُّعَاءِ (ثُمَّ يَزِمِي) الجمرة (الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ) عنها (ذَاتَ الشَّامِلِ) بكسر الشين المعجمة، أي: يمشي إلى جهة شماله، ولأبي الوقت: «بذات» بزيادة الموحدة (فَيَسْتَهْلُ) بفتح المثناة التحتية وسكون السين المهملة ومثناة فوقية مفتوحة وكسر الهاء وتخفيف اللام، أي: ينزل إلى السَّهْلِ من بطن / الوادي كما فعل في الأولى، ولأبي ذر وابن عساكر: «فيسهل» بضم التحتية وإسقاط الفوقية (وَيَقُومُ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) في مكان لا يصيبه فيه الرمي (فَيَقُومُ) بالفاء، ولأبي ذر: «ويقوم قيامًا» (طَوِيلًا) كما وقف في الأولى (وَيَدْعُو) ولأبوي ذر والوقت: «ثُمَّ يَدْعُو» (وَيَزْفَعُ يَدَيْهِ) في دعائه (وَيَقُومُ) قيامًا (طَوِيلًا، ثُمَّ يَزِمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ) في رواية عثمان بن عمر [ح: ١٧٥٣]: ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ (مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) للدُّعَاءِ؛ برفع الفاء، ولأبي ذر: «وَلَا يَقِفُ» بجزمها على النّهي (ثُمَّ يَنْصَرِفُ) عقب رميها (فَيَقُولُ) أي: ابن عمر، ولأبوي ذر والوقت: «ويقول» بالواو بدل الفاء (هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ) أي: جميع ما ذكر.

١٤١ - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى

بَابُ (رَفْعِ الْيَدَيْنِ) فِي الدُّعَاءِ (عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الدُّنْيَا) بضم الدال وكسرها؛ القريبة من مسجد الخيف، والذي في الفرع وأصله^(٢): «عند الجمرة^(٣) الدنيا» ليس إلّا^(٤) (وَالْوُسْطَى) التي بينها وبين جمرة العقبة.

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ،

(١) في هامش (ج): هونحو: يا نساء المؤمنات «منه».

(٢) «وأصله»: ليس في (م).

(٣) في (د) و(م): «جمرة»، وكذا في «اليونينية».

(٤) «ليس إلّا»: ليس في (م).

يُكَبِّرُ عَلَىٰ إِنْثِرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَىٰ كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَخِي) عبد الحميد بن عبد الله (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلال (عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ) الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيَّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب (أَنَّ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كَانَ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ) ولأبي الوقت^(١): «ثُمَّ يَكَبِّرُ» (عَلَىٰ إِنْثِرِ كُلِّ حَصَاةٍ) منها؛ بكسر الهمزة وسكون المثلثة، أي: عقبها (ثُمَّ يَتَقَدَّمُ) عن الجمرة (فَيُسْهِلُ) بضم الياء وكسر الهاء بعد سكون السين: ينزل السهل من الأرض؛ وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه (فَيَقُومُ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو) مع حضور قلبه وخشوع جوارحه^(٢) قدر سورة البقرة/ (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) في الدعاء كغيره، قال أبو موسى الأشعري - كما^{٣٦٩/٢٥} عند^(٣) البخاري [ج: ٤٣٢٣] -: «دعا النبي ﷺ، ثُمَّ رفع يديه حتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ» وعنده أيضًا من حديث ابن عمر [قبل ج: ٦٣٤١]: رفع النبي ﷺ يديه فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أBRَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ»، لكن في حديث أنس [ج: ١٠٣١]: «لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إِلَّا في الاستسقاء» وهو حديثٌ صحيحٌ، ويُجَمَعُ بينه وبين ما سبق: أَنَّ الرَّفْعَ في الاستسقاء يخالف غيره^(٤) بالمبالغة إلى أن تصوير اليدان في^(٥) حذو^(٦) الوجه مثلاً، وفي الدعاء إلى حذو المنكبين، ولا يعكّر^(٧) على ذلك أَنَّهُ ثَبَتَ في كُلِّ مِنْهُمَا: حتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِيهِ، بل

(١) في (د): «ولأبي ذرُّ والوقت»، وفي (م): «ولأبي ذرُّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٢) في (ص): «خضوع قلب وخشوع جوارح».

(٣) في (د): «في»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) زيد في غير (ب) و(س): «إمّا».

(٥) «في»: ليس في (ص).

(٦) في (د): «حد».

(٧) في (د): «ولا يرد»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

يُجَمَّعُ بَأَن يَكُونَ رُؤْيَا الْبَيَاضِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ أَبْلَغُ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ تَرْكِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدُّعَاءِ بَعْدَ^(١) رَمِي الْجَمَارِ فَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنَّهُ شَيْءٌ تَفَرَّدَ بِهِ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى بِأَن الرِّفْعَ لَوْ كَانَ هُنَا^(٢) سَنَةً ثَابِتَةً مَا خَفِيَ عَنْ^(٣) أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأُجِيبَ بِأَن الرَّاوِي لَذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي زَمَانِهِ^(٤)، وَابْنُهُ سَالِمٌ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالرَّاوِي عَنْهُ: ابْنُ شَهَابٍ عَالِمُ الْمَدِينَةِ ثُمَّ الشَّامِ، وَقَالَ ابْنُ فَرَحُونَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي «مَنَاسِكِهِ»: وَفِي رَفْعِ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ قَوْلَانِ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَإِذَا دَعَا رَاغِبًا بَسَطَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ بَطُونَهُمَا إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا دَعَا رَاهِبًا جَعَلَ بَطُونَهُمَا مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ دُعَاءٍ (ثُمَّ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ) حَالُ كَوْنِهِ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) عِنْدَ دُعَائِهِ (ثُمَّ يَزِمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) لِلدُّعَاءِ (وَيَقُولُ) أَيُّ^(٥): ابْنُ عَمْرٍ: (هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وَلَا بِي ذَرْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ» (مِنْ اللَّهِ يَدْعُو فَيَفْعَلُ) بِحَذْفِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الثَّابِتِ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ السَّابِقِ [ج: ١٧٥١].

١٤٢ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ

(بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ) الدُّعَاءُ وَالدُّعَاءُ.

١٧٥٣ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى يَزِمُهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ تَقَدَّمَ أَمَامَهَا، فَوَقَفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَزِمُهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْيَسَارِ مِمَّا يَلِي الْوَادِي، فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ فَيَزِمُهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ

(١) فِي (ص): «عِنْدَ».

(٢) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «هُنَا لَوْ كَانَ».

(٣) فِي (د): «عَلَى».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «زَمَانِهِ».

(٥) «أَيُّ»: لَيْسَ فِي (د).

كُلَّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

(وَقَالَ مُحَمَّدٌ) هُوَ ابْنُ بَشَّارٍ كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَنِ، أَوْ ابْنُ الْمُثَنَّى، أَوْ هُوَ الذُّهْلِيُّ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بَضَمَ الْعَيْنَ وَفَتَحَ الْمِيمَ ابْنُ فَارِسٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، مِمَّا وصله الإسماعيلي عن ابن ناجية^(١) عن ابن المثنى وغيره عن عثمان بن عمر قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ) الْأُولَى (الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى يَزِمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا^(٢) رَمَى بِحَصَاةٍ) مِنْهَا (ثُمَّ تَقَدَّمَ) / ٢٥٠/٣ بِإِلَافَةٍ (أَمَامَهَا فَوَقَفَ) حَالَهُ كَوْنَهُ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) حَالُ كَوْنِهِ (رَافِعًا يَدَيْهِ) حَالُ كَوْنِهِ / (يَدْعُو، ١٣٧٠/٢٥ وَكَانَ) بِإِلَافَةٍ (يُطِيلُ الْوُقُوفَ) لِلدُّعَاءِ، زَادَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «قَدَرِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ» (ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ) وَهِيَ الْوَسْطَى (فَيَزِمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ) حَالُ كَوْنِهِ (يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ) مِنْهَا (ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْيَسَارِ) أَي: فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي هِيَ ذَاتُ الْيَسَارِ (مِمَّا يَلِي الْوَادِي، فَيَقِفُ) فِي السَّهْلِ^(٣) مِنْ الْأَرْضِ الَّذِي لَا ارْتِفَاعَ فِيهِ، حَالُ كَوْنِهِ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) حَالُ كَوْنِهِ (رَافِعًا يَدَيْهِ) حَالُ كَوْنِهِ (يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ) الْأَخِيرَةَ (الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ) فَيَزِمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا (ثُمَّ يَنْصَرِفُ) بَعْدَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ رَمِيهَا (وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا).

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ أَوَّلَ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ: (سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ مِثْلَ) وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «بِمِثْلِ» (هَذَا عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ) وَلَأَبُو الْوَقْتُ: «قَالَ: وَكَانَ» (ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ) بِإِثْبَاتِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الْمَحذُوفِ فِي سَابِقِهِ، وَهَذَا مِنْ تَقْدِيمِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضِ السَّنَدِ^(٤)، فَإِنَّهُ سَاقَ السَّنَدَ مِنْ أَوَّلِهِ

(١) فِي هَامِش (ج): «ابْنُ نَاجِيَةَ» عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ.

(٢) فِي هَامِش (ج): فَائِدَةٌ: «كُلَّمَا» إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا كُتِبَتْ مُوَصُولَةً، وَإِلَّا كُتِبَتْ مَفْصُولَةً، شَيْخُنَا «ع ش» عَنِ الزِّيَادِيِّ.

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «بِالسَّهْلِ».

(٤) فِي هَامِش (ص): وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضِ السَّنَدِ كَتَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضِهِ؛ فَمَنْعَ الْبَلْقِينِيِّ مَجِيءَ الْخِلَافِ فِي الْأَوَّلِ، وَفَرَّقَ بَأْنَ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَتْنِ قَدْ يُوَدِّي إِلَى خِلَلٍ فِي الْمَقْصُودِ فِي الْعُطْفِ =

إلى أن قال: عن الزُّهري أن رسول الله ﷺ، ثم بعد أن ذكر المتن كله ساق تتمة السند فقال: قال الزُّهري... إلى آخره، وقد صرح جماعة بجواز ذلك؛ منهم: الإمام أحمد^(١)، ولا يمنع التقديم في ذلك الوصل، بل يُحكّم باتصاله، قال الحافظ ابن حجر: ولا خلاف بين أهل الحديث أن الإسناد بمثل هذا السياق موصول، قال: وأغرب الكِرمانِيُّ فقال: هذا الحديث من مراسيل الزُّهري، ولا يصير بما ذكره^(٢) آخرًا مسندًا لأنه قال: يحدث بمثله لا بنفسه؛ كذا قال، وليس مراد المحدث بقوله في هذا: بمثله إلا: نفسه^(٣)، وهو كما لو ساق المتن بإسناد ثم عقبه بإسناد^(٤) آخر، ولم يعد المتن، بل قال: بمثله، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا، وكذا عند أكثرهم لو قال: بمعناه، خلافًا لمن يمنع الرواية بالمعنى، وقد أخرج الحديث المذكور الإسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثنى، وغيره عن عثمان بن عمر، وقال في آخره: قال الزُّهري: سمعت سالمًا يحدث بهذا عن أبيه عن النبي ﷺ، فعرف أن المراد بقوله: «مثله»: نفسه، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب. انتهى. وتعبه العيني فقال: من أين هذا التصرف؟ وكيف يصح احتجاجه في دعواه بحديث الإسماعيلي؟ فإن الزُّهري فيه صرح^(٥)

= وعود الضمير ونحو ذلك، بخلاف تقديم المتن على بعض السند، وسبقه إلى الإشارة إلى ذلك النووي، فقال في «إرشاده»: والصحيح أو الصواب: جواز هذا، وليس كتقديم بعض المتن على بعض فإنه قد يتغير به المعنى؛ بخلاف هذا. «منه».

(١) في هامش (ج): قال الإمام أحمد: سمعت سفيان يقول: «إذا كفى الخادم أحدكم طعامه فليجلسه فليأكل معه...» الحديث، وقُري عليه إسناده: سمعت أبا الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به، وحكى أحمد أن شريكًا لم يكن يحدث إلا هكذا، كان يذكر الحديث فيقول: فلان، فيقال له: عن من؟ فيقول: عن فلان «منه»، واختلف في جواز تقديم بعض المتن على بعض السند؛ كتقديم بعض المتن على بعضه، فمنع البلقيني مجيء الخلاف في الأول، وفرّق بأن تقديم بعض المتن قد يؤدي إلى خلل في المقصود، وفي العطف وعود الضمير ونحو ذلك، بخلاف تقديم المتن على بعض السند، وقد سبقه إلى الإشارة إلى ذلك النووي، فقال في «إرشاده»: والصحيح - أو الصواب - جواز هذا، وليس كتقديم بعض المتن على بعض؛ فإنه قد يتغير به المعنى، بخلاف هذا «منه».

(٢) في (ب): «ذكر».

(٣) في (د): «بنفسه»، وفي غير (س): «نفسه».

(٤) «ثم عقبه بإسناد»: سقط من (د).

(٥) في (د): «صرح فيه».

بالسمع عن سالم، وسالم صرح بالتحديث عن أبيه، وأبوه صرح^(١) عن النبي ﷺ، فكيف يدل هذا على أن المراد بقوله: «بمثله»: نفسه، وهذا شيء عجيب لأن بين قوله: يحدث بهذا عن أبيه، وبين قوله: يحدث مثل هذا عن أبيه فرقاً عظيماً؛ لأن مثل الشيء غيره، فكيف يكون^{٣٧٠/٢د} نفسه؟ تيقظ؛ فإنه موضع التأمل^(٢). انتهى. واختلف^(٣) في جواز تقديم بعض المتن على بعض السند، وتقديم بعض المتن على بعضه^(٤)، لكن منع^(٥) البلقيني مجيء الخلاف في الأول، وفرق بأن تقديم بعض المتن على بعض^(٦) قد يؤدي إلى خلل في المقصود في العطف وعود الضمير ونحو ذلك بخلاف تقديم المتن على بعض السند، وسبقه إلى الإشارة إلى ذلك النووي، فقال في «إرشاده»: والصحيح أو الصواب: جواز هذا، وليس كتقديم بعض المتن على بعض فإنه قد يتغير به^(٧) المعنى بخلاف هذا. انتهى^(٨).

١٤٣ - باب الطيب بعد رمي الجمار، والحلق قبل الإفاضة

(باب) استعمال (الطيب بعد رمي الجمار) يوم النحر (والحلق) لشعر الرأس (قبل) طواف (الإفاضة).

١٧٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ -: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِحْلِهِ حِينَ أَحَلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ -) وسقط قوله: «وكان أفضل أهل

(١) «صرح»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (م): «تأمل».

(٣) في (ص): «واختلفوا».

(٤) في (ب): «بعض».

(٥) في (ص): «على بعضه فمنع».

(٦) «على بعض»: ليس في (د) و(ص).

(٧) في (د): «بذلك».

(٨) «انتهى»: مثبت من (ص).

زمانه» في رواية غير أبي ذرٍّ والوقت^(١) (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ) أي: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (- وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ -) وهو أحد الفقهاء السبعة (يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أَخْرَمَ) أي: أراد الإحرام (وَلِجَلِّهِ حِينَ أَحَلَّ) أي^(٢): بعد أن أحلَّ من الإحرام بعد أن رمى وحلق (قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ) بالبيت طواف الإفاضة (وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا)^(٣) قال الحافظ/ ابن حجر: ومطابقة الحديث للترجمة من جهة ٢٥١/٣ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ مَزْدَلِفَةَ^(٤) لم تكن عائشة مسابرة، وقد ثبت أَنَّهُ استمرَّ راكباً إلى أن رمى جمرة العقبة، فدلَّ ذلك على أَنَّ تطيبها له وقع بعد الرمي، وأمَّا الحلق قبل الإفاضة فلأنَّه مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ حَلَقَ رَأْسَهُ الشَّرِيفَةَ^(٥) بمنى لَمَّا رَجَعَ مِنَ الرَّمْيِ، وأخذه المؤلف من حديث الباب من جهة التَّطْيِيبِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ التَّحُلُّلِ، وَالتَّحُلُّلُ الْأَوَّلُ يَقَعُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ: رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ، وَالحَلَقُ أَوْ التَّقْصِيرُ، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ، وَاحتجُّوا لذلك بحديث: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» رواه البيهقي وغيره وضعفه، والذي صحَّ في ذلك: ما رواه النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ - كما في «شرح المَهْدَبِ» - : أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»، وَقَضَيْتُهُ: حَصُولُ التَّحُلُّلِ الْأَوَّلِ بِالرَّمْيِ وَحْدِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْحَجِّ تَحْلِيلَيْنِ، فَمَنْ قَالَ إِنَّ الْحَلْقَ نَسْكٌ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يُوقَفُ^(٦) استعمال الطَّيِّبِ

(١) قوله: «وسقط قوله: وكان أفضل أهل زمانه في رواية غير أبي ذرٍّ والوقت» جاء في (م) بعد قوله: «الفقهاء السبعة»، وليس بصحيح. وفي هامش (ج): قوله: «وسقط...» إلى آخره في نسخة مقدَّم على قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ» في خطِّ المؤلف.

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في هامش (د): قوله: «وبسطت يديها» قال الكوارني في «شرحه»: بسطت يديها مبالغة في الوقوع ردًّا على من أنكر ذلك، فإنَّ ابن عمر كان ينكر الطَّيِّبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، ونظير هذا قولك: رأيته بعيني، فإن قلت: ليس في الباب ما يدلُّ على أَنَّ ذلك كان بعد الرَّمْيِ والحلق كما ترجم له؛ قلت: أشار إلى ما رواه مسلم: أَنَّهُ لَمَّا رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ نَحَرَ هَدْيِهِ وَحَلَقَ رَأْسَهُ. انتهى بحروفه.

(٤) في (م): «بالمزدلفة».

(٥) في (ب) و(س): «الشَّريف». وفي هامش (ج): لعلَّه: «الشَّريف» فإنَّ «الرَّأس» مذكَّر.

(٦) في (د) و(م): «توقف».

وغيره من مُحَرَّمَات الإحرام عليه، وقال المالكية^(١): إذا رمى وحلق ونحر، حلَّ له كلُّ شيءٍ إلَّا النساء والصَّيد والطَّيب، فإن^(٢) تطيَّب قبل طواف الإفاضة فلا شيء عليه على المشهور. انتهى.

وفي هذا الحديث: استحباب التَّطْيِيب^(٣) بين التَّحْلِيلَيْن، والدُّهن مُلَحَقٌ بالطَّيب.

١٤٤ - بَابُ طَوَافِ الْوَدَاعِ

(بَابُ) حَكَم (طَوَافِ/ الْوَدَاعِ) وَيُسَمَّى: طَوَافِ الصَّدَر - بَفَتْح الدَّال - لِأَنَّهُ يَصْدُرُ عَنِ الْبَيْتِ، ١٣٧١/٢د أي: يرجع إليه، وليس هو من المناسك، بل هو عبادةٌ مستقلةٌ لا تتَّفَقُهُمْ عَلَى أَنَّ قَاصِدَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ لَا يُؤَمَّرُ بِهِ وَلَوْ كَانَ مِنْهَا لِأَمْرٍ بِهِ، وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ، وَنَقَلَاهُ عَنْ صَاحِبِي «التَّيَمَّة» وَ«التَّهْذِيب» وَغَيْرَهُمَا، وَنَقَلَا عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ أَنَّهُ مِنْهَا، وَيَخْتَصُّ بِمَنْ يَرِيدُ الْخُرُوجَ مِنْ ذَوِي النُّسْكِ، قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ نَصُوصُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ، وَلَمْ أَرَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ^(٤) مِنْهَا إِلَّا الْمُتَوَلَّى، فَجَعَلَهُ تَحِيَّةً لِلْبَقْعَةِ مَعَ أَنَّهُ يُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ رُكْنًا مِنْهَا، كَمَا قَالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ، قَالَ: وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الرَّافِعِيِّ وَالنَّوَوِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهَا لِأَمْرٍ بِهِ قَاصِدَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ فَمَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شُرِعَ لِلْمَفَارِقَةِ، وَلَمْ تَحْصَلْ، كَمَا أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ لَا يُشْرَعُ لِلْمَحْرَمِ مِنْ مَكَّةَ، وَيَلْزِمُهُمَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ بِدَمٍ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ الْإِسْنَوِيُّ، فَمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ دُونِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ، سَوَاءً كَانَ مَكِّيًّا أَوْ آفَاقِيًّا تَعْظِيمًا لِلْحَرَمِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَلَا دَمَ فِي تَرْكِهِ.

١٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بَنِ عَيْنَةَ (عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ) عَبْدُ اللَّهِ (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ) رَفَعَ

(١) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ «مَخْتَصَرِ الْمَالِكِيَّةِ»: وَحَلَّ بِهِ بِالرَّمْيِ غَيْرُ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ، وَكُرِّهَ الطَّيْبُ.

(٢) فِي (ص): «فَإِذَا».

(٣) فِي (د): «الطَّيْب».

(٤) «لَيْسَ»: سَقَطَ مِنْ (م).

نائب عن^(١) الفاعل، أي: أمر رسول الله ﷺ الناس أمر وجوب أو ندب إذا أرادوا سفراً (أن يَكُونْ آخِرُ عَهْدِهِمْ) طواف الوداع (بِالْبَيْتِ) برفع «آخِرُ»، اسم «كان»، والجائر والمجرور ومتعلّقه: خبرها، ولأبي ذرٍّ: «آخِرُ» بالنصب: خبرها، وقد روى هذا الحديث مسلم عن سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاوس، فصّرّح فيه بالرفع، ولفظه عن ابن عباس: كان الناس ينصرفون في كلِّ وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفرنَّ أحدٌ^(٢) حتّى يكون آخِرُ عهده بالبيت» أي: الطّواف به كما رواه أبو داود (إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ) فلم يجب عليها، واستفيد الوجوب على غيرها من الأمر المؤكّد والتّعبير في حقّ الحائض بالتّخفيف، والتّخفيف لا يكون إلّا من أمرٍ مؤكّد، قال في «فتح القدير»^(٣): لا يُقال: أمرٌ ندبٍ بقريضة المعنى وهو أنّ المقصود الوداع لأنّنا نقول: ليس هذا يصلح صارفاً عن الوجوب لجواز أن يُطلَبَ حتماً لما في عدمه من شائبة عدم التّأسّف على الفراق وعدم المبالاة به، على أنّ معنى الوداع ليس مذكوراً في النّصوص، بل أن يُجعل آخِرُ عهدهم بالطّواف، فيجوز أن يكون معلولاً^(٤) بغيره ممّا لم نقف^(٥) عليه، ولو سلّم/ فإنّما تُعتبر^(٦) دلالة القرينة إذا لم يقدّم عليها ما يقتضي خلاف مقتضاها، وهنا كذلك، فإنّ لفظ التّرخيص يفيد أنّه حتمٌ في حقّ من لم يُرَخَّصْ له لأنّ معنى عدم التّرخيص في الشّيء هو تحتيّم طلبه؛ إذ التّرخيص/ فيه هو إطلاق تركه، فعدمه عدم إطلاق تركه^(٧). ولا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السّفر بعده، قاله الإمام، ولا على مريد السّفر قبل فراغ الأعمال، ولا على المقيم بمكّة الخارج للتّنعيم ونحوه لأنّه ﷺ أمر عبد الرّحمن أخا عائشة بأن يعمرها من التّنعيم ولم يأمرها بوداع، فلو نفر من منى ولم يطف للوداع جبر بدم لتركه نسكاً واجباً^(٨)، ولو أراد الرّجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع

(١) «عن»: مثبت من (ص).

(٢) في غير (د): «أحدكم»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٣) في هامش (ج): «شرح الهداية» للعلامة ابن الهمام.

(٤) في (ب): «معلوماً»، وهو تحريف.

(٥) في (د): «ممّا لا توقّف».

(٦) في (ب) و(س): «نعتبر».

(٧) في هامش (ج): انتهى كلام «فتح القدير» وقوله: «ولا وداع» من كلام الشيخ.

(٨) في هامش (ج): تقدّم أنّه ليس من المناسك على الصّحيح.

وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى؛ كما صرح به في «المجموع»، فإن عاد بعد خروجه من مكة أو منى بلا وداع قبل مسافة القصر وطاف للوداع سقط عنه الدَّم لأنه في حكم المقيم، لا إن عاد بعدها فلا يسقط لاستقراره بالسفر الطويل، ولا يلزم الطواف حائضاً ظهرت خارج مكة ولو في الحرم.

وهذا الحديث يأتي قريباً إن شاء الله تعالى [ح: ١٧٦٠] وسبق في «الطهارة» [ح: ٣٢٩]، وأخرجه مسلمٌ والنسائي في «الحج».

١٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَضَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. تَابَعَهُ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي خَالِدٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ) بالغين المعجمة بعد المؤخدة في الأول وآخر الآخر جيماً، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة: (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) بعد أن رمى الجمار ونفر من منى (ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَضَّبِ) متعلقاً^(١) بقوله: «صلى»، وقوله: «ثُمَّ رَقَدَ» عطف عليه^(٢) (ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ) طواف الوداع.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة (اللَّيْثُ) بن سعد فيما ذكره البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (خَالِدٌ) هو ابن يزيد السكسكي^(٣) (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي هلال (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة: (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وقد ذكر البزار والطبراني: أن خالد بن يزيد

(١) في غير (س) و(ص): «يتعلق».

(٢) في هامش (ج): الظاهر أن قوله: «بالمحضَّب» تنازع فيه «صلى» و«رقد».

(٣) في (د): «السكسكي»، هو ابن يزيد. وفي هامش (ج): «السكسكي» بالكاف الساكنة بين السينين المفتوحتين المهملتين وفي آخرها كاف، هذه النسبة إلى السكاسك؛ وهو بطن من الأزد «ترتيب».

تفرد بهذا الحديث عن سعيد، وأنَّ اللَّيْثَ تفرد به عن خالد، وأنَّ سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنسٍ غير هذا الحديث، حكاه في «فتح الباري».

١٤٥ - باب: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ

هذا^(١) (بابٌ) بالتَّنوين: (إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ) أي: بعدما طافت طواف الإفاضة؛ هل يجب عليها طواف أم لا؟ وإذا وجب هل يُجبر بدم أم لا؟

١٧٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: «فَلَا إِذَا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ (/) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (حَاضَتْ) بعد أن أفاضت يوم النحر (فَذَكَرْتُ) بسكون الرَّاء، أي: قالت عائشة: فذكرت، ولأبوي ذرُّ والوقت^(٢): «(فَذَكَرْتُ) بالبناء^(٣) للمفعول (ذَلِكَ) لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» أي: مانعتنا من السَّفر لأجل طواف الإفاضة بسبب الحيض؛ ظنًا منه بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا لم تطفه، وهمزة الاستفهام ثابتة للكشَمِينِيَّيْنِ (قَالُوا)^(٤): إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ) أي: طافت طواف الإفاضة (قَالَ) بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَلَا) حبس علينا (إِذَا) لأنَّها قد فعلت الذي قد^(٥) وجب عليها؛ وهو طواف الإفاضة، وهذا موضع التَّرجمة لأنَّ حاصل المعنى: أنَّ طواف الوداع ساقطٌ عنها، وحديث النَّسَائِيِّ وأبي داود عن الحارث بن عبد الله بن أويس الثَّقَفِيِّ قال: أتيت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثمَّ تحيض،

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (م): «ولأبوي ذرُّ والبيهقي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٣) في غير (ص) و(م): «مبنياً».

(٤) في هامش (ج): هو من باب استعمال ضمير جمع الذكور في موضع ضمير المؤنثة المفردة أو جمعها؛ لأنَّ المجيب للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رواية عائشة، وفي رواية حفصة، وفي رواية أم سلمة، ولأنَّ الحيض أمرٌ لا يطلع عليه إلاَّ النساء، وخصوصًا من أمَّهات المؤمنين.

(٥) «قد»: ليس في (ص) و(م).

قال: ليكن آخر عهدا بالبيت، فقال الحارث: كذلك أفتاني رسول الله ﷺ، أجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ بحديث عائشة هذا وغيره.

١٧٥٨ - ١٧٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ لَهُمْ: تَنْفِرُ، قَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ وَنَدَّعَ قَوْلَ زَيْدٍ، قَالَ: إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَاسْأَلُوا، فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمُّ سُلَيْمٍ، فَذَكَرَتْ حَدِيثَ صَفِيَّةَ. رَوَاهُ خَالِدٌ وَقَتَادَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع^(١) (أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زَيْدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ) وعند الإسماعيلي من طريق عبد الوهَّاب الثَّقَفِيِّ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وهو يفيد أَنَّ المراد من قوله: «أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ»: بَعْضُهُمْ (سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ) طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ (ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ) ابْنِ عَبَّاسٍ (لَهُمْ) أَي: لِلَّذِينَ سَأَلُوهُ: (تَنْفِرُ) هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي طَافَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ (قَالُوا/) أَي: السَّائِلُونَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: (لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ وَنَدَّعَ قَوْلَ زَيْدٍ) هو ابن ثَابِتٍ، و«نَدَّعَ»: ٢٥٣/٣ بالواو والنَّصَب، جواب النَّفْيِ، وَلِلْحَمْوَِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «فَنَدَّعَ» بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَاوِ، وَالنَّصَبُ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ: أَتَيْتُنَا أَوْ لَمْ تُفْتِنَا، زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ: لَا تَنْفِرُ، أَي: حَتَّى تَطُوفَ طَوَّافَ الْوَدَاعِ (قَالَ) ابْنِ عَبَّاسٍ: (إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَاسْأَلُوا) عَنْ ذَلِكَ مَنْ بَهَا، وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيَّةِ»: «فَسَلُوا» (فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمُّ سُلَيْمٍ) بَرَفَع: «أُمُّ»، وَهِيَ أُمُّ أَنَسٍ (فَذَكَرَتْ) أَي: أُمُّ سُلَيْمٍ (حَدِيثَ صَفِيَّةَ) الْمَعْرُوفِ.

(رَوَاهُ) أَي: الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ (خَالِدٌ) الْحَذَاءُ فِيمَا وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (وَقَتَادَةُ) فِيمَا وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»، كِلَاهُمَا (عَنْ عِكْرِمَةَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١٧٦٠ - ١٧٦١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا أَقَاضَتْ. ^١ قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَنْفِرُ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ.

(١) «بالجمع»: ليس في (ص) و(م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهيدي^(١) قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مُصَغَّرًا ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ بضمِّ الرَّاءِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَلِلنَّسَائِي: رُخِّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَائِضِ (أَنْ تَنْفِرَ) بكسر الفاء (إِذَا أَقَاضَتْ) طافت للإفاضة قبل أن تحيض.

(قَالَ) طَاوُسٌ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ: (وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَنْفِرُ) أي: حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ لِلوداعِ (ثُمَّ سَمِعْتُهُ) أي: ابن عمر (يَقُولُ بَعْدُ) بضم الدال، أي: بعد أن قال: «لا تنفر»: (إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَهْنًا) أي: لِلْحَائِضِ فِي تَرْكِ طَوَافِ الْودَاعِ بعد أن طَفَنَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، قال في «الفتح»: وهذا من مراسيل الصحابة لأن ابن عمر لم يسمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويبين ذلك: ما رواه النسائي والطحاوي عن طاووس: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنِ النِّسَاءِ إِذَا حَضْنَ قَبْلَ النَّفَرِ، وَقَدْ أَفْضَنَ يَوْمَ النَّحْرِ^(٢)، فَقَالَ: إِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَهْنًا قَبْلَ مَوْتِهِ بَعَامٍ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: قَبْلَ مَوْتِ ابْنِ عُمَرَ بَعَامٍ.

١٧٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَحَاضَتْ هِيَ، فَتَسَكَّنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّتِنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ لَيْلَةُ النَّفَرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي، قَالَ: «مَا كُنْتُ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ لِيَالِي قَدِمْنَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، وَمَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَقَرَى حَلْقِي، إِنَّكِ لِحَائِصَتُنَا، أَمَا كُنْتُ طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ»، قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ، انْفِرِي»، فَلَقِيْتُهُ مُضِعِدًا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ، أَوْ أَنَا مُضِعِدَةٌ، وَهُوَ مُنْهَبِطٌ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ: لَا. تَابَعَهُ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ: «لَا».

(١) في هامش (ج): قال ابن الأثير: «الفراهيدي» بفتح الفاء وتخفيف الرّاء وكسر الهاء وسكون الياء وبالذال المعجمة، منسوب إلى فراهيد ابن سيابة، بطن من الأزد، ويُقال في النسبة إليهم أيضًا: فُرُودِيٌّ، وفي «القاموس» هذه اللفظة وبعض صيغ أخرى في باب الذال المعجمة، ثم قال: والصواب في الكلّ بالذال المهملة. انتهى «ترتيب».

(٢) زيد في (د): «قال».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنِ الْأَسْوَدِ) بْنِ يَزِيدٍ (عَنْ عَائِشَةَ) قَالَتْ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (وَلَا نَرَى) بِضَمِّ النُّونِ، أَي: لَا^(١) نَظُنُّ، وَفِي نَسْخَةٍ: «وَلَا نَرَى» بِفَتْحِهَا (إِلَّا الْحَجَّ) أَي: لَا نَعْرِفُ غَيْرَهُ، وَلَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ الْعَمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) مَكَّةَ (فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) هُوَ مِنْ بَابِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

أَوْ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ^(٢) (وَلَمْ يَحِلَّ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، أَي: مِنْ إِحْرَامِهِ (وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَطَافَ) وَلَأَبَى الْوَقْتُ: «وَطَافَ» بِالْوَاوِ بَدَلَ الْفَاءِ (مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ) مِنْهُمْ (فَحَاضَتْ هِيَ) أَي: عَائِشَةُ، وَكَانَ ابْتِدَاءُ حَيْضِهَا بِسَرَفٍ^(٣) يَوْمَ السَّبْتِ لثَلَاثِ خُلُوفٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (فَنَسَكْنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّانَا، فَلَمَّا كَانَ^(٤) لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنِ الْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «لَيْلَةُ الْحَصْبَاءِ» بِالْمَدِّ (لَيْلَةُ النَّفْرِ) مِنْ مَنَى؛ بَرَفَ: «لَيْلَةُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا، عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ، وَ«لَيْلَةُ النَّفْرِ»: بَدَلٌ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ، أَي: هِيَ لَيْلَةُ النَّفْرِ، قَالَ فِي «التَّنْقِيحِ»: وَجُوزَ رَفْعُ الْأُولَى وَنَصَبُ الثَّانِيَةِ، وَعَكْسُهُ، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَهُ، قَالَ فِي «المَصَابِيحِ»: وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَصَبُ «لَيْلَةُ النَّفْرِ» عَلَى أَنَّهَا خَبَرُ «كَانَ» إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ، وَإِنَّمَا «كَانَ» تَامَّةٌ، وَ«لَيْلَةُ النَّفْرِ» مَنْصُوبٌ بِمَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي: لَيْلَةُ النَّفْرِ، وَأَمَّا نَصَبُ الْأُولَى وَرَفْعُ الثَّانِيَةِ فَوَجْهُهُ: أَنْ تُجْعَلَ «كَانَ» نَاقِصَةً، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الرَّحِيلِ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ، وَ«لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ»: خَبَرُهَا، وَ«لَيْلَةُ النَّفْرِ»: خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، أَي: هِيَ لَيْلَةُ النَّفْرِ. انْتَهَى. وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيةِ»: رَفَعَهُمَا^(٥)، وَلَأَبَى ذَرٌّ:

(١) «لا»: لَيْسَ فِي (ب).

(٢) فِي هَامِشِ (ج): يُرَاجَعُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا» [البقرة: ١٥٨].

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «سَرَفٌ» كـ «كَتِفٌ» مَوْضِعٌ بَيْنَ بَطْنِ مَرْءٍ وَالتَّنْعِيمِ، بِالصَّرْفِ وَعَدَمِهِ؛ كَمَا حَكَاهُ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ» عَنْ وَالِدِهِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ عَنْهُ أَكْثَرُ.

(٤) فِي (ب) وَ(س): «كَانَتْ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيةِ».

(٥) فِي «الْيُونَنِيةِ»: نَصَبُ الْأُولَى وَرَفْعُ الثَّانِيَةِ.

«ليلة الحصة ليلة النفر» بنصبهما^(١).

(قَالَتْ) أَي^(٢): عائشة: (يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ أَضْحَاكِكَ يَزْجَعُ بِحَجٍّ) منفرد عن العمرة (وَعُمْرَةٍ) منفردة عن الحج (غَيْرِي) فإني أرجع / بحج، ليس لي عمرة منفردة عن الحج (قَالَ) ١٣٧٣/٢د
عِدَّةُ الْإِسْلَام: (مَا كُنْتُ تَطُوفِي) بحذف النون تخفيفاً، وقيل: حذفها من غير ناصب / أو جازم لغة ٢٥٤/٣
فصيحة، ولأبي ذر: «تطوفين» بإثباتها (بِالْبَيْتِ لَيْالِي قَدِمْنَا) مكّة؟ (قُلْتُ: لَا) قال الحافظ ابن حجر: كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستملي: «قلت: بلى»^(٣) وهي محمولة على أن المراد: ما كنت أطوف (قَالَ: فَأَخْرُجِي مَعَ أَخِيكَ) عبد الرحمن بن أبي بكر (إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ) لما سألها: أكانت متمتعة؟ قالت: لا، ونفي التمتع وإن كان لا يلزم منه الحاجة إلى العمرة^(٤) لجواز القرآن، وهي قد^(٥) كانت قارنة كما عند الأكثر؛ كما هو صريح رواية مسلم، وإنما أمرها من الله عز وجل بالعمرة تطيباً لقلبها حيث أرادت عمرة منفردة (وَمَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا)^(٦) سبق في «باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]» [ج: ١٥٦٠]: «ثم ائتيا ههنا» أي: المَحْصَب، و«مكان»^(٧): نُصِب على الظرفية، قالت عائشة: (فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ) في أيام منى ليلة النفر (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَقَرَى خَلْقِي)^(٨) بفتح أولهما وسكون ثانيهما مع

(١) في (م): «بنصب الأول ورفع الثاني» والذي بهامش «اليونينية» لأبي ذر بالعكس؛ رفع الأولى ونصب الثانية، فليحزر.

(٢) «أي»: مثبت من (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): قوله: «وفي رواية أبي ذر عن المستملي: فقلت: بلى» هذه الرواية مع حملها المنقول عن الحافظ لا تلائم المتابعة التي ذكرها المصنف آخر الباب.

(٤) في (د): «للعمرة».

(٥) «قد»: مثبت من (ص) و(م).

(٦) في هامش (ج): تمامه: «فإنني أنظر كما حتى تأتيا».

(٧) قوله: «سبق في باب قول الله تعالى... أي: المَحْصَب، ومكان» ليس في (م).

(٨) في هامش (ج): قوله: «عَقَرَى خَلْقِي» قال الزمخشري: هما صفتان للمرأة المشؤومة؛ أي أنها تعقر قومها وتحلقهم، أي: تستأصلهم من شؤمها عليهم، ومحلّهما الرّفْع على الخبرية؛ أي: هي عقرى خلقى، ويحتمل أن يكونا مصدرين على «فَعَلَى» بمعنى العقر والحلق؛ كـ«النكرى» للنكر، وقيل: الألف للتأنيث؛ مثلها في «غضبي» و«سكري» «عقود».

القصر من غير تنوين، ويجوز^(١) التنوين لغة، وصوّبه أبو عبيد لأن المراد الدعاء بالعقر والحلق كرعياً وسقياً ونحو ذلك من المصادر^(٢) التي يدعى بها، وعلى الأول: هونعت لا دعاء، ثم معنى «عقري» أي^(٣): عقرها الله، أي: جرحها، أو جعلها عاقراً لا تلد، أو عقر قومها، ومعنى «حلقى»: حلق شعرها؛ وهو زينة المرأة، أو أصابها وجع في حلقها، أو: حلق قومها بشؤمها، أي: أهلكهم، وحكى القرطبي: أنها كلمة تقولها اليهود للحائض، فهذا أصل هاتين الكلمتين، ثم اتسع العرب في قولهما بغير إرادة حقيقتهما كما قالوا: قاتله^(٤) الله، ونحو ذلك، وقول الزركشي كابن بطلال: فيه توبيخ الرجل أهله على ما يدخل على الناس بسببها كما وبخ الصديق عائشة^(٥) في قصة العقد، تعقبه ابن المنير بأنه لا يمكن أن يُحمل على التوبيخ لأن الحيض ليس من صنيعها، وقد جاء في الحديث الآخر [ح: ٢٩٤]: «إن هذا الأمر كتبه الله تعالى على بنات آدم»، وإثما هذا القول يجري على سبيل التعجب، ولم يقصد معناه، وقول القرطبي وغيره: شتان بين قوله *من الله* لعائشة لما حاضت معه في الحج: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم» لما يُشعر به من الميل إليها^(٥) والحنو عليها بخلاف صفة، تعقبه الحافظ ابن حجر بأنه ليس فيه دليل على اتضاع قدر صفة عنده، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من التمسك فسلاًها بذلك، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله، فأبدت له المانع، فناسب كلا^(٦) منهما ما خاطبها به في تلك الحالة.

(إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا) عن السفر بسبب الحيض المانع من طواف الإفاضة (أَمَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ النَّحْرِ) طواف الإفاضة؟ (قَالَتْ: بَلَى) طُفْتَ (قَالَ) *عَلَيْهِ السَّلَامُ*: (فَلَا بَأْسَ، انْفِرِي) بكسر الفاء، وفي رواية أبي سلمة [ح: ١٧٣٣] «قال: اخرجوا^(٧)» أي: من منى إلى المدينة، قالت عائشة: (فَلَقِيْتُهُ)

(١) في (م): «وجواز».

(٢) في هامش (ج): وعلى هذا فهو من المصادر الذي يجب إضمار فعلها؛ لكثرة الاستعمال، كما نقله في «العقود» عن ابن فلاح.

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في (د): «قاتلهم».

(٥) في (د): «لها».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «فناسب كل...» كذا في النسخ، والذي في «الفتح»: فناسب كلا منها. انتهى فليحزر.

(٧) في غير (د): «اخرجي»، والمثبت مرافق لما في «صحيح البخاري».

بِإِلْعَانِ الْإِلَاحِ بِالْمُحَصَّبِ، حال كونه (مُضْعِدًا) بضم الميم وكسر العين، أي: صاعدًا (عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا) أي: والحال أَنِّي (مُنْهَبِطٌ) عليهم (أَوْ أَنَا) أي: والحال أَنِّي (مُضْعِدَةٌ) عليهم (وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ (مُنْهَبِطٌ) عليهم؛ بِالشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ، وسقطت: الهمزة من قوله «أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ» من^(١) رواية ابن عساكر كما رأيت في الفرع وأصله حيث رقم على الهمزة علامة السقوط له^(٢)، والظاهر أَنَّ العلامة البدر بن^(٣) الدِّمَامِينِيَّ شرح عليها فقال: جمعت بين جعل أَوَّلِ الحالين للأخير من صاحبي الحال وثانيهما للأوَّلِ وبين العكس، وصرَّح قومٌ بأولوية الوجه الأوَّلِ لاشتماله على فصلٍ واحدٍ، بخلاف الثاني لاشتماله على فصلين. انتهى. أي: جمعت بين جعل^(٤) أَوَّلِ الحالين الذي هو: «مُصْعِدًا» للأخير من صاحبي الحال الذي هو ضمير المفعول في: «لقيته»، وثانيهما الذي هو «وَأَنَا مُنْهَبِطٌ» لصاحب الحال الأوَّلِ الذي هو ضمير الفاعل - وهو التَّاء - وبين العكس بأن جعلت الثاني من الحالين الذي هو «وهو مُنْهَبِطٌ» للأخير من صاحبي الحال الذي هو ضمير المفعول، والأوَّلِ الذي هو «مُصْعِدٌ» للأوَّلِ الذي هو: ضمير الفاعل، وقوله: لاشتماله، أي: الأوَّلِ على فصلٍ واحدٍ؛ وهو: «وَأَنَا» بخلاف الثاني لاشتماله على فصلين هما: «أَنَا» و«هو»، فإن قلت: قوله: «وَصَرَّحَ قَوْمٌ بِأولوية الوجه الأوَّلِ» مخالفٌ لقول صاحب «المغني» حيث قال: ويجب/ كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل قليلًا للفصل، فصرَّح بالوجوب، أُجيب بأنَّ الرِّضِيَّ^(٥) قال: إِنَّ كَوْنَ الْأُولَى مِنَ الْمَفْعُولِ وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ

(١) في (د): «في».

(٢) في (د): «لها».

(٣) «بن»: ليس في (د).

(٤) «جعل»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أُجيب: بأنَّ الرِّضِيَّ...»، عبارة الرِّضِيَّ: وإن كان - أي: الحالان مختلفتين - فإن كان هناك قرينة يُعرَف بها صاحب كلِّ واحدٍ منهما جاز وقوعهما كيفما كان؛ نحو: لقيت هندًا مُصْعِدًا منحدرةً، وإن لم تكن - أي: قرينة؛ فالأولى جعل كلِّ واحدٍ بجانب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيدًا مُصْعِدًا، ويجوز على ضعفٍ جعلُ حال المفعول بجانبه، وتأخير حال الفاعل؛ نحو: لقيت زيدًا مُصْعِدًا منحدراً، والمُصْعِدُ زَيْدٌ وذلك لأنَّه لَمَّا كانت مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أُخِّرَتِ الحالين وقُدِّمَتِ حال المفعول على حال الفاعل؛ إذ لا أقلَّ من كون أحد الحالين بجانب صاحبه لَمَّا لم يكن كلُّ واحدٍ بجانب صاحبه. انتهت بحروفها وبتمامها، تعلم أنَّ ما في الحديث غير مسألة الرِّضِيَّ؛ فليُتَأَمَّل. وعبارة «المغني»: وأما: لقيته مُصْعِدًا منحدراً؛ فمن التَّعَدُّدِ، ويجب كون الأولى من المفعول، والثانية من الفاعل، ولا تُحْمَلُ على العكس إلا بدليل. انتهى. =

جائز على ضعفٍ، لا واجبٍ، ثم إن قولها: «فلقيته مصعداً وأنا منهبطة، أو أنا مصعدة وهو منهبط» مشكل على هذه الرواية لأن وقوع الإصعاد والإهباط في زمان^(١) واحد ومكان^(٢) واحد من شخصٍ واحدٍ محالٍ، فيُحتمل على تعدد الزمان والمكان.

(وَقَالَ مُسَدِّدٌ) ممّا وصله^(٣) في «مسنده» في رواية أبي خليفة عنه قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ولفظه: ما كنتِ طفلة ليالي قدمنا؟ (قُلْتُ: لَا) وهذا التعليق - كما قاله في «الفتح» - ثبت في غير رواية أبي ذرٍّ، وسقط له.

(تَابَعَهُ) ولأبي ذرٍّ: «وتابعه» أي: تابع مُسَدِّدًا (جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (فِي قَوْلِهِ: لَا) وهذا سبق موصولاً في «باب التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ» [ج: ١٥٦١] عن عثمان ابن أبي شيبة عنه.

١٤٦ - بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ

(بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ) من منى (بِالْأَبْطَحِ) وهو الْمُحْصَب.

١٧٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ.

= وقد أورد البدر عبارة الرضوي المرقومة، ثم قال: فانظر كيف حكم على ما جعله المصنّف - يعني: ابن هشام - واجباً؛ بأنه جائز على ضعفٍ، وبينهما بونٌ بعيدٌ. انتهى. وقال في «شرح التسهيل»: وإذا قلت: لقيت زيدا مصعداً منحدراً ف«مصعداً»: حالٌ من المفعول، و«منحدراً»: حالٌ من الفاعل، هذا رأي الأكثرين، وقال قوم: الأول للأول، والثاني للثاني قياساً على أحسن وجهي اللَّفِّ والنَّشْرِ، وحجّة الأكثرين: أنَّ فصلاً واحداً أسهل من فصلين، وأنَّ اللَّفَّ والنَّشْرَ إنما يكون عند الثقة لفهم المعنى، وبحثنا هذا حيث لا قرينة، فلا بدّ لنا من الحمل من مرجح، وهو ما ذكرناه؛ فقد بان بهذا أنَّ التقدير: أنَّ الخلاف فيما يُحمَلُ عليه عند التردّد، وأمّا إذا ظهر المعنى فلك أن تقدّم وتؤخّر كيف شئت باتّفاقٍ. «عجمي».

(١) في (د): «زمن».

(٢) في (ص) و(م): «أو مكان».

(٣) في (ب) و(س) و(ج): «مّمّا رواه»، وفي (د): «فيما رواه»، وفي نسخة في هامشها: «ممّا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْعَنَزِيُّ الرِّمَنِيُّ البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ) الْأَزْرَقِيُّ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بَضْمُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْفَاءِ آخِرُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ مُصَغَّرًا (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ ١٣٧٤/٢د عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ) ثَامِنُ ذِي الْحِجَّةِ؟ (قَالَ: بِمَنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ) مِنْ مَنَى؟ (قَالَ: صَلَّى^(١) بِالْأَبْطَحِ) وَهُوَ الْمُحَصَّبُ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ (أَفْعَلَنَ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرًا وَكَ) أَي: صَلَّ حَيْثُ يَصَلُّونَ، وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ.

١٧٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ بْنِ طَالِبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ) بِحَذْفِ الْيَاءِ (بُنُ طَالِبٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (أَنَّ قَتَادَةَ) بِنَ دَعَامَةَ (حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ» (حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: «صَلَّى»^(٢) وَقَوْلُهُ: «وَرَقَدَ»: عَطَفَ عَلَيْهِ (ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ) لِلدَّوْعِ، وَقَوْلُهُ: «صَلَّى الظُّهْرَ» لَا يَنَافِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرَمْ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِأَنَّهُ رَمَى فَنَفَرَ، فَنَزَلَ الْمُحَصَّبَ، فَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ.

١٤٧ - بَابُ الْمُحَصَّبِ

(بَابُ الْمُحَصَّبِ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ وَالصَّادُ الْمُشَدَّدَةُ الْمَهْمَلَتَيْنِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ: اسْمٌ لِمَكَانٍ مَتَّسِعٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَنَى، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى مَنَى، وَيُقَالُ لَهُ: الْأَبْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ، وَحَدُّهُ: مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، وَالْمَرَادُ: حَكْمُ النُّزُولِ بِهِ.

١٧٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ، يَعْنِي: بِالْأَبْطَحِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ هِشَامٍ،

(١) «صَلَّى»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) فِي (م): «حَلَّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا ^(١) (قَالَتْ ^(٢): «إِنَّمَا كَانَ الْمُحْصَبُ (مَنْزِلٌ) بِالرَّفْعِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فِي رَفْعِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:

أحدها: أن تجعل «ما» بمعنى «الذي»، واسم «كان» ضميرٌ يعود على المُحْصَبِ، وخبرها محذوفٌ، والتقدير: إنَّ الذي كأنَّه هو؛ يعني: أنَّ المنزل الذي كان المُحْصَبُ إيَّاه منزلٌ ينزله النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فـ«منزلٌ»: خبر «إنَّ»، الثَّاني: أن تكون «ما» كَافَّةً، و«منزلٌ» اسم «كان»، وخبرها ضميرٌ محذوفٌ عائدٌ على المُحْصَبِ، وفي هذا الوجه تعريف الخبر وتنكير الاسم إلاَّ أنَّه نكرةٌ مُخَصَّصةٌ بصفاتها فسهل لذلك، الثَّالث: أن يكون «منزلٌ» منصوبًا في اللَّفْظِ إلاَّ أنَّه كُتِبَ بلا أَلِفٍ ^(٣) على لغة ربيعة؛ فَإِنَّهُمْ يَقِفُونَ على المنصوب المُنَوَّن بالسُّكُون. انتهى. وتعقُّبه البدر الدِّمَامِينِيُّ بأنَّ الوجه الثَّالث ليس توجيهاً لِلرَّفْعِ بوجهٍ، وقد قال أوَّلًا: في رفعه -أي: رفع «منزل»- ثلاثة أوجهٍ، وعدَّ الثَّالث وهو مقتضى اللَّنْصَبِ لا لِلرَّفْعِ، ثُمَّ كيف يَتَّجِه هذا مع ثبوت الرواية بِالرَّفْعِ؟! وهل هذا إلاَّ مقتضى لِلنَّصَبِ ^(٤)؟! لَأَنَّ الرَّاوي اعتمد على صورة الخطِّ فظنَّه مرفوعًا، فيظنُّ به كذلك ولم يستند فيه إلى روايةٍ، فما هذا الكلام؟! ولأبي ذرٌّ: «إِنَّمَا كَانَ» أي: المُحْصَبُ منزلًا؛ بِالنَّصَبِ.

(يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ) النُّزُولُ بِهِ (أَسْمَحَ) أَسْهَلَ (لِخُرُوجِهِ) راجعًا إلى المدينة ليستوي ^(٥) في ذلك البطيء والمعتدل ^(٦)، ويكون مبيتهم وقيامهم في السَّحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة (تَعْنِي) عائشة: (بِالْأَبْطَحِ) يتعلَّق ^(٧) بقوله: «ينزله» ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِيَّ: «تعني: الأبطح» بإسقاط حرف الجرِّ.

د/٣٧٤ب

(١) «أَنَّهَا»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): ليس في خطِّه لفظ «قالت».

(٣) في (د) و(م) و(ج): «بالألف»، وفي (ص): «الألف»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «إلاَّ أنَّه كُتِبَ الألف» كذا في نسخ، وعبارة ابن مالك الذي نقل هو عنه: «إلاَّ أنَّه كُتِبَ بلا أَلِفٍ، على لغة ربيعة» وهو أولى.

(٤) «لِلنَّصَبِ»: ليس في (د).

(٥) في (ص) و(م): «ليستوي». وفي هامش (ص): قوله: «ليستوعب» كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح» و«العيني»: ليستوي.

(٦) في (د) و(م): «والمعتذر»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (٦٩١/٣).

(٧) في (د): «متعلَّق».

١٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لَيْسَ التَّخْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

٢٥٦/٣

وبه/ قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار، وسقط «قال عمرو» لابن عساكر (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، قال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني: هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار؛ يعني: أنه دلّسه هنا عن عمرو، وتُعَقَّبُ بأنَّ الحُمَيْدِيَّ أخرجه في «مسنده» عن سفيان قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق ^(١) أبي خيثمة عن سفيان ^(٢) فانتفتت تهمة تدليسه (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: لَيْسَ التَّخْصِيبُ) أي: النزول في الْمُحْصَب؛ وهو الأبطح (بِشَيْءٍ) من أمر المناسك الذي يلزم فعله (إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) للاستراحة بعد الزوال، فصلّى فيه العصرين والمغربين، وبات فيه ليلة الرابع عشر، لكن لما نزل به عليه الصلاة والسلام كان النزول به مُسْتَحَبًّا اتِّبَاعًا له لتقريره على ذلك، وقد فعله الخلفاء بعده، رواه مسلم عن ابن عمر بلفظ: كان النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح، قال نافع: وقد حَصَّبَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده، وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجمهور، والله أعلم ^(٣).

١٤٨ - بَابُ النَّزُولِ بِذِي طَوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالنَّزُولِ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

(بَابُ النَّزُولِ بِذِي طَوًى) بتثليث الطاء غير مصروفٍ ويجوز صرفه: موضعٌ بأسفل مَكَّةَ (قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالنَّزُولِ) بالجرِّ عطفًا على «النَّزُولِ» السَّابِقِ (بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي ^(٤) بِذِي الْحُلَيْفَةِ)، احتُرِّزَ به عن البطحاء التي بين مَكَّةَ ومنى (إِذَا رَجَعَ) الحاجُّ (مِنْ مَكَّةَ) إلى المدينة.

١٧٦٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَبِيتُ بِذِي طَوًى بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ حَاجًّا

(١) في (د): «حديث».

(٢) زيد في هامش (د): «قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن سفيان».

(٣) «والله أعلم»: مثبت من (م).

(٤) في (ص): «الذي».

أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا: ثَلَاثًا سَعْيًا، وَأَرْبَعًا مَشْيًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنِخُ بِهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بن عبد الله بن المنذر الحزامي - بالزَّاي - أحد الأئمة، وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل القرآن، وقال الساجي: عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب، وقد اعتمده البخاري وانتقى من حديثه، وروى له الترمذي والنسائي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض الليثي قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف الأسدي، مولى آل الزبير، الإمام في المغازي (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) ولا بن عساكر: «(عَنْ ابْنِ عُمَرَ)» (رَبَّنَا كَانَ يَبِيتُ بِذِي طَوًى) بتثنية الطاء، غير مصروف، ويجوز صرفه، وللمستملي والحموي: «(بِذِي الطَّوًى التي)» (بَيْنَ الثَّيْتَيْنِ) ثنية: ثنية؛ وهي طريق العقبة (ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّيْتِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ حَاجًّا) ولغير أبي ذر: «(إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا)» (أَوْ مُعْتَمِرًا) بات بذي طوى، وإذا أصبح ركب (لَمْ يُنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا) أي: سبع مرَّاتٍ (ثَلَاثًا سَعْيًا) نُصِبَ عَلَى / الحال، أو: صفة لـ «ثلاثًا» (وَأَرْبَعًا مَشْيًا) كذلك (ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ) ١٣٧٥/٢٤ من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، أي: ركعتين بسجداتهما^(١)، ولأبي ذر عن الكشيتهني: «(ركعتين)» والمراد: ركعتا الطواف (ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) سبْعًا (وَكَانَ إِذَا صَدَرَ) أي: رجع متوجِّهًا نحو المدينة (عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَنَاخَ) راحلته بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنِخُ بِهَا) وهذا النزول ليس من المناسك.

١٧٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ

الْمُحْصَبِ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ. وَعَنْ

(١) في (ج): «بسجداتهما» وفي هامشها: كذا بخطه، والأولى: سجداتهما.

نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي: الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَخْبَبَهُ قَالَ: وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ: لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ، وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الحَجَبِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) الهَجِيمِيُّ^(١) (قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ) بِالتَّصْغِيرِ ابْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (عَنِ الْمُحَصَّبِ) بضم الميم^(٢) وتشديد الصاد المفتوحة، ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «عن التَّحْصِيبِ» بالمشثاة الفوقية وسكون الحاء وكسر الصاد وهو النزول بالمُحَصَّبِ لما^(٣) ذكر (فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) العمريُّ المذكور (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (قَالَ: نَزَلَ بِهَا) أي: بمنزلة المُحَصَّبِ (رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) وهذا من مراسلات نافع (وَعُمَرُ) منقطع (وَإِبْنُ عُمَرَ) موصول ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر^(٤)، فيكون الجميع موصولاً.

(وَعَنْ نَافِعٍ) بالإسناد السابق: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي: الْمُحَصَّبَ -) فسر الضمير المؤنث بالمذكر، على إرادة البقعة، ولأنَّ من أسمائها البطحاء (الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَخْبَبَهُ قَالَ^(٥)) أي: /: أظنه قال: (وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ) هو ابن الحارث: (لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ) ٢٥٧/٣ يعني: أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَغْرِبِ، وأخرج الإسماعيلي عن أيوب وعن عبيد الله ابن عمر جميعاً عن نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي بِالْأَبْطَحِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فِي الْمَغْرِبِ وَلَا فِي غَيْرِهَا (وَيَهْجَعُ هَجْعَةً) أي: ينام نومةً (وَيَذْكُرُ) أي: ابن عمر (ذَلِكَ) التَّحْصِيبِ (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) ووسَّع مالكٌ لمن لا يقتدى به في تركه، وكان يفتي بالترك سرّاً لئلا يشتهر ذلك فتترك السنة.

١٤٩ - بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

(بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ) إلى مقصده.

(١) في هامش (ج): «الهَجِيمِيُّ» بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء «جامع الأصول».

(٢) في (ص): «بضم أوله».

(٣) في (د): «كما».

(٤) في هامش (ج): لعله: من عمر.

(٥) «قال»: ليس في (د) و(س).

١٧٦٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طَوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُضْبِحَ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى) بن الطَّبَّاع^(١) البصريُّ (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن سلمة فيما جزم به الإسماعيليُّ، أو هو ابن زيد^(٢) كما جزم به المزيُّ، وقال الحافظ ابن حجر: إِنَّهُ الظَّاهِر (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ) من المدينة إلى مكة (بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ) مكة (وَإِذَا نَفَرَ) من منى (مَرَّ بِذِي طَوًى) وللكشميَّهني: «مَرَّ من ذي طوى» (وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُضْبِحَ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) وليس هذا من مناسك / الحج - كما مرَّ - وإنما يُؤخَذ منه: أماكن نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأسى به فيها؛ إذ ٣٧٥/٢ ب لا يخلو شيء من أفعاله من^(٣) حكمة.

١٥٠ - بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ

(بَابُ) جواز (التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ) بفتح الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة، قال في «القاموس»: موسم الحج: مُجْتَمَعُهُ (وَ) جواز (الْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ) وهي أربعة: عكاظ، وذو المجاز، ومَجِنَّة^(٤): بفتح الميم وكسر الجيم والنون المُشَدَّدة^(٥)، على أميال يسيرة من مكة بناحية مرَّ الظَّهران، ويُقال: هي على بريد من مكة، وهي لکنانة، وحَبَاشَة: بضمَّ المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف شينٌ معجمةٌ، وكانت بأرض باريق من مكة إلى^(٦) جهة اليمن على ستِّ مراحل، ولا ذكر للأخيرين في هذا الحديث. نعم أخرج أحمد عن جابر: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لبث ثلاث عشرة سنة^(٧)

(١) في هامش (ج): «الطَّبَّاع» بفتح الطاء والباء الموحدة المُشَدَّدة وفي آخرها العين المهملة، هذا الاسم لمن يعمل السُّيوف، واشتهر به إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع، أخو محمد ويوسف ابني عيسى. انتهى «ترتيب».

(٢) في غير (م): «يزيد»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (٣/٦٩٤).

(٣) في غير (ص) و(م): «عن».

(٤) في هامش (ج): وكسر الجيم «توشيح».

(٥) في (د): «الجيم، بعدها نونٌ مُشَدَّدة».

(٦) في (د): «على».

(٧) في هامش (ج): الذي في «الفتح»: عشر سنين.

يتبع النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ فِي الْمَوْسَمِ بِمَجَنَّةٍ^(١)، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ سَوْقَ حَبَاشَةَ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ^(٢) مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَإِنَّمَا كَانَ يُقَامُ فِي شَهْرِ رَجَبٍ.

١٧٧٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ مَنَجَرَ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كِرَهُوا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ).

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الْمُثْلَثَةِ، الْمُؤَذِّنُ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ الْمَكِّيُّ (قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (كَانَ ذُو الْمَجَازِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالْجِيمِ الْمُخَفَّفَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ زَائٍ، وَكَانَتْ بِنَاحِيَةِ عُرْفَةٍ إِلَى جَانِبِهَا، وَعِنْدَ ابْنِ الْكَلْبِيِّ - مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ - : أَنَّهُ كَانَ لَهُذَيْلٍ عَلَى فَرَسٍ مِنْ عُرْفَةٍ، وَقَوْلُ الْبِرْمَاوِيِّ - كَالْكَرْمَانِيِّ - : مَوْضِعٌ بِمَنَى كَانَ لَهُ^(٣) سَوْقٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، رَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِمَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ^(٤) عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَبِيعُونَ وَلَا يَتَبَاعُونَ^(٥) بِعُرْفَةٍ وَلَا مَنَى، لَكِنْ رَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ كَانُوا يَتَبَاعُونَ بِمَنَى وَعُرْفَةٍ وَسَوْقِ ذِي الْمَجَازِ وَمَوَاسِمِ الْحَجِّ، فَخَافُوا الْبَيْعَ وَهُمْ حَرَمٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾. انْتَهَى. (وَعُكَاظُ) بَضَمُّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفُ الْكَافِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ ظَاءٌ مَعْجَمَةٌ^(٦) كـ «غُرَابٍ»، قَالَ الرُّشَاطِيُّ: وَهِيَ صَحْرَاءُ مُسْتَوِيَّةٌ لَا عِلْمَ فِيهَا وَلَا جَبَلٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَنْصَابِ الَّتِي كَانَتْ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّهَا فِيمَا بَيْنَ نَخْلَةٍ وَالطَّائِفِ إِلَى بَلَدٍ يُقَالُ لَهُ: الْفُتُقُ؛ بَضَمُّ الْفَاءِ وَالْفَوْقِيَّةُ بَعْدَهَا قَافٌ، وَعَنْ

(١) فِي هَامِشِ (ج): تَمَامُهُ كَمَا فِي «الْفَتْحِ»: وَعُكَاظُ، يَبْلُغُ رِسَالَاتِ رَبِّهِ.

(٢) فِي غَيْرِ (م): «فِي»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفَتْحِ» (٦٩٤/٣).

(٣) فِي (د): «بِهِ».

(٤) فِي (ج): «الطَّبْرَانِيُّ». وَفِي هَامِشِهَا: «الطَّبْرِيُّ» كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي «الْفَتْحِ» وَ«الْعَمْدَةِ» وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٥) فِي (د) وَ(م): «يَتَبَاعُونَ».

(٦) «مَعْجَمَةٌ»: لَيْسَ فِي (د).

ابن الكلبي: أنها كانت وراء قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء، وكانت لقيس وثقيف (مَجَزَ النَّاسِ) بفتح الميم والجيم بينهما مُثَنَاءٌ فوقيةً، أي: مكان تجارتهم (فِي الْجَاهِلِيَّةِ) وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ [ح: ٢٠٥٠]: أسواقًا في الجاهلية (فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ) أي: المسلمين (كَرِهُوا ذَلِكَ) قال في «المصابيح»: فإن قلت: أتى جواب «لَمَّا» هنا جملة اسمية، وإنما أجازوه إذا كانت / مُصَدَّرَةً بـ «إذا» الفجائية، وزاد ابن مالك: جواز وقوعها جوابًا إذا تصدّرت بالفاء؛ ١٣٧٦/٢د نحو: «فَلَمَّا جَحَنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ» [القمان: ٣٢] والفرض: أن ليس هنا «إذا» ولا الفاء، وأجاب بأنّ الجواب محذوفٌ لدلالة الجملة/ الواقعة بعده عليه، أي: فلَمَّا جاء الإسلام تركوا ٢٥٨/٣ التَّجَارَةَ فيها كَانَتْهُمْ كرهوا ذلك. انتهى. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: وكان ناسٌ من العرب يتأثَّمون أن يَتَجَرُوا أَيَّامَ الْحَجِّ، وإذا دخل العشر كفُّوا عن البيع والشِّراء، فلم يَقم^(١) لهم سوقٌ، ويسمُّون من يخرج بالتَّجَارَةِ: الدَّاجُ^(٢)، ويقولون: هؤلاء الدَّاجُ^(٣)، وليسوا بالحاجِّ، وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ [ح: ٢٠٥٠]: «كَانَتْهُمْ تَأَثَّمُوا» أي^(٤): خافوا الوقوع في الإثم للاشتغال في أَيَّامِ النَّسَكِ بغير العبادة (حَتَّى نَزَلَتْ) آية «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» في «أَنْ تَبْتَغُوا» أي^(٥): تطلبوا «فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» [البقرة: ١٩٨] عطاءً ورزقًا منه؛ يريد: الرِّبْحَ بالتَّجَارَةِ، زاد أبي في قراءته: «(فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ)» الجَارُ^(٦) متعلِّقٌ بـ «جناحٍ»، والمعنى: أنَّ الْجُنَاحَ منتفٍ، ويبعد^(٧) تعلُّقه بـ «ليس» لأنَّه لم يُرد أن ينفي الجُنَاحَ مطلقًا، ويجعل ابتغاء^(٨) التَّجَارَةِ ظرفًا^(٩) للنفْيِ، فيبعد^(١٠) لهذا أن يكون

(١) في (د) و(م): «تقم».

(٢) في هامش (ص): قوله: «الدَّاجُ»: قال في «القاموس»: دَجَّ يَدِجُ دَجِيحًا: دَبَّ في السَّير، وفلانٌ تَجَرَ. انتهى.

فالدَّاجُ: التَّجَار. وبنحوه في هامش (ج).

(٣) في هامش (د): الدَّاجُ: الأعوان والمُكَارون. «صحاح».

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) «أي»: ليس في (ب).

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الجَارُ» كذا بخطه على الهامش مُصَحَّحًا عليه، من غير علامة تخريج.

(٧) في (د): «وبعيد».

(٨) في (ب): «انتفاء»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٩) في (د): «طريقًا»، ولعلَّه تحريف.

(١٠) في (د): «فبعيد».

متعلّقاً به^(١)، وقد كان أهل الجاهليّة يصبحون بعكاظ يوم هلال ذي القعدة، ثمّ يذهبون منه إلى مجنّة بعد مضيّ عشرين يوماً من ذي القعدة، فإذا رأوا هلال ذي الحجة ذهبوا من مجنّة إلى ذي المجاز فلبثوا به^(٢) ثمان ليالٍ، ثمّ يذهبون إلى عرفة، ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أوّل ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومئة، لما خرج الحروري بمكة مع أبي حمزة المختار بن عوف خاف الناس أن ينتهبوا وخافوا الفتنة، فتركت إلى الآن، ثمّ ترك^(٣) مجنّة وذو المجاز بعد ذلك، واستغنوا بالأسواق بمكة ومنى وعرفة، وآخر ما ترك سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومئة.

١٥١ - باب الإدّلاج من المُحصّب

(باب الإدّلاج) بهمزة وصلٍ وتشديد الدال، على صيغة «الافتعال» بالتاء إلا أنّها قُلبت دالاً مثل: ادّخر ادّخاراً، أي: السّير في آخر الليل (من المُحصّب) بعد المبيت به، وفي رواية لأبي ذرٍّ - كما في «فتح الباري» - : «الإدلاج» بهمزة قطعٍ مكسورة على صيغة «الإفعال»، مصدر: أدلج إدلاجاً، وسكون الدال، أي: المسير^(٤) في أوّل الليل، والأوّل: هو الصّواب لأنّه المراد، لا الثّاني على ما لا يخفى، نعم قيل: إنّ كلّاً من الفعلين يُستعمل في مسير اللّيل كيف كان، والأكثر على الأوّل.

١٧٧١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ، فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَفْرَى حَلَقَى أَطَافَتْ يَوْمَ النَّخْرِ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) هو ابن غياث النخعي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) النخعي (عَنِ الْأَسْوَدِ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ) بنت حُيَيٍّ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد ٣٧٦/٢د

(١) قوله: «الجارّ متعلّق ب: جناح، والمعنى... لهذا أن يكون متعلّقاً به»: ليس في (م).

(٢) في (د): «فيه».

(٣) في (د): «تُركت».

(٤) في غير (س) و(ص): «السّير».

أن طافت طواف الإفاضة يوم النحر (لَيْلَةُ النَّفَرِ) من مَنَى (فَقَالَتْ: مَا أَرَانِي) بضم الهمزة: ما أظن نفسي (إِلَّا حَابِسَتْكُمْ) عن الرحلة إلى المدينة لانتظار طهري وطوافي للوداع، فظننت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض، قال الزمخشري في «الفائق»: مفعولا «أَرَى»^(١): الضمير والمستثنى، وإلا لغو، قال الأشرف: يمكن^(٢) ألا يجعل الاستثناء لغواً، والمعنى: ما أَرَانِي على حالةٍ أو صفةٍ إلا على حالة أو صفة كوني حابستكم، وتعقبه الطيبي فقال: لم يُرد باللغو أن «إلا» زائدة، بل أن^(٣) المستثنى معمول الفعل المذكور ولذلك^(٤) سُمِّي مَفْرَعًا^(٥) (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَقَرَى حَلَقَى) بفتح أولهما من غير تنوين، وجوزَه أهل اللغة (أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ) طواف الإفاضة؟ (قِيلَ: نَعَمْ) طافت (قَالَ: فَنَنْفِرِي) بكسر الفاء، أي: ارحلي.

ورواة هذا الحديث إلى عائشة كوفيون، وفيه: ثلاثة من التابعين، وأخرجه مسلم في «الحج» وكذا النسائي وابن ماجه.

١٧٧٢ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَرَأَدَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفَرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَلَقَى عَقَرَى، مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَنَنْفِرِي»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ، قَالَ: «فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ»، فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا، فَلَقَيْنَاهُ مُدَلِّجًا، فَقَالَ: «مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي^(٦): المؤلف: (وَرَأَدَنِي) في الحديث المذكور (مُحَمَّدٌ) وفي رواية ابن السكك: «محمد بن سلام» وقال الغساني: هو ابن يحيى الذهلي قال: (حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ) بضم الميم وكسر الضاد المعجمة ابن المورع - بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة ثم عين

(١) في (م): «أَرَانِي».

(٢) في غير (ب) و (د) زيادة: «على».

(٣) «أَنَّ»: ليس في (د).

(٤) في (د): «ولذا».

(٥) في غير (د): «مَفْرَعًا»، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) «أي»: ليس في (د).

مهملة - الهمدانيّ الياضي الكوفي، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أحمد: كان مغفلاً ولم يكن من أصحاب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بمتميز يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: صدوق الحديث، وقد أخرج له المؤلف حديثين بصورة التعليق الموصول^(١) عن بعض شيوخه عنه؛ أحدهما هذا، والآخر في «البيوع» [بعد: ٢٥٨٥] وعلق له غيرهما، وروى له مسلم حديثاً واحداً^(٢) في «كتاب الأحكام»: عن خالد الحذاء مقروناً بغيره، وروى له الترمذي قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ (عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ) بِالنُّونِ وَنَصَبَ «الْحَجَّ» (فَلَمَّا قَدِمْنَا) مَكَّةَ (أَمَرَنَا) مِنْهُ أَنْ نَحِلَّ (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَانِيهِ، أَي: مِنْ إِحْرَامِنَا) (فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ) يَوْمِ (النَّفَرِ) مِنْ مَنْى (حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَلَقَى عَقْرَى) فِي السَّابِقَةِ [ج: ١٧٧١]: تَقْدِيمُ الْمُؤَخَّرِ (مَا أَرَاهَا) بَضْمُ الْهَمْزَةِ، أَي: مَا أَظُنُّ صَفِيَّةَ (إِلَّا حَاطَتْكُمْ، ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ طُفْتُ) بِحَذْفِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ (يَوْمَ النَّحْرِ) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ؟ (قَالَتْ) صَفِيَّةُ: (نَعَمْ) طُفْتُ (قَالَ): (فَانْفِرِي) بِكَسْرِ الْفَاءِ: اِرْحَلِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ) أَي: حِينَ قَدِمْتُ مَكَّةَ لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ تَمَتَّعْتُ، بَلْ كُنْتُ قَارِنَةً (قَالَ) لَهَا ﷺ: (فَاعْتَمِرِي مِنْ التَّنْعِيمِ) وَإِنَّمَا أَمَرَهَا بِالْاعْتِمَارِ لِطَيِّبِ قَلْبِهَا حَيْثُ أَرَادَتْ أَنْ تَكُونَ^(٤) لَهَا عَمْرَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ/ كَسَائِرِ أَمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ (فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَلَقَيْنَاهُ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا قَضَيْتِ الْعَمْرَةَ وَرَجَعْنَا إِلَى الْمَنْزِلِ، حَالُ كَوْنِهِ (مُذَلِّجًا) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، أَي: سَائِرًا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْوُدَاعِ (فَقَالَ) ﷺ لَهَا: (مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا) بِنَصَبٍ: «مَكَانَ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «مَكَانُ» بِالرَّفْعِ خَبَرُ «مَوْعِدُكَ»، وَالْمُرَادُ: مَوْضِعُ الْمَنْزِلَةِ، أَي: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا^(٥) لَقِيَهَا قَالَ لِعَائِشَةَ: مَوْضِعُ الْمَنْزِلَةِ كَذَا وَكَذَا؛ يَعْنِي: تَكُونُ الْمَلَاقَاةَ هُنَاكَ، حَتَّى إِذَا عَادَ ﷺ مِنْ طَوَافِهِ يَجْتَمِعُ بِهَا هُنَاكَ لِلرَّحِيلِ.

(١) في (د): «المذكور».

(٢) في هامش (ج): كذا بخطه على لغة ربيعة.

(٣) في هامش (ج): لِأَنَّ النَّفَرَ لَمْ يُشْرَعْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ «مِنْهُ».

(٤) في (ب) و(س): «يكون».

(٥) في هامش (ج): نقل الشارح عبارة الكرمانيّ بالهامش حاشية، فيراجع.

الفهرس

- ٢٥ - كِتَابُ الْحَجِّ ٧
- ١ - بابُ وُجُوبِ الْحَجِّ وَفَضْلِهِ ٧
- ٢ - بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ١٤
- ٣ - بابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ ١٦
- ٤ - بابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ ١٨
- ٥ - بابُ فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٢٢
- ٦ - بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَكَرَّوْا فَاِتَّخِذُوا الزَّادَ وَالنَّقْوَى﴾ ٢٥
- ٧ - بابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٢٧
- ٨ - بابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يُهَلُّوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ ٣٠
- ٩ - بابُ مُهَلِّ أَهْلِ الشَّامِ ٣١
- ١٠ - بابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ ٣٢
- ١١ - بابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ ٣٣
- ١٢ - بابُ مُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ ٣٤
- ١٣ - بابُ: ذَاتُ عِزْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ٣٥
- ١٤ - بابُ ٣٨
- ١٥ - بابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ ٣٨
- ١٦ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ» ٣٩
- ١٧ - بابُ غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ ٤٣
- ١٨ - بابُ الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ وَيَدَّهِنَ ٤٦
- ١٩ - بابُ مَنْ أَهَلَّ مُلَبَّدًا ٥١
- ٢٠ - بابُ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ٥٢
- ٢١ - بابُ مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ٥٣
- ٢٢ - بابُ الرُّكُوبِ وَالِازْتِدَافِ فِي الْحَجِّ ٥٨
- ٢٣ - بابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَرْدِيَةِ وَالْأُرُرِ ٥٩
- ٢٤ - بابُ مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٤

- ٢٥ - باب رفع الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ ٦٥
- ٢٦ - باب التَّلْبِيَةِ ٦٧
- ٢٧ - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّنْسِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ ٧٣
- ٢٨ - باب مَنْ أَهَلَ حَيْثَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ٧٥
- ٢٩ - باب الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ٧٦
- ٣٠ - باب التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي ٧٩
- ٣١ - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ وَالتَّنَفُّسَاءُ ؟ ٨١
- ٣٢ - باب مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ ٨٦
- ٣٣ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ...﴾ ٩١
- ٣٤ - باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ١٠٠
- ٣٥ - باب مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَاءَهُ ١٢٢
- ٣٦ - باب التَّمَتُّعِ ١٢٣
- ٣٧ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٢٤
- ٣٨ - باب الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ ١٢٩
- ٣٩ - باب دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا ١٣٠
- ٤٠ - باب: مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ ؟ ١٣٢
- ٤١ - باب: مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ ؟ ١٣٣
- ٤٢ - باب فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا ١٣٨
- ٤٣ - باب فَضْلِ الْحَرَمِ ١٥٩
- ٤٤ - باب تَوْرِيثِ دُورِ مَكَّةَ وَبَنِيهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً ١٦٤
- ٤٥ - باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ ١٦٩
- ٤٦ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ...﴾ ١٧٣
- ٤٧ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرَبَاءَ أَلْبَيْتًا الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ...﴾ ١٧٤
- ٤٨ - باب كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ ١٧٧
- ٤٩ - باب هَذْمِ الْكَعْبَةِ ١٨٢
- ٥٠ - باب مَا ذَكَرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ١٨٨
- ٥١ - باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ ١٩٠
- ٥٢ - باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ١٩٢
- ٥٣ - باب مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ ١٩٣
- ٥٤ - باب مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ ١٩٤
- ٥٥ - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ ١٩٦

- ٥٦ - باب استلام الحجر الأسود حين تقدم مكة أول ما يطوف، ويرمل ثلاثاً..... ١٩٨
- ٥٧ - باب الرمل في الحج والعمرة..... ٢٠٠
- ٥٨ - باب استلام الركن بالمحجن..... ٢٠٢
- ٥٩ - باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين..... ٢٠٤
- ٦٠ - باب تقبيل الحجر..... ٢٠٦
- ٦١ - باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه..... ٢٠٩
- ٦٢ - باب التكبير عند الركن..... ٢١٠
- ٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته..... ٢١١
- ٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال..... ٢١٤
- ٦٥ - باب الكلام في الطواف..... ٢١٨
- ٦٦ - باب: إذا رأى سيرا أو شيئا يكرهه في الطواف قطع..... ٢٢٠
- ٦٧ - باب: لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج مشرك..... ٢٢٠
- ٦٨ - باب: إذا وقف في الطواف..... ٢٢٢
- ٦٩ - باب: صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين..... ٢٢٣
- ٧٠ - باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول..... ٢٢٥
- ٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد..... ٢٢٦
- ٧٢ - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام..... ٢٢٩
- ٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر..... ٢٣٠
- ٧٤ - باب المريض يطوف راكبا..... ٢٣٢
- ٧٥ - باب سقاية الحاج..... ٢٣٥
- ٧٦ - باب ما جاء في رمزم..... ٢٣٧
- ٧٧ - باب طواف القارين..... ٢٤٢
- ٧٨ - باب الطواف على وضوء..... ٢٤٩
- ٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله..... ٢٥٣
- ٨٠ - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة..... ٢٥٨
- ٨١ - باب: تنضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت..... ٢٦٣
- ٨٢ - باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكّي ولالحاج إذا خرج إلى منى..... ٢٧٠
- ٨٣ - باب: أين يصلي الظهر يوم التروية؟..... ٢٧٢
- ٨٤ - باب الصلاة بمنى..... ٢٧٥
- ٨٥ - باب صوم يوم عرفة..... ٢٧٨

- ٨٦ - باب التَّليَّةِ والتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ..... ٢٨٠
- ٨٧ - باب التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ..... ٢٨١
- ٨٨ - باب الْوُقُوفِ عَلَى الدَّائِيَةِ بِعَرَفَةَ..... ٢٨٣
- ٨٩ - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ..... ٢٨٤
- ٩٠ - باب قَضْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ..... ٢٨٥
- (*) باب التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ..... ٢٨٦
- ٩١ - باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ..... ٢٨٧
- ٩٢ - باب السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ..... ٢٩٢
- ٩٣ - باب النُّزُولِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْع..... ٢٩٣
- ٩٤ - باب أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِقَاصَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ..... ٢٩٥
- ٩٥ - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ..... ٢٩٧
- ٩٦ - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ..... ٢٩٩
- ٩٧ - باب مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا..... ٣٠١
- ٩٨ - باب مَنْ قَدَّمَ صَعَةً أَهْلِهِ لَيْلًا، فَيَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ..... ٣٠٤
- ٩٩ - باب مَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ يَجْمَعُ..... ٣١٠
- ١٠٠ - باب: مَنْ يَدْفَعُ مِنْ جَمْع..... ٣١٤
- ١٠١ - باب التَّليَّةِ والتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَزِيحُ الْجَمْرَةُ، وَالْإِزْدَادُ فِي السَّيْرِ..... ٣١٦
- ١٠٢ - باب: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ...﴾..... ٣١٨
- ١٠٣ - باب رُكُوبِ الْبُذْنِ..... ٣٢١
- ١٠٤ - باب مَنْ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ..... ٣٢٦
- ١٠٥ - باب مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ..... ٣٣٠
- ١٠٦ - باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ..... ٣٣٢
- ١٠٧ - باب قَتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ..... ٣٣٦
- ١٠٨ - باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ..... ٣٣٩
- ١٠٩ - باب مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ..... ٣٣٩
- ١١٠ - باب تَقْلِيدِ الْغَنَمِ..... ٣٤١
- ١١١ - باب الْقَلَائِدِ مِنَ الْعِهْنِ..... ٣٤٣
- ١١٢ - باب تَقْلِيدِ النَّعْلِ..... ٣٤٤
- ١١٣ - باب الْجَلَالِ لِلْبُذْنِ..... ٣٤٦
- ١١٤ - باب مَنْ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا..... ٣٤٨
- ١١٥ - باب ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ..... ٣٥١

- ١١٦ - بَابُ النَّخْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى ٣٥٣
- ١١٨ - بَابُ نَحْرِ الْإِبِلِ مُقَيَّدَةً ٣٥٥
- ١١٩ - بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةً ٣٥٧
- ١٢٠ - بَابُ: لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَذِي شَيْئًا ٣٥٨
- ١٢١ - بَابُ: يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَذِي ٣٦٠
- ١٢٢ - بَابُ: يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ ٣٦١
- ١٢٣ - بَابُ ٣٦٢
- ١٢٤ - بَابُ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ ٣٦٥
- ١٢٥ - بَابُ الذَّنْبِ قَبْلَ الْخَلْقِ ٣٦٩
- ١٢٦ - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِخْرَامِ وَخَلَقَ ٣٧٥
- ١٢٧ - بَابُ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِخْلَالِ ٣٧٦
- ١٢٨ - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ ٣٨٣
- ١٢٩ - بَابُ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّخْرِ ٣٨٤
- ١٣٠ - بَابُ: إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى، أَوْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ٣٨٧
- ١٣١ - بَابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ٣٨٨
- ١٣٢ - بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى ٣٩٤
- ١٣٣ - بَابُ: هَلْ يَبِيتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيْلِي مِنَى ؟ ٤٠٧
- ١٣٤ - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ ٤١١
- ١٣٥ - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ٤١٣
- ١٣٦ - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ عُرْمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٤١٤
- ١٣٧ - بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ٤١٦
- ١٣٨ - بَابُ: يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ ابْنُ عُرْمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٤١٧
- ١٣٩ - بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ، قَالَ ابْنُ عُرْمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٤١٨
- ١٤٠ - بَابُ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ وَيُسْهِلُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ٤١٩
- ١٤١ - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى ٤٢٠
- ١٤٢ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ ٤٢٢
- ١٤٣ - بَابُ الطَّيْبِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ، وَالْخَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ ٤٢٥
- ١٤٤ - بَابُ طَوَافِ الْوَدَاعِ ٤٢٧
- ١٤٥ - بَابُ: إِذَا حَاصَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ ٤٣٠
- ١٤٦ - بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ ٤٣٧
- ١٤٧ - بَابُ الْمُحَصَّبِ ٤٣٨

- ١٤٨ - باب النُّزُولِ بِذِي طُوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالنُّزُولِ بِالْبَظْحَاءِ ٤٤٠
- ١٤٩ - باب مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ ٤٤٢
- ١٥٠ - باب الثُّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ ٤٤٣
- ١٥١ - باب الإِذْلَاجِ مِنَ الْمُحَصَّبِ ٤٤٦



